

الوافية في تحقيق أسناد كتاب

الكافي

للحديث الجليل محمد بن يعقوب الكليبي

المعروف بشقة الإسلام

المؤلف ٢٢٩ صفحة

الجزء الخامس

كتاب الجب

القسم الثاني

السيد غيث شبر

مؤسسة البحوث والدراسات الإسلامية

الوافي في تحقيق أسناد كتاب

الكافي

الوافي في تحقيق أسناد كتاب

الكافي

للحديث الجليل محمد بن يعقوب الكليني

المعروف بشقة الإسلام

المتوفى ٢٢٩ هـ

الجزء الخامس

كتاب الحج

القسم الثاني

غيث سبر



مركز الترجمة والدراسة

والبحوث الإسلامية

اسم الكتاب:..... الوافي في تحقيق أسناد كتاب الكافي.
 المؤلف:..... السيد غيث شبر.
 المطبعة:..... دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع.
 الطبعة:..... الأولى.
 عدد النسخ:..... ٥٠٠.
 تاريخ الطبع:..... ١٤٤٣هـ / ٢٠٢١م.

محموظ
 جنيح جفون



موسسة المصطفى للثقافة والأشياء
 مركز المصطفى لحياء الدار
 والجوهر الأستراتيجي

العراق - النجف الاشرف

مقدمة المركز

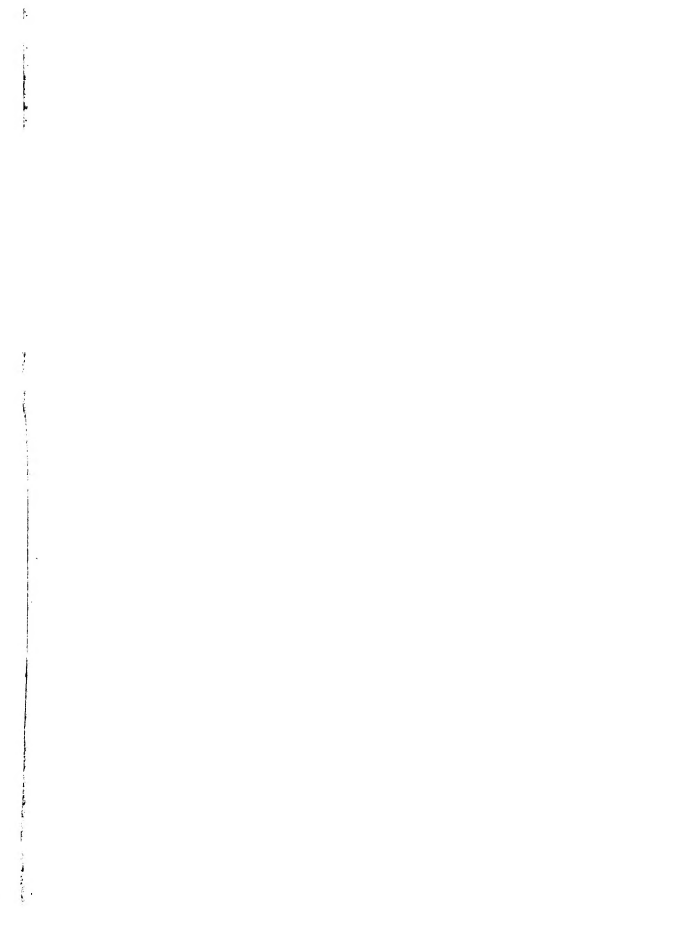
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الانبياء والمرسلين أبي القاسم
محمد، وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين..
ويعد..

يسرنا أن نضع بين يدي القاريء العزيز الجزء الخامس من كتاب الوافي في تحقيق
أسناد الكافي، وهو يبحث القسم الثاني من أحاديث كتاب الحجة.
نسأل الله العلي القدير أن يتنفع بهذا العمل الدارسون والباحثون، وأن يوفقنا لرغد
المكتبة الإسلامية ببحوث أخرى، ورسائل، وتحقيقات علنا نكون تحت نظر وعناية
ورعاية إمامنا الحجة المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف.
ونسأل الله تعالى أن يمن على جناب السيد غيث شبر بالصحة والعافية، وأن يوفقه
لإتمام باقي كتب الكافي بعون منه تعالى، وأن يجعل هذا العمل ذخرا ورصيда له ليوم لا
ينفع فيه مال ولا بنون..

محمد حسين

مركز المرتضى لإحياء التراث
والبحوث الإسلامية
التجف الأشرف ١٤٤٣ / ٢٠٢١



فهرس الأحاديث

رقم الحديث	رقم الصفحة
٢١- بَابُ أَنَّ مَنْ وَصَفَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ بِالْعِلْمِ هُمُ الْأَيُّمَةُ ﷺ	٣٠-٢٣
٢٣	٥٥٦
٢٨	٥٥٧
٢٢- بَابُ أَنَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ هُمُ الْأَيُّمَةُ ﷺ	٤٢-٣١
٣١	٥٥٨
٣٥	٥٥٩
٤٠	٥٦٠
٢٣- بَابُ أَنَّ الْأَيُّمَةَ ﷺ قَدْ أُوتُوا الْعِلْمَ وَأُثِّبَتْ فِي صُدُورِهِمْ	٥٧-٤٢
٤٢	٥٦١
٤٥	٥٦٢
٤٨	٥٦٣
٥١	٥٦٤
٥٦	٥٦٥
٢٤- بَابُ فِي أَنَّ مَنْ اصْطَفَاهُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ وَأَوْرَثَهُمْ كِتَابَهُ هُمُ الْأَيُّمَةُ ﷺ	٦٩-٥٨
٥٨	٥٦٦
٦٢	٥٦٧
٦٥	٥٦٨
٦٧	٥٦٩
٢٥- بَابُ أَنَّ الْأَيُّمَةَ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِمَامَانِ: إِمَامٌ يَدْعُو إِلَى اللَّهِ، وَإِمَامٌ يَدْعُو إِلَى النَّارِ	٧٧-٧٠
٧٠	٥٧٠
٧٥	٥٧١
٢٦- بَابُ أَنَّ الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلْإِمَامِ	٨٤-٧٨
٧٨	٥٧٢
٨١	٥٧٣

رقم الحديث رقم الصفحة

٢٧- بَابُ أَنَّ النُّعْمَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ الْأَيْمَةُ <small>عليه السلام</small>	٩٥-٨٥
٥٧٤	٨٥
٥٧٥	٨٩
٥٧٦	٩٠
٥٧٧	٩٤
٢٨- بَابُ أَنَّ الْمُتَوَسِّمِينَ - الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ - هُمُ الْأَيْمَةُ <small>عليه السلام</small> وَالسَّبِيلُ فِيهِمْ مُقِيمٌ	١١٤-٩٦
٥٧٨	٩٦
٥٧٩	٩٩
٥٨٠	١٠٢
٥٨١	١٠٤
٥٨٢	١١٠
٢٩- بَابُ عَرْضِ الْأَعْمَالِ عَلَى النَّبِيِّ <small>صلى الله عليه وسلم</small> وَالْأَيْمَةِ <small>عليه السلام</small>	١٣٢-١١٥
٥٨٣	١١٥
٥٨٤	١١٨
٥٨٥	١٢١
٥٨٦	١٢٣
٥٧٨	١٢٩
٥٨٨	١٣٢
٣٠- بَابُ أَنَّ الطَّرِيفَةَ الَّتِي حُتَّ عَلَى الْإِسْقَامَةِ عَلَيْهَا وَلَايَةُ عَلِيِّ <small>عليه السلام</small>	١٤١-١٣٣
٥٨٩	١٣٣
٥٩٠	١٣٥
٣١- بَابُ أَنَّ الْأَيْمَةَ <small>عليه السلام</small> مَعْدِنُ الْعِلْمِ وَشَجَرَةُ النَّبُوَّةِ وَتُخْتَلَفُ الْمَلَائِكَةُ	١٥٤-١٤٢
٥٩١	١٤٢
٥٩٢	١٤٨
٥٩٣	١٥١
٣٢- بَابُ أَنَّ الْأَيْمَةَ <small>عليه السلام</small> وَرَثَةُ الْعِلْمِ يَرِثُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا الْعِلْمَ	١٧٢-١٥٥
٥٩٤	١٥٥
٥٩٥	١٥٨
٥٩٦	١٦١

رقم الحديث رقم الصفحة

١٦٣.....	٥٩٧
١٦٥.....	٥٩٨
١٦٨.....	٥٩٩
١٧١.....	٦٠٠
٣٣- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ وَرَتُّوا عِلْمَ النَّبِيِّ وَجَمِيعَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْصِيَاءِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ١٧٣-٢٠٢	
١٧٣.....	٦٠١
١٨١.....	٦٠٢
١٨٤.....	٦٠٣
١٨٩.....	٦٠٤
١٩٥.....	٦٠٥
١٩٧.....	٦٠٦
١٩٩.....	٦٠٧
٣٤- بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ جَمِيعُ الْكُتُبِ الَّتِي نَزَلَتْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَنَّهُمْ يَعْرِفُونَهَا عَلَى اخْتِلَافِ أَلْسِنَتِهَا ٢٠٣-٢٠٩	
٢٠٣.....	٦٠٨
٢٠٦.....	٦٠٩
٣٥- بَابُ أَنَّهُ لَمْ يَجْمَعْ الْقُرْآنَ كُلَّهُ إِلَّا الْأَئِمَّةُ عَلَيْهِ وَأَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ عِلْمَهُ كُلَّهُ ٢١٠-٢٢٨	
٢١٠.....	٦١٠
٢١٢.....	٦١١
٢١٧.....	٦١٢
٢٢٢.....	٦١٣
٢٢٤.....	٦١٤
٢٢٦.....	٦١٥
٣٦- بَابُ مَا أُعْطِيَ الْأَئِمَّةُ عَلَيْهِ مِنْ اسْمِ اللَّهِ الْأَعْظَمِ ٢٢٩-٢٣٨	
٢٢٩.....	٦١٦
٢٣٣.....	٦١٧
٢٣٦.....	٦١٨
٣٧- بَابُ مَا عِنْدَ الْأَئِمَّةِ مِنْ آيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِ ٢٣٩-٢٥٨	
٢٣٩.....	٦١٩
٢٤٣.....	٦٢٠

رقم الحديث رقم الصفحة

٢٤٧.....	٦٢١
٢٥١.....	٦٢٢
٢٥٥.....	٦٢٣
٢٩٣-٢٥٩.....	٣٨- بَابُ مَا عِنْدَ الْأَيَّمَةِ <small>عليها السلام</small> مِنْ سِلَاحِ رَسُولِ اللَّهِ <small>ﷺ</small> وَمَتَاعِهِ
٢٥٩.....	٦٢٤
٢٦٤.....	٦٢٥
٢٦٦.....	٦٢٦
٢٦٩.....	٦٢٧
٢٧١.....	٦٢٨
٢٧٦.....	٦٢٩
٢٧٩.....	٦٣٠
٢٨٥.....	٦٣١
٢٨٧.....	٦٣٢
٣٠٧-٢٩٤.....	٣٩- بَابُ أَنْ مَثَلَ سِلَاحِ رَسُولِ اللَّهِ <small>ﷺ</small> مَثَلُ النَّابُوتِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ
٢٩٤.....	٦٣٣
٢٩٦.....	٦٣٤
٣٠٤.....	٦٣٥
٣٠٦.....	٦٣٦
٣٣٣-٣٠٨.....	٤٠- بَابُ فِيهِ ذِكْرُ الصَّحِيفَةِ وَالْجُفْرِ وَالْجَامِعَةِ وَمُصْحَفِ فَاطِمَةَ <small>عليها السلام</small>
٣٠٨.....	٦٣٧
٣١٣.....	٦٣٨
٣١٦.....	٦٣٩
٣١٨.....	٦٤٠
٣٢٠.....	٦٤١
٣٢٢.....	٦٤٢
٣٣٠.....	٦٤٣
٣٣٢.....	٦٤٤
٣٧٥-٣٣٤.....	٤١- بَابُ فِي شَأْنِ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ وَتَفْسِيرِهَا
٣٣٤.....	٦٤٥
٣٥٠.....	٦٤٦

رقم الحديث ... رقم الصفحة

٣٥٥.....	٦٤٧
٣٥٧.....	٦٤٨
٣٥٩.....	٦٤٩
٣٦١.....	٦٥٠
٣٦٤.....	٦٥١
٣٦٨.....	٦٥٢
٣٧٢.....	٦٥٣
٣٧٦.....	٦٥٤
٣٨١.....	٦٥٥
٣٨٤.....	٦٥٦
٣٨٦-٣٨٥.....	٦٥٧
٣٨٩.....	٦٥٨
٣٩١.....	٦٥٩
٣٩٣.....	٦٦٠
٣٩٥-٤٠٨.....	٦٦١
٤٠٠.....	٦٦٢
٤٠٢.....	٦٦٣
٤٠٥.....	٦٦٤
٤٠٩-٤٢٥.....	٦٦٥
٤١١.....	٦٦٦
٤١٤.....	٦٦٧
٤١٨.....	٦٦٨
٤٢٦-٤٣٤.....	٦٦٩
٤٢٦.....	٦٧٠

رقم الحديث ... رقم الصفحة

٣٥٥.....	٦٤٧
٣٥٧.....	٦٤٨
٣٥٩.....	٦٤٩
٣٦١.....	٦٥٠
٣٦٤.....	٦٥١
٣٦٨.....	٦٥٢
٣٧٢.....	٦٥٣
٣٧٦.....	٦٥٤
٣٨١.....	٦٥٥
٣٨٤.....	٦٥٦
٣٨٦-٣٨٥.....	٦٥٧
٣٨٩.....	٦٥٨
٣٩١.....	٦٥٩
٣٩٣.....	٦٦٠
٣٩٥-٤٠٨.....	٦٦١
٤٠٠.....	٦٦٢
٤٠٢.....	٦٦٣
٤٠٥.....	٦٦٤
٤٠٩-٤٢٥.....	٦٦٥
٤١١.....	٦٦٦
٤١٤.....	٦٦٧
٤١٨.....	٦٦٨
٤٢٦-٤٣٤.....	٦٦٩
٤٢٦.....	٦٧٠

رقم الحديث رقم الصفحة

٤٧- بَابُ أَنَّ الْأُمَّةَ ﷺ يَعْلَمُونَ مَتَى يَمُوتُونَ، وَأَنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ إِلَّا بِاخْتِيارٍ مِنْهُمْ .. ٤٣٥-٤٦٥	٦٧١
٤٣٥.....	٦٧٢
٤٣٨.....	٦٧٣
٤٤٣.....	٦٧٤
٤٤٧.....	٦٧٥
٤٥٠.....	٦٧٦
٤٥٢.....	٦٧٧
٤٥٦.....	٦٧٨
٤٥٨.....	٦٧٩
٤٨- بَابُ أَنَّ الْأُمَّةَ ﷺ يَعْلَمُونَ عِلْمَ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ، وَأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِمُ الشَّيْءُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ..... ٤٨٦-٤٦٦	٦٨٠
٤٦٦.....	٦٨١
٤٧١.....	٦٨٢
٤٧٥.....	٦٨٣
٤٧٨.....	٦٨٤
٤٨٢.....	٦٨٥
٤٨٤.....	٦٨٥
٤٩- بَابُ أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمْ يُعَلِّمْ نَبِيَّهِ عِلْمًا إِلَّا أَمْرَهُ أَنْ يُعَلِّمَهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ وَأَنَّهُ كَانَ شَرِيكُهُ فِي الْعِلْمِ ﷺ..... ٤٨٧-٤٩٣	٦٨٦
٤٨٧.....	٦٨٧
٤٩٠.....	٦٨٨
٤٩٢.....	٦٨٨
٥٠- بَابُ جِهَاتِ عُلُومِ الْأُمَّةِ ﷺ..... ٤٩٤-٥٠٢	٦٨٩
٤٩٤.....	٦٩٠
٤٩٧.....	٦٩١
٥٠١.....	٦٩٢
٥١- بَابُ أَنَّ الْأُمَّةَ ﷺ لَوْ سَتَرَ عَلَيْهِمْ لَأَخْبَرُوا كُلَّ أَمْرٍ بِمَا لَهُ وَعَلَيْهِ..... ٥٠٣-٥٠٧	٦٩٣
٥٠٣.....	
٥٠٦.....	

رقم الحديث رقم الصفحة

٥٥٣-٥٠٨	بابُ التَّفْوِضِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِلَى الْأَئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي أَمْرِ الدِّينِ
٥٠٨	٦٩٤
٥١٢	٦٩٥
٥١٩	٦٩٦
٥٢١	٦٩٧
٥٢٦	٦٩٨
٥٢٩	٦٩٩
٥٣١	٧٠٠
٥٣٣	٧٠١
٥٣٥	٧٠٢
٥٥٠	٧٠٣

فهرس رجال الكافي المذكورين في القسم الثاني من كتاب الحجة

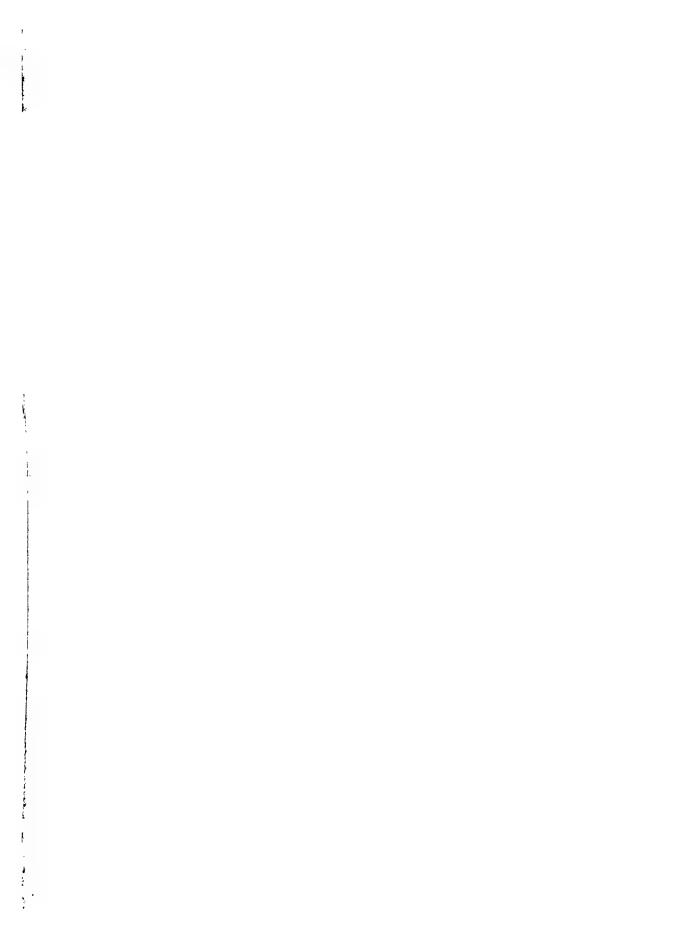
حسب التسلسل الهجائي

الاسم.....	الحديث	الصفحة
إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَيُّوبَ.....	٥٨٢	١١٤
أَبُو الرَّبِيعِ الشَّامِيِّ.....	٦٦٩	٤٢٩
أَبُو سَعِيدٍ الْخَرَّاسَانِي.....	٦٢١	٢٤٨
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الصَّامِت.....	٥٨٧	١٢٩
أَبُو عُيَيْدَةَ الْمُدَائِنِيِّ.....	٦٧٠	٤٣٣
أَبُو وَلَاحِدٍ (حَفْصُ بْنُ سَالِمٍ).....	٥٦٩	٦٧
أَبُو يَحْيَى الصَّنْعَائِيِّ.....	٦٥٤	٣٧٩
أَبُو يَوْسُفَ الْبِزَاز.....	٥٧٦	٩١
أَبُو الْحَسَنِ الْأَسَدِي.....	٦٢٢	٢٥٢
أَحْمَدُ بْنُ أَبِي يَشْرِ.....	٦٤٢	٣٢٤
أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ.....	٦٢٨	٢٧٢
أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْمِثْمِي.....	٧٠٢	٥٤٣
أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ.....	٦٦٨	٤١٩
أَحْمَدُ بْنُ حَمَادٍ.....	٦٠٧	٢٠٢
إِسْحَاقُ بْنُ حَسَّانَ.....	٥٧٤	٨٧
بَدْرُ بْنُ الْوَلِيدِ.....	٦٦٩	٤٢٧
بَسْطَامُ بْنُ مَرْءَةَ.....	٥٧٤	٨٦
بِشْرِ بْنِ جَعْفَرٍ.....	٦٢٣	٢٥٦
بَكَّارُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ.....	٦٩٥	٥١٦
بَكْرُ بْنُ كَرِبِ الصَّيْرِيِّ.....	٦٤٢	٣٢٨

الاسم..... الحديث	الصفحة
جَمَاعَةُ بَنِي سَعْدِ الْحَنَفِيِّ	٤٧٦
حجر بن زائدة	٢٨٠
الحَسَنُ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ الْحَرِيشِ	٣٤٦
الحسن بن زياد العطار	٥٤٨
الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ	١٠٤
الحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَارٍ	٤٤٠
الحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ الْمُتَقَرِّي	٣٨٥
الحُسَيْنُ بْنُ عُثْمَانَ	١٣٦
زُرْعَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ	١٨٦
سالم (سالم بن عبد الرحمن الأشلي)	٦٠
سَلَمَةُ بْنُ مُحَرَّرٍ	٢٢٠
سويد القلاء	٤٠٦
سيف التمار	٤٦٨
شريس الواشبي	٢٣١
شعيب الحداد	١٩٠
شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ قَطِيعَةِ الرَّبِيعِ	٤٤٢
صندل الخياط	٥٥١
ضُرَيْسُ الْكُنَاسِيِّ	١٩١
عَبْدُ الْعَزِيزِ الْعَبْدِيُّ	٤٥
عبد الكريم بن أبي يعفور	٤٤٥
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبَانٍ الزَّيَّاتِ	١٢٦
عبد الله بن أبي جعفر	٤٤٤
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَيُّوبَ	٣٧٨
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَشْرِ الْحَنَفِيِّ	٤٧٣
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جُنْدَبٍ	١٧٦
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمَّادٍ	٣٧
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ	١٠٦
عبد الله بن غالب	٧١
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ	١٨٥

الاسم.....	الحديث	الصفحة
عَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ أَعْيَنَ	٦٧٩	٤٥٩
عبد الواحد بن المختار الأنصاري.....	٦٩٢	٥٠٤
عُبَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ الصَّيْرَفِيُّ.....	٦١٢	٢١٩
عُبَيْسُ بْنُ هِشَامَ.....	٥٨١	١٠٥
الْعَلَاءُ بْنُ سَيَّابَةَ.....	٥٧٣	٨٣
عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْعَبْدِيُّ.....	٥٧٤	٨٧
عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّوْفَلِيِّ.....	٦١٨	٢٣٧
عَمَّارُ السَّابَاطِيِّ.....	٦٦٨	٤٢٢
عَمَّارُ بْنُ مَرْوَانَ.....	٦١١	٢١٥
عمران بن علي.....	٥٥٨	٣٢
عِمْرَانُ بْنُ مُوسَى.....	٦٢٠	٢٤٤
عمرو بن سعيد.....	٦٦٨	٤٢٠
عمرو بن مصعب.....	٦١٢	٢١٩
القَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّبَّاتِ.....	٥٨٦	١٢٤
مَجَاشِعُ.....	٦١٩	٢٤١
مُحَمَّدُ بْنُ أَسْلَمَ.....	٥٨٢	١١٢
محمد بن الحسن بن زياد.....	٧٠٢	٥٤٥
مُحَمَّدُ بْنُ السُّكَيْنِ.....	٦٣٤	٢٩٧
مُحَمَّدُ بْنُ الْفَيْضِ.....	٦١٩	٢٤١
محمد بن حماد.....	٦٠٧	٢٠١
محمد بن عيسى الأشعري.....	٥٩٢	١٤٩
مسافر.....	٦٧٧	٤٥٣
مُصَدِّقُ بْنُ صَدَقَةَ.....	٦٦٨	٤٢١
معلي.....	٦١٩	٢٤١
الْمُنْتَخِلُ.....	٦١١	٢١٥
مَنْبِعُ بْنُ الْحَجَّاجِ الْبَصْرِيِّ.....	٦١٩	٢٤١
مُوسَى بْنُ أَشِيَمَ.....	٦٩٥	٥١٧
مُوسَى بْنُ أَكْبَلَ الثُّمَيْرِيِّ.....	٥٧٣	٨٢
مُوسَى بْنُ جَعْفَرِ الْبَغْدَادِيِّ.....	٦٢٠	٢٤٤

الاسم.....	الحديث	الصفحة
نُوحُ بْنُ دَرَّاجٍ	٦٣٤	٢٩٨
هَارُونُ بْنُ حَمْرَةَ	٥٦٤	٥٤
يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ	٥٧٩	١٠٠
يَحْيَى بْنُ أَبِي عِمْرَانَ	٦٩٥	٥١٤
يحيى بن مساور	٥٨٧	١٣٠
يَزِيدُ شَعْرٍ	٥٦٤	٥٢
يَعْقُوبُ بْنُ شُعَيْبٍ	٥٨٤	١١٩



إحصاءات

يظهر أن الكليني روى في القسم الثاني من كتاب الحجة، وهو المسطور بين دفتي هذا الجزء وبحسب الترقيم الذي اعتمده (١٤٨) رواية، كان منها (٨٤) رواية تحقق الوثوق بصورها وفق ما تبيناه من مبانٍ رجالية، وكان من الممكن أن يزداد العدد وفق مبانٍ السيد الخوئي قدست نفسه؛ لاعتماده توثيق رجال تفسير القمي قاطبة من غير المضعفين، كطريقة عامة في التوثيق، وأيضاً كان من الممكن أن يزداد العدد وفق مبنى مرجع الطائفة دام ظله، والسيد الأستاذ دامت بركاته، كونها ممن يعتمدان توثيق مشايخ محمد بن أبي عمير، وابن أبي نصر البزنطي، وصفوان بن يحيى قاطبة من غير المضعفين بصراحة منهم.

وعلى كل تقدير، فقد فاقت عدد الأحاديث المعتبرة الموثوق بصورها عدد الأحاديث الضعيفة؛ إذ بلغ عدد الروايات المعتبرة (٨٤) رواية كما ذكرنا، بينما بلغ عدد الضعاف (٦٢) رواية فقط، في حين أن العلامة المجلسي قدست نفسه في شرحه مرآة العقول ذهب إلى أن عدد المعتبرات في هذا القسم (٥٩) رواية فقط، بينما كان عدد الروايات غير المعتبرة (٨٥) رواية، وبهذا فإن النسبة المئوية للأحاديث المعتبرة وفق رأيه الشريف قدست نفسه هي (٤١٪)، بينما كانت نسبة الأحاديث المعتبرة عندنا ما يقارب (٥٨٪) وذلك بزيادة (٢٥) حديثاً على الأحاديث الـ (٥٩) التي قال باعتبارها!

وقد صَغَفَ العلامة المجلسي قدست نفسه (٨٥) حديثاً بنسبة (٥٩٪) من الأحاديث، بينما كان عدد الروايات الضعيفة عندنا هو (٦٢) رواية، أي ما يمثل (٤٢٪) من مجموع الأحاديث في هذا الجزء.

وبهذا فإن نسبة المعتبر إلى غيره في مرآة العقول كانت أن المعتبر (٤١٪)، والضعيف (٥٩٪)، بينما في هذا الكتاب كان المعتبر (٥٨٪)، والضعيف (٤٢٪).

وبهذا فإن محصلة ما وصلنا إليه في كتاب الحجة إلى نهاية هذا الجزء كان وفق حسابنا (١٦٨) حديثاً معتبراً، و(٩٩) حديثاً ضعيفاً، بينما ذهب العلامة المجلسي إلى أن عدد الروايات المعتبرة هو (٩٨) رواية، وعدد الروايات الضعيفة هو (١٦٥) رواية، وهذا يعني بالنسب المثوية أن هناك (٣٧٪) معتبر عنده قدست نفسه، و(٦٣٪) ضعيف عنده، بينما كانت النسب وفق حسابنا معكوسة، فمثلت النسبة (٦٤٪) الأحاديث المعتبرة، بينما مثلت (٣٧٪) الأحاديث الضعيفة.

وعند إضافة هذه الأعداد إلى الإحصاءات السابقة في كتب العقل والعلم والتوحيد، يظهر أن العلامة المجلسي ذهب إلى اعتبار (٢٣٣) حديثاً، وصَعَّفَ (٤٥١) حديثاً، أي أنه ذهب إلى اعتبار (٣٣٪) من الروايات، وصَعَّفَ (٦٦٪) منها، بينما كان العمل في الوافي مع تقصي الرواية، ومحاولة البحث عن إيجاد طرق غير السند المسطور في الكافي فعالة بنسبة جيدة، حيث بلغت الأحاديث المعتبرة (٥٥٪)، والأحاديث غير المعتبرة (٤٥٪).

كتاب الحسنة

القسم الثاني

1

2

3

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢١ - بَابُ أَنَّ مَنْ وَصَفَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ بِالْعِلْمِ هُمْ ^(١) الْأُئِمَّةُ عليهم السلام

١/٥٥٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ ^(٢) جَابِرٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ ^(٣)، قَالَ

(١) في «ب، ج، بر»: «هو».

(٢) في «ألف» وحاشية «ج، ض، بح، ير»: «بن». والظاهر عدم صحته؛ فقد روى الصفار الخبر في بصائر الدرجات، ص ٧٥، ح ٩، بسنده عن عبد المؤمن بن القاسم الأنصاري، عن سعد، عن جابر بن يزيد الجعفي. ثم إن الخبر أورده فترات الكوفي أيضاً في تفسيره، ص ٣٦٤، ح ٤٩٥، بسنده عن سفيان، عن عبد المؤمن، قال: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ طَرِيفٍ أَبُو مُجَاهِدٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ الْجَعْفِيِّ. كَمَا أَنَّ الْخَبْرَ وَرَدَّ فِي تَأْوِيلِ الْآيَاتِ، ص ٥٠١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَبَّاسِ - وَهُوَ ابْنُ الْمَاهِيَارِ - بِسَنَدِهِ، عَنْ سَفِيَانَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ - وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ تَصْحِيفُ «عَبْدُ الْمُؤْمِنِ» - عَنْ سَعْدِ بْنِ مُجَاهِدٍ، عَنْ جَابِرٍ. لَكِنَّ الظَّاهِرَ وَقُوعَ التَّحْرِيفِ فِي كَلَا عُنَوَانِي سَعْدُ بْنُ طَرِيفٍ: أَبِي مُجَاهِدٍ، وَسَعْدُ بْنُ مُجَاهِدٍ. أَمَّا الْأَوَّلُ، فَقَدْ صَرَّحَ فِي تَهْذِيبِ الْكِمَالِ، ج ٣٤، ص ١٥٦، بِأَنَّ كُنْيَةَ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ هُوَ «أَبُو الْعَلَاءِ». وَأَمَّا الثَّانِي، أَيُّ سَعْدِ بْنِ مُجَاهِدٍ، فَلَمْ نَعثر عَلَيْهِ فِي مَوْضِعٍ.

هذا، وَيَخْطُرُ بِالْبَالِ صَحَّةُ «سَعْدُ أَبِي مُجَاهِدٍ»، فِي الْعُنَوَانِ، وَهُوَ سَعْدُ أَبُو مُجَاهِدٍ الطَّائِي، تَرْجَمَ لَهُ فِي تَهْذِيبِ الْكِمَالِ، ج ١٠، ص ٣١٧، الرَّقْمُ ٢٢٣٦، وَرَوَاتِهِ فِي طَبَقَةِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ الْقَاسِمِ، تَقْرِيباً. وَكَيْفِيَّةُ التَّحْرِيفِ فِي الْعُنَوَانِ - عَلَى هَذَا الْإِحْتِمَالِ - لَا تَخْفَى عَلَى الْمُتأملِ.

(٣) الزمر (٣٩): ٩.

أبو جعفر عليه السلام: «إِنَّمَا نَحْنُ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ، وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ عَدُوَّنَا»^(١)، وَشِيعَتُنَا^(٢) أُولُو الْأَلْبَابِ^(٣).

رجال السند:

علي بن إبراهيم هو أبو الحسن، ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، أضر في آخر عمره، صاحب التفسير، قمي، قال ابن النديم: «من العلماء الفقهاء». بقي حياً إلى بعد (٣٠٧هـ)، كما يظهر من بعض أسناد الصدوق، وهو من الثامنة^(٤)؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمي، كوفي الأصل، يوثق به - مع أنه لم يوثق صريحاً - لقرائن، ترحم عليه ابنه في مقدمة التفسير، وأكثر عنه في التفسير، ذكر ابن طاووس الاتفاق على وثاقته، وهو من السابعة^(٥)؛ عبدالله بن المغيرة هو أبو محمد البجلي، مولى، عدّه الشيخ من موالي بني نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، كوفي، خزاز، وثقه النجاشي مكرراً، وذكر أيضاً أنه لا يعدل به أحد من جلالته ودينه وورعه، عدّه الكشي في أهل الإجماع، روى عنه محمد بن أبي عمير وصفوان، وهنا يظهر السقط في الرواية، فإن الرجل ممن يروي عنه مشايخ إبراهيم بن هاشم الذين هم من السادسة، وفي الأغلب أن إبراهيم بن هاشم يروي عنه بواسطة محمد بن أبي عمير، قلت في الألف: «ما يرد من رواية أحمد الأشعري وأحمد البرقي عنه، فالصحيح فيه أنه عن أبيهما، وما عن

(١) في «بر» والوافي وتفسير فرات، ح ٤٩٥: «وعدونا الذين لا يعلمون».

(٢) في «ف»: + «هم».

(٣) بصائر الدرجات، ص ٧٥، ح ٩، عن إبراهيم بن هاشم؛ تفسير فرات، ص ٣٦٤، ح ٤٩٥، بسنده عن عبد المؤمن بن قاسم؛ وفي المحاسن، ص ١٦٩، كتاب الصفوة، ح ١٣٤؛ وبصائر الدرجات، ص ٧٤-٧٥، ح ٨-١، والكافي، كتاب الروضة، ضمن ح ١٤٨٢١؛ وتفسير فرات، ص ٣٦٤، ضمن ح ٤٩٦، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٥٥، ص ٥٣١.

(٤) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٥) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣-١٦٦.

إبراهيم بن هاشم عنه، فلعله عن ابن أبي عمير عنه، نعم يحتمل رواية كبار السابعة عنه كاليقطيني على صعوبة كما في يونس، وما في سند من روايته عن محمد بن جزك فالصحيح فيه عبد الله بن جعفر وليس عبد الله بن المغيرة كما هو السند المعتاد، خاصة وإن ابن جزك أصغر من أن يروي عنه ابن المغيرة، وأما روايته حفيده عنه - وهو من السابعة - فلعلها بواسطة أبيه عن جده كما في موضع آخر، وقد عدّه السيّد البروجردي قدست نفسه في طبقات الكافي والكشي والتهديب من السادسة، ومن كبارها في طبقات الفقيه والنجاشي، ولكننا نرجح كونه من جيل يونس بن عبد الرحمن من صغار الخامسة^(١)؛ وعبد المؤمن بن القاسم الأنصاري، عربي، كوفي، أخو أبي مريم الأنصاري، من الرابعة (٦٦-١٤٧هـ) عن (٨١) عاماً، ثقة^(٢)؛ وسعد هنا هو سعد بن طريف الإسكاف الخفاف، فإن الإطلاق منصرف إليه في هذه الطبقة، فسعد هنا ممن يتوسط عبد المؤمن - وهو من الرابعة - وجابر - وهو من صغار الثالثة -، وكنا عددنا سعد بن طريف من كبار الرابعة، فقرينة المطلق في الطبقة كافية في الانصراف إلى المشهور فيها سواء ساعدتها القرائن السندية من تكرار الرواية عنه ومن في رجال السند أو لم تساعدها، فقرينة الانصراف للأشهر في الطبقة عند الإطلاق تامة، لكن بشرط أن لا تعارضها قرينة أخرى، بل يمكن أن يقال: أنه يؤيد ذلك ويؤكد أنه الرواية جاءت في تفسير فرات الكوفي، وقد صرح هناك بكونه ابن طريف، وإن كان طراً عليها بعض التصحيف، كان قاضياً، ممن قبلنا روايته لقول الشيخ، وهو كوفي، من كبار الرابعة كما في الألف^(٣)، نعم قد يرد في الأسناد رواية عبد المؤمن الأنصاري عن سعد بن الأصبغ، ولكنه تصحيف، صوابه سعد عن الأصبغ، وكذا يرد في بعض الأسناد رواية سعد بن مجاهد وسعد بن طالب عن جابر، وكلها تصحيف، والصواب أن الراوي عن جابر هو سعد بن طريف الإسكاف الخفاف، ولذا فليس مسلماً ما أشار إليه محققو النسخة،

(١) ينظر: ج ٢، ح ٩٤، ص ٤٤٠.

(٢) ينظر: ج ٣، ح ٣٩٤، ص ٤٦٦.

(٣) الألف رجل، غيث شبر، ص ٢٥٣، ت ٣٨٢.

كما يظهر من هامشهم على الرواية، خاصة أن الإطلاق ينصرف إلى الراوي الأشهر في الطبقة عندنا، وليس إلى راو عامي مشهور في أسنادهم؛ وجابر بن يزيد الجعفي كوفي، وصفه النجاشي بالتخليط، وثقة، كما عن ابن الغضائري، دلت صحيحة زياد الخلال على صدقه، فيوثق بذلك، وهو من التابعين، وتوفي سنة (١٢٨هـ)، أو بعدها بقليل، وولادته في حدود سنة (٥٥هـ)؛ لروايته عن جابر الأنصاري، وهو من صغار الثالثة^(١).

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي أنه مجهول^(٢)، ولعل ذلك لجهالة سعد الموجود في السند.

والرواية وفق سندها يمكن أن يكون معتبرا بتقريبين؛ الأول أن الواسطة الساقطة بين إبراهيم بن هاشم وعبد الله بن المغيرة هو محمد بن أبي عمير الثقة، وأن سعد هو الإسكاف الخفاف، ولكن على كل تقدير سواء صح هذان التقريبان أم لم يصحا فإنه يمكن عدّ الرواية من الروايات المستفيضة، حيث رويت بأسناد متعددة متنوعة، ولعل مصدر الكليني لهذه الرواية كتاب بصائر الدرجات، وإن كان رواها عن علي بن إبراهيم، حيث أوردها الصفار بعين السند عن إبراهيم بن هاشم، ولعل ذلك من باب التوسط في الأسناد، ويؤيده أن الرواية التي بعدها في الكافي موجودة أيضًا في البصائر عن أبي جعفر أحمد بن محمد، وهو الأشعري، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن القاسم بن سليمان، عن جابر، عن أبي جعفر (عليه السلام)^(٣).

وقد روى الصفار تلك الرواية بأسناد متعددة إلى أبي جعفر (عليه السلام)، وفي أسناد أخرى عن أبي عبد الله (عليه السلام). فرواها الصفار في محل آخر مرتين عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن علي، عن أبي بصير، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن قول الله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾،

(١) ينظر: ج ٢، ح ٧٨، ص ٢٧٩.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ٤٣٢.

(٣) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٧٤، ح ١.

قال: «نحن الذين نعلم، وعدونا الذين لا يعلمون، وشيعتنا أولو الألباب»^(١). ورواها بسند آخر عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم، عن أبي حمزة، عن أبي بصير، عنه عليه السلام في قول الله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ...﴾ الآية وذكر مثله^(٢)، وجاء مورد التفسير للآية بنفس المعنى في جزء من رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام^(٣)، فلا ريب من الوثوق بالصدور، بل القول بالاستفاضة هو المتعين.

(١) بصائر الدرجات، الصّفّار، ص ٧٤، ح ٤، ص ٧.

(٢) بصائر الدرجات، الصّفّار، ص ٧٤، ح ٦.

(٣) الكافي، الكليني، ج ٨، ح ٣، ص ٣٥؛ الاختصاص، المفيد، ص ١٠٦.

٥٥٧/٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ^(١)، عَنْ جَابِرٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولَ الْأَلْبَابِ﴾ قَالَ: «نَحْنُ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ، وَعَدُوْنَا الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ، وَشِيعَتُنَا أُولُو الْأَلْبَابِ»^(٢).

رجال السند:

السلسلة السندية - العدة عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد - من السلاسل السندية المتكررة في الكافي وغيره، وقد مرّ نظيرها في مواضع عدة^(٣)؛ والعدة هم مجموعة من مشايخ الكليني، من أهل الطبقة الثامنة، ممن يوثق بنقلهم، ومرّ بيان الكلام في ذلك^(٤)؛ وأحمد بن محمد هنا هو ابن عيسى، أبو جعفر

(١) كذا في النسخ، لكنّ الظاهر سقوط الواسطة بين النضر بن سويد وبين جابر؛ فقد ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٧٤، ح ١، وقد توسّط بينهما القاسم بن سليمان، وتوسّط بينهما في بصائر الدرجات، ص ٢٣٣، ح ٤ وص ٢٣٥، ح ١٤ أيضاً.

يؤكد ذلك أنّ جابراً - وهو ابن يزيد الجعفي - مات في أيام أبي عبد الله عليه السلام، سنة (١٢٨هـ)، كما في رجال النجاشي، ص ١٢٨، الرقم ٣٣٢، وتاريخ الإسلام للذهبي، ج ٨، ص ٥٩-٦٠. والنضر بن سويد من أصحاب موسى بن جعفر عليه السلام، كما في رجال البرقي، ص ٤٩؛ ورجال الطوسي، ص ٣٤٥، الرقم ٥١٤٧. وقد روى عن أبي عبد الله عليه السلام في أكثر أسناده بواسطتين.

فعليه الظاهر أنّ النضر بن سويد لم يدرك جابراً حتّى تصحّ روايته عنه مباشرة.

(٢) بصائر الدرجات، ص ٧٤، ح ١، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن القاسم بن سليمان، عن جابر. وفيه، ص ٧٥، ح ٤ و ٧؛ وتفسير فرات، ص ٣٦٣، ح ٤٩٣ بسند آخر. راجع: بصائر الدرجات، ص ١٢١، ح ٢؛ وتفسير فرات، ص ٣٦٣، ح ٤٩٢؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٥٥، ص ٥٣١.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ١٢٥، ص ٥٦٢.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٥.

الأشعري، كما يظهر تتبع تلك السلسلة، وهو ثقة، شيخ أصحابنا في قم ووجههم وفقههم، وهو من السابعة، بقي إلى بعد سنة (٢٧٤هـ)^(١)؛ والحسين بن سعيد كوفي الأصل، ثم بعد ذلك أهوازي، وثقة الطوسي، وعده الكشي في الثقات من أهل العلم، روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى، قال ابن النديم فيه وفي أخيه الحسن: «أوسع أهل زمانهما علماً بالفقه، والآثار والمناقب، وغير ذلك من علوم الشيعة»، وهو من صغار السادسة، ووفاته في حدود سنة (٢٤٠هـ)، بحسب المقاربات السندية^(٢). وهو يروي عن النضر بن سويد، وهو كوفي انتقل إلى بغداد، كان صيرفيًا، وثقة النجاشي والشيخ، وزاد النجاشي، أنه صحيح الحديث، وهو من صغار الخامسة^(٣)؛ وجابر بن يزيد الجعفي كوفي، وصفه النجاشي بالتخليط، وثقة، كما عن ابن الغضائري، دلت صحيحة زياد الحلال على صدقه، فيوثق بذلك، وهو من التابعين، وتوفي سنة (١٢٨هـ) أو بعدها بقليل، وولادته في حدود سنة (٥٥هـ)؛ لروايته عن جابر الأنصاري، وهو من صغار الثالثة^(٤).

وهنا سقط في المقام ينبغي الإشارة إليه، وهو أن النضر بن سويد من صغار الخامسة، ممن كان يعمر يونس بن عبد الرحمن، الذي أكثر ما أدركه رؤية أبا عبد الله (عليه السلام)، المتوفى سنة (١٤٨هـ)، فمن غير الممكن أن يروي النضر عن جابر بن يزيد الجعفي المتوفى سنة (١٢٨هـ)، وهو من صغار الثالثة، ويمكن استكشاف السقط من مصدر الكليني الذي انتزع منه الرواية، فقد روى الصغار عن أحمد بن محمد بن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان^(٥)، والقاسم بن سليمان يتوسط في أسناد أخرى بين

(١) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ١٢٥، ص ٥٦٢.

(٣) ينظر: ج ١، ح ٣٦، ص ٢٦٨.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٧٨، ص ٢٧٩.

(٥) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٧٤، ح ١.

النضر بن سويد وجابر بن يزيد^(١)، وعلى كل تقدير فالقاسم بن سليمان إنما يوثق فقط على مبنى كونه من رواة التفسير، أو كامل الزيارات، وهو ما لا يعتمد عندنا على إطلاقه.

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي: صحيح^(٢). والمفارقة أنه قدست نفسه وصف السند السابق بالجهالة وهو صحيح، ووصف هذا السند بالصحة وهو بين مجهول أو مرسل، ولم يلتفت إلى السقط بين النضر بن سويد وجابر بن يزيد، ولو التفت إليه لكان الأولى أن يقول فيه أنه مرسل بسقوط الوساطة، أو أنه مجهول إذا التفت إلى أن الوساطة الساقطة هي القاسم بن سليمان، والخلاصة في السند ضعفه بجهالة الرجل.

لكن الرواية مستفيضة، موثقة الصدور، كما بيّناه في الرواية السابقة، فلا ريب في صدورهما عن أبي جعفر عليه السلام، بل وعن أبي عبد الله عليه السلام أيضاً.

(١) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٢٣٣، ح ٤.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ٤٣٢.

٢٢ - بَابُ أَنَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ هُمُ الْأَيُّمَةُ ﷺ

٥٥٨ / ١. عَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ الْحَرِّ وَ^(١) عِمْرَانَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «نَحْنُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ»^(٢).

رجال السند:

السلسلة السندية - العدة عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد - من السلاسل السندية المتكررة في الكافي وغيره، وقد مرّ نظيرها في مواضع عدة^(٣)؛ والعدة هم مجموعة من مشايخ الكليني، من أهل الطبقة الثامنة، ممن يوثق بنقلهم، ومرّ بيان الكلام في ذلك^(٤)؛ وأحمد بن محمد هنا هو ابن عيسى، أبو جعفر الأشعري، كما يظهر تتبع تلك السلسلة، وهو ثقة، شيخ أصحابنا في قم ووجههم وفقههم، وهو من السابعة، بقي إلى بعد سنة (٢٧٤هـ)^(٥)؛ والحسين بن سعيد كوفي الأصل، ثم بعد ذلك أهوازي، وثقة الطوسي، وعده الكشي في الثقات من أهل العلم،

(١) في الوسائل: «عن». والظاهر عدم صحته؛ لما ورد في الأسناد من رواية أيوب الحرّ عن أبي بصير مباشرة، وعدم ثبوت روايته عنه بالتوسط. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٣، ص ٤٩٠-٤٩١.

(٢) بصائر الدرجات، ص ٢٢٣، ح ٥، عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٢٢٤، ح ٧، بسند آخر عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام؛ تفسير العياشي، ج ١، ح ٨، ص ١٦٤، عن أبي بصير؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٥٦، ص ٥٣١؛ الوسائل، ج ٢٧، ح ٣٣٥٣٦، ص ١٧٨.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ١٢٥، ص ٥٦٢.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٥.

(٥) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى، قال ابن النديم فيه وفي أخيه الحسن: «أوسع أهل زمانها علماً بالفقه، والآثار والمناقب، وغير ذلك من علوم الشيعة»، وهو من صغار السادسة، ووفاته في حدود سنة (٢٤٠هـ) بحسب المقاربات السندية^(١). وهو يروي عن النضر بن سويد، وهو كوفي انتقل إلى بغداد، كان صيرفياً، وثقه النجاشي والشيخ، وزاد النجاشي، أنه صحيح الحديث، وهو من صغار الخامسة^(٢)؛ وأيوب بن الحر، جعفي، مولى، ثقة، كما عن النجاشي والطوسي، من الخامسة مرَّ أنفاً^(٣)؛ وعمران بن عليّ هو الحلبي الثقة، من كبار الخامسة، وسيأتي تفصيل الكلام فيه؛ وأبو بصير هو يحيى بن أبي القاسم، الضرير، كما يقتضى إطلاق الكنية، كوفي، ثقة، وجيه، كما عن النجاشي. نعم وصفه ابن فضال ببعض التخليط، وهو من الرابعة، توفي سنة (١٥٠هـ)^(٤).

هـ عمران بن عليّ:

هو أبو الفضل التيمي، مولى، عمران بن عليّ بن أبي شعبة، الشهير بالحلي، وبيت أبي شعبة من الكوفة، وغلب عليهم لقب الحلبي؛ لتجارتهم إليها، ذكر في كتاب البرقي: «عمر بن أبي شعبة الحلبي»^(٥). وفي أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) في رجال الشيخ قال: «عمران بن عليّ بن أبي شعبة، الحلبي، الكوفي»^(٦).

وذكر العلامة في الخلاصة: «عمران بن عليّ بن أبي شعبة الحلبي، ثقة، لا يطعن عليه، وكنيته أبو الفضل»^(٧). وذكر ابن داود: «عمران بن عليّ بن أبي شعبة، أبو الفضل

(١) ينظر: ج ٢، ح ١٢٥، ص ٥٦٢.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٣٦، ص ٢٦٨.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٢٠٣، ص ٧٦٥.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٦١، ص ٢٠٨.

(٥) الرجال، البرقي، ص ٣٦.

(٦) الرجال، الطوسي، ص ٢٥٦، ت ٣٦٢٢.

(٧) الخلاصة، العلامة الحلي، ص ٢١٩.

الخلبي، ثقة، لا مطعن عليه^(١). لم يذكر في فهارس المصنفين الواصلة إلينا ترجمة خاصة به، مع أن العلامة وابن داود نقلاً عبارة يظهر أنها من مصدر قديم واحد وثوقه، وتنفي أي مطعن عليه، وأنه يكتفى بأبي الفضل.

نعم وثَّقه النجاشي في ترجمة أخيه عبيد الله، حيث قال بعد ذكر أخوته وبيتهم: «وكانوا جميعهم ثقات، مرجوعاً إلى ما يقولون - وكان عبيد الله كبيرهم ووجههم - وصنف الكتاب المنسوب إليه وعرضه على أبي عبد الله عليه السلام^(٢). وثَّقه - أيضاً - في ترجمة ابن عمه أحمد، حيث قال عن أحمد: «وهو ابن عم عبيد الله وعبد الأعلى وعمران ومحمد الخليين، روى أبوه عن أبي عبد الله عليه السلام، وكانوا ثقات»^(٣). وعدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم^(٤). هذا ملخص حال الرجل وما قيل فيه.

أما طبقته فيظهر أنه من كبار الخامسة، كما عليه السيّد البروجردي قدست نفسه في طبقات الكافي^(٥)، نعم عدّه قدست نفسه من الخامسة في كتب أخرى، ويؤكد كونه من كبار الخامسة، رواية النضر بن سويد - وهو من صغار الخامسة، ممن لم يدرك الرابعة - عنه، وعن ابنه يحيى بن عمران الخلبي الذي هو من الخامسة، وروى يحيى - وهو من الخامسة - عن أبيه عمران، وروى عنه عليّ بن أبي حمزة، وثعلبة بن ميمون، وحماد بن عثمان، وحماد بن عيسى، وكلهم من الخامسة، فهو على هذا أسبق طبقة من الخامسة، وروت عنه هي وصغارها، وروى هو عن أبي عبد الله عليه السلام، وأبان بن تغلب، وأبي بصير، وهما من الرابعة، فهو متأخر عن الرابعة، فالظاهر كونه من كبار الخامسة.

(١) رجال ابن داود، ابن داود الحلبي، ص ١٤٧.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٣٠، ت ٦١٢.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٩٨، ت ٢٤٥.

(٤) جوابات أهل الموصل، المفيد، ص ٢٥.

(٥) رجال أسانيد أو طبقات رجال كتاب الكافي، السيّد البروجردي، ص ٢٧١. (حجري)

تحقيق الصدور:

يظهر أن الكليني اعتمد في هذا الباب على روايات كتاب شيخه الصفار في نفس عنوان الباب، فقد ذكر الصفار ثمانية أحاديث مروية في الباب، استل منها الكليني روايتين من الروايات الثلاثة لهذا الباب، فروايتنا وهي الأولى في الباب، هي الخامسة في الباب عند الصفار، والرواية الثانية في الباب وهي التالية، هي الرواية الثامنة عند الصفار، وسيأتي فرق السند في الرواية اللاحقة.

وعلى كل تقدير فالرواية معتبرة السند بلا إشكال، فهي موثوقة الصدور، ولم يذكر العلامة المجلسي قدست نفسه وصفه لسند هذه الرواية.

٥٥٩ / ٢. عَلِيٌّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ^(١)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ: عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ»: «فَرَسُوهُ اللَّهُ عليه السلام أَفْضَلُ الرَّاسِخِينَ^(٢) فِي الْعِلْمِ، قَدْ عَلَّمَهُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - جَمِيعَ مَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مِنَ التَّنْزِيلِ وَالتَّأْوِيلِ، وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُنْزَلَ^(٣) عَلَيْهِ شَيْئًا لَمْ يُعَلِّمْهُ^(٤) تَأْوِيلَهُ، وَأَوْصِيَاؤُهُ مِنْ بَعْدِهِ يَعْلَمُونَهُ كُلَّهُ، وَالَّذِينَ^(٥) لَا^(٦) يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ إِذَا قَالَ الْعَالَمُ فِيهِمْ^(٧)

(١) إبراهيم بن إسحاق الراوي عن عبد الله بن حماد، هو إبراهيم بن إسحاق الأحمري. وأكثر روايات الكليني عنه بتوسط علي بن محمد، علي بن محمد بن بُندار، وعلي بن محمد بن عبد الله. والعناوين الثلاثة حاكية عن راوٍ واحد، فوقع الوساطة بين علي بن محمد وإبراهيم بن إسحاق بعيد، ولذا يحتمل القول بزيادة «عن عبد الله بن علي» في السند رأساً. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٤٤٤-٤٤٧

وفي السند احتمال آخر، وهو وقوع التصحيف في «علي بن محمد عن عبد الله بن علي»، بأن كان في الأصل هكذا: «علي بن محمد بن عبد الله بن عمران» - وهو العنوان الكامل لعلي بن محمد بن بندار -، ثم صُحِّفَ «بن» قبل «عبد الله» بـ «عن»، كما صُحِّفَ «عمران» بـ «علي». راجع: رجال النجاشي، ص ٢٦١، الرقم ٦٨٣؛ وص ٣٥٣، الرقم ٩٤٧.

(٢) في «ج»: «الراسخون». ولعلّه على الحكاية.

(٣) في «ج»: «لينزل». وفي تفسير العياشي: «منزلاً».

(٤) في الوسائل: «لا يعلمه».

(٥) الموصول مع صلته مبتدأ، والشرط مع الجزاء خبره؛ وجعل قوله عليه السلام: «فأجابهم» خبراً باعتبار تضمّن المبتدأ معنى الشرط بعيد؛ لخلو الشرط عن الجزاء إلا بتقدير وهو خلاف الأصل، مع عدم الحاجة إليه. وقيل: الخبر قوله: «يقولون آمناً به». راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٢٨؛ مرة العقول، ج ٢، ص ٤٣٥.

(٦) في حاشية «ف»: «- لا».

(٧) في «ب، بر» وحاشية «ج» والبصائر: «فيه». أي في القرآن أو التأويل. وقال في الوافي: «والذين لا يعلمون تأويله» أراد بهم الشيعة؛ «إذا قال العالم فيهم» يعني به الراسخ في العلم الذين بين

بِعِلْمٍ^(١)، فَأَجَابَهُمُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: «يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا»^(٢) وَالْقُرْآنُ^(٣) خَاصٌّ وَعَامٌّ، وَمُحْكَمٌ وَمُتَشَابِهٌ، وَنَاسِخٌ وَمَنْسُوخٌ، فَالرَّاسِخُونَ^(٤) فِي الْعِلْمِ يَعْلَمُونَهُ»^(٥).

رجال السند:

عليّ بن محمّد عن عبد الله بن عليّ؛ وهو تصحييف، صوابه: عليّ بن محمّد بن عبد الله وهو ابن بندار، سبط البرقي، وشيخ الكليني الذي يروي عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر النهاوندي، في طرق الكليني المعتادة. فصحفت (بن) - بين عليّ بن محمّد وعبد الله بن محمّد - إلى (عن)، ويساعد ذلك غرابة أن يأتي اسم بأربعة أسماء، فتوهم الناسخ أن الصواب هو (عن) بين كل اسمين، بقي أن شيخ الكليني اسمه عليّ بن محمّد بن عبد الله (بن عمران) وليس (بن عليّ)، وهنا فإما أن يكون وقع التصحييف بين عمران وعليّ، أو أن الأصل كان عليّ بن محمّد بن عبد الله القمي، وصحفت (القمي) إلى (بن عليّ) لتشابه الرسم عند بعض التلف في رسم الخط القديم، ولكن لا شك أن الراوي في المقام الذي يروي عن الأحمر النهاوندي هو شيخ الكليني سبط البرقي، ولعل الكليني أخذها من البصائر؛ لرواية شيوخه الصقّار بنفس السند ونفس الفاظ الرواية، ولكونه يملك سندا آخر للمورد اختار وضع سنده عن شيخه عليّ بن محمّد؛ وعليّ بن محمّد هو أبو الحسن

أظهرهم؛ «بعلم» أي بمحكم أو تأويل متشابه فأجابهم الله» يعني أجاب الله الراسخين من قبل الشيعة بقوله. «يَقُولُونَ» يعني الشيعة «آمَنَّا بِهِ» من المحكم والمتشابه «كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا».

(١) في البصائر: - «بعلم».

(٢) آل عمران (٣): ٧.

(٣) في تفسير العيّاشي: + «له».

(٤) في البصائر: «والراسخون».

(٥) بصائر الدرجات، ص ٢٢٤، ح ٨، عن إبراهيم بن إسحاق. تفسير العيّاشي، ج ١، ح ٦٤، ص ١٦٤،

عن بريد بن معاوية، عن أبي جعفر (عليه السلام) الوافي، ج ٣، ح ١٠٥٧، ص ٥٣١؛ الوسائل، ج ٢٧،

ح ٣٣٥٣٧، ص ١٧٩؛ البحار، ج ١٧، ح ١، ص ١٣٠.

القمي، ثقة، فاضل أديب، وهو سبط أحمد البرقي، وهو ابن محمد ماجيلويه^(١).

وإبراهيم بن إسحاق، هو الأحمري، أبو إسحاق النهاوندي، كوفي، كان ضعيفا في الحديث، كما عن الشيخ والنجاشي، متهوماً، كما عن النجاشي، ومتهماً في دينه، كما عن الشيخ، بل وضعفه الشيخ، وفي كتاب ابن الغضائري: «في حديثه ضعف، وفي مذهبه ارتفاع، يروي الصحيح، وأمره مختلط». بقي حياً بعد سنة (٢٦٩هـ)، فهو من السابعة^(٢)؛ وعبد الله بن حماد الأنصاري، هو أبو محمد الغفاري، سيأتي تفصيل الكلام فيه؛ وأما بريد بن معاوية فهو بريد بن معاوية العجلي، الراوي المعروف، أبو القاسم، عربي، كوفي، وجه من وجوه أصحابنا، وفقهه، له محل عند الأئمة، أحد أصحاب الإجماع، وردت فيه روايات معتبرة تجعله في المقام الأعلى في الرواة، توفي سنة (١٤٨هـ)، وهو من الرابعة^(٣).

وهنا تتضح الفجوة بين عبد الله بن حماد وبين بريد بن معاوية العجلي، فالأول ممن روت عنه السابعة، والثاني من الرابعة، ولا يمكن للسابعة أن تروي عن الرابعة بواسطة واحدة، إلا أن يكون الراوي عن الرابعة معمرًا من الخامسة ممن أدركته السابعة، كحال حماد بن عيسى مثلاً، وسيأتي في البحث التالي أن عبد الله بن حماد ليس من أهل الخامسة ممن أدرك الرابعة، فقد روى عن من لم يدرك الرابعة، من كبار السادسة وصغار الخامسة. وسيأتي الكلام فيه.

• عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمَادٍ:

قال عنه النجاشي: «عبد الله بن حماد الأنصاري، من شيوخ أصحابنا، له كتابان أحدهما أصغر من الآخر، أخبرنا بهما علي بن شبل بن أسد عن ظفر بن حمدون عن الأحمري عنه»^(٤). قول النجاشي أنه «من شيوخ أصحابنا» غير متساوقة الدلالة مع قوله «شيخ أصحابنا»، فإن هذه العبارة لا تدل إلا على كونه من مشايخ الرواية من الشيعة.

(١) ينظر: ج ١، ح ٨، ص ١٥٧.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٨، ص ١٦٠.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٨٥، ص ٣٩٢.

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢١٨، ت ٥٦٨.

ولا تشير بوجه وجهه لوثاقته.

وذكره الشيخ في الفهرست قائلا: «عبد الله بن حماد؛ له كتاب، أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عنه»^(١). ويظهر أن الشيخ استل هذا من فهرست ابن بطة.

وفي كتاب ابن الغضائري: «أبو محمد الأنصاري، نزل قم، لم يرو عن أحد من الأئمة (عليه السلام)، وحديثه يعرف تارة وينكر أخرى، ويخرج شاهداً»^(٢). وكلما ابن الغضائري تدل على نحو ضعف في مروياته. ويلاحظ من متابعة أسناده أنه يكثر فيها تواجد الضعفاء والغلاة، وهو مؤثر سلبى، كما يتبين للباحث في سلاسل الأسناد.

وأما طبقته فالأمر فيها مضطرب، فقد روى الرجل عن طبقات متعددة في أسناده، فروى عن الثالثة، كما في روايته عن سدير الصيرفي، نعم سدير أدركته الخامسة، فيمكن عدّه بحسب الراوي عنه من الرابعة، أي أنه ممن أدركته الخامسة. وروى عن الرابعة، كما في أبان بن تغلب، وصباح المزني، وبريد بن معاوية، وأبي بصير، عمرو بن شمر، وأبي مريم الأنصاري، وروى عن صغار الرابعة، كما في أبي الجارود، وعمرو بن أبي المقدام، والمعل بن خنيس، ولكنه توفي مع كبار الرابعة سنة (١٣٢ هـ)، فيُعد بحسب من روى عنه من كبار الرابعة، وروى عن كبار الخامسة، كما في أبي خالد القماط، والمفضل بن عمر، وعمر بن يزيد بيتاع السابري، وعبد الله بن بكير، وروى عن الخامسة، كما في عبد الله بن سنان، وسيف التمار، وأبي الجارود، وجميل بن دراج، وخطاب بن سلمة، وإسحاق بن عمار. وروى عن صغار الخامسة، كما في روايته عن داود الرقي، وأبي بكر سبائك، وروى عن كبار السادسة، كما في روايته عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم، زياد بن مروان القندي. في حين روى عنه عبد الله بن عمرو بن الأشعث، وربما يكون من السادسة، وإبراهيم بن إسحاق، إبراهيم بن هاشم، محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، وهم من السابعة.

(١) الفهرست، الطوسي، ص ١٧٠، ت ٤٤٦.

(٢) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص ٧٨، ت ٩٢.

وروى كتبه، أحمد بن محمد بن خالد البرقي، وإبراهيم بن إسحاق الأحمر النهاوندي، وكلاهما أيضاً من السابعة.

ومن تعدد هذه الطبقات لا يمكن أن نعتبره معمرًا ممن أدرك الرابعة وأدركته السابعة، فكيف يروي عن كبار السادسة؟ ولا بد أن هناك خللاً كبيراً في أسناد الرجل، خاصة أنه يرد في سلاسل الضعفاء وغير المأمونين، كالأحمري وابن الأشعث المجهول الذي يرد من طريق ابن شمون الضعيف الآخر، وإذا كان من احتمال مقبول فهو من كبار السادسة، وأسناده عن الرابعة مدلسة، أو بتعبير آخر لا يوثق بكونها من غير واسطة. وهنا أيضاً يروي عن بريد بن معاوية العجلي، فلا يؤمن بترابط السند والملاقة بينه وبين عبد الله بن حماد.

تحقيق الصدور:

قال في مرآة العقول: «ضعيف»^(١). والسند المسطور في الكافي، كما ذكر قدست نفسه ضعيف، لكن الصفار رواها في البصائر مرة بنفس الألفاظ والسند، وأخرى بسند صحيح بنقص قليل في المتن في آخر الرواية، حيث روى الصفار عن «يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن بريد العجلي، عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾، قال: رسول الله صلى الله عليه وآله أفضل الراسخين، قد علمه الله جميع ما أنزل الله إليه من التنزيل والتأويل، وما كان الله لينزل عليه شيئاً لم يعلمه تأويله، وأوصياؤه من بعده يعلمونه كله، والذين لا يعلمون تأويله إذا قال العالم فيه العلم فأجابهم الله: ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾، والقرآن له خاص وعام، ومحكم ومتشابه، وناسخ ومنسوخ»^(٢). ولم يذكر عبارة (فالراسخون في العلم يعلمونه) الواردة آخر الرواية، وعلى كل حال فمتن الرواية موثق الصدور وفق سند الصفار الصحيح ومتمنه.

(١) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ٤٣٤.

(٢) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٢٢٣، ح ٤.

٥٦٠/٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَوْرَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ: أُمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْأَتَمَّةُ مِنْ بَعْدِهِ» (١) عليه السلام (٢).

رجال السند:

أما الحسين بن محمد فهو أبو عبد الله الأشعري، عربي، قمي، يعرف بابن عامر، ثقة، شيخ الكليني، من صغار الثامنة، وبقي إلى سنة (٣١٧هـ) (٣)؛ ومعلّى بن محمد فهو أبو الحسن البصري، مضطرب الحديث والمذهب، كما عن النجاشي، ويعرف حديثه وينكر، ويروي عن الضعفاء، ويجوز أن يخرج شاهداً، كما عن ابن الغضائري، لا نعتد بروايته، نعم هو ثقة وفق مبنى السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في التفسير، وهو من السابعة (٤)؛ ومحمد بن أورمة قمّي، التوقف فيه هو محط الركب؛ لتوسطه الضعفاء والغلاة في أسناد الروايات، تردد طبقته بين كبار السابعة وصغار السادسة (٥)؛ وعليّ بن حسان هو أبو الحسن، عليّ بن حسان بن كثير الهاشمي، مولا هم، بدلالة روايته عن عمه عبد الرحمن، ضعيف جداً، ذكروه في الغلاة، فاسد الاعتقاد، كما عن النجاشي. «غال، ضعيف، رأيت له كتاباً سماه تفسير الباطن، لا يتعلق من الإسلام بسبب»، كما عن ابن الغضائري، كذاب واقف، كما عن ابن فضال، وهو من السادسة (٦)؛ وعبد

(١) في الكافي، ح ١١٠١ والبحار: - «من بعده». وفي الوسائل: «من ولده» بدل «من بعده».

(٢) الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونف من التنزيل في الولاية، ح ١١٠١، مع زيادة في أوّله؛

الوافي، ج ٣، ح ١٠٥٨، ص ٥٣٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ح ٣٣٥٣٨، ص ١٧٩؛ البحار، ج ٢٣،

ح ١٢، ص ٢٠٨.

(٣) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٤) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٥) ينظر: ج ٤، ح ٤٨٢، ص ٢٥٠.

(٦) ينظر: ج ٤، ح ٤٨٢، ص ٢٥٠.

الرحمن بن كثير هو الهاشمي، عم عليّ بن حسان، مولى بني هاشم، قال النجاشي: «كان ضعيفاً، غمز أصحابنا عليه، وقالوا: كان يضع الحديث»، وهو من الخامسة^(١).

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي في مرآة العقول: «ضعيف»^(٢). والسند كما ترى يغلب عليه المجروحون والضعفاء، فمن معلى بن محمد البصري، إلى محمد بن أورمة القمي، إلى عليّ بن حسان وعمه عبد الرحمن، ولا طريق آخر إلى إثبات صدور الرواية بهذا اللفظ عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وإن كان لا غضاضة في مضمونها، لكن إثبات الصدور يبقى متعذراً، خاصة مع تفردهم بنقل الرواية.

(١) ينظر: ج ٣، ح ٣٤٠، ص ٣٢١.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ٤٣٦.

٢٣ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام قَدْ ^(١) أَوْثَرُوا الْعِلْمَ وَأَثَبَتْ فِي صُدُورِهِمْ

١/٥٦١. أحمد بن مهران^(٢)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾^(٣) فَأَوْثَمًا بِيَدِهِ إِلَى صَدْرِهِ^(٤).

رجال السند:

أما أحمد بن مهران، فهو شيخ الكليني، ضعيف، كما نقل العلامة عن ابن الغضائري، ذهبنا إلى قبول روايته، لترحم الكليني عليه غير مرة خلافا لعادته، وهو من ذوي الأسناد العالية، ولعله من كبار الثامنة^(٥)؛ ومحمد بن علي هو محمد بن علي بن إبراهيم بن موسى، المشهور بأبي سميئة الصيرفي، كنيته أبو جعفر، هو مولى بني هاشم، كوفي، خاله خلاد بن عيسى المقرئ، هاجر إلى قم بعدما اشتهر كذبه، وطرده أحمد الأشعري من قم بعد افتضاحه، أمره في الكذب والغلو مشهور، لا حاجة فيه إلى التفصيل، ولم يقتصر كذبه في المتون، بل وفي الأسانيد وأسماء الرجال، كما نص النجاشي في عباد بن يعقوب، وعده

(١) في «ب» - «قد».

(٢) في الوسائل: «أحمد بن محمد». وأحمد بن محمد [بن خالد] وإن روى عن محمد بن علي في كثير من الأسناد، لكنه ليس من مشايخ المصنف، وابتداء السند بعنوانه في أول حديث من الباب غير معهود. ورواية أحمد بن مهران - وهو من مشايخ الكليني - عن محمد بن علي متكررة في الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٧٠٩.

(٣) العنكبوت (٢٩): ٤٩.

(٤) الوافي، ج ٣، ح ١٠٥٩، ص ٥٣٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ح ٣٣٥٤٠، ص ١٧٩.

(٥) ينظر: ج ٣، ح ٣١٨، ص ٢٧٣.

الفضل بن شاذان من الكذابين المشهورين، وضعفه ابن الغضائري أيما تضعيف، وهو من صغار السادسة أو من كبار السابعة^(١)؛ وحماد بن عيسى غريق الجحفة، الراوي المعروف، أبو محمد الجهني، قيل: عربي، وقيل: مولى جهينة، كوفي، سكن البصرة. قال النجاشي: «كان ثقة في حديثه، صدوقاً»، ووثقه الشيخ في الفهرست والرجال، وذكره في أصحاب الإجماع، وهو من الخامسة وعمر حتى توفي مع السادسة، سنة (٢٠٩ هـ) عن نيف وتسعين عاماً^(٢)؛ والحسين بن مختار هو القلانسي، يمكن قبول روايته في حال كان المتن مساعداً لذلك، ولم يكن من معارض، أبو عبد الله البجلي الأحمسي، مولى أحمر من بجيلة، كوفي، ذكر الشيخ كونه واقفاً، وذكره المفيد في ما ينسب إليه من الإرشاد في خاصة الإمام الكاظم (عليه السلام)، وثقاته، وأهل الورع والتقوى، والعلم، وذكر العلامة عن ابن عقدة أن ابن فضال وثقه^(٣)؛ وأبو بصير فهو الأسدي، أبو بصير، وقيل: أبو محمد الأسدي، يحيى بن القاسم، وقيل: يحيى بن أبي القاسم إسحاق، كوفي، ثقة وجيه، كما عن النجاشي، وعن الكشي عده في أهل الإجماع مردداً بينه وبين ليث بن البختری، كان مكفوفاً منذ ولادته. وقال ابن فضال: لم يكن غالباً، وكان مغلطاً. ووردت فيه روايات عديدة، يشترك مع راو آخر وهو ليث بن البختری في الكنية والطبقة، وانصرفها إلى صاحبنا هنا مع الإطلاق هو المتعين، وكلاهما ثقة، ولكن إن وردت رواية عن أبي بصير من طريق علي بن أبي حمزة، أو من طريق شعيب العقرقوفي، أو من طريق عبد الله بن وضاح فهو يحيى، فالأول قائده، والثاني ابن أخته، والثالث ممن عرف به، كما نص النجاشي، وإن كانت من طريق ابن مسكان، أو أبي جميلة النخاس المفضل بن صالح، وعبد الكريم بن عمرو كرام، وابن بكير، وأبي المغراء، فهو ليث. وقد يشتهر براو آخر وهو يحيى بن القاسم الحذاء الأزدي الواقفي، من الخامسة، وهو وهم؛ نشأ من نص محرف في المختار من الكشي، حيث ورد «واسم عمه يحيى بن القاسم الحذاء، وأبو بصير

(١) ينظر: ج ٢، ح ٧٨، ص ٢٧٧.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٤٩، ص ١٣٨.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ١٩٨، ص ٧٤٧.

هذا يحيى بن القاسم، يكنى أبا محمد^(١). وهذا النص لترجيتين منفصلتين وقع فيه بعض السقط، ومن الوهم أيضاً أن يوصف أبو بصير الأسدي بالوقف بسبب التوهم باتحاد الرجلين، وكيف يكون واقفاً، وقد توفي قبل نشوء الواقعة بأكثر من ثلاثة عقود!، وهو من الرابعة، توفي سنة (١٥٠هـ)^(٢).

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي في مرآة العقول: «ضعيف»^(٣)، والسند ضعيف، كما ذكر قدست نفسه، ولا سبيل آخر إلى إثبات صدور هذه الرواية.

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٧٧٣.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٦١، ص ٣٢١.

(٣) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ٤٣٦.

٥٦٢/٢. عَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَبْدِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ» قَالَ: «هُمْ الْأَيِّمَةُ عليهم السلام»^(١).

رجال السند:

الرواية معلقة على سابقتها، والمقصود بالضمير في (عنه) شيخ الكليني أحمد بن مهران، وقد ذهبنا إلى قبول روايته؛ لترحم الكليني عليه على غير المعتاد منه، وهو عالي الأسناد، من الثامنة^(٢)؛ ومحمد بن علي هو أبو سميعة الصيرفي، الكوفي الضعيف، من صغار السادسة أو من كبار السابعة^(٣)؛ والحسن بن محبوب هو السراة، أبو عبد الله البجلي، مولى، كوفي، وثقه الشيخ في أكثر من موضع، وقال: إنه من الأركان الأربعة، ووصفه النجاشي بأنه من جلة أصحابنا في ترجمة جعفر بن عبد الله المذري، ولكنه نسي أن يفرد له ترجمة. توفي سنة (٢٢٤هـ)، من السادسة^(٤)؛ وعبد العزيز العبدي ضعيف يأتي الكلام فيه.

عبد العزيز العبدي:

«عبد العزيز بن عبد الله العبدي، مولاهم الخزاز الكوفي»^(٥)، كما عن رجال الشيخ في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، وقد كرر الشيخ ذكره فيهم مرتين. قال النجاشي: «عبد العزيز العبدي كوفي، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، ضعيف، ذكره ابن نوح. له كتاب يرويه

(١) بصائر الدرجات، ص ٢٢٥، ح ٧، بسند آخر؛ تفسير القمي، ج ٢، ص ١٥٠، من دون الأسناد إلى

المعصوم عليه السلام الوافي، ج ٣، ح ١٠٦٠، ص ٥٣٣.

(٢) ينظر: ج ٣، ح ٣١٨، ص ٢٧٣.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٧٨، ص ٢٧٧.

(٤) ينظر: ج ١، ح ٣٨.

(٥) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٢٣٩، ت ٣٢٨١.

جماعة، أخبرنا أبو العباس أحمد بن عليّ، قال: حدّثنا الحسن بن حمزة، قال: حدّثنا ابن بطة، قال: حدّثنا محمّد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن عبد العزيز بكتابه^(١).

وطبقة الرجل تظهر من تتبع أسناده، فتروي عنه السادسة، وروى عن أبي عبد الله عليه السلام، وعن عبد الله بن أبي يعفور، ممن توفي سنة (١٣١ هـ)، من الرابعة، وحمزة بن مُهران من كبار الخامسة، وعبيد بن زرارة من صغار الرابعة، فهو بلا أدنى شك من الخامسة.

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي في مرآة العقول: «ضعيف»^(٢)، ومع أن السند ضعيف لا أقل من جهة أبي سميئة الصيرفي وعبد العزيز العبدلي، إلا أن الرواية رويت بأسناد عدّة، فرواها الصّفّار في البصائر عن «محمّد بن الحسين، عن عليّ بن أسباط، عن أسباط، قال: سأله الهيسي عن قول الله عز وجل: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾»، قال: هم الأئمة»^(٣)، والسند ليس معتبراً أيضاً، وأيضاً رواها الصّفّار عن «عباد بن سليمان، عن أبيه سليمان، عن سدير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: قول الله تبارك وتعالى: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾»، قال: هم الأئمة»^(٤)، والسند هنا مصحف، والصواب أنه (عن عباد بن سليمان، عن محمد بن سليمان، عن أبيه سليمان)، وهو سند ضعيف كذلك. ورواها أيضاً عن «أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن الفضيل، قال: سألته عن قول الله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٤٤، ت ٦٤١.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ٤٣٧.

(٣) بصائر الدرجات، الصّفّار، ص ٢٢٥، ح ٧.

(٤) بصائر الدرجات، الصّفّار، ص ٢٢٧، ح ١.

صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ»، قال: هم الأئمة^(١). وهو أيضاً سند مرتبك.

ورويت بزيادة كلمة (خاصة) في نهايتها في موارد عدة، ويحسد أنها نفس السابقة، فقد رواها الصفار عن «عباد بن سليمان، عن سعد بن سعد، عن محمد بن الفضيل سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن قول الله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾، قال: هم الأئمة خاصة^(٢)، وعن «محمد بن الحسين، عن يزيد، عن هارون بن حمزة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول: ﴿هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾، قال: هي الأئمة خاصة^(٣)، وهذا الأخير معتبر، وهو عين الحديث الرابع في هذا الباب في الكافي الذي رواه الكليني عن «محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن يزيد شعر، عن هارون بن حمزة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾، قال: هم الأئمة عليه السلام خاصة^(٤). وأسناد بعض الروايات هنا معتبر، والتظافر متحقق؛ لكثرة الأسناد بهذا الترتيب، فهي موثقة الصدور عن أبي عبد الله عليه السلام.

(١) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٢٢٧، ح ٨

(٢) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٢٢٦، ح ١٢.

(٣) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٢٢٥، ح ٥.

(٤) الكافي، الكليني، ج ١، ح ٤، ص ٢١٤.

٥٦٣/٣. وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: قَالَ ^(١) أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام فِي ^(٢) هَذِهِ الْآيَةِ: (بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ) ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا وَاللَّهِ، يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، مَا ^(٣) قَالَ: بَيِّنٌ ^(٤) دَفَّتِي فِدَاكَ؟ قَالَ: «مَنْ عَسَى أَنْ يَكُونُوا ^(٥) غَيْرَنَا؟! ^(٦)»

رجال السند:

الرواية معلقة كسابقتها، والمقصود بالضمير في (عنه) شيخ الكليني، أحمد بن مهران، قبلنا روايته سابقا، وهو عالي الأسناد، من الثامنة ^(٧)؛ ومحمد بن علي هو أبو سميعة الصيرفي، الكوفي، الضعيف، من صغار السادسة أو من كبار السابعة ^(٨)؛ وعثمان بن عيسى الرؤاسي، أبو عمرو العامري، الكلابي، الرواسي، مولا هم، كوفي، شيخ الواقفة ووجهها، وأحد الوكلاء المستبدين بهال موسى بن جعفر عليه السلام، كما عن النجاشي. وصفه

(١) لعله بمعنى تكلم. وفي الوسائل: «قرأ أبو جعفر عليه السلام هذه الآية» بدل «قال أبو جعفر عليه السلام في هذه الآية».

(٢) في شرح المازندراني والوافي ومرآة العقول: - «في».

(٣) قال في الوافي: «كلمة «ما» نافية، يعني ما قال: آيات بَيِّنَات بين دَفَّتِي المصحف، بل قال: «آيٌ بَيِّنَةٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ». وقال المجلسي في مرآة العقول: «ويحتمل أن تكون كلمة ما موصولة، فيكون بيانا لمرجع ضمير هو في الآية، أي الذي قال تعالى: إِنَّهُ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ هُوَ مَا بَيْنَ دَفَّتِي المصحف، لكنه بعيد جدا».

(٤) في الوسائل: «ما بين».

(٥) في «ف، ير»: «يكون». وقال في مرآة العقول: «من عسى أن يكونوا» الاستفهام للإنكار.

(٦) بصائر الدرجات، ص ٢٢٥، ح ٣، بسنده عن عثمان بن عيسى، عن ابن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام الوافي، ج ٣، ح ١٠٦٣، ص ٥٣٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ح ٣٣٥٤٢، ص ١٨٠.

(٧) ينظر: ج ٣، ح ٣١٨، ص ٢٧٣.

(٨) ينظر: ج ٢، ح ٧٨، ص ٢٧٧.

الشيخ في العدة بالوثاقة والتخرج في النقل، وروي أنه تاب قبل موته، وهو مُعَمَّر، من الخامسة، وتوفي مع السادسة^(١)؛ وساعة هو ابن مهران، أبو ناشرة الحضرمي، وقيل: أبو محمد الحضرمي، مولى، كوفي نزل كندة فيها، كان يتجر في القز ويخرج به إلى حران، وثقه النجاشي مرتين ولم يشر لوقفه، وأشار الطوسي له، وقد أشار الصدوق أيضاً لوقفه، ويؤيد كونه من الواقفة أسناده فهو يرد في سلاسلهم، والمكثرين عنه عثمان بن عيسى الرّؤاسي، كما في هذا السند، وزرعة وهما من مشاهير الواقفة، عدّه المفيد في رسالته العديدة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، توفي سنة (١٧٥ هـ)، وهو من الخامسة^(٢)؛ وأبو بصير هو يحيى بن أبي القاسم، أبو بصير الأسدي، وقيل: أبو محمد، يحيى بن القاسم، وقيل: يحيى بن أبي القاسم إسحاق، كوفي، ثقة وجيه، كما عن النجاشي، وعن الكشي عدّه في أهل الإجماع، مردداً بينه وبين ليث بن البخري، كان مكفوفاً منذ ولادته. وقال ابن فضال: لم يكن غالباً، وكان مغلطاً، ووردت فيه روايات عديدة، وهو من الرابعة، توفي سنة (١٥٠ هـ)^(٣).

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي في مرآة العقول: «ضعيف»^(٤)، وضعف السند بمحمد بن علي الكوفي، أبي سميئة الصيرفي، ولكن الصفار رواها عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى، عن ابن أبي حمزة - وهو البطائني - عن أبي بصير، عن أبي جعفر (عليه السلام)^(٥)، وهو ضعيف أيضاً بالبطائني، نعم رويت تلك الرواية باختلاف صغير في آخرها بحذف كلمة (غيرنا)، والاكتفاء بالسؤال (من عسى أن يكون؟) (من عسى أن يكونوا؟) بأسناد متعددة معتبرة في البصائر، فقد رواها عن محمد بن عبد الحميد، عن

(١) العدة في الأصول، الطوسي، ج ١، ص ١٥٠.

(٢) ينظر: ج ١، ح ١٤، ص ١٩٩.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٦١، ص ٣٢١.

(٤) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ٤٣٧.

(٥) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٢٢٥، ح ٣.

سيف بن عميرة، عن أبي بصير، عن أبي جعفر (عليه السلام)^(١)، وعن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن يحيى الحلبي، عن أيوب بن حر، عن مُهران، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)^(٢)، وعن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن يحيى الحلبي، عن أيوب بن حر وعن مُهران بن علي جميعاً، عن أبي بصير^(٣)، فالوثوق بصدورها متحقق لا ريب فيه.

(١) بصائر الدرجات، الصَّفَّار، ص ٢٢٤، ح ٢.

(٢) بصائر الدرجات، الصَّفَّار، ص ٢٢٥، ح ٦.

(٣) بصائر الدرجات، الصَّفَّار، ص ٢٢٦، ح ٩.

٥٦٤ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ يَزِيدَ شَعْرِ^(١)، عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «بَلْ هُوَ آيَاتُ بَيِّنَاتٍ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ» قَالَ: «هُمْ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام خَاصَّةً»^(٢).

رجال السند:

محمّد بن يحيى هو العطار الثقة، قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)^(٣)؛ ومحمّد بن الحسين هو ابن أبي الخطّاب الثقة، من السابعة^(٤)؛ ويزيد شعر، ويعرف بيزيد بن إسحاق شعر، وهو من كبار السادسة، يأتي الكلام فيه. وهارون بن حمزة، ثقة، من الخامسة، سيأتي الكلام فيه أيضاً.

(١) ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٢٢٧، ح ١٧، عن محمد بن الحسين، عن يزيد بن سعد، عن هارون بن حمزة، لكنّ الظاهر زيادة الخبر في هذا الموضع من البصائر؛ لتقدّم ذكره في الحديث الخامس من الباب عن محمد بن الحسين، عن يزيد [شعر]، عن هارون بن حمزة. ولذا لم يرد الخبر المذكور في الموضع الثاني في بعض نسخ البصائر المعتمدة.

وعلى أيّ تقدير، يزيد الراوي عن هارون بن حمزة، هو يزيد بن إسحاق شعر، وقد يعبر عنه بـ «يزيد شعر» فيقع العنوان في معرض التحريف بـ «يزيد بن سعد». راجع: رجال النجاشي، ص ٤٣٧، الرقم ١١٧٧؛ وص ٤٥٣، الرقم ١٢٢٥؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٩٦، الرقم ٧٨٦؛ وص ٥١٣، الرقم ٨١٦.

(٢) بصائر الدرجات، ص ٢٢٥، ح ٥ عن محمد بن الحسين؛ وفيه، ص ٢٢٧، ح ١٧، عن محمد بن الحسين، مع زيادة في آخره. وفيه، ص ٢٢٦، ح ١١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع زيادة في آخره؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٦٢، ص ٥٣٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ح ٣٣٥٤٣، ص ١٨٠.

(٣) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٣٨، ص ١٤.

٥ يَزِيدُ شَعْر:

هو أبو إسحاق، يزيد بن إسحاق الغنوي، ويلقب بشعر، ويعرف أيضاً بابن أبي السخف الغنوي^(١)، قال النجاشي: «يزيد بن إسحاق بن أبي السخف الغنوي، أبو إسحاق، يلقب شعر، له كتاب، يرويه جماعة، أخبرنا أبو عبد الله القزويني، قال: حدّثنا عليّ بن حاتم، قال: حدّثنا ابن الحميري، عن أبيه، عن يزيد، بكتابه»^(٢).

وذكره الشيخ في الفهرست قائلاً: «يزيد بن إسحاق شعر؛ له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفّار والحسن بن متيل جميعاً، عن محمّد بن الحسين، عنه»^(٣).

وعده الشيخ في أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام)^(٤)، وهو توهم منه قدست نفسه؛ فالرجل ممن يروي عن أبي عبد الله (عليه السلام) بواسطة الخامسة، ويروي عنه أصحاب السابعة، مما يجعله من طبقات السادسة، نعم لرواية بعض السادسة عنه كجعفر بن بشير وعليّ بن النعمان، فالأدقّ عدّه من كبار السادسة، وهؤلاء ممن لم يدركوا أبا عبد الله (عليه السلام). نعم ما ورد من روايته عن أبي عبد الله (عليه السلام) في مورد من التهذيب^(٥)، فإن الصحيح فيه كما يظهر من باقي الأسناد أنه بواسطة عن أبي عبد الله (عليه السلام)، بل ويدلّ عليه أيضاً أن الشيخ روى عين الرواية في الاستبصار بصيغة (عن يزيد بن إسحاق شعر، رفعه عن أبي عبد الله (عليه السلام))^(٦)، وهو الصواب. وقد ورد اسمه في أسناد كتاب كامل الزيارات لابن قولويه.

وروى الكشي عن «حمدويه، قال: حدّثنا الحسن بن موسى، قال: حدّثني يزيد بن إسحاق شعر - وكان من أرفع الناس لهذا الأمر - قال: خاصمني مرة أخي محمّد وكان

(١) ويكتب أيضاً أبو السخيف الأرجني، أبو السخين الأرجني.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٤٥٣، ت ١٢٢٥.

(٣) الفهرست، الطوسي، ص ٢٦٧، ت ٨١٦.

(٤) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٢٤، ت ٤٨٤٧.

(٥) التهذيب، الطوسي، ج ٨، ح ٩٥١، ص ٢٦١.

(٦) الاستبصار، الطوسي، ج ٤، ح ١٠٦، ص ٣١.

مستوريا فقلت له لما طال الكلام بيني وبينه: إن كان صاحبك بالمنزلة التي تقول، فاسأله أن يدعو الله لي حتى أرجع إلى قولكم، قال: قال لي محمد: فدخلت على الرضا عليه السلام، فقلت له: جعلت فداك إن لي أخا وهو أسن مني، وهو يقول بحياة أبيك، وأنا كثيرا ما أناظره، فقال لي يوما من الأيام: سل صاحبك - إن كان بالمنزل الذي ذكرت - أن يدعو الله لي حتى أصير إلى قولكم! فإني أحب أن تدعو الله له، قال: فالتفت أبو الحسن عليه السلام نحو القبلة فذكر ما شاء الله أن يذكر، ثم قال: اللهم خذ بسمعه وبصره ومجامع قلبه حتى ترده إلى الحق، قال: وكان يقول هذا وهو رافع يده اليمنى، قال: فلما قدم أخبرني بها كان، فوالله ما لبثت إلّا يسيرا حتى قلت بالحق^(١).

والكلام في هذه الرواية في نقاط:

أولاً: الرواية أخذها حمدويه شيخ الكشي من كتاب الحسن بن موسى الخشاب، صاحب الكتاب المعروف في شأن الواقعة، والذي تكرر الكثير من عباراته في كتاب الاختيار، كما يظهر بأدنى متابعة.

ثانياً: عبارة (وكان من أرفع الناس لهذا الأمر) لعلها مصحفة، والأرجح كونها (وكان أدفع الناس لهذا الأمر)، والمعني بها أنه كان ممن لا يدخر جهده في الدفاع عن حق الإمام الرضا عليه السلام في الإمامة بوجه الواقعة.

ثالثاً: يؤيد أنه كان من المدافعين عن الرضا عليه السلام وإمامته ضد الواقعة رواية أخرى رواها الخشاب في كتاب الواقعة، حيث روى الكشي عن حمدويه عن الحسن بن موسى الخشاب رواية في شأن علي بن خطاب وإبراهيم بن شعيب، وهما من الواقعة، وجاء فيها موقفه تجاههما^(٢).

رابعاً: قائل هذه العبارة ربما يكون الشيخ أو الكشي أو حمدويه أو الخشاب، ولكن الأرجح أنها من الخشاب، فهو ما فتى يذكر في كتابه أو صاف رجاله فيها، خاصة إذا

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٨٦٤.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٧٦٩.

تعلق الأمر بالوقف.

خامساً: عبارة (قال لي محمد) يظهر أنها توهم، فالمفروض أن يقول الخشاب: (قال لي يزيد)، فالقصة يرويها يزيد للخشاب عن أخيه محمد، وليس محمد عن أخيه يزيد.

فالرجل من كل هذا ممن لم يرد فيه قدح أو يدل عليه مؤشر ضعف، ولا مؤشر سلب في ما ينقله من روايات أو من يحيط به من الرواة، مع ذكر الخشاب له في كتاب الواقعة مقرونا بالمدح، فلا ضير من الاعتماد عليه فيما يروي، ولم يكن من معارض له.

هـ هَارُونُ بْنُ حَمَزَةَ:

قال النجاشي: «هارون بن حمزة الغنوي الصيرفي، كوفي، ثقة، عين، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) له كتاب يرويه جماعة. أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدثنا أحمد بن جعفر، قال: حدثنا حميد بن زياد، قال: حدثنا محمد بن تسنيم، عن يزيد بن إسحاق شعر، عن هارون بن حمزة بكتابه»^(١).

وذكره الشيخ في الفهرست: «هارون بن حمزة الغنوي. له كتاب، رواه يزيد بن إسحاق شعر، عنه»^(٢). وذكره في الرجال في أصحاب أبي جعفر الباقر (عليه السلام)، بعنوان «هارون بن حمزة الغنوي»^(٣). ووصفه بالكوفي في أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام)^(٤). وعدّ الشيخ إياه من أصحاب أبي جعفر الباقر (عليه السلام) خطأ، فالرجل ممن روت عنه السادسة، وروى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وبعض الرابعة، وهو من الخامسة التي لم تدرك أبا جعفر (عليه السلام).

وعده المفيد في الرسالة الهلالية من الرؤساء والاعلام، المأخوذ عنهم الحلال والحرام، الذين لا مطعن عليهم ولا طريق إلى ذم واحد منهم، وإن كان اسمه قد جاء مصحفاً في

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٤٣٧، ت ١١٧٧.

(٢) الفهرست، الطوسي، ص ٢٦٠، ت ٧٨٦.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص ١٤٨، ت ١٦٤٤.

(٤) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣١٨، ت ٤٧٣٥.

النسخ، لكن لا ريب في أنه هو المقصود في الرواية^(١).

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي: «صحيح على الظاهر»^(٢). وقرن التصحيح بالظهور للكلام في يزيد شعر، وعدم ورود توثيق صريح له، وقد ذهبنا لقبول رواية يزيد شعر، كما مرّ، فالرواية يقبل الوثوق بصدورها.

وعلى كل تقدير فهذه الرواية مروية بأسناد أخرى، إذ رواها الصفّار عن محمّد بن الحسين - وهو ابن أبي الخطّاب -، عن يزيد، عن هارون بن حمزة، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وفي مورد آخر فيه تنمة: رواها عن محمّد بن الحسين، عن يزيد بن سعد، عن هارون بن حمزة، والتصحيح ظاهر في السند، فالصواب في (يزيد بن سعد) إنما هو (يزيد بن شعر). ورواها أيضاً عن الرضا (عليه السلام) بسنده عن عباد بن سليمان، عن سعد بن سعد، عن محمّد بن الفضيل. وهذه الأخيرة هي الرواية التالية في الباب ورواها الكليني مضمرة.

(١) جوابات أهل الموصل، المفيد، ص ٢٥، ص ٤٠.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ٤٣٨.

٥٦٥/٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ قَالَ^(١): «هُمُ الْأَئِمَّةُ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَاصَّةً»^(٢)»^(٣).

رجال السند:

السلسلة السندية - العدة، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد - من السلاسل السندية المتكررة في الكافي وغيره، وقد مرَّ نظيرها في مواضع عدة^(٤)؛ ومحمد بن الفضيل اسم مشترك بين راويين، بل قد يقال بين ثلاثة؛ محمد بن الفضيل بن كثير الأزدي، ومحمد بن الفضيل بن غزوان، ومحمد بن القاسم بن الفضيل بن يسار، حيث يدعى محمد بن الفضيل نسبة إلى جده الشهير الفضيل بن يسار، ولكن المتعين الذي يروي عنه الحسين بن سعيد هو محمد بن الفضيل بن كثير الصيرفي، أبو جعفر الأزدي، عربي، كوفي، ضعيف، يرمى بالغلو، من الخامسة أو صغارها^(٥). ويلاحظ أن الرواية هنا مضمرة، ولكن محمد بن الفضيل رواها، كما يظهر من البصائر عن الرضا عليه السلام.

تحقيق الصدور:

والرواية بسندها المسطور ضعيفة بمحمد بن الفضيل الأزدي، وذكر العلامة

(١) في «بف»: «أبو عبد الله».

(٢) في «ب، ف، بر، بف»: «خاصة».

(٣) بصائر الدرجات، ص ٢٢٦، ح ٨، عن أحمد بن محمد، ولم يرد فيه كلمة «خاصة»؛ وفيه، ص ٢٢٦،

ح ١٢، بسنده عن محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام. وفيه، ص ٢٢٧، ح ١، بسند آخر

عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٦١، ص ٥٣٣.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ١٢٥، ص ٥٦٢.

(٥) ينظر: ج ٣، ح ٣٣٩، ص ٣١٨.

المجلسي قدست نفسه أن السند مجهول^(١)؛ إلا أن متن الرواية عندنا موثوق الصدور عن المعصوم عليه السلام، كما مرّ في الروايات السابقة في الباب، سواء صدق محمد بن الفضيل في نقله هذا أو لم يصدق، إلا أن الرواية كانت معروفة في وقته عنهم عليه السلام.

(١) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ٤٣٨.

٢٤ - بَابٌ فِي أَنْ مَنِ اضْطَفَّاهُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ وَأَوْزَنَهُمْ ^(١) كِتَابَهُ هُمْ الْأَيِّمَةُ عليه السلام

١/٥٦٦. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُهْوَرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ، عَنْ سَالِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُؤْذِنُ اللَّهُ» ^(٢) قَالَ: «السَّابِقُ بِالْخَيْرَاتِ» ^(٣): الْإِمَامُ، وَالْمُقْتَصِدُ: الْعَارِفُ لِلْإِمَامِ ^(٤)، وَالظَّالِمُ لِنَفْسِهِ: الَّذِي لَا يَعْرِفُ الْإِمَامَ ^(٥).

رجال السند:

الحسين بن محمد الأشعري؛ هو المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة ^(٦)؛ ومعلّى بن محمد البصري؛ أبو الحسن البصري، مضطرب الحديث والمذهب،

(١) في «ب»: + «في».

(٢) فاطر (٣٥): ٣٢.

(٣) في «ب»: + «هو».

(٤) في «ج»: «إمام». وفي شرح المازندراني: «بالإمام».

(٥) بصائر الدرجات، ص ٦٦، ح ١٥، بسنده عن حماد بن عيسى، عن منصور، عن عبد المؤمن، عن سالم الأشلّ، وفيه، ص ٦٤-٦٦، ح ١، ٢، ٣، ٨، ٩، ١١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام؛ وح ٥، ٦، ١٢، ١٤، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وح ١٣، ٤، بسند آخر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام؛ معاني الأخبار، ص ١٠٤، ح ٢، بسند آخر مع اختلاف، وفي كلّها إلى قوله: «السابق بالخيرات الإمام». تفسير القمي، ج ٢، ص ٢٠٨، من دون الأسناد إلى المعصوم عليه السلام مع اختلاف؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٦٤، ص ٥٣٥.

(٦) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

كما عن النجاشي، ويعرف حديثه وينكر، ويروي عن الضعفاء، ويجوز أن يخرج شاهداً، كما عن ابن الغضائري، وثقة السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في التفسير، وبيننا - كما عليه المشهور - من عدم الاعتداد بها يرويه، وهو من السابعة^(١)؛ ومحمد بن جمهور، أبو عبد الله العمي، التميمي، عربي، بصري، ضعيف في الحديث، فاسد المذهب، قيل فيه أشياء، الله أعلم بها من عظمها، كما عن النجاشي. غال، كما عن الشيخ. وعن ابن الغضائري: «غال، فاسد الحديث، لا يكتب حديثه، رأيت له شعراً يحل فيه محرمات الله عز وجل». روى في التفسير وكامل الزيارات، كان ضعفه في المعجم في ترجمة خالد بن يزيد، ورجع وثقة أيضاً في المعجم في ترجمته؛ لوجوده في أسناد التفسير، وفضلاً عن التناقض، فهو غريب جداً منه - قدست نفسه -، فكيف يوثقه مع ما قاله النجاشي فيه! بينا جاء في موسى بن سعدان فقط كلمة (ضعيف في الحديث) وضعفه، ولم يشفع التفسير هناك، بينا هنا قال: (ضعيف في الحديث)، وذمه بعدها أيما ذم، وشفع فيه التفسير، وهو من السادسة^(٢)؛ وحماد بن عيسى غريق الجحفة، الراوي المعروف، أبو محمد الجهني، قيل: عربي، وقيل: مولى جهينة، كوفي سكن البصرة، قال النجاشي: «كان ثقة في حديثه، صدوقاً»، ووثقه الشيخ في الفهرست والرجال، وذكره الكشي في أصحاب الإجماع، وهو من الخامسة أو صغارها، وعمر تسعيناً ونيف حتى توفي مع السادسة سنة (٢٠٩هـ)^(٣)؛ وعبد المؤمن بن القاسم الأنصاري، أخو أبو مريم الأنصاري، عربي، كوفي، ثقة، من الرابعة، ولد سنة (٨١هـ)، وتوفي سنة (١٤٧هـ)^(٤)؛ وسالم هو سالم بن عبد الرحمن الأشل، بقرينة ورود تلك الرواية بوصفه الأشل، كما في البصائر، ولكون الراوي عنه عبد المؤمن الذي لا يستساغ أن يروي عن غيره ممن يسمى سالم للطبقة، وسالم من كبار الرابعة، مقبول الحديث، يأتي الكلام فيه.

(١) ينظر: ج ١، ح ٢١٨، ص ٢١٨.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ١٣٢، ص ٥٩٢.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٤٩، ص ١٣٨.

(٤) ينظر: ج ٣، ح ٣٩٤، ص ٤٦٦.

ه سالم (سالم بن عبد الرحمن الأشل):

أبو عبد الرحمن، بجلي مولى، كوفي، وثَّقه ابن الغضائري، وروى في كامل الزيارات، وقد روى عن الرجل الثقات من كبار الخامسة، كعبد الله بن بكير بن أعين، وإبراهيم بن ميمون، ومن الخامسة، كالثقة العين الجليل منصور بن حازم، وأولاده: عبد الرحمن بن سالم العطار، وعبد الحميد بن سالم العطار ثقة، ومحمد - وليس هو محمد بن سالم بن عبد الرحمن الأزدي الذي يروي عنه ابن عقدة - بل من ذكره الشيخ في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، ولقب أباه بالمصاحفي. وحفيده محمد بن عبد الحميد بن سالم العطار ثقة.

نقل العلامة عن ابن الغضائري في ترجمة ولده عبد الرحمن: «عبد الرحمن بن سالم بن عبد الرحمن الأشل، كوفي مولى، روى عن أبي بصير، ضعيف، وأبوه ثقة، روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام^(١). يستفاد من النص أن ابنه الضعيف من الخامسة، وأن سالم الثقة من الرابعة، وهو مؤيد بها في الأسناد.

ذكر النجاشي في ترجمة ابنه عبد الرحمن: «كان سالم يبيع المصاحف»^(٢).

وعده البرقي والشيخ بعنوان سالم الأشل يبيع المصاحف في أصحاب أبي جعفر عليه السلام^(٣)، وعده الشيخ في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام وقال: «سالم بن عبد الرحمن الأشل، أسند عنه»^(٤).

وقد تطرقنا لما تعنيه عبارة (أسند عنه) من إجمالها وخفائها وعدم إفادتها التوثيق^(٥)، لكن سيرة الرجل الروائية الحسنة، ورواية أجلاء الخامسة وكبارها عنه، مؤيدا بالتوثيق الذي نقل عن ابن الغضائري، كل ذلك يشير إلى قبول روايته.

(١) خلاصة الأقوال، العلامة الحلي، ص ٣٧٥.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٣٧، ت ٦٢٩.

(٣) الرجال، البرقي، ص ١٢؛ رجال الطوسي، الطوسي، ص ١٣٧، ت ١٤٣٣.

(٤) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٢١٧، ت ٢٨٧٦.

(٥) ينظر: ج ٢، ص ٤١٩.

تحقيق الصدوق:

لم يذكر العلامة المجلسي وصف سند الرواية، وهي على مبانیه ضعيفة، لا أقل من جهة معل بن محمد، والمشهور ضعفها أيضاً، وسند الرواية في الكافي يعاني من الضعف في معل بن محمد ومحمد بن جمهور، نعم روى الصفار عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن منصور، عن عبد المؤمن الأنصاري، عن سالم الأشل^(١)، وهو سند معتبر على المختار. ولكن ورد فيها فقط تفسير السابق بالخيرات أنه الإمام، ولم يرد تفسير المقتصد والظالم لنفسه، كباقي روايات الباب في البصائر. وهذا المعنى ليس من المجازفة أن نقول بتواتر روايات تفسيره، فالموثوق بصدوره فقط تفسير السابق بالخيرات من رواية الأشل.

نعم روى الصدوق في معاني الأخبار عن «أحمد بن الحسن القطان، قال: حدثنا الحسن بن علي بن الحسين السكري، قال: أخبرنا محمد بن زكريا الجوهري، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن عمارة، عن أبيه، عن جابر بن يزيد الجعفي، عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر (عليه السلام)، قال: سألته عن قول الله عز وجل: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُاذِنُ اللَّهُ﴾، فقال: الظالم منا من لا يعرف حق الإمام، والمقتصد العارف بحق الإمام، والسابق بالخيرات بإذن الله هو الإمام ﴿جَنَاتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ يعني السابق والمقتصد»^(٢).

وبملاحظة الروايات المتبعة فالمعنى أن الآية في الذرية الطيبة من ولد فاطمة (عليها السلام)، وتقسيمهم إلى الطبقات الثلاثة، وأن السابق بالخيرات هو الإمام (عليه السلام)، ولكن لا يعلم هل الظالم لنفسه هو من لا يعرف الإمام، أم من كثرت ذنوبه من غير توبة.

(١) البصائر، الصفار، ص ٦٦، ح ١٥

(٢) معاني الأخبار، الصدوق، ص ١٠٤.

٥٦٧/٢. الْحُسَيْنُ، عَنْ مُعَلَّى، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ ^(١) تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ ^(٢) فَقَالَ: «أَيُّ شَيْءٍ تَقُولُونَ أَنْتُمْ؟» قُلْتُ ^(٣): نَقُولُ: إِنَّهَا فِي الْفَاطِمِيِّينَ، قَالَ: «لَيْسَ حَيْثُ تَذْهَبُ» ^(٤)، لَيْسَ يَدْخُلُ فِي هَذَا مَنْ أَشَارَ بِسَيْفِهِ ^(٥)، وَدَعَا النَّاسَ إِلَى خِلَافٍ ^(٦). فَقُلْتُ: فَأَيُّ شَيْءٍ الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ؟ قَالَ: «الْجَالِسُ ^(٧) فِي بَيْتِهِ لَا يَعْرِفُ حَقَّ الْإِمَامِ، وَالْمُقْتَصِدُ: الْعَارِفُ بِحَقِّ الْإِمَامِ، وَالسَّابِقُ بِالْخَيْرَاتِ: الْإِمَامُ» ^(٨).

رجال السند:

وهذه السلسلة السندية - الحسين عن معلى عن الوشاء - من أكثر السلاسل تكرراً، وسبق أن نبهنا مراراً على خدشها بالمعلّى البصري، مع وثاقة تلميذه وشيخه فيها ^(٩)؛

(١) في «ب، ج، بح»: «قول الله».

(٢) في «ف»: «وَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُؤْذِنُ لِلَّهِ» قال: «وفي «ج»: + «قال».

(٣) في «بف»: «قلنا».

(٤) في شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٣١: «قوله: ليس حيث تذهب، من أنها نزلت في الفاطميين على الإطلاق. وقوله: ليس يدخل، بمنزلة الدليل».

(٥) «أشار بسيفه»، أي أمر به، أو رفعه. يقال: أشار عليه بكذا، أي أمره. أشار النار وبها، أي رفعها. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٩١ (شور).

(٦) في حاشية «ج، ف، بح، بر، بف» والوافي: «ضلال».

(٧) في «ب» وحاشية بدر الدين: + «مناً».

(٨) بصائر الدرجات، ص ٦٥، ح ٦، بسنده عن عبد الكريم، وتام الرواية فيه بعد ذكر الآية إلى قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾: هكذا: «قال: السابق بالخيرات: الإمام». وراجع المصادر التي ذكرنا، ذيل الحديث الأول من هذا الباب؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٦٥، ص ٥٣٥.

(٩) ينظر: ج ٢، ص ١٣٦.

وعبد الكريم هو عبد الكريم بن عمرو بن صالح الخثعمي، مولى، كوفي، يلقب بكرام، وثَّقه النجاشي مكرراً، ووصفه بالعين، وذكر وقفه، وعن الشَّيْخ أنه واقفي خبيث، وقال أشياخ حمدويه بوقفه، وعدّه المفيد في رسالته العديدة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، وذكر العلامة عن ابن الغضائري أن الواقعة تدعيه، والغلاة تروي عنه كثيراً، روى عنه ابن أبي عمير والبزنطي، رجح السيّد الأستاذ القول بوثاقته، وهو من الخامسة، ومرفَّيه بحث^(١)؛ وسليمان بن خالد هو أبو الربيع الهلالي، مولاهم، وقيل: مولى عفيف بن معد يكرب، وقيل: أنه بجلي، وذكر في الاختيار أنه خثعمي، كوفي، قال النجاشي: «كان قارئاً، فقيهاً، وجهاً»، وعن الشَّيْخ: «مات في حياة أبي عبد الله عليه السلام»، خرج مع زيد فقطعت إصبعه معه، ولم يخرج من أصحاب أبي جعفر عليه السلام غيره، صاحب قرآن». توجع الصادق عليه السلام لفقده، وذكره المفيد في الإرشاد ضمن البطانة والخاصة، يقوى أنه من ذكره ابن نوح، وثَّقه صريحاً في الاختيار، فالصحيح وثاقته، من الرابعة، مات في حياة أبي عبد الله عليه السلام^(٢).

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي أن السند ضعيف^(٣)، وهي موثقة وفق مباني السيّد الخوئي قدسست نفسه، والسند ضعيف بمعلّى بن محمّد وفق المشهور، ووفق مبني مرجع الطائفة «المُظَلَّل»، والسيّد الأستاذ دامت بركته، وهو أيضاً وفق ما نذهب إليه ضعيف بالمعلّى.

بل وأكثر من هذا؛ إذ يمكن أن يقال: إن هناك تغييراً في الرواية بسبب المعلّى، كما في الرواية السابقة، إذ روى الصَّفَّار الرواية عن «أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن منصور برزج، عن سليمان بن خالد، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ

(١) ينظر: ج ٤، ح ٤٦٦، ص

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٧٣، ص ٢٥٩.

(٣) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ٤٣٩.

أَوْزَعْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اضْطَقَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ ۖ قَالَ: الإمام^(١).

وسند الصفار إلى سليمان بن خالد الأقطع معتبر لا ريب فيه، ويمكن أن نلاحظ أن الروايات التي أوردها الكليني من طريق المعلّى قد وردت عن رواها بسند معتبر، وقد حصل فيها بعض التغيير المخل، فالرواية يكاد يكون الاطمئنان بعدم صدورها متحققاً، وليس فقط عدم الوثوق بصدورها.

ويمكن للمطالع أن يقارن بين روايات الباب التي أوردها الكليني، والروايات التي أوردها الصفار، حيث أورد الصفار روايات متواترة المضمون معتبرة السند، بينما أورد الكليني روايات المعلّى المحرفة نيابة عنها.

٦٨/٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ^(١)، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ ^(٢) عَزَّ وَجَلَّ: «ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا» الْآيَةَ، قَالَ: فَقَالَ: «وُلِدَ فَاطِمَةُ عليها السلام»^(٣)، وَالسَّابِقُ بِالْخَيْرَاتِ: الْإِمَامُ، وَالْمُقْتَصِدُ: الْعَارِفُ بِالْإِمَامِ^(٤)، وَالظَّالِمُ لِنَفْسِهِ: الَّذِي لَا يَعْرِفُ^(٥) الْإِمَامَ^(٦).

رجال السند:

وهذه السلسلة السندية - الحسين عن معلى عن الوشاء - من السلاسل المتكررة في الكافي، وسبق أن نبهنا مراراً وفي الحديث السابق أيضاً على أنها مخدوشة بالمعلّي البصري، مع وثاقة تلميذه وشيخه فيها^(٧)، نعم المعلّي وفق مباني السيّد الخوئي قدست نفسه ثقة؛ لوروده في تفسير القمي؛ وأما أحمد بن عمر هو الحلال الثقة، الكوفي، صاحب الأصل الرديء، أنهاطي، وهو من كبار السادسة^(٨).

(١) في «ألف، ج، و، بح، بر، بف» -: «بن محمد».

(٢) في «بر، بف»: «قوله».

(٣) في الوافي: «ينبغي تخصيص ولد فاطمة هاهنا بمن لا يدعو الناس بسيفه إلى ضلال؛ ليوافق الحديث السابق». وفي مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٤٠: «قوله عليها السلام: ولد فاطمة، أي معظمهم وأكثرهم، وإلا فالظاهر دخول أمير المؤمنين صلوات الله عليه فيهم».

(٤) في «ف»: «بحق الإمام».

(٥) في «ف»: «+ حق».

(٦) بصائر الدرجات، ص ٦٥، ح ٣، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وتمام الرواية فيه بعد ذكر الآية هكذا: «قال: السابق بالخيرات الإمام، فهي في ولد علي وفاطمة عليهما السلام؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٦٦، ص ٥٣٦».

(٧) ينظر: ج ٢، ح ٤٨، ص ١٣٦.

(٨) ينظر: ج ٢، ح ١٤٦، ص ٦٢٤.

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسى أن السند ضعيف على المشهور^(١)، - والمروى عن الرضا عليه السلام فى تفسير الآية، هو تفسير السابق بالخيرات من أنه الإمام، وليس من زيادة، فقد رواها الصفار بسندين أحدهما معتبر^(٢) عن الرضا عليه السلام، فهذه الرواية فى الكافى غير موثوقة الصدور، وما فى البصائر هو المعتبر.

(١) مرآة العقول، العلامة المجلسى، ج ٢، ص ٤٤٠.

(٢) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٦٥، ح ٤، ح ١٣.

٥٦٩/٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ^(١)، عَنْ أَبِي وَلَادٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾^(٢) قَالَ: «هُمْ الْأَنْبِيَاءُ عليهم السلام»^(٣).

رجال السند:

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى فهو أَبُو جَعْفَرٍ الْأَشْعَرِيُّ العَطَارُ، القُمِّي، ثقة عين، كثير الرواية، شيخ أصحابنا في زمانه، توفي قرابة (٣٠٠هـ)، من الثامنة؛ وأحمد بن محمد هو أَبُو جَعْفَرٍ، أحمد بن مُحَمَّد بن عيسى الْأَشْعَرِيُّ، القُمِّي الثقة، كبير القميين ووجههم وفقههم، وذكر ابن حجر أنه شيخ الرافضة بقم، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)^(٤)؛ والحسن بن محبوب أَبُو عَبْدِ اللَّهِ البجلي، مولى، كوفي، وثقة الشيخ في أكثر من موضع، وقال: إنه من الأركان الأربعة، ووصفه النجاشي بأنه من جلة أصحابنا في ترجمة جعفر بن عبد الله المذري، ولكنه نسي أن يفرده ترجمة، توفي سنة (٢٢٤هـ)، وهو من السادسة^(٥)؛ وأبو وَلَادٍ هو حفص بن سالم الحنّاط ثقة، ويأتي الكلام فيه.

هـ أَبِي وَلَادٍ (حفص بن سالم):

حفص بن سالم، جعفي، مولى، كما عليه الأكثر، كوفي، ثقة هو وأخوه عمر، قال

(١) في «ب»: «ابن أيوب»، وهو سهو؛ فإنّ أبا ولاد هذا، هو حفص الحنّاط، له كتاب يرويه الحسن بن محبوب، وتوسط بينه وبين أحمد بن محمد [بن عيسى] في بعض الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٥، الرقم ٣٤٧؛ معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٣٧-٣٣٨؛ وج ٢٣، ص ٢٤٣.

(٢) البقرة (٢): ١٢١.

(٣) تفسير العياشي، ج ١، ح ٨٣، ص ٥٧، عن أبي ولاد؛ الوافي، ج ٣، ح ١٥٣٢، ص ٨٨٨.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩-٣٠.

(٥) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٨.

البرقى: «حفص بن سالم، أبو ولاد، مولى، جعفى، كوفى»^(١). وعدّه الشّيخ من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام): «حفص بن سالم، أبو ولاد الحناط، مولى، جعفى، كوفى»^(٢).

وقال فى الفهرست: «حفص بن سالم، يكنى أبا ولاد الحناط، ثقة، كوفى، مولى، جعفى، له أصل، رويناه بالإسناد الأوّل عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن الحسن بن محبوب، عن حفص»^(٣).

قال النجاشى: «حفص بن سالم، أبو ولاد الحناط»، وقال ابن فضال: «حفص بن يونس مخزومي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ثقة، لا بأس به. وقيل: إنه من موالى جعفى، ذكره أبو العباس، له كتاب يرويه الحسن بن محبوب. أخبرنا ابن نوح، قال: حدّثنا الحسن بن حمزة، قال: حدّثنا ابن بطة، قال: حدّثنا محمّد بن الحسن، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد، قال: حدّثنا الحسن بن محبوب عن حفص بكتابه»^(٤). وثقّه النجاشى أيضاً فى ترجمة أخيه عمر وقال: «عمر بن سالم صاحب السابري، كوفى، وأخوه حفص، ثقتان، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)»^(٥).

قال العلامة: «قال ابن عقدة: حفص بن سالم خرج مع زيد بن عليّ، وظهر من الصادق (عليه السلام) تصويبه لذلك»^(٦). وروى البرقى فى محاسنه^(٧) رواية يظهر منها بعض حاله، ولكنها تبقى مجملة لا يستفاد منها القدح فيه.

وأما طبقته فالرجل أدرك مُمران المتوفى (١٣٠ هـ)، وقال الحافظ ابن عقدة: خرج

(١) الرجال، البرقى، ص ٣٧.

(٢) رجال الطوسى، الطوسى، ت ٢٤٧٦.

(٣) الفهرست، الطوسى، ص ١١٧، ت ٢٤٥.

(٤) رجال النجاشى، النجاشى، ص ١٣٥، ت ٣٤٧.

(٥) رجال النجاشى، النجاشى، ص ٢٨٥، ت ٧٥٨.

(٦) الخلاصة، العلامة الحلى، ص ١٢٧، ت ١.

(٧) المحاسن، أحمد بن محمّد بن خالد البرقى، ص ٢٩٦، ت ٤٦٣.

مع زيد الشهيد المتوفى نحو (١٢٣هـ)، وقد احتكم مع مكارى إلى أبي حنيفة بعد سنة (١٣٠هـ) وبيّن أن حكم أبي عبد الله عليه السلام كان المرضي عندهما، وفي رواية عنه عن أبي الحسن عليه السلام وقد وصفه بالأول؛ مما يشير إلى إدراكه أبا الحسن الثاني الرضا عليه السلام؛ ولذا قد يكون ممن ولد في بدايات المائة الأولى، وتوفي بعد (١٨٣هـ)، فهو من الخامسة.

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي: «صحيح»^(١)، والسند كما هو مسطور صحيح، لا غبار عليه، ورواها العياشي مرسلة في تفسيره، وسند الكليني يوجب الوثاقة بالصدور.

٢٥ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِمَامَانِ:

إِمَامٌ يَدْعُو إِلَى اللَّهِ، وَإِمَامٌ يَدْعُو إِلَى النَّارِ

٥٧٠ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَالِبٍ، عَنْ جَابِرٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: «يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ»^(١)، قَالَ الْمُسْلِمُونَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَسْتَ إِمَامَ النَّاسِ كُلِّهِمْ^(٢) أَجْمَعِينَ؟ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنَا رَسُولُ اللَّهِ إِلَى النَّاسِ أَجْمَعِينَ، وَلَكِنْ سَيَكُونُ^(٣) مِنْ بَعْدِي أئِمَّةٌ عَلَى النَّاسِ مِنَ اللَّهِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يَقُومُونَ فِي النَّاسِ، فَيَكْذِبُونَ، وَيَظْلِمُهُمْ أئِمَّةُ الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ وَأَشْيَاعُهُمْ^(٤)، فَمَنْ وَالَاهُمْ وَاتَّبَعَهُمْ وَصَدَّقَهُمْ، فَهُوَ مِنِّي وَمَعِيَ وَسَيَلْقَانِي، أَلَا وَمَنْ ظَلَمَهُمْ^(٥) وَكَذَّبَهُمْ، فَلَيْسَ مِنِّي وَلَا مَعِيَ، وَأَنَا مِنْهُ بَرِيءٌ»^(٦).

رجال السند:

محمد بن يحيى هو العطار، ثقة عين، كثير الرواية، شيخ أصحابنا في زمانه، قمى،

(١) الإسراء (١٧): ٧١.

(٢) في تفسير العياشي: «المسلمين» بدل «الناس كلهم».

(٣) في «ب»: «ستكون».

(٤) «الشيعية»: أتباع الرجل وأنصاره. وجمعها: شيع. وأشباع، جمع الجمع. لسان العرب، ج ٨، ص ١٨٨ (شيع).

(٥) في المحاسن والبصائر وتفسير العياشي: + «وأعان على ظلمهم».

(٦) المحاسن، ص ١٥٥، كتاب الصفوة، ح ٨٤، عن ابن محبوب؛ بصائر الدرجات، ص ٥٣، ح ١،

عن أحمد بن محمد... عن جابر، عن أبي عبد الله عليه السلام. تفسير العياشي، ج ٢، ح ١٢١، ص ٣٠٤،

عن جابر؛ الوافي، ج ٢، ح ٥٦٥، ص ١٠٨.

توفي قرابة (٣٠٠هـ)، من الثامنة، وأحمد بن محمد هو أبو جعفر، أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، القمي الثقة، كبير القميين ووجههم وفقههم، وعن ابن حجر أنه شيخ الرافضة بقم، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)^(١)؛ والحسن بن محبوب أبو عبد الله البجلي، مولى، كوفي، وثقة الشيخ في أكثر من موضع، وقال: إنه من الأركان الأربعة، ووصفه النجاشي بأنه من جلة أصحابنا في ترجمة جعفر بن عبد الله المذري، ولكنه نسي أن يفرده له ترجمة، توفي سنة (٢٢٤هـ)، وهو من السادسة^(٢)؛ وعبد الله بن غالب ثقة، فقيه، من صغار الرابعة، يأتي تفصيله؛ وجابر بن يزيد الجعفي، كوفي، وصفه النجاشي بالتخليط، وثقة، كما عن ابن الغضائري، دلت صحيحة زياد الحلال على صدقه، فيوثق بذلك، وهو من التابعين، وتوفي سنة (١٢٨هـ) أو بعدها بقليل، وولادته في حدود سنة (٥٥هـ)؛ لروايته عن جابر الأنصاري، وهو من صغار الثالثة^(٣). ويبقى الكلام في أحوال عبد الله بن غالب، وإمكان رواية الحسن بن محبوب عنه من غير واسطة.

٥ عبد الله بن غالب:

نجد في التاريخ عدّة ممن يسمى عبد الله بن غالب، لكن من وردت رواياتهم في كتبنا ثلاثة:

الأول: عبد الله بن غالب الذي يروي عن أبي سعيد الخدري؛ هو أبو فراس (قرش) الحداني (الحراني)، بصري، اشتهر بعبادته وبإيع الأشعث، وقاتل حتى قتل يوم الجماجم سنة (٨٣هـ)^(٤)، وهذا من كبار الطبقة الثانية.

الثاني: عبد الله بن غالب، يكنى بأبي خالد ويلقب بالكابلي، يروي عنه يونس بن ظبيان، وأبو حمزة الثمالي، وجابر بن يزيد الجعفي. ويروي عن زين العابدين علي بن

(١) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩ - ٣٠.

(٢) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٨.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٧٨، ص ٢٧٩.

(٤) الخصال، الصدوق، ص ٧٥.

الحسين عليه السلام ورشيد المهجري^(١)، وهذا من كبار الطبقة الثالثة.

الثالث: عبد الله بن غالب، أبو علي الأسدي، الشاعر الفقيه، وهذا هو الوارد في سندنا في هذه الرواية، والكلام فيه من جهتين:

الجهة الأولى: حاله

قال عنه النجاشي: «الأسدي، الشاعر الفقيه، أبو علي، روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله وأبي الحسن عليهم السلام، ثقة ثقة، وأخوه إسحاق بن غالب. له كتاب تكثر الرواة عنه، منهم الحسن بن محبوب، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدثنا علي بن محمد القلانسي، قال: حدثنا حمزة بن القاسم، قال: حدثنا الحسن بن متيل، قال: حدثنا ابن أبي الخطاب، عن الحسن بن محبوب عنه بكتابه»^(٢).

وفي الاختيار عن الكشي: «قال نصر بن الصباح البلخي: عبد الله بن غالب الشاعر الذي قال له أبو عبد الله عليه السلام: أن ملكا يلقي عليه الشعر، وإني لأعرف ذلك الملك»^(٣).

عده الشيخ في رجاله في أصحاب الباقر عليه السلام، قائلا: «عبد الله بن غالب الأسدي الشاعر الذي قال له أبو عبد الله عليه السلام: إن ملكا يلقيك الشعر، وإني لأعرف ذلك الملك». وعده أيضاً في أصحاب الصادق عليه السلام. وكذا عده البرقي في أصحاب الصادق عليه السلام من أدركو الباقر عليه السلام، قائلا: عبد الله بن غالب، كوفي، أسدي.

فالرجل مع أنه واضح الوثاقة، إلا أنه لم احظ بمزيد عنه، مع بذلي الجهد في ذلك.

الجهة الثانية: طبقة

يروى عبد الله بن غالب الأسدي الشاعر عن ثابت أبي المقدام وجابر بن يزيد، وهما من صغار الثالثة، وعن أبيه وهو أيضاً من صغار الثالثة فهو يكثر عن سعيد بن المسيب

(١) الهداية الكبرى، الحسين بن حمدان الحسيني، ص ١٦٧، ص ١٩٥، ص ٢١٨.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٢٢، ت ٥٨٢.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٦٣٠.

المتوفى سنة (٩٤هـ)، وروى عن سعد بن طريف الإسكاف، وهو من كبار الرابعة، ففتحصل من هذا أنه ممن لا يروي إلا عن صغار الثالثة وكبار الرابعة، ولم يرو عن أبي جعفر عليه السلام وهذا يشير إلى أنه أدرك وروى عن توفى في العقد الثاني بعد المائة، ولم يرو عن أبي جعفر عليه السلام وقد توفي عليه السلام سنة (١١٤هـ)، وهذا يشير إلى كونه من صغار الرابعة، هذا من ناحية من روى عنهم.

أما من جهة من روى عنه، فقد روى عنه جميل بن صالح، وصالح بن سعيد القمّاط، وهما من الخامسة، وهذا مؤكد لما جاء في الفقرة السابقة، لكن المشكلة في رواية الحسن بن محبوب عنه، والحسن بن محبوب من السادسة، والكلام في نقاط:

الأولى: أن يكون عبد الله بن غالب معمرًا، ولكنه لم يذكر في المعمرين، بل ويؤكد عدم تعميره عدم رواية أحد من السادسة سوى ابن محبوب عنه، بل ورواية محمد بن أبي عمير الذي هو من مشاهير السادسة عنه بواسطتين.

الثانية: أن يكون عبد الله بن غالب من الخامسة، فلذا أدركه الحسن بن محبوب، ويؤيد ذلك عدم روايته عن أبي جعفر عليه السلام واقتصار روايته عن أبي عبد الله عليه السلام، مؤيدا بما ذكر في الفهارس من أنه أدرك أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام أيضاً، ولكن روايته فقط عن صغار الثالثة وكبار الرابعة، وعدم روايته عن مشاهير الرابعة يبعد هذا الاحتمال، إضافة إلى أن الشيخ قد عدّه في رجاله في أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام، وهذا حال الرابعة، نعم لم نجد في الأسناد روايته عن أبي جعفر عليه السلام.

الثالثة: أن الحسن بن محبوب وإن كان هو راوي كتابه، كما في الفهارس، وإن كانت جلّ روايات عبد الله بن غالب نقلت من الحسن بن محبوب، إلّا أننا نجد أن الحسن بن محبوب قد روى عنه بواسطة جميل بن صالح^(١)، نعم هي رواية واحدة تكررت في كتب الكليني والصدوق، لكن لا يبعد أن كل روايات الحسن بن محبوب إنها هي بواسطة

(١) الكافي، الكليني، ج ٢، ح ٢٣٠؛ الأمالي، الصدوق، ص ٦٨٨، ح ٩٤٤؛ الخصال، الصدوق، ص ٤٠٦، ح ١.

جميل، وأنه أي الحسن بن محبوب حين سردها في كتابه ابتداءً في الأولى عنه عن جميل ثم علّق باقي الروايات بالضمير في عنه، ولما كان صاحب الكتاب هو الحسن بن محبوب اشتبه من انتزعها بعده عن التعليق وغفل عنه ونسبها إليه خاصة مع شهرة كتابه، ولعل هذا ما حصل في جمع ممن روى عنهم الحسن بن محبوب ودار الكلام فيهم كأبي حمزة الثمالي، ومحمد بن عليّ بن النعمان مؤمن الطاق.

والمتحصل أن الفرضية التي تفسر عمر الرجل هي أنه ولد في حدود (٩٥هـ)، وأنه توفي قرابة (١٦٠هـ)، فلذا استطاع الرواية عمن توفي في العقد الثاني بعد المائة، حين كان في عقده الثاني، ولم يدرك الرواية عن أبي جعفر (عليه السلام) وروى عنه الخامسة، وروى عنه الحسن بن محبوب بواسطة جميل بن صالح معلقاً السند بالضمير مما صير رواياته عنه بالمباشرة.

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي: «صحيح»^(١)، ومع أن رجال السند ممن يوثق بهم، إلا أن الظاهر سقوط الوساطة بسبب سوء الانتزاع من كتاب الحسن بن محبوب، ولكن الوساطة الساقطة هي جميل بن صالح، وهو ثقة من الخامسة، فالسند صحيح على هذا الفرض أيضاً.

٥٧١/٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام)، قَالَ: قَالَ: «إِنَّ الْأَئِمَّةَ فِي كِتَابِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - إِمَامَانِ^(١)»، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا»^(٢) لَا بِأَمْرِ النَّاسِ، يُقَدِّمُونَ أَمْرَ اللَّهِ قَبْلَ أَمْرِهِمْ، وَحُكْمَ اللَّهِ قَبْلَ حُكْمِهِمْ، قَالَ: «وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَدْعُونَ إِلَى التَّارِ»^(٣) يُقَدِّمُونَ أَمْرَهُمْ قَبْلَ أَمْرِ اللَّهِ، وَحُكْمَهُمْ قَبْلَ حُكْمِ اللَّهِ، وَيَأْخُذُونَ بِأَهْوَائِهِمْ خِلَافَ مَا^(٤) فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^(٥).

رجال السند:

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى هو أَبُو جَعْفَرٍ الْأَشْعَرِيُّ العَطَارُ، ثِقَةٌ عَيْنٌ، شَيْخٌ أَصْحَابُنَا فِي زَمَانِهِ، كَثِيرُ الرِّوَايَةِ، تُوْفِيَ قَرَابَةً (٣٠٠هـ)، مِنْ الثَّامِنَةِ^(١)، وَهُوَ يَرْوِي هُنَا عَنْ شَيْخِيهِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ

(١) فِي تَفْسِيرِ الْقَمِّيِّ: + «إِمَامٌ عَدْلٌ وَإِمَامٌ جَوْرٌ».

(٢) الْأَنْبِيَاءُ (٢١): ٧٣.

(٣) الْقَصَصُ (٢٨): ٤١. وَقَالَ الطَّبْرَسِيُّ فِي مَجْمَعِ الْبَيَانِ، ج ٧، ص ٤٤٠: «هَذَا يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرُهُ يَوْجِبُ أَنَّهُ تَعَالَى جَعَلَهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ، كَمَا جَعَلَ الْأَنْبِيَاءَ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى الْجَنَّةِ؛ وَهَذَا مَا لَا يَقُولُ بِهِ أَحَدٌ؛ فَالْمَعْنَى أَنَّهُ أَخْبَرَ عَنْ هَالِهِمْ بِذَلِكَ وَحُكْمَ بِأَتَمِّهِمْ كَذَلِكَ. وَقَدْ تَحْصَلُ الْإِضَافَةُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ بِالْتَعَارُفِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا أَظْهَرَ هَالِهِمْ عَلَى لِسَانِ أَنْبِيَائِهِ حَتَّى عَرَفُوا فَكَانَتْ جَعَلَهُمْ كَذَلِكَ. وَمَعْنَى دَعَائِهِمْ إِلَى النَّارِ أَنَّهُمْ يَدْعُونَ إِلَى الْأَفْعَالِ الَّتِي يَسْتَحَقُّ بِهَا دُخُولُ النَّارِ مِنَ الْكُفْرِ وَالْمَعَاصِي».

(٤) فِي مِرَاةِ الْعُقُولِ: «وَقَوْلُهُ: خِلَافٌ، مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ بِغَيْرِ اللَّفْظِ، أَوْ مَفْعُولٌ لَهُ، كَأَنَّهُمْ قَصَدُوا الْخِلَافَ». وَفِي الْبَصَائِرِ وَتَفْسِيرِ الْقَمِّيِّ وَالْإِخْتِصَاصِ «خِلَافًا مَا» بِدَلِّ «خِلَافَ مَا».

(٥) بِصَائِرِ الدَّرَجَاتِ، ص ٥٢، ح ٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ؛ تَفْسِيرِ الْقَمِّيِّ، ج ٢، ص ١٧٠، بِسَنَدِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ. وَفِي بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ، ص ٥٢، ح ١؛ وَالْإِخْتِصَاصِ، ص ٢١، بِسَنَدِهِمَا عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ، مَعَ اخْتِلَافٍ سِيرٍ؛ الْوَاقِفِي، ج ٢، ح ٥٦٦، ص ١٠٨.

(٦) يَنْظُرُ: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

ومحمد بن الحسين. وأحمد بن محمد هو أبو جعفر، أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، شيخ القميين ووجههم وفقههم، ثقة، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)^(١)؛ ومحمد بن الحسين هو ابن أبي الخطاب، جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرواية، ثقة عين، حسن التصانيف، مسكون إلى روايته، توفي سنة (٢٦٢هـ)، من السابعة^(٢). وهما يرويان عن محمد بن يحيى، وهو الخزاز، كوفي، ثقة عين، من السادسة^(٣)، وتعيينه بالخزاز دون الخثعمي؛ لرواية السابعة عنه، كما مرَّ بيانه^(٤)؛ وطلحة بن زيد النهدي عامي، له كتاب معتمد، لم نقبل روايته على إطلاقها، نعم هو ثقة عند مرجع الطائفة «الطائفة»، والسيد الأستاذ دامت بركاته؛ لرواية صفوان عنه، وثقة عند السيد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في التفسير، وهو من الخامسة، ولم يدرك أبا جعفر «عليه السلام» وإن عدّه الشيخ في أصحابه^(٥).

تحقيق الصدور:

الرواية معتبرة السند، وفق المباني الرجالية للسيد الخوئي قدست نفسه، والسيد مرجع الطائفة «الطائفة»، والسيد الأستاذ دامت بركاته. قال العلامة المجلسي في سندها أنه «ضعيف كالموثق»^(٦)، والضعف لمكان طلحة بن زيد؛ إذ لم يوثق صريحاً، ولكنه لما قبل روايته ووثق بها لوصف أصله بأنه معتمد، جعلها في الاعتبار، ولكن لما كان الرجل زدياً، لم يقل: (كالصحيح)، بل قال: (كالموثق).

رواها المفيد في الاختصاص عن «محمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن الصفار، عن

(١) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٣٨، ص ١٤.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ١٣١، ص ٥٩٠.

(٤) الألف رجل، غيث شبر، ص ٥٠٣، ت ٨٥٠.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ٩٣، ص ٤٣٨.

(٦) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ٤٤٣.

أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن طلحة بن زيد، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام^(١). ورويت في تفسير القمي عن «حميد بن زياد، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن يحيى، عن طلحة بن زيد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليه السلام)^(٢). ورواها الصّفّار مع بعض التّغيير عن «أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن محمد بن إسماعيل عن منصور عن طلحة بن زيد ومحمد بن عبد الجبار بغير هذا الأسناد يرفعه إلى طلحة بن زيد عن أبي عبد الله (عليه السلام)^(٣). فالرواية ذات سند متظافر إلى طلحة بن زيد، نعم في قبول رواية طلحة بعض الريب، إلا أن يكون المضمون غير مريب، والمضمون هنا ليس فيه من دواعي الكذب وهو متفق عليه، فلا يوجب الريب، فليس من المجازفة القول بالوثوق بصدورها.

(١) الاختصاص، المفيد، ص ٢١.

(٢) بحار الأنوار، المجلسي، ج ٢٤، ص ١٥٦.

(٣) بصائر الدرجات، الصّفّار، ص ٥٢، ح ١.

٢٦ - بَابُ أَنَّ الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلْإِمَامِ^(١)

١/٥٧٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحُسَيْنِ^(٢) عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِهِ^(٣) عَزَّ وَجَلَّ: «وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ»^(٤) قَالَ: «إِنَّمَا عَنِ بَذَلِكَ الْأَئِمَّةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، بِهِمْ عَقَدَ^(٥) اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَيْمَانَكُمْ»^(٦).

رجال السند:

محمد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري العطار، ثقة عين، كثير الرواية، شيخ أصحابنا

(١) في «ب، ف، بس، بف»: - «باب أَنَّ القرآن يهدي للإمام». وفي «ج»: «إلى الإمام عليه السلام». وفي «بر»: «إلى الإمام».

(٢) هكذا في النسخ. وفي المطبوع: «الرضا».

(٣) في «ج، ض» و«الوسائل»: «قول الله».

(٤) النساء (٤): ٣٣.

(٥) «العقد»: الجمع بين أطراف الشيء، ويستعمل ذلك في الأجسام الصلبة. كعقد الحبل وعقد البناء، ثم يستعار ذلك للمعاني، نحو: عقد البيع والعهد وغيرهما، فيقال: عاقده، وعقدته، وتعاقدنا، وعقدت يمينه. المفردات للراغب، ص ٥٧٦ (عقد). وقال في الوافي: «الموالي هنا الوارث، يعني جعلنا لكل إنسان موالى يرثونه مما ترك، وهو الوالدان والأقربون مترتبين، ثم الإمام، فإنّه وارث من لا وارث له. وعقد الإيمان إمّا كناية عما وقع في الذرّ، أو عما وقع في يوم الغدير، فإن بيعة أمير المؤمنين مشتملة على بيعة أولاده عليه السلام».

(٦) تفسير العياشي، ج ١، ح ١٢٠، ص ٢٤٠، عن الحسن بن محبوب؛ الوافي، ج ٣، ح ١٥٦٨،

ص ٩٠١؛ الوسائل، ج ٢٦، ح ٣٢٩٣١، ص ٢٤٧.

بقم، توفي قرابة (٣٠٠هـ)، وهو من الثامنة^(١)؛ وأحمد بن محمد مشترك بين ثقتين، بين البرقي صاحب المحاسن وبين الأشعري كبير قم، ولكن الشهرة تصرفه إلى ابن عيسى هو أبو جعفر الأشعري، ثقة، وجه أصحابنا بقم، وكبيرهم، وفقههم من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)^(٢)؛ والحسن بن محبوب هو السراد المعروف، أبو عبد الله البجلي، مولى، كوفي، وثقة الشيخ في أكثر من موضع، وقال: إنه من الأركان الأربعة، ووصفه النجاشي بأنه من جلة أصحابنا في ترجمة جعفر بن عبد الله المذري، ولكنه نسي أن يفرد له ترجمة، توفي سنة (٢٢٤هـ)، وهو من السادسة^(٣).

تحقيق الصدور:

سند الرواية غاية في الاعتبار والوثاقة والصحة والقرب، وهو متفق على صحته، وفق مباني السيّد الخوئي قدست نفسه، والسيّد مرجع الطائفة «آية الله»، والسيّد الأستاذ دامت بركاته، وكذا وصفه المجلسي بالصحيح^(٤).

وقد روى الحسن بن محبوب في تفسير هذه الآية خبراً آخر، فعن الكليني عن مجموعة من مشايخه «عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، قال: أخبرني ابن بكير عن زرارة، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾، قال: إنما عنى بذلك أولى الأرحام في الموارث، ولم يعن أولياء النعمة، فأولاهم بالميت أقربهم إليه من الرحم التي تجرّه إليها»^(٥)، وأيضاً رواها الشيخ عن كتاب الحسن بن محبوب كما يظهر^(٦). والسند معتبر أيضاً بلا ريب.

(١) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٢) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩-٣٠.

(٣) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٨.

(٤) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ٤٤٤.

(٥) الكافي، الكليني، ج ٧، ح ٢، ص ٧٦.

(٦) التهذيب، الطوسي، ج ٩، ح ٩٧٥، ص ٢٦٨.

فيظهر أن رواية ابن محبوب عن الرضا عليه السلام في تفسير ذيل الآية وهو ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ من أنهم الأئمة عليه السلام في الإشارة إلى ولاء الإمامة، وأما رواية الحسن المروية عن زرارة فهي في تفسير صدر الآية ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ وبيان أن المعني بالموالي فيها هم أولى الأرحام في الموارث.

وروى الكليني أيضاً وبسند معتبر عن الحسن بن محبوب، عن العلاء وهو ابن رزين القلاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «من مات وليس له وارث من قرابته ولا مولى عتاقه قد ضمن جريرته فماله من الأنفال»^(١)، والسند صحيح، أي أن ماله للإمام عند انعدام الوارث.

٥٧٣/ ٢. عَلِيٌّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَكْبَلِ الثُّمَرِيِّ^(١)، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ سَيْبَانَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِي هُوَ أَقْوَمُ﴾^(٢) قَالَ: «يَهْدِي إِلَى الْإِمَامِ»^(٣).

رجال السند:

عليّ بن إبراهيم هو أبو الحسن، ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، أضر في آخر عمره، صاحب التفسير، قمي، قال ابن النديم: «من العلماء الفقهاء». بقي حياً إلى بعد (٣٠٧هـ)، كما يظهر من بعض أسناد الصدوق، وهو من الثامنة^(٤)؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمي، كوفي الأصل، يوثق به - مع أنه لم يوثق صريحاً - لقرائن، ترحم عليه ابنه في مقدمة التفسير، وأكثر عنه في التفسير، ذكر ابن طاووس الاتفاق على وثاقته، وهو من السابعة^(٥)؛ وابن أبي عمير هو محمد بن أبي عمير الراوي الشهير، أبو أحمد الأزدي، من موالي المهلب بن أبي صفرة، بغدادي، يُعدّ كتابه مائة رجل أقدم كتاب في علم رجال الحديث، قال النجاشي: «جليل القدر، عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين»، حكى النجاشي القصة المعروفة من حبس هارون الرشيد له، ليدل على أسماء الشيعة فصر، وقيل: حبسه المأمون ليكي القضاء فولاه، قضاء بعض البلدان، وقيل: صاحبه المأمون بعد وفاة الرضا عليه السلام، وقال الشيخ: «كان من أوثق

(١) في «ب»: «النهدي». وهو سهو. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٠٨، الرقم ١٠٨٦؛ رجال البرقي، ص ٣٠؛ رجال الطوسي، ص ٣١٤، الرقم ٤٦٦٢.

(٢) الإسراء (١٧): ٩.

(٣) بصائر الدرجات، ص ٤٩٧، ح ١٢، بسنده عن ابن أبي عمير؛ معاني الأخبار، ص ١٣٢، ح ١، بسند آخر عن السجّاد عليه السلام، مع زيادة في أوله؛ تفسير العياشي، ج ٢، ح ٢٤، ص ٢٨٢، عن أبي إسحاق الوافي، ج ٣، ح ١٥٦٩، ص ٩٠٢.

(٤) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٥) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣-١٦٦.

الناس عند الخاصة والعامة، وأنسكهم نسكا، وأورعهم وأعبدتهم، وأنه واحد أهل زمانه في الأشياء كلها»، وحكى الشيخ والنجاشي ذلك عن الجاحظ وأنه ذكر أيضاً أنه كان وجهاً من وجوه الرافضة. وعن ابن فضال أنه ذكر أن ابن أبي عمير أفقه من يونس بن عبد الرحمن، وأصلح. وحكى تلميذه الفضل عن فضله وعبادته، ووصفه في سند الحسكاني بالثقة المأمون، وهو في الوثيقة أشهر من أن يوثق، أحد الثلاثة، وأحد أصحاب الإجماع، من السادسة، توفي سنة (٢١٧هـ)^(١)؛ وإبراهيم بن عبد الحميد، هو الأسدي، مولى بني أسد، كوفي، بزاز أنطاقي، وهو أخو محمد بن عبد الله بن زرارة لأمه، وثقة الشيخ، وهو واقفي، بقي إلى سنة (١٩٨هـ)، وهو من الخامسة^(٢)؛ وموسى بن أكيّل النُميريّ كوفي، ثقة، من صغار الرابعة، يأتي الكلام فيه وهو والعلاء بن سَيَابَةَ البجلي مولى، وهو كوفي، من الرابعة.

هـ موسى بن أكيّل النُميريّ:

هو موسى بن أكيّل بن عمير النُميري^(٣)، ابن أخ عامر بن عمير النُميري راوي حديث الغدير، ثقة، من صغار الرابعة. قال عنه النجاشي: «موسى بن أكيّل النُميري كوفي، ثقة، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا الحسين، قال: حدّثنا أحمد بن جعفر، قال: حدّثنا حميد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن ابن رباط، عن موسى بن أكيّل النُميري بكتابه^(٤)»، وابن سماعة من السابعة، وابن رباط بين كبار السادسة وصغار الخامسة.

وقال في الشيخ في الفهرست: «موسى بن النُميري، له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن

(١) ينظر: ج ١، ح ٣٦، ص ٢٦٤.

(٢) ينظر: ج ١، ح ١٧، ص ٢٠٩.

(٣) ينظر: أسد الغابة، ابن الأثير، ج ٣، ص ٩٠؛ الإصابة، ابن حجر، ج ٣، ص ٤١٨.

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٩٠٤، ت ١٠٨٦.

أبي الفضل، عن حميد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عنه^(١). وسند الفهرست يروي ابن سماعة الذي هو من السابعة مباشرة عن موسى النميري، في حين ورد السند عند النجاشي بتوسط ابن رباط، وهو الصواب.

ذكره ابن ماکولا في إكمال الکمال وذكر أنه کوفي روى عنه إسماعيل بن أبان الوراق، وروى عن عمران بن میثم^(٢). وعمران بن میثم من الرابعة، وأما إسماعيل بن أبان فهناك رجلان أحدهما توفي سنة (٢١٠هـ)، والآخر توفي سنة (٢١٦هـ)، فکلاهما من السادسة، أو من كبارها، وهذا الكلام إذا تم اعتماده فيكون الرجل من الخامسة، ولكن يَبْين أنه أدرك أبا جعفر عليه السلام، وروى عنه الخامسة، وروى عن الرابعة وصغارها، فالمناسب عدّه من كبار الخامسة أو صغار الرابعة ممن أدركته بعض كبار السادسة.

وقد عدّ الشيخ، وكذا البرقي موسى بن أكيل النميري في رجالهما من أصحاب أبي عبد الله الصادق عليه السلام، وروى في تفسير القمي.

هـ العلاء بن سيابة:

أبو الوليد، كوفي، بجلي مولى، أخوته عبد الرحمن، وعبد الله، وصباح، وروى أبان بن عثمان عن العلاء وصباح وعبد الرحمن، ويظهر أن الصادق عليه السلام كان يعرف أباهم سيابة الذي توفي في أيام أبي عبد الله عليه السلام، وتوقع لفقده الإمام عليه السلام، كما يظهر من رواية ولده عبد الرحمن، يحدس من الأسناد كونه من الرابعة أو صغارها.

ذكره البرقي في رجاله وذكر أنه كوفي^(٣)، وزاد الشيخ في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام أنه كوفي، مولى^(٤).

قال ابن ماکولا: «العلاء بن سيابة، كوفي، يروى عن طلحة بن مصرف وغيره، روى

(١) الفهرست، الطوسي، ص ٢٤٢، ت ٧١٦.

(٢) إكمال الکمال، ابن ماکولا، ج ١، ص ١٠٥.

(٣) الرجال، البرقي، ص ٢٥.

(٤) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٢٤٧، ت ٣٤٤٠.

عنه ابنة الوليد بن العلا، وأخوه عبد الرحمن بن سيابة كوفي، يروى عن عمار الدهني، روى عنه أبان بن عثمان، وصباح بن سيابة، كوفي أيضاً. يقال: إنه أخوه، هما من شيوخ الشيعة^(١).

وثقّه السيّد الخوئي قدس نفسه قدست نفسه؛ لورود اسمه في التفسير، وليس بأيدينا مستند للحكم بوثاقته، وكلام ابن ماکولا لو اعتمد فلا يدلّ إلّا كونه من مشايخنا في الحديث، ولا نظر إلى وثاقته أو عدمها، فالحكم عندنا عدم الحكم.

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي في وصف سند الرواية: «مجهول»^(٢). والسند موثق وفق مباني السيّد الخوئي قدس نفسه قدست نفسه؛ لتوثيقه العلاء بن سيابة. وروى الصّفّار الرواية عن «يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن إبراهيم بن عبد الحميد عن موسى النميري عن علاء بن سيابة»^(٣)، وروى الصدوق رواية طويلة تحوي مضمونها، لكن السند ضعيف أيضاً^(٤).

وعلى كل تقدير فلا نجد بأيدينا ما يوثق صدور هذه الرواية وإن كان مضمونها لا غبار عليه.

(١) إكمال الكمال، ابن ماکولا، ج ٥، ص ١٥.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ٤٤٦.

(٣) البصائر، الصّفّار، ص ٤٩٧.

(٤) معاني الأخبار، الصدوق، ص ١٣٢.

٢٧ - بَابُ أَنَّ النُّعْمَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ ^(١) الْأُيُومَةُ ﷺ

٥٧٤ / ١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى ^(٢) بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بِسْطَامَ بْنِ مَرْثَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ حَسَّانَ، عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ وَقِيدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ الْعَبْدِيِّ، عَنْ سَعِيدِ الْإِسْكَافِيِّ، عَنِ الْأَصْبَغِ ^(٣)، قَالَ: قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ غَيَّرُوا سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعَدَّلُوا عَنْ وَصِيَّتِهِ ^(٤)، لَا يَتَخَوَّفُونَ ^(٥) أَنْ يَنْزِلَ بِهِمُ الْعَذَابُ؟» ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: «أَلَمْ تَر إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ جَهَنَّمَ» ^(٦) ثُمَّ قَالَ: «نَحْنُ النُّعْمَةُ ^(٧) الَّتِي أَنْعَمَ اللَّهُ بِهَا عَلَى عِبَادِهِ، وَبِنَا يَفُوزُ ^(٨) مَنْ فَازَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» ^(٩).

(١) في «ف» + «هي».

(٢) في «ج»، و، بح، بر، بس، بف: «المعلّى».

(٣) هكذا في أكثر النسخ. وفي «ف» والمطبوع: «بن نباتة»، والظاهر أنّه كان مكتوباً في حاشية بعض النسخ تفسيراً للأصْبَغ، ثم أدرج في المتن بتخيّل سقوطه منه.

(٤) في «ف»، بح: «وصيَّته».

(٥) «لا يتخَوَّفُونَ»، أي لا يخافون، يقال: تخَوَّفْتُ عَلَيْهِ الشَّيْءَ، أي خِفْتُ. الصحاح، ج ٤، ص ١٣٥٩ (خوف).

(٦) إبراهيم (١٤): ٢٨ و ٢٩. وفي «بس» وتفسير القمّي، ص ٨٥ - «جَهَنَّمَ».

(٧) في تفسير القمّي: «نحن والله نعمة الله».

(٨) «يَفُوزُ»: ينجو ويظفر بالخير، من الْفَوْزِ بمعنى النجاة والظفر بالخير. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٨٩٠ (فوز).

(٩) تفسير القمّي، ج ١، ص ٨٥، بسنده عن الأصْبَغِ بن نباتة، مع زيادة في أوّلِهِ؛ وفيهِ، ص ٣٨٨، مرسلًا عن أبي عبد الله عليه السلام، من قوله: «نحن النعمة»؛ الوافي، ج ٣، ص ١٠٦٧، ص ٥٣٧.

رجال السند:

الحسين بن محمد فهو أبو عبد الله الأشعري، عربي، قمي، يعرف بابن عامر، ثقة، شيخ الكليني، من صغار الثامنة وبقي إلى سنة (٣١٧هـ)^(١)؛ ومعلّى بن محمد فهو أبو الحسن البصري، مضطرب الحديث والمذهب، كما عن النجاشي، يعرف حديثه وينكر، ويروي عن الضعفاء، ويجوز أن يخرج شاهداً، كما عن ابن الغضائري، لا نعتد بروايته، نعم هو ثقة وفق مبنى السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في التفسير، وهو من السابعة^(٢)؛ وبسطام بن مرة الفارسي راو مجهول، يرد في هذا التسلسل السندي، وورد اسمه أيضاً في تفسير القمي، عدّه السيّد البروجردي من السابعة في بعض المواضع، والصحيح أن يُعد من السادسة، يأتي الكلام فيه؛ وإسحاق بن حسان لعله من السادسة، مجهول أيضاً، يأتي الكلام فيه؛ وأهْيُثِّمُ بْنُ وَاقِدٍ، جزري، مولى، وثقّه السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في التفسير، وهو ثقة عند مرجع الطائفة «مَنْزِلَةٌ»، والسيّد الأستاذ دامت بركاته؛ لرواية صفوان عنه، وفي بعض النسخ أنه ثقة عند النجاشي، ولم تثبت، وهو من الخامسة^(٣)؛ وعليّ بن الحُسَيْنِ الْعَبْدِيِّ هو تصحيف عن عليّ بن الحسن العبدى، مجهول يأتي الكلام فيه؛ وسعد هنا هو سعد بن طريف الإسكاف الخفاف، كان قاضياً، قبلنا روايته لقول الشيخ، وهو كوفي، من كبار الرابعة، كما في الألف^(٤)؛ والأصبع بن نباتة من المتقدمين من السلف الصالح وخاصة أمير المؤمنين، من الثانية المعمرة ممن أدركتهم الرابعة^(٥).

هـ بسطام بن مرة:

قال عنه النجاشي: «بسطام بن مرة، له كتاب، أخبرنا محمد بن محمد، عن محمد، عن جعفر بن محمد، عن الحسين بن محمد بن عامر، عن المعلّى بن محمد البصري، عن بسطام بن

(١) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٣) ينظر: ج ٤، ح ٤٧٧، ص ٢٣٦.

(٤) ينظر: ج ١، ح ٢، ص ٦٣؛ الألف رجل، ص ٢٥٣، ت ٣٨٢.

(٥) ينظر: ج ١، ح ٢، ص ٨٣.

مرة بكتابه»^(١).

وقال ابن حجر: «ذكره الطوسي في رجال الشيعة، روى عن عمرو بن ثابت، يروي عنه إبراهيم بن هاشم والمعلّى بن محمّد البصري وغيرهما»^(٢).

ونجد في الأسناد - كما وصف ابن حجر عن الشيخ - رواية إبراهيم بن هاشم ومعلّى بن محمّد عنه، وروايته عن عمرو بن ثابت، ولكن لم نجد لتلك الترجمة أثراً في كتب الشيخ الطوسي، بل حتّى ابن داود المتوفى (٧٤٠هـ) الذي كانت لديه نسخة كتاب الرجال بخط الشيخ لم يذكر ما ذكره ابن حجر المتوفى (٨٥٢هـ) الذي تأخر عنه بقرن من الزمان، ولكن الرجل لما ورد اسمه في أسناد تفسير القمي في عين تلك السلسلة فيعد وفق مباني السيّد الخوئي قدست نفسه ثقة، ولا مستند لنا لتوثيقه، بل العكس قد يقال، حيث يكثر عنه معلّى بن محمّد البصري الضعيف عندنا ويتواجد في أسناد مليئة بالمجاهيل، فليس هو من فقهاء الرواية المعروفين.

◀ إسحاق بن حسان:

لا يرد إلا في هذه السلسلة السندية، فيروي المعلّى عن بسطام بن مرة الفارسي عنه، وهو عن الهيثم بن واقد، وهذا في حدّ ذاته نوع قدح في الرجل، ولعله ليس منا؛ لوصف الشيخ الخبر بأن رواته من العامة، وليس في التاريخ من هو مشهور في طبقة إلا الشاعر إسحاق بن حسان بن القوهي، أبو يعقوب الخريمي، ممن توفي قرابة سنة (٢١٢هـ)، وهو من السادسة، وقد جاوز عمره أعمار الرواة ولم يصل للتعمير، ولكنه لما ورد اسمه في تلك السلسلة في تفسير القمي، فقد يوثق وفق مباني السيّد الخوئي قدست نفسه.

◀ عليّ بن الحسين العبدي:

أبو الحسن العبدي، ذكر الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام «عليّ بن الحسن العبدي

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١١١، ت ٢٨٢.

(٢) لسان الميزان، ابن حجر، ج ٢، ص ١٥.

كوفي^(١). ذكر السيّد الخوئي قدست نفسه في ترجمة عليّ بن الحسين العبدى أنه من رواية التفسير، وكان ذكر قبل ذلك في ترجمة عبد الله بن أبي يعفور أن عليّ بن الحسين العبدى ممن لم يوثق!

روى عن سعد الإسكاف وعن عمارة بن جوين أبي هارون العبدى^(٢)، وهما بين الثالثة وكبار الرابعة، ويروي عنه الهيثم وهو من الخامسة، فالظاهر أنه من الرابعة.

تحقيق الصدور:

هذه السلسلة السندية للمعلى تتكرر في الكافي وغيره، وتتضمن تفسير آيات قرآنية، فالأقوى أنها من كتاب التفسير للمعلى بن محمّد، وهي مجهولة في أغلبها، قال عنه العلامة المجلسي: «ضعيف»^(٣). نعم الرواية وفق مبنى السيّد الخوئي قدست نفسه صحيحة؛ لتوثيق روايتها المجهولين والضعفاء لورود أسماؤهم في تفسير عليّ بن إبراهيم. وعلى كل تقدير فلم نجد طريقاً معتداً به لإثبات الصدور.

(١) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٢٤٦، ت ٣٤٢٧.

(٢) ورد مصحفاً في كتبنا باسم عمار بن حريز، وعمار بن حوير.

(٣) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ٤٤٦.

٥٧٥/٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ^(١): رَفَعَهُ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ»^(٢). «أَبَا النَّبِيِّ أُمُّ بِالْوَصِيِّ تُكَذِّبَانِ»^(٣)؟ «نَزَلَتْ»^(٤) فِي «الرَّحْمَنِ»^(٥).

رجال السند:

الحسين بن محمد هو أبو عبد الله الأشعري، عربي، قمي، يعرف بابن عامر، ثقة، شيخ الكليني، من صغار الثامنة وبقي إلى سنة (٣١٧هـ)^(٦)؛ ومعلّى بن محمد هو أبو الحسن البصري، مضطرب الحديث والمذهب، كما عن النجاشي، ويعرف حديثه وينكر، يروي عن الضعفاء، ويجوز أن يخرج شاهداً، كما عن ابن الغضائري، روى في التفسير وكامل الزيارات، أغلب رواياته في الكافي من طريق الحسين بن محمد الأشعري، وهو يروي كثيراً عن الوشاء، ويروي في أسناد ليست بالقليلة عن أسماء لا تعرف، لعلها مخترعة، لا نبني على وثاقته، كما عليه المشهور، وثقه السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في التفسير، وهو من السابعة^(٧)، والمعلّى يرفعه مع عدم العلم بمرجع الحديث إلى أي إمام هو.

تحقيق الصدور:

السند مرسل، ولم ينسبه المعلّى إلى إمام بعينه، قال عنه العلامة المجلسي: «ضعيف»^(٨). ولا يتسنى لنا تحقيق صدورها، بل تفرد المعلّى بذلك وإرساله له بهذا النحو مريب غاية.

(١) في «و، بس، بف»: - «بن محمد».

(٢) الرحمن (٥٥): ١٣.

(٣) في «ب، ج، ف، بح، بر، بس، بف» والبحار: - «تُكَذِّبَانِ». وفي حاشية «ض، بس»: «يُكَذِّبَانِ».

(٤) في البحار: «نزل». وفي مرآة العقول، ج ٢، ص ٤٤٨: «نزلت في الرحمن، لعلّه من كلام الراوي».

(٥) الوافي، ج ٣، ح ١٠٦٩، ص ٥٣٧؛ البحار، ج ٢٤، ح ٣٦، ص ٥٩.

(٦) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٧) ينظر: ج ١، ح ٢١٨، ص ٢١٨.

(٨) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ٤٤٧.

٥٧٦/٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ^(١) مُحَمَّدِ بْنِ جُمُهورٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ أَبِي يُوسُفَ الْبَزَّازِ، قَالَ: تَلَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) هَذِهِ الْآيَةَ: «فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ»^(٢) قَالَ: «أَتَدْرِي مَا آلَاءُ اللَّهِ؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «هِيَ أَكْظَمُ نِعَمِ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ، وَهِيَ وَلَا يَتَنَا»^(٣).

رجال السند:

الحسين بن محمد الأشعري؛ هو المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من صغار الثامنة توفي سنة (٣١٧هـ)^(٤)؛ ومعلّى بن محمد البصري؛ أبو الحسن البصري، مضطرب الحديث والمذهب، كما عن النجاشي، ويعرف حديثه وينكر، ويروي عن الضعفاء، ويجوز أن يخرج شاهداً، كما عن ابن الغضائري. وثقه السيّد الخوئي قدس نفسه؛ لورود اسمه في التفسير، وبنينا - كما عليه المشهور - من عدم الاعتداد بما يرويه، وهو من السابعة^(٥)؛ ومحمد بن جمهور؛ أبو عبد الله العمي، التميمي، عربي، بصري، ضعيف في الحديث، فاسد المذهب، قيل فيه أشياء، الله أعلم بها من عظمها، كما عن النجاشي، غال، كما عن الشيخ، وعن ابن الغضائري: «غال، فاسد الحديث،

(١) ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ١٠١، ح ٣، بنفس السند إلّا أنّ فيه «ومحمد بن جمهور»، والمذكور في بعض مخطوطاته: «عن محمد بن جمهور» وهو الصواب؛ فقد توسّط معلّى بن محمد في عدّة من الأسناد بين الحسين بن محمد وبين محمد بن جمهور. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٤٦٦.

(٢) في حاشية «بر»: + «علينا».

(٣) الأعراف (٧): ٦٩ و ٧٤.

(٤) بصائر الدرجات، ص ١٠١، ح ٣، عن الحسين بن محمد؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٧٠، ص ٥٣٨؛ البحار، ج ٢٤، ح ٣٦، ص ٥٩.

(٥) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٦) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

لا يكتب حديثه، رأيت له شعراً يحلل فيه محرمات الله عزَّ وجلَّ، روى في التفسير وكامل الزيارات، كان ضعفه في المعجم في ترجمة خالد بن يزيد، ورجع وثقّه أيضاً في المعجم في ترجمته؛ لوجوده في أسناد التفسير، فضلاً عن التناقض، فهو غريب جداً منه - قدست نفسه - فكيف يوثقه مع ما قاله النجاشي فيه؟!، بينما جاء في موسى بن سعدان فقط كلمة (ضعيف في الحديث) وضعفه ولم يشفع التفسير هناك، بينما هنا قال: (ضعيف في الحديث) وذمه بعدها أيّما ذم، وشفع فيه التفسير، وهو من السادسة^(١).

وأما عبد الله بن عبد الرحمن في تلك السلسلة البصرية فهو أيضاً بصري ضعيف، فهو عبد الله بن عبد الرحمن الأصم، أبو محمد المسمعي، بصري، ضعيف غال، ليس بشيء، كما عن النجاشي، وقال أيضاً: له كتاب المزار وسمعت ممن رآه أنه تخليط. وعن ابن الغضائري أنه ضعيف مرتفع القول وله كتاب زيارات يدل على خبث عظيم ومذهب متهالك، وكان من كذّابة أهل البصرة، وهو من كبار السادسة أو الخامسة^(٢)، وتعين عنوان عبد الله بن عبد الرحمن بالأصم إضافة إلى توسطه بين محمد بن جمهور والهيثم بن واقد، كما هو المعهود في أسناد الأصم؛ فإن تلك السلسلة البصرية المتحدة في المذهب والوصف تشير إلى ذلك أيضاً، والهيثم بن واقد، جزري، مولى، من الخامسة، وقد مرّ نظير هذه السلسلة في الجزء السابق^(٣). ويبقى الكلام في أبي يوسف البزاز.

هـ أبي يوسف البزاز:

قال السيّد الخوئي قدست نفسه في عنوان أبي يوسف - الذي كان يلي خدمة أبي عبد الله عليه السلام والذي ذكره البرقي في رجاله - أنه لا يبعد اتحاده مع أبي يوسف البزاز. ومع ذلك فلا تعريف لحاله لو فرض الاتحاد.

لم يرد هذا العنوان إلّا في هذا المورد، ولم نحظ بمورد روى فيه الهيثم بن واقد عن

(١) ينظر: ج ٢، ح ١٣٢، ص ٥٩٢.

(٢) ينظر: ج ٤، ح ٤٧٧.

(٣) ينظر: ج ٤، ح ٤٧٧.

يكنى بأبي يوسف، أو من كان يعمل بزراً في غير هذا المورد، ولم يذكر في الفهارس والكتب من يكنى بأبي يوسف ويعمل بزراً إلا من ذكره الخطيب البغدادي، قائلاً: «يعقوب بن إسحاق بن ثابت، أبو يوسف البزاز، أحسبه من أهل الري، قدم بغداد وحدث بها عن الحسن بن حمدان بن طريف، ومحمد بن مهران، روى عنه أحمد بن محمد بن الصباح الكبشي، وأبو بكر الشافعي. أخبرنا الحسن بن أبي بكر وعثمان بن محمد بن يوسف العلاف، قالوا: أخبرنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي، حدثنا يعقوب بن إسحاق بن ثابت، حدثنا الحسن بن حمدان، حدثنا جسر بن فرقد عن ثابت عن أنس: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى، فسمع صوت صبي مع أمه في مؤخر المسجد خفف الصلاة، كراهية أن تفتن أمه. أخبرنا غيلان بن محمد بن إبراهيم البزاز، حدثنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم، حدثنا يعقوب بن إسحاق بن ثابت البزاز، أبو يوسف»^(١).

ولكن لا دليل واضح على اتحاده مع الراوي في المقام، وإن كان فلا بيان لحاله، نعم هناك يعقوب بن سالم البزاز، ويعقوب يكنى بأبي يوسف، كما هو الغالب، ولكن أيضاً لا دليل كافٍ على الاتحاد فضلاً عن عدم الوثوق في اتحاد الطبقة، فإن أبا يوسف البزاز ممن يتحدث أنه من صغار الرابعة، وأما يعقوب بن سالم فمن الخامسة.

نعم من جهة الطبقة هناك يعقوب بن عيشم فهو يكنى بأبي يوسف، ولكن لم يرد أن روى عنه الهيثم بن واقد، ولم يرد أنه كان بزراً. فيبقى الاسم في زاوية الخفاء، والله العالم من يكون.

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي في سند الحديث: «ضعيف»^(٢). وضعفه ظاهر؛ بالمعلی وابن جمهور وعبد الله بن عبد الرحمن الأصم، وجهالة أبي يوسف البزاز، والحديث أيضاً ممن لم يروه غير هؤلاء، كما في البصائر، ولعل الكليني استلها منها، والخلاصة عدم

(١) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج ١٤، ص ٢٩٣.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ٤٤٨.

الوثوق بالصدور.

نعم ورد في سند معتبر إلى صفوان عمن حدثه عن أبي عبد الله عليه السلام في معنى
بسم الله الرحمن الرحيم في تميز حروف اسم الجلالة: «الألف آلاء الله على خلقه من
النعم بولايتنا»^(١).

(١) التوحيد، الصدوق، ص ٢٣٠، ح ٣.

٥٧٧/ ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَوْرَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا﴾ الْآيَةَ، قَالَ: «عَنَى بِهَا قُرَيْشًا قَاطِبَةً، الَّذِينَ عَادُوا رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَنَصَبُوا لَهُ الْحَرْبَ»^(١)، وَجَحَدُوا وَصِيَّةَ وَصِيِّهِ^(٢)»^(٣).

رجال السند:

أما الحسين بن محمد فهو ابن عامر الثقة، شيخ الكليني، لعله بقي إلى سنة (٣١٧هـ)^(٤)؛ ومُعَلَّى بن محمد فهو البصري، مضطرب المذهب، من السابعة^(٥)؛ ومُحَمَّد بن أَوْرَمَةَ ذهبنا إلى التوقف في روايته للكلام فيه وتوسطه أسناد الكذابين والغلاة، كما في سند روايتنا هذه^(٦)؛ وَعَلِيُّ بن حسان بن كثير الهاشمي، مولى بني هاشم، بدلالة روايته عن عمه عبد الرحمن، كذاب ضعيف، غال، من السادسة^(٧)؛ وعبد الرحمن بن كثير الهاشمي، ومَرَّ أَنَّهُ ضعيف، من الخامسة^(٨).

(١) «نَصَبُوا لَهُ الْحَرْبَ»، أَي وَصَّعُوهُ، وَكَلَّ مَا رُفِعَ وَاسْتَقْبَلَ بِهِ شَيْءٌ فَقَدْ نَصَبَ وَنَصَّبَ هُوَ. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٣٠ (نصب).

(٢) في «ب»: «وَصِيَّةَ وَوَصِيَّتَهُ».

(٣) تفسير العياشي، ج ٢، ح ٢٣، ص ٢٢٩، عن زيد الشحام، مع زيادة في أوله؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٣٧، ١٠٦٨؛ البحار، ج ١٦، ح ٥٦، ص ٣٥٩.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٥) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٦) ينظر: ج ٤، ح ٤٨٢، ص ٢٥٠.

(٧) ينظر: ج ٤، ح ٤٨٢، ص ٢٥٠.

(٨) ينظر: ج ٣، ح ٣٤٠، ص ٣٢١.

تحقيق الصدور:

السند كله مريب، فمن معلى إلى ابن أورمة إلى الضعيفين المشهورين؛ عليّ بن حسان، وعمه، قال عنه العلامة المجلسي: «ضعيف»^(١). وهو غاية في الضعف، ولا سبيل آخر غير السند لتوثيق صدوره.

(١) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ٤٤٨.

٢٨ - بَابُ أَنَّ الْمُتَوَسِّمِينَ - الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ - هُمْ الْأَيْمَةُ وَالسَّيِّلُ فِيهِمْ^(١) مُقِيمٌ

٥٧٨/١. أحمد بن مهران، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنِيِّ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَشْبَاطُ بْنُ يَزِيدَ الرُّطَبِيُّ^(٢)، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَسَأَلَهُ رَجُلٌ^(٣) عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «لَإِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٌ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ وَآئِنَّا لَیَسْبِیلُ مُقِیْمِهِ»^(٤)، قَالَ: فَقَالَ^(٥): «نَحْنُ الْمُتَوَسِّمُونَ^(٦)، وَالسَّيِّلُ فِينَا مُقِیْمٌ»^(٧) «(٨)».

رجال السند:

أما أحمد بن مهران، فهو شيخ الكليني الذي ذهبنا إلى قبول روايته، لترحم الكليني عليه غير مرة خلافا لعادته، وهو من كبار الثامنة، لكنه من ذوي الأسناد

(١) في «ف»: «منهم».

(٢) في المغرب، ص ٢٠٨ (زطط): «الزطط: جيل من الهند، إليهم تنسب الثياب الزطية». وفي الوافي:

«الزطط - بالضم - جيل من الهند، معرب جت، بالفتح. والقياس يقتضي فتح معربه أيضاً.

والواحد زطبي». وراجع الصحاح، ج ٣، ص ١١٢٩ (زطط)؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٠٢ (زطط).

(٣) في البصائر والاختصاص + «من أهل هيت».

(٤) الحجر (١٥): ٧٥-٧٦.

(٥) في «ب، بح، بس» والبصائر: «فقال».

(٦) «المتوسمون»، أي المتفرون. يقال: توسمت في الخير، إذا تفرسته فيه، ورأيت فيه وسمه، أي

أثره وعلامته. الفائق، ج ٣، ص ٣٦٠ (وسم).

(٧) في تفسير القمي: + «والسبيل طريق الجنة».

(٨) بصائر الدرجات، ص ٣٧٥، ح ٣؛ والاختصاص، ص ٣٠٣، بسندهما عن ابن أبي عمير. تفسير

القمي، ج ١، ص ٣٧٧، من دون الأسناد إلى المعصوم عليه السلام؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٧١، ص ٥٣٩.

العالية^(١)؛ وعبد العظيم بن عبد الله الحسني هو الهاشمي العابد المرضي، أبو القاسم، السيد الهاشمي العلوي الحسني، المدفون بالري، صاحب المزار المعروف، وهو عبد العظيم بن عبد الله بن علي بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، ترضى عنه الشيخ، وقال الصدوق كان مرضياً رضي الله عنه، وترضى عليه أحمد البرقي، كما يظهر من بعض الأسناد، ونقل عنه حسن سيرته وكونه من الأتقياء، وروى في التفسير وكامل الزيارات، وفي شأنه روايات، توفي قرابة سنة (٢٥٠هـ)، وقد مرَّ سابقاً، وهو من كبار السابعة^(٢)؛ وابن أبي عمير هو محمد بن أبي عمير الراوي الشهير، أبو أحمد الأزدي، من موالي المهلب بن أبي صفرة، بغدادى، يُعد كتابه مائة رجل أقدم كتاب في علم رجال الحديث، قال النجاشي: «جليل القدر، عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين» حكى النجاشي القصة المعروفة من حبس هارون الرشيد له، ليدل على أسماء الشيعة فصر، وقيل: حبسه المأمون ليلي القضاء، فولاه قضاء بعض البلدان، وقيل: صاحبه المأمون بعد وفاة الرضا عليه السلام، وقال الشيخ: «كان من أوثق الناس عند الخاصة والعامة، وأنسكهم نسكاً، وأورعهم وأعبدهم، وأنه واحد أهل زمانه في الأشياء كلها»، وحكى الشيخ والنجاشي ذلك عن الجاحظ، وأنه ذكر أيضاً أنه كان وجهاً من وجوه الرافضة، وعن ابن فضال أنه ذكر أن ابن أبي عمير أفقه من يونس بن عبد الرحمن، وأصلح، وحكى تلميذه الفضل عن فضله وعبادته، ووصفه في سند الحسكاني بالثقة المأمون، وهو في الوثائق أشهر من أن يوثق، أحد الثلاثة، وأحد أصحاب الإجماع، من السادسة، توفي سنة (٢١٧هـ)^(٣)؛ وأسباط بَيَّاع الزطي هو أسباط بن سالم، أبو علي مولى بني عدي، من كندة، كوفي، بَيَّاع الزطي، ابنه الراوي الثقة المعروف علي بن أسباط، وأما أسباط فلم يرد فيه توثيق، ولم يثبت أنه روى في التفسير للتصحيح في المورد، روى عنه ابن أبي عمير، كما هو الحال في هذه الرواية، وذلك يكفي في توثيقه عند مرجع الطائفة «انظر»،

(١) ينظر: ج ٣، ح ٣١٨، ص ٢٧٣.

(٢) ينظر: ج ٣، ح ٣١٨، ص ٢٧٤.

(٣) ينظر: ج ١، ح ٣٦، ص ٢٦٤.

وسيدنا الأستاذ دامت بركاته، وهو من الخامسة^(١).

تحقيق الصدور:

لا اعتبار لسنده عندنا، وكذا عند العلامة المجلسي، حيث وصفه بالضعف^(٢)، وهو ضعيف عندنا لجهالتنا بحال أسباط.

نعم روى الصّفّار عين تلك الرواية في موردين بسنديه عن أسباط بن سالم، وفي مورد آخر روى عن «محمد بن الحسين عن عليّ بن أسباط عن أبي عبد الله عليه السلام»، قال: سئل عن قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّمُتَوَسِّمِينَ وَإِنَّهَا لَبِسَبِيلٍ مُّقِيمٍ﴾، قال: نحن المتوسمون، والسبيل فينا مقيم^(٣).

ومع أن السند رواه الثقة ابن أبي الخطّاب عن الثقة عليّ بن أسباط، لكن المعلوم أن عليّ بن أسباط من لم يدرك أبا عبد الله عليه السلام، وهو من السادسة، فالظاهر أنه يحكي رواية أبيه المزبورة، فلا تساعد هذه الرواية على إثبات الصدور، لكنها رويت بسند معتبر فيه بعض التصحيح في موارد أخرى بتغيير بعض الألفاظ، عن عبد الله بن سليمان، والصواب عبد الله بن سنان، فهي موثقة الصدور بغض النظر عن سندها.

(١) مرّ تفصيل الكلام حوله في هذا الجزء، ح ٥١٠.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١.

(٣) بصائر الدرجات، الصّفّار، ص ٣٧٥، ح ٦.

٥٧٩ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَسْبَاطُ بْنُ سَالِمٍ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام)، فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ هَيْتٍ ^(١)، فَقَالَ لَهُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، مَا تَقُولُ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْمُتَوَسِّمِينَ﴾؟ قَالَ: «نَحْنُ الْمُتَوَسِّمُونَ، وَالسَّبِيلُ فِينَا مُقِيمٌ» ^(٢).

رجال السند:

محمد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري العطار، ثقة عين، كثير الحديث، شيخ أصحابنا في قم، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)، من الثامنة ^(٣)؛ وسلمة بن الخطّاب، الأقرب ضعفه؛ لقول النجاشي، ولا ينفع عدم استثنائه، قال النجاشي: «سلمة بن الخطّاب، أبو الفضل البراوستاني الأزدورقاني - قرية من سواد الري - كان ضعيفا في حديثه، له عدة كتب، من السابعة ^(٤)؛ ويحيى بن إبراهيم، مولى بني عبد الله بن غطفان، كوفي، ثقة، من السادسة، وسيأتي تفصيله؛ وأسباط بن سالم ممن لم يرد فيه توثيق صريح، ورد اسمه في التفسير، لكن الظاهر عدم صواب ذلك وأنه تصحيف، روى عنه محمد بن أبي عمير، وذلك يكفي في توثيقه عند مرجع الطائفة «المُطَلَّة»، وسيُبدنا الأستاذ دامت بركاته، وهو من الخامسة ^(٥).

(١) في البصائر: «من أهل بيته». و«هيت»، بالكسر: اسم بلد على شاطئ الفرات، أصلها من الهوة.

لسان العرب، ج ٢، ص ١٠٧ (هيت).

(٢) بصائر الدرجات، ص ٣٧٧، ح ١٢، عن سلمة بن الخطّاب. وفيه، ص ٣٧٥، ح ٦، بسند آخر.

تفسير العياشي، ج ٢، ح ٢٩، ص ٢٤٧، عن أسباط بن سالم؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٧٢، ص ٥٣٩.

(٣) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٢١١، ص ٧٨٨.

(٥) ينظر: ج ٤، ح ٥١٠.

٥ يحيى بن إبراهيم:

هو يحيى بن إبراهيم بن يحيى بن سليم، مولى بني غطفان، واختلف في كنيته من أنها أبو الحسن، أو أبو إسماعيل، أو أبو يحيى، ذكروا أخاه وأباه وجده في الفهارس والمعاجم، قال عنه النجاشي: «يحيى بن إبراهيم بن أبي البلاد، واسم أبي البلاد يحيى، مولى بني عبد الله بن غطفان، ثقة هو وأبوه، أحد القراء، كان يتحقق بأمرنا هذا، له كتاب، أخبرنا محمد بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن محمد، قال: حدثنا محمد بن جعفر الرزاز، قال: حدثنا يحيى بن زكريا اللؤلؤي، عن يحيى، بكتابه»^(١).

ويظهر من كلمة النجاشي توثيقه هو وأبيه في هذا المورد وإن فهم البعض عدم ذلك. وقال الشيخ: «يحيى بن إبراهيم بن أبي البلاد، له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن أبي الفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عنه»^(٢).

وعده الشيخ في أصحاب الرضا (عليه السلام)، قائلا: «يحيى بن إبراهيم بن أبي البلاد». ولكنه ذكره أيضاً فيمن لم يرو عنهم (عليه السلام)، قائلا: «يحيى بن إبراهيم، روى عنه البرقي». وعده البرقي من أصحاب الرضا (عليه السلام).

ذكر السيّد الخوئي قدس نفسه أن هذا تهافت؛ لذكر الشيخ إياه في البابين، ولكن يظهر أنه إنما ذكره في أصحاب الرضا (عليه السلام) بحسب جيله وطبقته، ومعاصرت له (عليه السلام)، وذكره في باب من لم يرو عن الأئمة (عليهم السلام)، لأنه لم يرو عنهم (عليهم السلام) مباشرة وإن كان عاصرهم (عليهم السلام).

وذكره عند الجمهور، ابن عدي وقال: «يحيى بن إبراهيم السلمي يروي عن الثوري وغيره، حدثنا عبد الله بن محمد بن ناجية، حدثنا نصر بن عبد الرحمن الوشاء، حدثنا يحيى بن إبراهيم السلمي عن سفيان الثوري عن الأعمش عن زيد بن وهب عن

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٤٤٥، ت ١٢٠٥.

(٢) الفهرست، الطوسي، ص ٢٦١، ت ٧٩٣.

حذيفة، سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يذكر زمانا يقال للرجل فيه ما أظرفه، ما أجلدّه، ما أعقله، وما في قلبه مثقال حبة من إيمان. قال الشيخ: وهذا حديث منكر بهذا الأسناد عن الثوري لا يرويه عنه غير يحيى هذا. قال: ويحيى هذا ليس بالمشهور، وقد روى يحيى بن إبراهيم هذا عن الثوري عن عبد الملك بن عمير عن عبد الله بن شداد عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا نكاح إلّا بولي). قال الشيخ: وهذا الحديث أيضا منكر عن الثوري لا يرويه عنه غير يحيى بن إبراهيم وبكر بن الشروء^(١).

وهو غير يحيى بن إبراهيم بن عثمان بن أبي قتيلة السلمي، المذكور عند الجمهور في معاجهم الأخرى، كما يظهر من المتابعة، وإن كان اتحاد الاسم والنسب موجبا لتوهم الاتحاد.

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي: «ضعيف»^(٢). والسند ضعيف بسلمة وأسباط، حيث ضعف النجاشي الأوّل، ولم يرد ما يوثق الثاني، وهي عين الرواية السابقة المروية عن أسباط بن سالم ببيع الزطي، وقلنا بأن الوثوق متحقق بصدورها وإن كان السند ضعيفا.

(١) الكامل، عبد الله بن عدي الجرجاني، ج ٧، ص ٢٤٥.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٢.

٥٨٠/٣. محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن حماد بن عيسى، عن ربيع بن عبد الله، عن محمد بن مسلم: «عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله عز وجل: ﴿إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ قَالَ: «هُمُ الْأَيْمَةُ»^(١)، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اتَّقُوا فِرَاسَةَ^(٢) الْمُؤْمِنِ؛ فَإِنَّهُ يَنْظُرُ بِنُورِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى^(٣): ﴿إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾»^(٤).

رجال السند:

محمد بن إسماعيل أبو الحسن البندقي بند قر، نيشابوري، لم يوثق صريحاً، روى في كامل الزيارات، هو شيخ الكليني النيشابوري، من الثامنة، تلميذ الفضل، اعتمدنا قبول رواياته^(٥)؛ والفضل بن شاذان الراوي المعروف، أبو محمد الأزدي، النيشابوري،

(١) في «ف» + «قال».

(٢) «الفِرَاسَةُ»: اسم من التفرس بمعنى التثبت والنظر. قال ابن الأثير في النهاية، ج ٣، ص ٤٢٨ (فرس): «يقال بمعنيين: أحدهما: ما دلّ ظاهر هذا الحديث عليه، وهو ما يوقعه الله تعالى في قلوب أوليائه فيعلمون أحوال بعض الناس بنوع من الكرامات وإصابة الظن والحدس، والثاني: نوع يُتَعَلَّمُ بالدلائل والتجارب والخلق والأخلاق فتُعرف به أحوال الناس». وراجع أيضاً القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٧٢ (فرس).

(٣) وفي «يح، بر»: - «في قول الله تعالى».

وقوله: «في قول الله تعالى» إما متعلق بقوله عليه السلام: «قال رسول الله»، أو خبر مبتدأ محذوف، أي نظره بنور الله مذكور في قول الله، قال المجلسي: «والأول أظهر». راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٣٨؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٤٠؛ امرأة العقول، ج ٣، ص ٢.

(٤) بصائر الدرجات، ص ٣٧٥، ح ٤؛ والاختصاص، ص ٣٠٦، بسندهما عن حماد بن عيسى. بصائر الدرجات، ص ٣٧٧، ح ١١، بسنده عن حماد بن عيسى، عن محمد بن مسلم؛ الأمالي للطوسي، ص ٢٩٤، المجلس ١١، ح ٢١، بسند آخر، مع اختلاف يسير؛ تفسير العياشي، ج ٢، ح ٢٨، ص ٢٤٧، عن محمد بن مسلم؛ وراجع: علل الشرائع، ص ١٧٣، ح ١؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ح ١، ص ٢٠٠؛ ومعاني الأخبار، ص ٣٥٠، ح ١؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٧٣، ص ٥٤٠.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ٤٤، ص ٨٤.

ذكر النجاشي والشيخ جلاله قدره، وذكر النجاشي والكشي فضله ووثاقته، توهم ابن النديم وتخيّل أن الفضل بن شاذان في كتبنا هو الفضل بن شاذان العامي المشهور عندهم، كما بيّناه في الوافي من وضوح تعدد الرجلين. وهو من السابعة، توفي عند هروبه من نيشابور قرابة سنة (٢٥٩هـ)^(١)؛ وحماد بن عيسى غريق الجحفة الراوي المعروف، أبو محمد الجهنّي، قيل: عربي، وقيل: مولى جهينة، كوفي سكن البصرة، قال النجاشي: «كان ثقة في حديثه، صدوقاً»، ووثقه الشيخ في الفهرست والرجال، وذكره في أصحاب الإجماع، وهو من الخامسة وعمّر حتّى توفي مع السادسة سنة (٢٠٩هـ) عن نيف وتسعين عاماً^(٢)؛ ورعي بن عبد الله، أبو نعيم الهذلي، عربي، بصري، ثقة، كما عن الطيالسي والعياشي والنجاشي، صحب الفضيل بن يسار واختص به وأخذ عنه، روى عنه محمد بن أبي عمير وصفوان، روى في التفسير، وهو من الخامسة^(٣)؛ ومحمد بن مسلم أبو جعفر الثقفي، مولى الأوقص، كوفي، طائفي، أعور، طحان. «وجه أصحابنا بالكوفة، فقيه، ورع، صحب أبا جعفر وأبا عبد الله عليهما السلام وكان من أوثق الناس»، كما عن النجاشي، وعدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، وذكره الكشي في أهل الإجماع، وفيه صحاح تجعله في المقام الأعلى، توفي سنة (١٥٠هـ)، من الرابعة^(٤).

تحقيق الصدور:

السند عندنا معتبر؛ لثبوت وثاقة محمد بن إسماعيل، كما بيّناه في موضع سابق. قال عنه العلامة المجلسي: «مجهول كالصحيح»^(٥). ويقصد بالجهالة عدم ورود توثيق صريح لمحمد بن إسماعيل النيشابوري، وأما وصفه به كونه كالصحيح؛ فلأنه قدست نفسه يثق بروايات الرجل، وإن لم يرد فيه توثيق صريح.

(١) ينظر: ج ٢، ح ٤٤، ص ٩١.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٤٩، ص ١٣٨.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٤٩، ص ١٤٠.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٤٢.

(٥) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٢.

٥٨١/ ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكَوْفِيِّ، عَنْ عُبَيْسٍ ^(١) بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ ^(٢) «عَزَّ وَجَلَّ»: «لَإِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ» فَقَالَ: «هُمُ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام»، «وَأَنَّهُمَا لَيْسَ بِلِيبٍ مُّقْبِرٍ» قَالَ ^(٣): «لَا تَخْرُجُ ^(٤) مِنَّا أَبَدًا» ^(٥).

رجال السند:

محمد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري العطار، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة عين، كثير الرواية والحديث، توفي قرابة (٣٠٠ هـ)، من الثامنة ^(٦)؛ والحسن بن علي الكوفي هو الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة، ثقة، من السابعة، سيأتي تفصيله؛ وعبيس بن هِشَام هو عباس بن هشام الناصري، الأسدي، عربي، كوفي، ثقة، من السادسة، سيأتي تفصيله. وكذلك يأتي تفصيل الكلام في عبد الله بن سليمان.

هـ الحسن بن علي الكوفي:

والحسن بن علي الكوفي والمتواجد في هذه الطبقة - أي السابعة - هو حفيد الراوي

(١) في «و، بر»: «عيسى». وهو سهو. وعبيس هذا، هو العباس بن هشام الناصري، كُسر اسمه فقليل: «عُبَيْس». له كتاب رواه عنه جماعة، منهم الحسن بن علي الكوفي. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٨٠، الرقم ٧٤١؛ الفهرست للطوسي، ص ٣٤٦، الرقم ٥٤٧.

(٢) في «ف»: «قوله».

(٣) في الكافي، ح ١١٩١ والبصائر والاختصاص - «قال».

(٤) في «ب، ض، ف، بر»: «لا تخرج».

(٥) الكافي، كتاب الحجّة، باب في معرفتهم أولياءهم...، ح ١١٩١. وفي بصائر الدرجات، ص ٣٨١،

ح ١، بسنده عن الحسن بن علي. وفيه، ص ٤٠٧، ح ١٣؛ والاختصاص، ص ٣٠٦، بسندهما عن

الحسن بن علي، عن عبيس بن هشام، عن عبد الصمد بن بشير، عن عبد الله بن سليمان، وفي كلّها

مع زيادة في أولها وآخرها؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٧٤، ص ٥٤٠.

(٦) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

المعروف عبد الله بن المغيرة، وتجده راويا عن عيسى في موارد ليست بالقليلة، ولا يتوهم أنه الحسن بن فضال؛ لأنه يسمى أيضاً بالحسن بن علي الكوفي، فهذا لا يصح البتة فحسننا تلميذ الحسن بن فضال، والتميز ظاهر من الطبقة والرواة المحيطين به.

نعم يمكن أن يتطرق التوهم بينه وبين الحسن بن علي الزيتوني؛ إذ كلاهما قريبان في الطبقة، وفي رواية يروي سعد بن عبد الله عن الحسن بن علي وهو عن أحمد بن هلال، ولذا قد يتوهم أنه الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة، ولكن الصحيح في ذلك المورد أنه الزيتوني وإن كان ممن يروي عن ابن المغيرة؛ إذ ابن المغيرة ممن لم نجد له رواية عن ابن هلال بخلاف الزيتوني الذي يروي كثيرا عن ابن هلال.

وأما ذكر الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة في الرجال فقد ذكره النجاشي وقال: «الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة البجلي، مولى جندب بن عبد الله، أبو محمد، من أصحابنا الكوفيين، ثقة ثقة، له كتاب نوادر، أخبرنا محمد بن محمد وغيره، عن الحسن بن حمزة، عن ابن بطة، عن البرقي عنه به»^(١).

وقال الشيخ في الفهرست: «الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة؛ له كتاب أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن محمد بن علي بن محبوب، عن الحسن بن علي بن عبد الله»^(٢).

ه عَيْسَى بْنُ هِشَامٍ:

قال النجاشي: «العباس بن هشام، أبو الفضل الناشري، الأسدي، عربي، ثقة، جليل في أصحابنا، كثير الرواية. كسر اسمه فقليل عَيْسَى. له كتب، منها: كتاب الحج، وكتاب الصلاة، وكتاب الصوم، وكتاب المثالب سماه كتاب خالديات فلان وفلان، وكتاب جامع الحلال والحرام، وكتاب الغيبة، وكتاب نوادر. والرواة كثيرة عنه في هذه الكتب، أخبرنا أبو عبد الله النحوي الأديب، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٦٢، ت ١٤٧.

(٢) الفهرست، الطوسي، ص ١٠١، ت ١٧٧.

جعفر بن عبد الله المحمّدي، عن عبيس بكتبه. ومات عبيس رحمته الله سنة عشرين ومائتين أو قبلها بسنة^(١).

وقال الشيخ في الفهرست: «عبيس بن هشام الناصري. له كتاب النوادر، أخبرنا به جماعة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن الحسن، عن أبيه، عن محمد بن أبي القاسم، عن محمد بن عليّ الصيرفي عنه. ورواه ابن الوليد، عن الصّفّار والحسن بن متيل، عن محمد بن الحسين والحسن بن عليّ الكوفي، عنه»^(٢).

أما في رجال الشيخ فذكره في أصحاب الرضا عليه السلام، وفيمن لم يرو عنهم عليهم السلام. وقد اعترض في معجم الرجال الحديث حول هذا، كما هو في غير مورد منه قدست نفسه، وقال أن في هذا مناقضة ظاهرة. ولكن ذكرنا في موارد سابقة أن فعل الشيخ ليس فيه مناقضة وتهاوت، كما عبر قدست نفسه في موارد، والسبب أنه إنما ذكره في أصحاب الرضا عليه السلام لمعاصرت له، فهو من السادسة ممن عاصره عليه السلام، وتوفي بعده بسبعة عشر عاماً، وأما ذكره له في من لم يرو عنهم عليهم السلام فلا لأنه لم يجد له رواية عن أحد الأئمة عليهم السلام، بل اكتفى بالرواية عن مشايخه.

نعم قد يقال إن الشيخ روى في التهذيب رواية لعبيس بن هشام عن أبي عبد الله عليه السلام^(٣)، ولكن إضافة إلى امتناع أن يروي عبيس وهو من السادسة عن أبي عبد الله عليه السلام أو يدركه فإن عين تلك الرواية قد رواها الكليني عن رجل من أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام^(٤)، والتصحيح ظاهر في نسخة التهذيب الواسلة إلينا مع هذه القرائن.

هـ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ سَلِيحَانَ

وعبد الله بن سليمان هو الصيرفي، وهو عبيسي مولى.

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٨٠، ت ٧٤١.

(٢) الفهرست، الطوسي، ص ١٩٣، ت ٥٤٦.

(٣) التهذيب، الطوسي، ج ٧، ح ٥١، ص ١٢.

(٤) الكافي، الكليني، ج ٥، ح ٤، ص ١٦٠.

وفيه مباحث:

الأول: في تعيينه

ورد في الفهارس عبد الله بن سليمان الصيرفي، وعبد الله بن سليمان العبسي، ونص الشيخ في الرجال على اتحادهما، وعبد الله بن سليمان العامري ومرّ في الجزء السابق^(١)، وعبد الله بن سليمان النخعي.

وأما في كتب الحديث فيتكرر عبد الله بن سليمان الصيرفي وهو يروي عن أبي جعفر وأبي عبد الله (عليه السلام)، وتروي عنه الخامسة نظير يونس بن يعقوب، وحماد بن عثمان، وعبد الكريم وهو الملقب بكرام.

ولكن الشيخ ذكره في أصحاب السجاد (عليه السلام) وذكر أباه قبله، ولم نر في الأسناد إلا أنه يروي عن أبيه عن السجاد (عليه السلام)، فالخطأ في تحديد ذلك من الشيخ وهو خلاف الأسناد، والغريب أن الشيخ لم يذكره في أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) مع أنه له روايات بهذا العنوان عنه (عليه السلام).

ويتكرر أيضاً عبد الله بن سليمان العامري، ويروي عنه مكرراً ربيع بن محمد المسلي. ولذا ذكر السيّد الخوئي قدست نفسه أن الاسم المطلق لعبد الله بن سليمان ينصرف إلى العبسي الصيرفي «لأنه صاحب كتاب دون غيره من المسمين بعبد الله بن سليمان، فلا محالة يكون المنصرف إليه عند إطلاق اللفظ؛ لاشتهاره ومعروفية، إلا فيما كان الراوي عنه ربيع بن محمد أو مع توصيفه بالمسلي، فإن عبد الله بن سليمان في هذه الموارد هو العامري».

ذكر الصدوق في المشيخة: «ما كان فيه عن عبد الله بن سليمان فقد رويته عن محمد بن الحسن (عليه السلام)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن صفوان بن يحيى، ومحمد ابن أبي عمير جميعاً، عن عبد الله بن سليمان». ورجح محقق الطبعة أنه

(١) الوافي في تحقيق أسناد الكافي، ج ٤، ح ٤٥٣، ص ١٤٦.

النخعي بقرينة رواية ابن أبي عمير عنه، وليس ذلك بتمام، ولو سلم غيره فليس للسادة كمحمد بن أبي عمير أن تروي عن الصيرفي أو العامري إلا بأن يقال بسقوط الواسطة من سند مشيخة الصدوق، فالمتعين كونه هنا هو العبسي الصيرفي لما ذكره السيد الخوئي قدست نفسه.

الثاني: في أحواله

قال النجاشي: «عبد الله بن سليمان الصيرفي مولى، كوفي، روى عن جعفر بن محمد عليه السلام له أصل رواه، أخبرنا أحمد بن عبدون، قال: حدثنا علي بن حبشي بن قوني، قال: حدثنا حميد بن زياد، قال: حدثنا إبراهيم بن سليمان الخزاز، قال: حدثنا جعفر بن علي كان ينزل درب أسامة، قال: حدثنا عبد الله بن سليمان بكتاب»^(١).

وذكر الشيخ في أصحاب السجاد عليه السلام: «عبد الله بن سليمان العبسي الكوفي، يعرف بالصيرفي». وكان ذكر أباه فيهم أيضاً، وكما أسلفنا فإن ذكر عبد الله بن سليمان فيهم هو خلاف حكاياته وما يرويه وأسناده فهو ليس من الثالثة قطعاً.

وذكر أيضاً في أصحاب أبي جعفر الباقر عليه السلام عنوان عبد الله بن سليمان، ولعله هو المقصود منه.

وذكر في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام عبد الله بن سليمان النخعي الكوفي، وعبد الله بن سليمان العامري الكوفي، وكان من المفترض أن يذكر الصيرفي فيهم بدل أن يذكره في أصحاب السجاد عليه السلام.

وعلى كل تقدير فلم يرد ما يشير إلى حال الرجل ووثاقته، ويظهر من الرويات بوضوح أنه من الرابعة، ولذا فلا تصح رواية السادسة عنه، وهو المؤيد بالتتابع، فإنها وردت تارة بسبب تصحيحه من عبد الله بن سنان، كما في رواية واصل بن سليمان عنه، فالصحيح فيها أنها عن عبد الله بن سنان، وأخرى بسقوط الواسطة، كما سيتضح عند

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٢٥، ت ٥٩٢.

تحقيق الصدور في هذه الرواية.

ومن هذا الشرح يمكن استبعاد أن يوثق الرجل لرواية محمد بن أبي عمير وأضرابه عنه، فإنه ممن لم تدركه السادسة.

تحقيق الصدور:

ويلاحظ أن عبيس من السادسة، وعبد الله بن سليمان من الرابعة، ولا تصح رواية السادسة عن الرابعة، وقد يقال أن السند الصحيح وأنه عن عبد الله بن سنان، وليس عن عبد الله بن سليمان، فإن عبيس يروي مكرراً عن أبي عبد الله عليه السلام بواسطته، وقد ورد أيضاً أن يصحف عبد الله بن سنان بعبد الله بن سليمان أحدهما إلى الآخر في مواضع، فلا غضاضة من هذا الاحتمال، وبه يكون السند معتبراً متصلاً بلا انقطاع.

ولكن التدقيق في أسناد عبيس يشير إلى أن محمد بن الحسن الصفار روى هذه الرواية بسنده إلى عبيس وهو يروي عن عبد الله بن سليمان بواسطة عبد الصمد بن بشير، كما في بصائر الدرجات^(١)، وكذلك رويت في كتاب الاختصاص^(٢)، نعم جاء اسم عبيس مصحفاً فيها بعيسى، في حين روى الكليني تلك الرواية بتقسيمها في موضعين في الكافي بسقوط هذه الوسطة.

وعلى كل تقدير فالوسطة الساقطة من الثقات وهو عبد الصمد بن بشير من ثقات الخامسة.

وقد تجاوز العلامة المجلسي هذا الحديث، واعتبر الذي بعده هو الحديث الرابع في الباب، وذكر حال سنده، كما سيأتي، وبغض النظر عن كل ذلك فلا وثوق بالصدور من أي جهة كانت.

(١) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٤٠٧، ح ١٣.

(٢) الاختصاص، المفيد ص ٣٠٦.

٥/ ٥٨٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ^(١)، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَيُوبَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَمْرٍ، عَنْ جَابِرٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَإِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم الْمُتَوَسِّمَ^(٢)، وَأَنَا مِنْ بَعْدِهِ وَالْأَيْمَةُ مِنْ ذُرِّيَّتِي الْمُتَوَسِّمُونَ^(٣)». وَفِي نَسْخَةِ أُخْرَى^(٤): عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَيُوبَ بِإِسْنَادِهِ، مِثْلُهُ.

(١) ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٣٧٦، ح ٩، بسنده عن محمد بن الحسين، عن محمد بن مسلم وإبراهيم عن أيوب. والمذكور في بعض نسخه المعتبرة «محمد بن أسلم عن إبراهيم بن أيوب» وهو الظاهر؛ فإنَّ محمد بن أسلم، هو الطبري الجلي، له كتاب رواه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، وتكررت رواية محمد بن الحسين عنه في الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٣٥٨، الرقم ٥٨٩؛ رجال النجاشي، ص ٣٦٨، الرقم ٩٩٩؛ معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٣٣٨-٣٤١.

وأما إبراهيم بن أيوب، فقد روى عن عمرو بن شمر في الكافي، ح ١٠٣٨؛ وشواهد التنزيل، ج ١، ح ٤٥١، ص ٤٢٢. ولاحظ أيضاً: بصائر الدرجات، ص ١١٧، ح ٧. (٢) راجع ما تقدّم في ذيل الحديث الأول من هذا الباب.

(٣) بصائر الدرجات، ص ٣٧٤، ح ٢، بسنده عن عمرو بن شمر؛ وفيه، ص ٣٧٦، ح ٩، بسنده عن محمد بن الحسين، عن محمد بن مسلم وإبراهيم، عن أيوب؛ تفسير فرات، ص ٢٢٨-٢٢٩، ح ٣٠٧ و٣٠٨ بسنده عن إبراهيم بن أيوب، عن جابر؛ الاختصاص، ص ٣٠٢، بسنده عن إبراهيم بن أيوب، عن عمرو بن شمر؛ تفسير العياشي، ج ٢، ح ٣٢، ص ٢٤٨، عن جابر بن يزيد الجعفي، وفي كلها مع زيادة في أولها وآخرها. بصائر الدرجات، ص ٣٧٧، ح ١٣، بسند آخر عن سلمان، عن أمير المؤمنين عليه السلام مع اختلاف؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٧٥، ص ٥٤٠؛ البحار، ج ١٧، ح ٢، ص ١٣٠.

(٤) في مرآة العقول، ج ٣، ص ٣: «وقوله: وفي نسخة أخرى، كلام الجامعين لنسخ الكافي؛ فإنهم أشاروا إلى اختلاف نسخ النعماني والصفواني وغيرهما من تلامذة الكليني».

رجال السند:

كما هو واضح أن نساخ الكليني وضعوا سندين لهذه الرواية.

الأول: عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن أسلم عن إبراهيم بن أيوب عن عمرو بن شمر عن جابر.

الثاني: عن أحمد بن مهران عن محمد بن عليّ عن محمد بن أسلم عن إبراهيم بن أيوب عن عمرو بن شمر عن جابر.

وفي طبقة مشايخ الكليني: محمد بن يحيى وهو أبو جعفر الأشعري العطار، الثقة العين، شيخ أصحابنا في زمانه، قمي، من الثامنة، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)^(١)؛ أما أحمد بن مهران، فهو شيخ الكليني الذي ذهبنا إلى قبول روايته، لترحم الكليني عليه غير مرة خلافاً لعادته، وهو من كبار الثامنة، من ذوي الأسناد العالية^(٢).

ومن طبقة شيوخ مشايخ الكليني: محمد بن الحسين وهو ابن أبي الخطاب، أبو جعفر الهمداني، كوفي، زيات، قال النجاشي: «جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرواية، ثقة عين، حسن التصانيف، مسكون إلى روايته»، وثقّه الشيخ ثلاث مرات عند ذكره في مواضع مختلفة في الرجال، وعدّه الكشي من الثقات من أهل العلم، توفي سنة (٢٦٢هـ)، وهو من السابعة^(٣)؛ ومحمد بن عليّ هو أبو جعفر، محمد بن عليّ بن إبراهيم بن موسى، مولى بني هاشم، المشهور بلقب أبي سميّة الصيرفي، كوفي هاجر إلى قم بعدما اشتهر كذبه بالكوفة، واستضافه أحمد الأشعري ثم طرده من قم بعد افتضاحه، أمره في الكذب والغلو، مشهور لا حاجة فيه إلى التفصيل، ولم يقتصر كذبه في المتون، بل وفي الأسانيد وأسماء الرجال، كما نص النجاشي في عباد بن يعقوب، وعدّه الفضل بن شاذان من الكذابين المشهورين، وضعفه ابن الغضائري أياً تضعيف، وهو من صغار

(١) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٢) ينظر: ج ٣، ح ٣١٨، ص ٢٧٣.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٣٨، ص ١٤.

السادسة أو من كبار السابعة^(١).

ويتحد السند في الطبقة اللاحقة فهما - ابن أبي الخطّاب وأبو سميّة - يرويان معا عن محمد بن أسلم، وهو محمد بن أسلم الطبري الجيلي، من السادسة، سيأتي تفصيل الكلام فيه، وهو عن إبراهيم بن أيوب، وسيأتي الكلام فيه أيضاً، عن عمرو بن شمر الجعفي، أبو عبد الله الجعفي، عربي، كوفي ضعيف جداً، ينسب إليه ما زيد من أحاديث في كتب جابر الجعفي، والأمر ملبس، كما عن النجاشي، وضعفه مرة أخرى في ترجمة جابر، وعن ابن الغضائري أنه ضعيف، وكذا عن العامة، وهو من الرابعة، توفي سنة (١٥٧هـ)^(٢). وينتهي السندان بجابر؛ وهو الجعفي الذي رجحنا وثاقته، توفي (١٢٨هـ)، وهو من الثالثة^(٣).

• محمد بن أسلم:

قال عنه النجاشي: «محمد بن أسلم الطبري الجيلي، أبو جعفر، أصله كوفي، كان يتجر إلى طبرستان، يقال: إنه كان غالباً، فاسد الحديث، روى عن الرضا (عليه السلام)، أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن محمد بن موسى، قال: أخبرنا أبو علي بن همام، قال: حدثنا عبيد بن كثير، عن محمد بن علي، عن محمد بن أسلم بكتابه»^(٤).

ذكر السيّد الخوئي قدس نفسه أنه لم يلحظ له رواية عن الرضا (عليه السلام)، بل وبقيّة الأئمة (عليهم السلام) إلا بواسطة.

وقال الشيخ في الفهرست: «محمد بن أسلم الجيلي، له كتاب، أخبرنا به أبو عبد الله المفيد، عن ابن بابويه، عن أبيه ومحمد بن الحسن، عن سعد الحميري ومحمد بن يحيى

(١) ينظر: ج ٢، ح ٧٨، ص ٢٧٧.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٩٥، ص ٤٤٤.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٧٨، ص ٢٩٧.

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٣٦٨، ت ٩٩٩.

وأحمد بن إدريس، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عنه^(١).

وقد ذكره في أصحاب أبي جعفر الباقر (عليه السلام)، وهذا لا يصح، وقد أوله في المعجم على أنه رجل آخر لاختلاف الطبقة، في حين احتمل الميرزا أنه توهم من الشيخ؛ لروايته عن أبي جعفر الجواد (عليه السلام)، وتوهم أنه أبو جعفر الباقر (عليه السلام)، ورده السيّد الخوئي قدس نفسه بأنه لم ترد له رواية عن أبي جعفر (عليه السلام) فيما بأيدينا.

والحال أن المتفق عليه أنه لا يصح عده في أصحاب أبي جعفر الباقر (عليه السلام)، ويصح عده في أصحاب أبي جعفر الجواد (عليه السلام)، ولعل التوهم لا لأجل رويته عن أبي جعفر (عليه السلام) وهي غير موجودة، بل لعل التوهم نشأ في مسودات الشيخ وعده في أصحاب أبي جعفر (عليه السلام)، وتوهم فيما بعد أنه الباقر (عليه السلام) والله العالم.

وذكره الشيخ أيضاً في أصحاب علي بن موسى الرضا (عليه السلام)، وقال: «محمد بن أسلم الجيلي، أصله كوفي»^(٢). وذكره فيمن لم يرو عنهم (عليه السلام)، وقال: «محمد بن أسلم الجيلي، روى عنه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب»^(٣).

وذكره فيهم - كما نبهنا غير مرة - ليس من باب التهافت، بل لأنه لم يلحظه أنه روى عن الأئمة (عليهم السلام) من غير واسطة.

وعده البرقي في أصحاب موسى بن جعفر (عليه السلام) وقال: «محمد بن أسلم الجيلي الطبري، أصله كوفي»^(٤).

قال السيّد الخوئي قدس نفسه: «ثم إن الظاهر أن الرجل لا يحكم بوثاقته وإن لا يحكم بضعفه بما في النجاشي من القول بأنه كان غالباً فاسد الحديث، إذ لا يعلم من هذا

(١) الفهرست، الطوسي، ص ٢٠٥، ت ٥٨٧.

(٢) رجال الطوسي، الطوسي، ص ١٤٦، ت ١٦٠١.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٦٤، ت ٥٤٠١.

(٤) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٤٤٧، ت ٦٣٥٣.

(٥) الرجال، البرقي، ص ٥١.

القائل، ولم يظهر من النجاشي الاعتماد عليه^(١).

ولكن وفق مبناه قدست نفسه كان ينبغي أن يحكم بوثاقته، فهو قد ذكر قبله بعدة عناوين «محمد بن أسلم: روى عن علي بن أبي حمزة، وروى عنه محمد بن الحسين. تفسير القمي: سورة الرحمن، في تفسير قوله تعالى: ﴿قَيَّأَيِ اللَّاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾. أقول: الظاهر هذا هو محمد بن أسلم الجبلي الآتي^(٢). وعلى هذا يكون وفق مبناه قدست نفسه من رواة التفسير ممن لم يثبت ضعفهم، فيكون ثقة عنده قدست نفسه، وإن وقع السهو في هذا.

◦ إبراهيم بن أيوب:

لم يتضح لنا من هو هذا الرجل الذي يروي عن عمرو بن شمر، ولا دليل للقول بالتصحيح عن إبراهيم أبي أيوب الخزّاز الثقة، فإنه ممن لم يرو عن عمرو بن شمر، ولا دليل على أنه تصحيح من إبراهيم بن عمرو وهو البيهقي الصنعاني وإن كان يروي عن عمرو بن شمر، لأن تصحيح (عمر) ب(أيوب) فيه بعض الصعوبة، وإن كان غير بعيد جداً.

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي: «ضعيف بسنديه»^(٣)، وضعف السندين ظاهر، ولا طريق آخر لإثبات الصدور.

(١) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي، ج ١٦، ت ١٠٢٥٧.

(٢) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي، ج ١٦، ت ١٠٢٥٢.

(٣) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٣.

٢٩ - بَابُ عَرْضِ الْأَعْمَالِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالْأُئِمَّةِ ﷺ

٥٨٣/١. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بصيرٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ^(١) عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - أَعْمَالُ الْعِبَادِ - كُلَّ صَبَاحٍ: أَبْرَارُهَا وَفَجَّارُهَا^(٢)، فَاحْذَرُوهَا^(٣)، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى^(٤): ﴿اعْمَلُوا فَمَا يَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾^(٥)» وَسَكَتَ^(٦)،^(٧)

(١) في البصائر: - «الأعمال».

(٢) هكذا في «ج»، و«بح»، و«بر». ومقتضى السياق أيضاً هو الجمع. وفي حاشية «ج»: «في إطلاقها على الأعمال مجاز شائع في لغة العرب، كما لا يخفى». وفي المطبوع: «فَجَّارُهَا». وقوله ﷺ: «أبرارها وفجارها»، بجزءها بدل تفصيل للعباد، والضميران لهم. والأبرار: جمع البرّ، بمعنى البارّ. مقتضى هذا الاحتمال هو «أبرارهم وفجارهم». أو برفعها بدل تفصيل لأعمال العباد، والضميران للأعمال. ففي إطلاقها على الأعمال تجوز. على أنه يحتمل كون الأبرار حينئذ جمع البرّ. وأمّا «فجارها» فهو فَجَّارُهَا على الوجهين جمع الفاجر عند المازندراني والمجلسي، ولكن المجلسي بعد ما ذكر الوجهين في الإعراب، قال: «وربما يقرأ: الفُجَّار - بكسر الفاء وتخفيف الجيم - جمع فَجَّارٍ مبنياً على الكسر، هو اسم الفجور. أو جمع فجر - بالكسر - وهو أيضاً اسم الفجور»، راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٣٩؛ امرأة العقول، ج ٣، ص ٤.

(٣) في البصائر والمعاني: «فاحذروا».

(٤) في الوسائل والمعاني: + «وقل».

(٥) التوبة (٩): ١٠٥.

(٦) في البصائر: - «وسكت». وفي المعاني: + «قال أبو بصير: إنما عنى الأئمة ﷺ». وقوله: «وسكت»، أي لم يقرأ آتمة الآية، وهي «وَالْمُؤْمِنُونَ» وسكت عن تفسيره بالأئمة ﷺ تَقِيَّةً، أي كأن الوقت يأبى عن ذكر عرض الأعمال ﷺ؛ أو إحالة على الظهور. راجع: السوافي، ج ٣، ص ٥٤٤؛ امرأة العقول، ج ٣، ص ٤.

(٧) بصائر الدرجات، ص ٤٤٨، ح ٧، عن أحمد بن محمد؛ معاني الأخبار، ص ٣٩٢، ح ٣٧، بسنده عن

رجال السند:

محمّد بن يحيى هنا هو أبو جعفر الأشعري العطار، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة عين، كثير الرواية، قمي، من الثامنة، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)؛ وأحمد بن محمد مشترك بين الثقتين: الأشعري، والبرقي، والأرجح كونه أبو جعفر أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، شيخ القميين وكبيرهم، وجههم وفقههم، ثقة مشهور، من السابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)؛ والحسين بن سعيد هو الأهوازي المعروف، جده مهران من موالي عليّ بن الحسين (عليه السلام)، كوفي الأصل، ثم بعد ذلك أهوازي، وثقة الطوسي، وعده الكشي في الثقات من أهل العلم، قال ابن النديم فيه وفي أخيه الحسن: «أوسع أهل زمانها علماً بالفقه، والآثار والمناقب، وغير ذلك من علوم الشيعة»، من صغار السادسة، وفاته في حدود (٢٤٠هـ) بحسب المقاربات السندية^(١)؛ والقاسم بن محمد هو الجوهري، مولى تيم الله، بغدادي، كوفي الأصل، ذكر وقفه، ولم يثبت، ولم يوثق صريحاً، نعم روى عنه ابن أبي عمير وصفوان كما يظهر، وروى في كامل الزيارات، فلا يوثق إلا بحسب هذين المبيين، وهو عندنا مجهول، من كبار السادسة على المختار، وكونه هنا الجوهري وليس الأصفهاني كاسولاً؛ لتوسطه بين الحسين بن سعيد والبطائني؛ فهو الموضع المعتاد للجوهري، كما بيناه في غير موضع^(٢)؛ وعليّ بن أبي حمزة هو البطائني، أبو الحسن الأنصاري، مولى الأنصار، كوفي، وقيل: بغدادي، الواقف المشهور، أحد عمد الواقفة، لعنه ابن الغضائري، روى في كامل الزيارات والتفسير، روى عنه الثلاثة، وكان قائد أبي بصير، الكلام فيه يطول، ولا أرى له توثيقاً يستقيم مع قول ابن فضال: إنه كذاب متهم، وهو من الخامسة^(٣)؛ وأبو بصير هو يحيى بن أبي القاسم الأسدي، كوفي، ثقة وجيه، كما

أبي بصير، مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٨٠، ص ٥٤٤؛ الوسائل، ج ١٦، ح ٢١١٠٢،

ص ١٠٧؛ البحار، ج ١٧، ح ٣، ص ١٣١.

(١) ينظر: ج ٢، ح ١٢٥، ص ٥٦٢.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ١٤٤، ص ٦٢٠.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٤٢، ص ٧٦.

عن النجاشي، وعن الكشي عدّه في أهل الإجماع مردداً بينه وبين ليث بن البخري، كان مكفوفاً منذ ولادته. وقال ابن فضال: لم يكن غالباً وكان مخلطاً، ووردت فيه روايات عديدة، يشترك مع راو آخر وهو ليث بن البخري في الكنية والطبقة، وانصرفا إلى صاحبنا هنا مع الإطلاق هو المتعين، وكلاهما ثقة، ولكن إن وردت رواية عن أبي بصير من طريق علي بن أبي حمزة، أو من طريق شعيب العرقوفي، أو من طريق عبد الله بن وضاح فهو يحیی بلا كلام، فالأول قائده والثاني ابن أخته والثالث ممن عرف به، كما نص النجاشي، وإن كانت من طريق ابن مسكان، أو أبي جميلة النخاس المفضل بن صالح، وعبد الكريم بن عمرو كرام، وابن بكير، وأبي المغراء، فهو ليث. وقد يشتهر براو آخر وهو يحيى بن القاسم الحذاء الأزدي، الواقفي، من الخامسة، وهو وهم، نشأ من نص محرف في المختار من الكشي، حيث ورد «واسم عمه يحيى بن القاسم الحذاء، وأبو بصير هذا يحيى بن القاسم يكنى أبا محمّد». وهذا النص لترجمتين منفصلتين وقع فيه بعض السقط، ومن الوهم أيضاً أن يوصف أبو بصير الأسدي بالوقف بسبب التوهم باتحاد الرجلين، وكيف يكون واقفاً وقد توفي قبل نشوء الواقعة بأكثر من ثلاثة عقود! فهو من الرابعة، وتوفي سنة (١٥٠ هـ)^(١).

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي: «ضعيف»^(٢). وضعف السند ظاهر بالجوهري والبطائني، نعم روي في مصادر أخرى كمعاني الأخبار، ولكن السند أيضاً ضعيف، ولا طريق معتد به لإثبات الصدور.

(١) ينظر: ج ٢، ح ٦١، ص ٢٠٨.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٤.

٥٨٤/٢. عَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ الطَّائِيِّ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «اعْمَلُوا فَيَسِّرَ اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ»، قَالَ: «هُمُ الْأَيُّمَةُ»^(١).

رجال السند:

السلسلة السندية - العدة عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد - من السلاسل السندية المتكررة في الكافي وغيره، وقد مرَّ نظيرها في مواضع عدة^(٢)، والعدة هم مجموعة من مشايخ الكليني، من أهل الطبقة الثامنة، ممن يوثق بنقلهم^(٣)، ومرَّ بيان الكلام في ذلك؛ وأحمد بن محمد هنا هو ابن عيسى الأشعري، كما يظهر تتبع تلك السلسلة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)، وهو ثقة مشهور، كبير أصحابنا في قم، ووجههم وفقههم، وهو من السابعة^(٤)؛ والحسين بن سعيد كوفي الأصل، ثم بعد ذلك أهوازي، وثقة الطوسي، وعده الكشي في الثقات من أهل العلم، قال ابن النديم فيه وفي أخيه الحسن: «أوسع أهل زمانها علماً بالفقه، والأثار والمناقب، وغير ذلك من علوم الشيعة»، وهو من صغار السادسة، ووفاته في حدود سنة (٢٤٠هـ) بحسب المقاربات السندية^(٥)، وهو يروي عن النضر بن سويد، وهو كوفي، انتقل إلى بغداد، كان

(١) بصائر الدرجات، ص ٤٤٨، ح ١١، عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٤٤٧، ح ٤، بسند آخر، مع زيادة في آخره. وراجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت وتنف من التنزيل في الولاية،

ح ١١٤٩؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٨٢، ص ٥٤٤؛ الوسائل، ج ١٦، ح ٢١١٠٤، ص ١٠٧.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ١٢٥، ص ٥٦٢.

(٣) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٥.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ١٢٥، ص ٥٦٢.

صيرفيا، وثَّقَه النجاشي والشيخ، وزاد النجاشي، أنه صحيح الحديث، وهو من صفار الخامسة^(١)؛ وأما يحيى الحلبي فهو يحيى بن عمران بن علي الحلبي، من بيت أبي شعبة، كانت تجارتهم إلى حلب فسمي البيت بالحلبي، كوفي، قال النجاشي: «ثقة ثقة، صحيح الحديث»، إضافة إلى توثيقه كل بيته، وهو من الخامسة^(٢)؛ وعبد الحميد بن عواض الطائي، كوفي، وثَّقَه الشيخ، وقتله الرشيد لتشيعه، بين سنة (١٧٠ هـ وسنة ١٨٣ هـ)، وهو - كما يظهر من الأسناد، الموافقة لسنة وفاته - من الخامسة^(٣)؛ ويعقوب بن شعيب هو يعقوب بن شعيب بن ميثم بن يحيى التمار، أبو محمد الأسدي، مولى، كوفي، ثقة، من الخامسة، سيأتي الكلام فيه. وقد روى الصفار تلك الرواية، وذكر في السند أنه يعقوب بن شعيب الميثمي.

هـ يَعْقُوبُ بْنُ شُعَيْبٍ:

حفيد ميثم التمار، من ثقات الخامسة، قال النجاشي: «يعقوب بن شعيب بن ميثم بن يحيى التمار، مولى بني أسد، أبو محمد، ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ذكره ابن سعيد وابن نوح، له كتاب، يرويه عدة من أصحابنا، أخبرنا محمد بن علي القزويني، قال: حدَّثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدَّثنا أبي، قال: حدَّثنا أحمد بن محمد بن عيسى، قال: حدَّثنا محمد بن أبي عمير، عن يعقوب بكتابه»^(٤).

ذكره الشيخ في الفهرست من «أن له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن أبي المفضل، عن حميد، عن الحسن بن سماعة، عنه»^(٥)، وذكره في أصحاب أبي جعفر الباقر وأبي عبد الله الصادق (عليهما السلام)، وذكره ابن شهر آشوب في أصحاب الكاظم (عليه السلام).

(١) ينظر: ج ١، ح ٣٦، ص ٢٦٨.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٣٤، ص ٢٦٠.

(٣) ينظر: ج ٣، ح ٣٤٣، ص ٣٣٣.

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٤٥٠، ت ١٢١٦.

(٥) الفهرست، الطوسي، ص ٢٦٥، ت ٨٠٩.

وليس من الصواب ذكره في أصحاب أبي جعفر الباقر (عليه السلام) وإن وردت له رواية، كما في الفقيه^(١)، إذ الصحيح أنها عن أبي عبد الله (عليه السلام)، كما رويت في الاستبصار^(٢)، ويؤكد أنها عن أبي عبد الله (عليه السلام) أن يعقوب بن شعيب روايات عديدة في موضوع واحد كأنها رواية واحدة كبيرة تشتمل على أسئلة عدة رويت كلها عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ومن ضمنها تلك الرواية التي جاءت فيمن لا يحضره الفقيه عن أبي جعفر بخلاف الاستبصار.

وذكره المفيد مترحماً وقال: إن «ليعقوب بن شعيب (رحمته الله) أصلاً قد جمع فيه كافة ما رواه عن أبي عبد الله (عليه السلام)»^(٣). وتمة الكلام تظهر أن أصل يعقوب كان موجوداً عند المفيد طاب ثراه، وقد ورد اسمه في رواية تفسير القمي، وفي كامل الزيارات، وهو أيضاً ممن روى عنه محمد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى.

وذكر ابن داود أنه روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) خمسة آلاف حديث، في الذين ضبطوا عدد أحاديثهم، ولكن كما هو بين أنه لم يصل لنا إلا النزر اليسير من أحاديث الرجل، وهذا أحد الشواهد المهمة - كما في مثال أبان بن تغلب، حيث ورد أن له ثلاثين ألف حديث، ولم يصل لنا عشر هذا العدد - في أن تطبيق نظرية الاحتمال لا تجري على ما تضمه الكتب الواصلة إلينا إلا بطريقة العينة من مجموع الأحاديث، ويختلف بهذا الحال كثيراً عند التطبيق العلمي لها، وستطرق لها في كتاب آخر إن شاء الله.

تحقيق الصدور:

السند معتبر، نقله الثقات جيلاً بعد جيل إلى الكليني، والغريب أن العلامة المجلسي وسمه بالضعف^(٤)، وهو سهو لا محالة، فقد وثق كل رجال هذا السند في روايات أخرى. وعلى كل حال فالرواية موثقة الصدور.

(١) الفقيه، الصدوق، ج٣، ح٣٩٣٥، ص٢٥٨.

(٢) الاستبصار، ج٣، ح٢٥١، ص٧٥.

(٣) جوابات أهل الموصل، المفيد، ص٢٤.

(٤) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج٣، ص٤.

٥٨٥/٣. عَلِيٌّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام)، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَا لَكُمْ تَسُوؤُونَ^(١) رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ)؟» فَقَالَ^(٢) رَجُلٌ: كَيْفَ تَسُوؤُهُ؟ فَقَالَ: «أَمَا تَعْلَمُونَ أَنَّ^(٣) أَعْمَالَكُمْ تُعَرِّضُ عَلَيْهِ، فَإِذَا رَأَى فِيهَا مَعْصِيَةً^(٤) سَاءَهُ ذَلِكَ؟ فَلَا تَسُوؤُوا رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ)، وَسُرُّوهُ^(٥)».

رجال السند:

علي بن إبراهيم هو أبو الحسن، ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، أضر في آخر عمره، صاحب التفسير، قمي، قال ابن النديم: «من العلماء الفقهاء»، بقي حياً إلى بعد (٣٠٧هـ)، كما يظهر من بعض أسناد الصدوق، وهو من الثامنة^(٦)؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمي، كوفي الأصل، يوثق به - مع أنه لم يوثق صريحاً - لقرائن، ترحم عليه ابنه في مقدمة التفسير، وأكثر عنه في التفسير، ذكر ابن طاووس الاتفاق على وثاقته، وهو من السابعة^(٧)؛ وعثمان بن عيسى الرؤاسي، أبو عمرو، العامري الكلابي الرواسي، مولا هم، كوفي، شيخ الواقفة ووجهها، وأحد

(١) «تسوؤون»: من ساءه يسوؤه، نقيض سره، أي أحزنه وفعل به ما يكره. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٩٥ (سوأ).

(٢) في «ج، ض» والوافي والوسائل والبحار والزهد والبصائر: + «له».

(٣) في «ف»: - «أَنَّ».

(٤) في «ف»: «مَعْصِيَةً فِيهَا».

(٥) بصائر الدرجات، ص ٤٤٦، ح ١٧؛ وص ٤٦٥، ح ٨، وفيهما عن إبراهيم بن هاشم؛ الزهد، ص ١٦، ح ٣٢، عن عثمان بن عيسى؛ الأمالي للمفيد، ص ١٩٦، المجلس ٢٣، ح ٢٩، بسنده عن عثمان بن عيسى؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٨٣، ص ٥٤٥؛ الوسائل، ج ١٦، ح ٢١١٠٥، ص ١٠٧؛ البحار، ج ١٧، ح ٥، ص ١٣١.

(٦) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٧) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣-١٦٦.

الوكلاء المستبدىن ببال موسى بن جعفر عليه السلام، كما عن النجاشى، وصفه الشىخ فى العدة بالوثاقه والتخرج فى النقل، وروى أنه تاب قبل موته، وهو معمر من الخامسة وتوفى مع السادسة^(١)؛ ساعه هو ابن مهران، أبو ناشرة الحضرمى، وقيل: أبو محمد الحضرمى، مولى، كوفى نزل كنده فيها، كان يتجر فى القز ويخرج به إلى حران، وثقه النجاشى مرتين ولم يشتر لوقفه، وأشار الطوسى له، وقد أشار الصدوق أيضاً لوقفه، ويؤيد كونه من الواقفة أسناده فهو يرد فى سلاسلهم، والمكثرىن عنه عثمان بن عيسى الرؤاسى، كما فى هذا السند، وزرعه وهما من مشاهير الواقفة، عده المفيد فى رسالته العديده من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، توفى سنة (١٧٥هـ)، وهو من الخامسة^(٢).

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسى: «حسن موثق»^(٣)، والوصف بالحسن لمكان إبراهيم بن هاشم، حيث أنه لم يوثق صريحاً، واعتبره عمدوحاً، والوصف بالموثق؛ فلاشتمال السند على الواقفين عثمان بن عيسى وساعة بن مهران، فهما وإن كانا من الثقات، لكنهما من غير أصحاب المذهب. ويصف المشهور الرواية بالموثقة، وعلى كل تقدير فسندها معتبر عندنا.

(١) العدة فى الأصول، الشىخ الطوسى، ج ١، ص ١٥٠.

(٢) ينظر: ج ١، ح ١٤، ص ١٩٩.

(٣) مرآة العقول، العلامة المجلسى، ج ٣، ص ٥.

۵۸۶ / ۴. عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الزِّيَّاتِ^(١)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبَانَ الزِّيَّاتِ - وَكَانَ مَكِينًا عِنْدَ الرَّضَا^(٢) عَلَيْهِ - قَالَ: قُلْتُ لِلرَّضَا^(٣) عَلَيْهِ: ادْعُ اللَّهَ لِي وَلِأَهْلِ بَيْتِي، فَقَالَ: «أَوَلَسْتُ^(٤) أَفْعَلُ؟ وَاللَّهِ^(٥)، إِنَّ أَعْمَالَكُمْ لَتَعْرُضُ عَلَيَّ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ». قَالَ^(٥): فَاسْتَعْظَمْتُ ذَلِكَ، فَقَالَ لِي: «أَمَّا تَقْرَأُ كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾؟» قَالَ: «هُوَ وَاللَّهِ عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ^(٦) عَلَيْهِ^(٧)».

رجال السند:

علي بن إبراهيم هو أبو الحسن، ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، أضر

(١) هكذا في «ألف، ب، ج، ض، و، بح، بر، بس، بف، جر» والوافي والوسائل. وفي «ف» والمطبوع: «القاسم بن محمد عن الزيات».

والخبر رواه الصَّفَّار في بصائر الدرجات. ص ٤٤٩، ح ٢، عن إبراهيم بن هاشم، عن القاسم بن محمد الزيات. وقد ورد في بعض الأسناد في طبقة مشايخ إبراهيم بن هاشم عنوان القاسم بن محمد الزيات، والقاسم الزيات. راجع: الكافي، ح ١١٠٦٣؛ و١١٩٩٨؛ التهذيب، ج ٨، ح ٢٢، ص ١٣؛ الاستبصار، ج ٣، ح ٩٣٣، ص ٢٦٠.

(٢) في البصائر: «كان يكنى عبد الرضا»، والمذكور في بعض مخطوطاته «كان مكيًا عند الرضا».

(٣) في «بف»: - «ولست» بدون «أ».

(٤) في الوسائل: - «والله».

(٥) في «ف»: + «قلت». وفي البصائر: - «قال».

(٦) إنشأ خصه عليه بالذكر لأنه المصدق حين الخطاب، وكان خاصةً الموجود في زمان المأمورين بالعمل مشافهة والمعروف بينهم، أو لأنه الأصل والعمدة والفرد الأعظم. راجع: الوافي، ج ٣، ص ٥٤٥؛ امرأة العقول، ج ٣، ص ٦.

(٧) بصائر الدرجات، ص ٤٤٩، ح ٢، عن إبراهيم بن هاشم، عن القاسم بن محمد الزيات، ولم يرد فيه: «قال: هو والله علي بن أبي طالب عليه»؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٨٤، ص ٥٤٥؛ الوسائل، ج ١٦، ح ٢١١٠٦، ص ١٠٨.

في آخر عمره، صاحب التفسير، قمي، قال ابن النديم: «من العلماء الفقهاء»، بقي حياً إلى بعد (٣٠٧هـ)، كما يظهر من بعض أسناد الصدوق، وهو من الثامنة^(١)؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمي، كوفي الأصل، يوثق به - مع أنه لم يوثق صريحاً - لقرائن، ترحم عليه ابنه في مقدمة التفسير، وأكثر عنه في التفسير، ذكر ابن طاووس الاتفاق على وثاقته، وهو من السابعة^(٢). ويبقى الكلام في الرجال بعده.

هـ القاسم بن محمد الزيات:

لم يتطرق أصحاب الرجال لهذا العنوان، فلم يذكره الكشي أو الشيخ أو النجاشي أو البرقي في رجالهم، نعم ورد عنوان القاسم بن محمد الزيات، والقاسم الزيات في ثلاث روايات فقط.

الأولى: يرويه عنه أحمد بن محمد البرقي في محاسنه، وهو عن أبان بن عثمان حول أكل العنب الأسود^(٣)، ورواها الكليني عن أحمد بن محمد^(٤).

الثانية: يرويه الصفار في البصائر عن إبراهيم بن هاشم عن القاسم بن محمد الزيات عن عبد الله بن أبان الزيات^(٥)، ورواها الكليني في الكافي^(٦)، وهي روايتنا المبحوث عنها هنا.

الثالثة: رواها الكليني عن سهل عن القاسم بن محمد الزيات، وهو عن أبي الحسن عليه السلام، وكانت حول الظهار^(٧)، ورواها الشيخ في التهذيب

(١) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣ - ١٦٦.

(٣) ينظر: ج ١، ح ١٦٣ - ١٦٦.

(٤) الكافي، الكليني، ج ٦، ح ٢، ص ٣٥٠.

(٥) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٤٤٩، ح ٢.

(٦) الكافي، الكليني، ج ١، ح ٤، ص ٢١٩.

(٧) الكافي، الكليني، ج ٦، ح ٢٤، ص ١٥٨.

والاستبصار^(١)، عن كتاب نوادر محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي سعيد الآدمي، وهو سهل بن زياد، نعم وردت في الاستبصار عن أحمد بن محمد بن يحيى عن أبي سعيد الآدمي، وهو تصحيف، صوابه كما في التهذيب عن محمد بن أحمد بن يحيى، فإن أحمد بن محمد بن يحيى لم يدرك الرواية عن سهل، فالصواب ما في التهذيب.

وهنا احتمالان في سند روايتنا:

الأول: أن الرواية خالية من التصحيف في هذا الاسم، وأن إبراهيم بن هاشم روى عن المسمى قاسم بن محمد الزيات، وبهذا فسيكون راوي الرواية من المجاهيل الذين لم يذكروا في المعاجم، ولا نعرف عنه إلا أنه ممن تروي عنه السابعة كالبرقي وسهل بن زياد وإبراهيم بن هاشم ويروي عن الخامسة، فهو من السادسة، ويكون هذا التسلسل السندي متفردا ليس له نظير في الأستاذ.

نعم يمكن القول بأن الرجل من الثقات بالتقريب التالي: وهو أن الكليني روى عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن علي بن الحكم في رواية ثم علق عليها الرواية اللاحقة وهي رواية أكل العنب الأسود، وقال في رأسها: «عنه عن القاسم الزيات»، فيكون الراوي عن القاسم الزيات في الكافي هو أحمد بن محمد المطلق في الرواية السابقة، والمعروف انصراف هذا العنوان في هذه الطبقة إلى أحمد بن محمد بن عيسى، خصوصاً أنه روى عن علي بن الحكم في السابقة، والأشعري ممن يكثر عنه، فيكون الرجل ممن يروي عنه أحمد بن محمد بن عيسى، وسبق أن بينا أن أحمد الأشعري لا يروي إلا عن الثقات، فيكون ثقة بهذا التقريب.

والكلام لا بأس به، ولكن الرواية بسندها ومونها مروية عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي في المحاسن، بل حتى أنها في المحاسن بدأت - كما في الكافي - بد (عنه) مما يرجح أخذ الكليني تلك الرواية من المحاسن فهي أحد أهم مصادره، بل وحتى الرواية التي علق عليها الكليني السند، هي أيضاً من روايات المحاسن في نفس الباب، إذ بدأ

(١) التهذيب، الطوسي، ج ٨، ح ٤٢، ص ١٣؛ الاستبصار، ج ٣، ح ٩٣٣، ص ٢٦٠.

الكليني بباب العنب بأربع روايات من باب العنب في المحاسن، منها الرواية التي ورد فيها اسم أحمد بن محمد مطلقاً، وهو يروي عن علي بن الحكم، وبعدها روايتنا وروايتن أخرى من نفس الباب، واتبع باب العنب بباب الزبيب، كما عليه في المحاسن.

فلهذا فإن من الواضح أن أحمد بن محمد المطلق هنا هو أحمد بن محمد بن خالد البرقي وليس الأشعري، وهذه من الموارد العديدة التي يمكن استكشاف ذلك منها، وأن الاسم المطلق لا ينصرف فيها إلى الأشعري.

الثاني: أن هناك تصحيحاً في الين، وأن الصحيح - كما عليه بعض النسخ - من أن إبراهيم بن هاشم يروي عن القاسم بن محمد عن الزيات وأنه ليس في هذه الرواية قاسم بن محمد زيات، ويؤيد ذلك أن إبراهيم بن هاشم يروي في موارد ليست بالقليلة عن القاسم بن محمد، وسبق وأن قلنا أنه ينصرف إلى الأصبهاني كاسولا، وحتى لو ورد القاسم بن محمد الجوهري فإنه إن كان الراوي عنه إبراهيم بن هاشم فإننا نجزم بوقوع التصحيح، وأن الصحيح فيه أنه الأصبهاني كاسولا.

ولم يرد أن روى إبراهيم بن هاشم عن القاسم بن محمد غيره، وأيضاً لم يرد أن روى القاسم بن محمد عن عبد الله بن أبان، بل غالباً ما يروي عن عبد الله بن أبان الزيات رجال وصفوا بأنهم زياتون أيضاً، ومع تأييد النسخة فيمكن أن يكون السند: إبراهيم بن هاشم عن القاسم بن محمد وهو الأصبهاني كاسولا عن الزيات والذي هو أحد رواة عبد الله بن أبان الزيات، كما يظهر من بقية الأسناد.

ولكن حتى لو قبلنا هذا القول بالتصحيح مع أنه ليس أرجح من شذوذ السند وتفرد في الاحتمال الأول، إلا أن السند يبقى مجهولاً مظلاً.

هـ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبَانَ الزِّيَّاتُ:

لم يذكر هذا الرجل في فهارس المصنفين، نعم ذكره في معاجم الرجال من الرواة، فقد عدّه البرقي في أصحاب الكاظم (عليه السلام)^(١)، وذكره الشيخ في أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام).

وقال: «عبد الله بن أبان الكوفي، روى عنه ربيع المسلمي»^(١)، وذكره مرتين في أصحاب الرضا عليه السلام.

وأما في كتب الحديث، فقد وقع في سند سبع روايات، روى الصفار أربعاً منها، وأخذ الكليني إحداها وهي وروايتها في الباب، وروى اثنين غيرها، وروى الشيخ رواية أوردها في التهذيب والاستبصار.

ويلاحظ أن الرجل ممن تروي عنه السادسة، وأنه روى عن أبي الحسن الأول عليه السلام وأبي الحسن الرضا عليه السلام. فهو على هذا من صغار الخامسة كما يبدو.

وقد يقال بتوثيقه لقريتين:

الأولى: أنه وإن ورد في سند الرواية التي هي محل البحث في بعض النسخ (أنه كان يكنى عبد الرضا) إلا أن الصحيح - كما عليه باقي النسخ - من (أنه كان مكيناً عن الرضا)، ويؤكد أنه أن عبد الرضا ليست من الكنى أصلاً، فالكنى ما ابتدأ بالابن والأب والأم، وأن ذلك اللقب أي (عبد الرضا) ليست مما يتعارف عليه تلك الأيام، فالصحيح في النسخ أنه كان مكيناً عند الرضا عليه السلام.

والعبارة تفيد المدح في أن له مكانة خاصة عند الرضا عليه السلام وأنه من المقربين، ولكن من صاحب هذه العبارة، الظاهر أنها للزيات الراوي عنه، ولذا لا يمكن اعتمادها في الجرح والتعديل كون الزيات نفسه مجهولاً. ولا يقال أن إقرار الصفار والكليني لها في السند يوجب توثيق الرجل بها، فإنه إن كان قائلها الزيات في السند فإن من أمانة الحديث نقله بألفاظه سنداً ومتناً من غير تحريف أو تعديل مخل، فهو ليس إقراراً، بل نقلاً أميناً للواصل إليهم منها.

الثانية: رواية محمد بن أبي عمير عنه في سند رواية، والطبقة لا تأبى هذا، ولكن مع

(١) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٢٣١، ت ٣١٣٦.

(٢) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٦٠، ت ٥٣٣٤؛ وص ٣٦٢، ت ٥٣٥٨.

اعتمادنا ذلك المبني للتوثيق، إلا أن تفرد رواية واحدة لا يوجب وثوقاً بالنفس من أنه من مشايخه المعلومين.

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي أن السند مجهول^(١)، وهو كذلك وفق المباني المعروفة، لمكان القاسم بن محمد الزيات وعبد الله بن أبان الزيات، نعم وفق مبنى العديد ومنهم السيد الأستاذ دامت بركاته ومرجع الطائفة عليه السلام أنه يمكن توثيق عبد الله بن أبان الزيات؛ لرواية محمد بن أبي عمير عنه.

نعم يظهر أن عبد الله بن أبان قد روى الرواية أو مضمونها، حيث رواها الصفار والكليني بأسناد متعددة إليه، ومنه يمكن المصير إلى الوثوق بصدورها عن الرضا عليه السلام وفق مبنى توثيق عبد الله بن أبان.

٥٨٧/ ٥. أحمد بن مهران، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الصَّامِتِ^(١)، عَنْ يَحْيَى بْنِ مُسَاوِرٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^(٢): أَنَّهُ ذَكَرَ هَذِهِ الْآيَةَ: «فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ» قَالَ: «هُوَ وَاللَّهُ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ^(٣)».

رجال السند:

أما أحمد بن مهران، فهو شيخ الكليني الذي ذهبنا إلى قبول روايته، لترحم الكليني عليه غير مرة خلافاً لعادته، وهو من الثامنة، لكنه من ذوي الأسناد العالية^(٣)؛ ومحمد بن عليّ هو أبو سميئة الصيرفي، الكوفي الضعيف، من صغار السادسة أو من كبار السابعة^(٤). ويأتي الكلام في أبي عبد الله الصَّامِتِ. ويحیی بن مُسَاوِرٍ.

ه أبو عبد الله الصامت:

لم يرد هذا الاسم إلا في هذا المورد، فلم يرد في أي سند آخر، ولم يذكر في مراجع كتب الرجال والفهارس، وهنا احتمالان:

الأول: أنه غير مصحف، فيكون مجهولاً غير معروف، ولا يبعد أن يكون عنواناً مخترعاً من قبل الراوي عنه أبي سميئة الصيرفي المعروف بالكذب.

الثاني: أنه مصحف من عبد الله بن الصلت، أبي طالب القمي الراوي الثقة

(١) في الوسائل: «عن أبي عبد الله بن الصلت». وهذا العنوان غريب، ولعل شهرة عبد الله بن الصلت وكثرة دورانه في الأسناد أوجبا التحريف في العنوان.

(٢) تفسير العياشي، ج ٢، ح ١٢١، ص ١٠٨، عن يحيى بن مساور الحلبي، عن أبي عبد الله^(٢)؛ وفيه، ص ١١٠، ح ١٢٧، عن محمد بن حسان الكوفي، عن محمد بن جعفر، عن أبيه^(٣)، وفيهما مع زيادة في أوله؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٨٥، ص ٥٤٦؛ الوسائل، ج ١٦، ح ٢١١٠٧، ص ١٠٨.

(٣) ينظر: ج ٣، ح ٣١٨، ص ٢٧٣.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٧٨، ص ٢٧٧.

المعروف^(١)، بتقريب أن كتابة (الصلت) و(الصامت) قريبة من بعضها البعض، وأن هناك زيادة في التكنية بالأب، أو أن هناك سقطاً وأصله عن أبي طالب عبد الله بن الصلت، ويساعد أيضاً على هذا الوجه أن محمد بن عليّ أبا سمينة الصيرفي قد روى عن أبي طالب القمي عبد الله بن الصلت في موارد أخرى، وعلى كل تقدير فإن عدم الوثاقة فيما ينقله أبو سمينة ليس مقتضراً على المتن، بل حتّى على رجال السند بعده.

٥ يحيى بن مساور:

أبو زكريا التميمي مولى، العابد أو العابدي، الحنّاط، أخو محمد بن مساور (١٠٦-١٨٣هـ)، ذكره البرقي في أصحاب الصادق (عليه السلام) وقال: «يحيى بن المساور العابد»^(٢)، وكذا ذكره الشيخ وقال: «يحيى بن المساور، أبو زكريا التميمي، مولاهم، كوفي»^(٣)، نقل الذهبي وابن حجر عن الأزدي أنه قال في وصف يحيى بن مساور: «كذاب»^(٤).

ويحيى بن المساور يروي أكثر عن أبي الجارود، وأبي خالد عمرو بن خالد الواسطي، وهما من رؤوس الزيدية، ولا يبعد أن يكون منهم، كما يظهر من متابعة أحواله وأسناده، خاصة مع ما قاله في مسند زيد في شأن أبي خالد الواسطي: «لا يطعن عليه إلا رافضي أو ناصبي»^(٥)، وعده في مقاتل الطالبين في أساء من خرج مع يحيى بن عبد الله بن الحسن من أهل العلم والحديث، بل وحكى قصة عن أموال بينه وبين يحيى بن عبد الله بن الحسن تشير إلى إخلاصه له^(٦).

(١) ينظر: ج ٣، ح ٤٠٢، ص ٤٨٣.

(٢) الرجال، البرقي، ص ٣١.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٢٢، ت ٤٧٩٦.

(٤) ميزان الاعتدال، الذهبي، ج ٤، ص ٤٠٨، ت ٩٦٢٧؛ لسان الميزان، ابن حجر، ج ٦، ص ٢٧٧، ت ٩٧٤.

(٥) مسند زيد بن عليّ، زيد بن عليّ، ص ١٣.

(٦) مقاتل الطالبين، أبو الفرج الأصفهاني، ص ٣٢٢.

عدّه السيّد البروجردي قدست نفسه في طبقات الكافي من الرابعة^(١)، واعتبر السيّد الخوئي قدست نفسه أنه أدرك الإمام الباقر والصادق والكاظم والرضا عليهم السلام^(٢)، ولكن متابعة حال الرجل ومشايخه تظهر أنه كان يروي عن الرابعة وصغارها كأبي الجارود وأبي خالد الواسطي وسعد الإسكاف، وأنه لم يدرك زيد بن عليّ الشهيد المتوفى نحو (١٢٣ هـ)، وما في سند هذه الرواية من روايته عن أبي جعفر عليه السلام ليس بثبت، وهو سند ضعيف إليه، بل يشير إلى عدم إدراكه له عليه السلام أنه روى تاريخ وفاته عليه السلام عن شيخه أبي الجارود، والثابت فيمن روى عنه نصر بن مزاحم ومحمد بن إساعيل بن بزيع، وهما من السادسة، وهو - كما يبدو بلا ريب - من الخامسة.

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي عن السند أنه ضعيف^(٣)، وسند الرواية ضعيف بلا أدنى شك، ولا وثاقة بالسند، وكان أبا سميّة رتب سنداً إلى أبي جعفر الباقر عليه السلام لرجل لم يرو عنه عليه السلام ولم يدركه، كما هو مؤكد من روايته تاريخ وفاة الباقر عليه السلام عن شيخه أبي الجارود، مما يعني أنه لم يدركه، وجعل واسطة مجهولة لم ترد في مورد آخر، وعلى كل تقدير فالرواية مما لا يوثق بصدورها عنه عليه السلام.

(١) رجال أسانيد أو طبقات رجال كتاب الكافي، السيّد البروجردي، ص ٣٩٣، (حجري).

(٢) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي، ج ٢١، ص ٩٦، ت ١٣٦١٧.

(٣) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٦.

٥٨٨/٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، قَالَ: سَمِعْتُ الرِّضَا عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ الْأَعْمَالَ تُعْرَضُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَبْرَارُهَا وَفُجَّارُهَا»^(١)»^(٢).

رجال السند:

أما العِدَّةُ فإن فيها من يوثق به من أصحاب الطبقة الثامنة^(٣)؛ وأحمد بن محمد هو على الأقوى بحسب الإطلاق أبو جعفر، أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، قمي ثقة، كبير أصحابنا بقم ووجههم وفقههم، من السابعة، توفي بعد سنة ٢٧٤ هـ^(٤)؛ الوشاء هو أبو محمد، الحسن بن علي بن زياد الوشاء البجلي، كوفي، خزاز، خير أصحاب الرضا عليه السلام، من وجوه الطائفة، كما عن النجاشي، وعين من عيون الطائفة كما عن أحمد الأشعري، وهو من السادسة^(٥).

تحقيق الصدور:

ذكر العلامة المجلسي صحة سنده^(٦)، والسند غاية في الوثاقة والاعتبار، وطريقه قصير يرويه الكليني عن مجموعة كبيرة من مشايخه عن عيين من أعيان ووجوه ثقات الطائفة في جيلهم، أقصد أحمد الأشعري، والحسن الوشاء.

(١) هكذا في «ب، ج، بح، بر»، وهو مقتضى السياق. وراجع في معنى قوله عليه السلام: «أبرارها وفجارها» ما تقدم ذيل الحديث الأول من هذا الباب.

(٢) بصائر الدرجات، ص ٤٤٥، ح ٧ و ١١، عن أحمد بن محمد؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٨٦، ص ٥٤٥؛ الوسائل، ج ١٦، ح ٢١١٠٣، ص ١٠٧؛ البحار، ج ١٧، ح ٤، ص ١٣١.

(٣) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٥.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٥) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ٢١٩.

(٦) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٥.

۳۰ - بَابُ أَنَّ الطَّرِيقَةَ الَّتِي حُثَّ عَلَى الْإِسْتِقَامَةِ عَلَيْهَا وَلَايَةُ عَلِيٍّ (ع)

۵۸۹ / ۱. أحمد بن مهران، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنِيِّ، عَنْ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (ع) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَنْ لَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقِينَهُمْ مَاءً عَذْقًا»^(۱) قَالَ: «يَعْنِي لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى وَلَايَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ (ع) وَ^(۲) الْأَوْصِيَاءِ مِنْ وَلَدِهِ (ع)، وَقَبِلُوا طَاعَتَهُمْ فِي أَمْرِهِمْ وَنَهْيِهِمْ» لَأَسْقِينَهُمْ مَاءً عَذْقًا»^(۳) يَقُولُ: لَأَشْرَبْنَا قُلُوبَهُمُ الْإِيمَانَ. وَالطَّرِيقَةُ هِيَ الْإِيمَانُ بِوَلَايَةِ عَلِيٍّ (ع) وَالْأَوْصِيَاءِ (ع)^(۴).

رجال السند:

أما أحمد بن مهران، فهو شيخ الكليني الذي ذهبنا إلى قبول روايته، لترحم الكليني

(۱) في جميع النسخ التي عندنا: «باب» بدون العنوان.

(۲) الجن (۷۲): ۱۶. و«العذق»: الماء الكثير. لسان العرب، ج ۱۰، ص ۲۸۳ (غذق).

(۳) هكذا في معظم النسخ والوافي. وفي المطبوع: «على ولاية علي بن أبي طالب أمير المؤمنين». وفي «ب»: - «علي».

(۴) في «ف»: + «على».

(۵) في الكافي، ح ۱۱۲۶: - «قال: يعني - إلى - مَاءً عَذْقًا».

(۶) في الوافي والكافي، ح ۱۱۲۶: «هي ولاية علي بن أبي طالب».

(۷) الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونف من التنزيل، ح ۱۱۲۶. في تفسير فرات، ص ۵۱۲،

ح ۶۶۸، بسند آخر عن أبي عبد الله (ع) مع نقيصة في آخره، وفيه بعد ذكر الآية هكذا: «لو استقاموا على ولاية أمير المؤمنين (ع) ما ضلّوا أبدا» الوافي، ج ۳، ح ۱۵۴۰، ص ۸۹۱؛ البحار،

ج ۲۴، ح ۲۱، ص ۱۱۰.

عليه غير مرة خلافاً لعادته، وهو من كبار الثامنة، لكنه من ذوى الأسناد العالية^(١)؛ وعبد العظيم بن عبد الله الحسنى هو الهاشمى، العابد المرضي، أبو القاسم، السيد الهاشمى العلوي الحسنى، المدفون بالري، صاحب المزار المعروف، وهو عبد العظيم بن عبد الله بن عليّ بن الحسن بن زيد بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب (عليه السلام)، ترضى عنه الشيخ، وقال الصدوق كان مرضياً ~~جليل~~، وترضى عليه أحمد البرقي، كما يظهر من بعض الأسناد، ونقل عنه حسن سيرته وكونه من الأتقياء، وروى فى التفسير وكامل الزيارات، وفى شأنه روايات. توفي قرابة سنة (٢٥٠هـ)، وقد مرّ سابقاً، وهو من كبار السابعة^(٢)؛ وموسى بن محمد: وهذا الرجل لم يرد إلّا فى روايتين لعبد العظيم الحسنى يروى فيها عن يونس بن يعقوب فى تأويل آية من القرآن فى شأن الأئمة (عليهم السلام) ولم نحظ بطريق لمعرفته، ولا يبعد أن يكون عنواناً موهماً أو مخترعاً للتقية التى كان يمر بها عبد العظيم الحسنى مما يستدعي أن يخفى أسماء مشايخه، أو يستعمل أسماء مجهولة للتعمية^(٣)؛ ويونس بن يعقوب هو أبو عليّ «يونس بن يعقوب بن قيس الجلاب، البجلي، الدهني، من ثقات الخامسة، توفي فى حدود العقد التاسع بعد المائة»^(٤)؛ عمن ذكره إرسال فى السند عن أبي جعفر الباقر (عليه السلام).

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي: «ضعيف»^(٥). والسند ضعيف بالإرسال، فضلاً عن مجهولية موسى بن محمد، وليس من طريق لدينا لإثبات وثاقة الصدور.

(١) ينظر: ج ٣، ح ٣١٨، ص ٢٧٣.

(٢) ينظر: ج ٣، ح ٣١٨، ص ٢٧٤.

(٣) ينظر: ج ٤، ح ٥٣٨.

(٤) ينظر: ج ٤، ح ٥٣٨.

(٥) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٦.

٥٩٠/٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمُعَلَّى^(١) بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمُهورٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَبِيوب، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَثْمَانَ، عَنْ أَبِي أَبِيوب، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا»، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «اسْتَقَامُوا عَلَى الْأَيْمَةِ وَاحِدًا^(٢) بَعْدَ وَاحِدٍ» تَنْزِيلُ عَلَيْهِمُ التَّلَايِكَةَ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْبِشُرُوا بِالْحِجَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ»^{(٣)(٤)}.

رجال السند:

الحسين بن محمد الأشعري؛ هو المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة^(٥)؛ ومعلّى بن محمد البصري؛ أبو الحسن البصري، مضطرب الحديث والمذهب، كما عن النجاشي، ويعرف حديثه وينكر، ويروي عن الضعفاء، ويجوز أن يخرج شاهداً، كما عن ابن الغضائري. وثقه السيّد الخوئي قدس نفسه؛ لورود اسمه في التفسير، وبنينا - كما عليه المشهور - من عدم الاعتداد بما يرويه، وهو من السابعة^(٦)؛ ومحمد بن جمهور، أبو عبد الله العمي، التميمي، عربي، بصري، ضعيف في الحديث، فاسد المذهب، قيل فيه أشياء، الله أعلم بها من عظمها، كما عن النجاشي، غال، كما عن الشيخ، وعن ابن الغضائري: «غال، فاسد الحديث، لا يكتب حديثه، رأيت له شعراً يحلل فيه محرمات الله عز وجل»، روى في التفسير وكامل الزيارات، كان ضعفه في المعجم في ترجمة خالد

(١) هكذا في أكثر النسخ. وفي «ألف، ف» والمطبوع: «معلّى» بدون الألف واللام.

(٢) هكذا في «ب، ج، ض، ف، بح، ير، بس، بف». وفي المطبوع: «واحد».

(٣) فضلت (٤١): ٣٠.

(٤) الكافي، كتاب الحجة، باب فيه نكت وتنف من التنزيل في الولاية، ح ١١٢٧؛ الوافي، ج ٣،

ح ١٥٤١، ص ٨٩٢.

(٥) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٦) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

بن يزيد ورجع، ووثقه أيضاً في المعجم في ترجمته؛ لوجوده في أسناد التفسير، وفضلاً عن التناقض، فهو غريب جداً منه - قدست نفسه - فكيف يوثقه مع ما قاله النجاشي فيه!؛ بينما جاء في موسى بن سعدان فقط كلمة (ضعيف في الحديث)، وضعفه ولم يشفع التفسير هناك، بينما هنا قال: (ضعيف في الحديث) وذمه بعدها أيماً ذم، وشفع فيه التفسير، وهو من السادسة^(١)؛ وفضالة بن أيوب، أزدي عربي، ثقة في الحديث، مستقيم الدين، من صغار الخامسة، مر^(٢)؛ والحسين بن عثمان هو الرؤاسي على الأرجح، كوفي، ثقة، من الخامسة، على القول بالافتراق، سيأتي الكلام في هذا المطلب مفصلاً؛ وأبو أيوب هو إبراهيم بن عيسى الخزاز، كوفي، كبير المنزلة، كما عن النجاشي، ذكر الشيخ وابن فضال والنجاشي وثاقته، وعده المفيد في رسالته العديدة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، من الخامسة^(٣)؛ ومحمد بن مسلم هو أبو جعفر الثقفي، مولى الأوقص، كوفي، طائفي، أعور، طحان، «وجه أصحابنا بالكوفة، فقيه، ورع، صاحب أبا جعفر وأبا عبد الله (عليه السلام)، وكان من أوثق الناس»، كما عن النجاشي، وعده المفيد في رسالته العديدة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، وذكره الكشي في أهل الإجماع، وفيه صحاح تجعله في المقام الأعلى، توفي بحدود سنة (١٥٠ هـ)، وهو من الرابعة^(٤).

هـ الحسين بن عثمان:

ذكر النجاشي اثنين ممن اسمه الحسين بن عثمان؛ الأول: الحسين بن عثمان بن شريك بن عدي العامري الوحيددي، وذكر بعده بترجمتين الثاني، وهو: الحسين بن عثمان الأحمسي البجلي الكوفي. وقد ذكر النجاشي وثاقة الرجلين، وذكر أيضاً: «جعفر بن عثمان بن شريك بن عدي الكلابي الوحيددي، ابن أخي عبد الله بن شريك، وأخوه الحسين بن عثمان».

(١) ينظر: ج ٢، ح ١٣٢، ص ٥٩٢.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٩٢، ص ٤١٨.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٧٣، ص ٢٥٧.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٤٢.

أما الشيخ فذكر في الفهرست ثلاثة عناوين: فبدأ بذكر الحسين بن عثمان، ثم اتبعه - بعد ترجمتين - بالثاني؛ وهو الحسين الأحمسي، ثم ذكر بعد نيف من التراجم عنوان الحسين بن عثمان الرواسي، في حين كان قد اقتصر في الرجال في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام على ذكر عنوانين، فذكر أولاً: «الحسين بن عثمان بن شريك العامري الكوفي»^(١)، ثم ذكر لاحقاً «الحسين بن عثمان الأحمسي، مولى كوفي»^(٢).

وروى الكشي عن شيخه «حمويه، قال: سمعت أبا شيخي يذكرون أن حمّاداً وجعفرًا والحسين بن عثمان بن زياد الرواسي - وحمّاد يلقب بالناب - كلهم فاضلون، خيار، ثقات، وحمّاد بن عثمان مولى غني، مات سنة تسعين ومائة بالكوفة»^(٣).

وذكر البرقي في رجاله عنوان «الحسين بن حمّاد الأحمسي، البجلي، كوفي»^(٤). وهو - كما يبدو - تصنيف واضح بالمقارنة، وأن الصحيح هو الحسين بن عثمان الأحمسي البجلي.

هذا كله في كتب الرجال والفهارس، أما أسناد الروايات، فهناك عنوان الحسين بن عثمان المطلق، والحسين بن عثمان الرواسي، والحسين الأحمسي.

والبحث في الاتحاد والتعدد:

المعروف أن هذه العناوين هي لشخصين هما من ذكرهما النجاشي والشيخ في رجالهما، أحدهما: أحمسي، ببجلي، والآخر عامري، كلابي، وحيدى، رواسي، وعلامة الافتراق واضحة من التعدد عند النجاشي واختلاف نسب الرجلين.

ولا يظن أنهما ثلاثة باعتبار تعدد الراوي مع ابن شريك، قال السيّد الخوئي قدس نفسه: «لا ينبغي الريب في اتحاد الحسين بن عثمان بن شريك، مع الحسين بن عثمان الرواسي الآتي، وقد تقدم أن جعفر بن عثمان الرواسي أخا الحسين بن عثمان، متحدٌ

(١) رجال الطوسي، الطوسي، ص ١٨٢، ت ٢٢٠٦.

(٢) رجال الطوسي، الطوسي، ص ١٩٥، ت ٢٤٤٦.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ح ٦٩٤، ص ٦٧٠.

(٤) الرجال، البرقي، ص ٢٦.

مع جعفر بن عثمان بن شريك الكلابي الوحيد وأن الرواسيين من بني كلاب، والذي يكشف عن الاتحاد هنا أن الشيخ اقتصر في الفهرست على ترجمة الحسين بن عثمان الرواسي، كما أن النجاشي اقتصر على ترجمة الحسين بن عثمان بن شريك، فلو كانا رجلين، كيف لا يتعرض النجاشي لترجمة من ترجمه الشيخ، وكيف لا يتعرض الشيخ لترجمة من ترجمه النجاشي ووثقه وذكر أن أصحابنا ذكروه في رجال أبي عبد الله (عليه السلام)، فإن من ترجمه النجاشي كان مشهوراً بين الأصحاب ومع ذلك لم يذكره الشيخ، ثم إنه تعرض في رجاله لذكر الحسين بن عثمان بن شريك العامري ولم يتعرض لذكر الحسين بن عثمان الرواسي مع أنه ترجمه في الفهرست، فلو كان هو غير الحسين بن عثمان بن شريك لتعرض له لا محالة^(١).

أقول: يظهر من السيّد الخوئي قدست نفسه أن - كما عليه المعروف - هناك رجلين فقط، وهذا ما استظهره قدست نفسه من ذكرهم في الفهارس والرجال.

ولعل النظر إلى الأسناد قد يفضي إلى نتيجة أخرى، فقد جاء في كامل الزيارات رواية محمد بن أبي عمير عن الحسين الأحمسي عن أم سعيد الأحمسية، ووردت عين تلك الرواية في أصل الحسين بن عثمان بن شريك العامري يرويه عنه محمد بن أبي عمير ويرويه هو عن أم سعيد الأحمسية أيضاً؛ مما يشير إلى اتحاد كل من الحسين بن عثمان بن شريك العامري والحسين الأحمسي، وكذا روايتي ابن أبي عمير عن الحسين الأحمسي حول ذبيحة اليهودي وحول التسمية في الذبيحة المرويتان في الكافي والتهذيب، ورواية الحسين الأحمسي حول عقوبة ترك الحج المروية في الكافي، حيث وردت تلك الروايات أيضاً في أصل حسين بن عثمان بن شريك مما يشير إلى الاتحاد بين العنوانين بوضوح، وكذا جاء في كتاب الزهد لابن عقدة رواية طلب الجنة من الله تعالى أن تمتلئ كما النار، فقد رويت في الزهد عن محمد بن أبي عمير عن الحسين الأحمسي، وجاءت في أصل الحسين بن عثمان الرواسي عن طريق ابن أبي عمير أيضاً.

(١) معجم رجال الحديث، الخوئي، ج ٧، ص ٣١، ت ٣٥٠١.

واحتمال التصحيف بأن يكون الأحمسي - في الكافي والتهذيب وكامل الزيارات والاستبصار والفقيه - زيادة من النسخ، وأن الأصل عن الحسين مطلقاً بدون إضافة لقب، كما هو في كتاب الحسين بن عثمان بن شريك، وإضافة النسخ لقب الأحمسي لهذه الروايات في هذه الكتب، ليس احتمالاً سهلاً القبول، أما احتمال أن الأصل الواصل إنها هو للحسين الأحمسي، وصحف عنوانه، كما حصل في أصل أبان بن تغلب الذي نقل عنه صاحب السرائر الذي لا يمكن أن يكون له، وسبق أن استظهرنا أنه لحفيده المسمى أبان. ولكن هذا الاحتمال أيضاً مدفوع؛ إذ صاحب هذا الكتاب يروي مكرراً مع محمد بن أبي حمزة، والمعلوم أن الراوي معه هو الحسين بن عثمان الرواسي، فتكون قرينة الاتحاد العنوانين قوية وثابتة. وكذلك فإن الرواة في الأسناد في غير هذا الأصل سواء من جهة التلامذة أو المشايخ يفضي أيضاً إلى ما يوافق تلك القرينة من القول بالاتحاد.

وهذا يحدث التعارض بين قرينة الاتحاد وقرينة الافتراق، ولا يظن أن قرينة ذكر الشيخ والنجاشي للترجمتين دليل قاطع على الافتراق خاصة مع افتراق اللقب والنسب، ولكن يمكن أن يحدث أن يأخذ النجاشي والشيخ التراجم من عدة فهارس، ويكون أصحاب الفهارس مختلفين في نسب الرجل وقبيلته وأحياناً كنيته، فيضطر النجاشي أو الشيخ من وضع العنوانين كل على حدة لظهورهما في التعدد، والحال يمكن أن يكون كذلك بهذا التقريب أيضاً.

فإنما ذكر النجاشي ترجمة «الحسين بن عثمان الأحمسي البجلي كوفي (الكوفي)، ثقة، ذكره أبو العباس في رجال أبي عبد الله (عليه السلام). كتابه رواية محمد بن أبي عمير، أخبرناه محمد بن محمد، عن الحسن بن حمزة، عن ابن بطة، عن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن الحسين»^(١). اعتماداً على رجال ابن عقدة وفهرست ابن بطة. وكذا فعل الشيخ فذكر في الفهرست، فقال: «الحسين الأحمسي، له كتاب، رويناه

بالإسناد الأول عن ابن أبي عمير عنه^(١). إذ القريب أنه اعتمد فيه على فهرست ابن بطة، فالإسناد الأول الذي أشار إليه الشيخ إنما هو من طريق ابن بطة.

وذكر النجاشي ترجمة «الحسين بن عثمان بن شريك بن عدي العامري الوحيددي ثقة، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن (عليه السلام). ذكره أصحابنا في رجال أبي عبد الله (عليه السلام). له كتاب تختلف الرواية فيه فمنها: ما رواه ابن أبي عمير، أخبرناه اجازة محمد بن جعفر، عن أحمد بن محمد، قال: حدثنا محمد بن مفضل بن إبراهيم سنة خمس وستين ومائتين، قال: حدثنا محمد بن أبي عمير عن الحسين بن عثمان^(٢). اعتمادا على فهرس أخرى لأصحابنا، أو لعله كان مكررا في كتاب ابن عقدة وأن التوهم من كتاب ابن عقدة في الأصل.

وذكر الشيخ: «الحسين بن عثمان الرواسي، له كتاب، رويناه بالإسناد الأول عن حميد بن زياد، عن أبي جعفر محمد بن عياش، عن الحسين بن عثمان^(٣). وهذا السند مصحف، فإن محمد بن عياش هو ابن عباس، كما ذكر السيد الخوئي قدست نفسه، وهذه الترجمة يمكن بقوة أن تكون مأخوذة كتاب الرجال حميد بن زياد، وكذا ليس من الواضح اتحاد العنوانين، فوضعها النجاشي والشيخ كل على حدة.

وظاهر الترجمتين افتراق الرجلين، فلذا ذكر الشيخ والنجاشي كل ترجمة منفردة، باعتبار أن الظاهر عدم اتحادهما، كما يظهر من نسبهما، ولا تظهر قرينة الاتحاد إلا بعد التقصي في أسناد العنوانين.

نعم يلاحظ اتحاد الراوي عن العنوانين وهو محمد بن أبي عمير، لكنه غير كاف للنجاشي والشيخ أن يحكما بالاتحاد مع افتراق النسب.

(١) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ١١٠، ت ٢١٦.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٥٣، ت ١١٩.

(٣) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ١١١، ت ٢٢٥.

فعلى هذا يكون الاحتمال الأرجح عندنا اتحاد كل هذه العناوين في رجل واحد يلاحظ اتحاد أسناده، وهو ثقة بلا خلاف، ومن الطبقة الخامسة.

وتلخيص الفرضية في هذا الاحتمال: أن اشتراك الاسم واسم الأب، مع اشتراك الراوي والمروي عنه، بل والرواية، مؤشّر قوي للاتحاد، يؤيده اتحاد الوصف بالوثاقة واتحاد الراوي للكتاب في كتب الفهارس. وقد اختلف أصحاب بعض الفهارس القديمة في نسبه، فذكر ابن بطة وابن عقدة أنه أحسني بجلي، وذكر حميد بن زياد في رجاله وغيره أنه رواسي، فلما جاء أصحاب الفهارس في الطبقة الثانية عشرة وأرادوا جمع المصنفين تصوروا أنهما رجلين فوضعوا لكل واحد منهما ترجمة مستقلة.

والفرضية الثانية أن يكون هناك راو رواسي، وآخر أحسني، وأن الوارد في الرواية صعب أن يميز فهو مشترك بينهما، وإن كان الأرجح الانصراف للرواسي؛ لأنه صاحب الروايات الأكثر في كتبنا، ولا غضاضة من هذه الجهة في السند، فإنهما على فرض التعدد من الثقات أيضاً.

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي: «ضعيف»^(١). وضعف السند ظاهر بالمعلّى بن محمّد ومحمّد بن جمهور، ولا طريق ظهر لدينا لتوثيق صدور هذه الرواية، فالحال الجهالة بصدورها عنهم عليه السلام

٣١ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام مَعْدِنُ الْعِلْمِ وَشَجَرَةُ النُّبُوَّةِ وَمُخْتَلَفُ الْمَلَائِكَةِ

١/٥٩١. أحمد بن مهران، عن محمد بن علي، عن غير واحد، عن حماد بن عيسى، عن ربيعة بن عبد الله بن الجارود^(١)، قال:

(١) هكذا في «ألف، ب، ج، ض، و، يح، بر، بس، بف» وحاشية بدر الدين. وفي المطبوع: «ربيعي بن عبد الله عن أبي الجارود». وظاهر «ف»: «ربيعي بن عبد الله بن أبي الجارود» بعد تصحيحها من «ربيعي بن عبد الله عن أبي الجارود».

والظاهر عدم صحة كلا النقلين؛ فإننا لم نجد رواية ربيعة بن عبد الله عن أبي الجارود في غير هذا المورد، كما أنه يستبعد روايته عن علي بن الحسين عليه السلام؛ فإنه روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، وصحب الفضيل بن يسار وأكثر الأخذ عنه، والفضيل نفسه من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام. راجع: رجال النجاشي، ص ١٦٧، الرقم ٤٤١.

ثم إن الخبر ورد في بصائر الدرجات، تارة عن العباس بن معروف، قال: حدثنا حماد بن عيسى، عن ربيعة [بن عبد الله]، عن الجارود - وهو أبو المنذر - قال: دخلت مع أبي علي [علي بن الحسين عليه السلام] فقال [علي بن الحسين]. وأخرى عن أحمد بن محمد، عن إسماعيل بن عمران - والصواب إسماعيل بن مهران، كما في بعض النسخ - عن حماد، عن ربيعة بن عبد الله بن الجارود، عن جدّه الجارود، قال: دخلت مع أبي علي [علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام]، فقال. راجع: بصائر الدرجات، ص ٧٦، ح ٢، ص ٧٨، ح ٩.

هذا، وقد ورد في ترجمة ربيعة بن عبد الله، أنه روى عن جدّه الجارود بن أبي سبرة. وورد في ترجمة الجارود - وهو الجارود بن أبي سبرة سالم بن أبي سلمة أبو نوفل، ويقال: الجارود بن سبرة - أنه روى عنه ابن ابنه ربيعة بن عبد الله بن الجارود. راجع: تهذيب التهذيب، ج ٢، ص ٤٦، الرقم ٧٩، تهذيب الكمال، ج ٤، ص ٤٧٥، الرقم ٨٨٢، وج ٩، ص ٥٧، الرقم ١٨٥١.

وقد ظهر مما تقدّم عدم صحة ما ورد في بصائر الدرجات، ص ٧٦، ح ٢، من تفسير الجارود بأبي المنذر. يؤيد ذلك أن الجارود أبا المنذر روى عن أبي عبد الله عليه السلام، وروى كتابه علي بن الحسن بن رباط وصفوان بن يحيى. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٠، الرقم ٣٣٤، الفهرست

قَالَ^(١) عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام: «مَا يَنْقُمُ^(٢) النَّاسُ مِنَّا؛ فَتَحْنُ وَاللَّهِ شَجَرَةَ
النَّبُوءَةِ، وَيَبِيتُ الرَّحْمَةُ، وَمَعْدِنُ^(٣) الْعِلْمِ، وَخُتْلَفُ^(٤) الْمَلَائِكَةِ»^(٥).

للطوسي، ص ١١٦، الرقم ١٥٩. وابن رباط وصفوان، من أصحاب الرضا عليه السلام، ولازم هذا
الأمر بقاء الجارود جذري بعد وفاة أبي عبد الله عليه السلام سنة ١٤٨، حتى لقيه ابن رباط وصفوان،
وقد مات الجارود بن أبي سبرة سنة ١١٠ أو ١٢٠. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٠، الرقم
٣٣٤؛ الفهرست للطوسي، ص ١١٦، الرقم ١٥٩؛ تاريخ الإسلام للذهبي، ج ٧، ص ٣٣٤،
الرقم ٣٢٦؛ تهذيب التهذيب، ج ٢، ص ٤٦، الرقم ٧٩.

فتحصّل من جميع ما مرّ، وقوع خلل في سندنا هذا بلا ريب. وأمّا في كَيْفِيَّةِ وقوعه فاحتالان:
الأول: أَنَّ الأصل في السند كان هكذا: «ربيعي بن عبد الله عن الجارود»، ثمّ صحّف «عن»
بـ «بن».

والثاني: كون الأصل هكذا: «ربيعي بن عبد الله بن الجارود عن جدّه الجارود»، فجاز نظر
الناسخ من «الجارود». الأول إلى «الجارود» الثاني، فوقع السقط في السند. وأمّا احتمال وقوع
الإرسال في السند، فضعيف لا يعتدّ به.

(١) في «ب، ض» + «لي».

(٢) في «ج» والبصائر: «ما ينقم». وقوله: «يَنْقُمُ»، أي يُنْكِرُ ويكره. يقال: نَقَمَ الأمرَ ونَقِمَهُ، أي كرهه،
وقد نَقَمَ منه وَيَنْقُمُ ونَقِمَ نَقْماً وانتقم ونَقِمَ الشيءَ ونَقِمَهُ: أنكره. وأمّا كلمة «ما» فهي استفهامية
للإنكار وهي مفعول ينقم. واحتمل المازندراني كونها للنفي. راجع: لسان العرب، ج ١٢،
ص ٥٩١ (نقم)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٤٢؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ٨.

(٣) «المعدن»: واحد المعدن، وهي المواضع التي تُسْتَخْرَجُ منها جواهر الأرض، من العَدَن بمعنى
الإقامة، والمعدن: مركز كلّ شيء. راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٩٢ (عدن).

(٤) «المُخْتَلَفُ»، من الاختلاف، وهو مجيء كلّ واحد خلف الآخر وتعاقبهم. راجع: المفردات
للراغب، ص ٢٩٥ (خلف).

(٥) بصائر الدرجات، ص ٧٦، ح ٢، بسنده عن حماد بن عيسى، عن ربيعة، عن الجارود؛ وفيه،
ص ٧٨، ح ٩، بسنده عن حماد بن عيسى، عن ربيعة بن عبد الله بن الجارود، عن جدّه الجارود.
وفيه، ص ٧٧، ح ٥، بسند آخر عن الفضيل بن يسار، عن أبي جعفر عليه السلام. الإرشاد، ج ٢، ص ١٦٨،

رجال السند:

أما أحمد بن مهران، فهو شيخ الكليني الذي ذهبنا إلى قبول روايته، لترحم الكليني عليه غير مرة خلافا لعادته، وهو من الثامنة، لكنه من ذوي الأسناد العالية^(١)؛ ومحمد بن عليّ هو أبو سميّة الصيرفي، الكوفي الضعيف، من صغار السادسة أو من كبار السابعة^(٢)؛ وهو يرسل الرواية عن عدّة من مشايخه - كما يدعي - عن حماد بن عيسى غريق الجحفة، الثقة المعروف، من الخامسة، عُمر حتّى توفي مع السادسة سنة (٢٠٩هـ)^(٣)؛ وربيعي بن عبد الله بن الجارود بن المنذر بن أبي سبرة، عربي هذلي، بصري، ثقة من الخامسة^(٤)، ولا تجوز رواية ربيع عن عليّ بن الحسين (عليه السلام)، ولذا احتمل بعض شراح الكافي الإرسال وليس بمعتمد، وفي مرآة العقول ربيع بن عبد الله عن أبي الجارود، وهو ليس بمعتمد أيضاً، والصواب أن ربيع ممن يروي عن جده الجارود أبي المنذر الذي يروي عن عليّ بن الحسين (عليه السلام) وهو ما يشير إليه السند الوارد في بصائر الدرجات في هذه الرواية. وعلى ذلك فيبقى تفصيل الكلام في الجارود قبل تحقيق الصدور.

• جارود بن المنذر:

وهذا الاسم ممن يروي عنه حفيده ربيع، فربيع بن عبد الله بن جارود بن أبي سبرة الهذلي البصري، يروي في كتبنا وكتب الجمهور عن جده جارود بن أبي سبرة، وهو جارود بن المنذر، والمكتنى بأبي منذر، وينبغي أن يلاحظ أن الرجل يروي عن عليّ بن الحسين (عليه السلام) وأنه دخل عليه (عليه السلام) مع أبيه، وروى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، فيكون ممن ولد بعدد غير قليل من السنين قبل سنة (٩٥هـ)، وممن توفي بعد تولي أبي عبد الله (عليه السلام) الإمامة

مرسلاً عن أبي جعفر (عليه السلام)، وفي كلّها مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٨٩، ص ٥٤٨.

(١) ينظر: ج ٣، ح ٣١٨، ص ٢٧٣.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٧٨، ص ٢٧٧.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٤٩، ص ١٣٨.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٤٩، ص ١٤٠.

سنة (١١٤ هـ)، بحسب معطيات من أدرك وروى ورأى من الأئمة عليهم السلام.

وكان الرجل من وجوه أهل البصرة المعروفين وذكره في كتب التراث ليس بالنادر القليل، قال عنه الجاحظ: «كان الجارود بن أبي سبرة، ويكنى أبا نوفل من أبين الناس وأحسنهم حديثاً، وكان راوية، علامة، شاعراً مفلحاً، وكان من رجال الشيعة، ولما استنطقه الحجاج قال: ما ظننت أن بالعراق مثل هذا»^(١).

وفي تاريخ خليفة: «وفي سنة عشرين ومائة: مات الجارود بن أبي سبرة الهذلي بالبصرة»^(٢).

وفي تقريب التهذيب: «الجارود بن أبي سبرة بفتح المهملة وسكون الموحدة الهذلي، أبو نوفل البصري، صدوق، من الثالثة، مات سنة عشرين ومائة»^(٣).

وفي ثقات ابن حبان: «جارود بن أبي سبرة الهذلي البصر، وقد قيل: البهلي، يروى عن أنس بن مالك، روى عنه ربعي بن عبد الله وعمرو بن أبي الحجاج، مات سنة عشرين ومائة بالبصرة، ثنا القطان، قال: ثنا نوح بن حبيب، قال: ثنا وكيع بن الجراح، قال: ثنا ربعي بن عبد الله عن الجارود بن أبي سبرة»^(٤).

وعن الذهبي: «الجارود بن سبرة الهذلي، أحد الأشراف بالبصرة، توفي سنة عشرة ومائة»^(٥). ويظهر أنه تصحيف عن مائة وعشرين، بدلالة بقية المصادر، وروايته عن أبي عبد الله عليه السلام.

وفي تهذيب التهذيب: «الجارود بن أبي سبرة سالم بن سلمة الهذلي، أبو نوفل البصري، ويقال: الجارود بن سبرة. روى عن أبي بن كعب وطلحة بن عبيد الله وأنس

(١) البيان والنتبين، الجاحظ، ص ١٧٤.

(٢) تاريخ خليفة، خليفة العصفري، ص ٢٧٥.

(٣) تقريب التهذيب، ابن حجر، ج ١، ص ١٥٤.

(٤) الثقات، ابن حبان، ج ٤، ص ١١٤.

(٥) تاريخ الإسلام، الذهبي، ج ٧، ص ٣٣٤.

ومعاوية، وعنه ابن ابنه ربعى بن عبد الله بن الجارود وعمرو بن أبى الحجاج وقتادة وثابت البنافى^(١).

وفى الجرح والتعديل: «جارود بن أبى سبرة، ويقال: ابن سبرة الهذلى، روى عن طلحة بن عبيد الله وأنس بن مالك، روى عنه قتادة وعمرو بن الحجاج وربعى بن عبد الله بن الجارود، سمعت أبى يقول ذلك وسألت عنه، فقال: صالح الحديث»^(٢).

فالتحصّل من كل هذا شهرة الرجل وأنه ممن فى حدود (٦٠هـ)، وتوفى فى حدود (١٢٠هـ)، وهذا يفسر إمكان روايته عن السجاد (عليه السلام) وعن الصادق (عليه السلام). ويفسر كيف أنه جدّ ربعى بن عبد الله الذى هو من الخامسة، فىكون من الطبقة الفاصلة بين الثالثة والرابعة، أو من كبار الرابعة، وهذا أيضاً لا يتعارض مع رواية الخامسة عنه كرواية هشام بن سالم وعليّ بن عقبة وربعى بن عبد الله.

نعم رواية السادسة عنه - كما فى بعض الأسناد - لا تنسجم مع ما ذكرناه، وهى غير مقبولة البتة، فكيف يتسنى لصفوان بن يحيى أو عليّ بن الحسن بن رباط أن يرويا عن رجل أدرك عليّ بن الحسين (عليه السلام)، وهما نود إلى أن نشير إلى غلط ما ذكرناه فى كتاب الألف^(٣)، من كونه من الخامسة وأنه ممن روى عنه صفوان، فإن هذان الأمران لا يستقيمان.

قال النجاشى: «جارود بن المنذر أبو المنذر الكندى النخاس كوفى، روى عن أبى عبد الله (عليه السلام)، ثقة، ذكره أبو العباس فى رجاله. له كتاب تختلف الرواة عنه. أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا أحمد بن جعفر، عن حميد، عن الحسن بن سباعة، قال: حدّثنا عليّ بن الحسن بن رباط، عن الجارود به»^(٤).

وقال الشيخ فى الفهرست: «جارود بن المنذر. له كتاب، أخبرنا به ابن أبى جيد، عن ابن

(١) تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج ٢، ص ٤٦

(٢) الجرح والتعديل، ابن أبى حاتم الرازى، ج ٢، ص ٥٢٥.

(٣) الألف رجل، غيث شبر، ص ١٣٨، ت ١٦٧.

(٤) رجال النجاشى، النجاشى، ص ١٣٠، ت ٣٣٤.

الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن صفوان بن يحيى، عن جارود^(١).
ويلاحظ أن المترجم له عند الشيخ والنجاشي ممن يروي عنه عليّ بن الحسن بن رباط،
وصفوان بن يحيى، وهما من السادسة، ولا يمكن أن يدركا جارود بن المنذر جدّ ربعي بن
عبد الله، فقد توفي سنة (١٢٠ هـ) على ما نقلوا عنه، وكما نبهنا عليه من أنهما ممن لا يمكن
لهما الرواية عن روى عن السجاد (عليه السلام) إلا بواسطة، أو أن يكون معمرًا، والظاهر جلياً
عدم كونه من المعمرين، فيتحتّم سقوط الوساطة في سندي فهرست الشيخ والنجاشي.

تحقيق الصدور:

السند المسطور ضعيف بأبي سميّة، مرسل بمشايخه، وذكر المجلسي ضعفه أيضاً^(٢)،
لكن مضمون الرواية مروية في موارد عديدة، فقد روى الصفّار الرواية عن العباس
بن معروف، قال: حدّثنا حمّاد بن عيسى عن ربعي عن الجارود وهو أبو المنذر قال:
دخلت مع أبي عليّ بن الحسين بن عليّ (عليه السلام). وهذا السند خال من التصحيف،
والذي اعتمدنا عليه في معالجة تصحيف سند الكافي، ورويت أيضاً في مسائل عليّ بن
جعفر: حدّثنا محمد بن أحمد بن محمد بن إسماعيل العلوي، قال: حدّثنا الحسن بن عمر
- العمركي - عن عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام)، عن أبيه قال: «قال
رسول الله ﷺ: (إنّا أهل بيت شجرة النبوة، وموضع الرسالة، ومختلف الملائكة، وبيت
الرحمة، ومعدن العلم)»^(٣).

ورويت في مواضع مختلف باختلافات طفيفة، وبتغيير في الترتيب، لكن مع الحفاظ
على المعنى الإجمالي، ولذا فعلى كل تقدير فالرواية مستفيضة مضمونا، ولا ريب في
صدور ذلك المضمون بغض النظر عن سندها في هذا المورد.

(١) الفهرست، الطوسي، ص ٩٥، ت ١٥٩.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٨.

(٣) بصائر الدرجات، محمد بن الحسن الصفّار، ص ٧٦.

(٤) مسائل عليّ بن جعفر، عليّ بن جعفر، ص ٣٢٢.

٥٩٢/٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ: عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: إِنَّا - أَهْلُ الْبَيْتِ - شَجَرَةُ النَّبُوَّةِ، وَمَوْضِعُ الرِّسَالَةِ، وَتُخْتَلَفُ الْمَلَائِكَةُ، وَيَبْتُ الرَّحْمَةُ^(١)، وَمَعْدِنُ الْعِلْمِ^(٢)».

رجال السند:

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى هو أبو جعفر الأشعري العطار، شَيْخُ أَصْحَابِنَا فِي زَمَانِهِ، ثِقَةٌ عَيْنٌ، قَمِيٌّ، مِنَ الثَّامِنَةِ، تَوَفَّى قَرَابَةَ (٣٠٠هـ)^(١)؛ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى وهو بلا رِبِّ بَنَانٍ، أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ، عَرَبِيٌّ، قَمِيٌّ، هُوَ أَخُو أَحْمَدَ الْأَشْعَرِيِّ كَبِيرِ قَمٍّ وَابْنِ كَبِيرِهَا، لَمْ يَذْكَرْ فِي الْفَهْرَاسِ حَالَهُ مِنَ الضَّعْفِ أَوْ الْوَثَاقَةِ، رَوَى عَنْهُ صَاحِبُ النُّوَادِرِ وَلَمْ يَسْتَنْتِهِ ابْنُ الْوَلِيدِ، رَوَى فِي كَامِلِ الزِّيَارَاتِ، رَوَى عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَيَقَعُ غَالِبًا فِي التَّسْلِسَلَاتِ السَّنَدِيَّةِ الْمُعْتَادَةِ لِفَقْهَاءِ أَصْحَابِنَا الثَّقَاتِ، أَمَّا سِيرَتُهُ الرَّوَائِيَّةُ فَمَعَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مُسْتَهْجَنَةً، إِلَّا أَنَّهُ جَاءَ فِي سَنَدِ رَوَايَةٍ تَنْتَهِي إِلَى السَّكُونِيِّ أَشَارَتْ إِلَى عَدَمِ جَوَازِ إِمَامَةِ الْمُتِمِّمِ بِالْمَتَوَضَّعِ، وَخَالَفَتْ الصَّحَاحَ فِي الْبَابِ، وَفِي سَنَدِ رَوَايَةٍ فِيهَا مُحْسِنُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَهْمَلِ الَّذِي يَرَوِي عَنْهُ أَخُوهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عِيسَى وَنَصَّتْ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الْآيَاتِ ثَمَانِيَّةَ رُكُوعَاتٍ، وَوَافَقَتْ ضَعِيفَ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ وَمَذْهَبَ الْعَامَةِ، وَخَالَفَتْ الْمُتَعَارِفَ

(١) فِي «ب»، بَحْ، بِف: «صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ». وَفِي «ض، بَس»: «صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ». وَفِي «ف»: «صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ».

(٢) فِي الْبَصَائِر: «الرَّأْفَةُ».

(٣) بَصَائِرُ الدَّرَجَاتِ، ص ٧٨، ح ٧، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ. وَفِيهِ، ص ٧٦، ح ١؛ وَص ٧٨، ح ٨، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. نَهْجُ الْبَلَاغَةِ، ص ١٦٢، ذِيلُ الْخُطْبَةِ ١٠٩. رَاجِعٌ: تَفْسِيرُ فَرَاتٍ، ص ٣٣٧، ح ٤٦٠؛ وَص ٣٩٥، ح ٥٩٣؛ الْوَافِي، ج ٣، ح ١٠٩٠، ص ٥٤٨.

(٤) يَنْظُرُ: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

عليه في المذهب وباقي روايات الباب، وأيضاً في شهادة النساء في طريقه إلى السكوني ما يوافق العامة، لكن يبقى نقله ضمن المتعارف من الرواة وليس في أحاديثه الغرائب والعجائب، ذهبنا إلى قبول روايته وهو من السابعة^(١)؛ وأبوه هو محمد بن عيسى الأشعري عربي قمي وجه أصحابنا بقم وهو من صغار السادسة وسيأتي الكلام فيه؛ وعبد الله بن المغيرة وهو أبو محمد البجلي، مولى، كوفي، خزاز، ثقة، لا يعدل به أحد من جلالته ودينه وورعه، من صغار الخامسة من جيل يونس بن عبد الرحمن^(٢)؛ وإسماعيل بن أبي زياد وهو المشتهر في الأسناد بالسكوني، أبو الحسن إسماعيل بن مسلم الشعيري، كوفي، لم يوثق صريحاً، بل وربما ضعفه ابن الغضائري، ولم يفت الصدوق بما تفرد به السكوني. روى في كامل الزيارات، والتفسير، ووثقه الكثير لعبارة العدة، ووصفوه بالتحرج في النقل، وفيه أن عبارة العدة إنما وصفت الشيعة من الفرق الأخرى بذات، وأما العامة فليس قبول روايتهم عند الشيخ للوثاقة، بل للانسداد، وعلى كل تقدير فليس من الثابت كونه عامياً؛ لدلالة بعض رواياته، في المتعة وفي جنازة المخالف، وفي حاله كلام يطول، وقد ناقش السيد الأستاذ دامت بركاته ما أورده المحدث النوري لإثبات علو مقامه، فليراجع في القبسات^(٣)، وهو من الخامسة^(٤).

٥ محمد بن عيسى الأشعري:

أبو علي، كبير قم والأشاعرة، روى في كامل الزيارات، روى عنه ابنه أحمد. قال عنه النجاشي: «محمد بن عيسى بن عبد الله بن سعد بن مالك الأشعري، أبو علي، شيخ القميين، ووجه الأشاعرة، متقدم عند السلطان، ودخل على الرضا عليه السلام وسمع منه، وروى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام. له كتاب الخطب، قال أحمد بن محمد بن عبيد الله: حدثنا محمد بن أحمد بن مصقلة، قال: حدثنا سعد بن عبد الله، قال: حدثنا أحمد بن

(١) ينظر: ج ٢، ح ٥٧، ص ١٨١.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٩٤، ص ٤٤٠.

(٣) قيسات في علم الرجال، السيد محمد رضا السيستاني، ج ١، ص ٢١٤.

(٤) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٧.

محمد بن عيسى^(١).

والوصف بأنه شيخ القميين ووجه الأشاعرة يعبر في مقامنا هذا عن مكانة مرموقة في المجتمع الروائي الشيعي ذلك الوقت، وهي أعلى من الوصف بالوثاقة والقبول، فهي كالمرجعية ذلك الحين في مدرسة قم المتشددة، وقد ورث ابنه أحمد بعد ذلك تلك المنزلة.

وانتهاء سند الكتاب بأحمد يعبر عن سقط في كتاب النجاشي، فالمعتاد أن ينتهي عند صاحب الكتاب ولو بالضمير وليس الراوي عنه، فالمناسب أن تكون نهاية الترجمة: (عن أحمد بن محمد بن عيسى عنه).

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي حول سند هذا الحديث: «ضعيف على المشهور»^(٢)، وهو كذلك لا يوجب وثاقة بالصدور، ولكن مضمون تلك الرواية ومعانيها - كما في السابقة - متظافرة، متواترة المعنى، فلا غضاضة من الوثوق بصدور مضمون الرواية عن المعصومين (عليهم السلام).

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٣٣٨، ت ٩٠٥.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٩.

٥٩٣/٣. أحمد بن محمد، عن محمد بن الحسين، عن عبد الله بن محمد، عن الخشاب^(١)، قال: حدثنا بعض أصحابنا، عن خيثمة، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: «يَا خَيْثَمَةُ، نَحْنُ شَجَرَةُ النَّبُوَّةِ، وَبَيْتُ الرَّحْمَةِ، وَمَفَاتِيحُ الْحِكْمَةِ، وَمَعْدِنُ الْعِلْمِ، وَمَوْضِعُ الرِّسَالَةِ، وَتَحْتَلِفُ الْمَلَائِكَةُ، وَمَوْضِعُ سِرِّ اللَّهِ؛ وَنَحْنُ وَدِيعَةُ^(٢) اللَّهِ فِي عِبَادِهِ؛ وَنَحْنُ حَرَمُ^(٣) اللَّهِ

(١) الخشاب هذا، هو الحسن بن موسى الخشاب. روى عنه عبد الله بن محمد، بعنوان عبد الله بن محمد بن عيسى في كمال الدين، ص ٤١٢، ح ٩، وبـعنوان عبد الله بن محمد الأشعري في بصائر الدرجات، ص ١٧٨، ح ٢٤. ولم يثبت رواية محمد بن الحسين - وهو ابن أبي الخطاب - عن عبد الله بن محمد هذا، بل ورد العنوانان متعاطفين في بصائر الدرجات، ص ٧٠، ح ٨؛ والأما لي للصدوق، ص ١٢٤، المجلس ٢٩، ح ١٥؛ والاختصاص، ص ٢٧٥، ص ٢٨٠. بل الظاهر من بعض الأسناد رواية عبد الله بن محمد عن محمد بن الحسين [بن أبي الخطاب]. راجع: بصائر الدرجات، ص ٣٨، ح ١٧؛ وص ٤٢، ح ١٠؛ وص ١٣١، ح ١٣؛ وص ٢٤٤، ح ١٥؛ وص ٢٨٧، ح ٩؛ وص ٤١٤، ح ١٠. هذا، وقد روى محمد بن الحسن الصفار عن عبد الله بن محمد في غير واحد من أسناد كتابه بصائر الدرجات، كما روى عنه في التهذيب، ج ١، ح ١٣٥٥، ص ٤٢٦؛ وج ٤، ح ٣٩٨، ص ١٤١؛ وص ٢٣٥، ح ٦٨٩؛ وج ٦، ح ٩٨٤، ص ٣٤٨،... وهذا الخبر أيضاً رواه الصفار في بصائر الدرجات، ص ٧٧، ح ٦ عن عبد الله بن محمد عن الحسن بن موسى الخشاب. فعليه، الظاهر أن محمد بن الحسين في السند - وإن اتفقت عليه النسخ - مصحف من محمد بن الحسن.

(٢) «الْوَدِيعَةُ»: قَيْلَةٌ بمعنى مفعولة، وهي ما يُدْفَعُ إلى أحد ليحفظه. تقول: أودعْتُ زيداً ما لا دفعته إليه ليكون عنده ودِيعَةً، واستودعته ما لا دفعته له ودِيعَةً يحفظه. راجع: المصباح المنير، ص ٦٥٣ (ودع).

(٣) «الْحَرَمُ»، من الحُرْمَةِ، وهي ما لا يحل انتهاكه. وفي شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٤٤: «مادة هذا اللفظ في جميع عباراته تدل على المنع... وكل ما جعل الله تعالى له حُرْمَةً لا يحل انتهاكه، ومنع من كسر تعظيمه وعزّه، وزجر عن فعله وتركه، كأولياء الله وملائكة الله ومكة الله ودين الله وغير ذلك، فهو حرم الله الذي وجب على الخلق تعظيمه وعدم هتك عزّه وحرمة، والأكبر والأشرف والأعظم من الجميع هم الأئمة القائمون مقام النبي، كما أن النبي صلى الله عليه وآله أكبر من الجميع». راجع

الْأَكْبَرُ؛ وَنَحْنُ ذِمَّةُ^(١) اللَّهِ؛ وَنَحْنُ عَهْدُ حَقَرٍ^(٢) ذِمَّةُ اللَّهِ وَعَهْدُهُ^(٣).

رجال السند:

أحمد بن محمد هو العاصمي، شيخ الكليني، ثقة كوفي، من الثامنة^(٤)؛ ومحمد بن الحسين في هذه الطبقة هو ابن أبي الخطاب، أبو جعفر همداني كوفي، جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرواية، ثقة عين، حسن التصانيف، مسكون إلى روايته، توفي سنة (٢٦٢هـ) من السابعة^(٥)، ولكن ليس من المقبول أن يروي ابن أبي الخطاب عن بنان عبد الله بن محمد الأشعري، وأن من المتعاهد رواية العاصمي عن محمد بن الحسن الصفار في أسناد الكافي، ورواية محمد بن الحسن الصفار عن عبد الله بن محمد عيسى، مما يشير إلى أن الصواب وقوع التصحيف في هذا المورد، وأنه محمد بن الحسن وليس محمد بن الحسين. ويؤكد كل هذا أن هذه الرواية رواها محمد بن الحسن الصفار عن عبد الله بن محمد عيسى في بصائره وإن وردت مصحفة في مورد من البحار بمحمد بن الحسين؛ ومحمد بن الحسن الصفار أبو جعفر، مولى الأشاعرة، قمي، كان وجهاً فيهم، ثقة عظيم القدر، راجحاً، قليل السقط في الرواية توفي سنة (٢٩٠هـ)، وهو من كبار الثامنة^(٦)؛ وعبد الله بن محمد هو أبو الحسن الأشعري، الملقب ببنان، عربي، قمي، هو أخو أحمد

أيضاً: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٩٥ (حرم).

(١) الذمّة والذمام: العهد والضمان والأمان والحرمة والحق. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٢١ (ذمم).

(٢) في «ف»: «حقّر».

(٣) بصائر الدرجات، ص ٧٧، ح ٦، عن عبد الله بن محمد. وفيه، ص ٧٧، ح ٣؛ وتفسير القمي، ج ٢، ص ٢٢٨، بسند آخر مع اختلاف؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٩١، ص ٥٤٩.

(٤) ينظر: ج ٤، ح ٤٤٦.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ٣٨، ص ١٤.

(٦) ينظر: ج ١، ح ٢٦، ص ٢٣٠. وأيضاً: ج ٤، ح ٤٤٦.

الأشعري كبير قم وابن كبيرها، لم يذكر في الفهارس حاله من الضعف أو الوثاقة، روى عنه صاحب النوادر ولم يستثنه ابن الوليد، روى في كامل الزيارات، روى عنه أحمد بن محمد، ويقع غالباً في التسلسلات السندية المعتادة لفقهاء أصحابنا الثقات، أما سيرته الروائية فمع أنها ليست مستهجنة، إلا أنه جاء في سند رواية تنتهي إلى السكوني أشارت إلى عدم جواز إمامة المتيمم بالمتوضى، وخالفت الصحاح في الباب، وفي سند رواية فيها محسن بن أحمد المهمل الذي يروي عنه أخوه أحمد بن محمد عيسى ونصّت على أن صلاة الآيات ثمانية ركوعات، ووافقت ضعيف أبي البخري ومذهب العامة، وخالفت المتعارف عليه في المذهب وباقي روايات الباب، وأيضاً في شهادة النساء في طريقه إلى السكوني ما يوافق العامة، لكن يبقى نقله ضمن المتعارف من الرواة وليس في أحاديثه الغرائب والعجائب، ذهبنا إلى قبول روايته، وهو من السابعة^(١)؛ والخشّاب هو الحسن بن موسى الخشّاب، وهو من وجوه أصحابنا، كثير العلم، من كبار السابعة^(٢). وقد أرسلها الخشّاب عن بعض أصحابنا، وهم عن خيثمة، ويظهر من بعض روايات البصائر رواية خيثمة لهذه الرواية عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، ويظهر أن الإرسال في أكثر من طبقة.

وخيثمة اسم لرجلين أو ثلاثة:

أولهما: التابعي المشهور، وهو ابن عبد الرحمن (ت ٨٠هـ)، وهو تلميذ ابن مسعود، ولا ريب في أنه ليس المقصود في هذا السند.

الثاني: وهو من الرابعة وهو عم بسطام، وهو وجه من أصحابنا، وهو المعني في هذا السند^(٣).

الثالث من الخامسة وهو من قالوا فيه: «لا يعرف بغير هذا».

(١) ينظر: ج ٢، ح ٥٧، ص ١٨١.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٣١، ص ٢٥٢.

(٣) ينظر: ج ٣، ح ٢٢٣، ص ٥٠.

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي: «مرسل مجهول، وخيثة بفتح الخاء وسكون الياء وفتح المثلة مشترك بين مجاهيل»^(١). ويقصد قدست نفسه أنه مشترك بين التابعي، ومن هو من أصحاب الباقر عليه السلام، وذكره النجاشي في ترجمة بسطام، ومن ذكره النجاشي في أنه لا يعرف بغير هذا.

وروى الصفار في البصائر قائلا: «حدثنا يعقوب بن إسحاق ابن إبراهيم الجريري ومحمد بن حسان، قالا: أخبرنا أبو عمران الأرمني، وهو موسى بن زنجويه عن عائذ بن إسماعيل عمن حدثه عن خيثة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: نحن شجرة النبوة، وبيت الرحمة، ومفاتيح الحكمة، ومعدن العلم، وموضع الرسالة، ومختلف الملائكة، وموضع سر الله، ونحن وديعة الله في عبادته، ونحن حرم الله الأكبر، ونحن عهد الله، فمن وفا بذمتنا فقد وفا بذمة الله، ومن وفا بعهدهنا فقد وفا بعهده الله، ومن خفرتنا فقد خفر ذمة الله وعهده»^(٢).

وقال أيضاً: «حدثنا عبد الله بن محمد عن الحسن بن موسى الخشاب، قال: حدثنا أصحابنا عن خيثة الجعفي، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: يا خيثة نحن شجرة النبوة، وبيت الرحمة، ومفاتيح الحكمة، ومعدن العلم، وموضع الرسالة، ومختلف الملائكة، وموضع سر الله، ونحن وديعة الله في عبادته، ونحن حرم الله الأكبر، ونحن ذمة الله، ونحن عهد الله، فمن وفا بذمتنا فقد وفا بذمة الله، ومن وفى بعهدهنا فقد وفا بعهده الله، ومن خفرها فقد خفر ذمة الله وعهده»^(٣).

ويلاحظ مع تعدد الأسناد إلا أنها تعاني من نقص معرفتنا بمن روى عن خيثة، ولا طريق معتد به للوثوق بالصدور.

(١) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٩.

(٢) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٧٧، ح ٣.

(٣) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٧٧، ح ٦.

٣٢ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام وَرَثَةُ الْعِلْمِ يَرِثُ ^(١) بَعْضُهُمْ بَعْضًا الْعِلْمَ

٥٩٤ / ١. عَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلْبِيِّ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ عَلِيًّا عليه السلام كَانَ عَالِمًا، وَالْعِلْمُ يَتَوَارَثُ، وَلَنْ يَهْلِكَ عَالِمٌ إِلَّا بَقِيَ ^(٢) مِنْ بَعْدِهِ مَنْ يَعْلَمُ عِلْمَهُ، أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ» ^(٣).

رجال السند:

العدّة هم مجموعة من مشايخ الكليني، والوثوق حاصل بإخبارهم بما يفوق خبر الثقة، ومرّ بيان الكلام في ذلك ^(١)؛ وأحمد بن محمد هنا هو ابن عيسى الأشعري، كما يظهر تتبع تلك السلسلة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)، وهو ثقة مشهور، كبير أصحابنا في قم ووجههم وفقههم، وهو من السابعة ^(٥)؛ والحسين بن سعيد كوفي الأصل، ثم بعد

(١) في «ج»: «يورث». وفي «بح»: «يورث».

(٢) في «ف» والعلل: «وبقي».

(٣) بصائر الدرجات، ص ١١٨، ح ٢، عن أحمد بن محمد. وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب ما يجب على الناس عند مضي الإمام، ح ٩٨٨، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد، عن النضر بن سويد مع زيادة في آخره؛ علل الشرائع، ص ٥٩١، ح ٤٠، بسنده عن أحمد بن محمد، مع زيادة في آخره. بصائر الدرجات، ص ١١٨، ح ٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفيه، ح ٣، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، إلى قوله: «من يعلم علمه»؛ وفيه أيضاً ص ٥١١، ح ٢٠، بسند آخر، عن أبي عبد الله عليه السلام مع زيادة واختلاف؛ كمال الدين، ص ٢٢٣، ح ١، بطريقتين آخرين عن أبي جعفر عليه السلام مع اختلاف؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٩٢، ص ٥٥٠.

(٤) ينظر: ج ١، ص ٢٥.

(٥) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

ذلك أهوازي، وثقه الطوسي، وعده الكثي في الثقات من أهل العلم، قال ابن النديم فيه وفي أخيه الحسن: «أوسع أهل زمانها علماً بالفقه، والآثار والمناقب، وغير ذلك من علوم الشيعة»، وهو من صغار السادسة، ووفاته في حدود سنة (٢٤٠هـ) بحسب المقاربات السندية^(١)؛ وهو يروي عن النضر بن سويد، وهو كوفي انتقل إلى بغداد، ثقة، صحيح الحديث، من صغار الخامسة^(٢)؛ وأما يحيى الحلبي فهو يحيى بن عمران بن أبي شعبة الكوفي، الملقب بالحلي، ثقة صحيح الحديث من الخامسة^(٣)؛ وأما بريد بن معاوية فهو بريد بن معاوية العجلي، الراوي المعروف، أبو القاسم، عربي كوفي، وجه من وجوه أصحابنا، وفقيه له محل عند الأئمة، أحد أصحاب الإجماع، وردت فيه روايات معتبرة تجعله في المقام الأعلى في الرواة، توفي سنة (١٤٨هـ)، وهو من الرابعة^(٤)؛ محمد بن مسلم ثقيفي، مولى، كوفي، وجه أصحابنا بالكوفة، فقيه ورع، كان من أوثق الناس ومن أصحاب الإجماع، توفي قرابة سنة (١٥٠هـ)، من الرابعة^(٥).

تحقيق الصدور:

رجال السند كلهم من الثقات، ولذا وصفه العلامة المجلسي بالصحيح^(٦). وهي مروية في مصادر أخرى، وأما المضمون فورد في مواضع عديدة.

والرواية الموجودة في الكافي كجزء من رواية طويلة؛ إذ رواها علي بن بابويه ورواها الصدوق عن أبيه أيضاً في العلل كاملة عن علي بن بابويه عن «عبد الله بن جعفر الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن البرقي والحسين بن سعيد جميعاً: عن النضر

(١) ينظر: ج ٢، ح ١٢٥، ص ٥٦٢.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٣٦، ص ٢٦٨.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٨٧، ص ٣٩٩.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٨٥، ص ٣٩٢.

(٥) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٤٢.

(٦) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١١.

عن سويد، عن يحيى الحلبي، عن بريد بن معاوية، عن محمد بن مسلم، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أصلحك الله، بلغنا شكواك، فأشفقنا، فلو أعلمتنا من بعدك؟ فقال: إن علياً عليه السلام كان عالماً، والعلم يتوارث، ولا يهلك عالم إلا بقي من بعده من يعلم مثل علمه أو ما شاء الله. قلت: أفيسع الناس إذا مات العالم أن لا يعرفوا الذي بعده؟! فقال: أما أهل البلدة فلا، يعني المدينة، وأما غيرهم من البلدان فقد مسيرهم، إن الله يقول: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾، قال: قلت: أرايت من مات في ذلك؟، فقال: هو بمنزلة: «مَنْ يُخْرِجْ مِنْ بَيْتِهِ مَهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ»، قال: قلت: فإذا قدموا، بأي شيء يعرفون صاحبهم؟، قال: يعطى السكينة والوقار والهيبة^(١).

وقد روى الصَّفَّار قال: «حدثنا عبد الله بن موسى عن الحسن بن موسى الخشاب عن محمد بن سالم عن العلا عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام، قال: علي عليه السلام عالم هذه الأمة، والعلم يتوارث وليس يهلك هالك منهم حتى يؤتى من أهله من يعلم مثل علمه^(٢)». وأيضاً عن شيخه «العباس بن معروف عن حماد بن عيسى عن عمر بن يزيد، قال أبو جعفر عليه السلام: إن علياً عليه السلام عالم هذه الأمة، والعلم يتوارث ولا يهلك أحد منا إلا ترك من أهله من يعلم مثل علمه أو ما شاء الله^(٣)».

(١) الإمامة والتبصرة، ابن بابويه القمي، ص ٨٧، ح ٧٥؛ علل الشرائع، الصدوق، ج ٢، ح ٤٠، ص ٥٩١.

(٢) بصائر الدرجات، الصَّفَّار، ص ١٣٨، ح ٣.

(٣) بصائر الدرجات، الصَّفَّار، ص ١٣٨، ح ٤.

٥٩٥/٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ حَرِيرِ، عَنْ زُرَّارَةَ وَالْفَضِيلِ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ^(١) الْعِلْمَ الَّذِي نَزَلَ^(٢) مَعَ آدَمَ عليه السلام لَمْ يَرْفَعْ، وَالْعِلْمُ يَتَوَارَثُ، وَكَانَ عَلَيَّ عليه السلام هَذِهِ الْأُمَّةُ، وَإِنَّهُ لَمْ يَهْلِكْ مِنَّا عَالِمٌ قَطُّ^(٣) إِلَّا خَلَفَهُ^(٤) مِنْ أَهْلِهِ مَنْ عَلِمَ مِثْلَ عِلْمِهِ أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ^(٥)»^(٦).

(١) في «بس»: - «إِنَّ».

(٢) في البصائر، ح ٤: «لم يزل» بدل «نزل».

(٣) «قَطُّ» معناها الزمان، ويقرأ أيضاً: قُطُّ، قُطُّ. هذا إذا كان بمعنى الدهر، كما هاهنا، فأما إذا كانت بمعنى حَسْبُ وهو الاكتفاء، فهي مفتوحة ساكنة الطاء، تقول: ما رأيته إلا مرة واحدة قَطُّ، فإذا أضفت قلت: قُطُّكَ هذا الشيء، أي حسبك، وقُطْنِي وقُطِّي وقُطِّ. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٥٣ (قطط).

(٤) في «ج»: «خَلَفَهُ» و«خَلَفَهُ»، أي جاء بعده، أو صار خليفته، يقال: خَلَفَ فلان فلاناً، إذا كان خليفته، وخَلَفَهُ أيضاً، إذا جاء بعده. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٨٣ (خلف).

(٥) في الوافي: «يعني من يعلم مثل علمه، أو ما شاء الله من العلم».

(٦) المحاسن، ص ٢٣٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٩٦؛ وبصائر الدرجات، ص ١٣٦، ح ١٠؛ وكمال الدين، ص ٢٢٣، ح ١٤، بسندها عن حماد بن عيسى، عن ربعي، عن الفضيل، عن أبي جعفر عليه السلام. وفي بصائر الدرجات، ص ١٣٥، ح ٤، عن عباس بن معروف، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفيه، ح ٥، عن العباس، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن فضيل بن يسار، عن أبي جعفر عليه السلام. وفيه أيضاً، ص ١٣٤، ح ١ و٦، بسندين آخرين عن الفضيل بن يسار، ولكن في الأول عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي الثاني عن أبي جعفر عليه السلام مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب ما يجب على الناس عند مضي الإمام، ح ٩٨٨؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٩٣، ص ٥٥٠.

تنبيه: في الكافي المطبوع وبعض نسخ الكافي بعد هذه الرواية، الرواية السادسة من نفس الباب بعينه، بدون أدنى تفاوت في السند والمتن. ولم يرد ذاك الحديث في «ف، بر، بف، جر، جس جط» في هذا الموضع، وبعض هذه النسخ من أقدم نسخ الكافي. والظاهر زيادته في هذا الموضع، كما أشار إليه العلامة المجلسي في المراجعة؛ فإنه سيأتي في نفس الباب تحت الرقم السادس. وجميع النسخ

رجال السند:

عليّ بن إبراهيم هو أبو الحسن، ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، أضر في آخر عمره، صاحب التفسير، قمي، قال ابن النديم: «من العلماء الفقهاء»، بقي حياً إلى بعد (٣٠٧هـ)، كما يظهر من بعض أسناد الصدوق، وهو من الثامنة^(١)؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمي، كوفي الأصل، يوثق به - مع أنه لم يوثق صريحاً - لقرائن، ترحم عليه ابنه في مقدمة التفسير، وأكثر عنه في التفسير، ذكر ابن طاووس الاتفاق على وثاقته، وهو من السابعة^(٢)؛ وحماد بن عيسى غريق الجحفة، الراوي المعروف، أبو محمد الجهني، قيل: عربي، وقيل: مولى جهينة، كوفي سكن البصرة، قال النجاشي: «كان ثقة في حديثه، صدوقاً»، ووثقه الشيخ في الفهرست والرجال، وذكره في أصحاب الإجماع، وهو من الخامسة وعمر حتى توفي مع السادسة سنة (٢٠٩هـ) عن نيف وتسعين عاماً^(٣)؛ وحريز بن عبد الله السجستاني أبو محمد الأزدي، كوفي كان يتجر إلى سجستان، ثقة من الخامسة^(٤)، وحريز يروي عن شيخه زرارعة وفضيل بن يسار؛ وزرارعة أبو الحسن الشيباني، وقيل: أبو عليّ الشيباني، مولى، كوفي، تاجر، قال النجاشي: «شيخ أصحابنا في زمانه ومتقدمهم، وكان قارئاً فقيهاً متكلماً شاعراً أديباً، قد اجتمعت فيه خلال الفضل والدين، صادقاً فيما يرويه»، ثقة، كما عن الشيخ، وعده الكشي في أهل الإجماع، ووردت فيه روايات محصلتها جلالته، وفيه بحث مفصل طويل توفي في (١٤٨هـ)، من الرابعة^(٥)؛ والفضيل بن يسار هو أبو القاسم النهدي، عربي صميم، بصري، كوفي الأصل، وثقه النجاشي في ترجمته وترجمته حفيده، وذكر الشيخ

متفقه على ذكره في ذاك الموضوع.

(١) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣-١٦٦.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٤٩، ص ١٣٨.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٨٥، ص ٢٩٨.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ٨٥، ص ٣١٣.

وثاقته في رجال الباقر (عليه السلام) وعده من أصحاب الإجماع، وعده المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، فيه روايات معتبرة تعظمه أيما تعظيم، روى في كامل الزيارات والتفسير، ابنه القاسم والعلاء ثقة، وحفيده محمد ثقة، توفي بين سنتي (١٤٥هـ - ١٤٨هـ)، من الرابعة^(١).

تحقيق الصدور:

لا يخفى وثاقة رجال السند، وصفه العلامة المجلسي بالحسن^(٢)، لمكان إبراهيم بن هاشم، وعلى كل تقدير فهذه الرواية متظافرة الأسناد بشكل كبير، ورويت في مصادر عديدة وبأسناد مختلفة معتبرة، كما ذكره محققو الكافي في هذه النسخة، فلا ريب في صدورها.

(١) ينظر: ج ٣، ح ٢٧٩، ص ١٧١.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٢.

٥٩٦/٣. أبو علي الأشعري، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ فِي عَلِيِّ عليه السلام سُنَّةَ أَلْفِ نَبِيٍّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّ الْعِلْمَ الَّذِي نَزَلَ مَعَ آدَمَ عليه السلام لَمْ يُرْفَعْ، وَمَا مَاتَ عَالِمٌ فَذَهَبَ عِلْمُهُ؛ وَالْعِلْمُ يُتَوَارَثُ»^(١).

رجال السند:

أبو علي الأشعري هو أحمد بن إدريس، شيخ الكليني، أشعري قمي عربي، قمي، ثقة فقيه، صحيح الحديث وكثيره، كما عن العلمين، كان من القواد، توفي بالقرعاء، سنة (٣٠٦هـ)، من الثامنة^(٢)؛ ومحمد بن عبد الجبار هو ابن أبي الصهبان ذهلي، أو شيباني، قمي، ذكره الشيخ في أصحاب الهادي والعسكري عليه السلام، وثقه في المرتين، من السابعة^(٣)؛ وصفوان بن يحيى أبو محمد البجلي، قيل: مولا هم، كوفي، كان يباعا للسابري، ثقة، عين، له منزلة شريفة عند الرضا عليه السلام، كما عن النجاشي، وعده في جلة أصحابنا في ترجمة المذري، وهو أوثق أهل الحديث في زمانه وأعبدهم، كما عن الشيخ، عده الكشي في أصحاب الإجماع، توفي سنة (٢١٠هـ)^(٤).

وأما موسى بن بكر فواسطي، أصله من الكوفة، قد مرَّ الكلام في شأنه^(٥)، وهو ثقة عند السيد الأستاذ دامت بركاته، ومرجع الطائفة دامت بركاتهم؛ لرواية صفوان ومحمد بن أبي عمير والبرزنطي عنه، وثقة عند السيد الخوئي قدس نفسه؛ لورود اسمه في التفسير، ولم

(١) بصائر الدرجات، ص ١٣٤، ح ٢ بسنده عن فضيل، عن أبي جعفر عليه السلام، مع زيادة «إِنَّ الْأَرْضَ لَا تَبْقَى بِغَيْرِ عَالِمٍ؛ الْوَاقِي، ج ٣، ح ١٠٩٤، ص ٥٥٠.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٣، ص ٨٥.

(٣) ينظر: ج ١، ح ٣، ص ٨٦.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٦٨، ص ٢٤٤.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ٢١١، ص ٧٨٤.

نحظ بمدرّك نعتد به لتوثيقه، وهو من الخامسة.

والفضيل بن يسار هو أبو القاسم النّهدي، عربي صميم، بصري، كوفي الأصل، وثقّه النجاشي في ترجمته وترجمة حفيده، وذكر الشّرخ وثاقته في رجال الباقر عليه السلام وعده من أصحاب الإجماع، وعده المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، فيه روايات معتبرة تعظمه أيّا تعظيم، روى في كامل الزيارات والتفسير، ابنه القاسم والعلاء ثقة، وحفيده محمد ثقة، توفي بين سنتي (١٤٥ - ١٤٨ هـ)، من الرابعة^(١).

تحقيق الصدور:

ذكر العلامة المجلسي أنه ضعيف كالموثق^(٢)، وهذا المكان موسى بن بكر، فالضعف لعدم وجود توثيق صريح للرجل، وتوثيقه للرواية في شأنه أو لرواية الأجلّاء عنه، أما وصفه قدست نفسه من أنه كالموثق ولم يقل كالصحيح، فلأن الشّرخ وصفه بالوقف، ولكن هذا لا يناسب رواية الرجل النص على الإمام الرضا عليه السلام، كما أشرنا إليه في كتاب الالف. والرواية وفق مباني مرجع الطائفة دام ظلّه والسيد الأستاذ دامت بركاته ذات سند معتبر، وكذا وفق مباني السيد الخوئي قدست نفسه.

والسند وفق ما نذهب إليه ضعيف، لكن الصّفار روى الرواية بسند معتبر فقال: «حدّثنا محمد بن الحسين عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن حماد بن عثمان عن فضيل عن أبي جعفر عليه السلام قال كانت في عليّ سنة الف نبي وقال إن العلم الذي نزل مع آدم لم يرفع وما مات عالم فذهب علمه وإن العلم ليتوارث إن الأرض لا تبقى بغير عالم»^(٣).

ويظهر أنها الرواية الكاملة التي رواها الكليني حاذفا الجزء الأخير منها، كما يحدث في غير قليل من الروايات عنده قدست نفسه، وعلى كل تقدير فالصواب الوثوق بالصدور.

(١) ينظر: ج ٣، ح ٢٧٩، ص ١٧١.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٢.

(٣) بصائر الدرجات، الصّفار، ص ١٣٤، ح ٢.

٥٩٧/ ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُوبَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ الْعِلْمَ الَّذِي نَزَلَ مَعَ آدَمَ عليه السلام لَمْ يُرْفَعْ، وَمَا مَاتَ عَالِمٌ فَذَهَبَ عِلْمُهُ»^(١).

رجال السند:

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى هَذَا هُوَ الْعَطَّارُ الثَّقِيُّ، قَمِيٌّ مِنَ الثَّامِنَةِ، تُوُفِيَ قَرَابَةَ (٣٠٠هـ)^(٢)؛ وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الثَّقَتَيْنِ: الْأَشْعَرِيِّ، وَالْبَرْقِيِّ، وَالْأَرْجَحُ كَوْنُهُ الْأَشْعَرِيُّ الْقَمِيٌّ، وَهُوَ مِنَ السَّابِعَةِ، تُوُفِيَ بَعْدَ (٢٧٤هـ)^(٣)؛ وَالْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ ثَقَّةٌ مَعْرُوفٌ، قَالَ ابْنُ النَّدِيمِ فِيهِ وَفِي أَخِيهِ الْحَسَنِ أَنَّهَا أَوْسَعُ أَهْلِ زَمَانِهَا عِلْمًا بِالْفِقْهِ، وَالْآثَارِ وَالْمُنَاقِبِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ عُلُومِ الشَّيْعَةِ. تَقَدَّرَ وَفَاتَهُ بِحُدُودِ سَنَةِ (٢٤٠هـ)^(٤)؛ وَفَضَالَةُ بْنُ أَيُوبَ ثَقَّةٌ، مُسْتَقِيمٌ الدِّينِ، مِنْ صِغَارِ الْخَامِسَةِ^(٥)؛ وَعُمَرُ بْنُ أَبَانَ هُوَ أَبُو حَفْصٍ الْكَلْبِيُّ، مَوْلَى، كُوفِيٌّ، ثَقَّةٌ، لَعَلَّهُ مِنْ كِبَارِ الْخَامِسَةِ^(٦).

تحقيق الصدور:

لعل الرواية عن عمر بن أبان عن مُحران عن أبي جعفر أو أبي عبد الله عليه السلام، فالمروي

(١) بصائر الدرجات، ص ١٣٦، ح ٧. وفيه، ص ١١٧، ح ١٤، بسنده عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن عمران بن أبان، عن مُحران، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفيه، ص ١٣٦، ح ١١، بسند آخر، مع تفاوت؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٩٥، ص ٥٥١.

(٢) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٣) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ١٢٥، ص ٥٦٢.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ٩٢، ص ٤١٨.

(٦) ينظر: ج ٢، ح ٩٢، ص ٤١٩.

في البصائر عن عمر بن أبان عن مُهران عن أبي عبد الله عليه السلام^(١)، ورواية عمر بن أبان عن أبي جعفر في الكافي فيها صعوبة، والأرجح كونها بواسطة، كما في البصائر، ولا يبعد أن تكون عن مُهران، كما في البصائر، وعن أبي جعفر، كما في الكافي، وعلى كل تقدير فالسند معتبر لا غبار عليه، وكذا ذكر العلامة المجلسي أنه صحيح^(٢).

(١) بصائر الدرجات، الصفار، ص ١٣٧، ح ١٤.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٢.

٥٩٨/٥. مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الثُّعْمَانِ رَفَعَهُ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «يُمَصُّونَ الشَّادَ^(١)، وَيَدْعُونَ النَّهْرَ الْعَظِيمَ». قِيلَ لَهُ: وَمَا النَّهْرُ الْعَظِيمُ؟ قَالَ: «رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، وَالْعِلْمُ الَّذِي أَعْطَاهُ^(٢) اللهُ؛ إِنَّ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - جَمَعَ لِمُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله سُنَنَ النَّبِيِّينَ^(٣) مِنْ آدَمَ - وَهَلُمَّ جَرًّا - إِلَى مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله». قِيلَ لَهُ: وَمَا تِلْكَ السُّنَنُ؟ قَالَ: «عِلْمُ النَّبِيِّينَ بِأَسْرِهِ^(٤)، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله صَبَرَ ذَلِكَ كُلَّهُ عِنْدَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام». فَقَالَ لَهُ^(٥) رَجُلٌ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، فَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ أَعْلَمَ أَمْ بَعْضُ النَّبِيِّينَ؟ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «اسْمَعُوا مَا يَقُولُ^(٦)؟! إِنَّ اللَّهَ يَفْتَحُ مَسَامِعَ مَنْ يَشَاءُ؛ إِنِّي حَدَّثْتُهُ: أَنَّ اللَّهَ جَمَعَ^(٧) لِمُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله عِلْمَ النَّبِيِّينَ، وَأَنَّهُ جَمَعَ^(٨) ذَلِكَ كُلَّهُ عِنْدَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَهُوَ

(١) «يُمَصُّونَ» من المصّ، وهو تناول الماء بالشفيتين. و«الشَّاد» و«الثَّمَد» و«الثَّمَد»: الماء القليل الذي لا مادة له، أو هو القليل يبقى في الجلّد، وهو الأرض الصلبة، أو هو الذي يظهر في الشتاء ويذهب في الصيف. وكأنّه عليه السلام أراد أن يبيّن أنّ العلم الذي أعطاه الله نبيّه صلى الله عليه وآله ثمّ أمير المؤمنين عليه السلام هو اليوم عنده، وهو نهر عظيم يجري اليوم من بين أيديهم، فيدعونه ويمصّون الشاد، وهو كناية عن الاجتهادات والأهواء وتقليد الأبالسة والآراء؛ فلمّا رأى السائل ممّن لم يفتح الله مسامع قلبه، أعرض عن التصريح بما أراد ولم يتمّ كلامه. راجع: الوافي، ج ٣، ص ٥٥١؛ لسان العرب، ج ٣، ص ١٠٥ (ثمّد)؛ وج ٦، ص ٢٥٤ (رشف)؛ وج ٧، ص ٩١ (مصص).

(٢) في البصائر، ص ١٣٧: «آتاه».

(٣) في «ب» بر، بفتح، والوافي: «الأولين».

(٤) «الأُسْرُ»: القُدُّ، وهو الحبل الذي يشدّ به الأسير. تقول: هذا الشيء لك بأسره، أي يقدّه، تعني بجميعة، كما يقال: برؤته. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٧٨ (أسر).

(٥) في «ب» - «له».

(٦) في البصائر، ص ١٣٧: «ما نقول».

(٧) في حاشية «ف»: «جعل».

(٨) في «ج» ض، بفتح، وحاشية «ف» بفتح، والبصائر، ص ١٣٧: «جعل».

يَسْأَلُنِي: أَهْوَا أَعْلَمُ، أَمْ بَعْضُ النَّبِيِّينَ؟^(١).

رجال السند:

محمد المقصود به محمد بن يحيى العطار، أبو جعفر الأشعري القمي، ثقة عين، كثير الحديث، شيخ أصحابنا في زمانه، من الثامنة، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)^(٢)؛ وأحمد هو أبو جعفر، أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، عربي قمي، شيخ أصحابنا في قم، ووجههم وفقيههم، ثقة، وهو من السابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)^(٣)؛ وعلي بن النعمان، وهو أبو الحسن النخعي، مولى، كوفي، الأعلام، ثقة ثبت، وجه، صحيح واضح الطريقة، توفي سنة (٢١٠هـ)، وهو من السادسة^(٤)، وهو يرفع الحديث بواسطتين على الأقل عن أبي جعفر الباقر (عليه السلام).

تحقيق الصدور:

سند الحديث - كما هو ظاهر - يعاني من الإرسال والرفع في طبقتين، قال العلامة المجلسي في وصف السند: «مرفوع»^(٥)، لكن صاحب البصائر رواه بالشكل التالي: «حدثنا أحمد بن محمد عن علي بن النعمان عن بعض الصادقين يرفعه إلى جعفر، قال: قال

(١) بصائر الدرجات، ص ١٣٧، ح ١٢، عن أحمد بن محمد، عن علي بن النعمان، عن بعض الصادقين يرفعه إلى جعفر، قال: قال أبو جعفر (عليه السلام). وفيه، ص ٢٤٨، ح ٤، بسند آخر، عن أبي عبد الله (عليه السلام) مع اختلاف؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٩٦، ص ٥٥١؛ البحار، ج ١٧، ح ٦، ص ١٣١، إلى قوله: «وإن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) صير ذلك كله عند أمير المؤمنين (عليه السلام)».

(٢) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٣) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ١٣٤، ص ٥٩٧.

(٥) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٣.

أبو جعفر (عليه السلام): يَمصون الشاماد...»^(١).

ويلاحظ أن سند البصائر يفترق أنه يرويه مرفوعاً عن جعفر (عليه السلام) وليس أبي جعفر (عليه السلام) ثم عن أبي جعفر (عليه السلام) عن طريق أبي عبد الله (عليه السلام)، ومعلوم أن عليّ بن النعمان من السادسة أو كبارها، وهو يروي عن الصادق (عليه السلام) بواسطة واحدة وقد سماها بأنها بعض الصادقين، ثم أردف ذلك بأنه رفعه عن جعفر، والمفترض أن مشايخ عليّ بن النعمان ممن يروون عن الصادق (عليه السلام)، وإذا رفعوا فإنها يرفعون عن أبي جعفر (عليه السلام). وقد رواها الصّفّار بسند آخر يعاني من الإرسال أيضاً عن أبي عبد الله (عليه السلام).^(٢)

نعم روى في منتخب البصائر تلك الرواية بإبدال لفظة (الشاماد) بكلمة (الرواضع) فقال: «وأخبرنا جماعة منهم السيّدان المرتضى والمجتبى ابنا الداعي الحسيني، والأستاذان أبو القاسم وأبو جعفر ابنا كميح عن الشيخ أبي عبد الله جعفر بن محمد بن العباس عن أبيه عن محمد بن عليّ بن الحسين بن موسى عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن عليّ بن محمد بن سعد عن حمدان ابن سليمان النيشابوري عن عبد الله بن محمد اليماني عن منيع بن الحجاج عن الحسين بن علوان عن أبي عبد الله (عليه السلام)»^(٣).

والسند وإن كان متصلاً، لكنه ناقص التوثيق، فالرواية لم تيسر لنا إثبات صدورها وإن عبر عليّ بن النعمان أنه رفعها عن بعض الصادقين.

(١) بصائر الدرجات، الصّفّار، ص ١٣٧، ح ١٢.

(٢) بصائر الدرجات، الصّفّار، ص ٢٤٨، ح ٤.

(٣) مختصر بصائر الدرجات، حسن بن سليمان الحلي، ص ١٠٨.

٥٩٩/٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْبَرْقِيِّ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحُلَيْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ الطَّائِنِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّ الْعِلْمَ يُتَوَارَثُ؛ فَلَا يَمُوتُ عَالِمٌ إِلَّا تَرَكَ مَنْ يَعْلَمُ مِثْلَ عِلْمِهِ، أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ»^(١).

رجال السند:

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى هو العطار، أبو جعفر الأشعري القمي، ثقة عين، كثير الحديث، شيخ أصحابنا في زمانه، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)^(٢).

وأحمد بن محمد هو أبو جعفر، أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، عربي قمي، شيخ أصحابنا في قم، ووجههم وفقههم، ثقة، وهو من السابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)^(٣)، وكونه الأشعري وليس أحمد بن محمد بن خالد البرقي فليس فقط للإطلاق، بل لأنه يروي هنا عن محمد بن خالد البرقي، فلو كان المقصود بأحمد صاحب المحاسن لقليل فيه: عن أحمد بن محمد عن أبيه وليس عن محمد بن خالد.

والبرقي هو أبو عبد الله محمد بن خالد البرقي، مولى أبي موسى الأشعري، كما عن النجاشي، مولى جرير بن عبد الله، كما عن ابن الغضائري، قمي، والد صاحب المحاسن، وثقة الشيخ، «وكان ضعيفا في الحديث، أدبيا، حسن المعرفة بالأخبار وعلوم العرب»، كما عن النجاشي، يعرف وينكر يروي عن الضعفاء كثيرا ويعتمد المراسيل، كما عن ابن الغضائري، من صفار السادسة^(٤).

(١) بصائر الدرجات، ص ١٣٧، ح ١، عن أحمد بن محمد. وراجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب ما يجب على الناس عند مضي الإمام، ح ٩٨٨؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٩٧، ص ٥٥٢.

(٢) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٣) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٤) ينظر: ج ١، ح ٣٣، ص ٢٦٨.

والنضر بن سويد، كوفي، انتقل إلى بغداد، صيرفي، وثقّه العلّمان، وزاد النجاشي، أنه صحيح الحديث، روى في التفسير وكامل الزيارات، روى عنه محمد بن أبي عمير، من صغار الخامسة^(١).

ويحيى الحلبي هو يحيى بن عمران بن عليّ الحلبي، من بيت أبي شعبة، كانت تجارتهم إلى حلب فسمي بالحلبي، كوفي، قال النجاشي: «ثقة ثقة، صحيح الحديث»، إضافة إلى توثيقه كل بيته، روى في كامل الزيارات والتفسير، وروى عنه ابن أبي عمير، وهو من الخامسة^(٢).

وعبد الحميد بن عواض الطائي، كوفي، وثقّه الشيخ، وقتله الرشيد لتشييعه، بين سنة (١٧٠هـ وسنة ١٨٣هـ)، من كبار الخامسة أو صغار الرابعة^(٣).

ومحمد بن مسلم هو أبو جعفر الثقفي، مولى الأوقص، كوفي، طائفي، أعور، طحان، «وجه أصحابنا بالكوفة، فقيه، ورع، صحب أبا جعفر وأبا عبد الله (عليه السلام)، وكان من أوثق الناس»، كما عن النجاشي، وعده المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، وذكره الكشي في أهل الإجماع، وفيه صحاح تجعله في المقام الأعلى، توفي سنة (١٥٠هـ)، من الرابعة^(٤).

تحقيق الصدور:

رواها الصّفّار في البصائر وقال: «حدّثنا أبو القاسم، قال: حدّثنا محمد بن يحيى العطار (قال: حدّثنا محمد بن الحسن الصّفّار) قال: حدّثني يعقوب بن يزيد عن محمد بن أبي عمير عن (ربيعي عن عبد الله بن الجارود) عن الفضيل بن يسار، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: إن العلم الذي هبط مع آدم لم يرفع، وإن العلم يتوارث وما يموت

(١) ينظر: ج ١، ح ٣٦، ص ٢٦٨.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٣٤، ص ٢٦٠.

(٣) ينظر: ج ٣، ح ٣٤٣، ص ٣٣٣.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٤٢.

منا عالم حتّى يخلفه من أهله من يعلم علمه أو ما شاء الله»^(١).

وفي السند لف يشبه التصحيف وضعناه بين قوسين، والتصحيف الآخر وأيضاً وضعناه بين قوسين، وصوابه (ربيعي بن عبد الله عن الجارود) بتبديل (عن) بـ(بن)، وتبديل (بن) بـ(عن)، والسند معتبر بعد ملاحظة التصحيف.

وفيه أيضاً عن «أحمد بن محمد عن البرقي عن نضر بن سويد عن يحيى الحلبي عن عبد الحميد الطائي عن محمد بن مسلم، قال: قال أبو جعفر (عليه السلام): إن العلم يتوارث، ولا يموت عالم إلا ترك من يعلم مثل علمه أو ما شاء الله»^(٢).

وأيضاً روى عن «أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن يحيى الحلبي عن بريد بن معاوية العجلي عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: إن عليّاً كان عالماً وإن العلم يتوارث، ولن يهلك عالم إلا بقي من بعده من يعلم مثل علمه أو ما شاء الله»^(٣)، وهذه الرواية أيضاً رويت في نفس الباب في الكافي، وقد مرّ الكلام فيها^(٤). فعلى كل تقدير مع اعتبار السند هنا، إلّا أنها أيضاً مروية بأسناد أخرى معتبرة في عدّة موارد، فالوثوق متحصل لا ريب. وقد وصفه العلامة المجلسي بأنه صحيح أيضاً^(٥).

(١) بصائر الدرجات، الصفّار، ص ١٣٤، ح ١.

(٢) بصائر الدرجات، الصفّار، ص ١٣٧، ح ١.

(٣) بصائر الدرجات، الصفّار، ص ١٣٨، ح ٢.

(٤) الكافي، الكليني، ج ١، ح ٣، ص ٢٢٢.

(٥) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٤.

٦٠٠/٧. علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن الحارث بن المغيرة، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إِنَّ الْعِلْمَ الَّذِي نَزَلَ مَعَ آدَمَ عليه السلام لَمْ يُرْفَعْ، وَمَا مَاتَ^(١) عَالِمٌ إِلَّا وَقَدْ وَرَثَ عِلْمُهُ؛ إِنَّ الْأَرْضَ لَا تَبْقَى بِغَيْرِ عَالِمٍ^(٢)».

رجال السند:

علي بن إبراهيم الثقة المعروف، صاحب التفسير، توفي قرابة (٣٠٧هـ)، من الثامنة^(٣)؛ ومحمد بن عيسى هو ابن عبيد اليعقيني، ثقة، معروف، من كبار السابعة^(٤)، وقد ناقشنا سابقا رواية محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن، ويونس بن عبد الرحمن ثقة مشهور، من صغار الخامسة^(٥)؛ والحارث بن مغيرة النصري، ثقة كوفي، من الرابعة على الصحيح^(٦).

تحقيق الصدور:

لم يذكر المجلسي قدس نفسه وصف السند، والسند معتبر مع بعض صعوبة في رواية يونس عن الحارث، ولكنه ممكن ومقبول، وقد روى الصغار قال: «حدثنا محمد بن الحسين عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن حماد بن عثمان عن فضيل عن أبي

(١) في كمال الدين: + «متا».

(٢) بصائر الدرجات، ص ١٣٦، ح ٩. بسنده عن يونس بن عبد الرحمن؛ كمال الدين، ص ٢٢٤،

ح ١٩، بسنده عن محمد بن عيسى. راجع: المحاسن، ص ٢٣٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٩٧؛

وبصائر الدرجات، ص ٣٤٦، ح ١؛ وتفسير العياشي، ج ١، ح ١٨١، ص ٢١٢؛ وص ٣٠٦،

ح ٧٧؛ الوافي، ج ٣، ح ١٠٩٨، ص ٥٥٢.

(٣) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٣٩، ص ٢٥.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ٣٩، ص ٣٠.

(٦) ينظر: ج ٢، ح ٦٦، ص ٢٣٩.

جعفر عليه السلام، قال: كانت في عليّ سنة ألف نبي، وقال: إن العلم الذي نزل مع آدم لم يرفع، وما مات عالم فذهب علمه، وإن العلم ليتوارث، إن الأرض لا تبقى بغير عالم^(١)، ونفس المضمون بأسناد أخرى^(٢). فالوثيقة بالصدور متحققة.

(١) بصائر الدرجات، الصّفّار، ص ١٣٤، ح ٢.

(٢) بصائر الدرجات، الصّفّار، ص ١٣٦.

٣٣ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ وَرَثُوا النَّبِيَّ وَجَمِيعَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْصِيَاءِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ

١/٦٠١. عَلِيٌّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُهْتَدِي، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُنْدَبٍ: أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ مُحَمَّدًا ﷺ كَانَ أَمِينًا لِلَّهِ فِي (١) خَلْقِهِ، فَلَمَّا قُبِضَ ﷺ كُنَّا - أَهْلُ الْبَيْتِ - وَرَثَتُهُ؛ فَنَحْنُ أُمَنَاءُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ، عِنْدَنَا عِلْمُ الْبَلَايَا وَالْمَنَآيَا (٢)، وَأَنْسَابُ الْعَرَبِ (٣)، وَمَوْلَدُ الْإِسْلَامِ (٤)، وَإِنَّا لَنَعْرِفُ الرَّجُلَ إِذَا رَأَيْنَاهُ بِحَقِيقَةِ الْإِيمَانِ وَحَقِيقَةِ النِّفَاقِ، وَإِنْ شِيعَتَنَا لَمَكْتُوبُونَ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ (٥)، أَخَذَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَعَلَيْهِمُ الْمِيثَاقَ، يَرِدُونَ مَوْرِدَنَا، وَيَدْخُلُونَ مَدْخَلَنَا، لَيْسَ عَلَى مِلَّةِ الْإِسْلَامِ غَيْرُنَا وَغَيْرُهُمْ، نَحْنُ (٦) النَّجَبَاءُ (٧) النَّجَّاهُ (٨)، وَنَحْنُ

(١) في حاشية «ض»: «على».

(٢) في «بس» والبصائر وتفسير القمي: «المنايا والبالايا». وقوله: «المنايا»: جمع النية، وهي الموت، من المني بمعنى التقدير؛ لأنها مقدرة بوقت مخصوص. والمراد: آجال الناس. النهاية، ج ٤، ص ٣٦٨؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٩٢ (منى).

(٣) في «ف»: «الأعراب».

(٤) «ومولد الإسلام» أي يعلمون كل من يولد هل يموت على الإسلام أو على الكفر. وقيل: أي يعلمون محل تولد الإسلام وظهوره، أي من يظهر منه الإسلام، ومن يظهر منه الكفر. مرآة العقول، ج ٣، ص ١٥.

(٥) في حاشية «ض»: «+ في صحيفة فاطمة عليها السلام واللوح المحفوظ».

(٦) في «ض»، ف، بح، بر، بس: «ونحن».

(٧) «النَّجَبَاءُ»: جمع النَجِيب، وهو الفاضل الكريم السخي، وقد نُجِبَ يَنْجُبُ نَجَابَةً، إِذَا كَانَ فَاضِلًا نَفِيسًا فِي نَوْعِهِ. راجع: النهاية، ج ٥، ص ١٧ (نَجِب).

(٨) في «بح، بر»: «والنجاة». وفي شرح المازندراني: «النَّجَاة»: جمع ناج، والناجي هو الخالص من

أَفْرَاطُ^(١) الْأَنْبِيَاءِ، وَنَحْنُ أَبْنَاءُ الْأَوْصِيَاءِ، وَنَحْنُ الْمُخْصُوصُونَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَنَحْنُ أَوْلَى النَّاسِ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَنَحْنُ أَوْلَى النَّاسِ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٢)، وَنَحْنُ الَّذِينَ شَرَعَ^(٣) اللَّهُ لَنَا دِينَهُ، فَقَالَ فِي كِتَابِهِ: «شَرَعَ لَكُمْ» يَا آلَ مُحَمَّدٍ^(٤) «مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا» قَدْ وَصَّانَا بِمَا وَصَّى بِهِ نُوحًا^(٥) «وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ» يَا مُحَمَّد «وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى»^(٦)، فَقَدْ عَلَّمْنَا وَبَلَّغْنَا عِلْمَ مَا عَلَّمْنَا^(٧)، وَاسْتَوْدَعْنَا عِلْمَهُمْ، نَحْنُ^(٨) وَرَثَةُ أُولَى الْعَزَمِ مِنَ الرُّسُلِ «أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ» يَا آلَ مُحَمَّدٍ^(٩) «وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ» وَكُونُوا عَلَى جَمَاعَةٍ «كُفِّرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ»: مَنْ أَشْرَكَ بِوَلَايَةِ عَلِيٍّ «مَا تَذَعُوهُمْ

موجبات العقوبة والحرمان من الرحمة».

(١) «الأفراط»: جمع الفَرَط، وهو المتقدّم إلى الماء يتقدّم الواردة فيهم الأرسان والدلاء ويملاً الحياض ويستقي لهم، وهو فعّل بمعنى فاعل، مثل تبع بمعنى تابع. أو ما تقدّمك من أجر وعمل. أو جمع الفَرَط، وهو العلم المستقيم يُتّدى به. والمعنى: نحن أولاد الأنبياء أو مقدّموهم في الورد على الخوض ودخول الجنة، أو هدايتهم، أو الهداة الذين أخبر الأنبياء بهم. راجع: مرآة العقول، ج ٣، ص ١٥؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٣٦٦-٣٦٧ و ٣٧٠ (فرط).

(٢) في البصائر، ص ١١٨: «بدین الله» بدل «برسول الله».

(٣) «شَرَعَ»: بينّ وأوضح. يقال: شرع الله تعالى الدين شرعاً، إذا أظهره وبينّه. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٦٠ (شرع).

(٤) في البصائر، ص ١٣٩، وتفسير القمي، وتفسير فرات، ص ٣٨٧: - «يا آل محمد».

(٥) في الوافي: + «في كتابه».

(٦) في «ج»: «إبراهيم وإسماعيل وإسحاق وموسى وعيسى ويعقوب». وفي حاشية «بس»: «إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب» بدل «إبراهيم وموسى وعيسى». وفي البصائر، ص ١٣٨: + «وإسماعيل».

(٧) في «ف»: «عَلَّمْنَا».

(٨) في «ب، ف، بر» وشرح المازندراني: «ونحن».

(٩) في تفسير فرات، ص ٣٨٧: «بآل محمد» بدل «يا آل محمد».

إِلَيْهِ، مِنْ وَلَايَةِ عَلِيٍّ، إِنَّ اللَّهَ يَا مُحَمَّدٌ^(١) «يَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُبَيِّبُ»^(٢): مَنْ يُحْيِيكَ إِلَى وَلَايَةِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ»^(٣).

رجال السند:

علي بن إبراهيم صاحب التفسير، أبو الحسن القمي، ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، من الثامنة بقي إلى (٣٠٧هـ)^(٤)؛ وإبراهيم بن هاشم أبو إسحاق القمي، موثق به عند الجميع من السابعة^(٥)؛ وعبد العزيز بن المهدي قمي، ثقة،

(١) في «ف»: «يا آل محمد».

(٢) الشورى (٤٢): ١٣.

(٣) بصائر الدرجات، ص ١٣٩، ح ٣؛ وفيه، ص ٢٨٧، ح ٥، إلى قوله: «ومولد الإسلام» وفيها عن إبراهيم بن هاشم؛ تفسير فرات، ص ٢٨٣، ح ٣٨٤، بسنده عن [الحسين بن] عبد الله بن جندب؛ تفسير القمي، ج ٢، ص ١٠٤، بسنده عن عبد الله بن جندب، وفيها مع اختلاف وزيادة. وفي الكافي، كتاب الحجة، باب فيه نكت ونف من التنزيل في الولاية، ح ١١١٩، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، من قوله: «كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ» إلى قوله: «من ولاية علي»؛ بصائر الدرجات، ص ١٣٩، ح ٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، إلى قوله: «مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ» مع اختلاف؛ وفيه، ص ١٤٠، ح ٤، بسند آخر عن السجاد عليه السلام؛ وفيه، ص ١٣٨، ح ١؛ وص ٢٨٦، ح ٣، بسند آخر عن الرضا عليه السلام عن السجاد عليه السلام؛ وفيه أيضاً، ح ٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وفي الأخيرين إلى قوله: «ومولد الإسلام». وفي عيون الأخبار، ج ٢، ح ١، ص ٢٢٧، بسند آخر، من قوله: «إِنَّا لنعرف الرجل» إلى قوله: «وحقيقة النفاق». وفي الكافي، كتاب الحجة، باب في معرفتهم أولياءهم و...، ح ١١٩٠؛ وبصائر الدرجات، ص ٣٠٨، ح ١؛ والاختصاص، ص ٢٧٨، بسند آخر، من قوله: «إِنَّا لنعرف الرجل إذا رأيناه» إلى قوله: «وحقيقة النفاق» عن أبي جعفر عليه السلام. وفي تفسير فرات، ص ٣٨٧، مراسلاً عن الرضا عليه السلام، من قوله: «نحن الذين شرع الله». راجع: الغيبة للنعماني، ص ١١٣، ح ٦؛ وبصائر الدرجات، ص ٢٢٢، ح ٥؛ والوافي، ج ٣، ح ١٠٩٩، ص ٥٥٢.

(٤) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٥) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

روت عنه السابعة، وتوفى قبل (٢١٠هـ)، من صغار السادسة^(١)؛ وعبد الله بن جندب أبو محمد البجلي، عربى، كوفى، ثقة، من صغار الخامسة أو كبار السادسة، توفى قبل (٢١٠هـ)، ويحدث أن وفاته كانت فى حدود (٢٠٤هـ)، سياتى تفصيله.

• عبد الله بن جندب:

هو أبو محمد، عبد الله بن جندب البجلي، عربى، كوفى، عدّه الشيخ فى أصحاب الصادق عليه السلام وذكر أنه عربى، وأنه أعور^(٢)، وعدّه فى أصحاب أبي إبراهيم^(٣) وأبي الحسن الرضا عليهما السلام^(٤)، وذكر وثاقته فى الموضعين، وقال فى كتاب الغيبة، فى فصل ذكر طرف فى أخبار السفراء، فى قسم المحمودين: «ومنهم عبد الله بن جندب البجلي، وكان وكيلًا لأبي إبراهيم وأبي الحسن الرضا عليه السلام، وكان عابداً، رفيع المنزلة لديهما على ما روى فى الأخبار»^(٥).

وقد ذكروا أنه لما مات عبد الله بن جندب قام عليّ بن مهزيار مكانه^(٦).

وعدّه البرقى فى أصحاب الصادق والكاظم والرضا عليه السلام. وقال: «عبد الله بن جندب البجلي، كوفى، عربى»^(٧).

أقول: عدّ عبد الله بن جندب من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام ليس يصح، وإن عدّه البرقى والشيخ فيهم، فهو يروى عنه بواسطة مشايخه، ولعله من جيل يونس بن عبد الرحمن، وما ورد من رواية يتيمة رواها الكلينى ونقلها عنه الشيخ فلا بد من الخلل فى

(١) ينظر: ج٣، ح٢٤٦، ص١٢٣.

(٢) رجال الطوسى، الطوسى، ص٣٣٢.

(٣) رجال الطوسى، الطوسى، ص٣٤٠.

(٤) رجال الطوسى، الطوسى، ص٣٥٩.

(٥) الغيبة، الطوسى، ص٣٤١.

(٦) اختيار معرفة الرجال، الطوسى، ص٨٢٥.

(٧) الرجال، البرقى، ص٥٣، ٥٠.

سندها، وكذا ما في بعض النسخ من أنه يروي فيها عن زرارة، فإن الصواب - كما في أصح النسخ وأكثرها - أنه ليس (سمعت عن زرارة)، بل (سمعت عمن رواه) وتشابه كتابة (عمن رواه) مع (عن زرارة) في الخطوط القديمة، واشتهار زرارة هو ما أوجب هذا التصحيف القديم من قبل الناسخ.

روى عنه محمد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى، وروى في التفسير، وعن النجاشي في ترجمة صفوان بن يحيى: «وكان شريكاً لعبد الله بن جندب وعلي بن النعمان، وروى أنهم تعاقدوا في بيت الله الحرام أنه من مات منهم صلى من بقي صلاته، وصام عنه صيامه، وزكى عنه زكاته. فأتا وبقي صفوان، فكان يصلي في كل يوم مائة وخمسين ركعة، ويصوم في السنة ثلاثة أشهر، ويزكى زكاته ثلاث دفعات، وكل ما يتبرع به عن نفسه مما عدا ما ذكرناه يتبرع، عنهما مثله»^(١). وذكر ذلك الشيخ أيضاً في الفهرست فقال: «اشترك هو - أي صفوان بن يحيى - وعبد الله بن جندب وعلي بن النعمان في بيت الله الحرام، فتعاقدوا جميعاً إن مات واحد منهم يصلي من بقي بعده صلاته، ويصوم عنه، ويحج عنه، ويزكي عنه ما دام حياً، فمات صاحبه وبقي صفوان بعدهما، وكان يفي لهما بذلك، كان يصلي عنهما ويصوم عنهما ويحج عنهما ويزكي عنهما، وكل شيء من البر والصلاح يفعلونه نفسه كذلك يفعل عن صاحبيه»^(٢).

وروى الكشي في عبد الله بن جندب عن «محمد بن قولويه، قال: حدثنا سعد بن عبد الله عن بعض أصحابنا، قال: قال عبد الله بن جندب لأبي الحسن عليه السلام: ألتست عني راضياً؟ قال: إي والله ورسول الله والله عنك راض، قال: ونظر أبو الحسن عليه السلام يوماً إليه وهو مول فقال: هذا يقاس»^(٣).

وعن «محمد بن سعيد (سعد) بن (يزيد) مزيد أبو الحسن، ومحمد بن أحمد بن حماد

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٩٧، ت ٥٢٤.

(٢) الفهرست، الطوسي، ص ١٤٦، ت ٣٥٦.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ص ٨٥١.

المروزي، قال: روى أبي رحمه الله عن يونس بن عبد الرحمن، قال: رأيت عبد الله بن جندب وقد أفاض من عرفات، وكان عبد الله أحد (المتجهدين) المجتهدين، قال يونس: فقلت له قد رأى الله اجتهادك منذ اليوم، فقال لي عبد الله: والله الذي لا إله إلا هو، لقد وقفت موقفي هذا وأفضت ما سمعني الله دعوت لنفسي بحرف واحد، لأنني سمعت أبا الحسن (عليه السلام) يقول: الداعي لأخيه المؤمن يظهر الغيب، ينادي من أعنان السماء، لك بكل واحدة مائة ألف، فكرهت أن أدع مائة ألف مضمونة لواحدة لا أدري أجاب إليها أم لا^(١).

قال السيّد الخوئي قدس نفسه: «الظاهر وقوع التحريف في قوله: ومحمد بن أحمد بن حماد المروزي، والصحيح عن محمد بن أحمد... بقرينة قوله: قال: رأى أبي حماد، وبقرينة رواية محمد بن سعيد بن يزيد (مزيد)، عن محمد بن أحمد بن حماد المروزي في أسانيد الكشي في عدة موارد^(٢)».

وعن الكليني، وعن الصدوق عن بعض مشايخه، عن «علي، عن أبيه قال: رأيت عبد الله بن جندب في الموقف فلم أر موقفاً كان أحسن من موقفه، ما زال ماداً يديه إلى السماء ودموعه تسيل على خديه حتى تبلغ الأرض، فلما صدر الناس قلت له: يا أبا محمد ما رأيت موقفاً قط أحسن من موقفك، قال: والله ما دعوت إلا لإخواني، وذلك أن أبا الحسن موسى (عليه السلام) أخبرني أن من دعا لأخيه يظهر الغيب نودي من العرض ولك مائة ألف ضعف، فكرهت أن أدع مائة ألف مضمونة لواحدة لا أدري تستجاب أم لا^(٣)».

يصعب التصديق بأن إبراهيم بن هاشم كان رأى عبد الله بن جندب، أو حتى روى عنه، فمعظم مشايخ إبراهيم هم تلامذته، والصواب روايتها عن يونس بن عبد الرحمن الذي يروي عنه إبراهيم بن هاشم بواسطة. وسبق أن أشرنا في مواضع متفرقة أن أسناد

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ص ٨٥١.

(٢) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي، ج ١١، ص ١٦٠.

(٣) الكافي، الكليني، ج ٢، ح ٦، ص ٥٠٨، ومصادر أخرى.

الروايات التي تعاني من بعض المشاكل وتبدأ بعليّ عن أبيه فلا اعتماد عليها، وأن هناك نسخاً من التدليس أو التحريف قد وقع في أسنادها. ومنه أيضاً يعرف أن سند الصدوق في المشيخة لعبد الله بن جندب يعاني السقوط؛ لعدم ثبوت رواية إبراهيم بن هاشم عنه، بل لا أقل رواية مشايخه فقط عنه.

أيضاً عن الكشي قال: «حدثني حمدويه بن نصير، قال: حدثني يعقوب بن يزيد، عن الحسن بن عليّ بن يقطين وكان سميّ الرأي في يونس عليه السلام، قال: قيل لأبي الحسن عليه السلام وأنا أسمع: إن يونس مولى آل يقطين يزعم أن مولاكم والمتمسك بطاعتكم عبد الله بن جندب يعبد الله على سبعين حرفاً! ويقول: إنه شاك! قال: فسمعتة يقول: هو والله أولى بأن يعبد الله على حرف، ماله ولعبد الله بن جندب، إن عبد الله بن جندب لمن المخبتين»^(١).

ونقل في التهذيب والاستبصار ترحم الإمام الرضا عليه السلام عليه، فروى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن «عليّ بن حديد، قال: سألت الرضا عليه السلام، فقلت: إن أصحابنا اختلفوا في الحرميين فبعضهم يقصر وبعضهم يتم، وأنا ممن يتم على رواية قد رواها أصحابنا في التمام وذكر عبد الله بن جندب أنه كان يتم، قال: رحم الله ابن جندب ثم قال لي: لا يكون الإتمام إلا أن تجمع على إقامة عشرة أيام، وصل النوافل ما شئت، قال ابن حديد: وكان محبتي أن يأمرني بالإتمام»^(٢).

قال السيّد البروجردي قدست نفسه في طبقات الكافي: «كأنه من صغار الخامسة»^(٣)، وعدّه منها في طبقات التهذيب، ومن صغارها في طبقات الفقيه»^(٤).

أقول: لعله توفي في الفترة الفاصلة بين السادسة والخامسة نحو سنة (٢٠٤هـ)،

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ص ٨٥٢.

(٢) الاستبصار، الطوسي، ج ٢، ص ٣٣١.

(٣) رجال أسانيد أو طبقات رجال كتاب الكافي، ص ٢١١، (حجري).

(٤) رجال أسانيد أو طبقات رجال كتاب التهذيب، ص ٥٧٢؛ رجال أسانيد أو طبقات رجال كتاب

من لا يحضره الفقيه، ص ٢٥٢، (حجري).

ويمكن عدّه من كبار السادسة ممن لم تدركه أغلب السابعة، أو يعد من صغار الخامسة
كيونس ممن لم يرو عن أبي عبد الله عليه السلام.

تحقيق الصدور:

السند تام لا غبار عليه، وقد وصفه العلامة المجلسي بالحسن^(١)؛ لمكان إبراهيم بن
هاشم.

(١) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٢.

٦٠٢ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ^(١): «عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ أَوَّلَ وَصِيٍّ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ هَبَّةُ اللَّهِ بْنِ آدَمَ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ مَضَى إِلَّا وَلَهُ وَصِيٌّ. وَكَانَ جَمِيعُ الْأَنْبِيَاءِ^(٢) مِائَةَ أَلْفِ نَبِيٍّ^(٣) وَعِشْرِينَ أَلْفَ نَبِيٍّ، مِنْهُمْ^(٤) خَمْسَةٌ أَوَّلُو الْعِزْمِ: نُوحٌ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَمُوسَى، وَعِيسَى، وَمُحَمَّدٌ ﷺ، وَإِنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام كَانَ هَبَّةَ اللَّهِ لِمُحَمَّدٍ ﷺ، وَوَرِثَ عِلْمَ الْأَوْصِيَاءِ^(٥) وَعِلْمَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ، أَمَا إِنَّ مُحَمَّدًا وَرِثَ^(٦) عِلْمَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ؛ عَلَى قَائِمَةِ الْعَرْشِ مَكْتُوبٌ: خَمْرَةُ أَسَدِ اللَّهِ وَأَسَدُ رَسُولِهِ^(٧) وَسَيِّدُ الشَّهَدَاءِ؛ وَفِي ذُؤَابَةِ^(٨) الْعَرْشِ: عَلِيٌّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ؛ فَهَذِهِ حُجَّتُنَا عَلَى مَنْ أَنْكَرَ حَقَّنَا وَجَحَدَ مِيرَاثَنَا، وَمَا^(٩) مَنَعَنَا مِنَ الْكَلَامِ وَأَمَامَنَا الْيَقِينُ؟ فَأَيُّ حُجَّةٍ تَكُونُ^(١٠)»

(١) ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ١٤١، ح ١، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن عبد الرحمن بن بكير الهجري، والمذكور في بعض نسخه «عبد الله بن بكير الهجري» وهو الظاهر؛ فقد ورد جزء من الخبر في البصائر، ص ٣١٤، ح ١٠، بنفس السند عن عبد الله بن بكير الهجري. وروى علي بن الحكم عن عبد الله بن بكير الهجري في الكافي، ح ٢٠٥٧. وعبد الله بن بكير الهجري هو المذكور في رجال البرقي، ص ١٠، ورجال الطوسي، ص ١٣٩، الرقم ١٤٧. أما رواية علي بن الحكم عن عبد الرحمن بن كثير، فلم تثبت.

(٢) في مرآة العقول: «ومن قوله: وكان جميع الأنبياء، من كلام أبي جعفر عليه السلام».

(٣) في حاشية «بر» والبصائر، ص ١٤١: «وأربعة».

(٤) في «ف»: «ومنهم».

(٥) في «ف»: «الأنبياء».

(٦) في «ض»: «وارث».

(٧) في «ج» والبصائر، ص ١٤١: «رسول الله».

(٨) ذُؤَابَةُ كُلِّ شَيْءٍ: أَعْلَاهُ. وَجَمْعُهَا: ذُؤَاب. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١، ص ٣٧٩ (ذأب).

(٩) في شرح المازندراني: «وما، للاستفهام على سبيل الإنكار». وجعل الواو في «وأمامنا» للحال.

(١٠) في «بس، بر» وشرح المازندراني: «يكون».

أَبْلَغَ مِنْ هَذَا؟^(١).

رجال السند:

محمد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري، العطار القمي، ثقة عين، كثير الحديث، شيخ أصحابنا في زمانه، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)^(٢)؛ وأحمد بن محمد هو أبو جعفر، أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، عربي قمي، شيخ أصحابنا في قم، ووجههم وفقههم، ثقة، وهو من السابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)^(٣)؛ وعلي بن الحكم هو أبو الحسن النخعي، مولى، ضرير، كما عن النجاشي، كوفي، ثقة جليل القدر، كما عن الشيخ، من السادسة^(٤)، وكون الراوي الذي يروي عنه علي بن الحكم هو عبد الرحمن بن كثير الهاشمي في هذا الموضع كلام، فإن كان هو عبد الرحمن بن كثير وأن السند لا يعاني من التصحيف؛ فحينها سيكون عبد الرحمن هو الضعيف، من الخامسة^(٥)، وسيكون السند مراسلاً؛ لعدم إمكان روايته عن أبي جعفر (عليه السلام)، وإن كان الصواب أنه - كما في بعض النسخ، وكما في البصائر، والاختصاص - عن عبد الرحمن بن بكير.

ذكر البرقي والشيخ في أصحاب أبي جعفر (عليه السلام) عبد الله بن بكير الهجري، وذكر الشيخ في أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) عبد الرحمن بن بكير الكوفي، وقد روى يونس بن

(١) بصائر الدرجات، ص ١٤١، ح ١؛ وص ٣١٤، ح ١٠، وفيها: «عن أحمد بن محمد؛ الاختصاص، ص ٢٧٩، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، وفي الأخيرين من قوله: «إن علي بن أبي طالب كان هبة الله» إلى قوله: «من الأنبياء والمرسلين». راجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب طبقات الأنبياء والرسل والأئمة (عليهم السلام)، ح ٤٤١؛ والاختصاص، ص ٢٦٤؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٠، ص ٥٥٣؛ البحار، ج ١٧، ح ٧، ص ١٣٢، وفيه إلى قوله: «من الأنبياء والمرسلين».

(٢) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٣) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٥٧، ص ١٩٢.

(٥) ينظر: ج ٣، ح ٣٤٠، ص ٣٢١.

عبد الرحمن بواسطة عن أبي عبد الله عليه السلام في جواز شهادة النساء في العذرة، والواسطة في التهذيب (عبد الرحمن بن بكير)، وفي الكافي (عبد الله بن بكير).

تحقيق الصدور:

ضعف السند ظاهر بسبب الارتباك وعدم معرفة الراوي الأخير، وكذلك وصفه العلامة المجلسي في مرآة العقول بالضعف^(١).

(١) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٧.

٣/٦٠٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ زُرْعَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ ^(١) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّ سُلَيْمَانَ وَرِثَ دَاوُدَ، وَإِنَّ مُحَمَّدًا وَرِثَ سُلَيْمَانَ، وَإِنَّا وَرِثْنَا مُحَمَّدًا، وَإِنَّ عِنْدَنَا ^(٢) عِلْمَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالزَّبُورِ ^(٣)، وَبَيَّيْنَا مَا فِي الْأَلْوَحِ ^(٤)». قَالَ: قُلْتُ: إِنَّ هَذَا هُوَ الْعِلْمُ. قَالَ: «لَيْسَ هَذَا هُوَ الْعِلْمُ؛ إِنَّ الْعِلْمَ: الَّذِي يَخْدُثُ يَوْمًا بَعْدَ يَوْمٍ ^(٥) وَسَاعَةً بَعْدَ سَاعَةٍ ^(٦)».

رجال السند:

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى هو أبو جعفر الأشعري، العطار القمي، ثقة عين، كثير الحديث، شيخ أصحابنا في زمانه من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ) ^(٧)؛ وسلمة بن الخطّاب، الأقرب ضعفه؛ لقول النجاشي، ولا ينفع عدم استثنائه، قال النجاشي: «سلمة بن الخطّاب، أبو الفضل البراوستاني الأزدورقاني - قرية من سواد الري -، كان ضعيفا في حديثه،

(١) في حاشية «ف» + «لي».

(٢) في «ب»: «وإنّا عندنا».

(٣) في «ج» + «والفرقان».

(٤) «ما في الألواح» أي ألواح موسى، كما في الخبر الآتي.

(٥) في الوافي: «لعلّ المراد - والعلم عند الله - أنّ العلم ليس ما يحصل بالسماع وقرأة الكتب وحفظها؛ فإنّ ذلك تقليد، وإنّما العلم ما يفيض من عند الله سبحانه على قلب المؤمن يوماً فيوماً، وساعة فساعة، فيتكشف به من الحقائق ما تطمئنّ به النفس، وينشرح له الصدر، ويتنور به القلب، ويتحقّق به العالم كأنّه ينظر: إليه ويشاهده».

(٦) بصائر الدرجات، ص ١٥٨، ح ١٥، بسنده عن سلمة بن الخطّاب، عن عبد الله بن القاسم؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٠١، ص ٥٥٤.

(٧) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

له عدّة كتب، من السابعة^(١)؛ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ سَيَّاتِي تفصيل الكلام فيه؛ وعبد الله بن القاسم وهو عبد الله بن القاسم الحارثي، وهو عبد الله بن القاسم بن الحارث، كما يظهر من سند كامل الزيارات، قال عنه النجاشي: ضعيف غال، صحب معاوية بن عمار ثم خلط وفارقه، وعن ابن الغضائري: البطل الحارثي، البصري، كذاب غال، متروك الحديث، معدول عن ذكره^(٢)؛ زُرْعَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ هو أبو محمد الحضرمي، كوفي، ثقة، كما في النجاشي، واقف، كما عن الشيخ والنجاشي، روى في التفسير وكامل الزيارات، فيه رواية تصفه بالكذب، من صغار الخامسة. سيأتي تفصيله؛ الْمُفَضَّلُ بْنُ عُمَرَ جعفي، مولى، لم تقبل الأخذ بما يرويه من الرعيل الأوّل، من كبار الخامسة^(٣).

° عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ:

وهذا العنوان لا يعلم انطباقه بالتحديد على أي من الثلاثة أدناه، وإذا رجع كونه الأوّل فهو في غاية الإهمال. والثلاثة هم:

الأوّل: أنه عبد الله بن محمد بن سنان، ويشير إليه توسط هذا العنوان بين سلمة وعبد الله بن القاسم الحرث البطل في أحد أسناد كامل الزيارات، وورد أيضاً هذا العنوان في سند رواية أخرى رويت في الكافي وكامل الزيارات روى فيها سلمة بن الخطاب عن عبد الله بن الخطاب عنه، وروى هو عن منيع بن الحجاج - وإن ورد مصحفاً (مسمع) والصواب منيع -، ولا يعرف في الرجال من هو عبد الله بن محمد بن سنان.

الثاني: عبد الله بن محمد بن نبيك، فقد روى سلمة بن الخطاب عنه في سند من أسناد الكافي، وقد ذكره النجاشي من أنه ثقة، قليل الحديث، وهو أبو العباس النهيكي، يقال: عبد الله بن أحمد أو ابن محمد، ولكن ترجيح كونه هو من جهة رواية سلمة عنه رواية متفردة في سند متفرد ليس بالقوي.

(١) ينظر: ج ٢، ح ٢١١، ص ٧٨٨.

(٢) ينظر: ج ٤، ح ٥١٦، ص ٣٥٢.

(٣) ينظر: ج ٢، ص ٨٠٠.

الثالث: عبد الله بن محمد البانى أو البامى، وذلك بالنظر أن سلمة يروى عن عبد الله بن محمد عن عدة من المشايخ؛ منهم منيع بن الحجاج، وأن الراوى عن منيع هو عبد الله بن محمد البانى، كما فى غير سند.

ويلاحظ أن سلمة بن الخطاب يروى فى أسناد عدة عن شيخيه عبد الله بن محمد وسليمان بن سماعه - الحذاء الضبى الثقة - معاً عن مشايخها، من الخامسة. وهذا يؤكد أولاً أن عبد الله بن محمد من السادسة؛ لأنه يتوسط السابعة أو كبارها والخامسة وصغارها، ويشير ثانياً إلى أن سلمة بن الخطاب طريقين إلى مشايخه من الخامسة، وأحد هذين الطريقين صحيح منه إليهم، سواء كان عبد الله بن محمد هو ابن نبيك الثقة أو كان غيره ممن لم يوثق، فلو لوحظت أسناد سلمة فى بصائر الدرجات لأمكن أن يحصل الوثوق بتعدد الطريق من سلمة إلى عبد الله بن القاسم بسليمان بن سماعه وعبد الله بن محمد، إذ يتكرر الرجلان معاً فى أسناد سلمة فى طريقه إلى عبد الله بن القاسم البطل.

هـ زُرْعَةُ بنِ مُحَمَّدٍ:

أبو محمد الحضرمى، كوفى، ثقة، كما فى النجاشى، واقف، كما عنهما، روى فى التفسير وكامل الزيارات، فيه رواية تصفه بالكذب، ولعل دلالتها على وثاقته هو الأصح، كما سيأتى بيانه. قال النجاشى: «زرعة بن محمد، أبو محمد الحضرمى، ثقة، روى عن أبى عبد الله وأبى الحسن (عليه السلام)، وكان صحب سماعه وأكثر عنه ووقف. له كتاب، يرويه عنه جماعة. أخبرنا علي بن أحمد، قال: حدثنا محمد بن الحسن بن الوليد، قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار وسعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر والحسن بن متيل عن يعقوب بن يزيد عن زرعة بكتابه»^(١).

وذكره الشيخ فى أصحاب الصادق والكاظم (عليه السلام) وذكر وقفه. وقال فى الفهرست: «زرعة بن محمد الحضرمى، واقفى المذهب. له أصل، أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن بابويه، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن يعقوب بن يزيد، عن الحسن

بن محمد الحضرمي، عنه. وأخبرنا ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن أخيه الحسن، عن زرعة^(١).

وفي الاختيار: «قال أبو عمرو، قال: سمعت حمويه، قال: زرعة بن محمد الحضرمي، واقفي»^(٢). وروى أيضاً عن «علي بن محمد بن قتيبة، قال: حدّثني الفضل، قال: حدّثنا محمد بن الحسن الواسطي ومحمد بن يونس، قالاً: حدّثنا الحسن بن قياما الصيرفي، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام فقلت: جعلت فداك ما فعل أبوك؟ قال: مضى كما مضى آباؤه عليهم السلام، قلت: فكيف أصنع بحديث حدّثني به زرعة بن محمد الحضرمي، عن سماعة بن مهران، إن أبا عبد الله عليه السلام، قال: إن ابني هذا فيه شبه من خمسة أنبياء، يحسد كما حسد يوسف عليه السلام، ويغيب كما غاب يونس، وذكر ثلاثة آخر، قال: كذب زرعة ليس هكذا حديث سماعة، إنما قال: صاحب هذا الأمر يعني القائم عليه السلام فيه شبه من خمسة أنبياء، ولم يقل ابني»^(٣).

والراوي للمجادلة مع الإمام الرضا عليه السلام هو الحسن بن قياما الصيرفي، وهو واقفي، من رؤساء الواقفة، ومجالاته للإمام الرضا عليه السلام تكشف قلة أدبه مع الإمام عليه السلام، وكان أعدى خلق الله له عليه السلام، كما في الرواية، وقد جرت بعض تلك المجادلات سنة (١٩٣ هـ)، والبعض الآخر سنة (١٩٤ هـ). فليس من المعقول تصديقه أصلاً في موضوع هذه الرواية، ولعل هذه الرواية تشير إلى وثاقة زرعة، بل اتفاق الأصحاب على وثاقته؛ بتقريب أن الحسن بن قياما الصيرفي، لما كان في مقام إثبات أنه على حق، وأن ليس للإمام عذر إلا تكذيب زرعة الثقة، فكون الرواية ضعيفة السند وأنه لا يمكن إثبات ضعف زرعة بواسطتها هي المرحلة الأولى، أما المرحلة الثانية وهي أن اختيار ابن قياما الصيرفي زرعة فإنما هو بسبب اتفاق الأصحاب على وثاقته، وعلى كل حال فهذه الرواية إذا لم يمكن استشفاف أنها تدل على الفراغ من وثاقة زرعة عند الأصحاب، إلا

(١) الفهرست، الطوسي، ص ١٣٤، ت ٣١٣.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ح ٩٠٤، ص ٧٧٤.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ح ٩٠٤، ص ٧٧٤.

أنها لا يمكن أن تدل على ضعفه بوجه.

أما طبقته:

فرواياته عن أبي بصير فيها سقط وهو سعاة، عدّه السيّد البروجردى في طبقات الكافي والفهرست والنجاشي من السادسة^(١)، وكذا استقرب في طبقات التهذيب^(٢)، وما في سند من رواية أحمد بن محمد عنه ففيه سقط لا محالة فهو يروي عنه بواسطتين، وأحياناً قليلة بواسطة واحدة، ولا تستقيم رواية السابعة عنه خاصة وأن الحسين بن سعيد لم يدركه، بل روى عن أخيه عنه، وروى الأشعري أحمد عنه عن أخيه عن زرعة، بل وروى يونس بن عبد الرحمن عنه ويونس ممن شاهد الصادق عليه السلام، فلا يستقيم عدّه من السادسة، خاصة مع عدّه في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام عند العلمين، فالصواب عدّه من صغار الخامسة.

تحقيق الصدور:

الرواية ذات سلسلة سنديّة مضطربة، فسلمة من جهة وعبد الله بن القاسم من جهة أخرى ويختهما بالمفضل بن عمر، فهي أصلاً من الأسناد المريبة التي لا يمكن قبولها، وقد شرح العلامة المجلسي متن الحديث ولم يتطرق إلى سنده. ويظهر أن الرواية موثوقة الصدور لكن الراوي لها ليس المفضل بن عمر، بل هي رواية ضريس وأبي بصير الآتية، ولعل السند أعلاه مدلس من سلمة أو من الحارثي البطل، فمتن الرواية هو الموثوق بصدوره فحسب، ولا وثاقة بسندها البتة.

(١) طبقات الكافي، ص ١٥٤؛ طبقات الفهرست، ص ٢٣٦؛ طبقات النجاشي، ص ٤٦٤، (حجري).

(٢) طبقات التهذيب، ص ٤١، (حجري).

٤ / ٦٠٤ . أحمد بن إدريس، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى، عن شعيب الحدّاد^(١)، عن ضريس الكناسي، قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام وعنده أبو بصير، فقال أبو عبد الله عليه السلام: «إن داود ورث^(٢) علم الأنبياء، وإن سليمان ورث^(٣) داود، وإن محمداً عليه السلام ورث^(٤) سليمان، وإنا ورثنا محمداً عليه السلام، وإن عندنا صحف إبراهيم وألواح موسى». فقال أبو بصير: إن هذا هو العلم. فقال: «يا أبا محمد، ليس هذا هو العلم، إنما العلم ما يحدث بالليل والنهار يوماً بيوم^(٥)، وساعة بساعة^(٦)»^(٧) .^(٨)

رجال السند:

أحمد بن إدريس هو أبو علي الأشعري، شيخ الكليني، أشعري، قمي عربي، ثقة

(١) شعيب الحدّاد، هو شعيب بن أعين الحدّاد، وما ورد في بصائر الدرجات، ص ١٥٥، ح ١، من نقل الخبر عن شعيب الخزّاز محرف. والمذكور في بعض نسخه «شعيب الحدّاد». راجع: رجال النجاشي، ص ١٩٥، الرقم ٥٢١؛ رجال البرقي، ص ٢٩؛ رجال الطوسي، ص ٢٢٣، الرقم ٣٠٠٠.

(٢) في «بر»: «له».

(٣) في «ج، بح، بس»: «وارث».

(٤) في «ج، بر، بس»: «وارث».

(٥) في «ج، ض، بح، بر، بس»: «وارث».

(٦) في حاشية «بف»: «بعد يوم». وفي شرح المازندراني: «إن العلم الذي يحدث يوماً بعد يوم» بدل «إنما - إلى - بيوم».

(٧) في «ج» وحاشية «بر، بف»: «بعد ساعة».

(٨) بصائر الدرجات، ص ١٥٥، ح ١ و ٢؛ وفيه، ص ٣٤٤، ح ١، من قوله: «إنما العلم ما يحدث»؛ وفيه، ص ٣٤٥، ح ٦، من قوله: «إن عندنا صحف إبراهيم» وفي كلها بسند آخر عن صفوان بن يحيى. وفيه أيضاً، ح ٤، بسند آخر، مع اختلاف يسير. راجع: بصائر الدرجات، ص ١٦٠، ح ٥؛ الروائي، ج ٣، ح ١١٠٢، ص ٥٥٤؛ البحار، ج ١٧، ح ٨، ص ١٣٢.

فقيه، صحيح الحديث وكثيره، كما عن العلمين، كان من القواد، توفي بالقرعاء، سنة (٣٠٦هـ)، من الثامنة^(١)؛ ومحمد بن عبد الجبار هو ابن أبي الصهبان، ذهلي، أو شيباني، قمي، ذكره الشيخ في أصحاب الهادي والعسكري عليه السلام ووثقه في المرتين، من السابعة^(٢)؛ وصفوان بن يحيى أبو محمد البجلي، قيل مولا هم، كوفي، كان بيتاً للسابري، ثقة ثقة، عين، له منزلة شريفة عند الرضا عليه السلام، كما عن النجاشي، وعدّه في جلة أصحابنا في ترجمة المذري، وهو أوثق أهل الحديث في زمانه وأعبدهم، كما عن الشيخ، عدّه الكشي في أصحاب الإجماع، توفي سنة (٢١٠هـ)^(٣)؛ شعيب الحداد هو شعيب بن أعين الحداد، كوفي، ثقة، من الخامسة، يأتي الكلام فيه وفي ضريس الكُنَاسِيّ، وهو ضريس بن عبد الملك بن أعين الكناسي، أبو عمارة الشيباني، مولى، كوفي، ثقة، خير، فاضل، من صغار الرابعة.

ه شعيب الحداد:

هو شعيب بن أعين الحداد، كوفي، عدّه المفيد في الفقهاء الأعلام المأخوذ منهم الحلال والحرام، والفتيا والأحكام، الذين لا يطعن عليهم ولا طريق لدم واحد منهم، روى عنه محمد بن أبي عمير وصفوان. قال الكشي: «قال محمد بن مسعود: سألت علي بن الحسن بن فضال، عن شعيب يروي عنه سيف بن عميرة؟ فقال: هو ثقة»^(٤).

والغريب أن محمد بن مسعود العياشي سأل عن راو اسمه شعيب يروي عنه سيف بن عميرة، ولم تصل لنا رواية واحدة يروي فيها سيف بن عميرة عن شعيب الحداد، بل روى سيف بن عميرة عن شعيب بن سوار، كما يظهر من بعض الأسناد الواصلة إلينا، فلو كانت روايات سيف عن شعيب الحداد قليلة ولذا لم تصل إلينا لما كان العياشي

(١) ينظر: ج ١، ح ٣، ص ٨٥.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٣، ص ٨٦.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٦٨، ص ٢٤٤.

(٤) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢ ص ٦٠٥.

يعرفه بهذا، فالظاهر أنه ابن سوار، ولكن العنوان الموجود في الاختيار فوق هذه الرواية عن ابن فضال هو شعيب بن أعين!

وقال النجاشي: «شعيب بن أعين الحداد، كوفي، ثقة، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، ذكره أصحابنا في الرجال، له كتاب يرويه جماعة منهم بكر بن جناح، أخبرنا ابن شاذان، قال: حدّثنا عليّ بن حاتم، قال: حدّثنا محمّد بن أحمد بن ثابت، قال: حدّثنا محمّد بن بكر بن جناح، قال: حدّثنا أبي وأبو خالد المكفوف عن شعيب الحداد»^(١).

وفي فهرست الشيخ: «شعيب بن أعين الحداد، كوفي، ثقة. له أصل، رويناه بالإسناد الأوّل عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن أبي عمير عنه. ورواه حميد عن الحسن بن محمّد بن سماع، عنه»^(٢). وذكره أيضاً في الرجال في أصحاب الصادق عليه السلام^(٣)، وفيمن لم يرو عنهم عليه السلام، وذكر أنه روى عنه ابن سماع^(٤).

ورواية الحسن بن محمّد بن سماع عنه أيضاً غريبة، فالرجل من السابعة ولا يروي عن الخامسة، نعم رواية محمّد بن أبي عمير مقبولة كونه من السادسة.

هـ ضريس الكناسي:

هو أبو عمارة، ضريس بن عبد الملك بن أعين الشيباني، مولى، كوفي، جدهم الأعلى سنسن، رومي الأصل، كما حققناه في ترجمة عمه زرارة، ذكره أبو غالب الزراري وابن النديم في آل أعين، أعمامه: زرارة ومُهران وبكير، وأخوته: محمّد وعليّ ومثنى ويونس وغسان. وتزوج ابنة عمه مُهران بن أعين، ولهما قصة في الزواج عليها. وعن حمديه عن أشياخه: «سمي بالكناسي؛ لأن تجارتهم بالكناسة (بالكوفة)، وهو خير، فاضل، ثقة»^(٥).

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٩٥، ت ٥٢٠.

(٢) الفهرست، الطوسي، ص ١٤٥، ت ٣٥٣.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٢٢٣، ت ٣٠٠٠.

(٤) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٤٢٨، ت ٦١٤٩.

(٥) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٦٠١.

روى في كامل الزيارات والتفسير.

روى الكليني عن «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن موسى بن بكر، عن زرارة أن ضريسا كانت تحتها بنت حُمران، فجعل لها أن لا يتزوج عليها، وأن لا يتسرى أبداً في حياتها ولا بعد موتها على أن جعلت له هي أن لا تتزوج بعده، وجعلاً عليهما من الهدى والحج والبدن وكل مالهما في المساكين إن لم يف كل أحد منهما لصاحبه، ثم إنه أتى أبا عبد الله (عليه السلام) فذكر ذلك له، فقال: إن لابنة حُمران حقاً ولن يحملنا ذلك على أن لا نقول لك الحق، اذهب وتزوج وتسّر، فإن ذلك ليس بشيء وليس شيء عليك ولا عليها وليس ذلك الذي صنعتما شيء فجاء فتسرى وولد له بعد ذلك أولاد»^(١). ورواه الصدوق أيضاً^(٢).

وروى الشيخ في الاستبصار والتهذيب عن «علي بن الحسن بن خالد الأصم عن عبد الله بن بكير عن زرارة، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إن ضريساً كانت تحتها ابنة حُمران...»^(٣) إلى آخر الرواية.

ويظهر أن آل أعين ممن تكررت عندهم الحالة ليس في ابنة حُمران فحسب، بل يظهر أن حمزة بن حُمران أيضاً حين أراد الزواج بابنة عمه بكير شرطوا عليه نظير هذا، وهذا يظهر مما رواه الشيخ في التهذيب بسند صحيح عن «ابن بكير قال: تزوج حمزة بن حُمران بنت بكير فلما أراد أن يدخل بها قالوا: لسنأ ندخلها عليك أو تحلف لنا ولسنأ نرضى منك أن تحلف لنا بالعتق لأنك لا تراه شيئاً، ولكن احلف لنا بظهار أمهات أولادك وجواريك فظاهر منهن، ثم ذكر ذلك لأبي عبد الله (عليه السلام)، فقال: ليس عليك شيء فارجع إليهن»^(٤).

(١) الكافي، الكليني، ج ٥، ح ٦، ص ٤٠٣.

(٢) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ج ٣، ح ٤٤٨٤، ص ٤٢٨.

(٣) الاستبصار، الطوسي، ج ٣، ح ٨٣٣، ص ٢٣١؛ تهذيب الأحكام، الطوسي، ج ٧، ح ١٥٠٢، ص ٣٧١.

(٤) تهذيب الأحكام، الطوسي، ج ٨، ح ٣٦، ص ١١.

أما طبقة ضريس فقد عدّه السيّد البروجردي قدست نفسه في طبقات الكافي والكشي من الرابعة^(١)، وعدّه في طبقات التهذيب تحت عنوان ضريس بن عبد الملك وضريس بن أعين من الخامسة^(٢)، وتردد في عنوان ضريس الكناسي بين الرابعة والخامسة^(٣)، في حين عدّه من الرابعة في طبقات الفقيه تحت عنوان ضريس الكناسي^(٤)، وتردد تحت عنوان ضريس بن عبد الملك بين الرابعة والخامسة^(٥). والذي يظهر أن أباه عبد الملك بن أعين من الرابعة، وهو من جيل عبيد الله بن زرارة، من صغار الرابعة.

تحقيق الصدور:

سند الرواية كلّ من الثقات، فالاعتبار متحقق به، قال العلامة المجلسي: «صحيح على الظاهر؛ إذ الظاهر أن ضريسا هو ابن عبد الملك بن أعين الثقة، لا ابن عبد الواحد بن المختار المجهول، ويحتمله أيضا»^(٦).

وهنا وهم، فليس في الرواة من اسمه ضريس بن عبد الواحد بن المختار، وإن ذكر ذلك في رجال الشيخ، فإن ضريسا ممن يروي عن عبد الواحد بن المختار، ولكن الشيخ عند استلاله لعناوين الرجال من كتب الحديث، وقع الوهم أو التصحيف في نسخته في وجود ضريس بن عبد الواحد بن المختار، والصواب هو ضريس عن عبد الواحد بن المختار، وعبد الواحد بن المختار راوٍ ممدوح، وربما يكون الوهم من ابن عقدة من أصل كتاب الرجال الذي استند عليه الشيخ، وأما لقب الكناسي فلعله قد حصل تداخل بين اسم ضريس الكناسي وعبد الواحد بن المختار بسبب تصحيف قديم في أصل الرواية

(١) طبقات الكافي، ص ١٨٨؛ طبقات الكشي، ص ٦٣ (حجري).

(٢) طبقات التهذيب، ص ٥٠٣، ٥٠٤ (حجري).

(٣) طبقات التهذيب، ص ٥٠٤ (حجري).

(٤) طبقات الفقيه، ص ٢٤٤ (حجري).

(٥) طبقات الفقيه، ص ٢٤٣ (حجري).

(٦) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٧.

المنتزع منها العنوان، وكانت الرواية المصحفة؛ عن ضريس الكناسي بن عبد الواحد بن المختار، فأخَّرَ ابن عقدة اللقب على اسم الأب والجد، بعد عدم الالتفات إلى التصحيف بين (عن) و(بن).

وعلى كل تقدير فلو سُلِّمَ جدلاً أن هناك راو بهذا الاسم، فلا ريب في انصراف الاسم إلى ضريس بن أعين الكناسي؛ لأنه المشهور؛ ولأن لقب الكناسي مشهور له.

٦٠٥ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ التُّعْمَانِ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام)، قَالَ: قَالَ لِي: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمْ يُعْطِ الْأَنْبِيَاءَ شَيْئاً إِلَّا وَقَدْ أَعْطَاهُ مُحَمَّدًا (صلى الله عليه وسلم)». قَالَ^(١): «وَقَدْ^(٢) أَعْطَى مُحَمَّدًا جَمِيعَ مَا أُعْطِيَ الْأَنْبِيَاءُ^(٣)»، وَعِنْدَنَا الصُّحُفُ الَّتِي قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «صُحُفَ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى»^(٤). قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، هِيَ الْأَلْوَاخُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»^(٥).

رجال السند:

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى العطار هو أبو جعفر، الأشعري القمي، ثقة، عين، كثير الحديث، شَيْخُ أَصْحَابِنَا فِي زَمَانِهِ، مِنَ الثَّامِنَةِ، تُوْفِيَ قِرَابَةً (٣٠٠هـ)^(٦)؛ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْجُبَّارِ هُوَ ابْنُ أَبِي الصَّهْبَانِ، أَشْعَرِي، قَمِي، ثَقَّةٌ، مِنَ السَّابِعَةِ^(٧)؛ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ هُوَ ابْنُ بَزِيعِ الثَّقَةِ، كَمَا هُوَ وَاضِحٌ، وَلِلْمَجَادَلِ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ الطَّبَقَةُ، وَتَوَسُّطُهُ بَيْنَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ

(١) فِي «بَح»: «أَوْ قَالَ». فِي «بَس» وَشَرَحَ الْمَازَنْدَرَانِي: «وَقَالَ». فِي «بِف» وَالْوَافِي: - «قَالَ».

(٢) فِي «ف»: «فَقَدْ».

(٣) فِي الْبَحَارِ، ج ١٣: - «قَالَ: وَقَدْ أُعْطِيَ - إِلَى - الْأَنْبِيَاءَ».

(٤) الْأَعْلَى (٨٧): ١٩.

(٥) بَصَائِرُ الدَّرَجَاتِ، ص ١٥٦، ح ٥، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ. وَفِيهِ، ص ١٥٧، ح ٨، بِسَنَدِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ؛ وَفِيهِ أَيْضاً، ح ١١ بِطَرِيقَيْنِ: بِسَنَدِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ وَبِسَنَدِهِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، وَفِيهِمَا (ح ٨ و ١١) مِنْ قَوْلِهِ: «وَعِنْدَنَا الصُّحُفُ الَّتِي» مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ؛ وَالْوَافِي، ج ٣، ح ١١٠٣، ص ٥٥٥ الْبَحَارِ، ج ١٣، ح ٢٠، ص ٢٢٥؛ وَج ١٧، ح ٩، ص ١٣٣.

(٦) يَنْظُرُ: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٧) يَنْظُرُ: ج ١، ح ٣، ص ٨٦.

الجبار وعليّ بن النعمان، وروايته عن عليّ بن النعمان وهو من السادسة^(١)؛ وعليّ بن النعمان هو أبو الحسن النخعي، مولى، كوفي، الأعلم، ثقة ثبت، وجه، صحيح واضح الطريقة، توفي قبل سنة (٢١٠هـ)، وهو من السادسة أو كبارها^(٢)؛ وابن مسكان هو عبد الله بن مسكان، أبو محمد، مولى عَنَزَة، كوفي، ثقة عين، من أصحاب الإجماع، ومن عدّه المفيد في رسالته العديدة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، ولد في حدود سنة (١١٠هـ)، وتوفي قبل سنة (١٨٧هـ) بقليل من الخامسة^(٣)؛ وأبو بصير هنا الأقوى أنه ليث المرادي، لرواية ابن مسكان عنه، فهو ليث بن البختری، يكنى بأبي محمد، وقيل: بأبي بصير الأصغر، المرادي، ذكر له توثيق عن ابن الغضائري، أحد أصحاب الإجماع مرددا بينه وبين أبي بصير الأسدي، وبحسب صحيحة جميل ومعتبرة الأقطع فهو في المرتبة العليا من الجلالة والوثاقة، وهو من الأربعة المختين، الذين لولا هم لما كان أحد يستنبط هذا، من الرابعة^(٤).

تحقيق الصدور:

السند معتبر بلا خلاف، ومن هذه المروية يظهر أنّ أبا بصير المكنى في الرواية السابقة بأبي محمد هو ليث وليس يحيى، بدلالة ابن مسكان في هذه الرواية عنه، وعلى كل تقدير فلا إشكال في اعتبار السند، وكذا وصفه العلامة المجلسي بالصحيح^(٥).

(١) ينظر: ج ٢، ح ٩٣، ص ٤٣٣.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ١٣٤، ص ٥٩٧.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ١٠٧، ص ٤٨٩.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ١٥٦، ص ٦٥٠.

(٥) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٧.

٦٠٦/٦. مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾^(١): مَا الزَّبُورُ؟ وَمَا الذِّكْرُ؟ قَالَ^(٢): «الذِّكْرُ^(٣) عِنْدَ اللَّهِ، وَالزَّبُورُ: الَّذِي أَنْزَلَ^(٤) عَلَى دَاوُدَ؛ وَكُلُّ كِتَابٍ نَزَلَ^(٥) فَهُوَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَنَحْنُ هُمْ»^(٦).

رجال السند:

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى هُوَ الْعَطَّارُ، الثَّقَةُ الْقَمِي، مِنَ الثَّامَةِ، تَوَفَّى فِي حُدُودِ (٣٠٠هـ)^(٧)؛ وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ مَشْتَرَكٌ بَيْنَ ثَقَاتَيْنِ، وَالْأَرْجَحُ انْصِرَافُهُ لِلأَشْعَرِيِّ، ثَقَّةٌ، مِنَ السَّابِعَةِ، تَوَفَّى بَعْدَ (٢٧٤هـ)^(٨)؛ وَالْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ هُوَ الْأَهْوَازِيُّ الثَّقَةُ، مِنَ صِغَارِ السَّادِسَةِ، وَفَاتَهُ فِي حُدُودِ (٢٤٠هـ)^(٩)؛ وَهُوَ يَرْوِي عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ، وَهُوَ ثَقَّةٌ، صَحِيحُ الْحَدِيثِ،

(١) الأنبياء (٢١): ١٠٥.

(٢) فِي «ج، ض»: «فَقَالَ».

(٣) «الذِّكْرُ»: الشَّرَفُ، وَالْجَلِيلُ، وَالْخَطِيرُ. وَمِنْهُ: الْقُرْآنُ ذِكْرٌ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ هُنَا اللَّوْحُ الْمَحْفُوظُ؛ لِأَنَّهُ شَرِيفٌ جَلِيلٌ خَطِيرٌ، ذَكَرَ فِيهِ جَمِيعُ الْأَشْيَاءِ، وَلِهَذَا قَالَ: «الذِّكْرُ عِنْدَ اللَّهِ» قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَرِيعَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرَّعْدُ (١٣): ٣٩] أَيِ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ. رَاجِعُ: شَرْحُ الْمَازَنْدَرَانِيِّ، ج ٥، ص ٣٥٥؛ الْوَاقِي، ج ٣، ص ٥٥٧؛ النِّهَايَةُ، ج ٢، ص ١٦٣ (ذَكَرَ).

(٤) فِي «بف»: «+ «اللَّهُ». وَفِي حَاشِيَةِ «بف» وَالبَصَائِرُ: «نَزَلَ».

(٥) فِي الْوَاقِي: «مَنْزَلَ».

(٦) بَصَائِرُ الدَّرَجَاتِ، ص ١٥٦، ح ٦، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛ الْوَاقِي، ج ٣، ح ١١٠٥، ص ٥٥٧.

(٧) يَنْظُرُ: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٨) يَنْظُرُ: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٩) يَنْظُرُ: ج ٢، ح ١٢٥، ص ٥٦٢.

من صغار الخامسة^(١)؛ وعبد الله بن سنان أيضاً ثقة، من الخامسة، ممن بقي إلى بعد سنة (١٧٠هـ)^(٢).

تحقيق الصدور:

السند معتبر لا ثلثة فيه، وهو يثبت الصدور، وكذا وصفه العلامة المجلسي بالصحة^(٣).

(١) ينظر: ج ١، ح ٣٦، ص ٢٦٨.

(٢) ينظر: ج ١، ح ١٠، ص ١٧٣.

(٣) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٢١.

٦٠٧/٧. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي زَاهِرٍ أَوْ غَيْرِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ أَخِيهِ أَحْمَدَ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَخْبِرْنِي عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وَرِثَ النَّبِيِّينَ كُلَّهُمْ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: مِنْ لَدُنْ آدَمَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى نَفْسِهِ؟ قَالَ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا وَ مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وآله أَعْلَمُ مِنْهُ». قَالَ: قُلْتُ ^(١): «إِنَّ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ كَانَ يُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ، قَالَ: «صَدَقْتُ» ^(٢)، وَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ كَانَ يَفْهَمُ مَنْطِقَ الطَّيْرِ ^(٣)، وَ ^(٤) كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يَقْدِرُ عَلَى هَذِهِ الْمَنَازِلِ ^(٥)؟ قَالَ: فَقَالَ: «إِنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ دَاوُدَ قَالَ لِلْهُدْهُدِ حِينَ فَقَدَهُ وَشَكَ فِي أَمْرِهِ: «فَقَالَ مَا لِي لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ؟ حِينَ فَقَدَهُ، فَغَضِبَ ^(٦) عَلَيْهِ، فَقَالَ: «لَأَعَذِّبَنَّكَ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَذْبَحَنَّكَ أَوْ لَأَتَاتِيَنَّ بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ» ^(٧) وَإِنَّا غَضَبَ ^(٨)؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَدُلُّهُ عَلَى الْمَاءِ، فَهَذَا - وَهُوَ طَائِرٌ - قَدْ أُعْطِيَ مَا لَمْ يُعْطَ سُلَيْمَانُ، وَقَدْ كَانَتْ الرِّيحُ وَالنَّمْلُ

(١) في «ف» + «له».

(٢) في البصائر، ص ٦٧: + «قلت».

(٣) في شرح المازندراني: «الظاهر أنه - أي قوله: وسليمان - إلى - منطق الطير - من كلام السائل، وأنه عليه السلام عطف على عيسى بن مريم، وأن قوله: وكان رسول الله، استفهام على حقيقته. وإنما قلنا: الظاهر ذلك؛ لأنه يحتمل أن يكون من كلام أبي الحسن الأول عليه السلام ويكون عطفًا على صدقت، وحينئذٍ قوله: «وكان رسول الله» من كلامه أيضًا؛ للإخبار بأن هذه المنازل الرفيعة كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله أيضًا. فليتأمل».

(٤) في البصائر، ص ٦٧: «هل» بدل «و».

(٥) «المنازل»: جمع المنزل، وهو الدرجة. و«المنزلة»: الرتبة والدرجة، لا تجمع. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٦٥٨ (نزل).

(٦) في «ج»، ض، بف، بح، بس «وحاشية «بف» والبصائر، ص ٦٧: «و غضب».

(٧) النمل (٢٧): ٢٠ - ٢١.

(٨) في «ف» والبصائر، ص ٦٧: + «عليه».

وَالْإِنْسُ وَالْجِنُّ^(١) وَالشَّيَاطِينُ الْمُرَّةَ^(٢) لَهُ طَائِعِينَ، وَلَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ^(٣) الْمَاءَ تَحْتَ الْهَوَاءِ، وَكَانَ^(٤) الطَّيْرُ يَعْرِفُهُ، وَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: «وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا»^(٥) «سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَ بِهِ الْمَوْتُ»^(٦). وَقَدْ وَرَّثْنَا نَحْنُ هَذَا الْقُرْآنَ الَّذِي فِيهِ^(٧) مَا تُسَيَّرُ بِهِ الْجِبَالُ، وَتُقَطَّعُ^(٨) بِهِ الْبُلْدَانُ، وَتُحْيَا بِهِ الْمَوْتَى، وَنَحْنُ نَعْرِفُ الْمَاءَ تَحْتَ الْهَوَاءِ، وَإِنَّ فِي كِتَابِ اللَّهِ لآيَاتٍ مَا يُرَادُ بِهَا أَمْرٌ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ بِهِ مَعَ مَا قَدْ بَأْذَنَ اللَّهُ بِمَا كَتَبَهُ الْمَاضُونَ، جَعَلَهُ اللَّهُ لَنَا فِي أُمِّ الْكِتَابِ؛ إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: «وَمَا مِنْ غَايَةٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ»^(٩) ثُمَّ قَالَ: «ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا»^(١٠) فَتَحْنُ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَ^(١١) «أَوْرَثْنَا هَذَا الَّذِي فِيهِ نَبَيَانُ كُلِّ شَيْءٍ»^(١٢).

(١) في «ج، ض، بف» والوافي والبحار والبصائر، ص ٦٧: «الجن والإنس».

(٢) هكذا في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس، بف» والبصائر، ص ٦٧. وفي المطبوع: «[و] المردة». وقوله: «المردة»: جمع المارد، وهو من الرجال العاني الشديد. قال الراغب في المفردات، ص ٧٦٤: «المارد والمريد، من شياطين الجن والإنس المتعري من الخيرات، من قولهم: شجر أُمرد، إذا تعري من الورق». وراجع: النهاية، ج ٤، ص ٣١٥ (مرد).

(٣) في «ف»: «ولم يكونوا يعرفوا».

(٤) في «ج» والبصائر، ص ١٣٤: «كانت».

(٥) «وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا» شرط حذف جوابه، يعني لو كان شيء من القرآن كذلك، لكان هذا القرآن؛ لأنه الغاية في الإعجاز. والمراد منه تعظيم شأن القرآن. راجع: التبيان، ج ١، ص ٣٤٥.

(٦) الرعد (١٣): ٣١.

(٧) في «ج»: «فيه».

(٨) في «ف»: «قطع». وفي البصائر، ص ١٣٤: «يقطع».

(٩) النمل (٢٧): ٧٥.

(١٠) فاطر (٣٥): ٣٢.

(١١) في «بر»: «ثم».

(١٢) بصائر الدرجات، ص ٦٧، ح ١، عن محمد بن حماد، مع اختلاف يسير؛ وفيه، ص ١٣٤، ح ٣،

رجال السند:

محمد بن يحيى هو شيخ الكليني المعروف، العطار، ثقة عين، كثير الحديث، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)، وهو من الثامنة، مرَّ ذكره مراراً^(١)؛ وأحد بن أبي زاهر هو أبو جعفر، أحمد بن موسى الأشعري، مولى، قمي، كان وجهها بقسم، وحديثه ليس بذلك النقي، لعله توفي قرابة سنة (٢٨٠هـ)، كما عن العلمين، من صغار السابعة^(٢). ويبقى الكلام في محمد بن حماد وأخيه أحمد بن حماد، وأما إبراهيم وأبوه فهما إبراهيم بن عبد الحميد بدلالة السلسلة، حيث يروي محمد بن حماد عن أخيه عن إبراهيم بن عبد الحميد عن أبيه عن أبي الحسن الأول (عليه السلام) في موارد أخرى، كما في البصائر، وإبراهيم بن عبد الحميد ثقة، واقفي، من الخامسة^(٣)، ولا يعرف عن أبيه شيء واضح.

هـ محمد بن حماد:

بمتابعة الأسناد يظهر أنه محمد بن حماد بن زيد الكوفي، كما وصف في أسناد أخرى، قال النجاشي: «محمد بن حماد بن زيد الحارثي، أبو عبد الله، ثقة، روى أبوه عن أبي عبد الله (عليه السلام) له كتاب. أخبرنا ابن شاذان، قال: حدَّثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدَّثنا سعد والحميري، قالوا: حدَّثنا محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عنه»^(٤).

أقول: أبوه هو حماد بن زيد بن عقيل الحارثي الكوفي، لم يذكر بمدح أو قدح، نعم عدّه الشيخ في أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) في رجاله.

بسنده عن حماد، عن إبراهيم بن عبد الحميد، مع زيادة واختلاف يسير؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٠٤، ص ٥٥٥؛ البحار، ج ١٤، ح ٤، ص ١١٢، وفيه إلى قوله: «إلا أن يأذن الله به»؛ وج ١٧، ص ١٣٣، ح ١٠.

(١) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٢) ينظر: ج ٤، ح ٥٠٩، ص ٣١٩.

(٣) ينظر: ج ١، ح ١٧، ص ٢٠٩.

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٣٧١، ت ١٠١١.

وقال الشيخ في الفهرست: «محمد بن حماد الكوفي، له كتاب، رويناه هذا الأسناد عن محمد بن علي بن محبوب، عنه»^(١)، وعن ابن حجر: «محمد بن حماد بن زيد الحارثي الكوفي، عن أحمد بن بشير في ابن مندة المتوفى (٣١٠هـ)، له مناكير»، وكذا قال الذهبي^(٢).

ه أحمد بن حماد:

لم يذكر في الفهارس، نعم ذكر البرقي والشيخ اسم أحمد بن حماد، ولا يعلم انطباقه على من نعرف.

تحقيق الصدور:

سند هذه الرواية فيه مجاهيل، كما هو بين، نعم رويت في البصائر مرة بنفس السند، وأخرى عن محمد بن الحسن، عن حماد، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن أبيه، عن أبي الحسن الأول عليه السلام، ويظهر أن محمد بن الحسن تصحيف محمد بن الحسين، وهو ابن أبي الخطاب، فهو من يروي عنه محمد بن الحسن الصفار، وهذا السند الأخير يظهر أنه مصحف وفيه سقط، وقد سقط منه (محمد بن حماد، عن أخيه أحمد). وصفه العلامة المجلسي بالمجهول^(٣)، وهو كما قال، ولا نعلم بطريقة مناسبة لإثبات الصدور.

(١) فهرست الطوسي، الطوسي، ص ٢٢٨، ت ٦٤٩.

(٢) لسان الميزان، ابن حجر، ج ٥، ص ١٤٦؛ ميزان الاعتدال، الذهبي، ج ٣، ص ٥٢٧.

(٣) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٢١.

٣٤ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَهُمْ جَمِيعُ الْكُتُبِ الَّتِي نَزَلَتْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَنَّهُمْ يَعْرِفُونَهَا عَلَى اخْتِلَافِ أَلْسِنَتِهَا

١/٦٠٨. علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن إبراهيم، عن يونس، عن هشام بن الحكم: في حديث برّيه^(١) أَنَّهُ لَمَّا جَاءَ مَعَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَلَقِيَ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَحَكَى لَهُ هِشَامُ الْحِكَايَةَ، فَلَمَّا فَرَغَ، قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يَا بُرَيْهَ، كَيْفَ عَلِمْتُكَ بِكِتَابِكَ؟»، قَالَ: أَنَا بِهِ عَالِمٌ^(٢)، ثُمَّ^(٣) قَالَ: «كَيْفَ ثَبَّتُكَ بِتَأْوِيلِهِ؟»^(٤) قَالَ: مَا أَوْثَقَنِي^(٥) يَعْلَمِي فِيهِ! قَالَ: فَأَبْتَدَأَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقْرَأُ الْإِنْجِيلَ، فَقَالَ بُرَيْهَ^(٦): «إِيَّاكَ كُنْتُ أَطْلُبُ مُنْذُ خَمْسِينَ سَنَةً أَوْ مِثْلَكَ. قَالَ^(٧):

(١) في «ألف» وحاشية «ج، ض، ف، بح، بر»: «بريهة»، وفي «ب»: «برية». وفي «بس»: «بريه». والظاهر صحة «بريه»، فإننا لم نجد - مع الفحص الأكيد - في ما يُرَقَّب منه حل هذه المشكلة عيناً ولا أثراً من «برية» و«بريه» و«بريهة»، بل المذكور في بعض هذه الكتب هو «بريه» وهو كان نصراً عاماً بكتاب الإنجيل. راجع: المؤلف والمختلف، ج ١، ص ٢٧٤؛ توضيح المشتبه، ج ١، ص ٤٨١.

(٢) تقديم الظرف لإفادة الحصر الدال على كمال العلم. مرآة العقول، ج ٣، ص ٢٧.

(٣) في «ج، بف، والوافي والبصائر» ص ١٣٦، والتوحيد: - «ثم».

(٤) أي كيف اعتمدك على نفسك في تأويله والعلم بمعانيه. مرآة العقول، ج ٣، ص ٢٧.

(٥) «ما أوثقني»: صيغة تعجب، مثل: ما أحسن زيدا، أي أنا واثق وثوقاً تاماً بما أعرف من تأويله.

راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٥٨؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ٢٧.

(٦) في البصائر، ص ١٥٦: «فابتدأ موسى عليه السلام في قراءة الإنجيل، فقال برية. والمسيح لقد كان يقرأها هكذا، وما قرأ هذه القراءة إلا المسيح. ثم قال: بدل فابتدأ أبو الحسن عليه السلام يقرأ الإنجيل، فقال برية».

(٧) في «ف، ض، بح، والبحار»: «فقال».

فَأَمَّنَ^(١) بُرَيْهَ، وَحَسَنَ إِيَّاهُ، وَأَمَنَتِ الْمَرْأَةُ الَّتِي كَانَتْ مَعَهُ، فَدَخَلَ هِشَامٌ وَبُرَيْهَ وَالْمَرْأَةُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَحَكَى لَهُ هِشَامُ الْكَلَامَ الَّذِي جَرَى بَيْنَ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام وَبَيْنَ بُرَيْهَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ»^(٢). فَقَالَ بُرَيْهَ: أَنَّى لَكُمْ التَّوَرَاةُ وَالْإِنْجِيلُ وَكُتُبُ الْأَنْبِيَاءِ؟ قَالَ: «هِيَ عِنْدَنَا وَرَاثَةٌ مِنْ عِنْدِهِمْ، نَقْرُؤُهَا كَمَا قَرَأُوهَا، وَنَقُولُهَا كَمَا قَالُوا؛ إِنَّ اللَّهَ لَا يَجْعَلُ حُجَّةً^(٣) فِي أَرْضِهِ يُسْأَلُ عَنْ شَيْءٍ، فَيَقُولُ: لَا أَذْرِي»^(٤).

رجال السند:

علي بن إبراهيم، أبو الحسن القمي، ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب، قال ابن النديم: «من العلماء الفقهاء»، فاقت رواياته السبعة آلاف، أضر وسط عمره، وكان حياً إلى سنة (٣٠٧هـ)، من الثامنة^(١)؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمي، كوفي الأصل، يوثق به - مع أنه لم يوثق صريحاً - لقرائن، ترحم عليه ابنه في مقدمة التفسير، وأكثر عنه في التفسير، ذكر ابن طاووس الاتفاق على وثاقته، وهو من السابعة^(٢)؛ والحسن بن إبراهيم مجهول، كوفي، يقع في طريق إبراهيم بن هاشم ليونس

(١) في «بس»: «وَأَمَّنَ».

(٢) في «ف»: «+» ابن جعفر.

(٣) آل عمران (٣): ٣٤.

(٤) في «ف»: «حِجَّتِهِ».

(٥) بصائر الدرجات، ص ١٥٦، ح ٤، عن إبراهيم بن هاشم، مع زيادة. وفيه، ص ٣٦٠، ح ٢، إلى قوله: «منذ خمسين سنة»؛ التوحيد، ص ٢٧٥، ح ١، مع زيادة؛ الاختصاص، ص ٢٩٢، إلى قوله: «منذ خمسين سنة» وفي الثلاثة الأخيرة بسند آخر عن إبراهيم بن هاشم، مع اختلاف؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٠٦، ص ٥٥٧؛ البحار، ج ٤٨، ح ٢٥، ص ١١٤.

(٦) ينظر: ج ١، ح ١٦٣.

(٧) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

بن عبد الرحمن، ويروي عنه محمد بن أحمد بن يحيى صاحب النوادر، الصحيح أنه لم يرو عنه أحمد بن محمد بن عيسى، وأنه لم يرو عن يونس بن يعقوب، كما فصلنا في حاله في الوافي^(١)، ويحسن مراجعته لبيان الكثير من الاختلاطات الواقعة فيه، ورد اسمه في رجال الشيخ، وما في نسخة (مدرسي قم) من عنوان الحسين بن إبراهيم بن موسى بن أحنف فهو غلط، والصحيح ما في المخطوطة القديمة الحسن بن إبراهيم بن أحنف؛ ويونس هو يونس بن عبد الرحمن، أبو محمد، مولى عليّ بن يقطين، مولى بني أسد، بغدادي، قال عنه النجاشي: «كان وجهاً في أصحابنا، متقدماً عظيم المنزلة.. وكان الرضا يشير إليه في العلم والفتيا، وكان ممن بذل له على الوقف مال جزيل، فامتنع من أخذه، وثبت على الحق، وقد ورد في يونس مدح وذم»، ووثقه الشيخ، وذكر تضعيف القميين له، وحكى الفضل بن شاذان في ثنائه شيئاً كثيراً من جليل المدح، قال ابن النديم: «علامة زمانه، كثير التصنيف والتأليف على مذاهب الشيعة»، من الطبقة الفاصلة بين صغار الخامسة وكبار السادسة، رأى الصادق (عليه السلام) ولم يرو عنه، وتوفي بعد رأس المائة الثانية^(٢)؛ وهشام بن الحكم، أبو محمد الكندي، مولى، الشيباني منزلاً، كوفي، مولده الكوفة، ونشأ في واسط، وتجارته ببغداد، ثم انتقل إليها آخر عمره سنة (١٩٩ هـ)، وهو من الخامسة، ثقة، كما عن النجاشي، وعدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، وذكر الشيخ أنه من خواص الإمام الكاظم (عليه السلام) ومدحه^(٣).

تحقيق الصدور:

حديث بریه جاثليق النصارى رواه الصدوق مفصلاً في التوحيد، وجاء جزء منه في دلائل الإمامة، ورواه الصفار في البصائر والمفيد في الاختصاص، أما السند فذكر العلامة المجلسي أنه مجهول^(٤)، وذلك لمكان الحسن بن إبراهيم.

(١) ينظر: ج ٣، ح ٢١٣، ص ١٢.

(٢) ينظر: ج ٣، ح ٣٩، ص ٣٠.

(٣) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ١٨٤.

(٤) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٢١.

٦٠٩/٢. علي بن محمد ومحمد بن الحسن، عن سهل بن زياد، عن بكر بن صالح، عن محمد بن سنان، عن مفضل بن عمر، قال: أتينا باب أبي عبد الله عليه السلام ونحْنُ نريد الإذن عليه، فسمِعناه يتكلم بكلام ليس بالعربية، فتَوَهَّمنا أَنَّهُ بالسريانية، ثُمَّ بَكَى فَبَكَيْنَا لِبُكَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَيْنَا الْغُلَامُ، فَأَذِنَ لَنَا، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ، فَقُلْتُ^(١): أَصْلَحَكَ اللَّهُ، أَتَيْنَاكَ نُرِيدُ الْإِذْنَ عَلَيْكَ، فَسَمِعْنَاكَ تَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ لَيْسَ بِالْعَرَبِيَّةِ، فَتَوَهَّمْنَا أَنَّهُ بِالسَّرْيَانِيَّةِ، ثُمَّ بَكَيْتَ فَبَكَيْنَا لِبُكَائِكَ. فَقَالَ: «نَعَمْ»^(٢)، ذَكَرْتُ إِلَيَّاسَ النَّبِيَّ، وَكَانَ مِنْ عِبَادِ أَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَقُلْتُ كَمَا كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ^(٣). ثُمَّ انْدَفَعَ^(٤) فِيهِ بِالسَّرْيَانِيَّةِ، فَلَا^(٥) وَاللَّهِ، مَا رَأَيْنَا^(٦) قَسًا^(٧) وَلَا جَائِلِيْقًا^(٨) أَفْصَحَ لَهْجَةً

(١) في «ض»: + «له». وفي حاشية «بف»، والوافي: «فقلنا».

(٢) في «بج»: - «نعم».

(٣) «اندفع»، أي أفاض، وأسرع. يقال: اندفع في الحديث: أفاض، واندفع الفرس: أسرع في سيره، أو ابتدأ بها وشرع، من دفع من كذا، أي ابتدأ السير، فكأنه دفع نفسه من تلك المقالة وابتدأ بالسريانية. راجع: النهاية، ج ٢، ص ١٢٤؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٦١ (دفع)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٥٩.

(٤) في «ف»: «قال».

(٥) في البحار: «فما رأينا والله» بدل «فلا والله ما رأينا».

(٦) «الْقَسُّ»: رئيس من رؤساء النصارى في الدين والعلم، وكذلك الْقَسِيس، والجائليق يكون فوقه. الوافي، ج ٣، ص ٥٥٩؛ الصحاح، ج ٣، ص ٩٦٣ (قسس).

(٧) في «ب، بر»: + «كان». و«الجائليق»: رئيس للنصارى في بلاد الإسلام بمدينة السلام، ويكون تحت يد بطريق أنطاكية، ثم المطران تحت يده، ثم الأُسْقَف يكون في كل بلد من تحت المطران، ثم الْقَسِيس، ثم الشَّماس. قال الفيض: الجائليق يطلق على قاضيهم. راجع: الوافي، ج ٣، ص ٥٥٩؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٥٨ (جائليق).

(٨) «اللَّهْجَةُ»: طَرْفُ اللِّسَان، ويقال: جَرَسَ الكلام، ويقال: فصيح اللَّهْجَةُ واللَّهْجَةُ، وهي لغته التي جُبلَ عليها فاعتادها ونشأَ عليها. ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٦٥٧ (لهج).

مِنْهُ بِهِ^(١). ثُمَّ فَسَّرَهُ لَنَا بِالْعَرَبِيَّةِ، فَقَالَ: «كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: أَتَرَكَ مُعَذِّبِي وَقَدْ أَظْمَأْتُ^(٢) لَكَ هَوَاجِرِي^(٣)؟ أَتَرَكَ مُعَذِّبِي وَقَدْ عَفَّرْتُ لَكَ فِي التَّرَابِ وَجْهِي^(٤)؟ أَتَرَكَ مُعَذِّبِي وَقَدْ اجْتَنَبْتُ لَكَ الْمَعَاصِي؟ أَتَرَكَ مُعَذِّبِي وَقَدْ أَسْهَرْتُ لَكَ لَيْلِي^(٥)». قَالَ: «فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: أَنْ أَرْفَعَ رَأْسَكَ؛ فَإِنِّي غَيْرُ مُعَذِّبِكَ». قَالَ: «فَقَالَ: إِنْ قُلْتُ: لَا أُعَذِّبُكَ ثُمَّ عَذَّبْتَنِي^(٦) مَاذَا؟ أَلَسْتُ عَبْدَكَ وَأَنْتَ رَبِّي؟». قَالَ^(٧): «فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: أَنْ أَرْفَعَ رَأْسَكَ؛ فَإِنِّي غَيْرُ مُعَذِّبِكَ؛ إِنِّي^(٨) إِذَا وَعَدْتُ وَعْدًا وَفَيْتُ بِهِ^(٩)».

(١) في «بح»: - «به».

(٢) «أَظْمَأْتُ»، أي أعطشت، من الظمأ بمعنى العطش، أو شذ العطش. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ١١٦ (ظماً).

(٣) في القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٨٦: «الهُوَاجِرُ»: جمع الهاجرة، وهي نصف النهار عند زوال الشمس مع الظهر، أو من عند زوالها إلى العصر؛ لأنَّ الناس يستكثون في بيوتهم كأنهم قد تهاجروا؛ وشدة الحرِّ. وقال المجلسي في مرآة العقول: «ونسبة الإظاء إلى الهواجر على الإسناد المجازي، كقولهم: صام نهاره. أو المفعول مقدر، أي أظمأت نفسي وهواجري. والأوّل أظهر. وكذا القول في نسبة الإسهار إلى الليل».

(٤) «عَفَّرْتُ لَكَ فِي التَّرَابِ وَجْهِي»، أي مرَّغْتُهُ وَقَلَّبْتُهُ فِيهِ، يقال: عفَّره في التراب يَغْفِرُهُ عَفْرًا، وَعَفَّرَهُ تَغْفِيرًا، أي مرَّغَهُ، وَالْعَفْرُ: التراب. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٥١ (عفر).

(٥) في «ب، بر» والوافي: + «قال».

(٦) في «ض، ف، بح، بر»، وحاشية «ج، بف»: + «كان».

(٧) في «بح، بس» والبحار: - «قال».

(٨) في «ب، ض، بح، بر» والوافي والبحار: «فَإِنِّي».

(٩) بصائر الدرجات، ص ٣٦٠، ح ١، وفيه إلى قوله: «فبكينا لبكائه»؛ وص ٣٦١، ح ٣؛ والاختصاص، ص ٢٩٢، وفي كلها بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام: الوافي، ج ٣، ح ١١٠٧، ص ٥٥٨؛ البحار، ج ١٣، ح ١، ص ٣٩٢.

رجال السند:

علي بن محمد بن إبراهيم علان، هو أبو الحسن، الرازي الكليني، شيخ الكليني، وخاله علي الأشهر، ثقة عين، من الثامنة^(١)؛ ومحمد بن الحسن هو الصفار، صاحب البصائر، أبو جعفر الأعرج، مولى الأشعري، قمي، يلقب بمولة، كان وجهاً في أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحاً، قليل السقط في الرواية، من الثامنة، توفي سنة (٢٩٠هـ)^(٢). وما في بعض النسخ (محمد بن الحسين) فهو تصحيف لا ريب فيه، فإن رواية محمد بن الحسن الصفار وعلي بن محمد علان مجتمعين عن سهل من السلاسل المعروفة المتكررة، إضافة إلى أن محمد بن الحسين المعروف هو ابن أبي الخطاب، وهو ممن لا يروي عن سهل، بل هو وإن كان من طبقته، لكنه أكبر منه، ولا يروي عنه الكليني مباشرة، فالمتعين أن الكليني إنما يروي هذه الرواية عن شيخه الصفار محمد بن الحسن، وخاله علي بن محمد علان، وهما عن سهل بن زياد، وهو أبو سعيد الآدمي، الرازي، ممن شهد أحمد الأشعري عليه بالكذب والغلو، وطرده من قم، وصفه الفضل بأنه أحمق، واستثناه ابن الوليد، ضعيف جداً، فاسد الرواية والمذهب، كما عن ابن الغضائري، وضعفه النجاشي، وضعفه الشيخ في الفهرست، وفي الاستبصار أنه ضعيف جداً عند نقاد الأخبار، لكنه وثقه - في الرجال، ذهبنا لضعفه، وهو من السابعة^(٣)؛ وأما بكر بن صالح، مولى بني ضبة، رازي، وضعفه النجاشي، وعن ابن الغضائري تضعيفه جداً، وتفرد بالغرائب، وهو من السادسة على الصحيح^(٤)؛ ومحمد بن سنان الذي بينا وثاقته في نفسه، والخوف من تدليسه في الأسناد، وروايته عن كتب وجدها ولم يأخذها من مشايخه، في بحث مفصل، توفي سنة (٢٢٠هـ)، من السادسة^(٥)؛ والمُفَصَّلُ بْنُ عُمَرَ

(١) ينظر: ج ١، ح ٢، ص ٥٣.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٢٦، ص ٢٣٠.

(٣) ينظر: ج ١، ح ٢، ص ٥٩.

(٤) ينظر: ج ٣، ح ٢٢٠، ص ٤٠.

(٥) ينظر: ج ١، ح ٧، ص ١٠٧.

جعفي، مولى، من الرعيل الأوّل، من كبار الخامسة^(١).

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي عن سنده: «ضعيف»^(٢). ويلاحظ تتابع الضعفاء جيلاً بعد جيل، من سهل إلى بكر بن صالح إلى محمّد بن سنان إلى المفضل بن عمر، نعم محمّد بن سنان وإن قلنا بوثاقته، ولكننا نرتاب من روايته خاصة عن المفضل وأقرانه، فالسند لا يفيد شيئاً في تحقيق الوثوق. وقريب منه ما في البصائر والاختصاص عن «محمّد بن الحسين، عن أحمد بن الحسن الميثمي، عن أبان بن عثمان، عن موسى النميري، قال: جئنا إلى باب أبي جعفر عليه السلام»^(٣)، والسند هنا معتبر، ولذلك أحدس أن ابن سنان إنما أخذ تلك الرواية من الكتب التي اشتراها والمنسوبة إلى المفضل، ولكن الحادثة واقعة، فيمكن القول بالوثوق بصدور المروية، لكن بالشكل الذي في البصائر لا الذي في الكافي، فالراوي للحدث هو موسى النميري، والإمام هو أبو جعفر عليه السلام، وليس أبو عبد الله عليه السلام، واللغة العبرانية وليست السريانية، وأما إلياس وأيليا فهما واحد، وإلياس معرب أيليا.

(١) ينظر: ج ٢، ص ٨٠٠.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٢٧.

(٣) الاختصاص، المفيد، ص ٢٩٢؛ بصائر الدرجات، الصّفّار، ص ٣٦١.

٣٥ - بَابُ أَنَّهُ لَمْ يَجْمَعْ الْقُرْآنَ كُلَّهُ إِلَّا الْأَئِمَّةُ عليهم السلام وَأَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ عِلْمَهُ كُلَّهُ

١/٦١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْمِقْدَامِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «مَا ادَّعَى أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّهُ جَمَعَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ كَمَا أُنْزِلَ إِلَّا كَذَّابٌ، وَمَا جَمَعَهُ وَحَفِظَهُ كَمَا نَزَّلَهُ ^(١) اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَالْأَئِمَّةُ مِنْ بَعْدِهِ عليهم السلام» ^(٢).

رجال السند:

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى فهو أبو جعفر الأشعري العطار، قمي، ثقة عين، توفي قرابة (٣٠٠هـ)، من الثامنة؛ وأحمد بن محمد الظاهر أنه أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى الأشعري، أبو جعفر القمي، ثقة، من السابعة، ولد في بعد المائتين وتوفي بعد سنة (٢٧٤هـ) ^(٣)؛ والحسن بن محبوب هو السراد الجليل، ثقة، من جلة أصحابنا، ولد في حدود (١٥٠هـ)، وتوفي سنة (٢٢٤هـ) ^(٤)؛ وأما عمرو بن أبي المقدام، فهو الراوي المار الذي قبلنا روايته، ولد في حدود سنة (٩٧هـ)، وتوفي أيام الخليفة العباسي هارون، كما عن ابن سعد، وبالتحديد - كما عن عباد والتاريخ الصغير - أنه مات سنة (١٧٢هـ) ^(٥)؛ وأما جابر، فهو الجعفي الذي رجحنا وثاقته، ولد في حدود سنة (٥٥هـ)، وتوفي (١٢٨هـ)، وهو

(١) في «ج، ف»: «أنزله». وفي البصائر: «أنزل».

(٢) بصائر الدرجات، ص ٢١٣، ح ٢، عن أحمد بن محمد؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٠٨، ص ٥٦٠.

(٣) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩ - ٣٠.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٨.

(٥) ينظر: ج ٤، ح ٤٧٢، ص ٢١٤.

من الثالثة^(١).

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي حول سنده أنه مختلف فيه^(٢)، للاختلاف في عمرو بن أبي المقدام، ولكن السند عندنا يوجب الوثاقة بالصدور.

(١) ينظر: ج ٢، ح ٧٨، ص ٢٩٧.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٣٠.

٦١١/٢. مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ^(١)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ

(١) هكذا في «ألف، بح» وحاشية «ف، و». وفي «ب، ج، ض، ف، و، بس، بف» والمطبوع وحاشية بدرالدين: «محمّد بن الحسن». وأما «بر»، ففيها اضطراب.

هذا وقد ذكر العلامة الخبير السيّد موسى الجبيري (قده) - نقلاً من نسخة من النسخ التي قابلها - وجود «محمّد بن الحسن» بدل «محمّد بن الحسين» الواقع في صدر السند.

ثم إن الخبر رواه الصّفّار في بصائر الدرجات، ص ٢١٣، ح ١، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن سنان، ولذا قد يخطر بالبال استظهار صحّة نسخة «الحسن» في ما حكاه سيّدنا العلامة دام ظلّه؛ فإنّ الصّفّار هو محمّد بن الحسن بن قُروخ. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٥٤، الرقم ٩٤٨. لكن يرد على هذا الاحتمال، أولاً: عدم ثبوت رواية الكليني عن محمّد بن الحسن الصّفّار. والمراد من محمّد بن الحسن في ما ورد في كثير من أسناد الكافي - من رواية محمّد بن الحسن عن سهل بن زياد، أو عبد الله بن الحسن العلوي، أو غيرهما - هو محمّد بن الحسن الطائي الرازي، كما ثبت في محلّه. راجع: ترتيب أسانيد الكافي للسيّد البروجردي، ص ١٢١ المقدمة الرابعة [فيمن روى عنه الكليني] الثاني والثلاثون.

وثانياً: أنّه لم يُعهد في سند من أسناد الكافي توسط محمّد بن الحسين بين محمّد بن الحسن وبين محمّد بن سنان، بل لم يثبت رواية محمّد بن الحسن - سواء أكان الطائي الرازي أو الصّفّار - في أسناد الكافي عن محمّد بن الحسين.

يؤيد ذلك مقايضة الكافي مع بصائر الدرجات في بعض ما رواه الصّفّار، عن محمّد بن الحسين؛ فقد روى الصّفّار في بصائر الدرجات، ص ٧٤، ح ٣، عن محمّد بن الحسين، عن النضر بن شعيب. وأورد الكليني مضمون الخبر - باختصار - في الكافي ح ٥١٢، عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن النضر بن شعيب.

وروى في بصائر الدرجات، ص ٥٨، ح ١، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن إسماعيل. والخبر أورده الكليني في الكافي، ح ٥٥٢، عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن إسماعيل.

وروى في بصائر الدرجات، ص ٢٢٥، ح ٥، عن محمّد بن الحسين، عن يزيد [شعر]. وأورده الكليني في الكافي، ح ٥٦٤، عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن يزيد شعر.

مَرْوَانَ، عَنِ الْمُتَخَلِّ، عَنْ جَابِرٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (عليه السلام)، أَنَّهُ قَالَ: «مَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ عِنْدَهُ جَمِيعَ الْقُرْآنِ» ^(١) كُلُّهُ ظَاهِرُهُ وَبَاطِنُهُ غَيْرَ الْأَوْصِيَاءِ» ^(٢).

وروى في بصائر الدرجات، ص ٤٧٥، ح ١٣، عن محمد بن الحسين عن علي بن أسباط. وأورده الكليني في الكافي، ح ٧٢٠، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن علي بن أسباط. وروى في بصائر الدرجات، ص ٤٨٤، ح ٣، عن محمد بن الحسين، ومحمد بن عيسى، عن علي بن أسباط، وأورده الكليني في الكافي، ح ٧٢٤، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن علي بن أسباط.

وروى في بصائر الدرجات، ص ٤٩٧، ح ١، عن محمد بن الحسين، عن علي بن أسباط. وأورده الكليني في الكافي، ح ٧٢٦، عن محمد [بن يحيى] عن محمد بن الحسين، عن علي بن أسباط. والحاصل: أَنَّ «محمد بن الحسين» في صدر السند سهو بلا ريب، لكنّه موافق لأكثر النسخ، كما ذكرنا.

وأما ما نقله سيّدنا العلامة دام ظلّه، فلم نجد لهذه النسخة مزّة توجب تقديمها على سائر النسخ. مضافاً إلى أنّه يحتمل كون: «محمد بن الحسن»، مكتوباً في حاشية بعض النسخ، استظهاراً لصحته، لما رآه الناسخ من ورود الرواية في بصائر الدرجات، ثمّ تحيل في بعض الاستنساخات التالية كون هذا الاستظهار، نسخة.

والظاهر أَنَّ «محمد بن الحسين» في صدر السند، مصحّف من «محمد بن يحيى»، كما استظهره الأستاذ السيّد محمد جواد الشيرازي - دام توفيقه - في تعليقه على السند، والمشابهة بين «الحسين» و«يحيى»، في بعض الخطوط القديمة، غير خفيّة على العارف بالنسخ والممارس لها.

ثمّ إنّّه لا يخفى أَنَّ محمد بن الحسين بن أبي الخطاب روى جميع كتب محمد بن سنان وتوسّط محمد بن الحسين بين محمد بن يحيى وبين محمد بن سنان في بعض الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٢٨، الرقم ٨٨٨؛ معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٤٢٠-٤٢١.

(١) في البصائر، ح ١: «أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّهُ جَمَعَ الْقُرْآنَ» بدل «أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ عِنْدَهُ جَمِيعَ الْقُرْآنِ».

(٢) بصائر الدرجات، ص ٤١٣، ح ١، عن محمد بن الحسين. عن محمد بن سنان. وفيه، ص ٢١٣-

٢١٤، ح ٤؛ ٥؛ وتفسير القمّي، ج ٢، ص ٤٥١، بسند آخر مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج ٣،

رجال السند:

مُحمَّدُ بنُ الحُسَيْنِ لا ريب فى أنه مصحف مُحمَّد بن الحسن، وهو الصفار، شيخ الكليني، ويؤكد هذا بلا ريب رواية الصفار هذا الخبر فى بصائره عن مُحمَّد بن الحسين وهو ابن أبي الخطَّاب بعين السند عن مُحمَّد بن سنان، ومُحمَّد بن الحسن الصفار هو أبو جعفر الأعرج، مولى عيسى بن طلحة بن عبيد الله بن السائب بن مالك بن عامر الأشعري، قمى، يلقب بمولة، صاحب بصائر الدرجات، كان وجهاً فى أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحاً، قليل السقط فى الرواية، من كبار الثامنة، توفى سنة (٢٩٠هـ)^(١)، وما قيل من أن مُحمَّد بن الحسين فى صدر السند تصحيف لمُحمَّد بن يحيى لشبه الكتابة، فهو غلط، فإن الكليني بحسب ما يظهر قد استل تلك الرواية من كتاب شيخه مُحمَّد بن الحسن الذى رواها عن مُحمَّد بن الحسين، وحصول التصحيف بين مُحمَّد بن الحسن ومُحمَّد بن الحسين عظيم الرواج، بعكس التصحيف بن مُحمَّد بن يحيى ومُحمَّد بن الحسين، بل أن مُحمَّد بن الحسن الصفار ممن روى العديد من الروايات بذات السند عن جابر، وبنفس موضوع هذه الرواية بالذات؛ ومُحمَّد بن الحسين هو ابن أبي الخطَّاب، أبو جعفر الهمداني، كوفى، زيات، جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرواية، ثقة عين، حسن التصانيف، مسكون إلى روايته، وثَّقه الشيخ ثلاث مرات عند ذكره فى مواضيع مختلفة فى الرجال، وعدَّه الكشي من الثقات من أهل العلم، توفى سنة (٢٦٢هـ)، وهو من السابعة^(٢)؛ مُحمَّد بن سنان الذى بينا وثاقته فى نفسه، والخوف من تدليسه فى الأسناد، وروايته عن كتب وجدها ولم يأخذها من مشايخه، فى بحث مفصل، توفى سنة (٢٢٠هـ)، من السادسة^(٣)؛ وعمار بن مروان اليشكري، مولى، ثقة، من الخامسة، يأتى الكلام فيه؛ والمنخل هو ابن جميل الأسدي، يتاع الجوارى، ضعيف، فاسد الحديث، من الرابعة، يأتى الكلام فيه؛ وأما جابر فهو الجعفى، الذى رجحنا

(١) ينظر: ج ١، ح ٢٦، ص ٢٣٠.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٣٨، ص ١٤.

(٣) ينظر: ج ١، ح ٧، ص ١٠٧.

وثاقته، توفي (١٢٨هـ)، وهو من الثالثة^(١).

هـ عمار بن مروان:

قال النجاشي: «عمار بن مروان، مولى بني ثوبان بن سالم، مولى يشكر، وأخوه عمرو ثقتان، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب، أخبرنا محمد بن جعفر، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا محمد بن المفضل بن إبراهيم، عن محمد بن سنان، عنه بالكتاب»^(٢).

وقال الشيخ في الفهرست: «عمار بن مروان. له كتاب، أخبرنا به المفيد رحمه الله، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله والحميري ومحمد بن يحيى وأحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد ومحمد بن الحسين جميعاً، عن محمد بن سنان، عنه»^(٣)، وفي الرجال: «عمار بن مروان الشكري، مولا هم، الخزّاز الكوفي»^(٤)، والرجل من الخامسة.

هـ المنخل:

قال النجاشي: «منخل بن جميل الأسدي، يتّاع الجوّاري، ضعيف، فاسد الرواية، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب التفسير، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا علي بن محمد، قال: حدّثنا حمزة، قال: حدّثنا علي بن عبد الله بن يحيى، قال: حدّثنا أحمد بن أبي عبد الله، قال: حدّثنا أبي عن محمد بن سنان، عن منخل»^(٥).

وكان النجاشي قال في ترجمة جابر بن يزيد الجعفي أنه روى عنه جماعة غمز فيهم

(١) ينظر: ج ٢، ح ٧٨، ص ٢٩٧.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٩١، ت ٧٨٠.

(٣) الفهرست، الطوسي، ص ١٨٩، ت ٥٢٥.

(٤) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٢٥٢، ت ٣٥٣٦.

(٥) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٤٢١، ت ١١٢٧.

وضعفوا، وعدّ منهم منخل بن جميل^(١).

«قال محمد بن مسعود: سألت عليّ بن الحسن، عن المنخل بن جميل، فقال: هو لا شيء، متهم بالغلو»^(٢).

وقال الشيخ: «منخل بن جميل. له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفّار والحسن بن متيل، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن سنان، عنه. ورواه حميد عن أحمد بن ميثم، عنه»^(٣)، وعن ابن الغضائري أنه قال: «كوفي ضعيف، في مذهبه غلو»^(٤)، وهو من الرابعة.

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي: «ضعيف»^(٥)، والسند مريب، وهو من كتاب جابر برواية منخل بن جميل، الغالي الضعيف، وغالب الروايات المروية بهذا السند تأتي في البصائر والكافي بنفس المضامين.

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٢٨، ت ٣٣٢.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ح ٦٨٦، ص ٦٦٤.

(٣) الفهرست، الطوسي، ص ٢٥١، ت ٧٥٩.

(٤) رجال ابن الغضائري، ابن الغضائري، ص ٨٩، ت ١٢١.

(٥) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٣٢.

٦١٢/٣. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ الرَّيِّعِ، عَنْ عُبَيْدٍ^(١) بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ الصَّبْرِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُضْعَبٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ مَحْرَزٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ مِنْ عِلْمٍ مَا أُوتِينَا تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ وَأَحْكَامَهُ^(٢)، وَعِلْمٌ تَغْيِيرُ^(٣) الزَّمَانِ وَحَدَّثَانِهِ^(٤)، إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ خَيْرًا أَسْمَعَهُمْ^(٥)، وَلَوْ أَسْمَعَ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ، لَوَلَّى مُعْرِضًا كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْ^(٦)». ثُمَّ أَمْسَكَ هُنَيْئَةً^(٧)، ثُمَّ قَالَ: «وَلَوْ وَجَدْنَا أَوْعِيَةً^(٨) أَوْ مُسْتَرَحًا لَقُلْنَا؛

(١) في «ج، جر» - «عبدة». وفي «بس»، وحاشية «بف»، والوسائل: «عبيد الله».

(٢) في «مرآة العقول»: «وأحكامه، بالفتح تخصيص بعد التعميم، والمراد الأحكام الخمسة. أو بالكسر، أي ضبطه وإتقانه».

(٣) في «ب، ج، بف»، والوافي: «تغير».

(٤) «حَدَّثَانِ الدَّهْرِ وَالزَّمَانِ وَحَوَادِثُهُ»: نُؤَيَّةٌ وَمَا يَحْدُثُ مِنْهُ، وَاحِدُهَا حَدَثٌ. وَكَذَلِكَ أَحْدَاثُهُ، وَاحِدُهَا حَدَثٌ. وَحَدَّثَانُهُ: أَوَّلُهُ وَابْتِدَاؤُهُ، مُصَدَّرٌ حَدَّثَ يَحْدُثُ حَدُوثًا وَحَدَّثَانًا. قَرَأَ الْمَازَنْدَرَانِي وَالْمَجْلِسِيُّ: حَدَّثَانُهُ بِكَلَا الْعَيْنَيْنِ تَبَعًا لِمَا فِي الْقَامُوسِ. رَاجِعٌ: لِسَانَ الْعَرَبِ، ج ٢، ص ١٣٢؛ الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ١، ص ٢٦٧ (حدث)؛ شَرْحُ الْمَازَنْدَرَانِي، ج ٥، ص ٣٦١؛ «مِرْآةُ الْعُقُولِ»، ج ٣، ص ٣٢.

(٥) في الوافي: «أَسْمَعَهُمْ» أَي بِمَسَامَعِهِمُ الْبَاطِنِيَّةِ. «وَلَوْ أَسْمَعَ» ظَاهِرًا «مَنْ لَمْ يَسْمَعْ» بَاطِنًا «لَوَلَّى مُعْرِضًا كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْ» ظَاهِرًا.

(٦) في «بر»: - «لَمْ يَكُنْ».

(٧) «هُنَيْئَةً»، أَي سَاعَةً سِيرَةً وَلَطِيفَةً. قَالَ الْفَيَّومِيُّ: «الْهَنْ: كُنَايَةٌ عَنْ كُلِّ اسْمٍ جَنَسٍ، وَالْأُنْثَى: هَنَّةٌ، وَلَا تُهْمَا مَحْذُوفَةٌ، فَفِي لُغَةٍ هِيَ هَاءٌ فَيُصَغَّرُ عَلَى هُنَيْئَةٍ، وَمِنْهُ يُقَالُ: مَكَثَ هُنَيْئَةً، أَي سَاعَةً لَطِيفَةً. وَفِي لُغَةٍ هِيَ وَآوٌ، فَيُصَغَّرُ فِي الْمُؤَنَّثِ عَلَى هُنَيْئَةٍ، وَالْهَمْزُ خَطَأٌ؛ إِذْ لَا وَجْهَ لَهُ» رَاجِعٌ: الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٦٤١ (هن).

(٨) في «ج، ف، بف»، وشرح المازندراني والوافي: - «و».

(٩) «الْأَوْعِيَّةُ»: جَمْعُ الْوِعَاءِ، وَهُوَ مَا يُوعَى فِيهِ الشَّيْءُ، أَي يَجْمَعُ. وَالْمُرَادُ: الْقُلُوبُ الْحَافِظَةُ لِلْأَسْرَارِ. وَالْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: «مُسْتَرَحًا»: الْقَلْبُ الْخَالِي عَنِ الشَّوَاغِلِ الْمَانِعَةِ مِنْ إِدْرَاكِ الْحَقِّ وَقَبُولِهِ وَحِفْظِهِ؛

رجال السند:

عليّ بن محمّد هو عليّ بن محمّد بن إبراهيم علان، أبو الحسن، الرازي الكليني، شيخ الكليني، وخاله عليّ الأشهر، ثقة، عين، كما عن النجاشي، ترحم عليه في أسناد الصدوق، وهو من الثامنة^(٢)؛ ومحمّد بن الحسن هو الصفار، صاحب البصائر، أبو جعفر الأعرج، مولى عيسى بن طلحة بن عبيد الله بن السائب بن مالك بن عامر الأشعري، قمّي، يلقب بمولة، كان وجهاً في أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحاً، قليل السقط في الرواية، وهو من كبار الثامنة، توفي سنة (٢٩٠هـ)^(٣)، وهما يرويان عن سهل بن زياد؛ وهو أبو سعيد الأدمي، رازي، شهد أحمد الأشعري عليه بالكذب والغلو وطرده من قم، وصفه الفضل بأنه أحمق، واستثناه ابن الوليد، ضعيف جداً، فاسد الرواية والمذهب، كما عن ابن الغضائري، وضعفه النجاشي، وضعفه الشيخ في الفهرست، وفي الاستبصار أنه ضعيف جداً عند نقاد الأخبار، مع أنه وثقه في الرجال، وخلصنا إلى ضعفه من السابعة^(٤)؛ القاسم بن الربيع الصحاف، كوفي، وثقه السيّد الخوئي قدس نفسه؛ لوروده في التفسير، وليس عندنا بثقة البتة، واستشفاف الوثاقة من عبارة النجاشي

أو من نستريح إليه بإيداع شيء من أسرارنا لديه. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٦٢؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٦١؛ المصباح المنير، ص ٦٦٦ (وعى).

(١) بصائر الدرجات، ص ٢١٤، ح ١، بسنده عن عمرو بن مصعب، عن أبي عبد الله (عليه السلام) الوافي، ج ٣، ح ١١١٠، ص ٥٦٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ح ٣٣٥٤٤، ص ١٨١، وفيه إلى قوله: «تفسير القرآن وأحكامه».

(٢) ينظر: ج ١، ح ٢، ص ٥٣.

(٣) ينظر: ج ١، ح ٢٦، ص ٢٣٠.

(٤) ينظر: ج ١، ح ٢، ص ٥٩.

في تضعيف مباح بعيد غايته، وعن ابن الغضائري ضعيف في حديثه، غال في مذهبه، لا التفات إليه ولا ارتفاع به. وهو من السابعة^(١). ويبقى الكلام في عُبَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ الصَّيْرِيِّ، وَعَمْرٍو بْنِ مُصْعَبٍ، وَسَلَمَةُ بْنُ مُحَرِّزٍ.

° عُبَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ الصَّيْرِيُّ:

لم يرد هذا الاسم إلّا في هذه الرواية، ولم نهند من أين جاء به المرمي بالضعف والغلو القاسم بن ربيع الصحاف، والسند بعده أيضاً عن رجل لا يعرف عنه شيء.

° عمرو بن مصعب:

قال التفريشي في نقد الرجال: «موجود في بعض الأخبار، ولم أجده في كتب الرجال»^(٢).

وعمر بن مصعب في رواياتنا عن روى عنه العباس بن عامر، وهو من صغار السادسة، وروى عن أبي عبد الله عليه السلام، وروى عن سلمة بن محرز، وهو من الرابعة، وروى محمد بن أبي عمير عن عبد الله بن بكير وجميل، وهما من الخامسة عنه، وروى هو عن أبي عبد الله عليه السلام فيها، وتوسط عبد الرحمن بن حمّاد، وهو من السادسة، وفرات بن الأحنف وأبي حمزة الثمالي في سنده، وهما من الرابعة، وجاءت كنيته في رواية الثمالي بأبي عمران، ولقب بالعزرمي، وأيضاً توسط بين عباد بن يعقوب، وهو من كبار السادسة، وأحمد بن النضر الخزّاز، وهو من صغار الخامسة، وبين فرات بن أحنف المار، وهو من الرابعة. ومن هذه الأسناد يعلم أنه من الخامسة، وأن تلامذته من السادسة وكبارها، وأساتذته هم الرابعة.

ولا يقال: إنه هو عينه عمرو بن مصعب بن الزبير، إذ يظهر أن عمرو بن مصعب ولدته جارية أخذها مصعب بن الزبير يوم الجفرة من بيت مالك سنة (٧٠هـ) أو سنة

(١) ينظر: ج ٢، ح ٤٣، ص ٨٢.

(٢) نقد الرجال، التفريشي، ج ٣، ص ٣٤٣.

(٧١هـ)، وأبوه مصعب قتل سنة (٧١هـ) أو سنة (٧٢هـ) على أبعد تقدير، فيكون عمرو بن مصعب ممن ولد بين (٧٠ - ٧٣هـ)، فهو على هذا من الرابعة. ومنه يظهر الخلل في بعض روايات العامة في البخاري وغيره من أنه سأل أباه، وأنه روى عن أبيه فهو لا يصح؛ إذ أنه لم يدرك أباه، ولا يتذكره، بل لعله لم يره حتى، وعمرو بن مصعب بن الزبير - كما يبدو من تواريخه - من الرابعة، وهو من جيل فرات بن الأحنف، شيخ عمرو بن مصعب الذي في الروايات، إضافة إلى أن نسب الأول عزمي.

وهناك عمرو بن مصعب، قال عنه ابن حبان: «أخو خارجة بن مصعب، أول مولود بسرخس في الإسلام، من الثقات المأمونين، وأخوه خارجة فيه نظر، وكان أبوهما مصعب من أصحاب علي بن أبي طالب (عليه السلام)». وقد دخل سرخس الإسلام سنة (٣٠هـ)، فهذا متقدم جداً عن سابقه. فالمحصلة أنه لا طريق لمعرفة المزيد عن هذا الراوي الذي في كتبنا.

• سَلَمَةُ بْنُ مَحْرَزٍ:

أبو يحيى، ذكره الشيخ في أصحاب الباقر والصادق (عليهما السلام)، عربي، كما عن رجال البرقي، كوفي، قلانسي، ربما يكون أخا لعقبة وعبد الله، وكلهم من بائعي القلانس، فلا يكون عربياً، بل من موالي جعفي، وذكره ابن حبان من العامة في الثقات.

والرجل ممن روى عن الباقر (عليه السلام) المتوفى (١١٤هـ) في كتبنا، وروى عن طاووس المتوفى (١٠٦هـ) في كتبهم، وروت عنه الخامسة من أصحابنا كجميل بن دراج، ومنصور بن حازم، وهشام بن سالم، وأبي أيوب الخزاز، ونحوهم، ووُكِّعَ في كتب العامة وهو من الخامسة أيضاً. ولا تصح رواية السادسة عنه كمحمد بن أبي عمير بعنوان محمد بن زياد ومحمد بن سنان؛ فهي بسقوط الواسطة لا ريب، كما يظهر من متابعة الأسناد، ومن عدم الوثوق بالملافة في أسناد محمد بن سنان، كما اعترف هو بذلك، يظهر من رواية أنه كان حياً تقريباً عند سنة (١٤٢هـ)، حينما بلغ الإمام الكاظم (عليه السلام) الحلم، وهو من الرابعة.

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي: «ضعيف»^(١)، والسند - كما هو ظاهر - متوغل في الضعف، نعم في البصائر رواها عن الهيثم النهدي عن العباس بن عامر، قال: حدّثنا عمرو بن مصعب عن أبي عبد الله عليه السلام^(٢)، ولكن هذا السند أيضاً مجهول الوثاقة، ولا طريق آخر لإثبات الصدور بحسب ما سعيينا.

(١) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٣٢.

(٢) بصائر الدرجات، الصّفّار، ص ٢١٤، ح ١.

٦١٣/ ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ^(١)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمُؤَمِّنِ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى مَوْلَى آلِ سَامٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «وَاللَّهِ، إِنِّي لَأَعْلَمُ كِتَابَ اللَّهِ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ كَأَنَّهُ فِي كَفِّي، فِيهِ خَبَرُ السَّمَاءِ، وَخَبَرُ الْأَرْضِ، وَخَبَرُ مَا كَانَ^(٢)، وَخَبَرُ مَا هُوَ كَائِنٌ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: فِيهِ تَبَيَّنَ كُلُّ شَيْءٍ^(٣)»^(٤).

رجال السند:

محمد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري العطار، قمى، ثقة عين، شيخ أصحابنا فى زمانه، كثير الحديث والرواية، وهو من الثامنة، توفى قرابة (٣٠٠هـ)^(٥)؛ ومحمد بن الحسين لا يمكن أن يكون هو ابن أبي الخطاب الثقة، من السابعة^(٦). والمتعاهد رواية الكليني عن شيخه العطار والعاصمي عن محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى اليقطيني، فالصواب أن محمد بن الحسين هنا تصحيف عن محمد بن الحسن، وهو أبو جعفر الأعرج، مولى عيسى بن طلحة بن عبيد الله بن السائب بن مالك بن عامر الأشعري، قمى، يلقب مولة، صاحب بصائر الدرجات، كان وجهاً فى أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحاً، قليل السقط فى الرواية، وهو من كبار الثامنة، توفى

(١) تقدّم فى الكافى ذيل ح ٢٠٢، أن هذا العنوان محرف، وأن الصواب فيه، هو «محمد بن الحسن» المراد به الصفار؛ فلاحظ.

(٢) فى البصائر، ص ٢١٤: «ما يكون».

(٣) إشارة إلى الآية ٨٩ من سورة النحل (١٦): ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾.

(٤) بصائر الدرجات، ص ٢١٤، ح ٧، عن محمد بن عيسى. وفيه، ص ٢١٧، ح ٢؛ والمحاسن، ص ٢٦٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٥٣؛ والكافى، كتاب فضل العلم، باب الرد إلى الكتاب والسنة...، ح ١٩٠، بسند آخر مع اختلاف يسير. وفى تفسير العياشي، ج ٢، ح ٥٦، ص ٢٦٦، عن يونس، عن عدة من أصحابنا؛ الرافى، ج ٣، ح ١١١، ص ٥٦١.

(٥) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٦) ينظر: ج ٢، ح ٣٨، ص ١٤.

سنة (٢٩٠هـ)^(١)؛ ومحمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، أبو جعفر، بغدادي، «جليل في أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرواية، حسن التصانيف»، كما عن النجاشي، واستثناه ابن الوليد، واعترض عليه ابن نوح، وكان الفضل يثني عليه ويمدحه ويحبه ويميل إليه، وأنه يقول: «ليس في أقرانه مثله»، ويظهر من الشيخ تضعيفه تبعاً للقميين، من كبار السابعة^(٢)؛ أبو عبد الله المؤمن وهو زكريا بن محمد، أبو عبد الله الأزدي، قال النجاشي يظهر أنه كان واقفاً، وأنه مختلط الأمر، وكتابه منتحل. ولم تثبت رواية الأشعري عنه، فإن الأصل فيها هو ما عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد عن محمد بن عيسى وهو اليقطيني عنه، وقد ورد بعنوان زكريا بن محمد في التفسير، وغاب ذلك عن نظر السيد الخوئي قدست نفسه، فلم يحكم بتوثيقه بنفس مناط توثيق محمد بن جمهور ومعل بن محمد، روى في كامل الزيارات. عدّ ابن النديم كتبه في كتب مشايخ الشيعة الذين روى الفقه عن الأئمة (عليهم السلام)، والمناسب عدّه من صغار الخامسة التي أدركتها بعض كبار السابعة^(٣)؛ وعبد الأعلى مولى آل سام هو ابن أعين، مولى آل سام، أبو الصباح، ذكره المفيد في رسالته العددية في الفقهاء الأعلام، وهو من صغار الرابعة^(٤).

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي: «ضعيف»^(٥)، ولكن الكليني روى هذه الرواية باختلاف قليل في الألفاظ بمضمون مشابه، بسند معتبر عن عبد الأعلى بن أعين^(٦)، فالوثوق متحصل بصدور تلك الرواية، وبهذا لا يضر ضعف السند بزكريا المؤمن.

(١) ينظر: ج ١، ح ٢٦، ص ٢٣٠.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٣٩، ص ٢٥.

(٣) ينظر: ج ٤، ح ٤٦٢.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ١٨٨، ص ٧٢٨.

(٥) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٣٣.

(٦) ينظر: ج ٢، ح ١٨٨، ص ٧٢٨.

٦١٤/٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي زَاهِرٍ، عَنِ الْخُشَّابِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ» ^(١) قَالَ: فَفَرَّجَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام بَيْنَ أَصَابِعِهِ، فَوَضَعَهَا فِي صَدْرِهِ، ثُمَّ قَالَ: «وَعِنْدَنَا وَاللَّهِ» ^(٢)، عِلْمُ الْكِتَابِ كُلُّهُ ^(٣)» ^(٤).

رجال السند:

محمّد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري، العطار، القمي، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث، من الثامنة، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ) ^(٥)؛ وأحمد بن أبي زاهر هو أبو جعفر، أحمد بن موسى الأشعري، مولى، قمي، كان وجهاً بقم، وحديثه ليس بذلك النقي، لعله توفي قرابة سنة (٢٨٠هـ)، كما عن العلمين، من صغار السابعة ^(٦)؛ والخشاب هو الحسن بن موسى الخشاب، كوفي، من وجوه أصحابنا، مشهور، كثير العلم والحديث، من كبار السابعة ^(٧)؛ أما علي بن حسان فهو أبو الحسن، علي بن حسان

(١) النمل (٢٧): ٤٠. و«عِلْمُ الْكِتَابِ» أي شيء من علم الكتاب. والقائل هو آصف بن برخيا وزير سليمان بن داود. و«أَنَا آتِيكَ بِهِ» أي بعرض بلقيس. الوافي، ج ٣، ص ٥٦١.

(٢) في «ج» والبصائر: «والله وعندنا».

(٣) في مرآة العقول: «كله، إمّا مرفوع والضمير للعلم، أو مجرور والضمير للكتاب».

(٤) بصائر الدرجات، ص ٢٣٢، ح ٢، عن أحمد بن موسى، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن عبد الرحمن بن كثير الهاشمي. وفيه، ص ٢٣٣، ح ٣؛ وص ٢٥٠، ح ٥؛ والكافي، كتاب الحجّة، باب نادر فيه ذكر الغيب، ح ٦٦٧، بسند آخر، مع زيادة في أوله وآخره. راجع: بصائر الدرجات، ص ٣٨٣، ح ٤؛ وص ٣٨٣، ح ١٣؛ والاختصاص، ص ٣٠٩؛ الوافي، ج ٣، ح ١١١٢، ص ٥٦١؛ الوسائل، ج ٢٧، ح ٣٣٥٤٥، ص ١٨١ و ٣٣٥٤٧.

(٥) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٦) ينظر: ج ٤، ح ٥٠٩، ص ٣١٩.

(٧) ينظر: ج ١، ح ٣١، ص ٢٥٢.

بن كثير، مولى بني هاشم، ضعيف جداً، ذكروه في الغلاة، فاسد الاعتقاد، كما عن النجاشي. «غال، ضعيف، رأيت له كتاباً سماه تفسير الباطن، لا يتعلق من الإسلام بسبب»، كما عن ابن الغضائري، كذاب، واقف، كما عن ابن فضال، وكونه الهاشمي وليس الواسطي الثقة، فبدلالة روايته عن عمه عبد الرحمن، وهو من السادسة^(١)؛ وعبد الرحمن بن كثير الهاشمي عم عليّ بن حسان، مولى بني هاشم، قال النجاشي: كان ضعيفاً، غمز أصحابنا عليه، وقالوا: كان يضع الحديث، وهو من الخامسة^(٢).

تحقيق الصدور:

سند الحديث موجب للريبة، خاصة أن هذا الحديث وآخر اشتمل عليه لم يروه إلا الضعفاء والغلاة، وتفرد هؤلاء بوجوب الوثوق في كثير من الأحيان بعدم الصدور، قال العلامة المجلسي عن السند: «ضعيف»^(٣).

(١) ينظر: ج ٤، ح ٤٨٢، ص ٢٥٠.

(٢) ينظر: ج ٣، ح ٣٤٠، ص ١٢٣.

(٣) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٣٣.

٦١٥/٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ^(١)، عَمَّنْ ذَكَرَهُ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام^(٢): «قُلْ كُنْ فِي اللَّهِ شَهِيداً يَنْفِي وَيَنْتَكُمُ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ»^(٣) قَالَ: «إِنَّا^(٤) عَنِّي، وَعَلِيٌّ عليه السلام أَوْلُنَا وَأَفْضَلُنَا وَخَيْرُنَا بَعْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم»^(٥) عليه السلام^(٦).

رجال السند:

وقبل البدء بسرّد ملخص أحوال رجال السند ينبغي تقديم ترتيب السند، والكليني يروي هذا الحديث بسندين:

الأول: عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن بريد.

الثاني: عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسن الصفّار، عن ذكره، عن ابن أبي

(١) في «ألف، ب، ف، ير»: «محمد بن الحسين». وهو سهو ظاهر، والصواب ما في المطبوع وسائر النسخ؛ فقد ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٢٣٤، ح ١٢ عن محمد بن الحسين، عن ابن أبي عمير، ومحمد بن الحسين - وهو ابن أبي الخطاب - روى في ضمن آخرين جميع كتب محمد بن أبي عمير، كما في الفهرست للطوسي، ص ٤٠٤، الرقم ٦١٨. يؤكّد ذلك أنّ المقام من مواضع تحريف «محمد بن الحسن» بـ «محمد بن الحسين» دون العكس؛ لكثرة روايات محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين جدّاً.

(٢) في «ف» + «قوله تعالى».

(٣) الرعد (١٣): ٤٣.

(٤) في شرح المازندراني: «وإِنَّا».

(٥) في حاشية «بر»: «رسول الله».

(٦) بصائر الدرجات، ص ٢٣٤، ح ١٢، بسنده عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة؛ وفيه، ص ٢٣٦،

ح ٢٠، بسنده عن ابن أبي عمير، عن بريد بن معاوية. وفيه، ص ٢٣٤، ح ٧، بسند آخر؛ الوافي،

ج ٣، ح ١١١٣، ص ٥٦٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ح ٣٣٥٤٦، ص ١٨١.

عمير إلى آخر السند.

وأما من ذكره الصّفّار في السند الثاني، فيظهر أنه محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، كما جاء في البصائر، فيكون السند الثاني هو عن محمّد بن يحيى عن محمّد بن الحسن الصّفّار، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن محمّد بن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن بريد بن معاوية العجلي.

وعليّ بن إبراهيم هو أبو الحسن القمي، ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب، صاحب التفسير، قمي، أضر وسط عمره وبقي حيّاً إلى (٣٠٧هـ)، وهو من الثامنة^(١)؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم هو أبو إسحاق القمي، كوفي الأصل، يوثق به - مع أنه لم يوثق صريحاً - لقرائن، ترحم عليه ابنه في مقدمة التفسير، وأكثر عنه فيه، ذكر ابن طاووس الاتفاق على وثاقته، وهو من السابعة^(٢).

ومحمّد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري، العطار، القمي، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث، من الثامنة، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)^(٣)؛ ومحمّد بن الحسن هو الصّفّار، أبو جعفر الأعرج، مولى عيسى بن طلحة بن عبيد الله بن السائب بن مالك بن عامر الأشعري، قمي، يلقب بمولة، صاحب بصائر الدرجات، كان وجهاً في أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحاً، قليل السقط في الرواية، من كبار الثامنة، توفي سنة (٢٩٠هـ)^(٤)؛ وعن ذكره فالظاهر بدلالة سند الصّفّار في البصائر فهو محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، أبو جعفر الهمداني، كوفي، زيات، جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرواية، ثقة عين، حسن التصانيف، مسكون إلى روايته، توفي سنة (٢٦٢هـ)، وهو من السابعة^(٥).

(١) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣- ١٦٦.

(٣) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٤) ينظر: ج ١، ح ٢٦، ص ٢٣٠.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ٣٨، ص ١٤.

وكلاهما يرويان عن ابن أبي عمير، وهو أبو أحمد، محمد بن زياد الأزدي، من موالى المهلب بن أبي صفرة، بغدادى، جليل القدر، عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين، كان من أوثق الناس عند الخاصة والعامة، وأنسكهم نسكاً، وأورعهم وأعبدهم، وأنه واحد أهل زمانه في الأشياء كلها، وهو في الوثاقة أشهر من أن يوثق، أحد الثلاثة، وأحد أصحاب الإجماع، من السادسة، توفي سنة (٢١٧هـ)^(١)؛ وأما ابن أذينة، فهو عمر بن أذينة، ذكروا أن اسمه محمد بن عمر، وغلب اسم أبيه عليه، وثقه الشيخ، ومدحه النجاشي قائلا: شيخ أصحابنا البصريين ووجههم. وهو من كبار الخامسة، توفي قرابة (١٦٩هـ)^(٢)؛ بُريد بن معاوية فهو أبو القاسم العجلي، عربى، كوفى، وجه من وجوه أصحابنا، وفقهه، له محل عند الأئمة، أحد أصحاب الإجماع، وردت فيه روايات معتبرة تجعله في المقام الأعلى في الرواة، توفي سنة (١٤٨هـ)، وهو من الرابعة^(٣).

تحقيق الصدور:

ذكر العلامة المجلسي أنه حسن كالصحيح^(٤)، والحال أنه إنما اعتمد السند المسطور في الكافي، من دون تعويضه بسند الصفار لمعرفة المجهول المعبر عنه (عمن ذكره) في رواية الصفار عنه، ولذا فالسند المعتبر عنده في السندين هو سند الكليني عن عليّ، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن بريد بن معاوية، باعتبار الوسطة المجهولة في السند الآخر، وباعتبار أن إبراهيم بن هاشم ممدوح - لم يوثق صريحاً - فهو حسن الحال.

والحال أن السند معتبر بطريقه، كما بيناه أعلاه، فالوثوق متحصل به، بل مضمون هذا الحديث مستفيض لا ريب.

(١) ينظر: ج ١، ح ٣٦٤، ص ٢٦٤.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ١٠٩، ص ٥٢٢.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٨٥، ص ٣٩٢.

(٤) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٣٤.

٣٦ - بَابُ مَا أُعْطِيَ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام مِنْ اسْمِ اللَّهِ الْأَعْظَمِ

١/٦١٦. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى وَغَيْرُهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي شُرَيْسٌ ^(١) الْوَابِشِيُّ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اسْمَ اللَّهِ الْأَعْظَمَ عَلَى ثَلَاثَةِ وَسَبْعِينَ حَرْفًا، وَإِنَّمَا ^(٢) كَانَ عِنْدَ أَصَفٍ مِنْهَا حَرْفٌ وَاحِدٌ، فَتَكَلَّمَ بِهِ، فَخُسِفَ ^(٣) بِالْأَرْضِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ سِرِيرِ بَلْقَيْسَ حَتَّى تَنَاوَلَ السِّرِيرَ بِيَدِهِ، ثُمَّ عَادَتِ الْأَرْضُ كَمَا كَانَتْ أَشْرَعَ مِنْ طَرْفَةِ عَيْنٍ ^(٤)، وَنَحْنُ عِنْدَنَا ^(٥) مِنَ الْإِسْمِ الْأَعْظَمِ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ حَرْفًا، وَحَرْفٌ ^(٦) عِنْدَ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - ^(٧)»

(١) ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٢٢٨، ح ١، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن محمد بن الفضل، قال: أخبرني شريس الوابشي. والمذكور في بعض مخطوطاته «محمد بن الفضل، قال: أخبرني شريس الوابشي» وهو الظاهر؛ فقد روى محمد بن الفضل، عن شريس الوابشي عن جابر، في المحاسن، ص ٣٠٠، ح ٥؛ والخصال، ص ٣٧، ح ١٥؛ والفقيه، ج ٣، ح ٤٥١٦، ص ٤٣٩؛ وص ٤٤٤، ح ٤٥٣٢.

يؤكد ذلك أن علي بن الحكم روى كتاب محمد بن الفضل الأزرق. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٤١٦، الرقم ٦٤٣.

(٢) في «بح»: «فإنما».

(٣) فقال: خُسِفَ بالرجل وبالقوم، إذا أخذته الأرض ودخل فيها. وَخُسِفَ الْمَكَانُ تَخَسَّفَ خَسْفًا وَخُسُوفًا: ذهب في الأرض، وَخَسَفَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَخَسَفَ اللَّهُ بِهِ الْأَرْضَ، أَي غَابَ بِهِ فِيهَا، يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٦٧ (خسف).

(٤) في حاشية «ب، بس، بف» والبحار: «العين».

(٥) في «ب، بح، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والوافي والبصائر، ص ٢٢٨: «وعندنا نحن».

(٦) هكذا في النسخ التي قبلت والوافي والبحار والبصائر، ص ٢٢٨. وفي المطبوع: «واحد».

(٧) في «ف»: - «عند الله تبارك وتعالى».

اِسْتَأْثَرَهُ^(١) فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَهُ، وَلَا حَوْلَ^(٢) وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ^(٣).

رجال السند:

محمّد بن يحيى هو العطار، أبو جعفر الأشعري، القمي، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠ هـ)^(٤)؛ وغيره: من مشايخ الكليني، من الطبقة الثامنة؛ وأحمد بن محمد قد يقال إنه مشترك بين ثقتين الأشعري والبرقي، لكن الظاهر أنه أبو جعفر، أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، عربي قمي، شيخ أصحابنا في قم، ووجههم وفقههم، ثقة، وهو من السابعة، توفي بعد (٢٧٤ هـ)^(٥)؛ وعلي بن الحكم هو أبو الحسن النخعي، مولى، ضرير، كوفي، ثقة، جليل القدر، من السادسة^(٦)؛ ومحمد بن الفضيل اسم مشترك بين راويين، بل قد يقال بين ثلاثة؛ محمد بن الفضيل بن كثير الأزدي، وهو ضعيف، مرمي بالغلو؛ ومحمد بن الفضيل بن غزوان، وهو ثقة عند العامة والخاصة؛ ومحمد بن القاسم بن الفضيل بن يسار - وهو ثقة هو وأبيه وجده -، حيث يدعى محمد بن الفضيل نسبة إلى جده الشهير الفضيل بن يسار، ولكن المتعين

(١) «استأثر به»: انفرد به وخصّ به نفسه واستبدّ به. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٨ (أثر).

(٢) قال ابن الأثير: «الحَوْل هاهنا: الحركة، يقال: حال الشخص يحول إذا تحرك، المعنى: لا حركة ولا قوة إلا بمشيئة الله تعالى. وقيل: الحَوْل: الحيلة، والأوّل أشبه». النهاية، ج ١، ص ٤٦٢ (حول).

(٣) بصائر الدرجات، ص ٢٢٨، ح ١، عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٢٣٠، ح ٨ و ٩، بسندهما عن علي بن الحكم، عن محمد بن الفضيل، عن سعد أبي عمرو الجلاب، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، مع تفاوت يسير. وفيه، ص ٢٢٩، ح ٦، بسنده عن علي بن الحكم مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٢٢٩، ح ٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير. دلائل الإمامة، ص ٢١٩، مرسلاً، مع تفاوت. راجع: خصائص الأئمة (عليهم السلام)، ص ٤٦، الوافي، ج ٣، ح ١١١٤، ص ٥٦٣؛ البحار، ج ١٤، ح ٥، ص ١١٣.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٥) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٦) ينظر: ج ٢، ح ٥٧، ص ١٩٢.

الذي يروي عن الرضا (عليه السلام) ويروي عنه زملاء الحسن بن محبوب من السادسة هو ابن كثير الأزدي، الضعيف، من الخامسة أو صغارها^(١)؛ وجابر هو جابر بن يزيد، عربي، كوفي، وصفه النجاشي بالتخليط، وثقة، كما عن ابن الغضائري، وعدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، دلت صحيحة زياد الحلال على صدقه، وحكى الكشي عن سفيان الثوري أنه قال: «إنه صدوق في الحديث، إلا أنه كان يتشيع»، وفي كتبهم أنه قال أيضاً: «ما رأيت أروع بالحديث من جابر»، وتضاربت فيه آراء العامة بين مضعف وموثق. وقد اخترنا القول بوثاقته بحسب ما دلت عليه صحيحة زياد الحلال، وهو من التابعين، ولد في حدود سنة (٥٥٥هـ)، وتوفي سنة (١٢٨هـ)، وهو من صغار الثالثة^(٢). ويبقى الكلام في الوسطة بين محمد بن الفضيل وجابر، وهو شريس الوابشي.

هـ شريس الوابشي:

اسم شريس هو مصغر لشرس، ويتوسط شريس محمد بن الفضيل وجابر في مواضع عدّة، وإن صحف أحياناً إلى ضريس الوابشي أو بشر الوابشي، وقد ذكره الشيخ في أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام)، وذكر أنه كوفي، روى عنهما (عليهما السلام)^(٣).

وذكر عنوان ضريس الوابشي أيضاً في أصحاب الصادق (عليه السلام)^(٤)، وهو العنوان المستل من الرواية، ولعل الصواب - كما يبدو - أنه لا وجود لراو اسمه ضريس الوابشي في البين، بل هو تصحيف عن شريس.

وقد روى عنه الحسن بن راشد، وزير المنصور الذي ضُعف في كتاب ابن الغضائري، وروى هو عن سدير، والحسن من الخامسة، وسدير من الثالثة ممن أدركتهم الخامسة.

(١) ينظر: ج ٣، ح ٣٣٩، ص ٣١٨.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٧٨، ص ٢٧٩.

(٣) رجال الشيخ، الطوسي، ص ٢٢٤، ت ٣٠٢٠.

(٤) رجال الشيخ، الطوسي، ص ٢٢٧، ت ٣٠٧٧.

وروى عنه محمد بن الفضيل، وهو من الخامسة، وروى عن جابر، وهو من صغار الثالثة، كما في هذه الرواية وغيرها. والمتحصل كونه ممن روت عنه الخامسة، وروى عن صغار الثالثة، فلعله من صغار الرابعة.

هذا من ناحية الطبقة، وأما من ناحية الحال فلم يذكر عنه شيء، ولكن رواية الضعفاء عنه، كمحمد بن الفضيل الأزدي والحسن بن راشد العباسي، بل وروايته عن جابر، وهو ممن يكثر الغلاة والضعفاء إنهاء رواياتهم إليه مما يثير الريبة في شأنه.

تحقيق الصدور:

السند ضعيف لا قوة فيه، قال العلامة المجلسي: «مجهول»^(١). نعم روى في البصائر هذه الرواية بهذا السند، وبغيره، فعن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن حفص، عن عبد الصمد بن بشير، عن أبي عبد الله عليه السلام، وعن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن محمد بن الفضيل، عن سعد أبي عمرو الجلاب، عن أبي عبد الله عليه السلام، وقريب منه ما عن أحمد بن موسى، عن أحمد بن عبدوس الخليجي، عن علي بن الحكم، عن محمد بن الفضيل، عن سعد أبي عمرو، عن أبي عبد الله عليه السلام، والأسناد ليس فيها ما يحتاج به، ولا سبيل للتظافر بينها، والنتيجة عدم تحقق الوثوق بالصدور.

٦١٧/٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحَدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَنُحْمَدِ بْنِ خَالِدٍ^(١)، عَنْ زَكْرِيَّا بْنِ عِمْرَانَ الْقُمِّيِّ، عَنْ هَارُونَ بْنِ الْجُهْمِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام - لَمْ أَحْفَظْ اسْمَهُ - قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ عليه السلام أُعْطِيَ حَرْفَيْنِ كَانَ يَعْمَلُ بِهِمَا، وَأُعْطِيَ مُوسَى^(٢) أَرْبَعَةَ أَحْرُفٍ، وَأُعْطِيَ إِبْرَاهِيمَ ثَمَانِيَةَ أَحْرُفٍ، وَأُعْطِيَ نُوحٌ خَمْسَةَ عَشَرَ حَرْفًا، وَأُعْطِيَ آدَمُ خَمْسَةَ وَعِشْرِينَ حَرْفًا، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَمَعَ^(٣) ذَلِكَ كُلَّهُ لِمُحَمَّدٍ عليه السلام^(٤)، وَإِنَّ اسْمَ اللَّهِ الْأَعْظَمَ ثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ حَرْفًا، أُعْطِيَ مُحَمَّدٌ^(٥) اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ حَرْفًا، وَحُجِبَ عَنْهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ^(٦).

(١) الحسين بن سعيد ومحمد بن خالد - وهو البرقي - كلاهما من مشايخ أحمد بن محمد بن عيسى، وورد العنوانان في أسناد كثيرة متعاطفين، انظر على سبيل المثال: الكافي، ح ٣٨٥ و ٥١١، وذيل ح ٧٥٩ وح ٢٠٨٤ و ٢٢٤٤ و ٣١٢٥ و ٣٣٢٢ و ٣٣٣١. وتوسط أيضاً أحمد بن محمد بن عيسى [بين محمد بن يحيى وبين محمد بن خالد البرقي] في أسناد عديدة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٥٦٣-٥٦٤، ص ٦٩٤. فعليه ما ورد في بصائر الدرجات، ص ٢٢٨، ح ٢، من نقل الخبر عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن خالد، لا يخلو من خلل.

(٢) في «ف»: «وَأَنَّ مُوسَى اعطى».

(٣) في «ف»: «+ جميع».

(٤) في البصائر، ص ٢٢٨، ح ٢: «+ وأهل بيته».

(٥) هكذا في «ب، ض، بر». وفي «ج» والبصائر، ص ٢٢٨، ح ٢: «أعطى الله محمدًا». وفي «ف»: «المحمد». وفي المطبوع: «أعطى محمدًا».

(٦) بصائر الدرجات، ص ٢٢٨، ح ٢، عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٢٢٨، ح ٣ و ٤ و ٥ بسند آخر، مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ١، ح ٢٣١، ص ٣٥٢، عن عبد الله بن بشير، عن أبي عبد الله عليه السلام الوافي، ج ٣، ح ١١١٦، ص ٥٦٤؛ البحار، ج ١٣، ح ٦٥، ص ٣٥٨ وفيه قطعة منه؛ وج ١٧، ح ١١، ص ١٣٤.

رجال السند:

محمد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري، العطار، قمى، ثقة عين، شيخ أصحابنا في زمانه كثير الحديث، وهو من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)^(١)؛ وأحمد بن محمد قد يقال أنه مشترك بين ثقتين: بين أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، وأحمد بن محمد بن خالد البرقي، والصواب كونه الأشعري القمى؛ ليس فقط لأن الإطلاق ينصرف إليه، بل ولاشتهار أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري برواية كتاب الحسين بن سعيد، وللتعبير عن الراوي الآخر الذي روى عنه باسمه، وهو محمد بن خالد، ولو كان أحمد بن محمد ليس الأشعري، بل أحمد بن محمد بن خالد البرقي لكان الأولى أن يعبر (عن أبيه) وليس عن محمد بن خالد، وأحمد بن محمد بن عيسى هو أبو جعفر، الأشعري القمى، ثقة، كبير أصحابنا بقم ووجههم وفقههم، وذكر ابن حجر أنه شيخ الرافضة في قم، وهو من السابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)^(٢). وهو يروي عن شيوخه الحسين بن سعيد ومحمد بن خالد البرقي معا، وهو سند متكرر؛ والحسين بن سعيد هو الحسين بن سعيد بن حماد، جده مهران، من موالي عليّ بن الحسين (عليه السلام)، كوفي الأصل، ثم بعد ذلك أهوازي، وثقة الطوسي، وعده الكشي في الثقات من أهل العلم، روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى، وروى في كامل الزيارات والتفسير، قال ابن النديم فيه وفي أخيه الحسن: «أوسع أهل زمانها علما بالفقه، والآثار والمناقب، وغير ذلك من علوم الشيعة». وهو من صغار السادسة، وفاته في حدود (٢٤٠هـ) بحسب المقاربات السندية^(٣)؛ ومحمد بن خالد البرقي، أبو عبد الله البرقي، مولى أبي موسى الأشعري، كما عن النجاشي، مولى جرير بن عبد الله، كما عن ابن الغضائري. قمى، والد صاحب المحاسن، وثقة الشيخ، «وكان ضعيفا في الحديث، أدبياً، حسن المعرفة بالأخبار وعلوم العرب»، كما عن النجاشي. يعرف وينكر، يروي عن الضعفاء كثيراً، ويعتمد المراسيل، كما عن ابن

(١) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٢) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ١٢٥، ص ٥٦٢.

الغضائري، روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى، وهو من صغار السادسة^(١)؛ وزكريا بن عمران القمي مجهول، يظهر من تتبع الأسناد أنه قمي، يكتن بأبي يحيى، ويقرب كونه من الأشاعرة، وقد روى في المحاسن عن إدريس بن عبد الله، وهو إدريس بن عبد الله بن سعد بن مالك بن الأحوص، وبتبعي للأشاعرة فإن لم أعثر لعمران بن عبد الله بن سعد من ابن يدعى زكريا، نعم أخوه آدم له ابن بهذا الاسم، وقد وقع التصحيف في سند رواية فجاء مرة بزكريا بن عمران، وأخرى بزكريا بن آدم الثقة الأشعري^(٢)؛ هارون بن الجهم، أبو الجهم القرشي، مولى، ثقة، كوفي، من الخامسة^(٣)، وهو يروي هنا عن رجل لا يتذكر اسمه.

تحقيق الصدور:

وصف العلامة المجلسي السند بالجهالة^(٤)، والرواية مرسلة في الكافي، كما هو ظاهر بغض النظر عن جهالتنا بزكريا بن عمران، ورواه في البصائر مرة بشيبه هذا السند، وأخرى عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي عن أبيه الذي رفعه عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي مختصر البصائر جاءت هذه الرواية كجزء من رواية طويلة^(٥)، وفي سندها أبي جميلة النخاس، وهو لا يؤتمن في نقل الأحاديث.

(١) ينظر: ج ١، ح ٣٣، ص ٢٥٨.

(٢) ينظر: ج ٣، ح ٣٨٠، ص ٤٤٠.

(٣) ينظر: ج ٣، ح ٢٧٢، ص ١٦٠.

(٤) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٣٧.

(٥) مختصر بصائر الدرجات، حسين بن سليمان الحلبي، ص ١٢٥.

٦١٨ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّوْفَلِيِّ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ صَاحِبِ الْعَسْكَرِ (عليه السلام) ^(١)، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ ^(٢): «اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ ثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ حَرْفًا، كَانَ ^(٣) عِنْدَ أَصْفَ حَرْفٍ ^(٤)، فَتَكَلَّمَ بِهِ، فَانْخَرَقَتْ ^(٥) لَهُ ^(٦) الْأَرْضُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَبَأٍ، فَتَنَاولَ عَرْشَ بَلْقَيْسَ حَتَّى صَبَرَهُ إِلَى سُلَيْمَانَ، ثُمَّ انْبَسَطَتْ الْأَرْضُ فِي أَقَلِّ مِنْ طَرْفَةِ عَيْنٍ؛ وَعِنْدَنَا مِنْهُ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ حَرْفًا، وَحَرْفٌ عِنْدَ اللَّهِ مُسْتَأْتَرٌ ^(٧) بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ ^(٨)».

رجال السند:

الحسين بن محمد الأشعري فهو أبو عبد الله الأشعري، المعروف بابن عامر، ثقة، شيخ الكليني، وهو من صغار الثامنة، إذ لعله بقي إلى (٣١٧هـ) ^(٩)؛ ومعلّى بن محمد فهو أبو الحسن البصري، مضطرب الحديث والمذهب، كما عن النجاشي، ويعرف حديثه وينكر،

(١) في «ب، ف، بر، بف» والبصائر والبحار: «عن أبي الحسن العسكري». وفي «و، بح»: «عن أبي الحسن صاحب العسكري».

(٢) في البحار: «+ إن».

(٣) في «ج»: «وكان». وفي «ف» والوافي: «وإنما كان».

(٤) في «ج»: «+ واحد».

(٥) «فانخرقت»، أي شقت، أو تحركت، من خَرَقَ الْأَرْضَ خَرْقًا، أي جابها وخرقها وشقها. وخرق الْأَرْضَ يَخْرِقُهَا، أي قطعها حتى بلغ أقصاها. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٧٥ (خرق).

(٦) في «ف، بح، بف»: «- له».

(٧) في الوافي والبصائر: «استأثر».

(٨) بصائر الدرجات، ص ٢٣١، ح ٣؛ دلائل الإمامة، ص ٢٣٩، بسندهما عن معلّى بن محمد، مع اختلاف. خصائص الأئمة (عليهم السلام)، ص ٤٦، مرسلاً، عن علي (عليه السلام)، مع زيادة واختلاف؛ الوافي،

ج ٣، ح ١١١٥، ص ٥٦٣؛ البحار، ج ١٤، ح ٦، ص ١١٣، وفيه إلى قوله: «من طرفه عين».

(٩) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

ويروي عن الضعفاء، ويجوز أن يخرج شاهداً، كما عن ابن الغضائري، يروي عن أسماء لا يعرف عنها شيء، ويتفرد بذكر أسمائهم، وثقة السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في التفسير، والمعتمد لدينا - كما عليه المشهور - ضعفه، وهو من السابعة^(١)؛ أحمد بن محمد بن عبد الله هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن مروان الأنباري، كما يظهر من تتبع أسناد معلّى ووصفه له، مجهول لم يرو عنه غير معلّى بن محمد، وكل سند ليس قبله معلّى بن محمد ففيه تصحيف، أو سقط، كما وضحناه في الألف، لذا فلعله مخترع، ولا وجود له من الأصل، وهو ثقة عند السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في التفسير، لكن الصحيح جهالته^(٢). ويبقى الكلام في عليّ بن محمد النوفليّ.

هـ عليّ بن محمد النوفليّ:

يظهر أنه هو عليّ بن محمد بن سليمان النوفلي الهاشمي، لعله كان معروفاً في وقته هو وأبوه محمد بن سليمان، ويروي عنه أمثال: أحمد البرقي، ويوسف بن السخت، ومحمد بن الحسن بن شمون، وموسى بن جعفر وهو البغدادي، ومحمد بن عليّ بن محبوب.

وهو يروي عن: الإمام الهادي عليه السلام بعنوان: أبي الحسن العسكري عليه السلام، أو صاحب العسكر أو الفقيه، وكاتب أبي جعفر الجواد عليه السلام، وروى عن أبي أيوب المدني، وهو سليمان بن مقبل، وأبيه، وذكره البرقي والشيخ في أصحاب الحسن الثالث الهادي عليه السلام، روى في كامل الزيارات، وذكر الصدوق سنده إليه، وقال: «وما كان فيه عن عليّ بن محمد النوفلي، فقد رويته عن محمد بن عليّ ماجيلويه عليه السلام، عن أبيه، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن عليّ بن محمد». وفي السند توسط البرقي الأب بينه وبين البرقي الابن الذي يروي عنه كثيراً! ويظهر أنه حدّث الراوي عنه مكرراً أحمد بن عبيد الله بن عمار، الثقفي الكاتب سنة (٢٥٠هـ)، وعلى كل تقدير فليس من مؤثر لحسنه، بل رواية ابن شمون وابن السخت والبرقي عنه مؤثر سلبي؛ إذ ابن شمون وابن سخت ممن رميا

(١) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٢) ينظر: ج ٤، ح ٥١٥.

بالضعف، والبرقى ممن رمى بأنه يروى عن الضعفاء.

تحقيق الصدور:

يظهر أن الكلينى قد استل هذه الرواية من بصائر شيخه الصفار، والسند غير مريح، ولعل مصدرها الأول أحد كتب معلى بن محمد البصرى ككتاب الإيمان ودرجاته وزيادته ونقصه، قال العلامة المجلسى: «ضعيف على المشهور»^(١). أقول: هو ضعيف بلا خلاف.

(١) مرآة العقول، العلامة المجلسى، ج ٣، ص ٣٧.

٣٧ - بَابُ مَا عِنْدَ الْأَئِمَّةِ مِنْ آيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ

١/٦١٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَنِيعِ بْنِ الْحُجَّاجِ الْبَصْرِيِّ، عَنْ مُجَاشِعٍ، عَنْ مُعَلَّى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَيْضِ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «كَانَتْ^(١) عَصَا مُوسَى لِأَدَمَ ﷺ، فَصَارَتْ إِلَى شُعَيْبٍ، ثُمَّ صَارَتْ إِلَى مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ، وَإِنَّمَا لَعِنَدُنَا، وَإِنْ عَهْدِي بِهَا أَنْفَاءً^(٢)، وَهِيَ خَضْرَاءُ كَهَيْئَتِهَا حِينَ انْتَزَعَتْ مِنْ شَجَرَتِهَا، وَإِنَّمَا لَتَنْطِقُ إِذَا اسْتَنْطَقْتُ، أُعِدَّتْ لِقَائِمِنَا ﷺ، يَصْنَعُ^(٣) بِهَا مَا كَانَ يَصْنَعُ مُوسَى، وَإِنَّمَا لَتَرْوُعُ^(٤) وَتَلْقَفُ^(٥) مَا يَأْفِكُونَ^(٦)، وَتَصْنَعُ مَا تُؤْمَرُ بِهِ^(٧)،

(١) في «ف»: «كان».

(٢) في شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٦٨: يقال: عهده، إذا لقيته وأدركته. و«أنفأ» أي مذ ساعة، أي في أول وقت يقرب منا». وراجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥١٦ (عهد)؛ لسان العرب، ج ٩، ص ١٥ (أنف).

(٣) في «ف»: «صنع».

(٤) هكذا في «ألف، ب، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» والمطبوع. وفي «ج»: «لتروع» من راع المتعدّي. وفي حاشية «ج، و»: «راع: أفرع، كروع، لازم ومتعدّ». وفي حاشية «بف»: «الترويح: ترسانيدن». وقوله: «لَتَرْوُعُ»، أو «لَتَرْوُعُ»، أي لَتُخَوِّفَ وَلَتُفْرِغَ، يقال: راعني الشيء يروع رَوْعًا: أفرعني، وَرَوْعِي مثله. راجع: المصباح المنير، ص ٢٤٦ (روع).

(٥) «تَلْقَفُ»، أي تتناول بسرعة، تقول: لَقِفْتُ الشيءَ لَقْفَةً لَقْفًا، وَتَلْقَفْتُهُ أيضًا، أي تناولته بسرعة. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٢٨ (لقف).

(٦) «يَأْفِكُونَ» أي يكذبون، من الإفك بمعنى الكذب، أو يصرفونه عن وجهه. يقال: أفككُ يَأْفِكُهُ أفكًا، إذا صرفه عن الشيء وقلبه. قال الراغب: «الإفك: كلُّ مصروف عن وجهه الذي يحق أن يكون عليه»، ثم قال: «فاستعمل ذلك في الكذب لما قلنا». راجع: النهاية، ج ١، ص ٥٦؛ المفردات للراغب، ص ٧٩ (أفك).

(٧) في كمال الدين: «ما كان يصنع بها موسى بن عمران ﷺ، وإنما تصنع ما تؤمر» بدل «ما كان يصنع

إِنَّهَا^(١) - حَيْثُ أَقْبَلَتْ^(٢) تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ - يُفْتَحُ^(٣) لَهَا^(٤) مُسَبَّتَانِ^(٥): إِحْدَاهُمَا فِي الْأَرْضِ، وَالْأُخْرَى فِي السَّقْفِ، وَيَبِينُهُمَا أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا، تَلْقَفُ^(٦) مَا يَأْفِكُونَ بِلِسَانِهَا^(٧).

رجال السند:

محمد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري العطار، الثقة العين، كثير الحديث، شيخ أصحابنا في زمانه، قمي، توفي قرابة (٣٠٠هـ)، من الثامنة^(٨)؛ سلمة بن الخطاب، الأقرب ضعفه؛ لقول النجاشي، «كان ضعيفاً في حديثه، له عدة كتب»، وهو من السابعة^(٩)؛ وعبد الله بن محمد عنوان مشترك يصعب تحديده، وقد مرَّ الكلام فيه^(١٠)؛

- إلى - ما تؤمر به.

(١) في «ج، ف» والوافي: «وإنها».

(٢) في كمال الدين: «القيت».

(٣) في «ب، ج» وحاشية «ف، بح» والبحار: «تفتح». وفي «ض» وحاشية «ج، بر»: «ينتج». وفي «بح»: «تنتج».

(٤) في «بح»: - «لها». وفي «بس»: «بها».

(٥) في الاختصاص: «شفتان». و«الشعبة»: الغصن. وأيضاً: الطائفة من كل شيء والقطعة منه. راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٥٧ (شعب).

(٦) في كمال الدين: - «ما يَأْفِكُونَ يفتح لها - إلى - ذراعاً تلقف».

(٧) كمال الدين، ص ٦٧٣، ح ٢٨، بسنده عن محمد بن يحيى. بصائر الدرجات، ص ٢٠٣، ح ٣٦، عن سلمة بن الخطاب، مع اختلاف. الاختصاص، ص ٢٦٩، عن محمد بن يحيى العطار، عن حمدان بن سليمان، عن عبد الله بن محمد. تفسير العياشي، ج ٢، ح ٦٤، ص ٢٤، عن محمد بن علي^(١١)؛ الوافي، ج ٣، ح ١١١٧، ص ٥٦٥؛ البحار، ج ١٣، ح ١١، ص ٤٥.

(٨) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٩) ينظر: ج ٢، ح ٢١١، ص ٧٨٨.

(١٠) ينظر: في هذا الجزء، ح ٦٠٣.

ويبقى الكلام في مَنيع بن الحجاج البصريّ ومجاشع ومعلّى ومُحمّد بن القَيْض التيمي.

• مَنيع بن الحجاج البصريّ:

لم يذكره أصحابنا في فهارسهم، قلت في الألف: «روى في كامل الزيارات. يرد بعنوان: مَنيع، مَنيع بن الحجاج، مَنيع البصري، مسمع مصحفاً في روايته عن يونس بن عبد الرحمن، استقرب - السيّد البروجردي قدست نفسه - في طبقات الكافي كونه من السابعة، وعدّه منها في طبقات التهذيب، والرجل يروي كثيراً عن يونس بن عبد الرحمن المتوفى على رأس المائتين، ومن تروي عنه السابعة بواسطة وبدونها، حيث يكثر سلمة بن الخطاب الرواية عنه بواسطة عبد الله بن محمد اليماني، والذي هو من السابعة أيضاً، وفي سند روى سلمة بن الخطاب، عن عبد الله بن الخطاب، عن عبد الله بن محمد بن سنان، عن مسمع، عن يونس بن أبي وهب، وهذا السند قد شوه وصحف كثيراً، وأصله أن سلمة بن الخطاب يروي عن عبد الله بن محمد، الذي يروي عن مَنيع، الذي يروي عن يونس بن عبد الرحمن وهو عن أبي وهب، والظاهر أن وضعه في الطبقة كمحمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، وهو من كبار السابعة»^(١).

• مجاشع:

لا يعرف من هو ولم يرد إلّا في هذه الرواية.

• معلّى:

لا يعرف من هو ولم يرد إلّا في هذه الرواية.

• مُحمّد بن القَيْض:

لا يعرف من هو، وما ذكره البرقي في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام: «مُحمّد بن القَيْض التيمي، من الرثاب»^(٢). والرثاب تصحيف الرباب، بينما ورد في أصحاب أبي عبد

(١) الألف رجل، غيث شبر، ص ٥٣٠، ت ٨٩٩.

(٢) الرجال، البرقي، ص ١٩.

الله ﷺ في رجال الشيخ: «محمد بن الفيض التيمي، تيم الرباب»^(١). وهو الصواب، حيث ذكر ذلك في بعض الأسناد، أما رواية محمد بن أبي عمير عنه الواردة في أحد طريقي الصدوق^(٢)، فيتطرق إليها الشك، وإن كانت لا تمتنع من حيث الطبقة. روى عنه الحسن بن فضال ومحمد بن إسماعيل بن بزيع، وهما السادسة، وقد روى عنه معظم رواياته داود بن إسحاق، أبو سليمان الحذاء، وهو من السادسة أيضاً، وقد روى محمد بن الفيض في معظم رواياته عن أبي عبد الله ﷺ، وما في رواية عن أبي جعفر ﷺ فليس هو. وعلى ذلك فالوارد في هذه الرواية ليس هو التيمي المذكور في الرجال.

تحقيق الصدور:

ضعف السند ظاهر، بل هو مظلم، مجهول، متفرد، سواء في كتبنا أو كتب الجمهور، قال العلامة المجلسي «ضعيف»^(٣)، ورواه ابن بابويه الحديث في الإمامة والتبصرة بنفس السند^(٤)، ورواه الصفار عن سلمة بن الخطاب بنفس السند أيضاً، وكذا رواها الصدوق في كمال الدين عن أبيه بنفس السند، وروى في الاختصاص عن أحمد بن محمد العطار، عن أبيه، عن حمدان بن سليمان، عن عبد الله بن محمد اليماني، عن منيع مثله، وكلها من منيع - ضعيف، مجهول - واحد، فلا وثوق بصدورها.

(١) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣١٣، ت ٤٦٤٦.

(٢) من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٥٢٥.

(٣) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٣٨.

(٤) الإمامة والتبصرة، علي ابن بابويه القمي، ص ١١٦، ح ١٠٨.

٦٢٠ / ٢. أحمد بن إدريس، عن عمران بن موسى، عن موسى بن جعفر البغدادي، عن علي بن أسباط، عن محمد بن الفضل، عن أبي حمزة الثمالي: عن أبي عبد الله عليه السلام: قال: سمعته يقول: «الواحد موسى عليه السلام عندنا، وعصا موسى عندنا، ونحن ورثة النبيين» (١).

رجال السند:

أحمد بن إدريس هو أبو علي الأشعري، القمي الثقة، توفي سنة (٣٠٦هـ) بالقرعاء (٢)؛ وعمران بن موسى هو عمران بن موسى الزيتوني، أشعري، عربي، قمي ثقة، من صغار السابعة، سيأتي تفصيله. وموسى بن جعفر البغدادي هو موسى بن جعفر بن وهب، من كبار السابعة، سيأتي تفصيله؛ وعلي بن أسباط، هو بياع الزطي، كوفي، من السادسة، كان فطحيا، ثقة، أوثق الناس لهجة، وعدل عن مذهبه، كما عن النجاشي، وقيل: بقي، كما عن ابن مسعود، ترحم الإمام الجواد عليه السلام، مما يؤكد عدوله (٣)؛ ومحمد بن الفضيل هو الأزدي، الضعيف، بدلالة روايته عن أبي حمزة هنا، وقد مر إجمال حاله (٤)، وأما طبقته فهي الخامسة، وإن ذكر السيد البروجردي تنكراً في طبقات الكافي أنه من السادسة، فإن ذلك لا يصح البتة، فإن ما ورد عنه من السابعة كرواية محمد بن عيسى الليقطيني، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، فهي بالواسطة على الصحيح، كما في بقية

(١) في البصائر وتفسير العياشي: «ورثنا».

(٢) بصائر الدرجات، ص ١٣٩، ذيل ح ٤؛ وص ٢٠٣، ح ٣٢، وفيها عن أبي محمد، عن عمران بن موسى. وفي تفسير العياشي، ج ٢، ح ٧٧، ص ٢٨ عن أبي حمزة. وفي الإرشاد، ج ٢، ص ١٨٧، مرسلان عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ الوافي، ج ٣، ح ١١١٨، ص ٥٦٥.

(٣) ينظر: ج ١، ح ٣، ص ٨٥.

(٤) ينظر: ج ١، ح ٣٢، ص ٢٥٥.

(٥) ينظر: ج ٣، ح ٣٣٩، ص ٣١٨.

أسنادهما إليه، وقد أشرنا إلى ذلك في كتاب الألف، وهو ممن أدرك أبا عبد الله عليه السلام وروى عنه، وأكثر عن أبي حمزة الثمالي المتوفى سنة (١٥٠هـ)، وقد طال به العمر وأدرك الرضا عليه السلام، وروى عنه السادسة في جمل أسناده.

وأما أبو حمزة فقد مرَّ أيضاً، وهو ثابت بن دينار، المعروف، مولى، كوفي، قال الصدوق: إنه من طي، من نعل، ولكنه سكن ثمالة فنسب إليهم، وثقه الصدوق والنجاشي والشيخ، وزاد النجاشي: «كان من خيار أصحابنا، وثقاتهم، ومعتمدتهم في الرواية والحديث»، وجاء في شأنه روايات عدّة، روى في التفسير وكامل الزيارات، وصفه العامة بالوهم في الأخبار، والغلو في التشيع توفي سنة (١٥٠هـ)^(١).

° عَمْرَانُ بْنُ مُوسَى:

الزيتوني الأشعري، عربي، قمي، قال عنه النجاشي: «عمران بن موسى الزيتوني، قمي، ثقة، له كتاب نوادر كبير، أخبرنا ابن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن محمد، قال: حدّثنا أبي عنه بكتابه»^(٢). وهو ممن يكثر عن موسى بن جعفر البغدادي الآتي.

° مُوسَى بْنُ جَعْفَرِ الْبَغْدَادِيِّ:

قال النجاشي: «موسى بن جعفر بن وهب البغدادي، أبو الحسن، له كتاب نوادر، أخبرنا محمد بن عليّ القزويني، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا محمد بن أحمد بن أبي قتادة، قال: حدّثنا موسى بن جعفر بكتابه. وقال الحسين بن عبيد الله: أخبرنا أحمد بن جعفر، قال: حدّثنا أحمد بن إدريس، قال: حدّثنا عمران بن موسى، عن موسى بن جعفر بكتابه»^(٣). ويلاحظ أن سند الرواية نظير السند المعروف إلى كتابه، والمذكور في فهرست النجاشي.

(١) ينظر: ج ٢، ح ٤٠، ص ٤٥.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٩١، ت ٧٨٤.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٤٠٦، ت ١٠٧٦.

قال الشيخ في الفهرست: «موسى بن جعفر البغدادي؛ له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن أبي جعفر بن بابويه، عن أبيه ومحمد ابن الحسن، عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عنه»^(١). وقد ذكره فيمن لم يرو عنهم (عليه السلام) في الرجال^(٢). والرجل جاء في أسناد كامل الزيارات.

قال في القاموس: «الظاهر اتّحاده مع موسى بن جعفر البغدادي الذي عنوانه الخطيب، قائلا: حدّث ببلخ عن شعبة بن الحجاج»^(٣).

وهو قول بجانب للصواب، وخلاف الظاهر وإن اتحد الاسم، خاصة أن اتحاد اسم موسى بن جعفر منسوباً لبغداد ليس بالقدر الكافي للحكم بالاتحاد، بل الظاهر الافتراق وعدم كونهما رجلاً واحداً، حيث جاء في تاريخ بغداد: «موسى بن جعفر البغدادي: حدّث ببلخ عن شعبة بن الحجاج، روى عنه عليّ بن عبد الله بن مكرم البلخي، أخبرنا أحمد بن محمد العتيقي، حدّثنا عبد الرحمن بن محمد بن يوسف الرازي، حدّثنا عبد الرحمن بن محمد بن البلخي، حدّثنا أبو الحسن عليّ بن محمد بن عبد الله بن مكرم السمسار، حدّثنا موسى بن جعفر البغدادي، حدّثنا شعبة بن الحجاج، عن مخل بن راشد، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ يوم الجمعة في صلاة الفجر (آلم تنزيل) و(هل أتى على الإنسان)، وفي الجمعة بسورة الجمعة و(إذا جاءك المنافقون) يوبخ المنافقين بها»^(٤).

ومنه يظهر أن الرجل يروي عن شعبة بن الحجاج، وهو من الرابعة، فقد ولد سنة (٨٥هـ)، وتوفي سنة (١٦٠هـ) بينما الذي في كتبنا عن روى عن عليّ بن أسباط، وهو من

(١) فهرست الطوسي، الطوسي، ص ٢٤٣، ت ٧١٩.

(٢) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٤٤٩، ت ٦٣٧٧.

(٣) قاموس الرجال، التستري، ج ١٠، ص ٢٧٣.

(٤) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج ١٣، ص ١٩.

السادسة، وروى عنه محمد بن أحمد بن يحيى صاحب النوادر، من كبار الثامنة أو صغار السابعة، ففارق الطبقة كبير بين الرجلين.

تحقيق الصدور:

السند يعاني من الضعف والجهالة في حلقتين منه، فمحمد بن الفضيل ضعيف، وموسى بن جعفر البغدادي لا يعلم حاله أحد، وعلى كل تقدير فهذا الخبر لم يروه أصحابنا إلا بهذا الطريق أو بالإرسال، قال العلامة المجلسي: «مجهول»^(١)، وهو كما قال، ونجهل صدوره عن المعصوم (عليه السلام).

(١) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٣٨.

٦٢١/٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُرَاسَانِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: إِنَّ الْقَائِمَ إِذَا قَامَ بِمَكَّةَ وَأَرَادَ أَنْ يَتَوَجَّهَ إِلَى الْكُوفَةِ، نَادَى مُنَادِيَهُ: أَلَا لَا يَحْمِلُ ^(١) أَحَدٌ مِنْكُمْ طَعَامًا وَلَا شَرَابًا، وَيَحْمِلُ حَجَرَ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ عليه السلام وَهُوَ وَفَرٌ ^(٢) بَعِيرٌ، فَلَا يَنْزِلُ مَنْزِلًا إِلَّا أَنْبَعَثَ ^(٣) عَيْنٌ مِنْهُ ^(٤)، فَمَنْ كَانَ جَائِعًا شَبِعَ، وَمَنْ كَانَ ظَامِيًا ^(٥) رَوِيَ، فَهُوَ زَادُهُمْ حَتَّى يَنْزِلُوا ^(٦) النَّجَفَ مِنْ ظَهْرِ الْكُوفَةِ ^(٧)».

رجال السند:

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى هو أبو جعفر الأشعري، العطار، القمي، شَيْخُ أَصْحَابِنَا فِي زَمَانِهِ، ثِقَةٌ، عَيْنٌ، كَثِيرُ الْحَدِيثِ، مِنَ الثَّامِنَةِ، تُوِفِّي قَرَابَةَ (٣٠٠هـ) ^(٨)؛ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ هو ابْنُ أَبِي الْخَطَّابِ، أَبُو جَعْفَرِ الْهَمْدَانِي، كُوفِي، جَلِيلٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَظِيمُ الْقَدْرِ، كَثِيرُ

(١) يجوز فيه النفي أيضاً.

(٢) «الوَفَرُ»: الْجَمْلُ الثَّقِيلُ، أَوْ أَعْمَ مِنْهُ، وَالْجَمْلُ: مَا يَحْمِلُ. وَالْجَمْعُ: الْأَوْقَارُ. رَاجِعُ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ١، ص ٦٨٣ (وَقَر).

(٣) فِي «بِس» بِف: «أَنْبَعَثَ».

(٤) فِي «ف» مِنْهُ عَيْنٌ.

(٥) فِي الْبَصَائِرِ: «ظْمَأَنٌ». وَ«الظَّمَأَى» مِنَ الظَّمْأِ، وَهُوَ الْعَطَشُ. رَاجِعُ: الصَّحَاحُ، ج ١، ص ٦١ (ظْمَأٌ).

(٦) فِي «و، بَر، بَف» وَشَرَحَ الْمَازَنْدَرَانِي وَالْبَحَارُ: «حَتَّى يَنْزِلَ». وَالسِّيَاقُ يَقْتَضِي الْجَمْعَ. وَفِي الْبَصَائِرِ: «حَتَّى نَزَلُوا».

(٧) بَصَائِرُ الدَّرَجَاتِ، ص ٢٠٨، ح ٥٤، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ. وَفِي الْغُبَةِ لِلنَّعْبَانِيِّ، ص ٢٣٨، ح ٢٨ و ٢٩، وَكَمَالُ الدِّينِ، ص ٦٧٠، ح ١٧، بِسَنَدٍ آخَرَ، مَعَ اخْتِلَافٍ؛ الْوَاقِعِيُّ، ج ٣، ح ١١١٩، ص ٥٦٦؛ الْبَحَارُ، ج ١٣، ح ٢٠، ص ١٨٥.

(٨) يَنْظُرُ: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

الرواية، ثقة عين، حسن التصانيف، مسكون إلى روايته، توفي سنة (٢٦٢هـ)، وهو من السابعة^(١)؛ وموسى بن سعدان كوفي، ضعيف في الحديث، كما عن النجاشي، وعن ابن الغضائري، ضعيف، في مذهبه غلو، روى في التفسير وكامل الزيارات، ولم ينفع التفسير عند السيّد الخوئي قدست روحه في التشفع له، وما ذلك إلا لكلمة النجاشي (ضعيف في الحديث)، بينما مرّ في محمّد بن جمهور العمي أنه بسبب وروده في التفسير لم تنفع كلمة النجاشي (ضعيف في الحديث) في الحكم بضعفه، بل وثّقه هناك، مع أن النجاشي هناك ألحق الضعف بالحديث بأوصاف ذم أخرى! وهو من كبار السابعة^(٢)؛ وعبد الله بن القاسم، هو الحضرمي بدلالة رواية سعدان عنه، وروايته عن أبي سعيد الخراساني، قال النجاشي: «المعروف بالبطل، كذاب غال، يروي عن الغلاة، لا خير فيه، ولا يعتد بروايته»، وعن ابن الغضائري: كوفي، ضعيف، متهاف، لا ارتفاع به. مرّ تفصيل حاله، وبيان ضعفه، وطبقته^(٣). ويبقى الكلام في أبي سعيد الخراساني.

ه أبو سعيد الخراساني:

والكلام في نقاط:

الأولى: ذكر السيّد الخوئي قدست نفسه في المعجم، وكذا غيره في عنوان أبي سعيد الخراساني أنه هو من ذكره الشيخ في أصحاب الرضا عليه السلام، وأنه قد روى عنه أحمد بن هلال وعبد الله بن القاسم.

أقول: أن المذكور في أصحاب الرضا عليه السلام ووصف الشيخ إياه بالمجهول، ينطبق على من روى عنه أحمد بن هلال، وروى عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، لكن انطباقه عمن روى عنه عبد الله بن القاسم فليس في محله؛ لأنه لا يروي عن الرضا عليه السلام في تلك الرواية، بل عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام.

(١) ينظر: ج ٢، ح ٣٨، ص ١٤.

(٢) ينظر: ج ٤، ح ٥٤٥.

(٣) ينظر: ج ٤، ح ٥١٦.

فإن من يروي عن الرضا عليه السلام إنما يروي عنه أحمد بن هلال الذي هو من السابعة بلا خلاف، فلا يستقيم أبداً أن يكون هو الراوي عن أبي عبد الله عليه السلام وتروي عنه السابعة، ويروي عنه عبد الله بن القاسم الحضرمي الذي هو من كبار السادسة. فلا يصار إلى الاتحاد مع اتحاد الكنية والبلد مع اختلاف من روى عن الرجل ومن روى عنهم، بل والاختلاف في الطبقة؛ فإن من روى عنه عبد الله بن القاسم لعله من كبار الخامسة، بينما الثاني يظهر بوضوح أنه من السادسة.

الثانية: أن الشيخ إنما ذكر ذلك العنوان فيمن روى عن الرضا عليه السلام ووصفه بالمجهول، ولا يبعد أن يكون مستلاً من الرواية نفسها، في حين نجد في رجال البرقي أنه لم يذكر أبا سعيد الخراساني في أصحاب الرضا عليه السلام، بل ذكر أبا سعيد الخراساني في أصحاب الصادق عليه السلام، ولا يبعد أن يكون صاحب رجال البرقي استلّه من رواية عبد الله بن القاسم. وعلى كل تقدير فلا يظهر حال رجل من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام يشتهر بهذه التسمية في فهارس أصحابنا.

الثالثة: أن هناك راو مشهور من العامة ممن يسمى بتلك التسمية المطلقة، وينصرف إليه عندهم، وهو إبراهيم بن طهمان، حيث يشتهر بأبي سعيد الخراساني، وهو راو مشهور عندهم بالعلم والوثاقة والكرم وأنه يميل إلى المرجئة أو منهم، وهو أيضاً ليس بعيداً عن أجواء التشيع، حيث روى في صباه عن شيخه أبي إسحاق السبيعي المتوفى سنة (١٢٧هـ) وجيله، وبعد ذلك روى عن أبي حنيفة النعمان القريب أيضاً من التشيع والمتوفى سنة (١٤٨هـ)، فهو على هذا بين أن يكون من صغار الرابعة وكبار الخامسة، حيث توفي سنة (١٦٣هـ)، ويمكن لعبد الله بن القاسم إدراكه، فهو من كبار السادسة، إضافة إلى أن أبا سعيد الخراساني ممن كان يحدث ببغداد والعراق، مما يجعل الظرفين الزماني والمكاني يساعدان على رواية عبد الله بن القاسم عنه، ولكن الاطمئنان بهذا الأمر محل تأمل، ولولا اتحاد النسخ لكان احتمال كونه أبا سعيد الخيري وليس الخراساني أيضاً محل تأمل وتردد.

تحقيق الصدوق:

قال الصدوق في كمال الدين: «حدّثنا محمّد بن عليّ ماجيلويه رضي الله عنه، قال: حدّثنا محمّد بن يحيى العطار، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، وأحمد بن محمّد بن عيسى جميعاً، عن محمّد بن سنان، عن أبي الجارود زياد بن المنذر^(١) عن أبي جعفر عليه السلام. والسند أيضاً مرتبك جهة رواية محمّد بن سنان وهو عن أبي الجارود.

ورواها النعماني في الغيبة عن: «محمّد بن همام ومحمّد بن الحسن بن محمّد بن جمهور العمي، عن الحسن بن محمّد بن جمهور، عن أبيه، عن سليمان بن سماعة، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر محمّد بن عليّ عليه السلام^(٢). والارباك أيضاً متحقق في هذا السند، بل تفرد هؤلاء الرجال في الأسناد الثلاثة ممن اتصفوا بالغلو وعدم الوثاقة يوجب تشكيكاً بالصدور. فالرواية لانفراد عدّة من الغلاة والضعفاء بروايتها ينفرط عقد الوثاقة بها، وقد وصف العلامة المجلسي سند الكافي بالضعف، وهو واضح^(٣).

(١) كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، ص ٦٧٠.

(٢) الغيبة، النعماني، ص ٢٤٤.

(٣) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٣٨.

٦٢٢/ ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ، عَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ ^(١) الْأَسَدِيِّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ^(ع)، قَالَ: «خَرَجَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ^(ع) ذَاتَ لَيْلَةٍ ^(٢) بَعْدَ عَتَمَةٍ ^(٣) وَهُوَ يَقُولُ - مُهِمَّةٌ مُهِمَّةٌ ^(٤)، وَلَيْلَةٌ مُظْلِمَةٌ - : خَرَجَ عَلَيْكُمُ الْإِمَامُ عَلَيْهِ قَمِيصُ آدَمَ، وَفِي يَدِهِ خَاتَمُ سُلَيْمَانَ وَعَصَا مُوسَى ^(ع)» ^(٥).

(١) الخبر رواه الصَّفَّار في موضعين من بصائر الدرجات، ص ١٩٨، ح ١٣؛ وص ٢٠٨، ح ٥٢، بسندين عن أبي الحصين الأسدي، عن أبي بصير. ولا يبعد في ما نحن فيه أيضاً صحة «أبي الحصين»؛ فإنه هو المذكور في كتب الرجال، وطبقته تلائم الرواية عن أبي بصير. راجع: رجال النجاشي، ص ١٧٦، الرقم ٤٦٥؛ رجال الطوسي، ص ٢١١، الرقم ٢٧٤٧.

(٢) في البصائر: + «على أصحابه».

(٣) في البصائر: + «وهم في الرحبة». وفي العين: «العتمة: الثلث الأول من الليل بعد غيبوبة الشفق». وفي الصحاح: «العتمة: وقت صلاة العشاء». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١١٣٦؛ الصحاح، ج ٥، ص ١٩٧٩ (عتم).

(٤) في البصائر: - «مهممة»، الثاني. و«المهممة»: الصوت الخفي، أو ترديد الصوت في الصدر، أو الكلام الخفي لا يُفْهَمُ. وقال المجلسي في مرآة العقول، ج ٣، ص ٣٩: «والثاني تأكيد الأول، وهما من كلام أبي جعفر ^(ع)، وكذا قوله. وليلة مظلمة، أي والحال أن الليلة مظلمة، أو في ليلة مظلمة. ويمكن أن يكون مهممة ثانياً من كلام أمير المؤمنين فتكون مرفوعة، أو كلتاها من كلامه ^(ع) على أنه خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر، أي مهممة وليلة مظلمة مقرونتان، أو بنصب ليلة كقولهم: كل رجل وضيعته». وراجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٦٢٢ (همم).

(٥) بصائر الدرجات، ص ١٩٨، ح ١٣، عن محمد بن الحسين، عن موسى بن سعدان، عن أبي الحصين الأسدي. وفيه، ص ٢٠٨، ح ٥٢، بسند آخر عن أبي الحصين الأسدي؛ كمال الدين، ص ١٤٣، من دون الأسناد إلى المعصوم، وفيه: «فروي أن القائم ^(ع) إذا خرج يكون عليه قميص يوسف ومعه عصا موسى وخاتم سليمان ^(ع)؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٢٠، ص ٥٦٦؛ البحار، ج ١٤، ح ٢٤، ص ٨١.

رجال السند:

محمّد بن يحيى هو العطار، الثقة، قمى، من الثامنة، توفى قرابة (٣٠٠هـ)، مرّ مراراً^(١)؛ ومحمّد بن الحسين هو ابن أبى الخطّاب الثقة، من السابعة، توفى سنة (٢٦٢هـ)^(٢)؛ وموسى بن سعدان كوفى، ضعيف فى الحديث، كما عن النجاشى، وعن ابن الغضائرى، ضعيف، فى مذهبه غلو، روى فى التفسير وكامل الزيارات، ولم ينفع التفسير عند السيّد الخوئى قدست روحه فى التشفع له، وما ذلك إلّا لكلمة النجاشى (ضعيف فى الحديث)، بينما مرّ فى محمّد بن جمهور العمى أنه بسبب وروده فى التفسير لم تنفع كلمة النجاشى (ضعيف فى الحديث) فى الحكم بضعفه، بل وثّقه هناك، مع أن النجاشى هناك ألحق الضعف بالحديث بأوصاف ذم أخرى!، وهو من كبار السابعة^(٣). ويبقى الكلام فى أبى الحسن الأسدي؛ إذ أن أبا بصير هو يحيى بن أبى القاسم، الثقة الضرير، كوفى، من الرابعة، توفى سنة (١٥٠هـ)، كما يقتضى إطلاق الكنية^(٤).

هـ أبو الحسن الأسدي:

والكلام فى ثلاث نقاط:

الأولى: أن موسى بن سعدان، وإن كان من كبار السابعة، إلّا أننا لا نستبعد كونه من صغار السادسة، وهو يروى بواسطة واحدة عن أبى بصير الذى هو من الرابعة، فتراه يروى عن أبيه فى سند آخر، والمتحصل أنّ أبا الحسن (الحصين) الأسدي من الخامسة أو من صغارها.

الثانية: أن هذه الرواية جاءت فى مواضع عدّة، ففي البصائر جاء باسم (أبى الحصين

(١) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٣٨، ص ١٤.

(٣) ينظر: ج ٤، ح ٥٤٥.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٦١، ص ٢٠٨.

الأسدي^(١) وفي سند آخر فيها^(٢) روى الحسن بن الحسين اللؤلؤي الرواية، وهو أيضاً من كبار السابعة عن أبي الحصين الأسدي، فيبقى الأمر مردداً بين أن الراوي عن أبي بصير هو أبو الحسن أو أبو الحصين، وإن كان الثاني هو الأرجح.

الثالثة: فيما لو كان الراوي هو أبا الحصين الأسدي، فهذا العنوان ينصرف إلى من ذكره الشيخ في الفهرست في باب من لم يقف على اسمه، قال الشيخ: أبو الحصين الأسدي، له كتاب^(٣). وكان عدّه في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام زحر بن زياد، أبو الحصين الأسدي الكوفي^(٤). وهو عينه الذي ذكره النجاشي وقال: «زحر بن عبد الله؛ أبو الحصين الأسدي، ثقة، روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام». له كتاب أخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن جعفر، قال: حدّثنا حميد، قال: حدّثنا القاسم بن إسماعيل^(٥).

ولكن بالنظر إلى وضع الطبقة من فهرست النجاشي من أنه من أصحاب أبي جعفر عليه السلام، فلا يستقيم أن يروي عنه موسى بن سعدان، لكن لا وثوق بأنه من أصحاب أبي جعفر عليه السلام، كما ذكر النجاشي، نعم هناك راو من أصحاب أبي جعفر الجواد عليه السلام اسمه قريب من هذا، فربما حصل الوهم؛ إذ سند النجاشي إلى كتابه يؤشر إلى عدم إمكان كونه من أصحاب أبي جعفر الباقر عليه السلام.

أما لو كان الصواب (أبا الحسن الأسدي) فهناك عدّة رواة في هذه الطبقة ممن يكون بهذه الكنية من بني أسد، منهم عليّ بن إسماعيل بن شعيب الميثمي، ابن حفيد ميثم التمار، من وجوه المتكلمين من أصحابنا، وهو من السادسة، فيصعب روايته عن أبي بصير، وأن أمكنت رواية موسى بن سعدان عنه. ومنهم عليّ بن عقبة بن خالد، وهو

(١) بصائر الدرجات، الصفار، ص ١٩٨، ح ١٣.

(٢) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٢٠٨، ح ٥٢.

(٣) الفهرست، الطوسي، ص ٢٧٨، ت ٨٨٤.

(٤) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٢١١، ت ٢٧٤٧.

(٥) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٧٦، ت ٤٦٥.

رجل ثقة، من الخامسة. ومنهم عليّ بن يقطين، وهو الثقة المعروف، لكن إدراكه لأبي بصير صعب، خاصة أنه ولد سنة (١٢٤هـ) وأنه وإن ورد في بعض أسناد البصائر أنه يروي عنه، لكن الصواب أنه إنما يروي عنه بواسطة، كما في باقي أسناده. ومنهم عليّ بن المعلّى، وهو أيضاً من الصعب أن يروي عن أبي بصير.

والمتحصل أن الأرجح كونه أبا الحصين الأسدي، كما في بقية الأسناد وليس أبا الحسن الأسدي، كما في الكافي هنا، وهو من ثقات الخامسة وليس من الرابعة، كما ذكر في فهرست النجاشي.

تحقيق الصدور:

ذكر العلامة المجلسي أن السند ضعيف^(١)، وهو كذلك، لكن الرواية وردت في البصائر عن محمد بن عبد الجبار، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي، عن أبي الحصين الأسدي، عن أبي بصير، وقد يقال أنه سند معتبر، فإن الحسن بن الحسين اللؤلؤي ممن ذكر النجاشي وثاقته، ولكن الصواب أن هناك كلام في الرجل، وعلى كل تقدير، مع وجود الريّة في شأن اللؤلؤي، وبعض التأمل في تعيين كونه أبا الحصين وليس أبا الحسن، ورواية موسى بن سعدان لها، وعدم تعارف الرواية في مضامير الرواة المكثرين من الثقات، يوجب زلزلة في توثيق صدورهما، حتّى لو صحّ سند البصائر الثاني.

(١) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٣٨.

٦٢٣/ ٥. مُحَمَّدٌ^(١)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ السَّرَّاجِ، عَنْ يَشْرِ^(٢) بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «أَتَذَرِي مَا كَانَ قَمِيصُ يُوسُفَ عليه السلام؟». قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام لَمَّا أُوقِدَتْ لَهُ النَّارُ، أَنَاهُ جَبْرِئِيلُ عليه السلام يَتَوَبُّ مِنْ ثِيَابِ الْجَنَّةِ، فَأَلْبَسَهُ إِيَّاهُ، فَلَمْ يَضُرَّهُ^(٣) مَعَهُ حَرٌّ وَلَا بَرْدٌ، فَلَمَّا حَضَرَ إِبْرَاهِيمَ الْمَوْتُ، جَعَلَهُ فِي تَمِيمَةٍ^(٤) وَعَلَّقَهُ عَلَى إِسْحَاقَ، وَعَلَّقَهُ إِسْحَاقُ عَلَى يَعْقُوبَ، فَلَمَّا وُلِدَ^(٥) يُوسُفُ عليه السلام عُلِّقَ عَلَيْهِ، فَكَانَ فِي عَضْدِهِ^(٦) حَتَّى كَانَ مِنْ أَفْرِهِ مَا كَانَ، فَلَمَّا أَخْرَجَهُ يُوسُفُ بِمِصْرَ مِنَ التَّمِيمَةِ، وَجَدَ يَعْقُوبَ رِيحَهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ لَوْلَا أَن تَفْنَدُونِ)^(٧) فَهُوَ ذَلِكَ^(٨) الْقَمِيصُ الَّذِي أَنْزَلَهُ اللَّهُ^(٩) مِنَ الْجَنَّةِ، قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَإِلَى مَنْ صَارَ ذَلِكَ الْقَمِيصُ؟ قَالَ: «إِلَى أَهْلِهِ^(١٠)». ثُمَّ قَالَ: «كُلُّ نَبِيٍّ وَرِثَ عِلْمًا أَوْ غَيْرَهُ، فَقَدْ انْتَهَى^(١١) إِلَى آلِ مُحَمَّدٍ عليه السلام»^(١٢).

(١) في «ألف، ب، ج» وحاشية «ض، بح»: + «بن يحيى».

(٢) في «ألف، ب»: «بشير».

(٣) في تفسير القمي: «فلم يصبه».

(٤) «التيممة»: عُوْدَةٌ تَعْلَقُ عَلَى الْإِنْسَانِ. الصحاح، ج ٥، ص ١٨٧٨ «تم».

(٥) في «ب»: «أولد».

(٦) في تفسير القمي: «عنقه».

(٧) يوسف (١٢): ٩٤. و«تَفْنَدُونِ» أَي تَنْسُبُونِي إِلَى الْفَنَدِ، وَهُوَ ضَعْفُ الْعَقْلِ وَالرَّأْيِ يَجْدُثُ مِنْ

الهرم. راجع: المفردات، ص ٣٨٦؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٦٧.

(٨) في «بس»: «ذاك».

(٩) في «بف»، وتفسير العياشي، ص ١٩٣، وتفسير القمي، وكمال الدين، ص ١٤٢ و ٦٧٤: - «الله».

(١٠) في كمال الدين، ص ٦٧٤: + «وهو مع قائمنا إذا خرج».

(١١) أي ذلك الموروث أو المورث.

(١٢) بصائر الدرجات، ص ٢٠٩، ح ٥٨، عن محمد بن الحسين؛ كمال الدين، ص ٦٧٤، ح ٢٩ بسنده

عن محمد بن يحيى؛ وص ١٤٢، ح ١٠، بسنده عن محمد بن يحيى، عن الحسين بن الحسن بن أبان،

رجال السند:

محمّد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري، العطار، ثقة عين، كثير الحديث، شيخ أصحابنا في زمانه، قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)^(١)؛ ومحمّد بن الحسين هو أبو جعفر الهمداني، الكوفي، الزيّات، ابن أبي الخطّاب، ثقة عين، كثير الرواية، جليل من أصحابنا، عظيم القدر، مسكون إلى روايته، حسن التصانيف، توفي سنة (٢٦٢هـ)، وهو من السابعة^(٢)؛ ومحمّد بن إسماعيل هو ابن بزيع الثقة، من السادسة^(٣)؛ وأبو إسماعيل السّراج هو عبد الله بن عثمان بن عمرو الفزاري، مولى، كوفي، أخو حمّاد بن عثمان، ثقة، وهو من الخامسة، ولعله من صغارها^(٤)؛ بشر بن جعفر سيّأتي الكلام فيه؛ ومفضل بن عمر مَن فصلنا في حاله، في مستدركات الجزء الثاني من هذا الكتاب، وتوصلنا تبعاً لعليّ بن الحكم وابن مسعود والنجاشي للتوقف في شأنه، وعدم الاعتداد بروايته^(٥).

بشر بن جعفر:

متابعة عبد الله بن عثمان في رواياته تشير إلى أنه يروي عن أسماء مثل: حفص بن عمر، خضر بن عمرو، بشر بن جعفر. ومعلوم لدى العاملين في مجال رسم المخطوطات أنها من الأسماء التي يختلط التصحيف بينها بشكل واضح.

عن محمّد بن أورمة، عن محمّد بن إسماعيل. تفسير القمي، ج ١، ص ٣٥٤، بسنده عن إسماعيل السّراج، عن يونس بن يعقوب، عن المفضل الجعفي؛ علل الشرائع، ص ٥٣، ح ٢، بسنده عن محمّد بن إسماعيل السّراج، عن بشر بن جعفر، عن مفضل الجعفي؛ تفسير العياشي، ج ٢، ح ٧١، ص ١٩٣، عن المفضل الجعفي؛ وفيه، ج ٢، ح ٧٣، ص ١٩٤، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع رفعه بإسناد له، مع اختلاف؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٢١، ص ٥٦٦.

(١) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٣٨، ص ١٤.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٩٣، ص ٤٣٣.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٩٣، ص ٤٣٣.

(٥) ينظر: ج ٢، ص ٨٠٠.

ومن جهة أخرى، فإن في البين احتمال أن يكون (بشر بن جعفر) مصحف لقلوب جعفر بن بشير، كما ورد في الوسائل، وهو تصحيف غير نادر في الأسماء وإن لم يركز عليه الكثير، بل النادر أن لا يقع في الأسماء القرية في الشكل أو الصوت أو الشهرة: كالحكم بن الحكيم فقلب إلى حكيم بن حكم، وكمحمد بن أحمد بدلاً من أحمد بن محمد في ابن عقدة والسياري، وبالعكس أحمد بن محمد بدلاً من محمد بن أحمد، كما في صاحب النوادر والنهدي والعلوي والسناني، وروح بن عبد الرحيم بدلاً من عبد الرحيم بن روح، ومحمد بن الحسن بدلاً من الحسن بن محمد في الهاشمي، ومحمد بن علي بدلاً من علي بن محمد في القاساني، وعلي بن محمد بدلاً من محمد بن علي في أبي سميعة الصيرفي، وعثمان بن غالب بدلاً من غالب بن عثمان، ومحمد بن القاسم بدلاً من القاسم بن محمد في الجواهري، وجعفر بن محمد بدلاً من محمد بن جعفر في الرزاز، وإبراهيم بن موسى بدلاً من موسى بن إبراهيم في المروزي، وإبراهيم بن نعيم بدلاً من نعيم بن إبراهيم في الأزدي، والحسن بن محمد بن شمون بدلاً من محمد بن الحسن بن شمون، وبما أن جعفر بن بشير الراوي المعروف ممن يروي عنه محمد بن إسماعيل بن بزيغ، وهو ممن يروي عن مفضل بن عمر، فيكون السند الأصلي على هذا الفرض، أنه عن محمد بن إسماعيل عن أبي إسماعيل السراج وجعفر بن بشير عن مفضل بن عمر، بإبدال عن بالواو.

وعلى كل تقدير فليس هناك وثوق أنه جعفر بن بشير بشكل كاف، بل ولا وثوق بكونه بشر بن جعفر، كما في السند؛ لتطرق الشك إلى الاسم، فيبقى مجملًا غير معلوم.

تحقيق الصدور:

ذكر العلامة المجلسي أن السند ضعيف على المشهور^(١)، وهو لا يوجب لدينا وثاقة بصدوره، وقد رواه الصّفّار عن محمد بن الحسين بعين الإسناد^(٢)، وكذا روى النّصّوق الرواية بسند ينتهي إلى علي بن مهزيار عن محمد بن إسماعيل السراج عن بشر بن جعفر،

(١) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٣٨.

(٢) بصائر الدرجات، الصّفّار، ص ٢٠٩، ح ٥٨.

عن مفضل الجعفي^(١). والتصحيف ظاهر فيه، حيث وقع تصحيف قفزة العين فيه، في اسم إسماعيل، فبدل أن يكتب الناسخ محمد بن إسماعيل عن أبي إسماعيل السراج قفزت عينه من إسماعيل الأولى إلى الثانية، وأصبح السند كما في علل الشرائع. نعم رواه الصدوق في كمال الدين مرتين؛ الأولى بسند آخر عن محمد بن عليّ ماجيلويه رضي الله عنه، قال: حدّثنا محمد بن يحيى العطار، قال: حدّثنا الحسين بن الحسن بن أبان، عن محمد بن أورمة، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن أبي إسماعيل السراج، عن بشر بن جعفر، عن المفضل^(٢)، والثانية بسند يشبه سند الكليني^(٣). والرواية بجميع أسنادها تنتهي إلى المفضل بن عمر.

(١) علل الشرائع، الصدوق، ج ١، ح ٢، ص ٥٣.

(٢) كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، ص ١٤٢.

(٣) كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، ص ٦٧٤.

٣٨ - بَابُ مَا عِنْدَ الْأَئِمَّةِ عليهم السلام مِنْ سِلَاحِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَمَتَاعِهِ

١/٦٢٤. عَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ سَعِيدِ السَّمَّانِ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ مِنَ الزُّيْدِيَّةِ، فَقَالَا لَهُ: أَفِيكُمْ إِمَامٌ مُفْتَرَضُ الطَّاعَةِ ^(١)؟ قَالَ: فَقَالَ: «لَا» ^(٢). قَالَ: فَقَالَا لَهُ: قَدْ أَخْبَرْنَا عَنْكَ الثَّقَاتُ أَنَّكَ تُفْتِي وَتَقْرُ ^(٣) وَتَقُولُ بِهِ ^(٤)، وَتُسَمِّيهِمْ لَكَ: فُلَانٌ وَفُلَانٌ، وَهُمْ أَصْحَابُ وَرَعٍ وَتَشْمِيرٍ ^(٥)، وَهُمْ مِمَّنْ لَا يَكْذِبُ ^(٦). فَغَضِبَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، وَقَالَ ^(٧): «مَا أَمَرْتُمْ بِهِذَا» ^(٨). فَلَمَّا رَأَى الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ خَرَجَا. فَقَالَ لِي:

(١) في «ف» والبصائر، ص ١٩٤، ح ٢ والإرشاد: «طاعته».

(٢) «فقال: لا»، أجاب بذلك تقيّة، أو على سبيل التورية. والمراد أنّه ليس في بني فلان من أولاد علي عليه السلام إمام مفترض الطاعة، أو أنّه ليس فينا إمام مفترض الطاعة بزعمكم، أو ليس فينا إمام لا بدّ له من الخروج بالسيف بزعمكم، فيخرج بذلك عن الكذب. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٧٠؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ٤١.

(٣) في «ض»، بح، بر، بس: «- وتقر».

(٤) في «ض»: «بهم». وتقول به «أي بأنّ فيكم إماماً مفترض الطاعة».

(٥) التشمير في الأمر: السرعة فيه والخفّة. وشمّر ثوبه: رفعه. ومنه قيل: شمّر في العبادة إذا اجتهد وبالع. وفي الوافي: «ويكنّى به عن التقوى والطهارة». وراجع: المصباح المنير، ص ٣٢٢ (شمر).

(٦) في حاشية «بر»، والبصائر، ص ١٩٤، ح ٢: «لا يكذبون». وفي مرآة العقول: «لا يكذب، على بناء المجرد المعلوم، أو على بناء التفعيل المجهول».

(٧) هكذا في النسخ التي قبلت وشرح المازندراني والوافي والبصائر ص ١٩٤، ح ٢، والإرشاد. وفي المطبوع: «فقال».

(٨) في مرآة العقول: «ما أمرتهم بهذا، فيه أيضاً تورية؛ لأنّه عليه السلام كان أمرهم بالتقيّة ولم يأمرهم بالإذاعة عند المخالفين، لكن ظاهره يومهم إنكار أصل القول».

«أَتَعْرِفُ هَذَيْنِ؟»، قُلْتُ^(١): نَعَمْ، هُمَا مِنْ أَهْلِ سُوقِنَا، وَهُمَا^(٢) مِنَ الرَّيْدِيَّةِ، وَهُمَا^(٣) بَزْعَمَانِ أَنْ سَيْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ^(٤)، فَقَالَ: «كَذَبَا - لَعْنَهُمَا اللَّهُ - وَاللَّهُ^(٥) مَا رَأَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحُسَيْنِ بِعَيْنَيْهِ، وَلَا بِوَاحِدَةٍ مِنْ عَيْنَيْهِ، وَلَا رَأَى أَبُوهُ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَأَى^(٦) عِنْدَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ^(٧)، فَإِنْ كَانَا صَادِقَيْنِ فَمَا عَلَامَةُ^(٨) فِي مَقْبُضِهِ^(٩)؟ وَمَا أَثَرُ^(١٠) فِي مَوْضِعِ مَضْرِبِهِ^(١١)؟ وَإِنَّ عِنْدِي لَسَيْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّ عِنْدِي لَرَأْيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَدِرْعَهُ وَلَآمَتَهُ^(١٢) وَمِغْفَرَهُ^(١٣)، فَإِنْ كَانَا صَادِقَيْنِ

(١) في «بف»: «فقلت».

(٢) في «بح» والبصائر، ص ١٩٤، ح ٢ - «هما».

(٣) في «ف»: «وهما».

(٤) في حاشية «ض»: «بن حسن بن علي^(عليه السلام)». وفي الإرشاد: «بن الحسن».

(٥) في «ج»: «والله».

(٦) المراد أنها لم يريها رؤية كاملة يوجب العلم بعلاماته وصفاته، فضلاً عن أن يكون عندهما. مرآة

العقول، ج ٣، ص ٤١.

(٧) في «ب»: «علامته».

(٨) «مقبض السيف»، وزان مسجّد، وفتح الباء لغة، وهو حيث يُقْبَضُ باليد. المصباح المنير،

ص ٤٨٨ (قبض).

(٩) في حاشية «بر»: «الأثر».

(١٠) «مضرب السيف»، بفتح الراء وكسرهما: المكان الذي يُضْرَبُ به منه، وقد يؤتث بالهاء، فيقال:

مَضْرِبُهُ بِالْوَجْهِينِ أَيْضاً. المصباح المنير، ص ٣٥٩ - (ضرب).

(١١) في «بف»: «لآمته». و«الآمَةُ» مهموزة: الدِرْعُ؛ وقيل: ضرب من الدرع. وقيل: السِّلَاح.

وَلَآمَةُ الْحَرْبِ: أَدَاتُهُ. وقد يترك الهمز تخفيفاً. النهاية، ج ٤، ص ٢٢٠ (لأم).

(١٢) «المِغْفَرُ» و«المِغْفَرَةُ» و«الغفارة»: زَرَدٌ - أي دِرْعٌ منسوج يتداخل بعضها في بعض - ينسج من

الدروع على قدر الرأس يلبس تحت القلنسوة، وقيل: هو زَرْفَرُ البَيضَةِ. وقيل: هو حَلَقٌ يَتَقَنَعُ به

المتسلّح. قال ابن شميل: المِغْفَرُ حَلَقٌ يجعلها الرجل أسفل البيضة تُسَبِّغُ على العنق فتقيه. وقيل

غير ذلك. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٢٦ (غفر).

فَمَا عَلَامَةٌ^(١) فِي دِرْعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ وَإِنَّ عِنْدِي لَرَأْيَةً رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَغْلَبَةِ^(٢)،
وَإِنَّ عِنْدِي أَلْوَحَ مُوسَى وَعَصَاهُ، وَإِنَّ عِنْدِي لِحَاتِمَ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ ﷺ، وَإِنَّ
عِنْدِي الطُّسْتُ^(٣) الَّذِي كَانَ مُوسَى يُقَرِّبُ بِهِ^(٤) الْقُرْبَانَ، وَإِنَّ عِنْدِي الْأَسْمَ الَّذِي
كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا وَضَعَهُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ، لَمْ يَصِلْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى
الْمُسْلِمِينَ نُسَابَةٌ^(٥)، وَإِنَّ عِنْدِي لِمِثْلَ^(٦) الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الْمَلَائِكَةُ^(٧). وَمِثْلُ السَّلَاحِ فِينَا

(١) في «ب»: «علامته».

(٢) هكذا في «ب، و». وفي أكثر النسخ ما ليس بنافيه. وهو مقتضى السياق؛ لصيورته ظاهراً صفة
للراية، واسم الآلة لا يمكن أن يكون صفة لخلوه عن الضمير إلا أن صار غلباً للراية. وفي
«ج»: «المغلبة»، ولكن ما جاء باب الإفعال من هذه المادة. وفي المطبوع: «المغلبة». و«المغلبة»:
اسم فاعل من باب التفعيل، أو اسم مفعول منه، أي الذي يغلب كثيراً، وأيضاً: الذي يُحْكَمُ له
بالغلبة، ضد، أو اسم آلة كمكحلة من الغلبة. وفي شرح المازندراني: «وأما القول بأنها اسم فاعل
من أغلب فالظاهر أنه تصحيف». وقال الفيض في الوافي: «كأنها اسم إحدى راياته؛ فإنه ﷺ
كان يستمي ثيابه ودوابه وأمتعته». وراجع: النهاية، ج ٣، ص ٣٧٦ (غلب).

(٣) «الطُّسْتُ»، أصلها الطس، فابدل من إحدى السينين تاء للاستقلال، وحكي بالشين المعجمة،
وهي أعجمية معربة، ولهذا قال الأزهري: «هي دخيلة في كلام العرب؛ لأن التاء والطاء لا
يجتمعان في كلمة عربية». راجع: المصباح المنير، ص ٣٧٢؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٥٢
(طست).

(٤) في الوافي: «بها».

(٥) «نُسَابَةٌ»: واحدة النُسَاب، وهي السهام، من نَسَبَ الشيء في الشيء نُسُوباً، أي عَلَنَ فيه، وأنشبهته
أنا فيه، أي أعلقته، فانتسب. وقال المطرزي: «التَّبَل: السهام العربية، اسم مفرد اللفظ مجموع
المعنى، وجمعه: نِبَال. والنُسَاب: التركية، الواحدة: النُسَابَة». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٢٤
(نשב)؛ المغرب، ص ٤٤٠ «نبل».

(٦) في حاشية «بر» + «التابوت».

(٧) في حاشية «بر»، والبصائر، ص ١٩٤، ح ٢: «تحمّله». وقوله ﷺ: «لمثل الذي جاءت به
الملائكة» يعني ما يشبه ذلك وما هو نظير له. لعله ﷺ أشار بذلك إلى ما أخبر الله عنه في القرآن

كَمَثَلِ^(١) التَّابُوتِ فِي بَيْتِي إِسْرَائِيلَ، كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ فِي^(٢) أَيِّ أَهْلِ بَيْتٍ وَجِدَ^(٣) التَّابُوتُ عَلَى آبَائِهِمْ^(٤) أَوْتُوا النُّبُوَّةَ، وَمَنْ^(٥) صَارَ إِلَيْهِ السَّلَاحُ مِمَّا أُوتِيَ الْإِمَامَةَ، وَلَقَدْ لَبَسَ أَبِي دِرْعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَخَطَّتْ عَلَى الْأَرْضِ خَطِيطًا^(٦)، وَلَبِسْتُهَا أَنَا، فَكَانَتْ وَكَانَتْ^(٧)، وَقَاتِمُنَا مَنْ إِذَا لَبِسَهَا مَلَكَهَا^(٨)، إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(٩).

[البقرة (٢): ٢٤٨] بقوله: «وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ»؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٦٩.

(١) في البحار والكافي، ح ٦٣٣ والبصائر، ص ١٩٤، ح ٢: «مثل».

(٢) في البحار والكافي، ح ٦٣٣ - «في».

(٣) في «ف»: «وجدوا». وفي البصائر، ص ١٩٤، ح ٢: «وقف».

(٤) في البحار والكافي، ح ٦٣٣: «بابهم».

(٥) في البحار والكافي، ح ٦٣٣: «فمن».

(٦) في «بس»: «خُطِيطًا» على صيغة التصغير. وفي شرح المازندراني: «الخطيط والخطيطه: الطريق. وهذا كناية عن طولها وعدم توافقها لقامته المقدسة». وراجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٢٨٧ (خطط).

(٧) أي قد تصل إلى الأرض وقد لا تصل، يعني لم تختلف علي وعلى أبي اختلافاً محسوساً ذا قدر. الوافي، ج ٣، ص ٥٧٢.

(٨) «ملأها»، أي لم يفضل عنه ولم يقصر، وكان موافقاً لبدنه. مرآة العقول، ج ٣، ص ٤٣.

(٩) الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ مثل سلاح رسول الله ﷺ...، ح ٦٣٣، وفيه من قوله: «مثل السلاح فينا» إلى قوله: «أوتي الإمامة». وفي بصائر الدرجات، ص ١٩٤، ح ٢، عن أحمد بن محمد؛ الإرشاد للمفيد، ج ٢، ص ١٨٧، بسنده عن معاوية بن وهب. وفي بصائر الدرجات، ص ١٩٤، ح ١، من قوله: «أنّ سيف رسول الله ﷺ عند عبد الله بن الحسن» مع اختلاف؛ وص ١٩٥، ح ٤، مع اختلاف يسير؛ وص ٢٠٣، ح ٣١، من قوله: «أنّ سيف رسول الله ﷺ عند عبد الله بن الحسن» إلى قوله: «إلاّ أن يكون رآه عند» مع اختلاف يسير، وفي كلّها بسند آخر. تفسير العياشي، ج ١، ح ١٣٥، ص ٣٢٦، عن سليمان بن هارون. وراجع: بصائر الدرجات، ص ١٩٧، ح ٦؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٢٢، ص ٥٦٨؛ البحار، ج ١٣، ح ١٨، ص ٤٥٦.

رجال السند:

والعدّة هم مجموعة من مشايخ الكليني، من أهل الطبقة الثامنة، ممن يوثق بنقلهم، ومرّ بيان الكلام في ذلك^(١)؛ وأحمد بن محمد بن عيسى هو أبو جعفر الأشعري، عربي، قمي، كبير قم وابن كبيرها، ثقة، شَيْخ القميين ووجههم وفقههم، غير مدافع، قال ابن حجر: شَيْخ الرافضة بقم، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)، وهو من السابعة^(٢)؛ وعليّ بن الحكم هو أبو الحسن النخعي، مولى، ضرير، كما عن النجاشي، كوفي، ثقة، جليل القدر، كما عن الشّيخ، أنباري، كما عن محمد بن عيسى اليقطيني، وهو من السادسة^(٣)؛ ومعاوية بن وهب هو أبو الحسن البجلي، وكنّاه الصدوق بأبي القاسم، وابنه القاسم وحفيده موسى من رواة الحديث، ببجلي، عربي صميم، كوفي، «ثقة، حسن الطريقة»، كما عن النجاشي، وعدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، من الخامسة^(٤)؛ سعيد السمان هو سعيد بن عبد الله الأعرج، أبو عبد الله التيمي، مولى، قيل: إن اسمه سعيد بن عبد الرحمن. كوفي، سَمَان، ثقة، كوفي، لا خلاف في كونه من الخامسة^(٥).

تحقيق الصدور:

الرواية صحيحة السند، وقال العلامة المجلسي أن السند مجهول^(٦)، ولعل ذلك؛ لأنه لم يلحظ اتحاد سعيد السمان الموجود في السند مع سعيد الأعرج، وعلى كل تقدير فنلاحظ أن السند متصل من ثقة إلى ثقة في كل عصر وجيل، وهو معتبر صحيح، لا غبار عليه، ولا إشكال في أن سعيد السمان هو الأعرج.

(١) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٥.

(٢) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٥٧، ص ١٩٢.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٦٥، ص ٢٣٦.

(٥) ينظر: ج ٤، ح ٥٢٥.

(٦) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٤١.

٢/٦٢٥. الحسين بن محمد الأشعري، عن معلى بن محمد، عن الحسن بن علي النشاء، عن حماد بن عثمان، عن عبد الأعلى بن أعين، قال: سَمِعْتُ أبا عبد الله عليه السلام يَقُولُ: «عِنْدِي سِلَاحٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا أَنَارُغُ فِيهِ». ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ السِّلَاحَ مَذْفُوعٌ عَنْهُ»^(١)، لَوْ وَضِعَ عِنْدَ شَرِّ خَلْقٍ لَكَانَ خَيْرَهُمْ». ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ يَصِيرُ إِلَى مَنْ يُلَوِي^(٢) لَهُ الْحَنَكَ، فَإِذَا كَانَتْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ الْمُشِيئَةُ خَرَجَ، فَيَقُولُ النَّاسُ: مَا هَذَا الَّذِي كَانَ؟!» وَيَضَعُ اللَّهُ لَهُ يَدًا عَلَى رَأْسِ رَعِيَّتِهِ»^(٣).

رجال السند:

الحسين بن محمد الأشعري هو المعروف بأبي عبد الله الأشعري، وابن عامر، ثقة، عربي، قمي، من صغار الثامنة، إذ يحتمل بقاؤه إلى (٣١٧هـ)^(٤)؛ ومعلى بن محمد البصري

(١) أي تدفع عنه الآفات مثل أن يسرق أو يغصب أو يكسر أو يستعمله غير أهله. الوافي، ج ٣، ص ٥٧١.
(٢) يقال: أَلَوَى الرجل برأسه وَلَوَى رأسه، أي أمال وأعرض. وأَلَوَى رأسه وَلَوَى برأسه، أي أماله من جانب إلى جانب. ويقرأ بالتشديد للمبالغة. ويقال: لَوِثَ الحبل: فتلته. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٦٤ (لوى). وفي قوله: «إلى من يلوى له الحنك»، قال في الوافي: «كنى به عن الانقياد والطاعة، والمراد به القائم عليه السلام». وقال في المرأة: «والأظهر عندي أنه إشارة إلى إنكار الناس لوجوده وظهوره، والاستهزاء بالقائلين له، أو حَكَّ الإنسان غيظاً أو حقاً به بعد ظهوره، وكلاهما شائع في العرب. وقيل: كناية عن الإطاعة والانقياد جبراً. وقيل: أي يتكلم عنه. وقيل: أصحابه محنكون؛ ولا يخفى بعده. وعلى التقادير المراد به القائم عليه السلام».

(٣) في مرآة العقول: «ما هذا الذي كان، تعجب من قضاياه وأحكامه القرية وسفك دماء المخالفين، أو من فقيره واستيلائه. ويحتمل على الأول أن تكون «ما» نافية، أي ليس هذا المسلك مثل الذي كان في زمن الرسول وسائر الأئمة صلوات الله عليهم».

(٤) بصائر الدرجات، ص ٢٠٤، ح ٣٩؛ وص ٢٠٦، ح ٤٦، وفيه إلى قوله: «إلى من يلوى له الحنك»، وفيهما بسند آخر عن حماد بن عثمان. الإرشاد، ج ٢، ص ١٨٨، مرسلًا عن عبد الأعلى بن أعين؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٢٤، ص ٥٧١.

(٥) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

هو أبو الحسن البصري، مضطرب الحديث والمذهب، كما عن النجاشي، ويعرف حديثه وينكر، ويروي عن الضعفاء، ويجوز أن يخرج شاهداً، كما عن ابن الغضائري، نعم وثقّه السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في التفسير، والصواب عدم الوثوق بخبره، وهو من السابعة^(١)؛ والحسن بن عليّ الوشاء هو أبو محمّد البجلي، كوفي، الخزّاز، خير أصحاب الرضا عليه السلام، من وجوه الطائفة، كما عن النجاشي، وعين من عيون الطائفة، كما عن أحمد الأشعري، وهو من السادسة^(٢)؛ وحماد بن عثمان هو الفزاري، مولى، أو مولى الأزد، أو مولى غني، كوفي، ثقة، كما عن النجاشي، ثقة، جليل القدر، كما عن الشيخ، وعن الكشي عن حمدويه عن أشياخه: «حماد الناب وأخويه جعفر والحسين كلهم فاضلون، خيار، ثقات»، وعده من أصحاب الإجماع، توفي سنة (١٩٠ هـ)، وهو من الخامسة^(٣)؛ وعبد الأعلى بن أعين هو عبد الأعلى بن أعين، العجلي، الكوفي، ممن عده المفيد في رسالته العديدة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، ومن روى في التفسير، وهو من الرابعة^(٤).

تحقيق الصدور:

وصف العلامة المجلسي السند بأنه ضعيف على المشهور^(٥)، والرواية رواها الصفّار عن محمّد بن أحمد، وهو صاحب النوادر عن الحسين، وهو ابن أبي الخطّاب عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، وهو البنزطي، عن حماد بن عثمان، عن عبد الأعلى بن أعين^(٦). فضعف سند الكليني بمعلّى بن محمّد مشفوع بقوة طريق الصفّار إلى حماد بن عثمان من كونه روى هذه الرواية، فعلى ذلك فالرواية موثقة الصدور ورويت بسند معتبر.

(١) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢١٩.

(٣) ينظر: ج ١، ح ٢٥، ص ٢٢٨.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ١٨٨، ص ٧٢٨.

(٥) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٤٤.

(٦) بصائر الدرجات، الصفّار، ص ٢٠٤، ح ٣٩.

٦٢٦/٣. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ، عَنْ يُحْيَى الْحَلْبِيِّ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: ^(١) «تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ^(٢) الْمَتَاعِ ^(٣) سَيْفًا وَدِرْعًا ^(٤) وَعَنْزَةً ^(٥) وَرَحْلًا ^(٦) وَبَغْلَتَهُ الشَّهْبَاءَ ^(٧)، فَوَرِثَ ^(٨) ذَلِكَ كُلُّهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام» ^(٩).

رجال السنن:

مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى هو أَبُو جَعْفَرٍ الْأَشْعَرِيُّ، العطار، القمي، شَيْخُ أَصْحَابِنَا فِي زَمَانِهِ،

(١) فِي «ض»: - «قَالَ».

(٢) فِي «ب، ف، بس» وَحَاشِيَةُ «ب»: «مَنْ». وَفِي الْبَصَائِر: «عَنْ».

(٣) «الْمَتَاعُ» فِي اللُّغَةِ: كُلُّ مَا يُتَمَتَّعُ بِهِ كَالطَّعَامِ وَالْبَرِّ وَأَثَاثِ الْبَيْتِ، وَأَصْلُ الْمَتَاعِ مَا يُتَبَلَّغُ بِهِ مِنَ الزَّادِ، وَهُوَ اسْمٌ مِنْ مَتَعْتُهُ، إِذَا أُعْطِيَته ذَلِكَ. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٥٦٢ (متع).

(٤) فِي «ف»: «دِرْعًا وَسَيْفًا».

(٥) قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «الْعَنْزَةُ: أَطْوَلُ مِنَ الْعَصَا وَأَقْصَرُ مِنَ الرِّمَحِ، وَفِيهِ زُجْجُ الرِّمَحِ». وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: «الْعَنْزَةُ مِثْلُ نِصْفِ الرِّمَحِ، أَوْ أَكْبَرُ شَيْئًا، وَفِيهَا سِنَانٌ مِثْلُ سِنَانِ الرِّمَحِ. وَالزُّجْجُ: الْحَدِيدَةُ الَّتِي فِي أَسْفَلِ الرِّمَحِ وَيُقَابِلُهُ السِّنَانُ، وَهُوَ نِصْلُ الرِّمَحِ». رَاجِعُ: الصَّحَاحُ، ج ٣، ص ٨٨٧؛ النِّهَايَةُ، ج ٣، ص ٣٠٨ (عنز).

(٦) «الرَّحْلُ»: كُلُّ شَيْءٍ يُعَدُّ لِلرَّحِيلِ مِنْ وِعَاءٍ لِلْمَتَاعِ، وَمَرْكَبٍ لِلْبَعِيرِ، وَرَسَنِ، وَجُلَسٍ وَهُوَ مَا يُوَضَعُ عَلَى ظَهْرِ الدَّابَّةِ تَحْتَ السَّرَجِ أَوْ الرَّحْلِ. رَاجِعُ: الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٢٢٢ (رحل).

(٧) «بَلَّغْتَهُ الشَّهْبَاءَ»، أَيِ الْغَالِبِ بَيَاضُهَا عَلَى سَوَادِهَا، مِنَ الشَّهَبِ. وَهُوَ مُصَدَّرٌ مِنْ بَابِ تَعَبٍ، وَهُوَ أَنْ يَغْلِبَ الْبَيَاضُ السَّوَادَ، وَالْإِسْمُ الشَّهْبَةُ، وَيَغْلُ أَشْهَبَ، وَيَغْلَةُ شَهْبَاءُ. رَاجِعُ: الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٣٢٤ (شهب).

(٨) فِي «بج»: «فَوَرِثَ».

(٩) بِصَانِئِ الدَّرَجَاتِ، ص ٢٠٦، ح ٤٤٤؛ وَص ٢٠٨، ح ٥٣، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛ الْوَافِي، ج ٣، ح ١١٢٥، ص ٥٧١.

ثقة، عين، كثير الرواية والحديث، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)^(١)؛ وأحمد بن محمد بن عيسى هو أبو جعفر الأشعري، عربي، قمي، كبير قم وابن كبيرها، ثقة، شيخ القميين ووجههم وفقههم، غير مدافع، قال ابن حجر: شيخ الرافضة بقم. وهو من السابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)^(٢)؛ والحسين بن سعيد هو الأهوازي الثقة، قال ابن النديم فيه وفي أخيه الحسن: «أوسع أهل زمانها علماً بالفقه، والآثار والمناقب، وغير ذلك من علوم الشيعة»، ثقة معروف، من صغار السادسة، وفاته في حدود (٢٤٠هـ) بحسب المقاربات السندية^(٣)؛ وهو يروي عن النضر بن سويد، وهو كوفي، انتقل إلى بغداد، صيرفي، ثقة صحيح الحديث، من صغار الخامسة^(٤)؛ وأما يحيى الحلبي فهو يحيى بن عمران بن أبي شعبة، الكوفي، الملقب بالحلبي، ثقة ثقة، صحيح الحديث، من الخامسة^(٥)؛ وابن مسكان هو عبد الله بن مسكان، أبو محمد، مولى عترة، كوفي، ثقة عين، من أصحاب الإجماع، ومن عده المفيد في رسالته العديدة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، ولد في حدود سنة (١١٠هـ)، وتوفي قبل سنة (١٨٧هـ) بقليل، من الخامسة^(٦). وأبو بصير هنا الأقوى أنه ليث المرادي، لرواية ابن مسكان عنه، فهو ليث بن البخري، يكنى بأبي محمد، وقيل: بأبي بصير الأصغر، المرادي، ذكر له توثيق عن ابن الغضائري، أحد أصحاب الإجماع مرددا بينه وبين أبي بصير الأسدي. وبحسب صحيحة جميل، ومعتبرة الأقطع فهو في المرتبة العليا من الجلالة والوثاقة، وهو من الأربعة المختبين، الذين لولا هم لما كان أحد يستنبط هذا، من الرابعة^(٧).

(١) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٢) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ١٢٥، ص ٥٦٢.

(٤) ينظر: ج ١، ح ٣٦، ص ٢٦٨.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ٨٧، ص ٣٩٩.

(٦) ينظر: ج ٢، ح ١٠٧، ص ٤٨٩.

(٧) ينظر: ج ٢، ح ١٥٦، ص ٦٥٠.

تحقيق الصدور:

يلاحظ أن السند معتبر لا غبار عليه، قال العلامة المجلسي: «صحيح»^(١)، وهو كذلك، فلا ريب بتحقيق الوثوق بصدوره، مع مضمونه الذي لا يوجب ريبة في الصدور.

(١) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٤٥.

٦٢٧/ ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُمَانَ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ أَبِي دِرْعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ الْفُضُولِ ^(١)، فَحَطَّطْتُ، وَلَيْسَتْهَا أَنَا فَفَضَّلْتُ ^(٢)» ^(٣).

رجال السند:

أما الحسين بن محمد فهو أبو عبد الله الأشعري، المعروف بابن عامر، ثقة، شيخ الكليني، من صغار الثامنة؛ إذ لعله بقي إلى سنة (٣١٧هـ) ^(٤)؛ ومعلّى بن محمد فهو أبو الحسن البصري، مضطرب الحديث والمذهب، كما عن النجاشي، ويعرف حديثه وينكر، ويروي عن الضعفاء، ويجوز أن يخرج شاهداً، كما عن ابن الغضائري، روى في التفسير، فذهب السيّد الخوئي قدست نفسه لتوثيقه، خلافاً للمشهور، وهو من السابعة ^(٥)؛ الوشاء أي الحسن بن عليّ بن زياد، بجلي، كوفي، خير أصحاب الرضا عليه السلام، وجه من وجوه الطائفة، وعين من عيونها، وهو من السادسة ^(٦)؛ وأبان بن عثمان هو أبان بن عثمان الأحمر، أبو عبد الله البجلي، مولى، كوفي الأصل، سكن البصرة، لم يوثقوه صريحاً، لكن الكشي عدّه في أهل الإجماع، روى في التفسير وكامل الزيارات، وروى عنه الثلاثة

(١) قال ابن الأثير: «وفيه: أنّ اسم درعه - عليه الصلاة والسلام - كانت ذات الفضول، وقيل ذو الفضول لفضيلة كان فيها وسعة». النهاية، ج ٣، ص ٤٥٦ (فضل).

(٢) في الوافي: «فضلت بصيغة المتكلم، أي كنت أفضل منها؛ ليطابق الخبر السابق». وفي البصائر ص ٢٠٦: «لست أنا فكان وكان» بدل «ليستها أنا ففضلت». وفي البصائر، ص ١٩٧: «ليس، أي درع رسول الله ﷺ ذات الفضول، فجرحها على الأرض هنا».

(٣) بصائر الدرجات، ص ٢٠٦، ح ٤٩، بسنده عن أبان بن عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفيه، ص ١٩٧، ح ٩، بسند آخر؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٢٣، ص ٥٧٠.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٥) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٦) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ٢١٩.

محمد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى وأحمد بن محمد بن أبي نصر البرزني، ذكر ابن فضال أنه من الناووسية أو القادسية على اختلاف النسخ. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «أنه كان يخطئ ويهم.. وكان أديباً، عالماً بالأنساب»، وفي لسان الميزان: «وقال محمد بن أبي عمير: كان أبان من أحفظ الناس بحيث أنه يرى كتابه فلا يزيد حرفاً»، وهو من الخامسة، قال ابن حجر: أنه توفي على رأس المائتين، والصحيح أنه توفي قبل هذا بنحو عقدين^(١). والفضيل بن يسار هو أبو القاسم النهدي، عربي صميم، بصري، كوفي الأصل، وثقه النجاشي في ترجمته وترجمة حفيده، وذكر الشيخ وثاقته في رجال الباقر (عليه السلام)، من أصحاب الإجماع، وعده المفيد في رسالته العديدة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، فيه روايات معتبرة تعظمه أيما تعظيم، روى في كامل الزيارات والتفسير، توفي بين سنتي (١٤٥-١٤٨ هـ)، وهو من الرابعة^(٢).

تحقيق الصدور:

يبقى السند ضعيفاً بالمعل، ويزداد عدم الوثوق عند ملاحظة بعض التفاصيل المختلفة في هذه الرواية والروايات الأخرى عن قضية لبس الإمام الباقر والصادق (عليهما السلام) للدرع، قال العلامة المجلسي: «ضعيف»^(٣). والضعف ظاهر بالمعل بن محمد.

(١) ينظر: ج ٢، ح ١٠٠، ص ٤٥٨.

(٢) ينظر: ج ٣، ح ٢٧٩، ص ١٧١.

(٣) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٤٥.

٦٢٨/٥. أحمد بن محمد ومحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن عيسى، عن أحمد بن أبي عبد الله^(١): «عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، قال: سألتُه عن ذي الفقار^(٢) سيف رسول الله ﷺ: من أين هو؟ قال: «هبط به جبرئيل عليه السلام من السماء، وكانت حليته^(٣) من فضة وهو عندي»^(٤).

رجال السند:

أحمد بن محمد ومحمد بن يحيى؛ يروي الكليني عن شيخيه العطار والعاصمي غير مرة مجتمعين، عن محمد بن الحسن الصفار صاحب البصائر، وكلاهما من مرر سرد

(١) الخبر رواه الصفار في بصائر الدرجات، ص ٢٠٠، ح ٢١؛ والصدوق في الأمالي، ص ٢٨٩، المجلس ٤٨، ح ١٠؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ح ١٩٥، ص ٥٠. وفي الجمع: «أحمد بن عبد الله»، فيحتمل وقوع التحريف في ما نحن فيه وأن الصواب هو «أحمد بن عبد الله». ثم إنه يحتمل أن يكون أحمد بن عبد الله هو أحمد بن عبد الله ابن خاتبة الكرخي الذي عُدَّ من أصحاب الرضا عليه السلام، وكان له إليه عليه السلام مكاتبة. راجع: رجال البرقي، ص ٥٥؛ رجال النجاشي، ص ٩١، الرقم ٢٢٦، وص ٣٤٦، الرقم ٩٣٥.

(٢) «ذو الفقار»: اسم سيف رسول الله ﷺ؛ لأنه كان فيه حُفَر صغار حسان. والمفقر من السيوف: الذي فيه حُرُوز مطمئنة. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٤٦٤ (فقر).

(٣) في البصائر، ص ٢٠٠: «حلقته».

(٤) بصائر الدرجات، ص ٢٠٠، ح ٢١، عن عبد الله بن جعفر، عن محمد بن عيسى، عن أحمد بن عبد الله؛ وفي الأمالي للصدوق، ص ٢٨٩، المجلس ٤٨، ح ١٠، وعيون الأخبار، ج ٢، ح ١٩٥، ص ٥٠. بسنده فيهما عن محمد بن يحيى، عن محمد بن عيسى، عن أحمد بن عبد الله. بصائر الدرجات، ص ١٨٩، ح ٥٧، بسند آخر، مع زيادة في أوله؛ الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٢٠٦، بسند آخر مع تفاوت يسير. راجع: علل الشرائع، ص ١٦٠، ح ٢؛ ومعاني الأخبار، ص ٦٣، ح ١٢؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٢٧، ص ٥٧٢؛ الوسائل، ج ٣، ح ٤٣١٩، ص ٥١١، ح ٣؛ البحار، ج ١٦، ح ٦٠، ص ١٢٤.

أحوالهم؛ فمحمّد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري، العربي، القمي، العطار، ثقة عين، كثير الرواية والحديث، شيخ أصحابنا في زمانه، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)، وهو من الثامنة^(١)؛ وأحمد بن محمّد هو أبو عبد الله العاصمي، كوفي، سكن بغداد، قال النجاشي: «كان ثقة في الحديث، سالماً خيراً». وقال الشيخ: «ثقة في الحديث، سالم الجنبه»، وهو من الثامنة^(٢)؛ وهما يرويان معاً عن محمّد بن الحسن، وهو الصفّار صاحب البصائر، أبو جعفر الأعرج، مولى الأشاعرة، قمي، يلقب بمولة، كان وجهاً في أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحاً، قليل السقط في الرواية، وهو من كبار الثامنة، توفي سنة (٢٩٠هـ)^(٣)؛ محمّد بن عيسى هو أبو جعفر اليقطيني، بغدادى، جليل في أصحابنا، ثقة عين، كثير الرواية، حسن التصانيف؛ واستثناه ابن الوليد، واعترض عليه ابن نوح. وكان الفضل يثني عليه ويمدحه ويحبه ويميل إليه وأنه يقول: «ليس في أقرانه مثله». ويظهر من الشيخ تضعيفه تبعاً للقميين، وقيل غير ذلك، وهو من كبار السابعة^(٤). ويبقى الكلام في أحمد بن أبي عبد الله في السند.

هـ أحمد بن أبي عبد الله:

مع أن انصراف الاسم (أحمد بن أبي عبد الله) إنها هو لأحمد بن محمّد بن خالد البرقي، إلّا أنه لم يرو عن الرضا عليه السلام، بل ولا يروي عنه محمّد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، فاليقطيني من كبار السابعة، والبرقي الابن أحمد من السابعة، فكيف تستقيم رواية الكبير عن الصغير، ولم يرد في أسنادهما مع كثرتها أن روى اليقطيني عن البرقي. وهذا الحديث ورد في مصادر عديدة، كما سيأتي في تحقيق الصدور، وتنتهي باسم (أحمد بن عبد الله)، وليس أحمد بن أبي عبد الله، والظاهر أنه هو الصواب.

(١) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٢) ينظر: ج ٤، ح ٤٤٦.

(٣) ينظر: ج ١، ح ٢٦، ص ٢٣٠.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٣٩، ص ٢٥.

ويظهر أن إطلاق الاسم يشير إلى أنه راو معروف وينصرف إليه عند عدم ذكر الشخصات والمميزات، ومن كنية أو لقب أو مدينة أو مهنة، ولعل أشهر من يروي عن الرضا عليه السلام، وتروي عنه السابعة وكبارها هو أحمد بن عبد الله بن مهران الكرخي، فيروي عن الرضا عليه السلام، وتروي عنه السابعة وكبارها، وهو معروف.

قال النجاشي: «أحمد بن عبد الله بن مهران، المعروف بابن خانبه، أبو جعفر، كان من أصحابنا الثقات، ولا نعرف له إلا كتاب التأديب، وهو كتاب يوم وليلة، حسن جيد صحيح»^(١). وقال في ترجمة ولده محمد: «محمد بن أحمد بن عبد الله بن مهران بن خانبه الكرخي، أبو جعفر، لوالده أحمد بن عبد الله مكاتبة إلى الرضا عليه السلام، وهم بيت من أصحابنا كبير»^(٢).

وروى الكشي عن «علي بن محمد القتيبي، قال: حدّثني أبو طاهر محمد بن علي بن بلال، وسألته عن أحمد بن عبد الله الكرخي إذ رأيته يروي كتباً كثيرة عنه؟ فقال: كان كاتب إسحاق بن إبراهيم، فتاب وأقبل على تصنيف الكتب، وكان أحد غلمان يونس بن عبد الرحمن رحمته الله، ويعرف به، وهو يعرف بابن خانبه، وكان من العجم»^(٣).

وقال الشيخ في الفهرست: «أحمد بن عبد الله بن مهران، المعروف بابن خانبه، أبو جعفر، كان من أصحابنا الثقات، وما ظهر له رواية، وصنف كتاب التأديب، وهو كتاب يوم وليلة»^(٤). وفيمن لم يرو عنهم: «أحمد بن عبد الله بن مهران، يعرف بابن خانبه، أبو جعفر، ثقة»^(٥).

نعم هناك من اسمه أحمد بن عبد الله ويروي عن الرضا عليه السلام أيضاً، وهو أحمد بن

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٩١، ت ٢٢٦.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٣٤٦، ٩٣٥.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ح ١٠٧١، ص ٨٣٧.

(٤) الفهرست، الطوسي، ص ٧٠، ت ٧٩.

(٥) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٤١٦، ت ٦٠١٢.

عبد الله الجويباري الهروي النهرواني الشيبان، لكن هذا الرجل لم يذكره أصحابنا، مع أنه روى في أسناد الصدوق كثيرا. وضعفه العامة بشدة ومما ذكروا: قال عنه ابن حبان: «دجال الدجاجلة، كذاب»، وعدّوه أحد الثلاثة الذي وضعوا عشرة آلاف حديث عن النبي صلى الله عليه وآله. هو عينة أحمد بن عبد الله الهروي الذي روى (١٨٧) رواية في العيون. روى عنه جعفر بن محمد بن زياد الفقيه الخوري، من السابعة، وروى هو عن الرضا عليه السلام، ولكن المنع من انصراف الاسم إليه متحقق؛ لعدم كونه معروفاً، والمستكشف من عدم ذكره في كل كتب الرجال، بل ولعله من العامة وليس منا؛ إذ لم يرد إلا في أسناد الصدوق، وقد تفرد الصدوق بأسناد عامية رواها في رحلاته، ويدل على عاميته ذكره في كتب رجال العامة وعدم ذكره في كتبنا.

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي: «صحيح ظاهراً، لكن في السند غرابة؛ إذ أحمد بن أبي عبد الله ليس في الرجال إلا أحمد بن محمد بن خالد البرقي، وهو لا يروي عن الرضا عليه السلام، وقد يروي عن الجواد والهادي عليهما السلام، ومحمد بن عيسى العبيدي أعلى منه مرتبة، فكيف يروي عنه، ولعل فيه اشتباها»^(١).

أقول: وصفه للسند بالصحيح اعتماداً على أن أحمد بن أبي عبد الله هو البرقي، كما هو انصراف الاسم، ولكن اختلاف الطبقة جعله يستشعر أن هناك اشتباهاً ما، كما عبر قدست نفسه، ولكنه لم يجدد من هو الراوي إذا كان هناك اشتباه، وهل يبقى صحيحاً أو ينفرط عقده.

وقد بينّا أنه لا يمكن بوجه للامّارس أن يعتبر أن أحمد بن أبي عبد الله في هذه الرواية هو أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وأن الصحيح أنه تصحيف لأحمد بن عبد الله، كما في باقي الأسناد.

(١) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٤٦.

فقد رواها الصّفّار عن عبد الله بن جعفر، عن محمّد بن عيسى، عن أحمد بن عبد الله، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، وهو عين سند الكليني، وأيضاً عن عباد بن سليمان عن سعد بن سعد عن يحيى عن أبي الحسن الرضا عليه السلام. والسند أيضاً ليس برائق صاف، ولا أقل من جهة عباد بن سليمان.

ورواها الصدوق في أماليه عن محمّد بن موسى بن المتوكل عليه السلام، قال: حدّثنا محمّد بن يحيى العطار، قال: حدّثني محمّد بن عيسى بن عبيد، عن أحمد بن عبد الله، قال: سألت أبا الحسن عليّ بن موسى الرضا عليه السلام. وكذا في العيون، وهو عين ما ينتهي إليه سند الكليني، ورواها الصدوق في معاني الأخبار بسند مرسل.

رواها في الكافي بسند آخر عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن محمّد بن أشيم، عن صفوان بن يحيى عن أبي الحسن الرضا عليه السلام^(١). ومشكلة هذا السند في عليّ بن محمّد بن أشيم، وهو تصحيف لعلّي بن أحمد بن أشيم وهو من وصفه الشيخ بالجهالة، نعم رواية أحمد بن محمّد بن عيسى عنه مؤثر حسن في حقه. وعلى كل تقدير فالوثوق بصدور الرواية متحقق بشكل من الأشكال.

٦/٦٢٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ: عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ (عليه السلام)، قَالَ: «السَّلَاحُ مَوْضُوعٌ عِنْدَنَا، مَذْفُوعٌ عَنْهُ، لَوْ وَضِعَ عِنْدَ شَرِّ خَلْقٍ لَكَانَ ^(٦) خَيْرَهُمْ، لَقَدْ حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ حَيْثُ بَنَى ^(٣) بِالثَّقَفِيَّةِ ^(٤) - وَكَانَ لَهُ ^(٥) فِي الْجِدَارِ - فَنَجَّدَ ^(٦) الْبَيْتَ، فَلَمَّا كَانَتْ ^(٧) صَبِيحَةُ غُرُوسِهِ رَمَى بِبَصَرِهِ ^(٨)، فَرَأَى حَذُوهُ ^(٩) ثَمَسَةً عَشَرَ مِسْمَارًا، فَفَزِعَ لِذَلِكَ ^(١٠)، وَقَالَ لَهَا: تَحْوَلِي؛ فَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَدْعُو مَوَالِي ^(١١) فِي حَاجَتِي، فَكَشَطَهُ ^(١٢)، فَمَا مِنْهَا مِسْمَارٌ إِلَّا وَجَدَهُ ^(١٣)

(١) ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٢٠١، ح ٢٥، بسنده عن يونس بن عبد الرحمن، عن أبي إبراهيم (عليه السلام) من دون توسط «محمد بن حكيم» بينهما، لكن المذكور في بعض نسخه «يونس بن عبد الرحمن، عن محمد بن حكيم، عن أبي إبراهيم (عليه السلام)».

(٢) هكذا في «ج، ض، ف» وتقتضيه العربية. وفي المطبوع وسائر النسخ: «كان».

(٣) قال ابن الأثير: «الابتناء والبناء: الدخول بالزوجة، والأصل فيه أن الرجل كان إذا تزوج امرأة بنى عليها قبة ليدخل بها فيها، فيقال: بنى الرجل على أهله». النهاية، ج ١، ص ١٥٨ (بنا).

(٤) «الثَّقَفِيَّة»: نسبة إلى ثَقِيف، وهو أبو قبيلة من هَوَازِن، واسمه قَسِيٌّ، والتاء للتأنيث. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٣٤ (ثقف).

(٥) في «ف» - «له». و«قد شقَّ له» أي للسلاح وحفظه.

(٦) قوله: «فَنَجَّدَ» أي فَرَّقَ، من التنجيد بمعنى التزيين، يقال: بيت مُنَجَّدٌ، أي: مُزَيَّنٌ؛ أي زَيْنَ له ظاهر الجدار بعد إخفاء السلاح فيه، أو زَيْنَ البيت للزفاف. راجع: النهاية، ج ٥، ص ١٨ (نجد).

(٧) في «بس، بف» والبصائر: «كان».

(٨) في حاشية «ف»: «بنظره».

(٩) في البصائر: «ورأى في جدره» بدل «فرأى حذوه». و«حذوه» أي بحذاء السلاح أو الشق.

(١٠) في الوافي: «فَفَزِعَ لذلك، أي خاف أن يكون السيف قد انكسر».

(١١) في «ج، ض، ف، بر، بس، بف» والوافي: «+ لي».

(١٢) «فكشطه»، أي كشف عن السيف، من الكشط، وهو رفعك شيئاً عن شيء قد غشاه. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٩٢٣ (كشط).

(١٣) في «ألف»: «وجد».

مُصْرَفًا^(١) طَرَفُهُ عَنِ السَّيْفِ، وَمَا وَصَلَ إِلَيْهِ مِنْهَا^(٢) شَيْءٌ^(٣).

رجال السند:

عليّ بن إبراهيم الثقة المعروف، صاحب التفسير، توفي قرابة (٣٠٧هـ)، من الثامنة^(٤)؛ ومحمد بن عيسى هو ابن عبيد اليقطيني، ثقة معروف، من كبار السابعة^(٥)، وقد ناقشنا سابقا رواية محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن؛ ويونس هو يونس بن عبد الرحمن، أبو محمد، مولى عليّ بن يقطين، مولى بني أسد، بغدادى، قال عنه النجاشي: «كان وجهها في أصحابنا، متقدما، عظيم المنزلة.. وكان الرضا يشير إليه في العلم والفتيا، وكان ممن بذل له على الوقف مال جزيل، فامتنع من أخذه وثبت على الحق، وقد ورد في يونس مدح وذم»، ووثقه الشيخ وذكر تضعيف القميين له، وحكى الفضل بن شاذان في ثنائه شيئا كثيرا من جليل المدح، قال ابن النديم: «علامة زمانه، كثير التصنيف والتأليف على مذاهب الشيعة»؛ من الطبقة الفاصلة بين صغار الخامسة وكبار السادسة، رأى الصادق (عليه السلام) ولم يرو عنه، وتوفي بعد رأس المائة الثانية^(٦)، ومحمد بن حكيم هو أبو جعفر الخثعمي، مولى، وردت فيه رواية مادحة، روى عنه الثلاثة وليس هو الساباطي للإطلاق^(٧).

(١) في «بح» والبصائر: «مصرفاً».

(٢) في «بف»: «منها إليه».

(٣) بصائر الدرجات، ص ٢٠١، ح ٢٥، عن عبد الله بن جعفر، عن محمد بن عيسى، عن يونس بن

عبد الرحمن، عن أبي إبراهيم (عليه السلام) الوافي، ج ٣، ح ١١٢٦، ص ٥٧٢.

(٤) نظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ٣٩، ص ٢٥.

(٦) ينظر: ج ٢، ح ٣٩، ص ٣٠.

(٧) ينظر: ج ٢، ح ١٦٧، ص ٦٧٥.

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي: «حسن»^(١). مع أنه قدست نفسه ذكر في سند سابق مشابه لهذا، أنه سند مجهول^(٢)، والجهالة إنها هي بسبب عدم وجود توثيق صريح لمحمد بن حكيم. وأما وصفه للسند بالحسن هنا فأيضاً لمكان محمد بن حكيم، حيث لم يوثق صريحاً وإن مدح في رواية، فهو ممدوح ولم يوثق صريحاً. وعلى كل تقدير فإننا ذكرنا أن في السند مشكلة أخرى غير الكلام في وثاقة محمد بن الحكيم الذي قبلنا روايته، وهي صعوبة ملاقة اليعقيني بيونس، وقلنا بقبول تلك الملاقة على مضمض.

(١) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٤٦.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ٨.

٦٣٠/٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ حُجْرٍ، عَنْ مُهْرَانَ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَمَّا يَتَحَدَّثُ^(١) النَّاسُ أَنَّهُ دُفِنَتْ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ صَحِيفَةٌ مَخْتُومَةٌ، فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله لَمَّا قُبِضَ، وَرِثَ عَلِيٌّ عليه السلام عِلْمَهُ وَسِلَاحَهُ وَمَا^(٢) هُنَاكَ، ثُمَّ صَارَ إِلَى الْحُسَيْنِ، ثُمَّ صَارَ إِلَى الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، فَلَمَّا خَشِيَ أَن نُنْغِشَى^(٣) اسْتَوْدَعَهَا^(٤) أُمَّ سَلَمَةَ، ثُمَّ قَبَضَهَا بَعْدَ ذَلِكَ عَلَيَّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام». قَالَ: فَقُلْتُ: نَعَمْ، ثُمَّ صَارَ إِلَى أَبِيكَ، ثُمَّ انْتَهَى إِلَيْكَ، وَصَارَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَيْكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»^(٥).

رجال السند:

محمّد بن يحيى هو أبو جعفر العطار، الأشعري، ثقة عين، كثير الرواية والحديث، شيخ أصحابنا في زمانه، عربي قمي، من الثامنة، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)^(٦)؛ ومحمّد بن الحسين هو ابن أبي الخطاب، أبو جعفر الهمداني، الكوفي الزيات، جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرواية، ثقة عين، حسن التصانيف، مسكون إلى روايته، توفي سنة

(١) في «ض»: «تحدّث». وفي «بع»: «يجدّث».

(٢) في «ب، بر»: «+ كان».

(٣) في الوافي: «نغشى». وقوله: «نغشى»، أي نهلك، أو نؤتى ونُغلب فيؤخذ منا. تقول: غَشِيَتْ غَشِيَانًا، أي جاءه، وَغَشِيَتْ الرجل بالسوط، أي ضربته. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٤٧ (غشا).

(٤) في شرح المازندراني: «في بعض النسخ: استودعنا، بصيغة المتكلّم مع الغير، وهو الأظهر». و«استودعها» يعني الحسين عليه السلام حين أراد التوجّه إلى العراق. وفي البصائر: «فلما خشي أن يُفْتَشَا استودعا أُمّ سلمة».

(٥) بصائر الدرجات، ص ١٩٧، ح ١٠، عن محمّد بن الحسين؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٢٩، ص ٥٧٣.

(٦) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٢٦٢هـ)، وهو من السابعة^(١)؛ وصفوان بن يحيى هو أبو محمد البجلي، مولى، كوفي، كان يباعاً للسابري، ثقة، عين، له منزلة شريفة عند الرضا عليه السلام، من جلة أصحابنا، وهو أوثق أهل الحديث في زمانه وأعبدتهم، توفي سنة (٢١٠هـ)، وهو من السادسة^(٢)؛ وابن مسكان هو عبد الله بن مسكان، أبو محمد، مولى عترة، كوفي، ثقة، عين، من أصحاب الإجماع، ومن عده المفيد في رسالته العديدة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، ولد في حدود (١١٠هـ)، توفي قبل سنة (١٨٧هـ) بقليل، من الخامسة^(٣)؛ وحجر هو حجر بن زائدة، ثقة، من الرابعة، سيأتي الكلام فيه؛ وحران بن أعين أخو زارة الأكبر، راو ونحوي، وقارئ مشهور، توفي قرابة سنة (١٣٠هـ)، جليل القدر، كما يظهر من التبع، من كبار الرابعة^(٤).

٥ حجر بن زائدة:

قال النجاشي: «حجر بن زائدة الحضرمي، أبو عبد الله، روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، ثقة، صحيح المذهب، صالح، من (في) هذه الطائفة. له كتاب يرويه عدة من أصحابنا، أخبرنا أبو الحسن بن الجندي، قال: حدثنا ابن همام، قال: حدثنا عباس بن محمد بن حسين، قال: حدثنا أبي عن صفوان عن ابن مسكان عن حجر بكتابه»^(٥).

وتوثق النجاشي للرجل، مع تأكيد صحته مذهبه وكونه من الصالحين في الطائفة، مع وجود روايات الذم التي حكاها بعض المجهولين، تؤكد عدم إمكان اعتمادنا تلك الروايات.

فروى الكشي عن «محمد بن مسعود، عن إسحاق بن محمد البصري، قال: أخبرنا

(١) ينظر: ج ٢، ح ٣٨، ص ١٤.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٦٨، ص ٢٤٤.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ١٠٧، ص ٤٨٩.

(٤) ينظر: ج ٣، ح ٣٦٦، ص ٣٩٤.

(٥) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٤٨، ت ٣٨٤.

محمّد بن الحسين، عن محمّد بن سنان، عن بشير الدهان، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام لمحمّد بن كثير الثقفي: ما تقول في المفضل بن عمر؟ قال: ما عسيت أن أقول فيه، لو رأيت في عنقه صليبا، وفي وسطه كستيجا لعلمت على أنه على الحق، بعد ما سمعتك تقول فيه ما تقول. قال: رحمه الله، لكن حجر بن زائدة، وعامر بن جذاعة أتياني فشتاه عندي، فقلت لهما: لا تفعلوا فإني أهواه، فلم يقبلا، فسألتهما وأخبرتتهما أن الكف عنه حاجتي فلم يفعلا، فلا غفر الله لهما، أما إني لو كرمت عليهما لكرم عليهما من يكرم عليّ، ولقد كان كثير عزة في مودته لها، أصدق منهما في مودتها لي، حيث يقول:

لقد علمت بالغيب أني أخونها

إذا هو لم يكرم عليّ كريمها

أما أني لو كرمت عليهما

لكرم عليهما من يكرم كريمهما^(١).

ورجال هذه الرواية التي رواها محمّد بن مسعود العياشي فمع أنه ثقة، لكنه اشتهر بروايته عن الضعفاء وأنه كان عاميا أول أمره ثم استبصر، ويلاحظ أن شيخه في هذه الرواية إسحاق بن محمّد البصري كان تجاوز الحدود في الاشتهار بالكذب والوضع والضعف، قال عنه النجاشي: «معدن التخليط، له كتب في التخليط، مشكوك في روايته»، «غال، متهم، ومن أركانهم»، كما في الاختيار. «غال، كان يحفظ كثيرا»، كما عن محمّد بن مسعود، «يرمى بالغلو»، كما عن الشيخ، «كان فاسد المذهب، كذابا في الرواية، وضاعا للحديث، لا يلتفت إلى ما رواه، ولا ينتفع بحديثه، وللعياشي معه خبر في وضعه للحديث، مشهور»، كما عن ابن الغضائري. وإليه تنسب الفرقة الإسحاقية ممن يعبدون عليّاً عليه السلام. قال الذهبي: «إنه زنديق، وحاشا الرافضة منه!». ولذا لا يمكن بوجه أن تعتمد رواية مثل هذا الرجل؛ لقدح ثقة صالح من الطائفة.

وينفس المضمون روى يونس بن ظبيان هذه الحادثة، ويونس بن ظبيان ليس أقل ضعفاً من إسحاق بن محمد البصري، فعن بعض نسخ النجاشي: أنه «ضعيف جداً، لا يلتفت إلى ما رواه، وكل كتبه تخليط»، وقال العياشي: «متهم، غال»، وعن ابن الغضائري: «غال، كذاب، وضاع للحديث.. لا يلتفت إلى حديثه»، وعن الفضل إنه من الكذابين المشهورين، ووردت فيه روايات منها صحيحة في لعمري.

وأيضاً روى هذه الرواية الكشي، وقال: «حدّثني أبو القاسم نصر بن الصباح، وكان غالياً، حدّثني أبو يعقوب، إسحاق بن محمد البصري، وهو غال، وكان من أركانهم أيضاً، قال: حدّثني محمد بن الحسن بن شمون وهو أيضاً منهم، قال: حدّثني محمد بن سنان، وهو كذلك، عن بشير النبال أنه قال: قال أبو عبد الله عليه السلام لمحمد بن كثير الثقفي - وهو من أصحاب الفضل بن عمر أيضاً -: (ما تقول في الفضل)، وذكر مثل حديث إسحاق بن محمد البصري، سواء».

ويلاحظ وصف رواتها الذي ورد في الاختيار، فإضافة إلى إسحاق البصري تجد محمد بن الحسن بن شمون وهو - كما عن النجاشي - «واقف، ثم غلا، وكان ضعيفاً جداً، فاسد المذهب. وأضيف إليه أحاديث في الوقف، وقيل فيه»، وغال، كما عن الشيخ، «واقف، ثم غلا، ضعيف متهافت، لا يلتفت إليه، ولا إلى مصنفاته وسائر ما ينسب إليه»، كما عن ابن الغضائري.

فتلاحظ أن روايات الذم التي ترجع لرواية واحدة تحط من شأنه، وترفع من شأن الفضل بن عمر رواتها أناس كل الخطر في الأخذ عنهم معالم الدين وأحوال الرجال، فهم من مذهب فاسد، ومن المشتهرين بالتخليط، والكذب، والضعف، ولعل هذا مؤشر إيجابي في حق الرجل، ومؤشر سلبي في حق الفضل بن عمر الممدوح في هذه الروايات.

بل وفي قبال هذه الرواية روى الكشي الحادثة بشكل معكوس عن «الحسين بن الحسين بن بندار القمي»، قال: حدّثني سعد بن عبد الله بن أبي خلف القمي، قال:

حدّثني محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب والحسن بن موسى، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الله بن مسكان، قال: دخل حجر بن زائدة، وعامر بن جذاعة الأزدي على أبي عبد الله عليه السلام، فقالا له: جعلنا فداك، إن المفضل بن عمر يقول: إنكم تقدرون أرزاق العباد. فقال: والله ما يقدر أرزاقنا إلّا الله، ولقد احتجت إلى طعام لعيالي، فضاق صدري، وأبلغت إلى الفكرة في ذلك حتّى أحرزت قوتهم، فعندها طابت نفسي، لعنه الله وبرئ منه، قالوا: أفتلعه وتبرأ منه؟ قال: نعم، فالعناه وابرأ منه، برئ الله ورسوله منه^(١).

وسند الرواية وإن كان غير معتبر، لكنه أقل إنكاراً من سند السابقة، فالنقص فيها إنما هو عدم معرفتنا حال شيخ الكشي الحسين بن الحسن بن بندار القمي فحسب.

وأيضاً عدّه الكشي في الرواية التي ذكرت حواريني كل إمام فجاء فيها: «ثم ينادي المنادي أين حوارني محمّد بن عليّ، وحواري جعفر بن محمّد؟ فيقوم عبد الله بن شريك العامري، وزرارة بن أعين، وبريد بن معاوية العجلي، ومحمّد بن مسلم، وأبو بصير ليث بن البختري المرادي، وعبد الله بن أبي يعفور، وعامر بن عبد الله بن جذاعة، وحجر بن زائدة، وحران بن أعين»^(٢).

عدّ الشيخ حجر بن زائدة من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، وقال: أنه حضرمي، كوفي، وقال في الفهرست: «له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن، عن الحسن بن متيل ومحمّد بن الحسن الصفار، عن محمّد بن الحسين، عنه. ورواه محمّد بن عليّ بن الحسين، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله والحميري ومحمّد بن يحيى وأحمد بن إدريس، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الله بن مسكان، عن حجر بن زائدة»^(٣).

ذكر الأبطحي في تهذيب المقال في تنقيح كتاب الرجال: «وقد أدرك محمّد بن الحسين

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٦١٥.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ١، ص ٤٥.

(٣) الفهرست، الطوسي، ١١٩، ت ٢٥١.

بن أبي الخطاب حجر بن زائدة».

ولعله إنما اعتمد هذا لرواية في شأن أبي حمزة الثمالي، وهي ما رواه الكشي عن «علي بن محمد بن قتيبة أبو محمد، ومحمد بن موسى الهمداني، قالاً: حدثنا محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، قال: كنت أنا وعامر بن عبد الله بن جذاعة الأزدي، وحجر بن زائدة جلوساً على باب الفيل إذ دخل علينا أبو حمزة الثمالي ثابت بن دينار فقال لعامر..»^(١).

وهذه الرواية لا شك ولا ريب من وجود سقط كبير فيها، فإن مقتضاها أن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب المتوفى سنة (٢٦٢هـ) كان جالساً مع حجر بن زائدة الذي أدرك الباقر عليه السلام المتوفى (١١٤هـ)، وعاصر الصادق عليه السلام المتوفى (١٤٨هـ)، وجاء أبو حمزة المتوفى سنة (١٥٠هـ) عن عمر ليس بالقليل!!

أقول: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب من السابعة، ممن لم يدرك أبي حمزة، والفرق بين وفاتها أكثر من (١١٢) عاماً! فلا أعلم كيف اعتمد الأبطحي هذه الملاقاة، واعتمد على الرواية من غير تأمل في تواريخها.

تحقيق الصدور:

السند معتبر كما نتبنى، وذكر العلامة المجلسي أنه حسن^(٢). ووصفه بالحسن وليس الصحيح؛ لمكان مُهران بن أعين، فإنه وإن كان جليلاً، عظيم القدر، إلا أنه لم يوثق صريحاً في كتب الفهارس والرجال، فيعد بحسب اصطلاحهم من الممدوحين.

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٤٥٦.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٤٦.

٦٣١/ ٨. مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَمَّا يَتَحَدَّثُ ^(١) النَّاسُ أَنَّهُ دُفِعَ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ صَحِيفَةٌ مَخْتُومَةٌ، فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله لَمَّا قَبِضَ وَرِثَ عَلَى عليه السلام عِلْمُهُ وَسِلَاحُهُ وَمَا هُنَاكَ، ثُمَّ صَارَ إِلَى الْحُسَيْنِ، ثُمَّ صَارَ إِلَى الْحُسَيْنِ عليه السلام». قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ صَارَ إِلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، ثُمَّ صَارَ إِلَى ابْنِهِ ^(٢)، ثُمَّ انْتَهَى إِلَيْكَ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ» ^(٣).

رجال السند:

محمد هو محمد بن يحيى العطار، أبو جعفر الأشعري، ثقة عين، كثير الرواية، شيخ أصحابنا في زمانه، عربي قمي، من الثامنة، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ) ^(٤)؛ وأحمد بن محمد مشترك بين الثقتين: الأشعري، والبرقي، والأرجح كونه الأشعري، أبو جعفر، أحمد بن محمد بن عيسى، ثقة، شيخ القميين ووجههم وفقههم، غير مدافع، قال ابن حجر: شيخ الرافضة بقم، وهو من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ) ^(٥)؛ والحسين بن سعيد هو الأهوازي المعروف، أصله من الكوفة، ثقة، كما عن الشيخ، من الثقات، من أهل

(١) في «ض»: «تحدث». وفي «بس»: «تحدثت». وقال في الوافي: «كأنه سأله عن المكتوب في الصحيفة المستودعة، فأجابه عليه السلام بأنها كانت مشتملة على علم وكان معها أشياء آخر. وهذه الصحيفة غير الكتاب الملفوف والوصية الظاهرة للذين استودعها الحسين عليه السلام عند ابنته الكبرى فاطمة بكر بلاء».

(٢) في البصائر: «أبيك».

(٣) بصائر الدرجات، ص ٢٠٦، ح ٤٥، عن أحمد بن محمد بن عيسى؛ الإرشاد، ج ٢، ص ١٨٩، مرسلًا، عن عمر بن أبان. وراجع: الغيبة للنعماني، ص ٥٣، ح ٤؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٣، ص ٥٧٤.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٥) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

العلم، كما عن الكشي، قال ابن النديم فيه وفي أخيه الحسن: «أوسع أهل زمانها علما بالفقه، والآثار والمناقب، وغير ذلك من علوم الشيعة»؛ من صغار السادسة، وفاته في حدود سنة (٢٤٠هـ) بحسب المقاربات السندية^(١)؛ وفضالة بن أيوب الأزدي، ثقة في حديثه، مستقيم الدين، من صغار الخامسة وليس من السادسة، وقيل: إن رواية الحسين بن سعيد عن فضالة كلها بواسطة أخيه الحسن^(٢)؛ وعُمَرَ بْنَ أَبَانٍ هو أبو حفص الكلبي، مولى، كوفي، ثقة، لعله من كبار الخامسة^(٣).

تحقيق الصدور:

رواة الخبر كلهم من الثقات المعروفين بصحة المذهب، والوثاقة في النقل، قال العلامة المجلسي عند السند: «صحيح»^(٤).

(١) ينظر: ج ٢، ح ١٢٥، ص ٥٦٢.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٩٢، ص ٤١٨.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٩٢، ص ٤١٩.

(٤) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٤٨.

٩/٦٣٢. مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ ^(١) وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ شَبَابِ الصَّيْرِفِيِّ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا حَضَرَتْ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله الْوَفَاةُ، دَعَا الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَأَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَ لِلْعَبَّاسِ: يَا عَمَّ مُحَمَّدٍ، تَأْخُذُ ثَرَاتَ ^(٢) مُحَمَّدٍ، وَتَقْضِي دَيْنَهُ، وَتُنْجِزُ ^(٣) عِدَاتِهِ ^(٤)؟ فَرَدَّ عَلَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِأَيِّ أَنْتَ وَأُمِّي ^(٥)، شَيْخٌ كَثِيرُ الْعِيَالِ، قَلِيلُ الْمَالِ، مَنْ يُطِيقُكَ ^(٦) وَأَنْتَ بُسَارِي الرَّيْحِ ^(٧)؟». قَالَ: «فَأَطْرَقَ ^(٨) عليه السلام

(١) هكذا في «ب، ض» وحاشية بدر الدين والبحار. وفي «ألف، ج، ف، و، يح، بر، بس، بف» المطبوع: «محمد بن الحسين». والصواب ما أثبتناه، كما تقدم في الكافي، ذيل ح ٢٥٠ و ٥٢٥.

(٢) «التراث»: الإرث، والتاء والهزمة بدل من الواو. المصباح المنير، ص ٦٥٤ (ورث).

(٣) «تنجز»: تحضر وتفي. يقال: نَجَزَ يَنْجِزُ نَجْزًا، إِذَا حَصَلَ وَحَضَرَ، وَأَنْجَزَ وَعَدَهُ، إِذَا أَحْضَرَهُ. ويقال أيضاً: أَنْجَزَ الْوَعْدَ، أَي وَفَى بِهِ. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢١؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٢٤ (نجز).

(٤) في حاشية «ج»: «تنجز عداته وتقضي دينه». و«العدات»: جمع العدة، وهي الوعد، والهاء عوض من الواو، ولا يجمع الوعد. الصحاح، ج ٢، ص ٥٥١ (وعد).

(٥) هكذا في النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «إني». وفي «ب، ج، ف، بر، بس، بف» والعلل: - «بأي أنت وأمي». وفي حاشية «بف»: «فقال: بأي أنت وأمي» بدل «فردّ عليه - إلى - أمي».

(٦) «يطيقك»، أي يطيق ويقدر على أداء حقوقك؛ من الإطاقة بمعنى القدرة على الشيء. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٧٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٠٢ (طوق).

(٧) «تباري الريح»، أي تعارضه. يقال: فلان يباري فلاناً، أي يعارضه ويفعل مثل فعله ليعجزه، وهما يتباريان، وفلان يباري الريح جوداً وسخاءً، أو تسابقه. والريح مشهورة بكثرة السخاء؛ لسياق السحاب والأعطار، وترويح القلوب، وترقيق الهواء وغيرها من المنافع. كنى به عن علو همته. وفي مرآة العقول: «وهذا المثل مشهور بين العرب والعجم». وراجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٧٢ (برى).

(٨) في «ب، بر، بف»، وحاشية «ج»، والوافي: + «رسول الله». يقال: أطرق الرجل، إذا سكت فلم

هُنِيئَةً^(١)، ثُمَّ قَالَ: يَا عَبَّاسُ، أَتَأْخُذُ ثَرَاتَ مُحَمَّدٍ، وَتُنْجِزُ عِدَاتِهِ وَتَقْضِي دَيْنَهُ؟ فَقَالَ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، شَيْخٌ كَثِيرُ الْعِيَالِ، قَلِيلُ الْمَالِ، وَأَنْتَ تَبَارِي الرِّيحِ.

قَالَ: أَمَا إِنِّي سَأَعْطِيهَا مَنْ يَأْخُذُهَا بِحَقِّهَا، ثُمَّ قَالَ: يَا عَلِيُّ، يَا أَخَا مُحَمَّدٍ، أَنْجِزْ عِدَاتِ مُحَمَّدٍ، وَتَقْضِ دَيْنَهُ، وَتَقْبِضْ^(٢) ثَرَاتَهُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، ذَاكَ عَلَيَّ وَلِي، قَالَ: فَتَنْظَرْتُ إِلَيْهِ حَتَّى نَزَعَ خَاتَمَهُ مِنْ إِصْبَعِهِ، فَقَالَ: تَحْتَمُّ هَذَا فِي حَيَاتِي، قَالَ: فَتَنْظَرْتُ إِلَى الْخَاتَمِ^(٣) حِينَ وَضَعْتُهُ فِي إِصْبَعِي^(٤)، فَتَمَنَيْتُ مِنْ جَمِيعِ مَا تَرَكَ الْخَاتَمُ.

ثُمَّ صَاحَ: يَا بِلَالُ، عَلِيٌّ بِالْمَغْفَرِ^(٥) وَالذَّرْعِ وَالرَّايَةِ وَالْقَمِيصِ وَذِي

يتكلم. وأطرق، أي أرخى عينيه ينظر: إلى الأرض. فالمعنى: سكت ناظراً إلى الأرض. الصحاح، ج ٤، ص ١٥١٥ (طرق).

(١) قال الفيومي: الهمز: كناية عن كل اسم جنس، والأنثى هنة، ولاؤها محذوفة، ففي لغة هي هاء فيصغر على هنيئة، ومنه يقال: مكث هنيئة، أي ساعة لطيفة. وفي لغة هي واو فيصغر في المؤنث على هنيئة، والهمز خطأ؛ إذ لا وجه له. وجعلها المجلسي تصغير هنو بمعنى الوقت، والتأنيث باعتبار ساعة. راجع: المصباح المنير، ص ٦٤١ (هن).

(٢) في «ج، بر» والعلل: «تأخذ». وقال في الوافي: «في تقديم أخذ التراث على قضاء الدين وإنجاز العداات في مخاطبة العباس، وبالعكس في مخاطبة أمير المؤمنين (عليه السلام) لطف لا يخفى. ولعل في إلقاء هذا القول على عمه أولاً، ثم تكريره (عليه السلام) ذلك عليه، إنما هو لإتمام الحجّة عليه، وليظهر للناس أنّه ليس مثل ابن عمّه في أهليّة الوصيّة».

(٣) في «ف»: - إلى الخاتم.

(٤) في «ج، بح» وحاشية «ض، بف»: «حين وضعه في إصبعه». وفاعل «قال» على هذه النسخة هو العباس. وفي الوافي: «كأنّه أراد بذلك أنّه قلّت في نفسي: لو لم يكن فيما ترك غير هذا الخاتم لكفاني به شرعاً وفخراً وعزّاً ويمناً وبركة».

(٥) «المغفر» والمغفرة، والغفارة: رَزَد - أي دَزَع منسوج يتداخل بعضها في بعض - ينسج من الدروع على قدر الرأس بليس تحت القلنسوة. وقيل: هو زَفَرَف البيضة. وقيل: هو خلق يتقنع به المتسلّح. قال ابن شميل: المغفر جُلْتُ يجعلها الرجل أسفل البيضة تُشَبِّغُ على العنق فتيقه، وقيل

الْفَقَارُ^(١) وَالسَّحَابُ^(٢) وَالْبُرْدُ^(٣) وَالْأُبْرُقَةُ^(٤) وَالْقَضِيبُ^(٥)، قَالَ: قَوْلُ اللَّهِ، مَا رَأَيْتَهَا^(٦) غَيْرَ^(٧) سَاعَتِي تِلْكَ - يَعْنِي الْأُبْرُقَةَ - فَجِيءَ بِشَقَّةٍ كَادَتْ تُخْطَفُ^(٨) الْأَبْصَارَ، فَإِذَا هِيَ مِنْ أَبْرِقِ الْجَنَّةِ، فَقَالَ: يَا عَلِيُّ، إِنَّ جَبْرِئِيلَ أَتَانِي بِهَا، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، اجْعَلْهَا فِي حَلَقَةِ الدَّرْعِ، وَاسْتَذْفِرْ^(٩) بِهَا مَكَانَ الْمُنْطَقَةِ. ثُمَّ دَعَا بِزَوْجِي

غير ذلك. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٢٦ (غفر).

(١) كان اسم سيف رسول الله ﷺ ذا الفقار؛ لأنه كان فيه حُرٌّ صغار حسان. والمُفَقَّر من السيوف: الذي فيه حُرٌّ مطمئنة. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٤٦٤ (فقر).

(٢) «السَّحَابُ» اسم عِمَامَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، سَمَّيَتْ بِهِ تَشْبِيهًا بِسَحَابِ الْمَطَرِ لَانْسَحَابِهِ فِي الْهَوَاءِ. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣٤٥ (سحب).

(٣) «الْبُرْدُ»: نوع من الثياب معروف، والجمع: أبراد وبُرود، والْبُرْدَةُ: الشملة المخططة. وقيل: كِسَاءُ أَسْوَدٍ مُرْبَعٍ فِيهِ صَغَرٌ تَلْبَسُهُ الْأَعْرَابُ، وَجَمْعُهَا: بُرْد. النهاية، ج ١، ص ١١٦ (برد).

(٤) «الأبرق»: من الحبال: الحبل الذي أبرم بقوة سوداء وقوة بيضاء وكل شيء اجتمع فيه سواد وبياض فهو أبرق. قال الفيض في الوافي، ج ٣، ص ٥٧٦: «كأنها ثوب مستطيل يصلح؛ لأن يشد بها الوسط وهي الشقة - بالكسر والضم - كما فسره بها». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ١٥٤؛ الصحاح، ج ٤، ص ١٤٤٩ (برق).

(٥) في شرح المازندراني: «القضيب، هو الغصن، والمراد به العصا، سميت به لكونها مقطوعة من الشجر، والقضب القطع، وقد يطلق على السيف الدقيق أيضاً». راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٦٧٨ (قطع).

(٦) في الوافي: «وفي الكلام تقديم وتأخير، والتقدير: فجاء بشقة فوالله ما رأيتها».

(٧) في «ب، ج، بف، بر»، وحاشية «ض، ف، بح»، والوافي والعلل: «قبل».

(٨) «الْخُطَفُ»: استلاب الشيء وأخذه بسرعة، يقال: خَطَفَ الشيءَ يَخْطِفُهُ، واختطفه يَخْطِطُهُ. ويقال: خَطَفَ يَخْطِفُ، وهو قليل. النهاية، ج ٢، ص ٤٩ (خطف).

(٩) هكذا في «ج، ض، بر، بف» وحاشية «ف» وشرح المازندراني. وفي اللغة: استذفر بالأمر: اشتد عزمه عليه وصلب له. وفي الوافي «الاستذفار: شد الوسط بالمنطقة ونحوها»، وقال العلامة المجلسي: «... ففي القاموس: الذفر، محرّكة: شدة ذكاء الريح، كالذفرة، ومسك أذفر. ففيه

نِعَالٍ^(١) عَرَبِيَّيْنِ جَمِيعاً: أَحَدُهُمَا مَخْصُوفٌ^(٢)، وَالْآخَرُ غَيْرُ مَخْصُوفٍ، وَالْقَمِيصَيْنِ: الْقَمِيصُ الَّذِي أُسْرِيَ بِهِ فِيهِ، وَالْقَمِيصُ الَّذِي خَرَجَ فِيهِ^(٣) يَوْمَ أُحُدٍ، وَالْفَلَاسِ الثَّلَاثِ: قَلَنْسُوءَ السَّفَرِ، وَقَلَنْسُوءَ الْعِيدَيْنِ وَالْجَمْعِ، وَقَلَنْسُوءَ كَأَن يَلْبَسُهَا وَيَقْعُدُ مَعَ أَصْحَابِهِ. ثُمَّ قَالَ: يَا بِلَالُ، عَلَيَّ بِالْبَغْلَتَيْنِ: الشَّهْبَاءِ^(٤)، وَالذُّلْدَلِ^(٥)؛ وَالنَّاقَتَيْنِ:

تضمن معنى الشد، مع الإشارة إلى طيب رائحتها؛ فصار الحاصل: تطيّب بها جاعلاً لها مكان المنطقة، أو يكون «مكان المنطقة» متعلقاً بـ «اجعلها». وقيل: الاستدفار: جعل الشيء صلباً شديداً، في القاموس: الذفر، كطيور: الصلب الشديد. ولا يخفى ما فيه. وفي «ف»: «استدفن». وفي المطبوع: «استدفر». وفي العليل: «استوفر». وقوله «استدفر»، من الذفر بمعنى الدفع، أو من الذفر، وهو وقوع الدود في الطعام واللحم، وهو أيضاً التّن خاصة ولا يكون الطيب البتة. وليس شيء منها بمناسب هاهنا فلذا قال المجلسي في مرآة العقول: «لعله كان: واستنثر بها، وأريد به الشد على الوسط». قال ابن الأثير في النهاية، ج ١، ص ٢١٤ (نفر): «هو مأخوذ من نَفَرَ الدابة الذي يُجْعَل تحت ذنبها. وفي صفة الجن: مستنثرين ثيابهم، وهو أن يُدخل الرجل ثوبه بين رجليه، كما يفعل الكلب بذيذه». وراجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٢٨٩ (دفر)؛ وص ٣٠٧ والقاموس المحيط، ج ١، ص ٥٥٩ (دفر).

(١) في «ف»: «+ له».

(٢) «مَخْصُوف»، أي مخروز، يقال: خَصَفَ النعلَ يَخْصِفُهُ خَصْفاً، أي ظاهرَ بعضِها على بعض وخرّزها، أي ثقبها بالخُرْز وخاطها. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٧١ (خصف).

(٣) في «ف»: «به».

(٤) «الشَّهْبَاء»، أي الغالب بياضها على سوادها، من الشَّهَب، وهو مصدر من باب تَعَبَ، وهو أن يغلب البياض السواد. والاسم الشَّهْبَة، وبَعْلُ أَشْهَب، وبغلة شهباء. انظر: المصباح المنير، ص ٣٢٤ (شهب).

(٥) «الذُّلْدَل»: القَنْفَذُ، واسم بغلته ﷺ. شَبِهَتْ بِالْقَنْفَذِ: لآته أكثر ما يظهر في الليل، ولآته يخفي رأسه في جسده ما استطاع. وَذُلْدَلٌ فِي الْأَرْضِ: ذَهَبَ وَمَرَّ، يُدْلَدَلُ وَتَدْلُدُ فِي مَشْيِهِ إِذَا اضْطَرَبَ. وفي شرح المازندراني: «سميت بذلك؛ لكونها سريعة حديدة ذات حياة حسنة». راجع: النهاية، ج ٢، ص ١٢٩ (دلدل).

الْعُضْبَاءُ^(١)، وَالْقَصْوَاءُ^(٢)؛ وَالْفَرَسَيْنِ^(٣): الْجَنَاحُ^(٤) - كَانَتْ تُوقَفُ بِيَابِ الْمَسْجِدِ لِحَوَائِجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَبْعَثُ الرَّجُلَ فِي حَاجَتِهِ^(٥)، فَيَرْكَبُهُ^(٦) فَيَرْكُضُهُ^(٧) فِي حَاجَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - وَحَيْرُوم - وَهُوَ الَّذِي كَانَ يَقُولُ: أَقْدِمْ يَا حَيْرُومُ^(٨) - وَالْحِمَارُ عُفَيْرٌ^(٩)، فَقَالَ: أَقْبِضْهَا فِي حَيَاتِي. فَذَكَرَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (عليه السلام) أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ مِنَ الدَّوَابِّ تُؤَوِّيُّ عُفَيْرٌ سَاعَةً فَيُضِرُّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(١٠)، قَطَعَ^(١١) خِطَامَهُ^(١٢)، ثُمَّ مَرَّ بِرُكُضٍ حَتَّى

(١) قال ابن الأثير: «هو عَلم لها، منقول من قولهم: ناقة عضباء، أي مشقوقة الأذن، ولم تكن مشقوقة الأذن. وقال بعضهم: إنها كانت مشقوقة الأذن، والأول أكثر. وقال الزخشي: هو منقول من قولهم: ناقة عضباء، وهي القصيرة اليد». النهاية، ج ٣، ص ٢٥١ (عضب).

(٢) في العلل: «الصبهاء». وقوله: «القصواء»: الناقة التي قُطِعَ طَرَفُ أذنها، ولم تكن ناقة النبي ﷺ قَصْوَاءَ، وإنَّها كان هذا لقباً لها. وقيل: كانت مقطوعة الأذن. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٧٥ (قصو).

(٣) في «ف»: «الفرستين».

(٤) في شرح المازندراني: «جناح الطير: يده، سميت بذلك لسرعة سيره، على سبيل المبالغة».

(٥) في «ب»، «بف» والعلل: «حاجة».

(٦) في «ب»: «فيركب».

(٧) في شرح المازندراني: «ويركضه». وقوله: «فَيَرْكُضُهُ»، أي يستحثه ليعدو، من الرُّكُض، وهو تحريك الرجل، تقول: رَكَضْتُ الفرسَ برجلي، إذا استحثَّته ليعدو، ثم كثر حتى قيل: رَكَضَ الفرسُ، إذا عدا، وليس بالأصل، والصواب رُكِضَ الفرسُ، فهو مركوض. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٨٠ (ركض).

(٨) هكذا في النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «يا». وفي شرح المازندراني: «اسم كان وفاعل يقول جبرئيل (عليه السلام) أو النبي ﷺ. وقال الجوهرى: حيزوم اسم فرس من خيل الملائكة».

(٩) قال ابن الأثير: «... عُفَيْرٌ، هو تصغير ترخيم لأعفر، من العُفْرَة، وهي العُبْرَة ولون التراب، كما قالوا في تصغير أسود: سُوَيْد. وتصغيره غير مُرْتَحِم: اعْفِيفِر، كاسْبُود. النهاية، ج ٣، ص ٢٦٣ (عفر).

(١٠) وفي «بر» + «إنه».

(١١) في «ب» والوافي: «فقطع».

(١٢) «الخطام»: هو الحبل الذي يقاد به البعير، أو هو الزمام، أو هو كل حبل يُعَلَّقُ في حلق البعير ثم

أَتَى ^(١) بِرَبِّي خَطْمَةً ^(٢) بَقْبًا، فَرَمَى بِنَفْسِهِ فِيهَا، فَكَانَتْ قَبْرُهُ.

وَرُوي أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَالَ: «إِنَّ ذَلِكَ الْحِمَارَ كَلَّمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا أَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، إِنَّ أَبِي حَدَّثَنِي عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ مَعَ نُوحٍ فِي السَّفِينَةِ، فَقَامَ إِلَيْهِ نُوحٌ، فَمَسَحَ عَلَى كَفْلِهِ، ثُمَّ قَالَ: يُخْرُجُ مِنْ صُلْبِ هَذَا الْحِمَارِ حِمَارٌ يَرْكَبُهُ سَيِّدُ ^(٣) النَّبِيِّينَ وَخَاتَمُهُمْ، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَنِي ذَلِكَ الْحِمَارَ» ^(٤).

رجال السند:

علي بن محمد أبو الحسن، الرازي، الكليني، شيخ الكليني، وخاله علي الأشهر، ثقة عين، كما عن النجاشي، ترحم عليه في أسناد الصدوق، وهو من الثامنة ^(٥)؛ ومحمد بن الحسن هو ابن فروخ الصفار، أبو جعفر الأعرج، مولى عيسى بن طلحة بن عبيد الله بن السائب بن مالك بن عامر الأشعري، قمي، يلقب بمولة، صاحب بصائر الدرجات، كان وجهاً في أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحاً، قليل السقط في الرواية، من الثامنة، توفي سنة (٢٩٠هـ) ^(٦)، وما في بعض النسخ (محمد بن الحسين) فهو تصحيف

يُقَدَّرُ على أنفه، كان من جلد أو صوف أو ليف أو قَتَبٍ، أو هو جبل يُجْعَلُ في طرفه حلقة ثم يُقَلَّدُ البعير ثم يُثْنَى على مَخْطَمِهِ. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٨٦ (خطم).

(١) في العلل: «وافي».

(٢) في «ج»، ض، ف، بف، والوافي والعلل والبحار: «بني خطمة».

(٣) في «ج»: «المرسلين و».

(٤) علل الشرائع، ص ١٦٦، ح ١، بسنده عن سهل بن زياد الأدمي. وراجع: الإرشاد، ج ١،

ص ١٨٥؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٧٤-٥٧٥، ح ١١٣١ و ١١٣٢؛ البحار، ج ١٧، ح ٢٢، ص ٤٠٤،

من قوله: «والحمار عفير فقال: اقبضها»، إلى قوله: «فرمى بنفسه فيها»، و ص ٤٠٥، ح ٢٣، من

قوله: «وروي أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَالَ: إِنَّ ذَلِكَ الْحِمَارَ كَلَّمَ».

(٥) ينظر: ج ١، ح ٢، ص ٥٣.

(٦) ينظر: ج ١، ح ٢٦، ص ٢٣٠.

لا ريب فيه، فإن رواية محمد بن الحسن الصفار، وعليّ بن محمد علان مجتمعين عن سهل من السلاسل المعروفة المتكررة، إضافة إلى أن محمد بن الحسين المعروف هو ابن أبي الخطاب ممن لا يروي عن سهل، بل هو وإن كان من طبقته، لكنه أكبر منه، ولا يروي عنه الكليني مباشرة، فالمتعين أن الكليني إنما يروي هذه الرواية عن شيخه الصفار محمد بن الحسن وخاله عليّ بن محمد علان، وهما عن سهل بن زياد، وهو أبو سعيد الآدمي، الرازي، شهد أحمد الأشعري عليه بالكذب والغلو، وطرده من قم، وصفه الفضل بن شاذان بالحمق، واستثناه ابن الوليد، ضعيف جداً، فاسد الرواية والمذهب، كما عن ابن الغضائري، وضعفه النجاشي، وضعفه الشيخ تارة في الفهرست، وأخرى في الاستبصار، حيث ذكر أنه ضعيف جداً عند نقاد الأخبار، لكنه وثقه في الرجال! وفي التوثيق كلام، والمعتمد عدم اعتداد روايته، وهو من السابعة^(١)؛ ومحمد بن الوليد شباب الصيرفي، رقي، مولى بني هاشم، نقل ابن داود عن ابن الغضائري ضعفه، وكذا ذكر العلامة ضعفه، كل أسناده في كتب الحديث عن طريق سهل بن زياد، وهو من السادسة، ومّر بيانه^(٢)؛ وأبان بن عثمان هو أبان بن عثمان الأحمر، من أصحاب الإجماع، ومن روى عنه المشايخ الثلاثة، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: «أنه كان يخطئ وبهم.. وكان أديباً، عالماً بالأنساب»، وفي لسان الميزان: «وقال محمد بن أبي عمير: كان أبان من أحفظ الناس بحيث أنه يرى كتابه فلا يزيد حرفاً». قال ابن حجر انه توفي على رأس المائتين، والصحيح أنه توفي قبل هذا بنحو عقدين، وهو من الخامسة^(٣).

تحقيق الصدور:

لا يمكن اعتماد رواية وقد تفرد بمضمونها مجموعة من الضعفاء، كسهل بن زياد، وشباب الصيرفي، فلا وثوق فيها، أما ذيلها عن أمير المؤمنين فهو أشدّ ضعفاً بالإرسال البعيد. قال العلامة المجلسي: «ضعيف، وآخره مرسل»^(٤).

(١) ينظر: ج ١، ح ٢، ص ٥٩.

(٢) ينظر: ج ٣، ح ٢٤٢، ص ١١٧.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ١٠٠، ص ٤٥٨.

(٤) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٤٨.

٣٩ - بَابُ أَنَّ مَثْلَ سِلَاحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَثْلُ التَّائِبُوتِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ

٦٣٣/١. عَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ سَعِيدِ السَّمَّانِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّمَا^(١) مَثْلُ السِّلَاحِ فِينَا مَثْلُ التَّائِبُوتِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ أَيُّ أَهْلِ بَيْتٍ وَجَدَ التَّائِبُوتَ عَلَى بَابِهِمْ أَوْتُوا النُّبُوَّةَ، فَمَنْ صَارَ إِلَيْهِ السِّلَاحُ مِنَّا أُوِيَ^(٢) الْإِمَامَةَ».

رجال السند:

العدّة هم مجموعة من مشايخ الكليني، من أهل الطبقة الثامنة، ممن يوثق بنقلهم، ومرّ بيان الكلام في ذلك^(٣)؛ وأحمد بن محمد هنا هو ابن عيسى الأشعري، كما يظهر تتبع تلك السلسلة، وإطلاق الاسم، هو أبو جعفر الأشعري، قمي، ثقة، كبير أصحابنا بقم ووجههم وفقههم، قال ابن حجر أنه كبير الرافضة بقم، بقي بعد سنة (٢٧٤هـ)، وهو من السابعة^(٤)؛ وعلي بن الحكم أبو الحسن النخعي، مولى، ضرير، كما عن النجاشي، كوفي، ثقة، جليل القدر، كما عن الشيخ، أنباري، كما عن محمد بن عيسى اليقطيني، وهو

(١) في «ب، يع، بر، بف»: «إن».

(٢) الكافي، كتاب الحجّة، باب ما عند الأئمة عليهم السلام من سلاح رسول الله ﷺ، ... ضمن ح ٦٢٤. وفي بصائر الدرجات، ص ١٩٤، ح ٢، عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٢٠٠، ح ٢٠؛ وص ٢٠٢، ح ٢٧، بسند آخر عن أبي جعفر، مع اختلاف يسير؛ تفسير العياشي، ج ١، ح ١٦٣، ص ٢٤٩، عن زرارة ومُحران ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام؛ الإرشاد، ج ٢، ص ١٨٧، مراسلاً عن معاوية بن وهب؛ الوافي، ج ٢، ح ٦٠٣، ص ١٣٣؛ البحار، ج ١٣، ح ١٨، ص ٤٥٦.

(٣) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٥.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

من السادسة^(١)؛ ومعاوية بن وهب هو أبو الحسن البجلي، وكنّاه الصدوق بأبي القاسم، وابنه القاسم وحفيده موسى من رواة الحديث، بجلي، عربي صميم، كوفي، ثقة، حسن الطريقة، كما عن النجاشي، وعدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، الخامسة^(٢)؛ سعيد السمان هو سعيد بن عبد الله الأعرج، أبو عبد الله التيمي، مولى، قيل: إن اسمه سعيد بن عبد الرحمن، كوفي، سمان، ثقة، كوفي، لا خلاف في كونه من الخامسة^(٣).

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي: «مجهول، وهو جزء من الخبر الأوّل من الباب المتقدم، والسند واحد»^(٤). وبينا سبب التوهم عنده قدست نفسه لرميه السند بالجهالة، فما ذلك إلا لعدم ملاحظة اتحاد سعيد السمان بسعيد الأعرج، فالسند عندنا معتبر، وهي جزء من رواية سابقة، قلنا بالوثاقة بصدورها، والسند وفق الاصطلاح صحيح بلا إشكال.

(١) ينظر: ج ٢، ح ٥٧، ص ١٩٢.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٦٥، ص ٢٣٦.

(٣) ينظر: ج ٤، ح ٥٢٥.

(٤) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٥٣.

٦٣٤ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ السُّكَيْنِ^(١)، عَنْ نُوحِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْقُورٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّمَا مَثَلُ السَّلَاحِ فِينَا مَثَلُ^(٢) التَّابُوتِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، حَيْثُمَا دَارَ التَّابُوتُ دَارَ الْمَلِكِ، فَأَيُّهَا^(٣) دَارَ السَّلَاحِ فِينَا^(٤) دَارَ الْعِلْمِ^(٥)».

رجال السند:

علي بن إبراهيم هو أبو الحسن، ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، أضر في آخر عمره، صاحب التفسير، قمي، قال ابن النديم: «من العلماء الفقهاء»، بقي حياً إلى بعد (٣٠٧هـ)، كما يظهر من بعض أسناد الصدوق، وهو من الثامنة^(٦)؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمي، كوفي الأصل، يوثق به - مع أنه لم يوثق صريحاً - لقرائن، ترحم عليه ابنه في مقدمة التفسير، وأكثر عنه في التفسير، ذكر ابن طاووس الاتفاق على وثاقته، وهو من السابعة^(٧)؛ وابن أبي عمير هو محمد بن أبي عمير، الراوي

(١) في «ف»: «محمد بن المسكين». وفي البصائر، ص ٢٠٣، ح ٣٨: «محمد بن مسكين». وهو سهو. وفي بعض مخطوطات البصائر، وكذا في البحار، ج ٢٦، ح ٣٨، ص ٢١٩، نقلاً عن البصائر: «محمد بن سكين»، ومحمد بن سكين هذا، هو ابن عمّار النخعي الذي دعاه نوح بن درّاج إلى هذا الأمر. راجع: رجال النجاشي، ص ١٠٢، الرقم ٢٥٤؛ وص ٣٦١، الرقم ٩٦٩.

(٢) في «بح»: «كمثل».

(٣) في «ض»: «وأينها».

(٤) في «ج، بح، بر، بف، والبحار»: «فينا السلاح». وفي الوافي: - «فينا».

(٥) بصائر الدرجات، ص ٢٠٣، ح ٣٤، عن إبراهيم بن هاشم، إلى قوله: «دار الملك» هكذا: «حيثما دار التابوت دار العلم». وفيه، ح ٣٥، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام الوافي، ج ٢، ح ٦٠٤، ص ١٣٣؛ البحار، ج ١٣، ح ١٩، ص ٤٥٦.

(٦) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٧) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣-١٦٦.

الشهير، أبو أحمد الأزدي، من موالى المهلب بن أبي صفرة، بغدادى، يعد كتابه مائة رجل أقدم كتاب في علم رجال الحديث، قال النجاشي: «جليل القدر، عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين»، حكى النجاشي القصة المعروفة من حبس هارون الرشيد له، ليدل على أساء الشيعة فصر، وقيل: حبسه المأمون ليلى القضاء، فوله قضاء بعض البلدان، وقيل: صاحبه المأمون بعد وفاة الرضا عليه السلام وقال الشيخ: «كان من أوثق الناس عند الخاصة والعامة، وأنسكهم نسكا، وأورعهم وأعبدهم، وأنه واحد أهل زمانه في الأشياء كلها»، وحكى الشيخ والنجاشي ذلك عن الجاحظ، وأنه ذكر أيضاً أنه كان وجهاً من وجوه الرافضة، وعن ابن فضال أنه ذكر أن ابن أبي عمير أفقه من يونس بن عبد الرحمن، وأصلح، وحكى تلميذه الفضل عن فضله وعبادته، ووصفه في سند الحسكاني بالثقة المأمون، وهو في الوثائق أشهر من أن يوثق، أحد الثلاثة، وأحد أصحاب الإجماع، من السادسة، توفي سنة (٢١٧هـ)^(١).

وَمُحَمَّدُ بْنُ السُّكَيْنِ وهو مُحَمَّدُ بْنُ سَكِينِ بْنِ عِمَارٍ، النخعي، ثقة، عرف الأمر على يد نوح بن دراج، من صغار الخامسة، سيأتي الكلام فيه؛ وَنُوحُ بْنُ دَرَّاجٍ، النخعي، مولى، كوفي، توفي سنة (١٨٢هـ)، وهو من الخامسة، سيأتي تفصيله.

وعبد الله بن أبي يعفور، أبو مُحَمَّدٍ الْقَيْسِي، من قبيلة عبد القيس، وعن الشيخ أنه مولاهم، كوفي، اسم أبيه واقد، وثقه النجاشي مكرراً، وذكر أنه جليل في أصحابنا، كريم على أبي عبد الله عليه السلام، وثقه ابن فضال، وعده المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، وفي شأنه روايات، توفي سنة (١٣١هـ) وفق ما حققناه، وهو من الرابعة^(٢).

هـ مُحَمَّدُ بْنُ السُّكَيْنِ:

قال النجاشي: «مُحَمَّدُ بْنُ سَكِينِ بْنِ عِمَارٍ، النخعي، الجمال، ثقة، روى أبوه عن أبي

(١) ينظر: ج ١، ح ٣٦، ص ٢٦٤.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢٢١.

عبد الله عليه السلام. له كتاب أخبرنا أحمد بن عبد الواحد، قال: حدثنا عبيد الله بن أبي زيد، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن رباح، قال: حدثنا إبراهيم بن سليمان، قال: حدثنا محمد بن سكين بكتابه^(١).

وكان ذكر في ترجمة نوح بن دراج عن «أحمد بن محمد بن هارون، قال: حدثنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن غالب، قال: حدثنا الطاطري، قال: قال محمد بن سكين: نوح بن دراج دعاني إلى هذا الأمر»^(٢). وذكر الشيخ في الفهرست أن له كتابا^(٣). وقد روى عنه محمد بن أبي عمير، وروى هو عن الخامسة، كمعاوية بن عمار ونوح بن دراج، فالظاهر كونه من الخامسة أو صغارها، على فرض أنه روى عن استبصر على يديهم، ولم يتسن له في بداية عمره التلمذ على الرابعة.

ه نوح بن دراج:

قال النجاشي في ترجمة ولده أيوب بعد مدحه والثناء عليه: «وأبوه نوح بن دراج كان قاضيا بالكوفة، وكان صحيح الاعتقاد». وذكر أيضاً فيها أن نوح بن دراج هو من دعا محمد بن السكين الثقة لهذا الأمر^(٤)، وقد ذكرنا ذلك في ترجمة ابن السكين المارة. وذكره في ترجمة أخيه جميل بعد أن ذكر أنه شيخ الطائفة ووجهها، قال: «وأخوه نوح بن دراج القاضي، كان أيضاً من أصحابنا، وكان يخفي أمره، وكان أكبر من نوح، وعمى في آخر عمره، ومات في أيام الرضا عليه السلام»^(٥).

أقول: إن نوح بن دراج ممن توفي سنة (١٨٢ هـ)، وأضر آخر عمره، فهل حصل توهم في نسخة النجاشي وأن الصحيح أن يقال: «وكان أكبر من جميل، وعمى آخر

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٣٦١، ت ٩٦٩.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٠٢، ت ٢٥٤.

(٣) الفهرست، الطوسي، ص ٢٢٩، ت ٦٥٨.

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٠٢، ت ٢٥٤.

(٥) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٢٦، ت ٣٢٨.

عمره، ومات في أيام الرضا (عليه السلام). إلا أنه مات في آخر سني الكاظم (عليه السلام)، وقبل أول سني الرضا (عليه السلام).

أو أنه لا توهم في البين وأن جميل بن دراج ممن بقي بعد أخيه الأصغر نوح، وأن الأخوين كلاهما ممن أصيب بالعمى آخر عمرهما.

وفي اختيار معرفة الرجال؛ «قال محمد بن مسعود: سألت أبا جعفر حمدان بن أحمد الكوفي^(١)، عن نوح بن دراج. فقال: كان من الشيعة، وكان قاضي الكوفة، فقيل له: لم دخلت في أعمالهم؟ فقال: لم أدخل في أعمال هؤلاء حتى سألت أخي جميلًا يومًا، فقلت له: لم لا تحضر المسجد؟ فقال: ليس لي إزار. وقال حمدان: مات جميل عن مائة ألف. وقال حمدان: كان دراج بقالا، وكان نوح مخارجه من الذين يقتتلون في العصبية التي تقع بين المجالس، قال: وكان يكتب الحديث، وكان أبوه يقول: لو ترك القضاء لنوح أي رجل كان، ثقة»^(٢).

والدخول في أعمالهم يحتمل أن يكون - كما هو ظاهر العبارة - لأن أخاه جميلًا لم يكن يملك حتى الإزار ليذهب للمجلس ويحدث، فعمل قاضيا ليتيسر أمرهم في المال، أو أن الإزار كناية عن الحماية من السلطان، ولأن جميل ممن يخشى التحديث في المسجد من غير مدافع له عند السلطان.

وأما ما ذكر من أن جميل بن دراج مات وله مائة ألف، وهو مبلغ كبير من المال، فربما كان حمدان يقصد أن جميل مع فقره وإعراضه عن العمل مع السلطان إلا أنه أثري، أو أن يكون المعنى إن جميلًا ثري أصلاً، ومات وخلف مبلغاً كبيراً، وأن قوله لأخيه ليس لي إزار المقصود به ليس لي غطاء عند السلطة.

(١) هو أبو جعفر النهدي، محمد بن أحمد بن خاقان، كوفي، قال ابن مسعود عنه: أنه فقيه، ثقة، خير، وهو أقرب زمان من كل من أدل برأيه فيه، وفي النجاشي أنه مضطرب، وعن ابن الغضائري أنه ضعيف، يروي عن الضعفاء.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٥٢١.

وذكره الشيخ في عدة الأصول، وقال: «لأجل ما قلناه عملت الطائفة بها رواه حفص بن غياث، وغيث بن كلوب، ونوح بن دراج، والسكوني، وغيرهم من العامة عن أئمتنا عليهم السلام، فيما لم ينكروه ولم يكن عندهم خلافه»^(١).

وروى الشيخ في التهذيب عن الصقار «عن السندي عن موسى بن حبيش عن عمه هاشم الصيداني، قال: كنت عند العباس وموسى بن عيسى وعنده أبو بكر بن عياش وإسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة وعلي بن زبيران ونوح بن دراج تلك الأيام على القضاء، قال: فقال العباس: يا أبا بكر أما ترى ما أحدث نوح في القضاء إنه ورث الحال، وطرح العصبة، وأبطل الشفعة، فقال له أبو بكر بن عياش: وما عسى أن أقول لرجل قضى بالكتاب والسنة، قال: فاستوى العباس جالسا، فقال: وكيف قضى بالكتاب والسنة؟ فقال أبو بكر: إن النبي (صلى الله عليه وآله) لما قتل حمزة بن عبد المطلب بعث علي بن أبي طالب عليه السلام فأتاه بابنة حمزة فسوغها رسول الله (صلى الله عليه وآله) الميراث كله، فقال له العباس: يا أبا بكر فظلم رسول الله (صلى الله عليه وآله) جدي؟! فقال: مه أصلحك الله، شرع لرسول الله (صلى الله عليه وآله) ما صنع، فما صنع رسول الله (صلى الله عليه وآله) له إلا الحق ثم قال: إن إسماعيل بن حماد اختلف إلي أربعة أشهر أو ستة أشهر فلم أحدثه به»^(٢).

وعن ابن طاووس في التشریف: «مات مولى للمهدي، وخلف ضياعا كثيرة وأثانا ومتاعا، ولم يدع إلا ابنة واحدة، فأمر المهدي نوح بن دراج القاضي أن ينظر في أمر الميراث ليحرز له النصف، فقضى نوح أن المال كله لابنة، وسلمه إليها، فبلغ ذلك المهدي، فغضب ودعا نوحا، وقال له: ما حملك على ما صنعت؟ فقال له: قضيت بقضاء علي بن أبي طالب، فإنه قضى لابنة بالمال كله، فقيل له في ذلك، فقال: (أعطيتها النصف بفريضة الله، وأعطيتها الآخر بقول الله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي﴾

(١) العدة في أصول الفقه، الطوسي، ج ١، ص ٣٨٠.

(٢) تهذيب الأحكام، الطوسي، ج ٦، ح ٨٥٧، ص ٣١٠.

كِتَابِ اللَّهِ»، فقال له المهدي: لتأتيني من يعلم ذلك أو لأفعلن، فقال: يا أمير المؤمنين سل الفقهاء والقضاة عن هذا، فإن كنت كاذبا فافعل ما شئت، فكتب المهدي إلى شريك وابن أبي ليلى وجماعة من فقهاء الكوفة ممن يتولى القضاء وغيرهم، فاحضروا ببغداد، فسألهم عما قال نوح، فصدقوه، ورووا ذلك له عن علي بن أبي طالب بأسانيد كثيرة، فقال لنوح: قد أجزت حكمك في هذه المرة، فإن عدت قتلتك^(١).

أقوال العامة:

قال في تاريخ ابن معين: «نوح بن دراج كذاب، خبيث، قضى سنتين وهو أعمى»^(٢). يقصد أنه بقي في القضاء سنتين وهو أعمى، ولا يعلم الناس أنه أصبح ضريرا. وفي موضع آخر: «سئل يحيى عن نوح بن دراج، قال: لم يكن يدري ما الحديث، ولا يحسن شيئا، كان عنده حديث غريب عن ابن شبرمة عن الشعبي في المحرم يضطر إلى الميتة أو الصيد ليس يرويه أحد غيره، ولم يكن ثقة، وكان أسد بن عمرو أوثق منه، وكان لنوح كاتب فأخذ حنطة الصدقة فذهب فطرحها في السفينة، فلحقوه فأخذوها منه، وكان يقضي وهو أعمى ثلاث سنين، وكان لا يخبر الناس أنه أعمى من خبثه»^(٣).

وفي تاريخ خليفة عند ذكره لقضاة الكوفة في زمن هارون، قال: «أقر عليها القاسم بن معن، ثم عزله وولى نوح بن دراج، مولى النخع، ثم عزله وولى شريكا، ثم عزله وولى حفص بن غياث، ثم الحسن بن زياد اللؤلؤي»^(٤). وذكر البخاري في تاريخه أنه توفي سنة (١٨٢ هـ)^(٥)، وقال في وصف حاله: «ليس بذلك»^(٦). وكذا

(١) الملاحم والفتن، ابن طاووس، ص ٣٥٧.

(٢) تاريخ ابن معين، يحيى بن معين، رواية الدوري، ج ١، ص ٣٦٧.

(٣) تاريخ ابن معين، يحيى بن معين، رواية الدوري، ج ٢، ص ٢٥.

(٤) تاريخ خليفة بن خياط، خليفة بن خياط العصفري، ص ٣٨١.

(٥) التاريخ الصغير، البخاري، ج ٢، ص ٢٠٨.

(٦) التاريخ الكبير، البخاري، ج ٨، ص ١١٢.

ذكر فى الضعفاء^(١).

وقال العجلى فى معرفة الثقات: «نوح بن دراج، ضعيف الحديث، وكان له فقه، وكان أبوه بقالا بالكوفة، وكان نوح ولي قضاء الكوفة، حكم ابن شبرمة بحكم فردة نوح، وكان ممن أصحابه فرجع إلى قوله فقال ابن شبرمة: كادت تزل به من حال قدم لولا تداركها نوح بن دراج، وكان شريك بن عبد الله إذا قيل له فى ولده أن يؤدهم قال: من أدب نوحا بن دراج أدب نوحا»^(٢).

وذكر النسائى فى الضعفاء والمتروكين أنه متروك الحديث^(٣). وسئل أبو زرعة عن نوح بن دراج فقال: «كان قاضى الكوفة، وأرجو أن لا يكون به بأس»^(٤)، كما يظهر من الجرح والتعديل. وذكره ابن حبان فى المجروحين، ونقل عن السابقين ما ذكرناه انفا.

قلت فى الألف ملخصاً حاله: «أبو محمد النخعي، مولى، كوفى، قاضى الكوفة بعد القاسم بن معن وقبل شريك، ثم قاضى الجانب الشرقى ببغداد بعد قاضيهما عمر بن حبيب، يظهر أنه تولى القضاء من بداية خلافة هارون سنة (١٧٠هـ) إلى أخريات حياته فى مناطق مختلفة، ابنه أيوب الراوى المشهور، أصبح كفيفاً آخر عمره، وأخوه الأكبر جميل بن دراج الذائع الصيت فى الرواة، كان صحيح الاعتقاد، وأنه كان من أصحابنا، وكان يخفى أمره، كما عن النجاشى، وروى عن محمد بن سكين أن نوح بن دراج هو من دعاه إلى هذا الأمر، فى حين عدّه الشيخ فى العامة التى عملت الطائفة برواياته، وعن ابن مسعود عن شيخه حمدان أن نوح بن دراج كان من الشيعة، وأنه لم يدخل فى أعمالهم حتى سأل أخاه جيلاً والقصة فيها كناية، وسيرة رواياته تشير إلى أنه كان يقضى بالحق، وروى عنه ابن أبي عمير، روى فى كامل الزيارات، وأما العامة فتحامل عليه ابن معين

(١) الضعفاء الصغير، البخارى، ص ١١٩.

(٢) معرفة الثقات، العجلى، ج ٢، ص ٣٢٠.

(٣) الضعفاء والمتروكين، النسائى، ص ٢٤٢.

(٤) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازى، ج ٨، ص ٤٨٤.

وذكر أنه كان كذاباً، خبيثاً، قضى سستين وهو أعمى، وأنه لا يدري ما الحديث، ولا يحسن شيئاً، نعم ذكر أبو زرعة أنه يرجو أن لا يكون به بأس، وثقّه ابن نمير، ذكروا أنه وعليّ بن غراب المتوفى (١٨٤هـ) من نفس الطبقة، والرجل توفي سنة (١٨٢هـ)»

تحقيق الصدور:

في هذا الباب أربع روايات، وهذه هي الرواية الثانية فيها، وكلها في مضمون واحد، وكلها ذات أسناد معتبرة، بل وباقي روايات الباب بأسناد قريبة غاية في الاعتبار عن الرضا عليه السلام، فالوثوق بصدور هذا المضمون عن الأئمة عليهم السلام لا ريب فيه. قال العلامة المجلسي أن السند موثق^(١)، ويقصد قدست نفسه التوثيق لمكان نوح، فقد اعتبر كونه من العامة، ممن وثقّه الشيخ في العدة، ولذا أصبح الحديث موثقاً بدل أن يكون صحيحاً.

(١) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٥٣.

٦٣٥/٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: «كَانَ ^(١) أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ ^(٢): إِنَّمَا مَثَلُ السَّلَاحِ فِينَا مَثَلُ التَّابُوتِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، حَيْثُمَا دَارَ التَّابُوتُ أُوتُوا النُّبُوَّةَ، وَحَيْثُمَا دَارَ السَّلَاحُ فِينَا ^(٣) فَتَمَّ الْأَمْرُ ^(٤)». قُلْتُ: فَيَكُونُ السَّلَاحُ مُزَايِلًا لِلْعِلْمِ ^(٥)؟ قَالَ: «لَا» ^(٦).

رجال السند:

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى هو أَبُو جَعْفَرٍ العطار، الأشعري، ثقة عين، كثير الرواية، قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ) ^(٧)؛ ومُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ هو ابن أَبِي الْخَطَّابِ، أَبُو جَعْفَرٍ الهمداني، الكوفي الزيات، جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرواية، ثقة عين، حسن التصانيف، مسكون إلى روايته، توفي سنة (٢٦٢هـ)، وهو من السابعة ^(٨)؛ وصفوان بن يحيى أَبُو مُحَمَّدٍ البجلي، مولى، كوفي، كان يبيعاً للسابري، ثقة، عين، له منزلة شريفة عند الرضا عليه السلام، من جلة أصحابنا، وهو أوثق أهل الحديث في زمانه وأعبدتهم،

(١) في «ج، بح، بر، بف» والوافي: «قال».

(٢) في «بر، بف» والوافي: - «يقول».

(٣) في «ج» والبصائر، ص ١٨٣: - «فينا».

(٤) في البصائر: «أينما دار التابوت فتم الأمر» بدل «حيثما دار التابوت أوتوا... فتم الأمر».

(٥) في مرآة العقول، ج ٣، ص ٥٣: «حيثما دار التابوت، أي بالاستحقاق من غير قهر، لا كما كان عند جالوت. و«ما» في «حيثما» و«أينما» كافة. و«المزايلة»: المفارقة. والسؤال لاستعلام أنه هل يمكن أن يكون السلاح عند من لا يكون عنده علم جميع ما تحتاج إليه الأمة كبني الحسن؟ قال: لا، فكما أنه دليل للإمامة فهو ملزوم للعلم أيضاً».

(٦) بصائر الدرجات، ص ١٨٣، ح ٣٣، عن مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الوافي، ج ٢، ح ٦٠٥، ص ١٣٤.

(٧) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٨) ينظر: ج ٢، ح ٣٨، ص ١٤.

توفي سنة (٢١٠هـ)، وهو من السادسة^(١).

تحقيق الصدور:

السند ثلاثي، قريب، غاية في الوثاقة والصحة، والرواية معتبرة، لا ريب فيها، مساندة بمرويات بسند آخر، وكذلك وصفها العلامة المجلسي بالصحيحة^(٢).

(١) ينظر: ج ٢، ح ٦٨، ص ٢٤٤.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٥٣.

٦٣٦ / ٤. عَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرِ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرُّضَا عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام ^(١): إِنَّمَا مَثَلُ السَّلَاحِ فِينَا كَمَثَلِ ^(٢) التَّابُوتِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، أَيْنَمَا دَارَ التَّابُوتُ دَارَ الْمُلْكِ، وَأَيْنَمَا دَارَ السَّلَاحِ فِينَا دَارَ الْعِلْمِ» ^(٣).

رجال السند:

العَدَّة هم مجموعة من مشايخ الكليني، من أهل الطبقة الثامنة، ممن يوثق بنقلهم، ومرَّ بيان الكلام في ذلك ^(٤). وأحمد بن محمد هنا هو ابن عيسى الأشعري، كما يظهر من الإطلاق، وهو ثقة، شيخ قم وكبرها وفقهها، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)، وهو من السابعة ^(٥)؛ وابن أبي نصر هو أبو جعفر، أحمد بن محمد بن أبي نصر، السكوني، وقيل: أبو علي السكوني، مولى، كوفي، جليل القدر، ثقة، عظيم المنزلة عند الرضا عليه السلام، بل والحواد عليه السلام، كما عن النجاشي، هو أحد الثلاثة الثقات الذين اشتهر أنهم لا يروون إلا عن الثقات، وأحد أصحاب الإجماع، قال ابن النديم: «من علماء الشيعة»، توفي سنة (٢٢١هـ)، وهو من السادسة ^(٦).

(١) في حاشية «ج»: «كان أبو جعفر عليه السلام يقول».

(٢) في «ب»: «مثل».

(٣) الكافي، كتاب الحجّة، باب الأمور التي توجب حجّة الإمام عليه السلام، ذيل ح ٧٤٧، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي نصر، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، من دون الإسناد إلى أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفي بصائر الدرجات، ص ١٩٨، ح ١٥؛ وص ٢٠٥، ح ٤٣، عن أحمد بن محمد بن عيسى، إلى قوله: «دار الملك»، مع زيادة في أولها. وفيه، ص ١٩٦، ح ٥؛ وص ٢٠٣، ح ٣٥، بسند آخر، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج ٢، ح ٦٠٦، ص ١٣٤؛ البحار، ج ١٣، ح ٢٠، ص ٤٥٦.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٥.

(٥) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٦) ينظر: ج ٢، ح ١٢٨، ص ٥٨١.

تحقيق الصدور:

الرواية كسابقتها ذات سند غاية في القرب والصحة والاعتبار، ومضمونها مروي بأسناد معتبرة، قال العلامة المجلسي: «صحيح»^(١).

(١) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٥٣.

٤٠ - بَابُ فِيهِ ذِكْرُ الصَّحِيفَةِ وَالْجُفْرِ وَالْجَامِعَةِ وَمُصْحَفِ فَاطِمَةَ عليها السلام

٦٣٧/ ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ^(١) الْحَجَّالِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الْحُلَيْبِيِّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقُلْتُ ^(٢): «جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنِّي أَسْأَلُكَ عَنْ مَسْأَلَةٍ، هَاهُنَا ^(٣) أَحَدٌ يَسْمَعُ كَلَامِي؟ قَالَ: فَرَفَعَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام سِرًّا بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَيْتٍ آخَرَ، فَاطَّلَعَ فِيهِ ^(٤)، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، سَلْ عَمَّا بَدَا لَكَ». قَالَ: قُلْتُ: «جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّ شَيْعَتَكَ يَتَحَدَّثُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم عَلَّمَ عَلِيًّا عليه السلام بَابًا يُفْتَحُ لَهُ مِنْهُ ^(٥) أَلْفُ بَابٍ؟ قَالَ: فَقَالَ: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، عَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم عَلِيًّا عليه السلام أَلْفَ بَابٍ يُفْتَحُ ^(٦) مِنْ كُلِّ بَابٍ أَلْفُ بَابٍ». قَالَ: قُلْتُ: هَذَا وَاللَّهِ الْعِلْمُ ^(٧). قَالَ: فَتَكَتَ ^(٨) سَاعَةً

(١) هكذا في أكثر النسخ. وفي «ج، ف» والمطبوع: «بن». وعبد الله هذا، هو عبد الله بن محمد، أبو محمد الحَجَّالِ، وقد ورد في الأسناد بعناوينه المختلفة: الحَجَّالِ، أبو محمد الحَجَّالِ، عبد الله الحَجَّالِ وعبد الله بن محمد الحَجَّالِ. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٢٦، الرقم ٥٩٥.

ثم إن الخبر ورد في بصائر الدرجات، ص ١٧١، ح ٣، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد الحَجَّالِ، عن أحمد بن عمر - والحسين بن سعيد الحَجَّالِ عنوان غريب لم نجده في موضع - والمذكور في بعض نسخ البصائر «عبد الله بن محمد الحَجَّالِ» بدل «الحسين بن سعيد الحَجَّالِ».

(٢) هكذا في النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «له».

(٣) في البصائر، ص ١٧١، ح ٣: «ليس هاهنا». وقال في الوافي: «استفهام بته به على أن مسؤوله أمر ينبغي صونه عن الأجنبي».

(٤) في «ف»: «عليه».

(٥) في «ف» - «منه».

(٦) في «ج» والبصائر، ح ٣ والاختصاص، ص ٢٨٢: «له».

(٧) في الوافي: «هذا والله العلم، يحتمل الاستفهام والحكم».

(٨) قوله: «فَتَكَتَ»: من التَكَتَ، وهو أن تنَكَتَ في الأرض بقضيب، أي تضرب بقضيب فتؤثر فيها.

فِي الْأَرْضِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّهُ لَعَلَّمْ، وَمَا هُوَ بِذَاكَ». قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، وَإِنْ^(١) عِنْدَنَا الْجَامِعَةُ، وَمَا يُدْرِيهِمْ مَا الْجَامِعَةُ؟». قَالَ: قُلْتُ^(٢): «جُعِلْتُ فِدَاكَ، وَمَا الْجَامِعَةُ؟» قَالَ: «صَحِيفَةٌ طُولُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً بِذِرَاعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِمْلَائِهِ^(٣) مِنْ فُلُقٍ فِيهِ^(٤) وَخَطٌّ عَلَى^(٥) بَيْمِينِهِ، فِيهَا كُلُّ حَلَالٍ وَحَرَامٍ، وَكُلُّ شَيْءٍ يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْهِ^(٥) حَتَّى الْأَرْضُ^(٦) فِي الْخُدُوشِ^(٧)». وَضَرَبَ بِيَدِهِ إِلَيَّ^(٨)، فَقَالَ^(٩): «تَأْذَنُ^(١٠) لِي^(١١) يَا أَبَا مُحَمَّدٍ؟».

الصحيح، ج ١، ص ٢٦٩ (نكت).

(١) في «ب»: «فَإِنْ».

(٢) في «ض»: «+» «له».

(٣) في الوافي: «وإملائه» على المصدر والإضافة، والضمير للرَسُول عطف على الظرف مسامحة. أو في الكلام حذف، أي كتبت بإملائه»، وفي مرآة العقول: «وأملاه، بصيغة الماضي، وكذا خط». و«الإملاء»: الإلقاء على الكاتب ليكتب. يقال: أمَلْتُ الكتابَ على الكاتب إملاً، وأمليتَه عليه إملاً، أي ألقيته عليه. راجع: المصباح المنير، ص ٥٨٠ (ملل).

(٤) «من فُلُقٍ فيه»، أي من شَقٍّ فمه، يعني مشافهةً، يقال: كَلَمَنِي فلانٌ من فُلُقٍ فيه وفُلُقٍ فيه، أي شِقِّه، والكسر قليل، والفتح أعرف. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٣١٠ (فلق).

(٥) في «ض» والوافي: «إليه الناس».

(٦) «الأرض»: ما يأخذها المشتري من البائع إذا اطلَّع على عيب في المبيع، وأروش الجراحات من ذلك؛ لأنها جابرة عما حصل فيها من النقص. وسَمِّيَ أرشاً؛ لأنه من أسباب النزاع، يقال: أَرَشْتُ بينهم إذا أوقعت بينهم، أي أفسدت. وقال في الوافي: «الأرض: الدية». النهاية، ج ١، ص ٣٩ (أرش).

(٧) في شرح المازندراني: «حتى أرض الخدوش». و«الخدش»: مصدر بمعنى قشر الجلد بعود ونحوه، ثم سَمِّيَ به الأثر؛ ولهذا يجمع على الخدوش. النهاية، ج ٢، ص ١٤ (أرش).

(٨) «ضَرَبَ بيده إِلَيَّ»، أي أهواه وألقاه ومدَّه إليه. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٥٤٥ (ضرب).

(٩) في «ب»، ض، ف، بس، بف: «+» «لي».

(١٠) في شرح المازندراني: «أتأذن».

(١١) في «ب»، ج، ض، ف، بس، بف: «-» «لي». وقال في الوافي: «تأذن لي، أي في غمزي إيتاي بيدي حتى تجد الوجع في بدنك».

قَالَ: ^(١) قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّا أَنَا لَكَ، فَاصْنَعْ مَا شِئْتُمْ، قَالَ: فَغَمَزَنِي بِيَدِهِ، وَقَالَ: «حَتَّى أَرُشَ هَذَا» ^(٢) كَأَنَّهُ مُغَضَّبٌ ^(٣). قَالَ: قُلْتُ: هَذَا وَاللَّهِ ^(٤) الْعِلْمُ، قَالَ: «إِنَّهُ لَعِلْمٌ، وَلَيْسَ بِذَاكَ». ثُمَّ سَكَتَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «وَإِنَّ عِنْدَنَا الْجُفْرَ، وَمَا يُدْرِيهِمْ مَا الْجُفْرُ؟» ^(٥). قَالَ: قُلْتُ: وَمَا الْجُفْرُ؟ قَالَ: «وَعَاءٌ مِنْ أَدَمَ» ^(٦) فِيهِ عِلْمُ النَّبِيِّينَ وَالْوَصِيِّينَ، وَعِلْمُ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ مَضَوْا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ». قَالَ: قُلْتُ: إِنَّ هَذَا هُوَ الْعِلْمُ، قَالَ: «إِنَّهُ لَعِلْمٌ، وَلَيْسَ بِذَاكَ» ^(٧). ثُمَّ سَكَتَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «وَإِنَّ» ^(٨) عِنْدَنَا لِمُصْحَفٍ فَاطِمَةَ ^(٩)، وَمَا يُدْرِيهِمْ مَا مُصْحَفُ فَاطِمَةَ ^(١٠)؟. قَالَ: قُلْتُ: وَمَا مُصْحَفُ فَاطِمَةَ ^(١١)؟ قَالَ: «مُصْحَفٌ فِيهِ مِثْلُ قُرْآنِكُمْ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَاللَّهِ مَا فِيهِ مِنْ قُرْآنِكُمْ حَرْفٌ وَاحِدٌ» ^(١٢). قَالَ: قُلْتُ: هَذَا وَاللَّهِ الْعِلْمُ، قَالَ: «إِنَّهُ لَعِلْمٌ، وَمَا هُوَ بِذَاكَ». ثُمَّ سَكَتَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ عِنْدَنَا عِلْمٌ مَا كَانَ، وَعِلْمٌ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ». قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، هَذَا وَاللَّهُ هُوَ ^(١٣) الْعِلْمُ، قَالَ: «إِنَّهُ لَعِلْمٌ، وَلَيْسَ بِذَاكَ». قَالَ: قُلْتُ: ^(١٤) جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَأَيُّ

(١) في «بر»: - «قال».

(٢) في «ب»: + «كله».

(٣) في الوافي: «كَأَنَّ مَا يَشْبَهُ الْغَضَبَ مِنْهُ عِنْدَ هَذَا الْقَوْلِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ عِلْمَهُمْ ^(١) بِأَمْثَالِ ذَلِكَ؛ أَوْ الْمَرَادُ أَنَّ غَمَزَهُ كَانَ شَبِيهًا بَغَمَزِ الْمَغْضَبِ».

(٤) في «بس»: «وَاللَّهُ هَذَا الْعِلْمُ».

(٥) في البصائر، ص ١٧١: + «مِسْكُ شَاةٍ أَوْ جِلْدُ بَعِيرٍ».

(٦) «الْأَدَمُ»: اسْمُ لَجْمَعٍ أَدِيمٍ، وَهُوَ الْجِلْدُ الْمُدْبُوغُ الْمَصْلُحُ بِالِدَبَاغِ، مِنَ الْأَدَمِ، وَهُوَ مَا يُؤْتَدَمُ بِهِ. وَالْجَمْعُ أَدُمٌ. رَاجِعٌ: الْمَغْرِبُ، ص ٢٢ (أدم).

(٧) في «ب، بح»: «بِذَاكَ». وفي البصائر، ص ١٧١: «وَمَا هُوَ بِذَاكَ» بدل «وليس بذاك».

(٨) في «ج»: - «وَإِنَّ».

(٩) في البصائر، ص ١٧١: + «إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ أَمْلَاها اللَّهُ وَأَوْحَى إِلَيْهَا».

(١٠) في «ف، بس»: «هُوَ وَاللَّهُ» بدل «وَاللَّهُ هُوَ».

(١١) في «ض»: + «له».

شَيْءٍ الْعِلْمُ؟ قَالَ: «مَا يَحْدُثُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ^(١)، الْأَمْرُ مِنْ^(٢) بَعْدِ الْأَمْرِ، وَالشَّيْءُ بَعْدَ الشَّيْءِ^(٣) إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ^(٤)».

(١) في شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٨٧: «فإن قلت: قد ثبت أن كل شيء في القرآن وأنهم عالمون بجميع ما فيه، وأيضاً قد ثبت بالرواية المتكاثرة أنهم يعلمون جميع العلوم، فما معنى هذا الكلام وما وجه الجمع؟ قلت: أولاً... أن علمهم ببعض الأشياء فعلياً وبعضها بالقوة القرية، بمعنى أنه يكفي في حصوله توجه نفوسهم القدسية، وهم يسمّون هذا جهلاً، لعدم حصوله بالفعل. وهذا يجمع بين الروايات التي دلّ بعضها على علمهم بجميع الأشياء، وبعضها على عدمه؛ وما نحن فيه من هذا القبيل، فإنه يحصل لهم في اليوم واللييلة عند توجه نفوسهم القادسة إلى عالم الأمر علومٌ كثير لم تكن حاصلة بالفعل. وثانياً: أن علومهم بالأشياء التي توجد علوم إجمالية ظلية، وعند ظهورها عليهم في الأعيان كل يوم وليلة علوم شهودية حصرية؛ ولا شبهة في أن الثاني مغاير للآول وأكمل منه». وراجع في معناه ما نقلنا قبل هذا من الوافي في هامش ح ٦٠٣.

(٢) في «ب، ض، بر، بس، بف» والوافي والبصائر، ص ١٧١: - «من».

(٣) في «ف»: «والذي من بعد الذي» بدل «والشيء بعد الشيء».

(٤) بصائر الدرجات، ص ١٧١، ح ٣، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد الجمال، عن أحمد بن عمر. وفيه ص ٣٢٣، ح ٣، من قوله: «إن الشيعة يتحدثون» إلى قوله: «إنه لعلم وما هو بذلك»؛ الاختصاص، ص ٢٨٢، من قوله: «إن الشيعة يتحدثون» إلى قوله: «يفتح من كل باب ألف باب»؛ الخصال، ص ٦٤٧، باب ما بعد الألف، ح ٣٧، إلى قوله: «إنه لعلم وما هو بذلك»، مع اختلاف يسير. وفي الثلاثة الأخيرة: عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن بعض أصحابه، عن أحمد بن عمر الحلبي. وفي بصائر الدرجات، ص ٣٢٢-٣٢٣، ح ١ و ٤ و ٥؛ وص ٣٢٦، ح ١٤؛ والخصال، ص ٦٤٥، باب ما بعد الألف، ح ٢٧؛ وص ٦٤٦-٦٤٨، نفس الباب، ح ٣٣ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٩؛ والاختصاص، ص ٢٨٢، بسند آخر: من قوله: «علم رسول الله ﷺ علياً» إلى قوله: «من كل باب ألف باب». وراجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب أن الأئمة ورثوا علم النبي...، ح ٦٠٣ و ٦٠٤؛ وباب الإشارة والنص على أمير المؤمنين عليه السلام، ح ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧٤؛ والخصال، ص ٦٤٤، ح ٢٥؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٣٦، ص ٥٧٩.

رجال السند:

والعدّة هم مجموعة من مشايخ الكليني، من أهل الطبقة الثامنة، ممن يوثق بنقلهم، ومراً بيان الكلام في ذلك^(١)؛ وأحمد بن محمد هنا هو ابن عيسى الأشعري، كما يظهر تتبع تلك السلسلة، وهو ثقة، جليل القدر، شيخ قم وكيرها، من السابعة^(٢)؛ وعبد الله الحجال هو عبد الله بن محمد الأسدي، كوفي، ثقة، ثبت، من السادسة^(٣)؛ وأحمد بن عمر الحلبي، كوفي، ثقة، من صغار الخامسة^(٤)؛ وأبو بصير هو يحيى بن أبي القاسم، الثقة، الضرير، كوفي، من الرابعة، توفي سنة (١٥٠هـ)، كما يقتضى إطلاق الكنية^(٥).

تحقيق الصدور:

السند معتبر، والرواية يوثق بصدورها وفقهه، وكذا وصفه العلامة المجلسي بالصحيح^(٦).

(١) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٥.

(٢) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٩١، ص ٤١٦.

(٤) ينظر: ج ١، ح ٣٤، ص ٢٦٠.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ٦١، ص ٢٠٨.

(٦) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٥٣.

٢٣٨ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) يَقُولُ: «تَظْهَرُ الزَّنَادِقَةُ»^(١) فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ، وَذَلِكَ أَنِّي نَظَرْتُ فِي مُصْحَفِ فَاطِمَةَ (عليها السلام). قَالَ: قُلْتُ: وَمَا مُصْحَفُ فَاطِمَةَ (عليها السلام)؟ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا قَبِضَ نَبِيَّهُ (صلى الله عليه وآله وسلم) دَخَلَ عَلَى فَاطِمَةَ (عليها السلام) مِنْ وَفَاتِهِ مِنَ الْحُزَنِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَأَرْسَلَ اللَّهُ (صلى الله عليه وآله وسلم) إِلَيْهَا مَلَكًا يُسَلِّي (صلى الله عليه وآله وسلم) غَمَّهَا وَيُحَدِّثُهَا، فَشَكَتَ ذَلِكَ (صلى الله عليه وآله وسلم) إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (عليه السلام)، فَقَالَ لَهَا (صلى الله عليه وآله وسلم): إِذَا أَحْسَنْتِ بِذَلِكَ وَسَمِعْتِ الصَّوْتِ، قُولِي لِي، فَأَعْلَمْتَهُ بِذَلِكَ»^(٢)، فَجَعَلَ (صلى الله عليه وآله وسلم) أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (عليه السلام) يَكْتُبُ كُلَّ مَا سَمِعَ حَتَّى أَثَبَّتَ مِنْ (صلى الله عليه وآله وسلم) ذَلِكَ مُصْحَفًا». قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا إِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْحَلَالِ

(١) «الزَّنَادِقَةُ»: جمع الزنديق، وهو من الثنوية، أو القاتل ببقاء الدهر، أو القاتل بالنور والظلمة، أو من لا يؤمن بالآخرة وبالربوبية، أو من يظن الكفر ويظهر الإيمان؛ ويقال عند العرب لكل ملحد ودهرجي. انظر: لسان العرب، ج ١٠، ص ١٤٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٨٤ (زندق).

(٢) في «ب، ج، ض، بر، بف» وشرح المازندراني والوافي والبحار والبصائر: - «الله».

(٣) في «يس»: «يسلّيها». وفي حاشية «بر» والوافي والبصائر: «يسلّي عنها». و«يسلّي غمّها»، أي يكشف عنها غمّها ويرفعه وانسل عنه الغم وتسلّى بمعنى، أي انكشف. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٨١ (سلا).

(٤) «فشكت ذلك»، الشكاية: الإخبار عن الشيء بسوء فعله. تقول: شَكَوْتُ فلاناً أَشْكُوهُ شَكْوَى وَشِكَايَةٍ وَشَكِيَّةً وَشَكَاةً، إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْهُ بِسُوءِ فِعْلِهِ بِكَ. والمراد هنا: مطلق الإخبار، أو كانت الشكاية لعدم إمكان حفظ جميع كلام الملك، أو لرعبها (صلى الله عليه وآله وسلم) من الملك حال وحدتها به وانفرادها بصحتها. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٩٤ (شكا)؛ شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٨٨؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٨٠؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ٥.

(٥) هكذا في النسخ التي قبلت والوافي والبحار والبصائر. وفي المطبوع: - «لها».

(٦) في البحار والبصائر: - «بذلك».

(٧) «فجعل»، أي أقبل وأخذ. يقال: جعل يفعل كذا، أي أقبل وأخذ. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٩٣ (جعل).

(٨) في حاشية «ف»: «في».

وَالْحَرَامَ، وَلَكِنْ فِيهِ عِلْمٌ مَا يَكُونُ»^(١).

رجال السند:

العدة هم مجموعة من مشايخ الكليني، من أهل الطبقة الثامنة، ممن يوثق بنقلهم، ومراً بيان الكلام في ذلك^(٢)؛ وأحمد بن محمد هنا هو ابن عيسى الأشعري، كما يظهر تتبع تلك السلسلة، هو أبو جعفر الأشعري، عربي، قمي، كبير قم وابن كبيرها، ثقة، كما عن رجال الشيخ، وقال العلما في فهرسهما: «شيخ القميين ووجههم وفقههم، غير مدافع». روى في التفسير وكامل الزيارات. قال ابن حجر: شيخ الرافضة بقم. توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)، وهو من السابعة^(٣)؛ وعمر بن عبد العزيز، هو أبو حفص، زحل البصري، مخلص، يروي المناكير، كما عن النجاشي والفضل بن شاذان، وهو من كبار السادسة^(٤)؛ وحماد بن عثمان هو الفزاري، مولى، أو مولى الأزدي، أو مولى غني، كوفي، ثقة، كما عن النجاشي، ثقة جليل القدر، كما عن الشيخ، وعن الكشي عن حمدويه عن أشياخه: «حماد الناب وأخويه جعفر والحسين كلهم فاضلون، خيار، ثقات»، وعده من أصحاب الإجماع، توفي سنة (١٩٠هـ)، وهو من الخامسة^(٥).

تحقيق الصدور:

بغض النظر عن الوثوق بصدورها من الصادق (عليه السلام)، إلا أنها تورث علماً بأن ظهور الزنادقة إنما أصبح ظاهرة في المجتمع الإسلامي آنذاك سنة (١٢٨هـ)، سواء لفقت

(١) بصائر الدرجات، ص ١٧٧، ح ١٨، عن أحمد بن محمد؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٣٧، ص ٥٨٠؛ البحار، ج ٢٢، ح ٦٢، ص ٥٤٥، من قوله: «قال: إن الله تعالى لما قبض نبيه ﷺ».

(٢) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٥.

(٣) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ١٥٤، ص ٦٤٢.

(٥) ينظر: ج ١، ح ٢٥، ص ٢٢٨.

هذه الرواية على الصادق عليه السلام، أو أنها من إخباراته عليه السلام. والسند ضعيف، كما وصفه العلامة المجلسي ^(١).

ومما يوجب الريبة في صدورهما أن ظاهر الرواية تحكي عن خبر سيحدث في سنة (١٢٨هـ)، وهذا يعني أن حماد بن عثمان يرويه قبل سنة (١٢٨هـ)، وحماد ممن توفي سنة (١٩٠هـ)، فكم كان عمر حماد وهو يروي عن الصادق عليه السلام في تلك السنين المبكرة من إمامته عليه السلام؟ إذ على أقل تقدير أنه رواها قبل وفاته بـ (٦٣) عاماً!

(١) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٥٦.

٦٣٩/٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) يَقُولُ: «إِنَّ عِنْدِي الْجُفْرَ الْأَبْيَضَ». قَالَ: قُلْتُ: فَأَيُّ ^(١) شَيْءٍ فِيهِ؟ قَالَ: «زُبُورُ دَاوُدَ، وَتَوْرَةُ مُوسَى، وَإِنْجِيلُ عِيسَى، وَصُحُفُ إِبْرَاهِيمَ، وَالْحَلَالُ وَالْحَرَامُ، وَمُصْحَفُ فَاطِمَةَ (عليها السلام)، مَا أَرَعُمُ ^(٢) أَنْ فِيهِ قُرْآنًا، وَفِيهِ مَا ^(٣) يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْنَا ^(٤) وَلَا نَحْتَاجُ ^(٥) إِلَى أَحَدٍ، حَتَّى فِيهِ الْجِلْدَةُ وَنِصْفُ الْجِلْدَةِ، وَرُبُعُ الْجِلْدَةِ، وَأَرُشُ الْخُدْشِ؛ وَعِنْدِي الْجُفْرُ الْأَخْمَرُ». قَالَ: قُلْتُ: وَأَيُّ شَيْءٍ فِي ^(٦) الْجُفْرِ الْأَخْمَرِ؟ قَالَ: «السَّلَاحُ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يُفْتَحُ لِلدَّمِ، يَفْتَحُهُ صَاحِبُ السَّيْفِ لِلْقَتْلِ».

فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَعْقُورٍ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، أَيْعَرَفُ ^(٧) هَذَا بَنُو الْحُسَيْنِ؟ فَقَالَ: «إِي وَالله، كَمَا يَعْرِفُونَ اللَّيْلَ أَنَّهُ لَيْلٌ، وَالتَّهَارَ أَنَّهُ نَهَارٌ، وَلَكِنَّهُمْ يَحْمِلُهُمُ الْحَسَدُ وَطَلَبُ الدُّنْيَا عَلَى الْجُحُودِ وَالْإِنْكَارِ، وَلَوْ طَلَبُوا الْحَقَّ بِالْحَقِّ ^(٨) لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ^(٩)».

(١) في حاشية «بر» والوافي والبصائر: «وأي».

(٢) في شرح المازندراني: «ولا أزعم».

(٣) في حاشية «ف»: «كل ما».

(٤) في «ف»: «ما يحتاج إليه الناس». وفي حاشية «بف»: «ما يحتاج الناس إليه». وقال في الوافي: «ما يحتاج الناس إلينا» العائد فيه محذوف، أي «فيه» أو «في علمه».

(٥) في «ب، ب، ب»: «ولا يحتاج».

(٦) في «ب» - «في».

(٧) في حاشية «ف، بر، بس» والوافي: «أيعرف».

(٨) في البصائر: - «بالحق»، وقال في الوافي: «لو طلبوا الحق، أي العلم الحق، أو حقهم من الدنيا، «بالحق» أي بالإقرار بحقنا وفضلنا».

(٩) بصائر الدرجات، ص ١٧٠، ح ١، عن أحمد بن محمد. الإرشاد، ج ٢، ص ١٨٦، مرسلاً مع اختلاف وراجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب الإشارة والنص على أبي جعفر (عليه السلام)، ح ٧٩١؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٤٠، ص ٥٨٢.

رجال السند:

والعدة هم مجموعة من مشايخ الكليني، من أهل الطبقة الثامنة، ممن يوثق بنقلهم، ومرّ بيان الكلام في ذلك^(١)؛ وأحمد بن محمد هنا هو ابن عيسى الأشعري، كما يظهر تتبع تلك السلسلة والإطلاق، وهو أبو جعفر الأشعري، عربي، قمي، ثقة، كما عن رجال الشيخ، وقال العلمان في فهرسهما: «شيخ القميين ووجههم وفقههم، غير مدافع». روى في التفسير وكامل الزيارات. قال ابن حجر: شيخ الرافضة بقم. توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)، وهو من السابعة^(٢)؛ وعليّ بن الحكم أبو الحسن النخعي، مولى، ضرير، كما عن النجاشي، كوفي، ثقة، جليل القدر، كما عن الشيخ، وهو من السادسة^(٣)؛ الحسين بن أبي العلاء أبو عليّ الأعور، مولى بني عامر، كوفي، هو الحسين بن خالد أبي العلاء الخفاف، وصفه النجاشي بأنه أوجه إخوته، وروى عنه المشايخ الثلاثة، وروى في التفسير، ووثقناه، ويظهر أنه من الخامسة^(٤).

تحقيق الصدور:

السند معتبر، كما يظهر، وصفه العلامة المجلسي بالحسن^(٥)، والسبب في عدم وجود توثيق صريح للحسين بن أبي العلاء وإلا لوصفه بالصحيح.

(١) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٥.

(٢) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٥٧، ص ١٩٢.

(٤) ينظر: ج ٤، ح ٤٥١.

(٥) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٥٦.

٦٤٠ / ٤. علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن ذكره، عن سليمان بن خالد، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «إِنَّ فِي الْجَفْرِ الَّذِي يَذْكُرُونَهُ^(١) لَمَّا يَسْأَلُونَهُمْ لَأَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ الْحَقَّ وَالْحَقُّ فِيهِ، فَلْيُخْرِجُوا قَضَايَا عَلِيٍّ وَفَرَائِضُهُ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ، وَسَلُّوهُمْ عَنِ الْخَالَاتِ وَالْعَمَاتِ، وَلْيُخْرِجُوا مُصْحَفَ فَاطِمَةَ عليها السلام؛ فَإِنَّ فِيهِ وَصِيَّةَ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَام، وَمَعَهُ سِلَاحُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله؛ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: ﴿قَاتِلُوا﴾^(٢) بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ آثَارَهُ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ^(٣)»^(٤).

رجال السند:

علي بن إبراهيم هو أبو الحسن القمي، صاحب التفسير، ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب، قال ابن النديم: «من العلماء الفقهاء». كان حيًّا إلى سنة (٣٠٧هـ)، وهو من الثامنة^(٥)؛ ومحمد بن عيسى هو أبو جعفر القيطني، البغدادي، «جليل في أصحابنا، ثقة عين، كثير الرواية، حسن التصانيف»، كما عن النجاشي، واستثناه ابن الوليد، واعترض عليه ابن نوح، وكان الفضل يثني عليه ويمدحه، ويحبه ويميل إليه، وأنه يقول: «ليس في أقرانه مثله»، ويظهر من الشيخ تضعيفه تبعًا للقميين،

(١) «يذكرونه» يعني الأئمة الزيدية من بني الحسن الذين يفتخرون به، ويدعون أنه عندهم. شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٩٠؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٨٣.

(٢) هكذا في النسخ. وفي القرآن الكريم والبصائر في الموضوعين: «إِتُونِي». فما هنا نقل بالمعنى.

(٣) الأحقاف (٤٦): ٤. وفي مرآة العقول: «والاستشهاد بالآية لبيان أنه لا بد في إثبات حقيقة الدعوى، إما إظهار الكتاب من الكتب السبئية، أو بقية علوم الأنبياء والأوصياء المحفوظة عند الأئمة عليهم السلام، وهم عاجزون عن الإتيان بشيء منها؛ أو لبيان أنه يكون آثارة من علم، وهي من عندنا».

(٤) بصائر الدرجات، ص ١٧٧، ح ١٦، بسنده عن يونس، عن رجل، عن سليمان بن خالد. وفيه، ص ١٧٨، ح ٢١ و ٢٢، بسنده عن سليمان بن خالد؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٤١، ص ٥٨٣.

(٥) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

وقيل غير ذلك، وهو من كبار السابعة^(١)، وقد ناقشنا سابقا رواية محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن، ويونس بن عبد الرحمن أبو محمد، مولى علي بن يقطين، مولى بني أسد، بغدادي، «كان وجهها في أصحابنا، متقدما، عظيم المنزلة.. وكان الرضا يشير إليه في العلم والفتيا، وكان ممن بذل له على الوقف مال جزيل فامتنع من أخذه وثبت على الحق، وقد ورد في يونس مدح وذم»، كما عن النجاشي، وثقه الشيخ، وذكر تضعيف القميين له، وحكى الفضل بن شاذان في ثنائه شيئا كثيرا من جليل المدح، كما روي عنه، استثناء ابن الوليد، واعترض عليه ابن نوح، عدّه الكشي في أصحاب الإجماع، وقال ابن النديم: «علامة زمانه، كثير التصنيف والتأليف على مذاهب الشيعة». ولد في حدود (١٢٤هـ)، وهو من صغار الخامسة^(٢)؛ عمن ذكره، وفي البصائر عن رجل، وهذا إرسال صريح للواسطة بين يونس وسليمان، ومع أن الواسطة بين الرجلين في بقية الروايات من الرواة الثقات إلا أنه لا ينبغي الظن أنه يمكن جريان حساب الاحتمال في الواسطة غير المذكورة هنا؛ إذ التعمية لوحدها توجب هدم الاحتمال، خاصة مع عدم كثرة تلك الروايات بواسطة معلومة؛ وسليمان بن خالد هو الأقطع، أبو الربيع الهلالي، مولى عفيف بن معد يكرب، كوفي، قال النجاشي: «كان قارئا، فقيها، وجهها»، وعن الشيخ: «مات في حياة أبي عبد الله عليه السلام خرج مع زيد فقطعت إصبعه معه، ولم يخرج من أصحاب أبي جعفر عليه السلام غيره، صاحب قرآن». توجع الصادق عليه السلام لفقده، وذكره في الإرشاد ضمن البطانة والخاصة، يقوى أنه من ذكره ابن نوح وثقه - صريحا في الاختيار، وهو من الرابعة، إذ مات في حياة أبي عبد الله عليه السلام^(٣).

تحقيق الصدور:

الرواية مرسلة السند، وكذا قال العلامة المجلسي^(٤).

(١) ينظر: ج ٢، ح ٣٩، ص ٢٥.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٣٩، ص ٣٠.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٧٣، ص ٢٥٩.

(٤) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٥٦.

٥ / ٦٤١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحَدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ تَحْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِقَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، قَالَ: سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنِ الْجَفْرِ، فَقَالَ: «هُوَ جِلْدُ ثَوْرٍ مَمْلُوءٌ عِلْمًا». قَالَ لَهُ: فَالْجَامِعَةُ؟ قَالَ: «تِلْكَ صَحِيفَةٌ طُولُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فِي عَرْضِ الْأَدِيمِ» (١) مِثْلُ فَخِذِ الْفَالِجِ (٢)، فِيهَا كُلُّ مَا يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْهِ (٣)، وَلَيْسَ مِنْ قَضِيَّةٍ إِلَّا وَهِيَ فِيهَا حَتَّى أَرُشَ الْخُدُشِ (٤). قَالَ: فَمُصْحَفُ فَاطِمَةَ؟ قَالَ (٥): «فَسَكَتَ طَوِيلًا، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّكُمْ لَتَبَحْثُونَ عَمَّا تُرِيدُونَ وَعَمَّا لَا تُرِيدُونَ، إِنَّ فَاطِمَةَ عليها السلام مَكَثَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَمْسَةَ وَسَبْعِينَ يَوْمًا، وَكَانَ دَخَلَهَا حُزْنٌ شَدِيدٌ عَلَى أَبِيهَا، وَكَانَ جَبْرِئِيلُ عليه السلام يَأْتِيهَا (٦)، فَيَحْسِنُ عَزَاءَهَا (٧) عَلَى أَبِيهَا، وَيَطِيبُ نَفْسَهَا، وَيُخَبِّرُهَا عَنْ أَبِيهَا وَمَكَانِهِ، وَيُخَبِّرُهَا بِمَا يَكُونُ بَعْدَهَا فِي ذُرِّيَّتِهَا (٨)، وَكَانَ عَلَيَّ عليه السلام يَكْتُبُ ذَلِكَ، فَهَذَا مُصْحَفُ فَاطِمَةَ عليها السلام» (٩)» (١٠).

(١) «الأديم»: الجلد المدبوغ المصلح بالدباغ، من الأدم، وهو ما يؤتدم به. والجمع: أدم. راجع: المغرب، ص ٢٢ (أدم).

(٢) «الفالج»: الجمل الضخم ذو السنانين، يُحْمَلُ مِنَ السِّنْدِ لِلْفَحْلَةِ. الصحاح، ج ١، ص ٣٣٦ (فلج).

(٣) في «ف»: «إليه الناس».

(٤) تقدم معنى الأرش والخدش ذيل ح ١ من هذا الباب.

(٥) في «بر، بس» والبصائر، ص ١٧٣: - «قال».

(٦) في الكافي، ح ١٢٤٤: «يأتيها جبرئيل» بدل «جبرئيل عليه السلام يأتيها».

(٧) «العزاء»: الصبر عن كل ما فقدت، وقيل: حسنه. لسان العرب، ج ١٥، ص ٥٢ (عزا).

(٨) «الذرية»: أصلها الصغار من الأولاد وإن كان قد يقع على الصغار والكبار معاً في التعارف. ويستعمل للواحد والجمع، وأصله الجمع. وفي الذرية ثلاثة أقوال: قيل: هو من ذر الله الخلق، فترك همزه. وقيل: أصله ذروية. وقيل: هو فعلية من الذر نحو قمرية. راجع: المفردات للراغب، ص ٣٢٧ (ذرو).

(٩) في الكافي، ح ١٢٤٤: - «فهذا مصحف فاطمة عليها السلام».

(١٠) الكافي، كتاب الحجّة، باب مولد الزهراء فاطمة عليها السلام، ح ١٢٤٤، من قوله: «إن فاطمة عليها السلام مكثت بعد رسول الله ﷺ». بصائر الدرجات، ص ١٧٣، ح ٦، عن أحمد بن محمد؛ وفيه،

رجال السند:

محمد بن يحيى فهو أبو جعفر العطار، أشعري عربي، قمي، ثقة عين، كثير الحديث والرواية، توفي قرابة (٣٠٠هـ)، من الثامنة؛ وأحمد بن محمد هو أحمد بن محمد بن عيسى، أبو جعفر الأشعري، عربي، قمي، كبير قم وابن كبيرها، ثقة، كما عن رجال الشيخ، وقال العلمان في فهرسهما: «شيخ القميين ووجههم وفقههم، غير مدافع». قال ابن حجر: «شيخ الرافضة بقم». توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)، وهو من السابعة^(١)؛ وابن محبوب هو الحسن بن محبوب السراد، أبو عبد الله البجلي، مولى، كوفي، وثقه الشيخ في أكثر من موضع، وقال: إنه من الأركان الأربعة، ووصفه النجاشي بأنه من جلة أصحابنا في ترجمة جعفر بن عبد الله المذري، ولكنه نسي أن يفرده ترجمة، توفي سنة (٢٢٤هـ)، وهو من السادسة^(٢)؛ وابن رثاب هو علي، أبو الحسن، مولى جرم، وقيل: مولى بني سعد بن بكر، طحان، كما عن النجاشي، كوفي، ثقة، جليل القدر، سعدي، مولا هم، أو مولى حزم، كما عن الشيخ؛ أستاذ الحسن بن محبوب، من الخامسة^(٣)؛ وأبو عبيدة هو زياد بن عيسى الحذاء، مولى، كوفي، ثقة، كما عن النجاشي وابن فضال، ثقة صحيح، كما عن سعد بن عبد الله، وعن العقيقي العلوي أنه كان حسن المنزلة عند آل محمد، زامل أبا جعفر عليه السلام للحج، حضر أبو عبد الله عليه السلام قبره ودعا له، وهو من الرابعة^(٤).

تحقيق الصدور:

رجال الرواية من الثقات المعروفين، قال العلامة المجلسي: «صحيح»^(٥).

ص ١٦٩، ح ١٣، عن محمد بن الحسين، عن الحسن بن محبوب، وتام الرواية فيه: «آته سئل عن الجامعة، فقال: تلك صحيفة سبعون ذراعاً في عرض الأديم». راجع: الإرشاد، ج ٢، ص ١٨٦، مع اختلاف؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٣٨، ص ٥٨١؛ البحار، ج ٢٢، ح ٦٣، ص ٥٤٥، وفيه من قوله: «إن فاطمة مكثت بعد رسول الله ﷺ»؛ وج ٤٣، ح ٢٢، ص ١٩٤.

(١) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٢) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٨.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٩٩، ص ٤٥٦.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٦٢، ص ٢١٩.

(٥) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٥٩.

٦/٦٤٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَشِيرٍ^(١)، عَنْ بَكْرِ بْنِ كَرِبٍ الصَّيرَفِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ عِنْدَنَا مَا لَا نَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى النَّاسِ، وَإِنَّ^(٢) النَّاسَ لَيَحْتَاجُونَ إِلَيْنَا، وَإِنَّ عِنْدَنَا كِتَاباً إِمْلَاءُ^(٣) رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَخَطُّ عَلِيِّ عليه السلام، صَحِيفَةٌ^(٤) فِيهَا كُلُّ حَلَالٍ وَحَرَامٍ، وَإِنَّكُمْ لَتَأْتُونَا^(٥) بِالْأَمْرِ^(٦)، فَتَعْرِفُ إِذَا أَخَذْتُمْ بِهِ، وَتَعْرِفُ إِذَا تَرَكْتُمُوهُ^(٧)».

رجال السند:

العِدَّةُ هم مجموعة من مشايخ الكليني، من أهل الطبقة الثامنة، ممن يوثق بنقلهم، ومَرَّ

(١) ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ١٧٤، ح ٧، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم أو غيره، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن بكر بن كرب الصيرفي. والمذكور في بعض مخطوطاته «أحمد بن أبي بشر» بدل «أحمد بن محمد بن أبي نصر» وهو الظاهر؛ فإن المقام من مواضع تحريف العنوان الغريب بالعنوان المعروف في الأسناد؛ وأحمد بن أبي بشر عنوان غير مأنوس للنسخ.

(٢) في «بع»: «فإن».

(٣) في «ب» والوافي: «إملاء». و«الإملاء»: الإلقاء على الكاتب ليكتب. يقال: أَمَلْتُ الكتاب على الكاتب إملاً وإمليته عليه إملاء، أي ألقيته عليه. المصباح المنير، ص ٥٨٠ (ملل).

(٤) في مرآة العقول: «وصحيفة، منصوب بالدليّة من قوله: كتاباً، أو مرفوع أيضاً بالخبريّة».

(٥) في «ف» وشرح المازندراني والوافي: «لتأتون». وفي النحو الوافي، ج ١، ص ١٦٣: «هناك لغة تحذف نون الرفع من غير جازم وناصب» فلا يحتاج إلى تشديد النون.

(٦) في البصائر، ص ١٧٤: «فتسألونا» بدل «بالأمر». وقال في مرآة العقول: «لتأتونا بالأمر، أي من الأمور التي تأخذونها عنا من الشرائع والأحكام؛ فنعلم أيكم يعمل به، وأيكم لا يعمل به».

(٧) بصائر الدرجات، ص ١٧٤، ح ٧، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم أو غيره، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن بكر بن كرب الصيرفي. وفيه، ص ١٦٢، ح ١، بسند آخر عن بكر بن كرب، وفيه: «وإنكم لتأتونا فتدخلون علينا، فنعرف خياركم من شراركم»؛ وفيه، ص ١٦٩، ح ١٤، بسند آخر عن بكر بن كرب، إلى قوله: «كلّ حلال وحرام»، مع زيادة في أوله؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٣٩، ص ٥٨٢.

بيان الكلام في ذلك^(١)؛ وأحمد بن محمد هنا الأرجح كونه ابن عيسى، هو أحمد بن محمد بن عيسى، أبو جعفر الأشعري، عربي، قمي، كبير قم وابن كبيرها، ثقة، كما عن رجال الشيخ، وقال العلّمان في فهرسهما: «شيخ القميين ووجههم وفقههم، غير مدافع». قال ابن حجر: «شيخ الرافضة بقم»، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)، وهو من السابعة^(٢)؛ صالح بن سَعِيد هو أبو سعيد القمّاط، مولى بني أسد، كوفي، لم يوثق صريحاً، نعم هو ثقة وفق مباني السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في أسناد تفسير القمي، وثقة عند مرجع الطائفة «إِثْقَالُهُ»، والسيّد الأستاذ دامت بركاته؛ كونه ممن يروي عنه أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، وهو من الخامسة^(٣)؛ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَشِيرٍ هو أبو جعفر السراج، مولى، كوفي، وثقه النجاشي والشيخ، ولكن من متابعة المدرك يتضح عدم الوثوق به، وسيأتي تفصيله. وكذا سيأتي الكلام بَكْرِ بْنِ كَرِبٍ الصَّرِفِيِّ.

وقبل تفصيل الكلام في الرجلين ينبغي الكلام في أمرين:

الأول: أن السند المسطور في الكافي مقلوب الطبقة، فيروي أحمد بن محمد من السابعة عن صالح بن سعيد من الخامسة، وهذا يروي عن أحمد بن أبي بشر من السادسة، والمفترض أن يكون أحمد بن محمد راوياً عن أحمد بن أبي بشر عن صالح بن سعيد وليس العكس.

الثاني: أن السند في الكافي لا يقاس لوحده، بل لا بد من مراجعة بقية الكتب التي نقلت الرواية، لمعرفة التصحيح فيها أو فيه.

وقد رواه الصّفّار في البصائر عن «أحمد بن محمد عن عليّ بن الحكم أو غيره، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن بكر بن كرب الصيرفي^(٤)». وسند الصّفّار يروي فيه أحمد بن محمد، وهو من السابعة، عن عليّ بن الحكم، وهو من السادسة، عن أحمد بن

(١) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٥.

(٢) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٢٠٨، ص ٧٧٣.

(٤) بصائر الدرجات، الصّفّار، ص ١٧٤، ح ٧.

محمّد بن أبي نصر البزنطي، وهو أيضاً من السادسة، عن بكر بن كرب، وهو قد يكون من الرابعة، فقد عدّه الشيخ في أصحاب أبي جعفر عليه السلام، فالسند على هذا أيضاً يعاني الخلل الطبعي.

ولا يبعد أن يكون هذا السند مصحفاً، وأن الصواب فيه بدلاً من أحمد بن أبي نصر هو أحمد بن أبي بشر، خاصة أن اشتهاه الأول يجعل التصحيف إليه وارداً وسهلاً، خصوصاً مع شبه الرسم والاسم.

وكذا رواها الصفّار عن «الحسن بن عليّ بن النعمان، عن أبيه عليّ بن النعمان، عن بكر بن كرب»^(١). وهنا فإن عليّ بن النعمان، وهو من كبار السادسة، يروي عن بكر بن كرب الذي قد يعد من الرابعة.

وقد رويت بألفاظ مختلفة، فقد روى الصفّار أيضاً عن «محمّد بن الحسين، عن جعفر بن بشير، عن محمّد بن الفضيل، عن بكر بن كرب الصيرفي»^(٢). والسند هنا لا إشكال طبقي فيه فمحمّد بن الحسين من السابعة، وجعفر بن بشير من السادسة، ومحمّد بن الفضيل من الخامسة.

هـ أحمد بن أبي بشر:

الواقف المشهور، المعروف بابن السراج، هو من رؤوسهم مع البطائني والمكاري، قال النجاشي عنه: «أحمد بن أبي بشر السراج، كوفي، مولى، يكنى أبا جعفر، ثقة في الحديث، واقف، روى عن موسى بن جعفر عليه السلام، وله كتاب نوادر، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا أحمد بن جعفر، قال: حدّثنا حميد بن زياد بن هوار، قال: حدّثنا ابن سماعه، قال: حدّثنا أحمد بن أبي بشر به»^(٣).

(١) بصائر الدرجات، الصفّار، ص ١٦٢، ح ١.

(٢) بصائر الدرجات، الصفّار، ص ١٦٩، ح ١٤.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٧٥، ت ١٨١.

وقال الشيخ في الفهرست: «أحمد بن أبي بشر السراج، كوفي، مولى، يكنى أبا جعفر، ثقة في الحديث، واقفي المذهب، روى عن موسى بن جعفر (عليه السلام)، وله كتاب النوادر، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن جعفر، عن حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن أحمد بن أبي بشر»^(١).

ويظهر أن مصدر النجاشي والشيخ واحد، بل ويظهر أن المصدر الرئيس لهما كتاب الرجال لحميد بن زياد شيخ الكليني، وصاحب المؤلفات العديدة، فليس من رجال السند ممن له مؤلف معروف، واعتمد عليه النجاشي والشيخ ونعرفه في الرجال غيره.

وقد ذكر الشيخ في الغيبة قائلاً: «وروى علي بن حبشي بن قوفي، عن الحسين بن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، قال: كنت أرى عند عمي علي بن الحسن بن فضال شيخاً من أهل بغداد، وكان يهازل عمي. فقال له يوماً: ليس في الدنيا شر منكم يا معشر الشيعة، أو قال الرافضة. فقال له عمي: ولم لعنك الله؟ قال: أنا زوج بنت أحمد بن أبي بشر السراج، قال لي لما حضرته الوفاة: إنه كان عندي عشرة آلاف دينار وديعة لموسى بن جعفر (عليه السلام)، فدفعت ابنه عنها بعد موته، وشهدت أنه لم يمت، فالحمد لله خلصوني من النار، وسلموها إلى الرضا (عليه السلام). فوالله ما أخرجنا حبة، ولقد تركناه يصلي بها في نار جهنم». وعلق الشيخ على ذلك قائلاً: «وإذا كان أصل هذا المذهب أمثال هؤلاء، كيف يوثق بروايتهم أو يعول عليها!»^(٢) مع أنه وثقه في الفهرست!

وقال الكشي: «حدثني محمد بن مسعود، قال: حدثنا جعفر بن أحمد، عن أحمد بن سليمان، عن منصور بن العباس البغدادي، قال: حدثنا إسماعيل بن سهل، قال: حدثني بعض أصحابنا وسألني أن أكتب اسمه، قال: كنت عند الرضا (عليه السلام) فدخل عليه علي بن أبي حمزة وابن السراج وابن المكارى، فقال له، ابن أبي حمزة: ما فعل أبوك؟ قال: مضى، قال مضى موتاً؟ قال: نعم. قال، فقال: إلى من عهد، قال: إليّ، قال: فأنت إمام

(١) الفهرست، الطوسي، ص ٦٢، ت ٦٤.

(٢) الغيبة، الطوسي، ص ٦٦، ح ٦٩.

مفترض طاعته من الله، قال: نعم. قال ابن السراج وابن المكاربي: قد والله أمكنك من نفسه. قال: ويلك وبها أمكنت؟ أتريد أن آتي بغداد وأقول لهارون: أنا إمام مفترض طاعتي، والله ما ذاك عليّ، وإنما قلت ذلك لكم عندما بلغني من اختلاف كلمتكم وتشتت أمركم، لئلا يصير سركم في يد عدوكم، قال له ابن أبي حمزة: لقد أظهرت شيئا ما كان يظهره أحد من آبائك ولا يتكلم به، قال: بلى والله، لقد تكلم به خير آبائي رسول الله ﷺ لما أمره الله تعالى أن ينذر عشيرته الأقربين، جمع من أهل بيته أربعين رجلا، وقال لهم: إني رسول الله إليكم، وكان أشدهم تكذيباً له وتأليباً عليه عمه أبو لهب، فقال لهم النبي ﷺ: إن خدشني خدش فلست بنبي، فهذا أول ما أبدع لكم من آية النبوة، وأنا أقول: إن خدشني هارون خدشا فلست بإمام، فهذا ما أبدع لكم من آية الإمامة. قال له عليّ: إنا رويناه عن آبائك أن الإمام لا يلي أمره إلا إمام مثله؟ فقال له أبو الحسن (عليه السلام): فأخبرني عن الحسين بن عليّ (عليه السلام) كان إماماً أو كان غير إمام؟ قال: كان إماماً، قال: فمن ولي أمره؟ قال: عليّ بن الحسين، قال: وأين كان عليّ بن الحسين (عليه السلام)؟ قال: كان محبوساً بالكوفة في يد عبيد الله بن زياد، قال: خرج وهم لا يعلمون حتى ولي أمر أبيه ثم انصرف، فقال له أبو الحسن (عليه السلام): إن هذا أمكن عليّ بن الحسين (عليه السلام) أن يأتي كربلاء فيلي أمر أبيه، فهو يُمكن صاحب هذا الأمر أن يأتي بغداد فيلي أمر أبيه، ثم ينصرف وليس في حبس ولا في أسار. قال له عليّ: إنا رويناه أن الإمام لا يمضي حتى يري عقبه، قال: فقال أبو الحسن (عليه السلام): أما رويتم في هذا الحديث غير هذا؟ قال: لا، قال: بلى والله، لقد رويتم فيه إلّا القائم، وأنتم لا تدرون ما معناه ولم قيل، قال له عليّ: بلى والله، إن هذا لفي الحديث، قال له أبو الحسن (عليه السلام): ويلك كيف اجترأت عليّ بشيء تدع بعضه؟، ثم قال: يا شيخ اتق الله، ولا تكن من الصادين عن دين الله تعالى^(١).

ولكن السند ضعيف، فلا يمكن اعتماد تفاصيل الحديث والبناء عليه، نعم كونه من الوقفة ومن خان الإمام الرضا (عليه السلام) لا كلام فيه.

ولكن في مكتبة البزنطي التي رواها في قرب الإسناد عن «أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، قال: كتبت إلى الرضا عليه السلام: إني رجل من أهل الكوفة، وأنا وأهل بيتي ندين الله عز وجل بطاعتكم، وقد أحببت لقاءك لأسألك عن ديني، وأشياء جاء بها قوم عنك بحجج يحتجون بها عليّ فيك، وهم الذين يزعمون أن أباك صلى الله عليه حياً في الدنيا لم يمت يقيناً، ومما يحتجون به أنهم يقولون: إنا سألناه عن أشياء فأجاب بخلاف ما جاء عن آبائه وأقربائه كذا، وقد نفى التقيّة عن نفسه، فعليه أن يخشى. ثم إن صفوان لفيك فحكى لك بعض أقاويلهم التي سألوك عنها، فأقررت بذلك ولم تنفّه عن نفسك، ثم أجبتّه بخلاف ما أجبتهم، وهو قول آبائك، وقد أحببت لقاءك لتخبرني لأي شيء أجبت صفوان بما أجبتّه، وأجبت أولئك بخلافه، فإن في ذلك حياة لي وللناس، والله تبارك وتعالى يقول: ﴿وَمَنْ أَخْيَاها فَكَأَنَّما أَخْيَا النَّاسَ جَمِيعاً﴾. ثم جاء في الرد الطويل من الإمام عليه السلام: «...أما ابن السراج فإنما دعاه إلى مخالفتنا والخروج عن أمرنا، أنه عدا على مال لأبي الحسن صلوات الله عليه عظيم فاقطعه في حياة أبي الحسن، وكابري عليه وأبى أن يدفعه، والناس كلهم مسلمون مجتمعون على تسليمهم الأشياء كلها إليّ، فلما حدث ما حدث من هلاك أبي الحسن صلوات الله عليه اغتتم فراق عليّ بن أبي حمزة وأصحابه إياي، وتعلل، ولعمري ما به من علة إلا اقتطاعه المال وذهابه به»^(١).

والمكتبة واضحة الدلالة على خيانة الرجل له عليه السلام ومن كلام البزنطي ومراجعة صفوان يظهر التصديق للمضمون الإجمالي لرواية الكشي الضعيفة، ولا يقال بعدم اعتبارها للقول في كتاب قرب الإسناد، لكن الرواية من القسم الثالث منه، والذي هو لعبد الله الحميري ولا إشكال فيه، والسند غاية في الصحة والقرب.

وروى الكليني بسند ضعيف فيه سهل بن زياد أن الإمام قال في حديث طويل: «ثم دَكَرَ - أي الإمام الرضا عليه السلام - ابن السراج، فقال: إنه قد أقرّ بموت أبي الحسن عليه السلام،

وذلك أنه أوصى عند موته، فقال: كل ما خلّفتُ من شيء حتّى قميصي هذا الذي في عنقي لورثة أبي الحسن (عليه السلام)، ولم يقل: هو لأبي الحسن (عليه السلام)، وهذا إقرار، ولكن أي شيء ينفعه من ذلك، ومما قال، ثم أمسك^(١).

وروى الشيخ من كتاب موسى بن القاسم عن «صفوان بن يحيى»، قال: قلت لأبي الحسن عليّ بن موسى بن جعفر (عليه السلام): إن ابن السراج روى عنك أنه سألك عن الرجل أهلاً بالحج، ثم دخل مكة فطاف بالبيت، وسعى بين الصفا والمروة، يفسخ ذلك ويجعلها متعة؟ فقلت له: لا، فقال: قد سألتني عن ذلك، فقلت له: لا، وله أن يحل ويجعلها متعة، وآخر عهدي بأبي (عليه السلام) أنه دخل على الفضل بن الربيع وعليه ثوبان وساج، فقال له الفضل بن الربيع: يا أبا الحسن لنا أسوة أنت مفرد للحج وأنا مفرد للحج فقال له أبي: لا، ما أنا مفرد للحج، أنا متمتع، فقال له الفضل بن الربيع: فلي الآن أن أتمتع وقد طفت بالبيت؟ فقال له أبي: نعم، فذهب بها محمد بن جعفر إلى سفيان بن عيينة وأصحابه، فقال لهم: إن موسى بن جعفر (عليه السلام) قال للفضل بن الربيع كذا وكذا، يشنع بها على أبي^(٢).

والرجل وإن وصف في كتاب الرجال حميد بن زياد بالثقة، لكن هذا مما لا يمكن أن يعتمد بحال، خاصة مع العلم أن حميد بن زياد من الواقفة، ومع دلالة الروايات على خيانة الرجل وسوء أدبه مع الإمام الرضا (عليه السلام) وعداوته للدين، ولا كلام إلا ما قاله الشيخ في الغيبة: كيف يؤتمن مثل هذا الرجل على الحديث بمجرد أن وثّقه رجل من طائفته بعد رحيله بجيلين أو أكثر.

هـ بَكْرِ بْنِ كَرِبٍ الصَّيرَفِيِّ:

وهذا الرجل يتكرر في الأسناد، فيروي عنه من ذكرناه آنفاً وحماد، وهو يروي عن أبي عبد الله (عليه السلام) فقط فيها وصل إلينا من روايات، في حين عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب

(١) الكافي، الكليني، ج ٨، ح ٥٤٦، ص ٣٤٨.

(٢) تهذيب الأحكام، الطوسي، ج ٥، ح ٢٩٤، ص ٨٩.

الباقر عليه السلام، وقال في أصحاب الصادق عليه السلام: بكر بن كرب الصيرفي، كوفي، أسند عنه ^(١).
وقال ابن حجر: «بكر بن كرب الصيرفي؛ ذكره الطوسي والكشي في رجال الشيعة، من الرواة عن جعفر الصادق، زاد الكشي وعن أبي جعفر الباقر» ^(٢).
ولا يقال: إنه ثقة؛ لرواية البزنطي عنه، حتّى مع التسليم بالمبنى؛ فإن من المحتمل قويا أنه تصحيف عن أحمد بن أبي بشر.

تحقيق الصدور:

السند ضعيف بعدم الوثوق بابن السراج، خلافا للمشهور، وجهالتنا ببكر بن كرب، وبابن صالح، قال العلامة المجلسي: «مجهول» ^(٣).

(١) رجال الطوسي، الطوسي، ص ١٧٠، ت ١٩٧٨.

(٢) لسان الميزان، ابن حجر، ج ٢، ص ٥٦، ت ٢١٢.

(٣) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٦٠.

٦٤٣/٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِينَةَ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ وَبُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ وَزُرَّارَةَ: أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ أَعْيَنَ قَالَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّ الرِّدْيَةَ وَالْمُعْزِلَةَ قَدْ أَطَافُوا بِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ^(١)، فَهَلْ لَهُ سُلْطَانٌ؟ فَقَالَ: «وَاللَّهِ، إِنَّ عِنْدِي لِكِتَابَيْنِ ^(٢) فِيهِمَا تَسْمِيَةُ كُلِّ نَبِيٍّ وَكُلِّ مَلِكٍ يَمْلِكُ الْأَرْضَ؛ لَا وَاللَّهِ، مَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا» ^(٣).

رجال السند:

علي بن إبراهيم هو الثقة المعروف، صاحب التفسير، قمي، من الثامنة ^(٤)؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، وهو حسن الحال، كما عليه المشهور، قمي، من السابعة ^(٥)؛ وابن أبي عمير هو محمد بن أبي عمير، الراوي الشهير، من السادسة، ثقة، من أصحاب الإجماع، توفي سنة (١٧٢ هـ) ^(٦)؛ وأما عمر بن أدينه فهو الثقة الوجه، من كبار الخامسة، توفي قرابة (١٦٩ هـ) ^(٧)؛ فَضِيلُ بْنُ يَسَارٍ، بصري، كوفي الأصل، ثقة، من الرابعة ^(٨)؛ بريد بن معاوية الثقة، الكوفي المعروف، من الرابعة ^(٩)؛ وزرارة هو الراوي الثقة، الذائع الصيت،

(١) هو محمد بن عبد الله بن الحسن الملقب بالنفس الزكية الذي خرج على المنصور الدوانيقي وقتل، كما سيأتي قصته. راجع: شرح المازندراني، ج ٥، ص ٣٩٣؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ٦٠.

(٢) في «بس»: «الكتابين».

(٣) بصائر الدرجات، ص ١٨٩، ح ٢، بسنده عن ابن أبي عمير، مع اختلاف يسير. وفيه، ح ٤ و ٦، بسند آخر، مع اختلاف؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٤٢، ص ٥٨٤.

(٤) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٥) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣-١٦٦.

(٦) ينظر: ج ١، ح ٣٦، ص ٢٦٤.

(٧) ينظر: ج ٢، ح ١٠٩، ص ٥٢٢.

(٨) ينظر: ج ٣، ح ١٧١، ص ٢٧٩.

(٩) مرت ترجمته في: ج ٢، ح ٨٥، ص ٣٩٢.

كوفي، من الرابعة^(١).

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي: «حسن»^(٢). والحسن بدل الصحة؛ لمكان إبراهيم بن هاشم؛
إذ لم يوثق صريحاً.

(١) مرت ترجمته في: ج ٢، ح ٨٥، ح ٣١٣.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٦٠.

٦٤٤/٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ ^(١) سَكْرَةَ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ: «يَا فَضِيلُ، أَتَدْرِي فِي أَيِّ شَيْءٍ كُنْتُ أَنْظَرُ قُبَيْلُ ^(٢)؟» قَالَ ^(٣): «قُلْتُ: لَا، قَالَ: «كُنْتُ أَنْظَرُ فِي كِتَابِ فَاطِمَةَ عليها السلام لَيْسَ مِنْ مَلِكٍ يَمْلِكُ الْأَرْضَ ^(٤) إِلَّا وَهُوَ مَكْتُوبٌ فِيهِ ^(٥) بِاسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ، وَمَا وَجَدْتُ لَوْلَدِ الْحَسَنِ فِيهِ شَيْئًا ^(٦)».

رجال السند:

محمد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري، العطار، القمي، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الرواية والحديث، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ) ^(٧)؛ وأحمد بن محمد بن عيسى هو أبو جعفر، الأشعري، عربي، قمي، كبير قم وابن كبيرها، ثقة، شيخ القميين ووجههم وفقههم، غير مدافع، قال ابن حجر: شيخ الرافضة بقم، وهو من السابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ) ^(٨)؛ والحسين بن سعيد هو الأهوازي الثقة، قال ابن النديم فيه وفي أخيه الحسن: «أوسع أهل زمانها علماً بالفقه، والآثار والمناقب، وغير ذلك من علوم

(١) في «ب، بف» - «بن». هذا، وبعض نسخ رجال البرقي ورجال الطوسي أيضاً خالية من «بن».

راجع: رجال البرقي، ص ٣٤؛ رجال الطوسي، ص ٢٧٠، الرقم ٣٨٨٠.

(٢) في «ألف، ض، ف، بف» وحاشية «ج، بح» والبصائر، ح ٣، والعلل: «قبل».

(٣) في «بف» والعلل: - «قال».

(٤) في «ب، ف، بح، بس، بف» والوافي والبصائر، ح ٣ والعلل: - «الأرض».

(٥) في «ج» «فيه مكتوب». وفي البصائر: «إلا وفيه مكتوب».

(٦) بصائر الدرجات، ص ١٨٩، ح ٣، عن أحمد بن محمد. علل الشرائع، ص ٢٠٧، ح ٧، بسنده عن

الحسين بن سعيد. وفي بصائر الدرجات، ص ١٨٩، ح ٥، بسند آخر، مع اختلاف؛ الوافي، ج ٣،

ح ١١٤٣، ص ٥٨٤.

(٧) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٨) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

الشيعة»، من صفار السادسة، وفاته في حدود (٢٤٠ هـ) بحسب المقاربات السندية^(١)؛ والقاسم بن محمد هو - بقرينة رواية الحسين بن سعيد عنه - الجوهري، مولى تيم الله، بغدادى، كوفي الأصل، ذكر وقفه، ولم يثبت، لم يوثق صريحاً، نعم روى عنه ابن أبي عمير وصفوان كما يظهر، وروى في كامل الزيارات، وهو من كبار السادسة على المختار، وكونه هنا الجوهري وليس الأصفهاني كاسولاً؛ لتوسطه بين الحسين بن سعيد وبين البطائني؛ فهو الموضع المعتاد للجوهري، كما يبيناه في غير موضع^(٢)؛ عَبْدُ الصَّمَدِ بْنِ بَشِيرٍ، العُرَامي، العبدي، مولى، كوفي، وثقه النجاشي مكرراً، وهو من الخامسة^(٣)؛ فَضِيلُ بْنُ سُكَّرَةَ، أبو محمد الأسدي، كوفي، لم يرد في حقه توثيق، نعم يمكن توثيقه وفق مبنى مرجع الطائفة «الْمُتَلِّ»، ومبنى السيد الأستاذ دامت بركاته؛ لرواية البرنظي عنه، ولكن لم نعتد ذلك المبنى في هذا الكتاب، ويظهر أنه من الخامسة^(٤).

تحقيق الصدور:

لم يتعرض العلامة المجلسي لسنده مع ذكره الحديث^(٥). والسند مجهول، كما هو الظاهر، لجهالتنا بالفضيل بن سكرة، والقاسم الجوهري، وليس من سبيل لإثبات وقوع هذا الأمر، وأن فضيل بن سكرة كان من الخصوصية والمكانة بمثل هذا ليحدثه الإمام (عليه السلام) بشأن ما كان يقرأ.

(١) ينظر: ج ٢، ح ١٢٥، ص ٥٦٢.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ١٤٤، ص ٦٢٠.

(٣) ينظر: ج ٣، ح ٢٩٤، ص ٢٠١.

(٤) ينظر: ج ٣، ح ٢٩٤، ص ٢٠٢.

(٥) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٦١.

٤١ - بَابُ فِي شَأْنِ ﴿لَئِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾^(١) وَتَفْسِيرِهَا

١ / ٦٤٥ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ؛ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ الْحُرَيْشِ^(٢) : عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام : قَالَ عليه السلام : « قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : بَيْنَا^(٣) أَبِي عليه السلام يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ إِذَا رَجُلٌ مُعْتَجِرٌ^(٤) قَدْ قُيِّضَ لَهُ^(٥) ، فَقَطَعَ عَلَيْهِ أُسْبُوعُهُ^(٦) حَتَّى أَدْخَلَهُ إِلَى دَارِ جَنْبِ الصَّفَا ، فَأَرْسَلَ إِلَيَّ فَكُنَّا ثَلَاثَةً ، فَقَالَ : مَرْحَبًا يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِي ،

(١) القدر (٩٧) : ١ .

(٢) في البحار، ج ١٣ و ٢٥ : « الجريش » ، وهو سهو ظاهراً . راجع : رجال النجاشي، ص ٦٠ ، الرقم ١٣٨ ؛ الفهرست للطوسي، ص ١٣٦ ، الرقم ١٩٨ ؛ الرجال لابن الغضائري، ص ٥١ ، الرقم ٣٤ .

(٣) « بينا » : ظرف زمان . وأصله « بَيْنَ » بمعنى الوسط ، أشبعت الفتحة فصارت ألفاً . وربما زيدت عليه « ما » ، والمعنى واحد . تقول : بينا نحن نرقبه أنا أي أنا بين أوقات رِقْبَتِنَا إِيَّاه . وما بعده مرفوع على الابتداء والخبر ، وعند الأصمعي مجرور . راجع : الصحاح، ج ٥ ، ص ٢٠٨٤ (بين) .

(٤) « الْمُعْتَجِر » ، من الاعتجار ، وهو لبس المُعْتَجِر ، وهو ما تشد المرأة على رأسها . يقال : اعتجرت المرأة ، فالمتعجِر : ذو مُعْجَرٍ على رأسه ، أو من الاعتجار بمعنى لف العمامة على الرأس ، أو من الاعتجار بالعمامة ، وهو أن يلقها على رأسه ويرد طرفها على وجهه ، ولا يعمل منها شيئاً تحت دَقَنِهِ . راجع : الصحاح، ج ٢ ، ص ٧٣٧ ؛ النهاية، ج ٣ ، ص ١٨٥ (عجر) .

(٥) « قُيِّضَ لَهُ » ، أي جيء به من حيث لا يحتسب . يقال : قَيَّضَ الله فلاناً لفلان : جاء به وأتاحه له . وقِيَّضَ الله له قريناً : هيأه وسببه له من حيث لا يحتسبه . راجع : لسان العرب، ج ٧ ، ص ٢٢٥ (قِيض) .

(٦) « أُسْبُوعُهُ » أي طوافه . راجع : لسان العرب، ج ٨ ، ص ١٤٦ (سبع) .

(٧) في الوافي والبحار، ج ٥٢ : « بابن » بدل « يا ابن » .

وَقَالَ: بَارَكَ اللَّهُ فِيكَ^(١) يَا أَمِينَ اللَّهِ بَعْدَ آبَائِهِ. يَا أَبَا جَعْفَرٍ^(٢)، إِنْ شِئْتَ فَأَخْبِرْنِي، وَإِنْ شِئْتَ فَأَخْبِرْتُكَ^(٣)، وَإِنْ شِئْتَ سَلِّني، وَإِنْ شِئْتَ سَأَلْتُكَ، وَإِنْ شِئْتَ فَاصْطَفْنِي، وَإِنْ شِئْتَ صَدَّقْتُكَ، قَالَ: كُلُّ ذَلِكَ أَشَاءُ. قَالَ^(٤): فَإِيَّاكَ أَنْ يَنْطِقَ^(٥) لِسَانُكَ عِنْدَ مَسْأَلَتِي بِأَمْرِ^(٦) تُضْمِرُ لِي غَيْرَهُ^(٧)، قَالَ: إِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ مَنْ فِي قَلْبِهِ عِلْمَانِ يُخَالِفُ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ، وَإِنَّ^(٨) اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَبَى أَنْ يَكُونَ لَهُ عِلْمٌ فِيهِ اخْتِلَافٌ. قَالَ: هَذِهِ مَسْأَلَتِي^(٩) وَقَدْ فَسَّرْتَ طَرَفًا مِنْهَا، أَخْبِرْنِي عَنْ هَذَا الْعِلْمِ - الَّذِي لَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ - مَنْ يَعْلَمُهُ؟ قَالَ: أَمَّا جُمْلَةُ الْعِلْمِ، فَعِنْدَ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ. وَأَمَّا مَا لَا يَبْدُ لِلْعِبَادِ مِنْهُ، فَعِنْدَ الْأَوْصِيَاءِ. قَالَ: فَفَتَحَ الرَّجُلُ عَجِيرَتَهُ^(١٠)، وَاسْتَوَى جَالِسًا، وَتَهَلَّلَ

(١) «بارك الله فيك»، أي أثبت لك وأدام ما أعطاك من التشريف والكرامة، وهو من بَرَكَ البعير إذا نأخ في موضع فلزمه. وتطلق البركة أيضاً على الزيادة، أي زاده الله فيك خيراً، والأصل الأول. راجع: النهاية، ج ١، ص ١٢٠ (برك).

(٢) في الوافي: «تقدير الكلام: ثم التفت إلى أبي فقال: يا أبا جعفر».

(٣) في «ف»: - «وإن شئت فأخبرتك».

(٤) في «بح»: - «قال».

(٥) في «ج»: «أن تنطق».

(٦) متعلق بقوله: «ينطق».

(٧) في المرأة: «بأمر تضمر لي غيره» أي لا تخبرني بشيء يكون في علمك شيء آخر، يلزمك لأجله القول بخلاف ما أخبرت، كما في أكثر علوم أهل الضلال، فإنه يلزمهم أشياء لا يقولون بها؛ أو المعنى: أخبرني بعلم يقيني لا يكون عندك احتمال خلافه؛ أو أراد به: لا تكتم عني شيئاً من الأسرار. مرآة العقول، ج ٣، ص ٦٢.

(٨) في «بر» وحاشية «ف» والوافي: «فإن».

(٩) في الوافي: «يعني مسألتي هي أن الله تعالى هل له علم ليس فيه اختلاف، أم لا؟ ثم العلم الذي لا اختلاف فيه عند من هو؟».

(١٠) في «و» وحاشية «ض» وشرح المازندراني والبحار، ج ١٣ و ٢٥ و ٤٦: «عجرتة». وفي مرآة

وَجْهُهُ^(١)، وَقَالَ: هَذِهِ أَرَدْتُ، وَلَهَا آتَيْتُ، رَعِمْتَ^(٢) أَنْ عِلِمَ مَا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ مِنَ الْعِلْمِ عِنْدَ الْأَوْصِيَاءِ؟ فَكَيْفَ يَعْلَمُونَهُ؟ قَالَ: كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْلَمُهُ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يَرَوْنَ مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرَى؛ لِأَنَّهُ كَانَ نَبِيًّا وَهُمْ مُحَدَّثُونَ^(٣)؛ وَأَنَّهُ كَانَ يَقْدُ^(٤) إِلَى اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ^(٥)، فَيَسْمَعُ الْوَحْيَ، وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ^(٦). فَقَالَ: صَدَقْتَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، سَأَتِيكَ بِمَسْأَلَةٍ^(٧) صَعْبَةٍ: أَخْبِرْنِي عَنْ هَذَا الْعِلْمِ، مَا لَهُ لَا يَظْهَرُ كَمَا كَانَ يَظْهَرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: فَضَحِكَ أَبِي ﷺ^(٨)، وَقَالَ: أَبَى اللَّهُ أَنْ^(٩) يُطْلَعَ عَلَى عِلْمِهِ إِلَّا مُتَحَنًّا لِلْإِيْيَانِ بِهِ، كَمَا قَضَى عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَضْبَرَ عَلَى أَدَى قَوْمِهِ، وَلَا يُجَاهِدَهُمْ إِلَّا بِأَمْرِهِ، فَكَمْ مِنْ اكْتِتَامٍ قَدْ اكْتَتَمَ بِهِ حَتَّى قِيلَ لَهُ: «فَاصْذَعْ»^(١٠) بِمَا تُؤْمَرُ

العقول: «ففتح الرجل عجزته، أي اعتجاره، أو طرف العمامة الذي اعتج به».

(١) «تهلل وجهه»، أي استنار وتلاأ فرحاً وظهرت عليه أمارات السرور. النهاية، ج ٥، ص ٢٧٢ (هلل).

(٢) في البحار، ج ٢٥: «وزعمت».

(٣) في الوافي: «محدثون» يعني يجدثهم الملك ولا يروونه.

(٤) يقال: وَقَدَّ إِلَيْهِ وَعَلَيْهِ يَقْدُ وَقْدًا، وَوَفُودًا، وَوِفَادَةً، وَإِفَادَةً، أي قَدِمَ وورد. القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٧٠ (وفد).

(٥) هكذا في النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «عَزَّ وَجَلَّ».

(٦) في «ج»: «+ قَالَ».

(٧) في الوافي «سَأَسْأَلُكَ مَسْأَلَةً».

(٨) في المرأة: «لَعَلَّ ضَحَكَه ﷺ» كان لهذا النوع من السؤال الذي ظاهرة الامتحان نجاهلاً، مع علمه بأنه عارف بحاله؛ أو لعدّه المسألة صعبة، وليست عنده ﷺ كذلك».

(٩) في «ف»: «+ يَكُونُ».

(١٠) قوله تعالى: (فَاصْذَعْ) أي تكلم به جهاراً، يقال: صدعت الشيء، أي أظهرته وبيّنته، وصدعت بالحق، أي تكلمت به جهاراً. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ١٤٤٢ (صدع).

وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُفْرِكِينَ^(١) وَأَيُّمُ اللَّهِ^(٢) أَنْ لَوْ صَدَعَ قَبْلَ ذَلِكَ لَكَانَ آمِنًا، وَلَكِنَّهُ إِنَّا نَنْظُرُ فِي الطَّاعَةِ وَخَافَ الْخِلَافَ، فَلِذَلِكَ كَفَّ، فَوَدِدْتُ أَنْ عَيْنَكَ^(٣) تَكُونُ مَعَ مَهْدِيَّ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَالْمَلَائِكَةُ بِسُيُوفِ آلِ دَاوُدَ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ تُعَذِّبُ أَرْوَاحَ الْكَافِرَةِ مِنَ الْأَمْوَاتِ، وَتُلْحِقُ^(٤) بِهِمْ أَرْوَاحَ أَشْبَاهِهِمْ مِنَ الْأَحْيَاءِ^(٥). ثُمَّ أَخْرَجَ سَيْفًا، ثُمَّ قَالَ: هَا، إِنَّ هَذَا مِنْهَا، قَالَ^(٦): فَقَالَ أَبِي: إِي^(٧) وَالَّذِي اضْطَفَى مُحَمَّدًا عَلَى الْبَيْتِ. قَالَ: قَرَدَ الرَّجُلُ اغْتِبَارَهُ، وَقَالَ: أَنَا الْبَاسُ، مَا سَأَلْتُكَ عَنْ أَمْرِكَ وَبِي^(٨) مِنْهُ^(٩) جَهَالَةٌ، غَيْرَ أَنِّي أَحْبَبْتُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحَدِيثُ قُوَّةً لِأَصْحَابِكَ، وَسَأُخْبِرُكَ بِأَيَّةٍ أَنْتَ تَعْرِفُهَا، إِنَّ خَاصَمُوا بِهَا فَلَجُوا^(١٠). قَالَ: فَقَالَ لَهُ أَبِي: إِنْ شِئْتَ أَخْبِرْتُكَ بِهَا، قَالَ: قَدْ شِئْتُ،

(١) الحجر (١٥): ٩٤.

(٢) «أَيُّمُ اللَّهِ»: الأصل فيه: أَيُثْنُ اللَّهُ، وهو اسم وضع للقسم، وألفه ألف وصل عند أكثر النحويين، ولم يجر في الأسماء ألف وصل مفتوحة غيرها، فتذهب الألف في الوصل، وهو مرفوع بالابتداء، وربما حذفوا منه النون فقالوا: أَيُّمُ اللَّهِ وأَيُّمُ اللَّهِ. وقيل: الأصل في أيمن الله أنهم كانوا يحلفون باليمين، ويجمع اليمين على أيمن، ثم حلفوا به، ثم حذف النون لكثرة الاستعمال، وألفه ألف قطع، وإنسا خففت همزتها وطرحت في الوصل لكثرة استعمالهم لها. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٢١ (يمن).

(٣) في البحار، ج ١٣، ٤٦، ٥٢: «عينيك».

(٤) في البحار، ج ١٣، ٥٢: «يلحق».

(٥) في «ج»: «الأرواح».

(٦) في الواقي: «قال، يعني أبا عبد الله عليه السلام».

(٧) في «ف»: «وإي».

(٨) في البحار ج ١٣، ٤٦، ٥٢: «لي».

(٩) في «ف»: «فيه». وفي البحار ج ٢٥، ٤٦، ٥٢: «به».

(١٠) في «بسر»: «فلجوا». و«فلجوا»، أي ظفروا وفازوا؛ من الفلج بمعنى الظفر والفوز. يقال: فلج الرجل على خصمه، إذا غلبه. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٣٥ (فلج).

وفي الوافي، ج ٢، ص ٣٨: «وتقرير هذه الحجة على ما يطابق عبارة الحديث مع مقدماتها المطوية، أن يقال: قد ثبت أن الله سبحانه أنزل القرآن في ليلة القدر على رسول الله ﷺ، وأنه كان تنزل الملائكة والروح فيها من كل أمر بيان وتأويل سنة فسنة، كما يدل عليه فعل المستقبل الدال على التجدد في الاستقبال، فنقول:

هل كان لرسول الله ﷺ طريق إلى العلم الذي يحتاج إليه الأمة سوى ما يأتيه من السماء من عند الله سبحانه، إما في ليلة القدر، أو في غيرها، أم لا؟ والأول باطل؛ لما أجمع عليه الأمة من أن علمه ليس إلا من عند الله سبحانه، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ هُوَ لَا وَحْيَ يُوحَى﴾ [النجم (٥٣): ٤]؛ فثبت الثاني. ثم نقول: فهل يجوز أن لا يظهر هذا العلم الذي يحتاج إليه الأمة، أم لا بد من ظهوره لهم؟ والأول باطل؛ لأنه يوحى إليه ليلبلغ إليهم ويهديهم إلى الله عز وجل؛ فثبت الثاني.

ثم نقول: فهل في ذلك العلم النازل من السماء من عند الله جلّ وعلا إلى الرسول اختلاف، بأن يحكم في أمر في زمان بحكم، ثم يحكم في ذلك الأمر بعينه في ذلك الزمان بعينه بحكم آخر يخالفه، أم لا؟ والأول باطل؛ لأن الحكم إنها هو من عند الله جلّ وعزّ، وهو متعال عن ذلك، كما قال: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء (٤): ٨٢].

ثم نقول: فمن حكم بحكم فيه اختلاف، كالذي يجتهد في الحكم الشرعي بتأويله المتشابه برأيه، ثم ينقض ذلك الحكم راجعاً عن ذلك الرأي لزعمه أنه قد أخطأ فيه، هل وافق رسول الله ﷺ في فعله ذلك وحكمه، أم خالفه؟ والأول باطل؛ لأن رسول الله ﷺ لم يكن في حكمه اختلاف؛ فثبت الثاني.

ثم نقول: فمن لم يكن في حكمه اختلاف، فهل له طريق إلى ذلك الحكم من غير جهة الله سبحانه إما بواسطة أو بغير واسطة، ومن دون أن يعلم تأويل المتشابه الذي بسببه يقع الاختلاف أم لا؟ والأول باطل؛ فثبت الثاني.

ثم نقول: فهل يعلم تأويل المتشابه الذي بسببه يقع الاختلاف إلا الله والراسخون في العلم الذين ليس في علمهم اختلاف، أم لا؟ والأول باطل؛ لأن الله سبحانه يقول: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران (٣): ٧].

ثم نقول: فرسول الله ﷺ الذي هو من الراسخين في العلم، هل مات وذهب بعلمه ذلك ولم يبلغ طريق علمه بالمتشابه إلى خليفته من بعده، أم بلغه؟ والأول باطل؛ لأنه لو فعل ذلك فقد

قَالَ: إِنَّ شَيْعَتَنَا إِنَّ^(۱) قَالُوا لِأَهْلِ الْخِلَافِ لَنَا: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ لِرَسُولِهِ ﷺ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ إِلَى آخِرِهَا فَهَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْلَمُ مِنَ الْعِلْمِ شَيْئًا لَا يَعْلَمُهُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ، أَوْ يَأْتِيهِ بِهِ جَبْرِئِيلُ ﷺ فِي غَيْرِهَا^(۲)؟ فَإِنَّهُمْ سَيَقُولُونَ: لَا، فَقُلْ لَهُمْ: فَهَلْ كَانَ لِمَا عَلِمَ بُدٌّ مِنْ أَنْ يُظْهَرَ^(۳)؟ فَيَقُولُونَ: لَا، فَقُلْ لَهُمْ: فَهَلْ^(۴) كَانَ فِيمَا أَظْهَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ - عَزَّ ذِكْرُهُ - اخْتِلَافٌ؟ فَإِنْ قَالُوا: لَا، فَقُلْ لَهُمْ: فَتَمَّ حَكْمُ^(۵) بِحُكْمِ اللَّهِ^(۶) فِيهِ اخْتِلَافٌ، فَهَلْ خَالَفَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ - فَإِنْ قَالُوا: لَا، فَقَدْ نَقَضُوا أَوَّلَ كَلَامِهِمْ - فَقُلْ لَهُمْ: ﴿مَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ

ضَيِّعَ مَنْ فِي أَصْلَابِ الرِّجَالِ تَمَّ يَكُونُ بَعْدَهُ؛ فَثَبَّتَ الثَّانِي.

ثُمَّ نَقُولُ: فَهَلْ خَلِيفَتُهُ مِنْ بَعْدِهِ، كَسَائِرِ أَحَادِ النَّاسِ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْخَطَأُ وَالْاِخْتِلَافُ فِي الْعِلْمِ، أَمْ هُوَ مُؤَيَّدٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، يَحْكُمُ بِحُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأَنْ يَأْتِيَهُ وَيَحْدِثُهُ مِنْ غَيْرِ وَحْيٍ وَرُوءِيَةٍ، أَوْ مَا يَجْرِي بِجَرَى ذَلِكَ، وَهُوَ مِثْلُهُ لِآتِيِ النَّبُوَّةِ؟ وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ؛ لَعَدَمِ إِغْنَائِهِ حِينَئِذٍ؛ لِأَنْ مِنْ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْخَطَأُ لَا يُؤْمِنُ عَلَيْهِ الْاِخْتِلَافُ فِي الْحُكْمِ، وَيَلْزَمُ التَّضْيِيعُ مِنْ ذَلِكَ أَيْضًا؛ فَثَبَّتَ الثَّانِي.

فَلَا بُدَّ مِنْ خَلِيفَةٍ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَاسِخٌ فِي الْعِلْمِ، عَالِمٌ بِتَأْوِيلِ الْمُتَشَابِهِ، مُؤَيَّدٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْخَطَأُ وَلَا الْاِخْتِلَافُ فِي الْعِلْمِ، يَكُونُ حُجَّةً عَلَى الْعِبَادِ؛ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

(۱) فِي «ب»: «لَوْ».

(۲) وَالْمَعْنَى: هَلْ لَهُ ﷺ عِلْمٌ مِنْ غَيْرِ تِنِّكَ الْجَهْتَيْنِ؟ فَقَوْلُهُ: «يَأْتِيهِ» عَطْفٌ عَلَى الْمُنْفَى، أَيْ يَعْلَمُهُ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «لَا» أَيْ لَيْسَ لِعِلْمِهِ طَرِيقُ ثَالِثٍ، بَلْ طَرِيقُهُ مُنَحْصَرٌ فِي الْوَحْيِ، إِمَّا فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ أَوْ غَيْرِهَا.

(۳) يَجُوزُ فِيهِ الْمُبْنَى لِلْفَاعِلِ، كَمَا يَظْهَرُ مِنْ مَرَاةِ الْعُقُولِ.

(۴) فِي الْوَسَائِلِ: «قُلْ لَهُمْ هَلْ» بَدَلَ «فَقُلْ لَهُمْ فَهَلْ».

(۵) فِي «ف»: «يَحْكُمُ».

(۶) فِي «ف»: «الَّذِي». وَهُوَ تَمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ إِنْ كَانَ «حُكْمُ اللَّهِ» مُوصُوفًا لَذَا الْحَالِ. وَفِي الْوَسَائِلِ:

- «اللَّهُ».

وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ^(١). فَإِنْ قَالُوا: مَنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ؟ فَقُلْ: مَنْ لَا يَخْتَلِفُ فِي عِلْمِهِ. فَإِنْ قَالُوا: فَمَنْ هُوَ ذَلِكَ؟^(٢) فَقُلْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَاحِبَ ذَلِكَ^(٣)، فَهَلْ بَلَغَ أَوْ لَا؟ فَإِنْ قَالُوا: قَدْ بَلَغَ، فَقُلْ^(٤): فَهَلْ مَاتَ^(٥) ﷺ وَالْخَلِيفَةُ مِنْ بَعْدِهِ يَعْلَمُ عِلْمًا لَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ؟ فَإِنْ قَالُوا: لَا، فَقُلْ^(٦): إِنَّ^(٧) خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُؤَيَّدٌ،^(٨) وَلَا يَسْتَخْلِفُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مَنْ يَحْكُمُ بِحُكْمِهِ، وَإِلَّا مَنْ يَكُونُ مِثْلَهُ إِلَّا النُّبُوَّةَ، وَإِنْ^(٩) كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسْتَخْلِفْ فِي عِلْمِهِ^(١٠) أَحَدًا، فَقَدْ ضَيَّعَ مَنْ^(١١) فِي أَصْلَابِ الرِّجَالِ يَمُنْ يَكُونُ بَعْدَهُ. فَإِنْ قَالُوا لَكَ: فَإِنْ عِلْمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ مِنَ الْقُرْآنِ، فَقُلْ: ﴿حَم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ﴾^(١٢) إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾^(١٣). فَإِنْ قَالُوا لَكَ: لَا يُرْسِلُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَّا إِلَى نَبِيٍّ، فَقُلْ: هَذَا الْأَمْرُ

(١) آل عمران (٣): ٧.

(٢) في الوسائل: «من ذلك» بدل «فمن هو ذلك».

(٣) في الوسائل: «ذاك».

(٤) في «ف»: «+ لهم».

(٥) في «ج»: «ف»: «+ رسول الله».

(٦) في «ف»: «+ لهم».

(٧) في «بح»: «فإن».

(٨) في «ب»: «بف»: «- و».

(٩) في البحار، ج ٢٥: «فإن».

(١٠) في الوسائل: «- في علمه».

(١١) في «ف»: «تمن».

(١٢) هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار، ج ٢٥. وفي المطبوع: «+ [﴿إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ فِيهَا﴾]».

(١٣) الدخان (٤٤): ٥-١.

الحَكِيمُ - الَّذِي يُفَرِّقُ فِيهِ - هُوَ^(١) مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ الَّتِي تَنْزِلُ^(٢) مِنْ سَمَاءٍ^(٣) إِلَى سَمَاءٍ، أَوْ^(٤) مِنْ سَمَاءٍ إِلَى أَرْضٍ^{(٥)؟} فَإِنْ^(٦) قَالُوا: مِنْ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ، فَلَيْسَ فِي السَّمَاءِ أَحَدٌ يَرْجِعُ مِنْ طَاعَةٍ إِلَى مَعْصِيَةٍ^(٧)، فَإِنْ^(٨) قَالُوا: مِنْ سَمَاءٍ إِلَى أَرْضٍ، وَأَهْلُ الْأَرْضِ أَخْوَجُ الْخَلْقِ إِلَى ذَلِكَ، فَقُلْ^(٩): فَهَلْ^(١٠) هُمْ بُدٌّ مِنْ سَيِّدٍ يَتَحَاكَمُونَ إِلَيْهِ؟ فَإِنْ قَالُوا: فَإِنَّ الْخَلِيفَةَ هُوَ حَكَمُهُمْ^(١١)، فَقُلْ: «اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ» إِلَى قَوْلِهِ «خَالِدُونَ»^(١٢) لَعَمْرِي^(١٣)، مَا فِي الْأَرْضِ وَلَا^(١٤) فِي السَّمَاءِ وَلِيُّ اللَّهِ^(١٥)

(١) في «ب»: - «هو».

(٢) هكذا في «ب، ج، ض، ف، بر، بس، بف». وفي «بح»: «الذي ينزل». والروح كما يذكر ويؤنث. وفي المطبوع: «تنزل»، أي تنزل، بحذف إحدى التائين.

(٣) في حاشية «ض»: «السماء».

(٤) في «ف»: «و».

(٥) في «ج، ف» وحاشية «ض، بر»، والوافي: «الأرض». وفي شرح المازندراني: «الجملة خبرية بمعنى الاستفهام».

(٦) في «بح»: «وإن».

(٧) في «ف، بح، بر»: «من طاعته إلى معصيته».

(٨) كذا: والسياق يقتضي «وإن».

(٩) في «ف»: + «لهم».

(١٠) في «ب»: «هل».

(١١) «الحكم» بالتحريك: الحاكم، وهو القاضي. النهاية، ج ١، ص ٤١٨ (حكم).

(١٢) البقرة (٢): ٢٥٧.

(١٣) «العَمْرُ» و«العُمُرُ»، هما وإن كانا مصدرين بمعنى، إلا أنه استعمل في القسم أحدهما، وهو المفتوح وهو القسم بالحياة. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٥٦ (عمر).

(١٤) في «ف»: «وما».

(١٥) في «ف»: «الله».

- عَزَّ ذِكْرُهُ^(١) - إِلَّا وَهُوَ مُؤَيَّدٌ^(٢)، وَمَنْ أُيِّدَ لَمْ يُخْطِ^(٣)؛ وَمَا فِي الْأَرْضِ عَدُوٌّ لِلَّهِ^(٤) - عَزَّ ذِكْرُهُ^(٥) - إِلَّا وَهُوَ مُخَذَّلٌ^(٦)، وَمَنْ خُذِلَ لَمْ يُصِبْ، كَمَا أَنَّ الْأَمْرَ لَأَبَدٍ مِنْ تَنْزِيلِهِ مِنْ السَّمَاءِ يُحْكُمُ بِهِ أَهْلُ الْأَرْضِ، كَذَلِكَ^(٧) لَأَبَدٌ مِنَ الْإِلَهِ. فَإِنْ قَالُوا: لَا نَعْرِفُ هَذَا، فَقُلْ لَهُمْ^(٨): قُولُوا مَا أَحْبَبْتُمْ، أَمَى اللَّهُ^(٩) بَعْدَ مُحَمَّدٍ ﷺ أَنْ يَتْرَكَ الْعِبَادَ وَلَا حُجَّةَ عَلَيْهِمْ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: ثُمَّ وَقَفَ^(١٠)، فَقَالَ: هَاهُنَا يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ بَابٌ غَامِضٌ^(١١)، أَرَأَيْتَ إِنْ قَالُوا: حُجَّةُ اللَّهِ الْقُرْآنُ؟ قَالَ: إِذَنْ أَقُولُ لَهُمْ: إِنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ بِنَاطِقٍ بِأَمْرٍ وَيَنْهَى^(١٢)، وَلَكِنْ لِلْقُرْآنِ أَهْلٌ يَأْمُرُونَ وَيَنْهَوْنَ. وَأَقُولُ: قَدْ عَرَضْتُ لِبَعْضِ أَهْلِ

(١) في «ج»: «عز وجل». وفي «بس»: «عز وجل ذكره».

(٢) «مؤيد»، أي مقي، من الأيد بمعنى القوة، يقال: آد الرجل يئيداً: اشتد وقوي، وتقول منه: أيده تأييداً، أي قوته. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٤٣ (أيد).

(٣) في «ج»: «لم يخطى»، وهو الأصل، فقلبت الهمزة ياءً ثم سقطت الياء بالجازم.

(٤) في «ف»: «الله».

(٥) في «ألف، بف»: «عز وجل». وفي «ب، ف، بح، بر، بس»: «عز وجل ذكره».

(٦) «مخذول»، من خذله يخذله خذلاً، أي ترك عونه ونصرته. الصحاح، ج ٤، ص ١٦٨٣ (خذل).

(٧) في الوافي: + «و».

(٨) في «بس، بف» والوافي: - «لهم».

(٩) هكذا في «ألف، ب، ج، ض، ف، و، بح، بس، بف» وشرح المازندراني. وفي «بر» والمطبوع: + «عز وجل».

(١٠) في مرآة العقول: «قال: ثم وقف، أي ترك أبي الكلام؛ فقال، أي إلياس. وقيل: ضمير وقف أيضاً لإلياس، أي قام تعظيماً. والأول أظهر».

(١١) «الغامض من الكلام خلاف الواضح. قال المجلسي في مرآة العقول: «باب غامض، أي شبهة مشككة استشكلها المخالفون لقول عمر عند إرادة النبي الوصية: حسبنا كتاب الله. وقيل:

الغامض بمعنى السائر المشهور، من قولهم: غمض في الأرض، إذا ذهب وسار». وراجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٧٨ (غمض).

(١٢) في «بر»: «بأمر ونهي».

الْأَرْضِ مُصِيبَةً^(١) مَا هِيَ فِي السُّنَّةِ وَالْحُكْمِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ، وَلَيْسَتْ فِي الْقُرْآنِ، أَبِي اللَّهِ - لِعَلِّمِهِ بِتِلْكَ الْفِتْنَةِ - أَنْ تَظْهَرَ فِي الْأَرْضِ، وَلَيْسَ فِي حُكْمِهِ^(٢) رَأْدٌ لَهَا وَمُفْرَجٌ عَنْ أَهْلِهَا. فَقَالَ: هَاهُنَا تَقْلُجُونَ^(٣) يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ ذِكْرُهُ - قَدْ عَلِمَ بِمَا يُصِيبُ الْخَلْقَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ، أَوْ فِي أَنْفُسِهِمْ مِنَ الدِّينِ أَوْ غَيْرِهِ، فَوَضَعَ الْقُرْآنَ دَلِيلًا^(٤). قَالَ: فَقَالَ الرَّجُلُ: هَلْ تَذَرِي^(٥) يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، دَلِيلُهُ^(٦) مَا هُوَ؟ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: نَعَمْ، فِيهِ جُمْلُ الْحُدُودِ، وَتَفْسِيرُهَا عِنْدَ الْحَكَمِ^(٨)، فَقَالَ^(٩): أَبِي اللَّهِ أَنْ يُصِيبَ عَبْدًا بِمُصِيبَةٍ فِي دِينِهِ أَوْ فِي^(١٠) نَفْسِهِ أَوْ^(١١) مَالِهِ لَيْسَ فِي أَرْضِهِ مِنْ^(١٢) حُكْمُهُ قَاضٍ بِالصَّوَابِ فِي تِلْكَ الْمُصِيبَةِ. قَالَ: فَقَالَ الرَّجُلُ: أَمَّا

(١) في الوافي: «المصيبة» أي قضية مشكلة ومسألة معضلة.

(٢) في شرح المازندراني: «الحكم، إما بالتحريك، أو بضم الحاء وسكون الكاف. والضمير راجع إلى الله».

(٣) في «بر»: «تَقْلُجُونَ». وفي البحار، ج ٢٥: «يفلجون».

(٤) في «ف» + «عليه».

(٥) في حاشية «ض»: «أندري».

(٦) هكذا في «ف». وجملة «دليله ما هو» في محل نصب سد مسد مفعول «تذري». وفي «بر»: «دليلك». وفي المطبوع وأكثر النسخ: «دليل».

(٧) في «ض» والبحار، ج ٢٥: «فقال».

(٨) هكذا في «ض، بف» أي بالتحريك وليس في غيرهما ما ينافيه، وهو الذي يقتضيه المقام، واختاره الفيض في الوافي وقال: «الحكم، بفتح الكاف يعني الحجة». وهو الظاهر من كلام المازندراني في شرحه، حيث قال: «وتفسيرها عند الحاكم العالم بمعانيه». وفي «بح»: «الحكيم».

(٩) في «ب، ف، بح، بف» وحاشية «ج، ض، بر» والوافي والبحار، ج ٢٥: «فقد».

(١٠) في «بس»: «- في».

(١١) هكذا في «ب، ج، ض، و، بح، بر، بس، بف» والبحار، ج ٢٥. وفي «ألف» والمطبوع: «+ في».

(١٢) هكذا في «ب، ف، بر، بس» أي بفتح الميم، وليس في غيرهما ما ينافيه. وفي الوافي، ج ٢، ص ٤١:

فِي هَذَا الْبَابِ، فَقَدْ فَلَجْتَهُمْ^(١) بِحُجَّةٍ إِلَّا أَنْ يَفْتَرِيَ خَصْمُكُمْ عَلَى اللَّهِ، يَقُولُ: لَيْسَ
لَهُ - جَلَّ ذِكْرُهُ - حُجَّةٌ. وَلَكِنْ أَخْبَرَنِي عَنْ تَفْسِيرِ «لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ»:
بِمَا خَصَّ بِهِ عَلِيٌّ عليه السلام «وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ»^(٢) قَالَ: فِي أَبِي فَلَانٍ وَأَصْحَابِهِ^(٣)،
وَاحِدَةٌ مُقَدَّمَةٌ، وَوَاحِدَةٌ مُؤَخَّرَةٌ^(٤)؛ لَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ بِمَا خَصَّ بِهِ عَلِيٌّ عليه السلام^(٥)
«وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ» مِنَ الْفِتْنَةِ الَّتِي عَرَضَتْ لَكُمْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله. فَقَالَ
الرَّجُلُ: أَشْهَدُ أَنَّكُمْ أَصْحَابُ الْحُكْمِ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ، ثُمَّ قَامَ الرَّجُلُ وَذَهَبَ،
فَلَمْ أَرَهُ^(٦).

لفظة «من» في «من حكمه» إما اسم موصول، فتكون اسم ليس؛ أو حرف جر، فتكون صلة
للخروج الذي يتضمنه معنى القضاء في قاضي، أي قاضي خارج من حكمه بالصواب. وراجع:
مرآة العقول، ج ٣، ص ٧١.

(١) في الوافي والبحار، ج ٢٥: «فلجتم».

(٢) في «ب، ض، ف، بح، بر، بس، بف»: «علي به». وقوله: «بما خص به علي عليه السلام، من كلام أبي
جعفر عليه السلام، بتقدير قال، كأنه سقط من النسخ. أو من كلام إلياس. راجع: الوافي، ج ٢، ص ٤١؛
مرآة العقول، ج ٣، ص ٧٢.

(٣) الحديد (٥٧): ٢٣. وفي «ف» + «من الفتنة».

(٤) في البحار، ج ٢٥: «ولكن أخبرني عن تفسير «لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ»
قال: في أبي فلان وأصحابه» بدل «ولكن أخبرني - إلى - وأصحابه».

(٥) في «بج، بس، بو، جل»: «+ و».

(٦) في الوافي: «علي عليه السلام به» بدل «به علي عليه السلام».

(٧) تفسير القمي، ج ٢، ص ٣٥١، من قوله: «أخبرني عن تفسير: «لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ»؛ الوافي،
ج ٢، ح ٤٨٣، ص ٣٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ح ٣٣٥٣، ص ١٧٧، من قوله: «فقل لهم: فهل كان
فيما أظهر رسول الله صلى الله عليه وآله من علم الله» إلى قوله: «في أصلاب الرجال عمن يكون بعده»؛ البحار،
ج ١٣، ح ٤، ص ٣٩٧؛ وج ٢٥، ح ٦٤، ص ٧٤؛ وج ٤٦، ح ٤، ص ٣٦٣؛ وج ٥٢، ح ٣٧١،
ح ١٦٣.

ترتيب السند:

وقبل أن نتكلم عن موجز رجال السند وأحوالهم ينبغي ترتيب السند، إذ نلاحظ أن الكليني يرويه بسندين:

الأول: عن شيخه محمد بن جعفر الأسدي والصفار عن شيخهما سهل عن الحسن بن العباس بن الحريش.

والثاني: عن شيخه محمد العطار عن أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري عن الحسن بن العباس بن الحريش.

رجال السند:

أما محمد بن أبي عبد الله فهو أبو الحسين الأسدي، كوفي، سكن الري، قال النجاشي: «كان ثقة، صحيح الحديث، روى عن الضعفاء، وكان يقول بالجبر والتشبيه»، وقد بينا خطأ ما وصلنا في كتاب النجاشي في الجز الثاني من الكتاب، وأنه لا يمكن أن يكون كما وصِف، بل الصحيح أنه ممن كان لديه كتاب في الرد على الجبر والتشبيه. وقال الشيخ: «إنه كان أحد الأبواب»، ومدحه وروى فيه ووثقه، وقال: «مات على ظاهر العدالة، ولم يطعن فيه أحد»، وهو من الثامنة^(١)؛ ومحمد بن الحسن هو الصفار، أبو جعفر الأعرج، مولى عيسى بن طلحة بن عبيد الله بن السائب بن مالك بن عامر الأشعري، قمي، يلقب بمولدة، صاحب بصائر الدرجات، كان وجهاً في أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحاً، قليل السقط في الرواية، من الثامنة، توفي سنة (٢٩٠هـ)^(٢)؛ سهل بن زياد هو أبو سعيد الأدمي، رازي، شهد أحمد الأشعري عليه بالكذب والغلو، وطرده من قم، وصفه الفضل بن شاذان بأنه الأحمق، واستثناه ابن الوليد، ضعيف جداً، فاسد الرواية والمذهب، كما عن ابن الغضائري، وضعفه النجاشي، وضعفه الشيخ في الفهرست، بل

(١) ينظر: ج ٢، ح ١٦٨، ص ٦٧٩.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٢٦، ص ٢٣٠.

وفي الاستبصار أنه ضعيف جدا عند نقاد الأخبار، لكنه وثَّقه في الرجال. والظاهر من كل هذا ضعفه، كان حيًّا سنة (٢٥٥هـ)، وهو من السابعة^(١)؛ ومحمد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري، العطار، القمي، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة عين، كثير الحديث، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)^(٢)؛ وأحمد بن محمد هو أبو جعفر، أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، عربي، قمي، ثقة، كما عن رجال الشيخ، شيخ القميين ووجههم وفقههم، غير مدافع. قال ابن حجر: شيخ الرافضة بقم. توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)، وهو من السابعة^(٣)؛ ويروي سهل بن زياد وأحمد بن محمد بن عيسى معا عن الحسن بن العباس بن الحريش، وهو ضعيف جدًا، من كبار السابعة، أدناه تفصيل الكلام فيه.

• الحسن بن العباس بن الحريش:

ذكر الشيخ الفهرست الحسن بن عباس الحريشي وقال عنه: «له كتاب، رويناه بالإسناد الأول، عن أحمد بن أبي عبد الله، عنه»^(٤). - ويقصد بالإسناد الأول، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي؛ هو عن عدة من أصحابنا، عن أبي الفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله. ومنه يظهر أن الشيخ وجد هذا العنوان في فهرست ابن بطة، ولذا فحين وجد في فهرست ابن الوليد عنوان الحسن بن العباس بن حريش الرازي، عدّه ثانيًا، وقال: «له كتاب ثواب قراءة: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن إسحاق بن سعد، عن الحسن بن العباس بن حريش الرازي»^(٥).

قال النجاشي: «الحسن بن العباس بن الحريش، الرازي، أبو علي، روى عن أبي

(١) ينظر: ج ١، ح ٢، ص ٥٩.

(٢) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٣) ينظر: ج ٤، ح ٤٤٦.

(٤) الفهرست، الطوسي، ص ٩٩، ت ١٧٠.

(٥) الفهرست، الطوسي، ص ١٠٥، ت ١٩٨.

جعفر الثاني (عليه السلام)، ضعيف جدا. له كتاب: إنا أنزلناه في ليلة القدر، وهو كتاب رديء الحديث، مضطرب الألفاظ. أخبرنا إجازة محمد بن عليّ القزويني، قال: حدّثني أحمد بن محمد بن يحيى، عن الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عنه^(١). وبالطبع - كما هو بيّن - فإنّ سند النجاشي إلى الكتاب غير مكتمل؛ إذ محمد بن عليّ القزويني شيخ الصدوق، والظاهر أنّ النجاشي أخذ هذه الترجمة من كتاب المصباح الثاني عشر للشيخ الصدوق، وقد وافق في رأيه كلام ابن الوليد الذي ذكره الشيخ في فهرسته، فأساس تضعيف الرجل راجع لابن الوليد، كما يبدو.

وذكر في كتاب ابن الغضائري: «الحسن بن العباس بن الحريش؛ ضعيف، روى عن أبي جعفر الثاني (عليه السلام) فضل إنا أنزلناه في ليلة القدر كتاباً مُصَنَّفاً، فاسد الألفاظ، تشهد مخايّله على أنّه موضوع، وهذا الرجل لا يَلْتَفُتُ إليه، ولا يكتب حديثه»^(٢).

أما في كتب الرجال، فقد عدّه الشيخ في أصحاب أبي جعفر الجواد (عليه السلام): «الحسن بن عباس بن حريش، الرازي»^(٣) و«الحسن بن عباس بن خراش»^(٤). وهما عنوانان الظاهر انطباقهما عليه، وإنهما طرأت بعض التغيرات بسبب التصحيف القديم في الأسانيد، مما جعل الشيخ يجعلهما منفصلين بسبب عدم الاتحاد في اللفظ والكتابة، وذكره فيم لم يرو عنهم (عليه السلام) تحت عنوان «الحسن بن عباس الحريشي»^(٥).

والرجل يروي عنه أحمد بن محمد بن عيسى، وهذا مؤشر لعدم الضعف، لكن يقابله تضعيف ابن الوليد، ويساند تضعيفه المتون التي يرويها، بل وينفرد بها، حيث يظهر أنّه ممن تثار الريبة حول وضعها. والرجل من كبار السابعة.

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٦٠، ت ١٣٨.

(٢) رجال ابن الغضائري، ابن الغضائري، ص ٥٢، ت ٣٤٤.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٧٤، ت ٥٥٤٤.

(٤) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٧٥، ت ٥٥٥٠.

(٥) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٤٢٠، ت ٦٠٦٧.

تحقيق الصدور:

السند ضعيف، بل ولا وثوق بالراوي الأخير، لكن قال العلامة المجلسى: «ضعيف على المشهور بالحسن بن العباس، لكن يظهر من كتب الرجال أنه لم يكن لتضعيفه سبب إلا رواية هذه الأخبار العالية الغامضة التى لا يصل إليها عقول أكثر الخلق، والكتاب كان مشهوراً عند المحدثين، وأحمد بن محمد روى هذا الكتاب مع أنه أخرج البرقى عن قم بسبب أنه كان يروى عن الضعفاء، فلو لم يكن هذا الكتاب معتبراً عنده لما تصدى لروايته، والشواهد على صحته عندي كثيرة»^(١).

أقول: هذا الكلام منه قدست نفسه غير مقبول ألبتة، فأولاً لم يذكر النجاشى أن سبب تضعيف الرجل هو كتبه، بل ذكر أنه ضعيف جداً، ثم ذكر أنه له كتابا كعادته فى فهرسته، وذكر اسم الكتاب، وزاد فى الوصف أنه كتاب رديء فاسد ...

ثانياً: أن اختصاص راو معين فى مثل هذه المواضيع، التى تتضمن فقط ما يدهش الطالب للرواية، والناس، ويشير فضولهم فى تلقيه، والمبالغة ونحوها من أساليب وسائل الإعلام فى هذا العصر، وعدم نقله لروايات تتناسب وجو الفقه والعلم العام الذى يختص به الأئمة عليهم السلام يُذكرنا بأرباب الدجل الذين يعرفهم أهل العلم فى كل عصر وحين.

ثالثاً: أن المضامين الواصلة والتى لا تعد شيئاً من كتابه فيها ما يثير الريبة، فكيف بباقي الروايات التى أعرض عنها المحدثون ولم تصلنا، فالله العالم ما كان فى كتبه فى وقتهم حتى وصفوه بهذا الأمر. ولم يختص هو من دون كل الفقهاء والنفقات والعبدين برواية هذه الروايات الغريبة عنه عليه السلام، فالأمر كله ريبة، ولولا أن تفندون لقلت جازماً أنه من الموضوعين من أهل الدجل.

نعم رواية أحمد بن محمد بن عيسى عنه لا بد من تفسيرها، والمعلوم أن لنا أن نفترض تعارض الرأي فى الرجل بين توثيق الأشعرى له وتضعيف غيره، وبين أن

للرجل سمة متفردة جعلت الأشعري يروي عنه، وهي روايته عن الإمام الجواد عليه السلام مباشرة، مع ندرة الروايات عنه عليه السلام، وأن الأشعري لم يكن بذلك الصنديد في الحديث وقت الرواية، فلعله استجاز الرجل في رواياته عن الإمام أبي جعفر الثاني عليه السلام، وحصل ما حصل.

وعلى كل تقدير فالرواية والتي بعدها يظهر أن مصدرها كتاب ليلة القدر لابن الحريش الضعيف، وهذا الكتاب الذي استل منه الكليني هذه الروايات فاسد الألفاظ مريب المضامين.

٦٤٦/ ٢. وَ^(١) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «بَيْنَا أَبِي جَالِسٍ وَعِنْدَهُ نَفَرٌ إِذَا^(٢) اسْتَضَحَكَ حَتَّى اغْرُورَقَتْ عَيْنَاهُ^(٣) دُمُوعاً^(٤)، ثُمَّ قَالَ: هَلْ تَذَرُونَ مَا أَضْحَكَنِي؟ قَالَ: فَقَالُوا: لَا، قَالَ: رَعِمَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّهُ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا^(٥)»، فَقُلْتُ لَهُ^(٦): هَلْ رَأَيْتَ الْمَلَائِكَةَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، تُخْبِرُكَ بِوَلَايَتِهَا لَكَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مَعَ الْأَمْنِ مِنَ الْخُوفِ وَالْحُزْنِ؟ قَالَ: فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَقُولُ: «لَأَنَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ^(٧)» وَقَدْ دَخَلَ فِي هَذَا جَمِيعُ الْأُمَّةِ، فَاسْتَضَحَكَ. ثُمَّ قُلْتُ: صَدَقْتَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، أَتَشُدُّكَ اللَّهُ^(٨) هَلْ فِي حُكْمِ اللَّهِ - جَلَّ ذِكْرُهُ - اخْتِلَافٌ؟ قَالَ: فَقَالَ: لَا، فَقُلْتُ: مَا تَرَى فِي رَجُلٍ ضَرَبَ رَجُلًا أَصَابِعُهُ بِالسَّيْفِ حَتَّى سَقَطَتْ، ثُمَّ ذَهَبَ وَآتَى رَجُلًا آخَرَ، فَأَطَارَ

(١) هكذا في النسخ. وفي المطبوع: - «و». ثم إن السند معلق على ما قبله، ويروي الكليني عن أبي عبد الله عليه السلام بالسندين المذكورين في ح ١. يدل على ذلك ما يأتي في سندي الحديين: الثالث والرابع من عبارة: «وهذا الإسناد».

(٢) في «ض، بر»: «إذ».

(٣) «اغْرُورَقَتْ عَيْنَاهُ»، أي غَرِقْنَا بالدموع. وهو افْعَوْعَلْتُ من الغَرَق. النهاية، ج ٣، ص ٣٦١ (غرق).

(٤) قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٣، ص ٧٤: «ودُمُوعاً، تميز، وقيل: هو مصدر دَمَعَتْ عينه، كمنع إذا ظهر منه الدمع، وهو مفعول له، أو جمع دَمَع بالفتح وهو ماء العين، فهو بتقدير من، مثل: الحوض ملآن ماءً، أو هو مفعول فيه».

(٥) فضلت (٤١): ٣٠؛ الأحقاف (٤٦): ١٣.

(٦) في البحار، ج ٤٢: - «له».

(٧) الحجرات (٤٩): ١٠.

(٨) يقال: نَشَدْتُكَ اللَّهَ، وَأَنْشَدْتُكَ اللَّهَ وَبِاللَّهِ، نَاشَدْتُكَ اللَّهَ وَبِاللَّهِ، أي سألتك وأقسمت عليك، أي سألتك به مُقْسِماً عليك. ويقال: نَشَدْتُ فَلَاناً أَنْشَدُهُ نَشْدًا، إذا قلت له: نَشَدْتُكَ اللَّهَ، أي سألتك بالله كأنك ذَكَرْتَهُ إِيَّاهُ فنشُد، أي تذكر. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٥٣؛ النهاية، ج ٥، ص ٥٣ (نشد).

كَفَّهُ، فَأَيُّ بِهِ إِلَيْكَ وَأَنْتَ قَاضٍ، كَيْفَ أَنْتَ صَانِعٌ^(١)؟ قَالَ^(٢): أَقُولُ لِهَذَا الْقَاطِعِ:
أَعْطِيهِ دِيَّةَ كَفِّهِ^(٣)، وَأَقُولُ لِهَذَا الْمُقْطُوعِ^(٤): صَالِحُهُ عَلَى^(٥) مَا شِئْتُ، وَابْعَثْ^(٦) بِهِ إِلَى
ذَوِي عَدْلٍ. قُلْتُ: جَاءَ الْإِخْتِلَافُ فِي حُكْمِ اللَّهِ عَزَّ ذِكْرُهُ، وَنَقَضَتْ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ، أَمَى
اللَّهُ - عَزَّ ذِكْرُهُ - أَنْ يُخَدِّثَ فِي خَلْقِهِ شَيْئاً مِّنَ الْحُدُودِ^(٧) لَيْسَ^(٨) تَفْسِيرُهُ فِي الْأَرْضِ؛
اقْطَعْ^(٩) قَاطِعَ الْكَفِّ أَضْلاً، ثُمَّ أَعْطِيهِ دِيَّةَ الْأَصَابِعِ، هَكَذَا^(١٠) حُكْمُ اللَّهِ لَيْلَةَ يَنْزِلُ^(١١)
فِيهَا أَمْرُهُ، إِنْ جَحَدْتَهَا بَعْدَ مَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَذْخَلَكَ اللَّهُ النَّارَ، كَمَا
أَعْمَى بَصَرَكَ يَوْمَ جَحَدْتَهَا^(١٢) عَلَى ابْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ^(١٣): فَلِذَلِكَ عَمِيَ بَصْرِي^(١٤)،

(١) في «ف، بر، بف» والبحار، ج ٢٥، ٤٢: + «به».

(٢) في حاشية «ف»: «فقال».

(٣) في «الف»: «الكف».

(٤) في «ف»: + «أصابه».

(٥) في «ف»: - «على».

(٦) في «ض، بر»: «وَابْعَثْ». والمقام يقتضي أن يكون العاطف «أو». والمعنى هو التخيير بين الصلح
وأخذ الأرض.

(٧) في «بعج»: «الحد».

(٨) هكذا في «الف، ب، ض، و، بر»، والوافي. والجملة صفة «شيئاً». وفي «ج، بح» والبحار، ج ٢٥
و ٤٢: «فليس». وفي «بس، بف» والمطبوع: «وليس».

(٩) في «ب»: «فاقطع». وفي الكافي، ح ١٤٢٩١، والتهذيب: + «يد».

(١٠) في «ب، ج، بح، بس»، وحاشية «ف، بر»، والكافي، ح ١٤٢٩١، والتهذيب: «هذا».

(١١) هكذا في «الف، ب، ض، و، بح، بس»، والوافي. وفي «ج»: «ينزل». وفي «بر» والمطبوع وشرح
المازندراني: «تنزل». وفي «بف»: «نزل».

(١٢) في «بر»: + «على».

(١٣) في «بر»: «فقال».

(١٤) قال المجلسي في مرآة العقول: «قوله: فلذلك عمي بصري»، الظاهر أن هذا تصديق واعتراف
منه بذلك، كما يدل ما سيأتي، لا استفهام إنكار، كما يترأى من ظاهره».

قَالَ: وَمَا عَلِمْتُكَ بِذَلِكَ؟ فَوَاللَّهِ^(١)، إِنَّ عَجِيَّ بَصُرَهُ^(٢) إِلَّا مِنْ صَفْقَةٍ^(٣) جَنَاحِ الْمَلِكِ، قَالَ^(٤): فَاسْتَضَحَّكْتُ، ثُمَّ تَرَكْتُهُ يَوْمَهُ ذَلِكَ لِسَخَافَةِ عَقْلِهِ. ثُمَّ لَقِيتُهُ، فَقُلْتُ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، مَا تَكَلَّمْتَ بِصِدْقٍ مِثْلَ أَمْسٍ، قَالَ لَكَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: إِنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي كُلِّ سَنَةٍ، وَإِنَّهُ^(٥) يَنْزِلُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ^(٦) أَمْرُ^(٧) السَّيِّئَةِ، وَإِنْ لِذَلِكَ الْأَمْرُ وَلَا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: مَنْ هُمْ؟ فَقَالَ: أَنَا وَاحِدَ عَشَرَ مِنْ صَلَاحِي أَيْمَّةَ مُحَمَّدٍ^(٨)، فَقُلْتُ: لَا أَرَاهَا كَانَتْ إِلَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَبَدَّى لَكَ^(٩) الْمَلِكُ الَّذِي يُحَدِّثُهُ^(١٠)، فَقَالَ: كَذَبْتَ يَا عَبْدَ اللَّهِ، رَأَيْتَ^(١١) عَيْنَايَ الَّذِي حَدَّثَكَ بِهِ عَلِيٌّ - وَلَمْ تَرَهُ عَيْنَاهُ، وَلَكِنْ وَعَى قَلْبُهُ^(١٢)،

(١) قال الفيض في الوافي: «فوالله، من كلام الصادق (عليه السلام)، وقال المجلسي في مرآة العقول: «قوله: فوالله، من كلام الباقر (عليه السلام)، وإن نافية، وقائل فاستضحكت أيضاً الباقر (عليه السلام)».

(٢) هكذا في «الف، ب، ج، ض، و، بح، بر، بس، بف»، والوافي والبحار، ج ٢٥. وفي المطبوع: «بصري».

(٣) «الصَّفْقَةُ»: مرّة من التصفيق باليد، وهو التصويت بها. والصَّفْقُ: الضرب الذي يُسْمَعُ له صوت، يقال: صَفَّقَ له بالبيع والبيعة صَفْقًا، أي ضرب يده على يده. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٠٧ (صفق).

(٤) في «ب، بح، بس»: - «قال».

(٥) في «ف»: «وإنها».

(٦) في «بر»: «الليل».

(٧) في البحار، ج ٤٦: + «تلك».

(٨) في شرح المازندراني، ج ٦، ص ٥: «قوله: أئمة محمدون، خبر لقوله: أنا وأحد عشر من صلي، أو حال عنه وهو خبر مبتدأ محذوف وهو «هم»، أو خبر مبتدأ محذوف، أي نحن أئمة».

(٩) «فتبدّى لك»، أي ظهر لك. تبدّى في اللغة بمعنى أقام بالبادية، نعم جاء في بعض كتب اللغة الحديثة بمعنى ظهر. راجع: المعجم الوسيط، ص ٤٤ (بدا)؛ شرح المازندراني، ج ٦، ص ٦.

(١٠) في «بس، بف»: «تحدّثه».

(١١) في البحار، ج ٢٥: «رأيت».

(١٢) «وَعَى قَلْبُهُ»، أي حفظ ما أُلْقِيَ إليه. يقال: وَعَيْتُ الحديثَ أَعْيَهُ وَعْيًا فَأَنَا واعٍ، إذا حَفِظْتَهُ

وَوُقِرَ^(١) فِي سَمْعِهِ - ثُمَّ صَفَّقَكَ^(٢) بِجَنَاحِهِ^(٣) فَعَمِيَتْ. قَالَ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَا اخْتَلَفْنَا فِي شَيْءٍ فَحُكِّمُهُ إِلَى اللَّهِ^(٤)، فَقُلْتُ لَهُ: فَهَلْ^(٥) حَكَمَ اللَّهُ فِي حُكْمٍ مِنْ حُكْمِهِ بِأَمْرَيْنِ؟ قَالَ: لَا، فَقُلْتُ: هَاهُنَا هَلَكْتَ وَأَهْلَكْتَ^(٦).

- وَفِيهِمْ، وَفُلَانٌ أَوْعَى مِنْ فُلَانٍ، أَيْ أَحْفَظُ وَأَفْهَمُ. رَاجِعُ: النِّهَايَةُ، ج ٥، ص ٢٠٧ (و.ع.).
- (١) فِي «ض»، وَ، يَح، بِرَ: «وَقِرَ». وَ «وَقِرَ» كَوَعَدَ بِمَعْنَى ثَبَتَ وَسَكَنَ، عَلَى مَا فِي الشُّرُوحِ. وَفِي اللُّغَةِ: وَقِرَ فِي الْقَلْبِ، أَيْ سَكَنَ فِيهِ وَثَبَتَ، مِنَ الْوَقَارِ بِمَعْنَى الْحِلْمِ وَالزَّانَةِ. رَاجِعُ: النِّهَايَةُ، ج ٥، ص ٢١٣ (و.ق.).
- (٢) هَكَذَا فِي «أَلْف»، ب، ج، ض، وَ، يَح، بِرَ، بِس، بِفَ: «وَقِرَ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «صَفَّقَكَ». وَفِي حَاشِيَةِ «ج»: «خَفَّقَكَ» وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الصَّفْقُ: الضَّرْبُ الَّذِي يُسْمَعُ لَهُ صَوْتُ، وَكَذَلِكَ التَّصْفِيقُ، يُقَالُ: صَفَّقْتُهُ الرِّيحَ وَصَفَّقْتُهُ الصَّحَاحَ، ج ٤، ص ١٥٠٧ (صَفَّقَ).
- (٣) فِي حَاشِيَةِ «ج» وَالبَحَارِ، ج ٢٥، ٤٢: «بِجَنَاحِهِ».
- (٤) فِي الْوَاقِفِ: «كَانَتْهُ نَفْيُ [ابْنِ عَبَّاسٍ] بِهَذَا الْكَلَامِ أَنَّ يَكُونُ فِي الْأُمَّةِ مِنْ عِلْمِ حُكْمِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ؛ فَاحْتِجَّ ﷺ بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْحُكْمُ مَرْدُوداً إِلَى اللَّهِ، وَلَيْسَ عِنْدَ اللَّهِ فِي الْوَقَاعِ إِلَّا حُكْمٌ وَاحِدٌ، فَكَيْفَ يَحْكُمُونَ تَارَةً بِأَمْرٍ وَتَارَةً بِآخَرٍ، وَهَلْ هَذَا إِلَّا مُخَالَفَةٌ لِلَّهِ سَبْحَانَهُ فِي أَحَدِ الْحُكْمَيْنِ، الَّتِي هِيَ سَبَبُ الْهَلَاكِ وَالْإِهْلَاكِ».
- (٥) فِي «ف»: «+ عَلَيْكَ».
- (٦) السَّكَافِيُّ، كِتَابُ الْحُجَّةِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْاِثْنِي عَشَرَ وَالنَّصِّ ﷺ، ح ١٣٩٨. وَفِي الْغُبَةِ لِلنَّبَغَانِيِّ، ص ٦٠، ح ٣، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ يَعْقُوبَ الْكَلِينِيِّ، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ رِجَالِهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ خَالِدِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ الْحَرِيشِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ، عَنْ آبَائِهِ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ وَفِيهَا مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي كُلِّ سَنَةٍ» إِلَى قَوْلِهِ: «أُتِمَّتْ مُحَدَّثُونَ».
- السَّكَافِيُّ، كِتَابُ الْبَيِّنَاتِ، بَابُ نَادِرٍ، ح ١٤٢٩١، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ الْحَرِيشِ. التَّهْذِيبُ، ج ١٠، ح ١٠٨٢، ص ٢٧٦، بِسَنَدِهِ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، وَفِيهَا مِنْ قَوْلِهِ: «يَا بَنَ عَبَّاسٍ أُنْشِدْكَ» إِلَى قَوْلِهِ: «هَكَذَا حُكْمُ اللَّهِ». وَفِي الْخِصَالِ، ص ٤٧٩، بَابُ الْاِثْنِي عَشَرَ، ح ٤٧؛ وَكَيْلَ الدِّينِ، ص ٣٠٤، ح ١٩؛ وَكَفَايَةُ الْأَثَرِ، ص ٢٢٠، بِسَنَدِهَا عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ يَحْيَى. وَفِي الْغُبَةِ لِلطُّوسِيِّ، ص ١٤١، ح ١٠٦، بِسَنَدِهِ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، وَفِي الْأَرْبَعَةِ الْآخِرَةِ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي كُلِّ سَنَةٍ» إِلَى قَوْلِهِ: «أُتِمَّتْ مُحَدَّثُونَ» وَرَاجِعُ: السَّكَافِيُّ، كِتَابُ الْحُجَّةِ،

رجال السند:

الرواية معلقة على سابقتها، فالكليني يروي هذه المجموعة من الروايات عن كتاب فضل ليلة القدر السيء الصيت، وسنده إليه متعدد منه ما ذكره في الرواية السابقة، وهو عن شيخه الصفار والأسدي، عن سهل، وعن شيخه العطار، عن الأشعري، وهما أي الأشعري وسهل يرويان الكتاب عن صاحبه، وهو الحسن بن العباس بن الحريش^(١).

تحقيق الصدور:

الرواية استلها الكليني من نفس الكتاب الذي أخذ منه الرواية السابقة، وهو كتاب فضل ليلة القدر للحسن بن عباس بن الحريش، وهو لا يعتمد عليه البتة، بل وحكاية الباقر عليه السلام عن ابن عباس والجلد الدائر في الرواية لا يؤمن عدم تحققه، فالباقر عليه السلام ولد سنة (٥٧هـ)، وتوفي ابن عباس عن (٧٢) عاماً، سنة (٦٨هـ) حين لم يتم الإمام عليه السلام العاشرة، وكان من يتصدى لهذه الأمور بحسب الفرض السجاد عليه السلام. قال العلامة المجلسي: «سنده كما تقدم»^(٢)، أي السند هو عين سند الرواية السابقة.

باب أن الأئمة عليه السلام محدثون مفهمون، ح ٧١١؛ الوافي، ج ٢، ح ٤٨٤، ص ٤٣؛ الوسائل، ج ٢٩، ح ٣٥٣٩٩، ص ١٧٢؛ البحار، ج ٢٥، ح ٦٥، ص ٧٨؛ وج ٤٢، ح ٢٧، ص ١٥٨.

(١) ينظر: الحديث السابق.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ٧٤.

٦٤٧/٣. وَهَذَا الْإِسْنَادُ^(١): عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ: «فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ»^(٢) يَقُولُ: يَنْزِلُ فِيهَا كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ^(٣). وَالْمُحْكَمُ لَيْسَ بِشَيْئَيْنِ، إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ، فَمَنْ حَكَمَ بِمَا لَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ، فَحُكْمُهُ مِنْ حُكْمِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- وَمَنْ حَكَمَ بِأَمْرٍ فِيهِ اخْتِلَافٌ، فَسَرَأَى أَنَّهُ مُصِيبٌ، فَقَدْ حَكَمَ^(٤) بِحُكْمِ الطَّاغُوتِ^(٥)؛ إِنَّهُ لَيَنْزِلُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ إِلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ تَفْسِيرُ الْأُمُورِ سَنَةً سَنَةً، يُؤْمَرُ فِيهَا فِي أَمْرِ نَفْسِهِ بِكَذَا وَكَذَا، وَفِي أَمْرِ النَّاسِ بِكَذَا وَكَذَا، وَإِنَّهُ لَيَحْدُثُ لَوَلِيِّ الْأَمْرِ سِوَى ذَلِكَ كُلِّ يَوْمٍ عِلْمُ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- الْخَاصُّ وَالْمُكْتُونُ الْعَجِيبُ الْمُخْزُونُ مِثْلُ مَا يَنْزِلُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ مِنَ الْأَمْرِ». ثُمَّ قَرَأَ: «وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ»^{(٦)(٧)}.

(١) إشارة إلى السند المتقدم في ح ١، والناقل عن أبي جعفر الظاهر في أبي جعفر الباقر عليه السلام، هو أبو جعفر الثاني عليه السلام.

(٢) الدخان (٤٤): ٤.

(٣) قال ابن الأثير: «الحَكِيمُ، هو المُحْكَم الذي لا اختلاف فيه ولا اضطراب، فاعيل بمعنى مُفْعَل، أَحْكَمَ فهو مُحْكَمٌ». وقال المجلسي: «الحَكِيمُ فاعيل بمعنى المفعول، أي المعلوم اليقيني، من حَكَمَهُ كَنَصَرَهُ: إِذَا أَتَقَنَهُ وَمَنَعَهُ عَنِ الْفَسَادِ، كَأَحْكَمَهُ». راجع: مرآة العقول، ج ٣، ص ٧٩؛ النهاية، ج ١، ص ٤١٩ (حكم).

(٤) في «بس»: + «فيه».

(٥) «الطاغوت»: الكاهن، والشيطان، وكل رأس ضلال، وكل معبود من دون الله تعالى، أو صَدَّ عَنْ عِبَادَةِ اللَّهِ، أو أطيع بغير أمر الله، وكل متعَدٍّ من الطُّغَيَانِ بمعنى تجاوز الحد في العصيان. وأصله طَغَوْتُ، ولكن قَلِبَ لَامُ الْفِعْلِ نَحْوَ صَاعِقَةٍ وَصَافِقَةٍ، ثُمَّ قَلِبَ الْوَاوُ أَلْفًا لِتَحَرُّكِه وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُ. راجع: المفردات للراغب، ص ٥٢٠؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧١٣ (طغا).

(٦) لقمان (٣١): ٢٧.

(٧) الوافي، ج ٢، ح ٤٨٥، ص ٤٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ح ٣٣٥٣٤، ص ١٧٧، وفيه قطعة منه؛ البحار، ج ٢٤، ح ٢٢، ص ١٨٣، من قوله: «إنه لينزل في ليلة القدر إلى ولي الأمر»؛ وج ٢٥، ح ٦٦،

رجال السند:

بهذا الإسناد: أي أن الكليني يروي بنفس أسناد الرواية المرقمة (٦٤٥) في هذا الباب، وهي عن شيخه محمد بن جعفر الأسدي، ومحمد بن الحسن الصفار، كلاهما عن سهل بن زياد الأدمي. ويروي الكليني أيضاً عن محمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، والأشعري وسهل بن زياد يرويان كتاب ابن الحريش الضعيف.

تحقيق الصدور:

وحال هذه كحال أخواتها السابقات فهي مأخوذة من كتاب سيء الصيت، وهو كتاب فضل ليلة القدر، لمؤلف ضعيف جداً، صيته أسوأ من كتابه، ومنقولاته تثير الريبة فيه، فلا وثوق ألبتة به. قال العلامة المجلسي أن السند كما مر^(١)، يقصد سابقاتها.

٤/ ٦٤٨. وَهَذَا إِسْنَادٌ^(١): عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلِيٌّ بْنُ الْحُسَيْنِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - يَقُولُ: «إِنَّمَا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ» صَدَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، أَنْزَلَ اللَّهُ^(٢) الْقُرْآنَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ «وَمَا أَذْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ»^(٣) قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا أَذْرِي^(٤). قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ» لَيْسَ فِيهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ، قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: وَهَلْ تَذْرِي لِمِ هِيَ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: لِأَنَّهُا «تَنْزِيلُ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ فِيهَا»^(٥) «يُأْذِنُ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرِ» وَإِذَا أَدْنَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِشَيْءٍ، فَقَدْ رَضِيَهُ. «سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ»^(٦) يَقُولُ: تُسَلِّمُ^(٧) عَلَيْكَ يَا مُحَمَّدُ، مَلَائِكَتِي وَرُوحِي بِسَلَامٍ مِنْ أَوَّلِ مَا يَهْبِطُونَ إِلَى مَطْلَعِ الْفَجْرِ. ثُمَّ قَالَ فِي بَعْضِ كِتَابِهِ: «وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُكُمْ»^(٨) «الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً»^(٩) فِي «إِنَّمَا أَنْزَلْنَاهُ»^(١٠) فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ، وَقَالَ فِي بَعْضِ كِتَابِهِ: «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ

(١) إشارة إلى السند المذكور في ح ١.

(٢) في «ب، ج، بر، بس، بف» وشرح المازندراني: - «الله».

(٣) في «بف»: - «وَمَا أَذْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ».

(٤) في «ف»: «ما أدري».

(٥) هكذا في «بج، ج، بر» وحاشية «بج» والقرآن. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تنزل فيها الملائكة والروح».

(٦) القدر (٩٧): ١-٥.

(٧) في «بج» والبحار: «يسلم».

(٨) في مرآة العقول: «أقول: فيها قراءتان: إحداهما: «لَا تُصِيبُكُمْ» وهي المشهورة، والأخرى «لَتُصِيبُكُمْ» باللام المفتوحة... فما ذكره عليه السلام [أي قوله ﷺ: فهذه فتنة أصابهم خاصة] شديد الانطباق على القراءة الثانية».

(٩) الأنفال (٨): ٢٥.

(١٠) في شرح المازندراني: «قوله: فِي إِنَّمَا أَنْزَلْنَاهُ، ظرف للظلم المستفاد من ظلموا».

انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئاً وَسَيَجْزِي اللَّهُ
الشَّاكِرِينَ^(١). يَقُولُ فِي الْآيَةِ الْأُولَى: إِنَّ مُحَمَّدًا حِينَ يَمُوتُ يَقُولُ أَهْلُ الْخِلَافِ لِأَمْرِ
اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: مَضَتْ لَيْلَةُ الْقَدْرِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَهَذِهِ فِتْنَةٌ^(٢) أَصَابَتْهُمْ خَاصَّةً،
وَبِهَا ارْتَدُّوا^(٣) عَلَى أَعْقَابِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ إِنْ قَالُوا: لَمْ تَذْهَبْ^(٤)، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ - عَزَّ
وَجَلَّ - فِيهَا أَمْرٌ، وَإِذَا أَقْرَأُوا بِالْأَمْرِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنْ صَاحِبٍ بُدٌّ^(٥).

السند كما في الروايات الثلاث السابقة.

(١) آل عمران (٣): ١٤٤.

(٢) في «ج»: - «فتنة». و«الْفِتْنَةُ»: الضلال والإثم، يقال: فِتْنَتُهُ الدُّنْيَا، أي أَضَلَّتْهُ عَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ،
وَالْفَاتِن: الْمُضِلُّ عَنْ الْحَقِّ. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٣١٨ (فتن).

(٣) قال الجوهري: الارتداد: الرجوع، ومنه المُرْتَدُّ. الصحاح، ج ٢، ص ٤٧٣ (ردد).

(٤) في «ف» والبحار: «لم يذهب».

(٥) الوافي، ج ٢، ح ٤٨٦، ص ٤٧؛ البحار، ج ٢٥، ح ٦٧، ص ٨٠.

۶۴۹/ ۵. وَعَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ^(۱)، قَالَ: «كَانَ عَلِيٌّ كَثِيرًا مَا يَقُولُ ^(۲): اجْتَمَعَ التَّيْمِيُّ ^(۳) وَالْعَدَوِيُّ ^(۴) عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقْرَأُ «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ» بِتَحْشُوعٍ وَبُكَاءٍ ^(۵)، فَيَقُولَانِ: مَا أَشَدَّ رَفَقَكَ لِهَذِهِ السُّورَةِ! فَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِمَا رَأَتْ عَيْنِي، وَوَعَى قَلْبِي ^(۶)، وَلِمَا يَرَى قَلْبُ هَذَا مِنْ بَعْدِي. فَيَقُولَانِ: وَمَا الَّذِي رَأَيْتَ؟ وَمَا الَّذِي يَرَى؟ قَالَ: فَيَكْتُبُ لَهَا فِي الثَّرَابِ: «تَنْزُلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ» قَالَ: ثُمَّ يَقُولُ ^(۷): هَلْ بَقِيَ شَيْءٌ بَعْدَ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: «كُلُّ أَمْرٍ»؟ فَيَقُولَانِ: لَا، فَيَقُولُ: هَلْ تَعْلَمَانِ مِنَ الْمَنْزِلِ إِلَيْهِ بِذَلِكَ؟ فَيَقُولَانِ: أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَيَقُولُ: نَعَمْ. فَيَقُولُ: هَلْ تَكُونُ ^(۸) لَيْلَةَ الْقَدْرِ مِنْ بَعْدِي؟ فَيَقُولَانِ: نَعَمْ، قَالَ ^(۹): فَيَقُولُ:

(۱) في «ف»: «بهذا الأسناد عن أبي عبد الله». والسند معلق، ويروي الكليني بكلا سنده المتقدمين في ح ۱، عن أبي عبد الله ^(۱).

(۲) في «ج»: «يقول كثيراً». وفي «بر»: «يقول كثيراً ما». وفي «بس، بف»: «كثيراً يقول».

(۳) هكذا في «ألف، ج، بح، بر» والوافي. وهو مقتضى السياق. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ما اجتمع». وفي شرح المازندراني: «وما زائدة للمبالغة».

(۴) «التَّيْمِيُّ»: نسبة إلى تَيْمٍ في قريش، رهط أبي بكر، وهو تَيْمٍ بن مُرَّة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر. الصحيح، ج ۵، ص ۱۸۷۹ (تيم).

(۵) في «ب، ف»: «العدوي والتيمي». و«العدوي»: نسبة إلى عَدِيٍّ من قريش، رهط عمر بن الخطَّاب، وهو عَدِيٌّ بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر. راجع: الصحيح، ج ۶، ص ۲۴۲۲ (علا).

(۶) في «ف»: «ويتخشع ويبكي».

(۷) «وَعَى قَلْبِي»، أي حفظ ما أوحى إليه، يقال: وَعَيْتُ الحديثَ أَعْيَهُ وَغَيًّا فَأَنَا وَاع، إذا حفظته وفهمته، وفلان أوعى من فلان، أي أحفظ وأفهم. راجع: النهاية، ج ۵، ص ۲۰۷ (وعا).

(۸) في «ف، بر»: «قال».

(۹) في «ب، بح، بس»: «يكون».

(۱۰) في «ب»: «قال».

فَهَلْ^(١) يَنْزُلُ ذَلِكَ الْأَمْرُ فِيهَا؟ فَيَقُولَانِ: نَعَمْ، قَالَ: فَيَقُولُ: إِلَى مَنْ؟ فَيَقُولَانِ: لَا نَسْأَلُكَ، فَيَأْخُذُ بِرَأْسِي وَيَقُولُ^(٢): إِنْ لَمْ تَذَرِيَا فَادْرِيَا، هُوَ هَذَا مِنْ بَعْدِي. قَالَ: فَإِنْ^(٣) كَانَا لَيَعْرِفَانِ^(٤) تِلْكَ اللَّيْلَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ شِدَّةِ مَا يُدْخِلُهُمَا^(٥) مِنَ الرَّعْبِ^(٦).

وهذه معلقة أيضاً على الرواية السابقة، ولا يوثق بصورها هي وسابقاتها في الباب، وهي من نفس المصدر.

(١) في «بح»: «هل».

(٢) في الوافي والبصائر: «فيقول».

(٣) «إِنْ» مخففة من المثقلة، يلزمها السلام للفرق بينها وبين النافية، ويجوز إبطال عملها وإدخالها على كان ونحوه، وضمير الشأن محذوف بقرينة لام التأكيد في الخبر؛ يعني فَإِنَّ الشَّأْنَ أَنَّهُمَا كَانَا لَيَعْرِفَانِ أَلْبَتَّةَ تِلْكَ اللَّيْلَةِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ لَشِدَّةِ الرَّعْبِ الَّذِي تَدَاخَلَهُمَا فِيهِ. والرعب إمَّا لإخبار النبي ﷺ بنزول الملائكة، أو بمحض النزول بالخاصية، أو بإلقاء الله سبحانه الرعب في قلوبهم لإتمام الحجة. راجع: شرح المازندراني، ج ٦، ص ١١؛ الوافي، ج ٢، ص ٥٠؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ٨٧.

(٤) في البصائر: «يفرقان».

(٥) في «ألف، ب، ج، و، بح، بس» وحاشية بدر الدين: «تداخلها».

(٦) بصائر الدرجات، ص ٢٤٤، ح ١٦، عن أحمد بن محمد وأحمد بن إسحاق، عن القاسم بن يحيى، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله ﷺ؛ الوافي، ج ٢، ص ٤٨٧، ح ٤٩؛ البحار، ج ٩٧، ح ٤٧، ص ٢١.

٦٥٠/٦. وَ^(١) عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ ^(٢): «يَا مَعْشَرَ الشَّيْعَةِ، خَاصِمُوا بِسُورَةِ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾^(٣) تَفْلُجُوا»^(٤)، فَوَ اللَّهِ، إِنَّهَا حُجَّةُ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - عَلَى الْخُلُقِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام، وَإِنَّهَا لَسَيِّدَةُ دِينِكُمْ، وَإِنَّهَا لَغَايَةُ عِلْمِنَا^(٥).

يَا مَعْشَرَ الشَّيْعَةِ، خَاصِمُوا بِـ ﴿حَم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ﴾^(٦) فَإِنَّهَا لَوُلاَ الأَمْرُ خَاصَّةً بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام. يَا مَعْشَرَ الشَّيْعَةِ، يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ^(٧): «وَأَنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ»^(٨).

قِيلَ ^(٩): يَا أَبَا جَعْفَرٍ، نَذِيرُهَا مُحَمَّدٌ عليه السلام ^(١٠)، قَالَ ^(١١): «صَدَقْتَ، فَهَلْ كَانَ نَذِيرٌ - وَهُوَ حَيٌّ - مِنْ الْبَعَثَةِ ^(١٢) فِي أَقْطَارِ ^(١٣) الأَرْضِ؟» فَقَالَ السَّائِلُ: لَا،

(١) السند معلق على ح ١، كما لا يخفى.

(٢) في البحار: «أَنَّهُ قَالَ».

(٣) في «ض» والبحار: + «(فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ)».

(٤) في «ف»: «تَفْلُجُوا»، و«تَفْلُجُوا»، أي تظفروا وتفوزوا، من الفَّلَج بمعنى الفوز والظفر، يقال: فَلَجَ الرجل على خصمه إذا غلبه. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٣٥ (فلج).

(٥) في الوافي: «لِسَيِّدَةِ دِينِكُمْ» يعني لسيِّدة حجج دينكم. «لغاية علمنا» أي نهاية ما يحصل لنا من العلم؛ لكشفها عن ليلة القدر التي تحصل لنا فيها غرائب العلم ومكنوناته. وفي بعض النسخ: «غاية ما علمنا».

(٦) الدخان (٤٤): ١-٣. في البحار: - «﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ﴾».

(٧) في البحار: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ» بدل «يقول الله تبارك وتعالى».

(٨) فاطر (٣٥): ٢٤.

(٩) في البحار: «فَقِيلَ».

(١٠) في البحار: «نَذِيرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ مُحَمَّدٌ».

(١١) في «ب، ج، بح، بر» والوافي: «فَقَالَ».

(١٢) «الْبَعَثَةُ» هي بكسر الباء وسكون العين مصدر، أي من جهة بعثته عليه السلام أصحابه إلى أقطار الأرض. أو بفتحهما، جمع «بعث» بمعنى المبعوث. راجع: الوافي، ج ٢، ص ٥٢؛ امرأة العقول، ج ٣، ص ٨٨.

(١٣) «الأقطار»: جمع القَطَر، وهو الجانب والناحية. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٩٥ (قطر).

قَالَ^(١) أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «أَرَأَيْتَ^(٢) بَعِيثَهُ، أَلَيْسَ^(٣) نَذِيرُهُ، كَمَا أَنَّ^(٤) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي^(٥) بَعِيثِهِ مِنَ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- نَذِيرٌ؟» فَقَالَ^(٦): «بَلَى، قَالَ: «فَكَذَلِكَ لَمْ يَمُتْ مُحَمَّدٌ ﷺ إِلَّا وَلَهُ بَعِيثٌ نَذِيرٌ».

قَالَ^(٧): «فَإِنْ قُلْتُ: لَا، فَقَدْ صَيَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ فِي أَصْلَابِ الرِّجَالِ مِنْ أُمَّتِهِ». قَالَ: وَمَا يَكْفِيهِمْ^(٨) الْقُرْآنُ؟ قَالَ: «بَلَى، إِنْ وَجَدُوا لَهُ مُفَسِّرًا^(٩)». قَالَ: وَمَا فَسَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: «بَلَى^(١٠)، قَدْ فَسَّرَهُ لِرَجُلٍ وَاحِدٍ، وَفَسَّرَ لِلْأُمَّةِ شَأْنَ ذَلِكَ الرَّجُلِ، وَهُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام».

قَالَ السَّائِلُ: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، كَأَنَّ^(١١) هَذَا أَمْرٌ^(١٢) خَاصٌّ لَا يَحْتَمِلُهُ^(١٣) الْعَامَّةُ؟ قَالَ^(١٤): «قَالَ^(١٥):

(١) في البحار: «فقال».

(٢) في البحار: + «أَنْ».

(٣) في «بر» وحاشية «ف» والبحار: «ليس» بدون همزة الاستفهام.

(٤) في «يس»: «كَانَ».

(٥) في «ج»: + «يَوْمَ».

(٦) في «ب»: «قَالَ».

(٧) في البحار: - «قَالَ».

(٨) في البحار: «فقال السائل: أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ» بدل «قال: وما يكفيهم».

(٩) في «ج»: «مَعْبَرًا».

(١٠) في «ب»: + «و».

(١١) في البحار: «وَلَكِنْ».

(١٢) هكذا في «ج، ض، و، بح، بر» والوافي. ويتنضيه رفع «أمر». وفي المطبوع: «كَانَ».

(١٣) في البحار: «الْأَمْرَ».

(١٤) في «ج»: «لَا يَحْمِلُهُ».

(١٥) في البحار: + «نَعَمْ».

«أَبَى اللَّهُ أَنْ يُعَبِّدَ إِلَّا سِرًّا حَتَّى يَأْتِيَ إِبْرَاهِيمَ أَجَلُهُ»^(١) الَّذِي يَظْهَرُ فِيهِ دِينُهُ، كَمَا أَنَّهُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ خَدِيجَةَ مُسْتَرًّا^(٢) حَتَّى أُمِرَ بِالْإِعْلَانِ.

قَالَ السَّائِلُ: يَنْبَغِي^(٣) لِصَاحِبِ هَذَا الدِّينِ أَنْ يَكْتُمَ؟ قَالَ: «أَوْ مَا كَتَمَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ يَوْمَ أَسْلَمَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى ظَهَرَ^(٤) أَمْرُهُ؟» قَالَ: بَلَى، قَالَ: «فَكَذَلِكَ أَمَرْنَا حَتَّى يَتْلَغَ الْكِتَابُ أَجَلُهُ»^(٥).

وهذه معلّقة الرواية أيضاً على الرواية السابقة، ولا يوثق بصدورها هي وسابقتها في الباب، وهي من نفس المصدر.

(١) «إِبْرَاهِيمَ أَجَلُهُ» أي وقت أجله. والنون أصلية فيكون فِعْلاً. وقيل: هي زائدة، وهو فِعْلان من أَب الشيء، إِذْ تَهَيَّأَ لِلذَّهَابِ. والأجل: هو الوقت المضروب المحدود في المستقبل. النهاية، ج ١، ص ١٧ (أبن)؛ وص ٢٦ (أجل).

(٢) في «بر»: «المستترأ».

(٣) في البحار: «أينبغي».

(٤) في البحار: «أظهر».

(٥) الوافي، ج ٢، ح ٤٨٨، ص ٥٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ح ٣٣٥٣، ص ١٧٧؛ البحار، ج ٢٥، ح ٦٢، ص ٧١.

٧/٦٥١. و^(١) عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَقَدْ خَلَقَ اللَّهُ - جَلَّ ذِكْرُهُ - لَيْلَةَ الْقَدْرِ أَوَّلَ مَا خَلَقَ الدُّنْيَا؛ وَلَقَدْ خَلَقَ فِيهَا أَوَّلَ نَبِيٍّ يَكُونُ، وَأَوَّلَ وَصِيٍّ يَكُونُ؛ وَلَقَدْ قَضَى أَنْ يَكُونَ فِي كُلِّ سَنَةٍ لَيْلَةٌ يَنْهَيْطُ فِيهَا بِتَفْسِيرِ الْأُمُورِ إِلَى مِثْلِهَا مِنَ السَّنَةِ الْمُقْبِلَةِ^(٢)؛ مَنْ^(٣) جَحَدَ ذَلِكَ، فَقَدْ رَدَّ عَلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - عِلْمَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقُومُ^(٤) الْأَنْبِيَاءُ وَالرُّسُلُ^(٥) وَالْمُحَدِّثُونَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ^(٦) عَلَيْهِمْ حُجَّةٌ بِمَا يَأْتِيهِمْ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ مَعَ الْحُجَّةِ الَّتِي يَأْتِيهِمْ بِهَا^(٧) جِبْرِيلُ عليه السلام». قُلْتُ^(٨): وَالْمُحَدِّثُونَ أَيْضاً يَأْتِيهِمْ جِبْرِيلُ أَوْ غَيْرُهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ عليهم السلام؟ قَالَ: «أَمَّا الْأَنْبِيَاءُ وَالرُّسُلُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ - فَلَا شَكَّ^(٩)، وَلَا بَدَأَ لِيَنَّ سِوَاهُمْ - مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ خُلِقَتْ فِيهِ الْأَرْضُ إِلَى آخِرِ فَنَاءِ الدُّنْيَا - أَنْ يَكُونَ^(١٠) عَلَى أَهْلِ

(١) السند معلق على سند ح ١، كما لا يخفى.

(٢) في «ف»: «المستقبل».

(٣) في البحار: «فمن».

(٤) في «ألف، بر»: «لا تقوم».

(٥) في «بف»: «الرسول».

(٦) في «ألف، ب، ض، و، بح، بر» والبحار: «أن يكون». وفي «ف»: «أن يكونوا عليهم السلام حجة».

(٧) في البحار: «مع».

(٨) في البحار: «قال: قلت». وفي مرآة العقول: «الظاهر أن قوله: قلت، كلام الحسن بن العباس الراوي، وضمير قال لأبي جعفر عليه السلام».

(٩) في البحار: + «في ذلك». وفي الرافي: «لم يتعرض عليه السلام لجواب السائل، بل أعرض عنه إلى غيره؛ تنبيهاً له على أن هذا السؤال غير مهم له، وإنما المهم له التصديق بنزول الأمر على الأوصياء؛ ليكون حجة لهم على الأوصياء؛ ليكون حجة لهم على أهل الأرض، وأما النازل بالأمر هل هو جبرئيل أو غيره، فليس بهمهم له. أو أنه لم ير المصلحة في إظهار ذلك له؛ لكونه أجنبياً، كما يشعر به قوله عليه السلام فيما بعد: ما أنتم بفاعلين».

(١٠) هكذا في «ألف، ب، ض، ف، و، بح، بر، بس، بف» والبحار. وفي «ج» والمطبوع: «تكون».

الْأَرْضِ حُجَّةٌ^(١)، يَنْزِلُ^(٢) ذَلِكَ^(٣) فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ إِلَى مَنْ أَحَبَّ مِنْ عِبَادِهِ^(٤).

وَأَيُّمُ اللَّهِ^(٥)، لَقَدْ نَزَلَ الرُّوحُ وَالْمَلَأْنِكَةُ^(٦) بِالْأَمْرِ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ عَلَى آدَمَ؛ وَأَيُّمُ اللَّهِ، مَا مَاتَ آدَمُ إِلَّا وَلَهُ وَصِيٌّ، وَكُلٌّ مِنْ بَعْدِ آدَمَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَدْ^(٧) أَتَاهُ الْأَمْرُ فِيهَا، وَوَضَعَ^(٨) لَوْصِيَّهِ مِنْ بَعْدِهِ. وَأَيُّمُ اللَّهِ، إِنَّ^(٩) كَانَ النَّبِيُّ كَيُؤْمَرُ فَيَسَاءَ بَأْتِيهِ مِنَ الْأَمْرِ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ مِنْ آدَمَ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ: أَنْ أَوْصِيَ إِلَى فُلَانٍ، وَلَقَدْ قَالَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- فِي كِتَابِهِ لَوْلَاةِ الْأَمْرِ مِنْ^(١٠) بَعْدِ مُحَمَّدٍ ﷺ خَاصَّةً: «وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ» إِلَى قَوْلِهِ: «فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ»^(١١) يَقُولُ: اسْتَخْلِفْكُمْ لِعِلْمِي وَدِينِي وَعِبَادَتِي بَعْدَ نَبِيِّكُمْ كَمَا اسْتَخْلَفَ^(١٢)

(١) في مرآة العقول: «وقوله: أن يكون، أي من أن يكون. و«حجّة» إمّا مرفوع فالعائد مقدّر... وإمّا منصوب بكونه خير «يكون»، واسمه الضمير الراجع إلى الموصول».

(٢) في «ألف، ج، بر، بف»: «تنزل».

(٣) في البحار: + «الأمر».

(٤) في البحار: + «وهو الحجّة».

(٥) «أَيُّمُ اللَّهِ»، الأصل فيه: أَيْمُنُ اللَّهِ، وهو اسم وضع للقسم. وللمزيد راجع ما ذكرنا في هامش ح ٦٤٥.

(٦) في البحار: «الملائكة والروح».

(٧) في «بح»: «فقد».

(٨) في الوافي: «وَوَضَعَ، أي النبيّ الأمر؛ أو على البناء للمفعول؛ أو بالتووين عوضاً عن المضاف إليه، عطف على الأمر».

(٩) «إِنَّ» مخففة عن المثقلة، وضمير الشأن فيه مقدّر. وفي البحار: «إِنَّه كان ليؤمر النبيّ» بدل «إِنْ كَانَ النبيّ ليؤمر».

(١٠) في «ج، ض، -»: «من».

(١١) النور (٢٤): ٥٥.

(١٢) في مرآة العقول: «كما استخلف، بصيغة الغائب المعلوم على الالتفات؛ أو المجهول؛ أو بصيغة المتكلم. وفي تأويل الآيات: كما استخلفت، وهو أظهر».

وَصَاةَ آدَمَ مِنْ بَعْدِهِ حَتَّى يَبْعَثَ النَّبِيُّ الَّذِي يَلِيهِ «يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً» يَقُولُ: «يَعْبُدُونَنِي بِإِيمَانٍ لَا نَبِيَّ^(١) بَعْدَ مُحَمَّدٍ ﷺ»، فَمَنْ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ «قَاُولِيكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ». فَقَدْ مَكَرَ^(٢) وَلَاةَ الْأَمْرِ بَعْدَ مُحَمَّدٍ ﷺ بِالْعِلْمِ، وَنَحَنُ هُمْ؛ فَاسَأَلُونَا، فَإِنْ صَدَقْنَاكُمْ فَأَقْرُوا، وَمَا أَنتُمْ بِفَاعِلِينَ؛ أَمَّا عَلِمْنَا فُظَاهِرٌ؛ وَأَمَّا إِيَّانُ^(٣) أَجَلْنَا - الَّذِي يَظْهَرُ فِيهِ الدِّينُ^(٤) مِنَّا حَتَّى لَا يَكُونَ بَيْنَ النَّاسِ اخْتِلَافٌ - فَإِنْ لَهْ أَجَلًا مِنْ تَمَرِّ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ إِذَا أَتَى ظَهَرُ^(٥)، وَكَانَ الْأَمْرُ وَاحِدًا.

وَأَيْمُ اللَّهِ، لَقَدْ قُضِيَ الْأَمْرُ أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ اخْتِلَافٌ، وَلِذَلِكَ جَعَلَهُمْ^(٦) شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ لِيَشْهَدَ مُحَمَّدٌ ﷺ عَلَيْنَا، وَلِنَشْهَدَ^(٧) عَلَى شِيعَتِنَا، وَلِنَشْهَدَ شِيعَتُنَا عَلَى النَّاسِ،

(١) في البحار: «أَنْ لَا نَبِيَّ».

(٢) في الوافي: «إِيْمَانٍ لَا نَبِيَّ بَعْدَ مُحَمَّدٍ، عَنِي أَنَّ نَفِي الشَّرْكَ عِبَارَةٌ عَن أَنَّ لَا يَعْتَقِدُ النُّبُوَّةَ فِي الْخُلَيفَةِ الظَّاهِرِ الْغَالِبِ أَمْرُهُ». «وَمَنْ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ» هَذَا تَفْسِيرُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ قَاُولِيكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ»، عَنِي وَمَنْ كَفَرَ بِهَذَا الْوَعْدِ بِأَنَّ قَالَ: إِنَّ مِثْلَ هَذَا الْخُلَيفَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا نَبِيًّا، وَلَا نَبِيَّ بَعْدَ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَهَذَا الْوَعْدُ غَيْرُ صَادِقٍ أَوْ كَفَرَ بِهَذَا الْمَوْعُودِ، بِأَنَّ قَالَ إِذَا ظَهَرَ أَمْرُهُ: هَذَا نَبِيٌّ، أَوْ قَالَ: هَذَا لَيْسَ بِخُلَيفَةٍ؛ لِاعْتِقَادِهِ الْمُلَازِمَةَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، فَقَوْلُهُ «غَيْرَ ذَلِكَ»: إِيْشَارَةٌ إِلَى الْأَمْرَيْنِ. وَالسَّرُّ فِي هَذَا التَّفْسِيرِ أَنَّ الْعَامَّةَ لَا يَعْتَقِدُونَ مَرْتَبَةَ مُتَوَسِّطَةً بَيْنَ مَرْتَبَةِ النُّبُوَّةِ وَمَرْتَبَةِ أَحَادِ أَهْلِ الْإِيْمَانِ مِنَ الرِّعْيَةِ فِي الْعِلْمِ اللَّدُنِيِّ بِالْأَحْكَامِ، وَلِهَذَا يَنْكُرُونَ إِمَامَةَ أَئِمَّتِنَا ﷺ زَعَمًا مِنْهُمْ أَنَّهُمْ كَسَاثِرُ أَحَادِ النَّاسِ، فَإِذَا سَمِعُوا مِنْهُمْ مِنْ غَرَائِبِ الْعِلْمِ أَمْرًا زَعَمُوا أَنَّهُمْ ﷺ يَدْعُونَ النُّبُوَّةَ لَأَنْفُسِهِمْ».

(٣) في «ب، بر، بف» وحاشية «ف، ج، بح»: «وَكُلَّ».

(٤) رَاجِعْ مَا تَقَدَّمَ ذِيْلَ الْحَدِيثِ السَّابِقِ.

(٥) في «ف»: «الدِّينَ فِيهِ».

(٦) في البحار: «+ الدِّينَ».

(٧) في البحار: «+ اللَّهُ».

(٨) في البحار: «+ نَحْنُ».

أَبَى ^(١) اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْ يَكُونَ فِي حُكْمِهِ اخْتِلَافٌ، أَوْ يَبْنَؤَ أَهْلُ عِلْمِهِ تَنَاقُضٌ.
ثُمَّ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «فَضَّلُ ^(٢) إِيْمَانِ الْمُؤْمِنِ بِجُمْلَةٍ ^(٣) (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) وَتَفْسِيرُهَا ^(٤) عَلَى مَنْ لَيْسَ مِثْلُهُ فِي الْإِيْمَانِ بِهَا كَفَضْلِ الْإِنْسَانِ عَلَى الْبَهَائِمِ، وَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَيَدْفَعُ بِالْمُؤْمِنِينَ بِهَا عَنِ الْحَاجِدِينَ لَهَا فِي الدُّنْيَا - لِكَمَالِ عَذَابِ الْآخِرَةِ لِمَنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَتُوبُ مِنْهُمْ - مَا يَدْفَعُ بِالْمُجَاهِدِينَ عَنِ الْقَاعِدِينَ، وَلَا أَعْلَمُ أَنَّ ^(٥) فِي هَذَا الزَّمَانِ جِهَادًا إِلَّا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ وَالْجُورَارَ ^(٦)» ^(٧).

وهذه معلقة أيضاً على الرواية السابقة، ولا يوثق بصورها هي وسابقتها في الباب، وهي من نفس المصدر.

- (١) في «ف»: «وأبى».
- (٢) في «ف»: «وبين».
- (٣) في البحار: «ففضل».
- (٤) هكذا في «ب، ض، بر» وحاشية «ج». وفي سائر النسخ والمطبوع: «بحمله».
- (٥) في «ب، ف»: «وتفسيرها».
- (٦) في «ف» وشرح المازندراني والبحار: - «أَنَّ». وفي مرآة العقول، ج ٣، ص ٩٥: «ولما ذكر الجهاد هنا وفي الآية المشار إليها سابقاً، وكان مظنة أن يفهم السائل وجوب الجهاد في زمانه عليه السلام مع عدم تحقق شرائطه مع المخالفين، أو مع من يخرج من الجاهلين، أزال عليه السلام ذلك التوهم بقوله «لا أعلم»، أي هذه الأعمال قائمة مقام الجهاد لمن لم يتمكن عنه؛ أو قوله تعالى: ﴿جَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ [الحج (٢٢): ٧٨] شاملة لهذه الأمور أيضاً».
- (٧) «الجورار»: أن تعطي الرجل دمة فيكون بها جارك فتجبره، وبمعنى المجاورة يقال: جاوره مجاورة وجواراً، أي صار جاره. والمراد به هنا: المحافظة على الدمة والأمان، أو قضاء حق المجاورة وحسن المعاشرة مع الجار والصبر على أذاه. وقال العلامة المجلسي: «وقيل: المراد بالجوار مجاورة العلماء وكسب التفقه في الدين. ولا يخفى بعده». راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٢٥ (جور).
- (٨) الوافي، ج ٢، ح ٤٨٩، ص ٥٢؛ البحار، ج ٢٥، ح ٦٣، ص ٧٣.

٨/٦٥٢. قَالَ^(١): وَقَالَ رَجُلٌ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، لَا تَغْضَبْ عَلَيَّ، قَالَ: «لِمَاذَا؟» قَالَ: لِمَا أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْهُ، قَالَ: «قُلْ». قَالَ: وَلَا تَغْضَبْ؟ قَالَ: «وَلَا أَغْضَبُ».

قَالَ: أَرَأَيْتَ قَوْلَكَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ وَتَنْزِلُ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحَ فِيهَا إِلَى الْأَوْصِيَاءِ: يَأْتُوهُمْ بِأَمْرِ لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ عَلِمَهُ، أَوْ يَأْتُوهُمْ بِأَمْرِ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْلَمُهُ، وَقَدْ عَلِمْتُ^(٢) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَاتَ وَلَيْسَ مِنْ عِلْمِهِ شَيْءٌ إِلَّا وَعَلِيَ عليه السلام لَهُ وَاعٍ^(٣)؟

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «مَا لِي وَلَكَ أَيُّهَا الرَّجُلُ؟ وَمَنْ أَدْخَلَكَ عَلَيَّ؟» قَالَ: أَدْخَلَنِي عَلَيْكَ^(٤) الْقَضَاءُ لِطَلَبِ الدِّينِ.

قَالَ: «فَأَفْهَمَ مَا أَقُولُ لَكَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أُسْرِيَ بِهِ لَمْ يَنْهَيْطْ حَتَّى أَعْلَمَهُ اللَّهُ - جَلَّ ذِكْرُهُ - عِلْمٌ^(٥) مَا قَدْ كَانَ وَمَا سَيَكُونُ^(٦)، وَكَانَ كَثِيرٌ مِنْ عِلْمِهِ ذَلِكَ مُجْمَلًا^(٧) يَأْتِي تَفْسِيرُهَا فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ، وَكَذَلِكَ كَانَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَدْ عَلِمَ مُجْمَلِ الْعِلْمِ، وَيَأْتِي^(٨) تَفْسِيرُهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ كَمَا كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

(١) الظاهر رجوع الضمير المستتر في «قال» إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام، فيكون السند معلقاً على السندين المذكورين في أول الباب.

(٢) في مرآة العقول: «وقد علمت، بصيغة المتكلم أو الخطاب».

(٣) «الواعي»: الحافظ والفاهم. تقول: وعيت الحديث أعنيه وعياً فأتا واع، إذا حفظته وفهمته، وفلان أوعى من فلان، أي أحفظ وأفهم. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٠٧ (وعا).

(٤) في البحار، ج ٢٥: - «عليك».

(٥) في «بس، بف»: - «علم».

(٦) في «ف»: «قد سيكون».

(٧) في «بح»: «مجملاً».

(٨) في «ف»: «وما يأتي».

قَالَ السَّائِلُ: أَوْ مَا كَانَ فِي الْجُمْلَةِ تَفْسِيرٌ^(١)؟

قَالَ: «بَلَى، وَلَكِنَّهُ إِنَّمَا يَأْتِي بِالْأَمْرِ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى فِي لَيْسَالِي الْقَدْرِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَإِلَى الْأَوْصِيَاءِ أَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا، لِأَمْرِ قَدْ كَانُوا عَلِمُوهُ، أَمَرُوا كَيْفَ يَعْمَلُونَ فِيهِ».

قُلْتُ فَسَّرْ لِي هَذَا. قَالَ: «لَمْ يَمُتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا حَافِظًا لِحُمَلَةِ الْعِلْمِ وَتَفْسِيرِهِ».

قُلْتُ: فَالَّذِي كَانَ يَأْتِيهِ فِي لَيْسَالِي الْقَدْرِ عِلْمٌ مَا هُوَ؟

قَالَ: «الْأَمْرُ وَالْيُسْرُ فِيمَا كَانَ قَدْ عَلِمَ».

قَالَ السَّائِلُ: فَمَا يَحْدُثُ لَهُمْ فِي لَيْسَالِي الْقَدْرِ عِلْمٌ سِوَى مَا عَلِمُوا؟

قَالَ: «هَذَا بِمَا^(٢) أَمَرُوا بِكِتَابَتِهِ، وَلَا يَعْلَمُ تَفْسِيرَ مَا سَأَلَتْ عَنْهُ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ».

قَالَ السَّائِلُ: فَهَلْ يَعْلَمُ الْأَوْصِيَاءُ مَا لَا يَعْلَمُ^(٣) الْأَنْبِيَاءُ؟ قَالَ: «لَا، وَكَيْفَ يَعْلَمُ وَصِيٌّ غَيْرَ عِلْمِ مَا أُوصِيَ إِلَيْهِ؟!».

قَالَ السَّائِلُ: فَهَلْ يَسْعُنَا أَنْ نَقُولَ: إِنَّ أَحَدًا مِنَ الْوُصَاةِ^(٤) يَعْلَمُ مَا لَا يَعْلَمُ^(٥) الْآخَرُ؟

قَالَ: «لَا، لَمْ يَمُتْ نَبِيٌّ إِلَّا وَعِلْمُهُ فِي جَوْفِ وَصِيِّهِ، وَإِنَّمَا تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ بِالْحُكْمِ الَّذِي يَحْكُمُ بِهِ بَيْنَ الْعِبَادِ».

قَالَ السَّائِلُ: وَمَا كَانُوا عَلِمُوا ذَلِكَ الْحُكْمَ؟

(١) في «ض»: «تفسيرها».

(٢) في «ب»: «ما».

(٣) في «ب» والبحار، ج ٢٥: «ما يعلم».

(٤) في البحار، ج ٢٥: «الأوصياء».

(٥) في «ب»: «لا يعلمه».

قَالَ: «بلى، قَدْ عَلِمُوهُ»^(١)، وَ^(٢) لَكِنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ إِمْضَاءَ شَيْءٍ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمَرُوا فِي لَيْلِي الْقَدْرِ كَيْفَ يَصْنَعُونَ إِلَى السَّنَةِ الْمُقْبِلَةِ».

قَالَ السَّائِلُ: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، لَا أَسْتَطِيعُ إِنكَارَ هَذَا^(٣)؟

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ أَنْكَرَهُ فَلَيْسَ مِنَّا»^(٤).

قَالَ السَّائِلُ: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، أَرَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ هَلْ كَانَ يَأْتِيهِ فِي لَيْلِي الْقَدْرِ شَيْءٌ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ^(٥)؟

قَالَ: «لَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَسْأَلَ»^(٦) عَنْ هَذَا، أَمَّا عَلِمَ مَا كَانَ وَمَا سَيَكُونُ، فَلَيْسَ يَمُوتُ نَبِيٌّ وَلَا وَصِيٌّ إِلَّا وَالْوَصِيُّ الَّذِي بَعْدَهُ يَعْلَمُهُ، أَمَّا هَذَا الْعِلْمُ الَّذِي تَسْأَلُ عَنْهُ، فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَعَلَا - أَبَى أَنْ يُطْلِعَ الْأَوْصِيَاءَ عَلَيْهِ^(٧) إِلَّا أَنْفُسَهُمْ»^(٨).

قَالَ السَّائِلُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، كَيْفَ أَعْرِفُ أَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ تَكُونُ فِي كُلِّ سَنَةٍ؟

قَالَ: «إِذَا أَتَى شَهْرَ رَمَضَانَ، فَاقْرَأْ سُورَةَ الدُّخَانِ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِائَةَ مَرَّةٍ، فَإِذَا أَتَتْ

(١) فى «ب»: «علموا».

(٢) فى الوافى: - «و».

(٣) فى مرآة العقول: «لا أستطيع إنكار هذا، استفهام، أى هل إنكار ذلك غير مجوز لى».

(٤) فى حاشية «ض»: + «فى شىء».

(٥) فى «ض»: «قد علمه».

(٦) فى البحار، ج ٢٥: «تسألنى».

(٧) فى «ب»: + «علمهم».

(٨) فى مرآة العقول: «إلا أنفسهم، بضم الفاء، أى اطلاع كل منهم صاحبه. وربما يقرأ بفتح الفاء، أفعّل التفضيل من النفس، أى خواص شيعتهم. وقد مر أن الأول أيضاً محتمل شموله لخواص الشيعة، فلا حاجة إلى هذا التكلف».

لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ، فَإِنَّكَ نَاطِرٌ إِلَى تَصْدِيقِ الَّذِي سَأَلْتَ عَنْهُ»^(١).

وهذه معلقة أيضاً على الرواية السابقة، وقوله: «قال» راجعة إلى أبي جعفر الجواد عليه السلام. ولا يوثق بصدورها هي وسابقتها في الباب، وهي من نفس المصدر.

(١) الوافي، ج ٢، ص ٥٤، ضمن ح ٤٨٩؛ البحار، ج ٢٥، ص ٨٠، ضمن ح ٦٨؛ وج ١٧، ح ١٤، ص ١٣٥، من قوله: «أرأيت قولك في ليلة القدر» إلى قوله: «قال الأمر واليسر فيها كان قد علم».

٩/٦٥٣. وَ^(١) قَالَ^(٢): قَالَ^(٣) أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «لَمَّا تَرَوْنَ^(٤) مَنْ بَعَثَهُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لِلشَّقَاءِ^(٥) عَلَى أَهْلِ الضَّلَالَةِ مِنْ أَجْنَادِ الشَّيَاطِينِ وَأَزْوَاجِهِمْ أَكْثَرُ مِمَّا تَرَوْنَ^(٦) خَلِيفَةَ اللَّهِ الَّذِي بَعَثَهُ^(٧) لِلْعَدْلِ وَالصَّوَابِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ». قِيلَ: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، وَكَيْفَ يَكُونُ شَيْءٌ أَكْثَرُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ؟ قَالَ: «كَمَا شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ». قَالَ السَّائِلُ: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، إِنِّي لَوْ حَدَّثْتُ بَعْضَ الشَّيْعَةِ بِهَذَا الْحَدِيثِ، لَأَنْكَرُوهُ^(٨). قَالَ: «كَيْفَ يُنْكِرُونَهُ؟» قَالَ: يَقُولُونَ^(٩): إِنَّ الْمَلَائِكَةَ أَكْثَرُ مِنَ الشَّيَاطِينِ. قَالَ: «صَدَقْتَ، أَفْهَمَ عَنِّي مَا أَقُولُ»

(١) في «ب» والوافي: - «و».

(٢) في «ف» والوافي: + «و». هذا، والضمير المستتر راجع إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام. وهذا واضح لمن نظر إلى أحاديث الباب السابقة نظرة سريعة.

(٣) في البحار، ج ٢٥: - «قال».

(٤) في حاشية «ألف، بر»: «لما تزور». وفي حاشية «ج، بح» والبحار، ج ٢٥، وح ٦٣، ص ٢٧٦: «لما يزور». وقوله: «لما ترون»، اللام المفتوحة لتأكيد الحكم، أو موطئة للقسم. و«ما» موصولة مبتدأ، خبره «أكثر مما ترون خليفة الله»، أي خليفة الله، أو مع خليفة الله من الملائكة، أو أكثر مما ترون من بعثه الله تعالى إلى خليفة الله من الملائكة. و«من بعثه» مفعول يرون. راجع: شرح المازندراني، ج ٦، ص ١٩؛ الوافي، ج ٢، ص ٥٩؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ١٠١.

(٥) في الوافي: «بالشقاء».

(٦) في «ج» وحاشية «بح»: «يزور». وفي حاشية «ألف، بر»: «تزور». وفي البحار، ج ٢٥، وح ٦٣، ص ٢٧٦: «أرواحهم أكثر مما أن يزور» بدل «أزواجهم أكثر مما ترون». وفي مرآة العقول: «في بعض النسخ، بل أكثرها: ترون، بالتاء، فقوله: من بعثه الله، أي ممن بعثه الله، أو بدل «ما». أو «ما» مصدرية، وقوله: خليفة الله، أي لخليفة الله كما قيل. والأوّل أظهر. والذي هو الأصوب عندي أنه كان: «لما يزور» في الموضعين فصّحف، كما تدلّ عليه تنمة الكلام».

(٧) في «ج»: + «الله».

(٨) في «بر»: «أنكروه».

(٩) في «بح»: «يقول».

أَنَّهُ^(١) لَيْسَ مِنْ يَوْمٍ وَلَا^(٢) لَيْلَةٍ إِلَّا وَجِيعُ الْجِنَّ وَالشَّيَاطِينِ تَزُورُ^(٣) أَيْمَةَ الضَّلَالَةِ^(٤)،
وَيَزُورُ إِمَامَهُ^(٥) الْهُدَى عَدَدُهُمْ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، حَتَّى إِذَا آتَتْ لَيْلَةُ الْقَدْرِ فَتَهْبِطُ^(٦) فِيهَا مِنْ^(٧)
الْمَلَائِكَةِ إِلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ، خَلَقَ اللَّهُ^(٨) - أَوْ قَالَ: قَبِضَ اللَّهُ^(٩) - عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الشَّيَاطِينِ
بِعَدَدِهِمْ، ثُمَّ زَارُوا وَلِيَّ الضَّلَالَةِ، فَأَتَوْهُ بِالْإِفْكَ^(١٠) وَالْكَذِبِ حَتَّى لَعَلَّهُ يَصْبِحُ يَقُولُ:
رَأَيْتُ كَذَا وَكَذَا، فَلَوْ سَأَلَ^(١١) وَلِيَّ الْأَمْرِ عَنْ ذَلِكَ، لَقَالَ: رَأَيْتُ شَيْطَانًا أَخْبَرَكَ بِكَذَا^(١٢)

(١) بدل عن العائد إلى الموصول وليس مقولاً.

(٢) في البحار، ج ٦٣، ص ١٨٤ - «لا».

(٣) في الوافي: «يزور».

(٤) في الوافي والبحار، ج ٦٣، ص ١٨٤: «الضلال».

(٥) في البحار، ج ٦٣، ص ١٨٤: «أئمة».

(٦) في «بر» والبحار، ج ٦٣، ص ١٨٤: «فهبط».

(٧) «من» زائدة في الفاعل، مثل «وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّئِ الْمُرْسَلِينَ» الأنعام (٦): ٣٤.

(٨) في البحار، ج ٦٣، ص ١٨٤: «أولي».

(٩) في شرح المازندراني: «من الملائكة خَلَقَ الله». ثم قال: «لعل المراد بخلق الله بعض الملائكة كما هو

الظاهر من هذه العبارة». وفي الوافي: «خلق الله، جواب إذا».

(١٠) يقال: «قَبِضَ الله» فلاناً فلان، أي جاء به وأتاحه له، وقَبِضَ الله له قريناً، أي هبّاه وسبّبه له من

حيث لا يحتسبه. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٢٢٥ (قبض).

(١١) «الإفك»: الكذب، فالعطف للتفسير. قال الراغب في المفردات، ص ٧٩ (أفك): «الإفك: كلّ

مصرف عن وجهه الذي يحقّ أن يكون عليه، ومنه قيل للرياح العادلة عن المهاب: مؤنكفات».

في شرح المازندراني: «ولا يبعد أن يقال: إن الخبر الذي لا يطابق الواقع من حيث إنه لا يطابق

الواقع يسمى كذباً، ومن حيث إنه يصرف المخاطب عن الحق إلى الباطل يسمى إفكاً، يقال:

أَفْكَهُ، إذا صرفه عن الشيء».

(١٢) في «ف»: «سُتِل».

(١٣) في البحار، ج ٦٣، ص ٢٧٦: «كذا».

وَكَذَا حَتَّى يُفَسِّرَ لَهُ تَفْسِيرًا^(١)، وَيُعَلِّمَهُ^(٢) الضَّلَالَةَ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا. وَأَيْمُ اللَّهِ^(٣)، إِنَّ مِنْ صَدَقَ بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ لَيَعْلَمَ^(٤) أَنَّهُا لَنَا خَاصَّةٌ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِعَلِيِّ بْنِ دُنَا مَوْتُهُ: هَذَا وَلِيُّكُمْ مِنْ بَعْدِي، فَإِنْ أَطَعْتُمُوهُ رَشِدْتُمْ^(٥)، وَلَكِنْ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ^(٦) مُنْكَرٌ، وَمَنْ آمَنَ بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ - يَمُنْ عَلَى غَيْرِ رَأْيِنَا - فَإِنَّهُ لَا يَسَعُهُ فِي الصَّدَقِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا لَنَا، وَمَنْ لَمْ يَقُلْ فَإِنَّهُ^(٧) كَاذِبٌ؛ إِنَّ^(٨) اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَعْظَمُ مَنْ أَنْ يُنْزَلَ الْأَمْرُ مَعَ الرُّوحِ وَالْمَلَائِكَةِ إِلَى كَافِرٍ فَاسِقٍ. فَإِنْ قَالَ: إِنَّهُ يُنْزَلُ إِلَى الْخَلِيقَةِ الَّذِي هُوَ عَلَيْهَا^(٩)، فَلَيْسَ قَوْلُهُمْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ. وَإِنْ^(١٠) قَالُوا^(١١): إِنَّهُ لَيْسَ يُنْزَلُ إِلَى أَحَدٍ، فَلَا يَكُونُ أَنْ يُنْزَلَ شَيْءٌ إِلَى غَيْرِ شَيْءٍ.

(١) في «ض»: «تفسير آل» بدل «له تفسيراً» وفي «ف»: «تفسيره». وفي البحار، ج ٢٥، و ج ٦٣، ص ٢٧٦: «تفسيرها».

(٢) في «ض، ير، بف»: «ويعلِّمه». وفي «ف»: «أو يعلِّمه».

(٣) راجع ما تقدم ذيل الحديث ٦٤٥ في معنى «أيم الله».

(٤) في «ب» وحاشية «ض»: «علم». وفي البحار، ج ٢٥: «لعلم».

(٥) «رشدتم»، أي اهتديتم، من الرشد بمعنى الصلاح، وهو خلاف الغي والضلال، وهو إصابة الصواب، وأيضاً الاستقامة على طريق الحق مع تصلب فيه. راجع: المصباح المنير، ص ٢٢٧؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ١٣٤ (رشد).

(٦) في شرح المازندراني: «بليلة القدر» بدل «بها في ليلة القدر».

(٧) في حاشية «ض، ف»: «فهو».

(٨) في «ف»: «لأن».

(٩) في «بر»: «عليه». وفي الوافي: «عليها، أي على الضلالة». وفي حاشية بدر الدين، ص ١٧٥: «الخليقة» بدل «الخليفة» وقال: «أي الخلقة الذي ذلك الفاسق والٍ عليها».

(١٠) في «ض»: «فإن».

(١١) في «ب»: «قال».

وإن قالوا - و^(١) سيقولون^(٢) - : ليس هذا بشيء، فقد ضلُّوا ضلًّا بعيداً^(٣).

وهذه معلّقة أيضاً على الرواية السابقة، وقوله: «قال» راجعة إلى أبي جعفر الجواد عليه السلام. ولا يوثق بصدورها هي وسابقتها في الباب، وهي من نفس المصدر.

-
- (١) في «ب، ض، ف، و، بر، بس، بف» والوافي وحاشية بدر الدين: - «و».
- (٢) الظاهر أنّ في نسخة المجلسي: فسيقولون، فإنّه قال ما خلاصته: «أنّه في بعض النسخ بالواو وهو الصواب، نظير قوله تعالى: (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا) [البقرة (٢): ٢٤] وفي بعضها بدون الواو، فالمعنى: فإن قالوا: لا ينزل إلى أحد فسيقولون بعد التنبيه أو الرجوع إلى أنفسهم: ليس هذا بشيء؛ أو يكون «سيقولون» مفعول قالوا، ولا يخفى بعدهما. والصواب النسخة الأولى والله يعلم». واستصوبه السيّد بدر الدين في حاشيته، وقال: «وكان الواو سقط من قلم الناسخين».
- راجع: مرآة العقول، ج ٣، ص ١٠٣-١٠٤؛ حاشية بدر الدين، ص ١٧٦.
- (٣) الروافي، ج ٢، ص ٥٥، ذيل ح ٤٨٩؛ البحار، ج ٢٥، ص ٨٢، ذيل ح ٦٨؛ وج ٦٣، ص ١٨٤، من قوله: «ليس من يوم ولا ليلة إلا وجميع الجنّ والشیاطین تزور أئمة الضلالة»؛ وص ٢٧٦، ح ١٦٤، وفي الأخيرين إلى قوله: «ويعلمه الضلالة التي هو عليها».

٤٢ - بَابُ فِي أَنَّ الْأُمَّةَ ﷺ يَزْدَادُونَ فِي لَيْلَةِ ^(١) الْجُمُعَةِ

١/٦٥٤. حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ الْقُمِّيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَيُّوبَ ^(٢)، عَنْ أَبِي يَحْيَى الصَّنْعَانِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ لِي: «يَا أَبَا يَحْيَى، إِنَّ لَنَا فِي لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ لَشَأْنًا مِنَ الشَّأْنِ ^(٣)». قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، وَمَا ذَاكَ الشَّأْنُ؟ قَالَ: «يُؤَدَّنُ لِأَزْوَاجِ الْأَنْبِيَاءِ الْمُوتَى عليهم السلام، وَأَزْوَاجِ الْأَوْصِيَاءِ الْمُوتَى، وَرُوحُ الْوَصِيِّ الَّذِي بَيْنَ ظَهْرَانِيكُم ^(٤) يُعْرَجُ ^(٥) بِهَا إِلَى السَّمَاءِ حَتَّى تُوَافِيَ عَرْشَ رَبِّهَا ^(٦)، فَتَطُوفُ بِهِ أُسْبُوعًا، وَتُصَلِّيَ عِنْدَ كُلِّ قَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْعَرْشِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ تُرَدُّ إِلَى الْأَبْدَانِ الَّتِي كَانَتْ فِيهَا، فَتُصْبِحُ ^(٧)».

(١) في حاشية «بح»: «يوم».

(٢) ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ١٥١، ح ٤، بسندين عن عبد الله بن أبي أيوب، عن شريك بن مليح، عن أبي يحيى الصنعاني، والمذكور في بعض نسخ البصائر: «عبد الله بن أيوب شريك بن مليح».

(٣) «الشَّأْنُ» و«الشَّانُ»: الخطب والأمر والحال. والجمع شُؤُونٌ. والتنكير للتفخيم. وقوله عليه السلام: من الشأن، مبالغة فيه. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٣٧ (شأن).

(٤) في «ألف، و، بس» وحاشية «ض، ف، بح، بر، بف»: «أظهركم». و«بَيْنَ ظَهْرَانِيكُم»، يعني أنه أقام بينكم على سبيل الاستظهار والاستناد إليكم، وزيدت فيه ألفٌ ونونٌ مفتوحة تأكيداً. ومعناه: أن أظهر أمتكم قدامه وأظهر أمتكم وراءه، فهو مكتوف من جانبيه، ثم كثر حتى استعمل في الإقامة بين القوم مطلقاً. راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٦٦ (ظهر).

(٥) كذا في النسخ، والأولى: «أن يعرج».

(٦) «توافي عَرْشَ رَبِّهَا» أي تأتيتها. يقال: وافى فلان فلاناً، أي أتاه. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٢٦ (وفى).

(٧) في الوافي: «فيصبح».

الْأَنْبِيَاءُ^(١) وَالْأَوْصِيَاءُ قَدْ مَلُئُوا^(٢) سُوراً، وَيُضِيحُ الْوَصِي الَّذِي بَيْنَ ظَهَرِ أَنْبِيَكُمْ^(٣) وَقَدْ^(٤) زِيدَ فِي عِلْمِهِ مِثْلُ جَمِّ الْغَفِيرِ^(٥)»^(٦).

رجال السند:

أحمد بن إدريس وهو أبو علي الأشعري، عربي، قمي، ثقة فقيه، صحيح الحديث وكثيره، كما عن النجاشي والشيخ، كان من القواد، من الثامنة، توفي سنة (٣٠٦هـ) بالقرعاء^(٧)؛ ومحمد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري، العطار، القمي، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة عين، كثير الحديث والرواية، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)^(٨)؛ الحسن بن

(١) في حاشية «ف»: «والرسل».

(٢) في البصائر، ص ١٥١: «واعطوا».

(٣) في «ف»: «أظهركم».

(٤) في «بح»: «فقد».

(٥) «جَمِّ الْغَفِيرِ» أي الجمع الكثير، يقال: جاء القوم جمّاً غفيراً، والجماء الغفير، وجماء غفيراً، أي مجتمعين كثيرين، ويقال: جاؤوا الجم الغفير، ثم يحذف الألف واللام وأضيف من باب صلاة الأولى ومسجد الجامع. وأصل الكلمة من الجُمُوم والجمّة، وهو الاجتماع والكثرة، والغفير من الغفر، وهو التغطية والستر، فجعلت الكلمتان في موضع الشمول والإحاطة. ولم تقل العرب: الجماء إلا موصوفاً وهو منصوب على المصدر كطراً وقاطبة؛ فإنها أسماء وضعت موضع المصدر. راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٠٠ (جم).

(٦) بصائر الدرجات، ص ١٥١، ح ٤، وفيه: «عن الحسن بن علي بن معاوية، عن موسى بن سعدان، عن عبد الله بن أبي أيوب، عن شريك بن مليح؛ وحدثني الخضر بن عيسى، عن الكاهلي، عن عبد الله بن أبي أيوب، عن شريك بن مليح، عن أبي يحيى الصنعاني». وفيه، ص ١٥٠، ح ٢، بسند آخر، مع زيادة واختلاف يسير. وراجع: بصائر الدرجات، ص ١٥٢، ح ٧؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٤٤، ص ٥٨٥.

(٧) ينظر: ج ١، ح ٣، ص ٨٥.

(٨) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

عليّ الكوفي وهو الحسن بن عليّ بن عبد الله بن المغيرة، أبو محمد البجلي، مولى جندب بن عبد الله، كوفي، ثقة، من السابعة^(١)؛ وموسى بن سعدان هو موسى بن سعدان الحنات، كوفي، ضعيف في الحديث، كما عن النجاشي، وعن ابن الغضائري، ضعيف، في مذهبه غلو، روى في التفسير وكامل الزيارات، ولم ينفع التفسير عند السيّد الخوئي قدس روحه في التشفع له، وما ذلك إلا لكلمة النجاشي (ضعيف في الحديث)، بينما مرّ في محمد بن جمهور العمي أنه بسبب وروده في التفسير لم تنفع كلمة النجاشي (ضعيف في الحديث) في الحكم بضعفه، بل وثّقه هناك، مع أن النجاشي هناك الحق الضعف بالحديث بأوصاف ذم أخرى، وهو من كبار السابعة^(٢). -

وعبد الله بن أيوب يظهر أنه تصحيف عبد الله بن أبي أيوب، وأن هناك واسطة ساقطة في البين، سيأتي الكلام فيه. وأبو يحيى الصنعائي هو عمر بن توبة، ضعيف جداً، من صغار الخامسة. وسيأتي الكلام فيه أيضاً.

هـ عبد الله بن أيوب:

لا يقال: إنه عبد الله بن أيوب بن راشد الزهري، يّاع الزطي الذي ذكره النجاشي ووثقه، ونقل قولاً عن كونه مغلطاً، فإن النجاشي، قال: «روى عن جعفر بن محمد»^(٣). وهذا أظن أنه هو نفسه من ذكره ابن الغضائري وقال: «ذكره الغلاة ورووا عنه، لا نعرفه»^(٤).

والظاهر أن هناك تصحيفين في البين، بدلالة رواية الصفار لهذه الرواية. الأول: أن الراوي هو عبد الله بن أبي أيوب. والثاني: أن هناك واسطة ساقطة في أسناد الكافي وهي رجل اسمه شريك بن مليح. وهذا الاسم أكثر خفاء من عبد الله بن أبي أيوب، فلم يرد

(١) ينظر: في هذا الجزء: ح ٥٨١.

(٢) ينظر: ج ٤، ح ٥٤٥.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٢١، ت ٥٧٨.

(٤) رجال ابن الغضائري، ابن الغضائري، ص ٧٩، ت ٩٣.

إلا في هذا المورد، وعلى كل تقدير فلا يعلم من عبد الله بن أبي أيوب أيضاً.

ه أبو يحيى الصنعاني:

قال عنه النجاشي: «عمر بن توبة، أبو يحيى الصنعاني، في حديثه بعض الشيء، يعرف منه وينكر. ذكر أصحابنا أن له كتاب فضل إنا أنزلناه، أخبرنا الحسين، قال: حدّثنا أحمد بن جعفر، قال: حدّثنا أحمد بن إدريس، قال: حدّثنا محمد بن عبد الجبار عن كامل بن أفلح، عن عمر بن توبة»^(١).

وعن ابن الغضائري: «ضعيف جداً، لا يلتفت إليه»^(٢).

ولكن في الإرشاد: «من روى النص عن أبي الحسن الرضا على ابنه أبي جعفر عليه السلام بالإمامة: علي بن جعفر بن محمد الصادق، وصفوان بن يحيى، ومعمار بن خلاد، والحسين بن يسار، وابن أبي نصر البزنطي، وابن قياما الواسطي، والحسن بن الجهم، وأبو يحيى الصنعاني»^(٣).

يظهر أنه من صغار الخامسة، ممن أدرك أبا عبد الله عليه السلام، وبقي حياً بعد سنة (١٩٥ هـ)، ولا نعرف عنه أكثر من ذلك.

نعم ما في مصباح المتهجد من رواية «أبي يحيى الصنعاني، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام»^(٤)، ليس مقبولا، باعتبار إدراكه الجواد عليه السلام، ولعله قدسست نفسه قصد روايته عنه عليه السلام غير المباشرة، كما لا يبعد من صياغة العبارة، حيث قال بعد ذلك: ورواه عنهما ثلاثون من الثقات.

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٨٤، ت ٧٥٣.

(٢) رجال ابن الغضائري، ابن الغضائري، ص ٦٦، ت ٦٢.

(٣) الإرشاد، المفيد، ص ٢٧٥.

(٤) مصباح المتهجد، الطوسي، ص ٨٣٠.

تحقيق الصدور:

رواها الصفار في بصائره بسندين وقال: «حدّثنا الحسن بن عليّ بن معاوية، عن موسى بن سعدان عن عبد الله بن أبي أيوب، عن شريك بن مليح، وحدّثني الخضر بن عيسى، عن الكاهلي، عن عبد الله بن أبي أيوب عن شريك بن مليح، عن أبي يحيى الصنعاني، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال، قال: يا أبا يحيى إن لنا في ليالي الجمعة لشأنا من الشأن...»^(١).

ويلاحظ أن في سند الصفار اختلافان؛ الأوّل أن من ذكره الكليني باسم عبد الله بن أيوب ذكره الصفار باسم عبد الله بن أبي أيوب، والثاني أن ابن أبي أيوب هذا يروي في الكافي مباشرة عن أبي يحيى الصنعاني في حين يروي عنه بواسطة شريك بن مليح في سند البصائر.

وبغض النظر عن السند الذي لا يعتريه التصحيف فهو سند مريب مظلم، ولا وثوق بصدورها عن المعصوم عليه السلام، وكذا وصف العلامة المجلسي السند بالضعف^(٢).

(١) بصائر الدرجات، الصفار، ص ١٥١، ح ٤.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٠٤.

٢/٦٥٥. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي زَاهِرٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكُوفِيِّ، عَنْ يُونُسَ الْأَبْرَازِيِّ^(١)، عَنِ الْمُفَضَّلِ، قَالَ: قَالَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ذَاتَ يَوْمٍ^(٢) - وَكَانَ لَا يُكَنِّيهِ^(٣) قَبْلَ ذَلِكَ - : «يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ». قَالَ^(٤): «قُلْتُ: لَبَّيْكَ، قَالَ: «إِنَّ لَنَا فِي كُلِّ لَيْلَةٍ جُمُعَةً سُرُورًا»^(٥). قُلْتُ: زَادَكَ اللَّهُ، وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: «إِذَا كَانَ لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ، وَافَى^(٦) رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم الْعَرْشَ، وَوَافَى الْأُئِمَّةَ عليهم السلام مَعَهُ، وَوَافَيْنَا مَعَهُمْ، فَلَا تُرَدُّ أَرْوَاحُنَا إِلَى^(٧) أَبْدَانِنَا إِلَّا بِعِلْمٍ مُسْتَفَادٍ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَأَنفَقْنَا»^(٨)»^(٩).

رجال السند:

مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى هو أبو جعفر الأشعري، العطار، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة عين،

(١) في «ألف»: «الأبرازي». وفي «بس، بف»: «الأبرازي»، وهذان اللقبان غير مذكورين - حسب تتبعنا - والمذكور هو «الأبرازي»، راجع: الأنساب للسمعاني، ج ١، ص ٧٤؛ توضيح المشتبه، ج ١، ص ١٢٨.

(٢) في البحار: «ليلة».

(٣) في مرآة العقول: «وكان لا يُكَنِّيهِ، أي لا يدعوني بالكنية قبل هذا اليوم، وفي هذا اليوم دعاني به، وقال: يا أبا عبد الله، وهذا افتخار من المفضل؛ لأن التكنية عندهم من أفضل التعظيم».

(٤) في «ج»: - «قال».

(٥) في «ب، ض، بر»: + «قال».

(٦) «وافى»، أي أتى، يقال: وافى فلاناً، أي أتاه. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٢٦ (وفى).

(٧) في «ف»: «على».

(٨) في البصائر: «لنفد ما عندنا». و«لأنفدنا»، أي صرنا ذوي نفاذ العلم، يقال: نفد الشيء نفاداً، أي فني، وأنفدته أنا. وأنفد القوم، أي ذهب أموالهم، أي فني زأدهم. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٤٤ (نفد).

(٩) بصائر الدرجات، ص ١٥٠، ح ١، عن أحمد بن موسى، عن جعفر بن محمد بن مالك الكوفي؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٤٥، ص ٥٨٥؛ البحار، ج ١٧، ح ١٥، ص ١٣٥.

كثير الحديث، قمي، من الثامنة، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)^(١)؛ وأحمد بن أبي زاهر هو أبو جعفر، أحمد بن موسى الأشعري، مولى، قمي، كان وجهاً بقم، وحديثه ليس بذلك النقي، كما عن النجاشي والشيخ، فهو ممن يمكن قبول روايته، من صغار السابعة^(٢)؛ وجعفر بن محمد بن مالك الكوفي هو أبو عبد الله، الفزاري، مولى أسماء بن خازجة بن حصين الفزاري، كان ضعيفاً، كما عن النجاشي، وعن ابن الغضائري كما حكى عنه النجاشي: «كان يضع الحديث وضعاً، ويروي عن المجاهيل»، ومتابعة أسناده تشير إلى ذلك أيضاً، وذكر النجاشي عن قال: «كان فاسد المذهب والرواية»، واستغرب رواية ابن همام وأبي غالب الزراري عنه. وفي كتاب ابن الغضائري: «كذاب، متروك الحديث.. وكل عيوب الضعفاء مجتمعة فيه». استثناء ابن الوليد، وابن نوح، والصدوق من روايات النوار، ولكن قال الشيخ: «كوفي، ثقة، يضعفه بعضهم، روى في مولد القائم عليه السلام أعاجيب». وقد بنينا على ضعفه، وهو من صغار السابعة^(٣)؛ ويوسف الأبراري لا يعرف شيء عن هذا العنوان، ولم يرد إلا في هذه الرواية؛ والمفضل هو المفضل بن عمر، بدلالة متن الرواية والتكنية والاسلوب، قال عنه النجاشي: «فاسد المذهب، مضطرب الرواية، لا يعبأ به، وقيل: كان خطيباً». وعن ابن الغضائري: «ضعيف متهافت، مرتفع القول، خطابي، ولا يجوز أن يكتب حديثه». ولكن عدّه المفيد من خاصة أبي عبد الله عليه السلام وبطانته وثقاته. وعدّه الشيخ في الوكلاء المدوحين، ويظهر من الكشي وابن مسعود وعلي بن الحكم عدم قبولهم إياه، كما بيناه في الوافي، روى في التفسير وكامل الزيارات. تضاربت الروايات في شأنه من مدح عظيم وذم كبير. فاختلقت فيه الآراء، ذهب السيّد الخوئي قدست نفسه في المعجم إلى وثاقته وجلالة قدره، بعد أن كان ضعفه في ترجمة زرارة في نفس الكتاب، وذهب مرجع الطائفة دام ظلّه

(١) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٢) ينظر: ج ٤، ح ٥٠٩، ص ٣١٩.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٤٣، ص ٨٠.

والسيد الأستاذ دامت بركاته إلى ضعفه، وكتبنا في الوافي بحثاً مفصلاً في شأنه من المفيد مراجعته^(١).

تحقيق الصدور:

نقل تلك الرواية مجموعة ممن لا يوثق بهم في النقل، وبمضمون مشابه لروياتهم الغريبة، فلا وثوق بصدورها، وكذا وصف العلامة المجلسي السند بالضعف^(٢).

(١) ينظر: ج ٢، ص ٨٠٠.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٠٥.

٣/٦٥٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْمَنْقَرِيِّ، عَنْ يُونُسَ أَوْ الْمُفَضَّلِ^(١): عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ لَيْلَةٍ جُمُعَةٍ إِلَّا وَلَأَوْلِيَاءِ اللَّهِ فِيهَا سُرُورٌ». قُلْتُ: كَيْفَ ذَلِكَ جُعِلَتْ فِدَاكَ؟ قَالَ: «إِذَا كَانَ لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ، وَافَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم الْعَرْشَ، وَوَافَى الْأَيْمَةَ^(٢)، وَوَافَيْتُ مَعَهُمْ، فَمَا أَرْجِعُ إِلَّا بِعِلْمٍ مُسْتَفَادٍ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَتَفَدَّ مَا عِنْدِي»^(٣).

رجال السند:

محمد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري، العطار، ثقة عين، كثير الرواية، شيخ أصحابنا في زمانه، قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)^(١)؛ وسلمة بن الخطاب، كان ضعيفا في حديثه، كما عن النجاشي، ضعيفا، كما عن ابن الغضائري، قيل: توفي قرابة (٢٧٠هـ)، وهو من السابعة^(٢)؛ وعبد الله بن محمد مردد بين ثلاثة، والأرجح أنه أبو محمد عبد الله بن محمد البماني أو البيامي، من السادسة^(٣). ويأتي الكلام في الحسين بن أحمد؛ أما يونس

(١) الخبر مذكور في بصائر الدرجات، ص ١٥١، ح ٥، عن سلمة بن الخطاب بنفس السند، عن يونس بن أبي الفضل، والمذكور في بعض نسخه «يونس أبي الفضل». والظاهر أن الصواب «يونس أو الفضل». كما في ما نحن فيه، وأن المراد من يونس هو يونس بن ظبيان، ومن الفضل هو الفضل بن عمر؛ فإن كلا عنوايي يونس بن أبي الفضل، ويونس أبي الفضل غريبان غير مذكورين في موضع. وقد روى الحسين بن أحمد المنقري عن يونس بن ظبيان في بعض الأسناد. انظر على سبيل المثال: الكافي، ح ٢١١٥ و ٤٤٤٩ و ١١٦٩٢ و ١٢٥٨٥ و ١٥٣٧٧.

(٢) في البصائر: + «العرش».

(٣) بصائر الدرجات، ص ١٥١، ح ٥، عن سلمة بن الخطاب، عن عبد الله بن محمد، عن الحسين بن أحمد المنقري، عن يونس بن أبي الفضل، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٤٦، ص ٥٨٦.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ٢١١، ص ٧٨٨.

(٦) ينظر: في هذا الجزء، ح ٦٠٣.

فهو يونس بن ظبيان، وهو الأزدي الكوفي، «مولى، ضعيف جداً، لا يلتفت إلى ما رواه، وكل كتبه تخليط»، كما عن بعض نسخ النجاشي، وقال العياشي: «متهم، غال»، وعن ابن الغضائري: «غال، كذاب، وضاع للحديث.. لا يلتفت إلى حديثه»، وعن الفضل بن شاذان أنه من الكذابين المشهورين، ووردت فيه روايات منها صحيحة في لعنه، وأخرى ضعيفة في مدحه، وهو من الرابعة أو صغارها^(١).

هـ الحسين بن أحمد المنقري:

أبو عبد الله التميمي، قال النجاشي: «الحسين بن أحمد المنقري، التميمي، أبو عبد الله، روى عن أبي عبد الله عليه السلام رواية شاذة لا تثبت، وكان ضعيفاً، ذكر ذلك أصحابنا رحمهم الله، روى عن داود الرقي وأكثر. له كتب، والرواية تختلف فيه، أخبرنا أبو عبد الله بن عبد الواحد وغيره، عن علي بن حبشي بن قوني، قال: حدثنا حميد بن زياد، قال: حدثنا القاسم بن إسماعيل، قال: حدثنا عبيس بن هشام، عن الحسين بن أحمد بكتابه»^(٢).

والملاحظ في الأسناد إكثاره عن يونس بن ظبيان، وهو من فئة داود الرقي والمفضل بن عمر، وسيرته الروائية والسندية غير مريحة للنفس مريبة لها، وقد عدّه الشيخ في أصحاب موسى بن جعفر عليه السلام، ووسمه بالضعف أيضاً، نعم روى عنه محمد بن أبي عمير وصفوان، وروى في التفسير، وما ذكره البرقي والشيخ في رجالهما بعنوان الحسين بن أحمد بن ظبيان، فهو مأخوذ من سند مصحف لم يصل إلينا، وصوابه الحسين بن أحمد عن ابن ظبيان.

تحقيق الصدور:

وصف العلامة المجلسي السند بالضعف^(٣). والسند ضم سلمة والمنقري وابن ظبيان، فليس من وثوق ألبة بمثله.

(١) ينظر: ج ٣، ح ٢٨٦، ص ١٨٥.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٥٣، ت ١١٨.

(٣) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٠٦.

٤٣ - بَابُ لَوْلَا أَنَّ الْأَمَّةَ ﷺ يَزْدَادُونَ لَنَقَدَّ مَا عِنْدَهُمْ

١/٦٥٧. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ ^(١) يَقُولُ: «كَانَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ^(٢) يَقُولُ: لَوْلَا أَنَّا نَزْدَادُ ^(٣) لَنَقَدَّنا ^(٤)» ^(٥).

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ^(٦) مِثْلَهُ.

رجال السند:

السند الأول: علي بن محمد هو علي بن محمد بن إبراهيم علان، أبو الحسن، الرازي الكليني، شيخ الكليني وخاله علي الأشهر، ثقة عين، كما عن النجاشي، ترحم عليه في أسناد الصدوق، وهو من الثامنة ^(١)؛ ومحمد بن الحسن هو الصفار، صاحب البصائر، أبو جعفر الأعرج، مولى عيسى بن طلحة بن عبيد الله بن السائب بن مالك بن عامر الأشعري، قمي، يلقب عمولة، كان وجهاً في أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر،

(١) في «بح»: «الرضا» بدل «أبا الحسن».

(٢) في البصائر، ح ٤: «أبو جعفر».

(٣) في «ض»: «لولا أن نزداد». وفي «بح» وحاشية «ح»: «لولا أننا نزا».

(٤) راجع ما تقدم ذيل ح ٦٥٥.

(٥) بصائر الدرجات، ص ٤١٥، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر؛ وفيه، ص ٤١٥، ح ٤،

بسنده عن صفوان بن يحيى، عن محمد بن حكيم. وفيه، ص ٤١٦، ح ٦، بسند آخر؛ الوافي، ج ٣،

ح ١١٤٧، ص ٥٨٦.

(٦) ينظر: ج ١، ح ٢، ص ٥٣.

راجحاً، قليل السقط في الرواية، وهو من كبار الثامنة، توفي سنة (٢٩٠هـ)^(١)؛ وهما يرويان معا عن سهل بن زياد؛ وهو أبو سعيد الآدمي، رازي، شهد أحمد الأشعري عليه بالكذب والغلو، وطرده من قم، وصفه الفضل بأنه أحق، واستثناه ابن الوليد، ضعيف جداً، فاسد الرواية والمذهب، كما عن ابن الغضائري، وضعفه النجاشي، وأما الشيخ فضعه في الفهرست، وقال في الاستبصار أنه ضعيف جداً عند نقاد الأخبار، لكنه وثقه في كتاب الرجال، وخلصنا إلى ضعفه، وهو من السابعة^(٢)؛ وأحمد بن محمد بن أبي نصر هو البزنطي، أبو جعفر السكوني، وقيل: أبو علي السكوني، مولى، كوفي، جليل القدر، ثقة، عظيم المنزلة عند الرضا والجواد (عليه السلام)، أحد أصحاب الإجماع، وفي شأنه روايات، روى في التفسير وكامل الزيارات، وروى عنه أحمد بن محمد بن عيسى، قال ابن النديم: «من علماء الشيعة»، توفي سنة (٢٢١هـ)، وليس (٢٢٤هـ)، وهو من السادسة^(٣)؛ وصفوان بن يحيى، أبو محمد البجلي، قيل مولاهم، كوفي، كان بياعاً للسابري، ثقة ثقة، عين، له منزلة شريفة عند الرضا (عليه السلام)، وعده النجاشي في جلة أصحابنا في ترجمة المذري، وهو أوثق أهل الحديث في زمانه وأعبدهم، كما عن الشيخ، عده الكشي في أصحاب الإجماع، روى في كامل الزيارات والتفسير، روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى، توفي سنة (٢١٠هـ)، وهو من السادسة^(٤).

السند الثاني: محمد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري العطار، قمى، ثقة عين، كثير الرواية، شيخ أصحابنا في زمانه، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)، وهو من الثامنة^(٥)؛ وأحمد بن محمد هو أبو جعفر الأشعري القمي، شيخ القميين وفقههم ووجههم، غير مدافع، ثقة، قال ابن حجر: «شيخ الرافضة بقم»، والرجل بقي حياً سنة (٢٧٤هـ)، وهو من

(١) ينظر: ج ١، ح ٢٦، ص ٢٣٠.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٢، ص ٥٩.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ١٢٨، ص ٥٨١.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٦٨، ص ٢٤٤.

(٥) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

السابعة^(١)، وإنها حددناه بالأشعري دون البرقي، لأن الرواية عن محمد بن خالد وهو البرقي الأب، ولو كان المقصود بأحمد بن محمد في السند صاحب المحاسن، لذكر: أحمد بن محمد عن أبيه، وليس عن محمد بن خالد؛ ومحمد بن خالد هو أبو عبد الله البرقي، مولى أبي موسى الأشعري، كما عن النجاشي، مولى جرير بن عبد الله، كما عن ابن الغضائري، قمي، والد صاحب المحاسن، وثقة الشيخ. وذكر النجاشي أنه كان ضعيفا في الحديث، أدبيا، حسن المعرفة بالأخبار وعلوم العرب، وعن ابن الغضائري أن حديثه يعرف وينكر، وأنه يروي عن الضعفاء كثيرا، ويعتمد المراسيل، ذهبنا إلى قبول روايته، وهو من صغار السادسة^(٢). وهو يروي عن صفوان المار في سند الرواية الأول.

تحقيق الصدور:

يلاحظ أن سند الرواية الأول الذي يروي فيه البزنطي عن زميله صفوان، ضعيف بسهل بن زياد، أما السند الثاني فلا بأس به، وعلى كل تقدير فتعاضد السندين يجعله في محل قوي. قال العلامة المجلسي: «الحديث الأول ضعيف بسنده الأول على المشهور، صحيح بسنده الثاني»^(٣)، ولكن مضمون الحديث مروي عنهم عليهم السلام بأسناد أخرى معتبرة، مما يجعله موثوق الصدور من المعصوم بدرجة عالية قريبة من القطع.

(١) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٣٣.

(٣) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٠٦.

٦٥٨ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ^(١)، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلْبِيِّ، عَنْ ذَرِيعِ الْمَحَارِبِيِّ، قَالَ: قَالَ لِي^(٢) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يَا ذَرِيعُ، لَوْ لَا أَنَا نَزَدَا^(٣) لَأَقْعَدْنَا»^(٤).

رجال السنن:

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى هنا هو العطار الثقة، قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)^(٥)؛ وأحمد بن محمد مشترك بين ثقتين: الأشعري، والبرقي، والأرجح كونه الأشعري القمي، وهو من السابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)^(٦)؛ والحسين بن سعيد هو الأهوازي الثقة، من صغار السادسة، وفاته في حدود (٢٤٠هـ)^(٧)؛ وهو يروي عن النضر بن سويد، وهو كوفي انتقل إلى بغداد، كان صيرفيا، ثقة، صحيح الحديث، وهو من صغار الخامسة^(٨)؛ ويحيى الحلبي فهو يحيى بن عمران بن عليّ بن أبي شعبة الكوفي، الملقب بالحلبي، ثقة

(١) ورد الخبر في بصائر الدرجات، ص ٤١٥، ح ٢، عن أحمد بن محمد، عن عمرو، عن الحسين بن سعيد. ولم يرد «عن عمرو» في بعض مخطوطاته، وهو الظاهر؛ فقد أكثر أحمد بن محمد [بن عيسى] من الرواية عن الحسين بن سعيد، ولم نجد رواية من يسمّى بعمرو عن الحسين بن سعيد.

(٢) في «ب، بف» - «لي».

(٣) في «ض» وحاشية «ج» والبصائر، ص ٤١٥، ح ٢: «نزاد».

(٤) بصائر الدرجات، ص ٤١٥، ح ٢، عن أحمد بن محمد، عن عمرو، عن الحسين بن سعيد. وفيه، ص ٤١٥، ح ٥، بسند آخر مع زيادة واختلاف؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٤٨، ص ٥٨٦.

(٥) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٦) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٧) ينظر: ج ٢، ح ١٢٥، ص ٥٦٢.

(٨) ينظر: ج ١، ح ٣٦، ص ٢٦٨.

ثقة، صحيح الحديث، من الخامسة^(١)؛ وذريح المحارب هو أبو الوليد المحاربي، عربي، من بني محارب بن حفصة، كوفي، وثقه الشيخ، وهو من الخامسة أيضاً^(٢).

تحقيق الصدور:

ذكر العلامة المجلسي صحته^(٣)، وهو كما ترى حديث منقول عن يوثق بنقلهم، فهو موثق الصدور بلا إشكال.

(١) ينظر: ج ٢، ح ٨٧، ص ٣٩٩.

(٢) ينظر: ج ٤، ح ٢٧٣.

(٣) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٠٧.

٦٥٩/٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحَدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ نَعْلَبَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ (عليه السلام) يَقُولُ: «لَوْ لَا أَنَا تَزَدَادُ» ^(١) لَا نَفَدْنَا ^(٢). قَالَ: قُلْتُ: تَزَدَادُونَ ^(٣) شَيْئًا لَا يَعْلَمُهُ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ)? قَالَ: «أَمَّا إِنَّهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ، عُرِضَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ)، ثُمَّ عَلَى الْأَئِمَّةِ، ثُمَّ انْتَهَى الْأَمْرُ إِلَيْنَا» ^(٤).

رجال السند:

محمد بن يحيى هنا هو أبو جعفر العطار، ثقة عين، كثير الرواية، شيخ أصحابنا في زمانه، قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ) ^(٥)؛ وأحمد بن محمد مشترك بين الثقتين: الأشعري، والبرقي، والأرجح كونه أبا جعفر أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، شيخ أصحابنا القميين وفقههم ووجههم، ثقة، قال ابن حجر: «شيخ الرافضة بقم»، وهو من السابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ) ^(٦)؛ وابن أبي نصر هو أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، أبو جعفر السكوني، وقيل: أبو علي السكوني، مولى، كوفي، جليل القدر، ثقة، عظيم المنزلة عند الرضا والجلواد (عليه السلام)، أحد أصحاب الإجماع، وفي شأنه روايات، روى في التفسير وكامل الزيارات، وروى عنه أحمد بن محمد بن عيسى، قال ابن النديم:

(١) في «ض» وحاشية «ج» والبصائر، ص ٤١٢، ح ١، وص ٤١٣، ح ٨: «تزداد».

(٢) في البصائر ص ٤١٤، ح ٨: «نفدنا».

(٣) في البصائر، ص ٤١٢، ح ١: «تزدادون». وفيه، ص ٤١٤، ح ٨: «فتزدادون».

(٤) بصائر الدرجات، ص ٤١٢، ح ١، عن أحمد بن محمد؛ الاختصاص، ص ٣١٢، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى؛ بصائر الدرجات، ص ٤١٤، ح ٨، بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. وفيه، ص ٤١٢، ح ٣؛ وص ٤١٣، ح ٥؛ والاختصاص، ص ٣١٢-٣١٣؛ والأمال للطوسي، ص ٤٠٩، المجلس ١٤، ح ٦٧ و ٦٨، بسند آخر، مع اختلاف؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٤٩، ص ٥٨٦؛ البحار، ج ١٧، ح ١٦٦، ص ١٣٦.

(٥) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٦) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

«من علماء الشيعة» توفي سنة (٢٢١هـ)، وليس (٢٢٤هـ)، وهو من السادسة^(١)؛ وثعلبة بن ميمون هو أبو إسحاق الأسدي، مولى، كوفي، «ثقة، خير، فاضل، مقدم، معلوم في العلماء والفقهاء الأجلة من هذه العصابة»، كما عن اليقطيني، وكان «وجهاً في أصحابنا، قارئاً، فقيهاً، لغوياً، راوياً، حسن العمل، كثير العبادة والزهد»، كما عن النجاشي، وهو من الخامسة^(٢)؛ ووزارة يكفيننا ذكر اسمه في تعريفه ومنزلته ووثاقته، هو أبو الحسن الشيباني، وقيل: أبو علي الشيباني، مولى، كوفي، تاجر، قال النجاشي: «شيخ أصحابنا في زمانه ومتقدمهم، وكان قارئاً، فقيهاً، متكلماً، شاعراً، أديباً، قد اجتمعت فيه خلال الفضل والدين، صادقاً فيما يرويه»، ثقة، كما عن الشيخ، وعده الكشي في أهل الإجماع، ووردت فيه روايات محصلتها جلالته، وفيه بحث مفصل طويل في الروافي^(٣).

تحقيق الصدور:

هذه السلسلة السندية غاية في الاعتبار، فهي مروية عن أكابر علماء الشيعة في كل جيل، والمضمون أيضاً مستفيض مروي بأسناد صحيحة أخرى فلا ريب في حصول الوثوق بصدورها، وكذا قال العلامة المجلسي بصحة السند^(٤).

(١) ينظر: ج ٢، ح ١٢٨، ص ٥٨١.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ١٨٦، ص ٧١١.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٨٥، ص ٣١٣.

(٤) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٠٧.

٦٦٠/ ٤. علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمن، عن بعض أصحابه: عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «ليس يخرج شيء^(١) من عند الله - عز وجل - حتى يبدأ برسول الله ﷺ، ثم يأمر المؤمنين عليه السلام، ثم يوحى بعد واحد؛ لكيلا يكون آخرنا أعلم من أولنا»^(٢).

رجال السند:

علي بن إبراهيم الثقة المعروف، صاحب التفسير، أبو الحسن القمي، ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب، قال ابن النديم أنه «من العلماء الفقهاء»، توفي قرابة سنة (٣٠٧هـ)، وهو من الثامنة^(٣)؛ ومحمد بن عيسى هو ابن عبيد اليقطيني، أبو جعفر، بغدادى، جليل في أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرواية، حسن التصانيف، واستثناه ابن الوليد، واعترض عليه ابن نوح، وكان الفضل يثني عليه، ويمدحه، ويحبه، ويميل إليه، وأنه يقول: «ليس في أقرانه مثله»، ويظهر من الشيخ تضعيفه تبعاً للقيمين، وقيل: غير ذلك، وهو من كبار السابعة^(٤)، وقد ناقشنا سابقاً إمكان رواية محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن؛ ويونس بن عبد الرحمن، أبو محمد، مولى علي بن يقطين، مولى بني أسد، بغدادى، «كان وجهها في أصحابنا، متقدماً عظيم المنزلة.. وكان الرضا يشير إليه في العلم والفتيا، وكان ممن بذل له على الوقف مال جزيل، فامتنع من أخذه

(١) في «ج» والبصائر، ص ٤١٢، ح ٢ والاختصاص، ص ٢٦٧ و ٣١٣: «شيء يخرج».

(٢) بصائر الدرجات، ص ٤١٢، ح ٢، عن محمد بن عيسى؛ الاختصاص، ص ٢٦٧ و ٣١٣، بسنده عن محمد بن عيسى. بصائر الدرجات، ص ٣٩٢، ح ٣، بسند آخر عن علي بن الحسين عليه السلام مع

اختلاف؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٥٠، ص ٥٨٧.

(٣) نظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٣٩، ص ٢٥.

وثبت على الحق، وقد ورد في يونس مدح وذم»، كما عن النجاشي، وثقه الشيخ، وذكر
تضعيف القميين له، وحكى الفضل بن شاذان في ثنائه شيئا كثيرا من جليل المدح، من
صغار الخامسة^(١).

تحقيق الصدور:

الرواية - كما ذكر المجلسي^(٢) - مرسلة، والوثوق غير حاصل بصدورها.

(١) ينظر: ج ٢، ح ٣٩، ص ٣٠.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٠٧.

٤٤ - بَابُ أَنَّ الْأُمَّةَ ﷺ يَغْلَمُونَ جَمِيعَ الْعُلُومِ الَّتِي خَرَجَتْ^(١) إِلَى الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ^(٢)

٦٦١/ ١. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ سَمَاعَةَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - عَلَّمَ بَنِي آدَمَ كُلَّهُمْ^(٣) أَظْهَرَ عَلَيْهِ مَلَائِكَتَهُ^(٤) وَأَنْبِيََاءَهُ وَرُسُلَهُ، فَمَا أَظْهَرَ عَلَيْهِ مَلَائِكَتَهُ وَرُسُلَهُ وَأَنْبِيََاءَهُ^(٥) فَقَدْ عَلَّمْنَاهُ^(٦)، وَعَلَّمْنَا^(٧) اسْتَأْثَر بِهِ^(٨)؛ فَإِذَا بَدَأَ اللَّهُ فِي شَيْءٍ مِنْهُ، أَعْلَمْنَا ذَلِكَ، وَعَرَضَ^(٩) عَلَى الْأُمَّةِ الَّذِينَ كَانُوا مِنْ قَبْلِنَا^(١٠)».

(١) في «بح»: «أخرجت».

(٢) في «ف»: «إلى جميع الأنبياء والرسل والملائكة».

(٣) في «ض، بح، بس»: «علم».

(٤) «أظهر عليه ملائكته»، أي أطلع عليه ملائكته. يقال: أظهرني الله على ما سرق مني، أي أطلعني عليه. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٥٢٧ (ظهر).

(٥) في «بح» والبصائر، ص ٤١٤، ح ٩: «وأنبياءه ورسله».

(٦) في «ب، ج»: «علمناه».

(٧) في «ض»: «علم».

(٨) «استأثر به»، أي استبد به، وخص به نفسه. والاستئثار: الانفراد بالشيء. راجع: النهاية، ج ١، ص ٢٢؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٩٠ (أثر).

(٩) في «ض، ف، بر»: «عرض».

(١٠) بصائر الدرجات، ص ٤٠٤، ح ٦، بسنده عن عبد الله بن القاسم؛ وفيه، ص ٤٠٤، ح ١٠؛ والاختصاص، ص ٣١٣، بسندهما عن سماعة بن مهران. بصائر الدرجات، ص ١٣١، ح ٩ و ١٠، بسند آخر عن الأصبع بن نباتة، عن أمير المؤمنين ﷺ، مع اختلاف؛ الوافي، ج ٣،

عَلِيّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ؛
وَمُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ الْعَمْرِكِيِّ بْنِ عَلِيٍّ جَمِيعاً، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَخِيهِ مُوسَى
بْنِ جَعْفَرٍ (عليه السلام)، مِثْلُهُ ^(١).

ترتيب السند:

يروي الكليني الرواية بسندين متداخلين، وعن إمامين. ومجموع فرز الأسناد يكون
ثلاث سلاسل سنديّة.

الأولى: الكليني، عن شيخه علان والصفار، عن سهل، عن ابن شمون، عن عبد
الله بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن القاسم الحارثي، عن سماعة بن مهران، عن أبي عبد
الله (عليه السلام).

الثانية: الكليني، عن شيخه علان والصفار، عن سهل بن زياد، عن موسى بن
القاسم، عن عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام).

الثالثة: الكليني، عن شيخه محمد بن يحيى العطار، عن العمركي، عن عليّ بن جعفر،
عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام).

رجال السند:

عليّ بن محمد هو عليّ بن محمد بن إبراهيم علان، أبو الحسن، الرازي الكليني، شيخ
الكليني، وخاله على الأشهر، ثقة عين، كما عن النجاشي، ترحم عليه في أسناد الصدوق،

وهو من الثامنة^(١)؛ ومحمد بن الحسن هو الصفار، صاحب البصائر، أبو جعفر الأعرج، مولى عيسى بن طلحة بن عبيد الله بن السائب بن مالك بن عامر الأشعري، قمّي، يلقب بمولة، كان وجهاً في أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحاً، قليل السقط في الرواية، وهو من كبار الثامنة، توفي سنة (٢٩٠هـ)^(٢).

وهما يرويان عن سهل بن زياد؛ وهو أبو سعيد الآدمي، رازي، شهد أحمد الأشعري عليه بالكذب والغلو، وطرده من قم، وصفه الفضل بأنه أحمق، واستثناه ابن الوليد، ضعيف جداً، فاسد الرواية والمذهب، كما عن ابن الغضائري، وضعفه النجاشي، وضعفه الشيخ في الفهرست، وفي الاستبصار أنه ضعيف جداً عند نقاد الأخبار، مع أنه وثقه في الرجال، وخلصنا إلى ضعفه وهو من السابعة^(٣).

وهو يرويها بطريقتين.

الطريق الأول: عن شيخه محمد بن الحسن بن شُمُون، ويكنى بأبي جعفر، بغداديّ، بصري الأصل، قال النجاشي: «واقف، ثم غلا، وكان ضعيفاً جداً، فاسد المذهب، وأضيف إليه أحاديث في الوقف، وقيل فيه»، وغال، كما عن الشيخ، «واقف ثم غلا، ضعيف، متهاف، لا يلتفت إليه، ولا إلى مصنفاته وسائر ما ينسب إليه»، كما عن ابن الغضائري، وفي سند رواية الكشي أنه من الغلاة، وهو من معمر السادة وتوفي مع السابعة^(٤)؛ وأما عبد الله بن عبد الرحمن في تلك السلسلة البصرية فهو أيضاً بصري، هو أبو محمد المسمعي، ضعيف غال، ليس بثيء، كما عن النجاشي، وقال أيضاً: له كتاب الزار، وسمعت ممن رآه أنه قال: هو تخليط، وعن ابن الغضائري أنه ضعيف، مرتفع القول، وله كتاب زيارات يدل على خبث عظيم، ومذهب متهاك، وكان من كذابة

(١) ينظر: ج ١، ح ٢، ص ٥٣.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٢٦، ص ٢٣٠.

(٣) ينظر: ج ١، ح ٢، ص ٥٩.

(٤) ينظر: ج ٤، ح ٤٤٢، ص ٦٦.

أهل البصرة، وهو من كبار السادسة أو الخامسة^(١)؛ وعبد الله بن القاسم هو الحضرمي، قال النجاشي: المعروف بالبطل، كذاب غال، يروي عن الغلاة، لا خير فيه، ولا يعتد بروايته، وعن ابن الغضائري: كوفي، ضعيف، غال، متهافت، لا ارتفاع به^(٢)؛ وسماعة هو ابن مهران، أبو ناشرة الحضرمي، وقيل: أبو محمد الحضرمي، مولى، كوفي، نزل كندة فيها، كان يتجر في القز ويخرج به إلى حران، وثقه النجاشي مرتين، ولم يشر لوقفه، وأشار الطوسي له، وقد أشار الصدوق أيضاً لوقفه، ويؤيد كونه من الواقفة أسناده، فهو يرد في سلاسلهم، لكنه ثقة على كل حال، توفي سنة (١٧٥هـ)، من الخامسة^(٣).

الطريق الثاني: عن شيخه موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب، وهو شيخ جليل، ثقة، واضح الحديث، حسن الطريقة، من كبار السابعة^(٤)؛ عن علي بن جعفر وهو العريضي، أبو الحسن الهاشمي، مدني، سكن العريض، من نواحي المدينة فلقب بالعريضي، ذكروا فضله ووثاقته، وهو أجل من أن يتوقف توثيقه على هذا، لفضله وجلالته، قال الشيخ في الفهرست: «جليل القدر، ثقة»، وفي الرجال: «ثقة». وقال المفيد: كان علي بن جعفر رحمته الله راوية للحديث، سديد الطريق، شديد الورع، كثير الفضل، لزم أخاه موسى عليه السلام، وقال في الإرشاد: «كان من الفضل والورع على ما لا يختلف فيه اثنان»، وصفه موسى بن القاسم بالثقة من أهل البيت، توفي أبوه الصادق عليه السلام وهو طفل، وعمر قرابة (١٠٤) عاماً^(٥).

ويرويهما الكليني أيضاً عن شيخه محمد بن يحيى، وهو أبو جعفر العطار، ثقة، عين، شيخ أصحابنا في زمانه، كثير الرواية، قمي، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)، وهو من الثامنة؛ عن العمري، وهو العمري بن علي البوفكي، أبو محمد، نيشابوري، خراساني، شيخ

(١) ينظر: ج ٤، ح ٤٧٧.

(٢) ينظر: ج ٤، ح ٥١٦، ص

(٣) ينظر: ج ١، ح ١٤، ص ١٩٩.

(٤) ينظر: ج ٤، ح ٥١٤، ص

(٥) ينظر: ج ٤، ح ٥١٤، ص

من أصحابنا، ثقة، وهو من السابعة^(١)؛ عن موسى بن القاسم المار عن علي بن جعفر العريضي المار.

تحقيق الصدور:

سلسلة الرواية الأولى عن أبي عبد الله عليه السلام مروية عن مجموعة من الضعفاء المشهورين واحدا تلو الآخر، لكن سلسلة الحديث الثانية عن موسى بن جعفر عليه السلام صحيحة لا غبار عليها، فيوثق بصدورها عنه عليه السلام. قال العلامة المجلسي: «ضعيف بسنده الأول، صحيح بسنده الثاني»^(٢).

(١) ينظر: ج ٤، ح ٥١٤، ص ٣٣٩.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٠٨.

٢/٦٦٢. عَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَّمَنِي: عِلْمًا عِنْدَهُ لَمْ يُطْلَعْ ^(١) عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَعَلِمًا نَبَّذَهُ إِلَى مَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ ^(٢)، فَمَا نَبَّذَهُ إِلَى مَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ ^(٣)، فَقَدْ انْتَهَى إِلَيْنَا ^(٤)».

رجال السند:

أما العدة فإن فيها من يوثق به، من أصحاب الطبقة الثامنة ^(٥)؛ وأحمد بن محمد هو على الأقوى الأشعري الثقة وليس البرقي الثقة أيضاً، فهو أبو جعفر، أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، قمي، ثقة، شيخ أصحابنا القميين وفقههم ووجههم، وقال ابن حجر: «أنه شيخ الرافضة بقم»، وهو من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ) ^(٦)؛ والحسين بن سعيد كوفي الأصل، ثم بعد ذلك أهوازي، وثقة الطوسي، وعده الكشي في الثقات من أهل العلم، روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى، قال ابن النديم فيه وفي أخيه الحسن: «أوسع أهل زمانها علماً بالفقه، والآثار والمناقب، وغير ذلك من علوم الشيعة»، وهو من صغار السادسة، ووفاته في حدود سنة (٢٤٠هـ) بحسب المقاربات

(١) في «ب»: «يطلع».

(٢) في «ب»: + «وأنبيائه عليهم السلام».

(٣) في «بح» والبصائر، ص ١٣٠، ح ٤: - «ورسله».

(٤) بصائر الدرجات، ص ١٣٠، ح ٤، عن أحمد بن محمد، مع زيادة في أوله. وفي المحاسن، ص ٢٤٣،

كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٣١؛ وبصائر الدرجات، ص ١٣١، ح ١٢؛ وتفسير العياشي، ج ٢،

ح ٦٣، ص ٢١٦؛ وص ٢١٧، ح ٦٧؛ والكافي، كتاب التوحيد، باب البدء، ح ٣٧٥، بسند آخر

عن أبي جعفر عليه السلام، مع زيادة واختلاف. راجع: التوحيد، ص ٤٤٤، ح ١؛ وعمون الأخبار، ج ١،

ح ١، ص ١٨٢؛ وكمال الدين، ص ٢٦٢، ح ١؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٥٣، ص ٥٨٨.

(٥) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٥.

(٦) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

السندية^(١)؛ والقاسم بن محمد هو الجوهري، مجهول، من كبار السادسة على المختار، نعم يمكن توثيقه وفق مبنى رواية صفوان وابن أبي عمير عنه، وكونه هنا الجوهري وليس الأصفهاني كاسولاً؛ لتوسطه بين الحسين بن سعيد وبين البطائني؛ فهو الموضع المعتاد للجوهري، كما بيناه في غير موضع^(٢).

وعليّ بن أبي حمزة هو عليّ بن أبي حمزة، سالم البطائني، أبو الحسن الأنصاري، مولى الأنصار، كوفي، وقيل: بغدادى، الواقف المشهور، أحد عمد الواقعة، لعنه ابن الغضائري، روى في كامل الزيارات والتفسير، روى عنه الثلاثة، وكان قائد أبي بصير، الكلام فيه يطول، ولا أرى له توثيقاً يستقيم مع قول ابن فضال: إنه كذاب متهم. فلا وثوق به على المختار، وهو من الخامسة^(٣).

وأبو بصير هو يحيى بن أبي القاسم، الضرير، كوفي، ثقة وجيه، كما عن النجاشي. نعم وصفه ابن فضال ببعض التخليط، وهو من الرابعة، توفي سنة (١٥٠هـ)^(٤).

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي: «ضعيف»^(٥). لكن لا يخفى أن مضمون هذا الحديث قد يبلغ حدّ الاستفاضة، بل ليس من جزاف القول أنه متواتر عنهم عليه السلام؛ إذ الأحاديث المشابهة المضمون له كثيرة جداً، وبأسناد متنوعة، فالوثوق بصدوره حاصل لا ريب فيه.

(١) ينظر: ج ٢، ح ١٢٥، ص ٥٦٢.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ١٤٤، ص ٦٢٠.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٤٢، ص ٧٦.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٦١، ص ٢٠٨.

(٥) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٠٩.

٣/٦٦٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السَّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بِشِيرٍ، عَنْ ضَرِيسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلِمَ مِنْ: عَلِمَ مَبْذُولٌ، وَعَلِمَ مَكْفُوفٌ^(١). فَأَمَّا الْمُبْذُولُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَيْءٍ تَعْلَمُهُ^(٢) الْمَلَائِكَةُ وَالرُّسُلُ إِلَّا^(٣) نَحْنُ نَعْلَمُهُ. وَأَمَّا الْمَكْفُوفُ^(٤)، فَهُوَ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي أَمِّ الْكِتَابِ إِذَا خَرَجَ نَفَذَ^(٥)»^(٦).

رجال السند:

علي بن إبراهيم هو أبو الحسن، القمي، ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب، هو صاحب التفسير، قال ابن النديم: «من العلماء الفقهاء»، بقي حياً إلى (٣٠٧هـ)، وأضر في آخر عمره، وهو من الثامنة^(٧)؛ وصالح بن السندي هو صالح بن السندي الجمال، ذكره ابن بطة في فهرسته كما يظهر من الشيخ، روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى في سند ضعيف، روى في كامل الزيارات، وهو من أكثر من يروي عن جعفر بن بشير الذي قال فيه ابن نوح أنه ممن روى عن الثقات ورووا عنه، تقدر وفاته في حدود

(١) في «ف» والوافي والبصائر، ص ١٣١: «علماً مَبْذُولاً وعلماً مَكْفُوفاً». وفي البصائر، ص ١٣٢: «علم مكنون» بدل «علم مكفوف».

(٢) في الوافي والبصائر، ص ١٢٩: «يعلمه».

(٣) في «ف» والبصائر، ص ١٢٩: «و».

(٤) في حاشية «ف» والبصائر، ص ١٣٢: «المكنون».

(٥) في الوافي: «نفذ».

(٦) بصائر الدرجات، ص ١٢٩، ح ٣، بسنده عن ضريس؛ وفيه، ص ١٣١، ح ١١؛ وص ١٣٢، ح ١٨، بسندهما عن جعفر بن بشير؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٥٥، ص ٥٨٩.

(٧) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

سنة (٢٤٠هـ)، وهو من صغار السادسة^(١)، ورواية عليّ بن إبراهيم عنه كما في هذا السند لا تصح، والصحيح أنها بواسطة أبيه إبراهيم بن هاشم الذي يوثق بنقله؛ وجعفر بن بشير هو أبو محمد، البجلي الوشاء، كوفي، من زهاد أصحابنا وعبادهم ونساکهم، ثقة، جليل القدر، كان يلقب بقفة العلم، روى عن الثقات ورووا عنه، كما عن ابن نوح، وعن نصر بن الصباح أنه أخذ وضرب ولقي شدة حتّى خلصه الله، وأن المأمون صاحبه بعد موت الرضا (عليه السلام)، توفي بالأبواء سنة (٢٠٨هـ)، وهو من السادسة^(٢)؛ وخریس هو أبو عمارة، خریس بن عبد الملك بن أعین، شيباني، مولى، كوفي، خير، فاضل، ثقة، كما عن أشياخ حمديه، وهو من صغار الرابعة^(٣)، ورواية جعفر بن بشير عنه مباشرة محل توقف، ولعلها بواسطة، ولعل الواسطة عمر بن أبان الثقة، كما في سند.

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي: «مجهول»^(٤). ويقصد به جهالة - صالح بن السندي، وعلى كل تقدير فالسند يعاني السقوط بين عليّ بن إبراهيم وصالح بن السندي، وصعوبة الملاقاة بين جعفر بن بشير وخریس بن أعین التي أيضاً نشك فيها بالملاقاة، وأنها بواسطة، ولعل الواسطة عمر بن أبان الثقة، كما في أحد سلاسل الصدوق.

نعم رواه الصفّار، عن محمد بن إسماعيل، عن عليّ بن الحكم، عن خریس، عن أبي جعفر (عليه السلام)^(٥)، وهذا السند عن خریس أيضاً يرويّه عليّ بن الحكم، عن خریس، ورواية السادسة عن خریس فيها صعوبة، وفيه أيضاً محمد بن إسماعيل شيخ الصفّار، وهو محمد بن إسماعيل البرمكي الذي وصفه النجاشي بالثقة المستقيم، ووصفه ابن

(١) ينظر: ج ٤، ٤٩٣.

(٢) ينظر: ج ٤، ٤٩٣.

(٣) ينظر: في هذا الجزء، ح ٦٠٤.

(٤) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٠٩.

(٥) بصائر الدرجات، الصفّار، ص ١٢٩، ح ٣.

الغضائري بالضعف.

وروى الصَّفَّار أيضاً عن عبد الله بن عامر، عن الربيع بن أبي الخطاب، عن جعفر بن بشير، عن ضريس، عن أبي جعفر (عليه السلام)^(١)، وهذا السند يعاني التصحيف فالسلسلة المفترضة المقبولة هي أن الصَّفَّار يروي عن عبد الله بن عامر ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، وليس الربيع بن أبي الخطاب، عن جعفر بن بشير، عن عمر بن أبان، عن ضريس، فيكون صحيحاً.

وعلى كل تقدير فليس من جزاف القول أن نثق بصدورها عن أبي جعفر الباقر (عليه السلام).

٦٦٤/ ٤. أبو علي الأشعري، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سُؤَيْدِ الْقَلَاءِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ^(١)، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلِمَنِ: عِلْمٌ^(٢) لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا هُوَ، وَعِلْمٌ^(٣) عَلَّمَهُ مَلَائِكَتُهُ وَرُسُلُهُ، فَمَا عَلَّمَهُ مَلَائِكَتُهُ وَرُسُلُهُ عليه السلام فَتَحْنُ نَعْلَمُهُ»^(٤).

رجال السند:

أبو علي الأشعري هو أحمد بن إدريس، شيخ الكليني، عربي، قمي، ثقة فقيه،

(١) كذا في النسخ، لكن الظاهر وقوع تحريف في العنوان، وأن الصواب هو «أيوب»؛ فقد توسّط سويد [القلاء] بين علي بن النعمان وبين أيوب [بن الحرّ] في بعض الأسناد، راجع: معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٤٨-٤٨٩.

ثم إنّه لا يتقضى هذا الاستظهار بما ورد في بصائر الدرجات، ص ١٦٥، ح ١٧ من رواية علي بن النعمان، عن سويد، عن أبي أيوب؛ فإن الخبر ورد في الكافي، ح ١٣٤٦٠: «عن أيوب».

وأما ما ورد في التهذيب، ج ٣، ح ٣٧٣، ص ١٦٩، وص ٢٢٥، ح ٥٧٠؛ والاستبصار، ج ١، ح ٨٦١، ص ٢٤١، من رواية علي بن النعمان، عن سويد القلاء، عن أبي أيوب، فالخبر في المواضع الثلاثة واحد، ومع ذلك لم يرد في بعض نسخ التهذيب، ج ٣، ص ١٦٩ لفظة «أبي».

ثم إن الظاهر أن هذا التحريف تسرى من بصائر الدرجات، ص ١٣١، ح ١٠، نبه على ذلك الأستاذ السيد محمد جواد الشيرازي - دام توفيقه - في تعليقه على السند.

(٢) في «ف» وحاشية «بح»: «علماً».

(٣) في «ف» وحاشية «بح»: «علماً».

(٤) بصائر الدرجات، ص ١٣١، ح ١٠، عن محمد بن عبد الجبار. وفيه، ص ١٣٠، ح ٥ و ٦؛ وص ١٣٢، ح ١٥، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. وفي الكافي، كتاب التوحيد، باب البدء، ح ٣٧٧؛ وبصائر الدرجات، ص ١٢٩، ح ٢؛ وص ١٣٠، ح ٧ و ٨؛ وص ١٣١، ح ١٣؛ وص ١٣٢، ح ١٤ و ١٦ و ١٧، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي كلّها مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٥٥، ص ٥٨٩.

صحيح الحديث وكثيره، توفي بالقرعاء سنة (٣٠٦هـ)، من الثامنة^(١)؛ ومحمد بن عبد الجبار هو ابن أبي الصهبان، ذهلي، أو شيباني، قمي، ثقة، تقدر وفاته بحدود (٢٦٠هـ)، وهو من السابعة^(٢)؛ ومحمد بن إسماعيل هو ابن بزيح، أبو جعفر، مولى المنصور أبي جعفر، كوفي، كان من صالحى هذه الطائفة وثقاتهم، كثير العلم، كما عن النجاشي، وعن علي بن فضال: «ثقة ثقة، عين»؛ وعن الشيخ أنه ثقة صحيح، وفي شأنه روايات، وهو من السادسة^(٣)؛ وعلي بن النعمان هو أبو الحسن، النخعي، مولى، كوفي، الأعلم، ثقة ثبت، وجه، صحيح، واضح الطريقة، توفي قبل سنة (٢١٠هـ)، وهو من السادسة أو كبارها^(٤)؛ وسويد القلاء هو نفسه سويد مولى محمد بن مسلم، ثقة، من الخامسة، سيأتي الكلام فيه؛ وأبو أيوب هو إبراهيم بن عيسى الخزاز، كوفي، ثقة، كبير المنزلة، وعده المفيد في رسالته العديدة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، وهو من الخامسة^(٥)؛ وأبو بصير هو يحيى بن أبي القاسم، الضرير، كما يقتضى إطلاق الكنية، كوفي، ثقة وجيه، كما عن النجاشي. نعم وصفه ابن فضال ببعض التخليط، وهو من الرابعة، توفي سنة (١٥٠هـ)^(٦).

٥ سويد القلاء:

ذكر النجاشي والشيخ ترجمتين متتاليتين، فذكر النجاشي: «سويد بن مسلم القلاء، مولى شهاب بن عبد ربه بن أبي ميمونة، مولى بني نصر بن قعين، من بني أسد، ويقال: سويد، مولى محمد بن مسلم، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ثقة، ذكره أبو العباس في الرجال، له كتاب، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدثنا أحمد بن جعفر، قال: حدثنا

(١) ينظر: ج ١، ح ٣، ص ٨٥.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٣، ص ٨٦.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٩٣، ص ٤٣٣.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ١٣٤، ص ٥٩٧.

(٥) ينظر: ج ٢ - ح ٧٣، ص ٢٥٧.

(٦) ينظر: ج ٢، ح ٦١، ص ٢٠٨.

أحمد بن إدريس، قال: حدّثنا محمد بن عبد الجبار، قال: حدّثنا محمد بن إساعيل بن بزيع عن عليّ بن النعمان، عن سويد بكتابه^(١).

ثم قال في الترجمة التي بعدها: «سويد مولى محمد بن مسلم، له كتاب. أخبرنا محمد بن جعفر، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا يحيى بن زكريا بن شيبان، عن محمد بن سنان وعليّ بن النعمان، عن سويد بكتابه^(٢).

وكذا كان الشّرخ قد فعل فذكر ترجمة سويد القلا، وقال: «له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصّفار والحسن بن متيل، عن محمد بن الحسين، عن عليّ بن النعمان، عنه^(٣). ثم قال في الترجمة التالية: «سويد، مولى محمد بن مسلم، له كتاب، رواه حميد بن زياد^(٤).

وهنا نقاط:

الأولى: ظاهر تعدد الترجمة في الفهرسين تعدد الرجلين، بل ويؤكد التعدد أن الأوّل الذي ذكره النجاشي مولى شهاب بن عبد ربه، الذي هو مولى بني أسد، وأما الثاني فهو مولى محمد بن مسلم، الذي هو مولى ثقيف، لكن من الواضح أنها لرجل واحد، خاصة مع قول النجاشي في الترجمة الأولى أنه يسمى سويد، مولى محمد بن مسلم.

الثانية: أما الشّرخ فأيضاً يظهر من تعدد الترجمة تعدد الرجلين، خاصة مع افتراق الطبقة الذي يمكن إدراكه من طريق الشّرخ إلى كتابه، فالأول يروي عنه عليّ بن النعمان، وهو من كبار السادسة، أما الثاني فيروي عنه حميد بن زياد، وهو من الثامنة، ولكن السقط في سند الشّرخ ظاهر؛ إذ النجاشي روى كتاب الثاني أيضاً عن عليّ بن النعمان.

الثالثة: تعدد ولاء الرجل ربّما يعود إلى أنه حين كان يقطن الكوفة وإلى محمد بن

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٩١، ت ٥١٠.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٩١، ت ٥١١.

(٣) الفهرست، الطوسي، ص ١٣٩، ت ٣٣٠.

(٤) الفهرست، الطوسي، ص ١٣٩، ت ٣٣١.

مسلم، وبعد ذلك انتقل إلى بغداد مع شهاب بن عبد ربه ووالاه هناك، ومع أن الاثنين من الموالي، إلا أن كلاهما من الميسورين، ممن لهم وجهة اجتماعية وإن لم يكونوا عرباً.

الرابعة: أن تعدد التراجم مع اتحاد الرجل إنما يحدث في فهرست النجاشي والشيخ، عند أخذهما من مصدرين، كل مصدر يذكر عنواناً مختلفاً له، لذا فيحُدس أن النجاشي أخذ ترجمة سويد بن مسلم القلاء من فهرست ابن بطة، وأخذ ترجمة سويد، مولى محمد بن مسلم، من رجال ابن عقدة، بينما يحُدس أن الشيخ أخذ ترجمة سويد القلاء من فهرست ابن الوليد، وأخذ ترجمة سويد، مولى محمد بن مسلم، من كتاب الرجال لحُميد بن زياد.

تحقيق الصدور:

الرواية ذات سند صحيح، كما عبّر العلامة المجلسي^(١). والمضمون موثوق الصدور.

(١) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٠٩.

٤٥ - بَابُ نَادِرٍ فِيهِ ذِكْرُ الْغَيْبِ

٦٦٥/ ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَادٍ، قَالَ: سَأَلَ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ فَارِسَ، فَقَالَ لَهُ: أَتَعْلَمُونَ الْغَيْبَ؟ فَقَالَ: «قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: يُبْسِطُ لَنَا الْعِلْمُ، فَتَعْلَمُ^(١)، وَيُقْبِضُ عَنَّا، فَلَا نَعْلَمُ^(٢)»، وَقَالَ: سَرَّ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- أَسْرَهُ^(٣) إِلَى جَبْرِئِيلَ عليه السلام، وَأَسْرَهُ جَبْرِئِيلُ إِلَى مُحَمَّدٍ عليه السلام، وَأَسْرَهُ مُحَمَّدٌ إِلَى مَنْ شَاءَ اللَّهُ^(٤)»^(٥).

رجال السند:

العِدَّةُ فِيهَا مِنْ يُوَثِّقُ بِهِ، مِنْ أَصْحَابِ الطَّبَقَةِ الثَّامِنَةِ، وَمَرَّ التَّعَرُّضُ لَهَا^(٦)؛ وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، ثِقَةٌ، وَجِهٌ أَصْحَابُنَا بِقَمٍ، وَكَبِيرُهُمْ وَفَقِيهُهُمْ، مِنَ السَّابِعَةِ، تُوْفِيَ بَعْدَ

(١) فِي «ف»: «نَعْلَمُهُ».

(٢) فِي «ف»: «فَلَا نَعْلَمُهُ».

(٣) «أَسْرَهُ»، أَيِ أَظْهَرَهُ وَأَعْلَنَهُ. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: أَسْرَزْتُ الشَّيْءَ: كَتَمْتُهُ، وَأَعْلَنْتُهُ أَيْضاً. فَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ. رَاجِعٌ: الصَّحَاحُ، ج ٢، ص ٦٨٣ (س.ر.).

(٤) فِي «أَلْفٍ، بِسَ»: «- اللَّهُ».

(٥) بِصَانِئِ الدَّرَجَاتِ، ص ٥١٣، ح ٣٢، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُعَمَّرٍ إِلَى قَوْلِهِ: «يُقْبِضُ عَنَّا فَلَا نَعْلَمُ». وَفِيهِ، ص ٣٧٨، ح ٦، بِسَنَدِهِ عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَادٍ، مَعَ اخْتِلَافٍ فِي أَوَّلِهِ. وَفِيهِ أَيْضاً، ص ٣٧٧، ح ٤؛ وَالْغَيْبَةُ لِلنَّعْمَانِيِّ، ص ٣٧، ح ١٠؛ وَالْإِخْتِصَاصُ، ص ٢٥٤، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، مِنْ قَوْلِهِ: «سَرَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَسْرَهُ» مَعَ اخْتِلَافٍ. وَفِي تَحْفِ الْعُقُولِ، ص ٣٠٧؛ وَالْخِصَالُ، ج ٢، ص ٥٢٨، أَبْوَابُ الثَّلَاثِينَ وَمَا فَوْقَهُ، ح ٣ مَرَسِلاً، وَفِيهِ إِلَى قَوْلِهِ: «وَيُقْبِضُ عَنَّا فَلَا نَعْلَمُ» مَعَ اخْتِلَافٍ وَزِيَادَةٍ فِي آخِرِهَا؛ الْوَاقِي، ج ٣، ح ١١٥٧، ص ٥٩٠.

(٦) يَنْظُرُ: ج ١، ح ١، ص ٢٥.

سنة (٢٧٤هـ)^(١)؛ ومُعَمَّرِ بْنِ خَلَّادٍ هو أبو خلاد بن أبي خلاد، البغدادي، ثقة، من السادسة^(٢).

تحقيق الصدور:

رواها الصفار مرتين عن أخي أحمد الأشعري^(٣)، والمضمون أيضاً قد روي بغير سند، والرواية ذات سند صحيح، كما عبر العلامة المجلسي^(٤).

(١) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٢) ينظر: ج ٤، ح ٤٩٠.

(٣) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٣٩٧؛ ح ٣؛ ص ٣٩٨، ح ٦.

(٤) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١١٠.

٦٦٦/٢. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ، عَنْ سَدِيرِ الصَّرِفِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ مُهْرَانَ بْنَ أَغْبَرَ يَسْأَلُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ» ^(١) قَالَ ^(٢) أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - ابْتَدَعَ ^(٣) الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا بِعِلْمِهِ عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ كَانَ قَبْلَهُ، فَابْتَدَعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَيْنِ ^(٤)، وَلَمْ يَكُنْ ^(٥) قَبْلَهُنَّ سَمَاوَاتٌ وَلَا أَرْضُونَ، أَمَا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ» ^(٦)؟ فَقَالَ لَهُ مُهْرَانُ: أَرَأَيْتَ قَوْلَهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: «عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا»؟ فَقَالَ ^(٧) أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ» ^(٨) وَكَانَ وَاللَّهِ مُحَمَّدٌ مِّنْ ارْتِضَاءِهِ ^(٩). وَأَمَّا قَوْلُهُ: «عَالِمُ الْغَيْبِ» فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - عَالِمٌ بِمَا غَابَ عَنْ خَلْقِهِ - فِيمَا يَقْدَرُ مِنْ شَيْءٍ، وَيَقْضِيهِ فِي عِلْمِهِ - قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُ وَقَبْلَ أَنْ يُفْضِيَهُ ^(١٠) إِلَى الْمَلَائِكَةِ؛ فَذَلِكَ يَا مُهْرَانُ، عِلْمٌ مَّوْقُوفٌ عِنْدَهُ، إِلَيْهِ فِيهِ الْمَشِيشَةُ، فَيَقْضِيهِ

(١) البقرة (٢): ١١٧؛ الأنعام (٦): ١٠١.

(٢) في «ب، بر» وتفسير العياشي: «فقال».

(٣) «ابتدع الأشياء»، أي أحدثها. يقال: أبدع الله تعالى الخلق إبداعاً، أي خلقهم لا على مثال، وأبدعت الشيء وأبتدعته، أي استخرجته وأحدثته. راجع: المصباح المنير، ص ٣٨ (بدع).

(٤) في حاشية «بح» والبصائر، ص ١٣٣، ح ١: «الأرض».

(٥) في «ف»: «لم تكن».

(٦) هود (١١): ٧.

(٧) في «ب، ج، بح» وحاشية «بر» والبصائر، ص ١٣٣، ح ١: «+ له».

(٨) الجن (٧٢): ٢٦-٢٧. وفي البصائر، ص ١٣٣، ح ١: «+ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا».

(٩) «ارتضاه»، أي اختاره. يقال: رضيت الشيء ورضيت به رضاً: اخترته، وارتضيته مثله. راجع: المصباح المنير، ص ٢٢٩ (رضى).

(١٠) في البصائر، ص ١٣٣، ح ١: «يقضيه». و«يفضيه»، أي يعلمه. يقال: أفضيت إليه بالسر، أعلمته به. راجع: المصباح المنير، ص ٤٧٦ (فضا).

إذا أَرَادَ، وَيَبْدُو لَهُ فِيهِ ^(١)، فَلَا ^(٢) يُمَضِّيه؛ فَأَمَّا الْعِلْمُ الَّذِي يُقَدَّرُهُ اللَّهُ ^(٣) - عَزَّ وَجَلَّ - وَيَقْضِيهِ ^(٤) وَيُمَضِّيه، فَهُوَ الْعِلْمُ الَّذِي انْتَهَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ إِلَيْنَا ^(٥).

رجال السند:

محمّد بن يحيى هو أبو جعفر العطار، ثقة عين، كثير الحديث، شيخ أصحابنا في زمانه، قمي، من الثامنة، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ) ^(٦)؛ وعبد الله بن محمد بن عيسى وهو بلا ريب بنان، أبو الحسن الأشعري، أخو أحمد بن محمد بن عيسى، ذهبنا إلى قبول روايته، وهو من السابعة ^(٧)؛ والحسن بن محبوب هو السراد، الراوي المعروف، أبو عبد الله البجلي، مولى، كوفي، وثقه الشيخ في أكثر من موضع، وقال: إنه من الأركان الأربعة، ووصفه النجاشي بأنه من جلة أصحابنا في ترجمة جعفر بن عبد الله المذري، ولكنه نسي أن يفرد له ترجمة. توفي سنة (٢٢٤هـ)، من السادسة ^(٨)؛ وعلي بن رثاب هو أبو الحسن، مولى جرم، وقيل: مولى بني سعد بن بكر، طحان، كوفي، ثقة، جليل القدر، أستاذ الحسن

(١) في «ج»: - «فيه».

(٢) في «ب»: «ولا».

(٣) في «ف»: - «الله».

(٤) هكذا في النسخ التي قولت. وفي المطبوع: «فيقضيه».

(٥) بصائر الدرجات، ص ١٣٣، ح ١، عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب. وفيه، ص ١٣٣،

ح ٢، عن عبد الله بن محمد، عن الحسن بن محبوب، مع زيادة في آخره. تفسير العياشي، ج ١،

ح ٧٧، ص ٣٧٣، عن سدير، عن حمران، إلى قوله: «أما تسمع لقوله تعالى: «وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى

الْمَاءِ؟»؛ الوافي، ج ١، ح ٤١٥، ص ٥١٣.

(٦) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٧) ينظر: ج ٢، ح ٥٧، ص ١٨١.

(٨) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٨.

بن محبوب، كوفي، من الخامسة^(١)؛ وسدير الصيرفي هو أبو الفضل، سدير بن حكيم الكندي، مولى، كوفي، والد الراوي المعروف حنان، لم يذكر في فهارس مصنفينا وذكر في الرجال، والصحيح توثيق العامة له، مع وصفهم إياه بالرفض والتشيع، وهو من الثالثة التي أدركتها الخامسة^(٢).

تحقيق الصدور:

وصف العلامة المجلسي السند بالمجهول^(٣)، ولعل ذلك يعود إلى إشكالية عدم التوثيق الصريح لعبد الله بن محمد بن عيسى وسدير بن حكيم الصيرفي، ولكننا بنينا على وثيقة الرجلين، كما مر، فالسلسلة عندنا يوثق بنقلها، وقد رواها الصقار عن أخي بنان أحمد بن محمد بن عيسى، فتنتفي مشكلة عدم توثيقه الصريح، وعلى كل التقدير فالوثوق بالرواية متحقق.

(١) ينظر: ج ٢، ح ٩٩، ص ٤٥٦.

(٢) ينظر: ج ٤، ح ٥١١، ص

(٣) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١١١.

٣/٦٦٧. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَدِيرٍ، قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَأَبُو بَصِيرٍ، وَيَحْيَى الْبَرَّازُ، وَدَاوُدُ بْنُ كَثِيرٍ، فِي مَجْلِسِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام إِذْ ^(١) خَرَجَ إِلَيْنَا وَهُوَ مُغَضَّبٌ، فَلَمَّا أَخَذَ مَجْلِسَهُ، قَالَ: «يَا عَجَبًا ^(٢) لَأَقْوَامٍ يَزْعُمُونَ أَنَّا نَعْلَمُ الْغَيْبَ، مَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ؛ لَقَدْ هَمَمْتُ بِضَرْبِ جَارِيَّتِي فَلَأَنَّهُ، فَهَرَبَتْ مِنِّي، فَمَا عَلِمْتُ فِي أَيِّ بُيُوتِ الدَّارِ هِيَ؟». قَالَ سَدِيرٌ: فَلَمَّا أَنْ قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ وَصَارَ فِي مَنْزِلِهِ، دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو بَصِيرٍ وَمُيَسَّرٌ، وَقُلْنَا لَهُ: جُعِلْنَا ^(٣) فِدَاكَ، سَمِعْنَاكَ وَأَنْتَ تَقُولُ كَذَا وَكَذَا فِي أَمْرِ جَارِيَّتِكَ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّكَ نَعْلَمُ عِلْمًا كَثِيرًا، وَلَا تَنْسِبُكَ إِلَى عِلْمِ الْغَيْبِ ^(٤). قَالَ: فَقَالَ: «يَا سَدِيرُ، أَلَمْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ؟» قُلْتُ: بَلَى. قَالَ: «فَهَلْ وَجَدْتَ فِيهَا قَرَأْتَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ» ^(٥)؟» قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، قَدْ قَرَأْتُهُ. قَالَ: «فَهَلْ عَرَفْتَ الرَّجُلَ؟ وَهَلْ عَلِمْتَ مَا كَانَ عِنْدَهُ مِنْ عِلْمِ الْكِتَابِ؟» قَالَ: قُلْتُ: أَخْبِرْنِي بِهِ. قَالَ: «قَدَرُ قَطْرَةٍ مِنَ الْمَاءِ ^(٦) فِي الْبَحْرِ الْأَخْضَرِ، فَمَا يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ عِلْمِ الْكِتَابِ؟» قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، مَا أَقَلَّ هَذَا! فَقَالَ: «يَا سَدِيرُ، مَا أَكْثَرَ هَذَا أَنْ يَنْسِبَهُ ^(٧)

(١) في «ف، بر»: «إِذَا».

(٢) في «ب» والبصائر، ص ٢٣٠: «يا عجبا».

(٣) في «ف» والبصائر، ص ٢٥٠: «+ الله».

(٤) في الوافي: «ولا نسبك إلى علم الغيب، إما إخبار، أو استفهام إنكار».

(٥) النمل (٢٧): ٤٠.

(٦) في البصائر، ص ٢٣٣: «من المطر الجود» بدل «من الماء».

(٧) في البصائر، ص ٢٣٣: «ما أكثره إن لم ينسبه إلى العلم» بدل «ما أكثر هذا أن ينسبه الله إلى العلم».

وقال في المرأة: «لعل هذه رد لما يفهم من كلام سدير من تحقير العلم الذي أوتي آصف عليه السلام بأنه وإن كان قليلا بالنسبة إلى علم كل الكتاب، فهو في نفسه عظيم؛ لانتسابه إلى علم الذي أخبرك بعد ذلك برفعة شأنه. ويحتمل أن يكون هذا مبهمًا يفسره ما بعده، ويكون الغرض بيان وفور علم

الله - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَى الْعِلْمِ الَّذِي أَخْبَرَكَ بِهِ. يَا سَدِيرُ، فَهَلْ وَجَدْتَ فِيهَا قَرَأْتَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - أَيْضًا: ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا تَبْنِي وَيُنْتِغَمُ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾^(١)؟ قَالَ: قُلْتُ: قَدْ قَرَأْتُهُ جُعِلْتُ فِدَاكَ. قَالَ: «فَمَنْ^(٢) عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ كُلُّهُ^(٣) أَفْهَمُ، أَمْ^(٤) مَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ بَعْضُهُ؟» قُلْتُ: لَا، بَلْ مَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ كُلُّهُ، قَالَ^(٥): فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى صَدْرِهِ، وَقَالَ: «عِلْمُ الْكِتَابِ وَاللَّهُ كُلُّهُ^(٦) عِنْدَنَا، عِلْمُ الْكِتَابِ وَاللَّهُ كُلُّهُ^(٧) عِنْدَنَا»^(٨).

من نسبه الله إلى مجموع علم الكتاب. ولعلّ الأول أظهر. وأظهر منهما ما في البصائر [ص ٢٣٣] حيث روى عن إبراهيم بن هاشم عن محمد بن سليمان، وفيه: ما أكثر هذا لمن لم ينسبه». ثم قال: «والمعنى حينئذٍ بين، وعلى التقادير يقرأ أخبرك على صيغة المتكلم، ويمكن أن يقرأ على ما في الكتاب بصيغة الغيبة، أي أخبرك الله بأنّه أتى بعرش بلقيس في أقلّ من طرفه عين». راجع: مرآة العقول، ج ٣، ص ١١٤.

(١) الرعد (١٣): ٤٣.

(٢) هكذا في النسخ التي قبلت والوافي والبصائر، ص ٢٥٠. وفي المطبوع: «أفمن».

(٣) يجوز فيه وفي نظائره الجرّ بدلًا عن الكتاب، كما في «بر».

(٤) في «بر»: «أو».

(٥) في «ض»: - «قال».

(٦) في «ب»: «كلّه والله». وفي «بف»: - «كلّه».

(٧) في «ب»: «كلّه والله».

(٨) بصائر الدرجات، ص ٢٥٠، ح ٥، عن عبّاد بن سليمان؛ وفيه، ص ٢٣٣، ح ٣، عن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن سليمان بن سدير، مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّه لم يجمع القرآن كلّهُ إِلَّا الْأُمَمَةُ (ص ٦١٤)، بسند آخر، من قوله: «فأومأ بيده إلى صدره» مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. الوافي، ج ٣، ح ١١٦٠، ص ٥٩١.

رجال السند:

أحمد بن محمد هو أبو عبد الله العاصمي، كوفي، سكن بغداد، قال النجاشي: «كان ثقة في الحديث، سالماً خيراً». وقال الشيخ: «ثقة في الحديث، سالم الجنبه»، وهو من الثامنة^(١)؛ ومحمد بن الحسن هو الصفار، صاحب البصائر، أبو جعفر الأعرج، مولى الأشاعرة، قمي، يلقب عمولة، كان وجهاً في أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحاً، قليل السقط في الرواية، وهو من كبار الثامنة، توفي سنة (٢٩٠هـ)^(٢)؛ وعبد بن سليمان لم يوثق صريحاً، من السابعة^(٣)؛ ومحمد بن سليمان هو أبو عبد الله البجلي، بصري، اكتسب لقب الديلمي من أبيه؛ لأنه كان يتجر كثيراً بسبي الديلم، ضعيف جداً، لا يعول عليه في شيء، كما عن النجاشي، وضعفه الشيخ مرتين، وعن ابن الغضائري ضعفه في حديثه، وارتفع مذهبه (غال)، وهو من السادسة^(٤)؛ وهو يروي عن أبيه، وهو سليمان بن عبد الله، أبو محمد البجلي، كوفي، لقب بالديلمي؛ لأنه كان يتجر إلى خراسان، ويكثر شري سبي الديلم، ويحملهم إلى الكوفة، قال النجاشي: «قل: غمز عليه، وقيل: كان غالياً، كذاباً»، وكذا عن ابن الغضائري، مع تغيير في العنوان باسم سليمان بن زكريا، وفي الكشي أنه من كبار الغلاة، وهو من الخامسة^(٥)؛ وسدير الصيرفي هو أبو الفضل، سدير بن حكيم الكندي، مولى، كوفي، والد الراوي المعروف حنان، لم يذكر في فهرس مصنفينا وذكر في الرجال، والصحيح توثيق العامة له، مع وصفهم إياه بالرفض والتشيع، وهو من الثالثة التي أدركها الخامسة^(٦).

(١) ينظر: ج ٤، ح ٤٤٦.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٢٦، ص ٢٣٠.

(٣) ينظر: ج ٤، ح ٤٤٩.

(٤) ينظر: ج ١، ح ٨، ص ١٦١.

(٥) ينظر: ج ١، ح ٨، ص ١٦١.

(٦) ينظر: ج ٤، ح ٥١١، ص

تحقيق الصدور:

وصف العلامة المجلسي السند بالمجهول^(١)، ورجال السند فيهم من لا يؤمن على نقل الحديث، وهو محمد بن سليمان، وأبوه سليمان بن عبد الله الديلمي، وهناك من لا نعرف شيئاً عنه، إلا أنه يروي عنهما وهو عباد بن سليمان، فلا نثق بهذه السلسلة، ولا نثق بصدور حديثها عنهم.

(١) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١١٢.

٦٦٨ / ٤. أحمد بن مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْإِمَامِ: يَعْلَمُ الْغَيْبَ؟ فَقَالَ: «لَا، وَلَكِنْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْلَمَ الشَّيْءَ، أَغْلَمَهُ اللَّهُ ذَلِكَ»^(١).

رجال السند:

أحمد بن مُحَمَّدٍ هو أبو عبد الله العاصمى، كوفى، سكن بغداد، قال النجاشى: «كان ثقة فى الحديث، سالماً خيراً». وقال الشيخ: «ثقة فى الحديث، سالم الجنبه»، وهو من الثامنة^(٢)؛ ومُحَمَّدُ بن الحسن هو الصفار، صاحب البصائر، أبو جعفر الأعرج، مولى الأشاعرة، قمى، يلقب بمولة، كان وجهاً فى أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحاً، قليل السقط فى الرواية، وهو من كبار الثامنة، توفى سنة (٢٩٠هـ)^(٣)؛ وأحمد بن الحسن بن عليٍّ هو ابن فضال، أبو الحسين التيمى، وقيل: أبو عبد الله، مولى عكرمة بن ربعى الفياض، كوفى، فطحي، ثقة فى الحديث، من السابعة، توفى سنة (٢٦٠هـ)؛ وعمرو بن سعيد وهو عمرو بن سعيد الساباطى، مدائنى، ثقة، من السادسة؛ ومُصَدِّقُ بن صدقة، مدائنى، ثقة، من كبار السادسة؛ وعمَّار السَّابَّاطِيُّ هو أبو فضل، مولى، مدائنى، ثقة أيضاً، من كبار الخامسة، سيأتى تفصيلهم تبعاً.

(١) بصائر الدرجات، ص ٣٣٥، ح ٤؛ والاختصاص، ص ٢٨٥، عن أحمد بن الحسن. وفى بصائر الدرجات، ص ٣٣٥، ح ٥، بسنده عن عمر بن سعيد المدائنى، وفيه: «إذا أراد الإمام أن يعلم شيئاً علَّمه الله ذلك». وفيه، ص ٣٤٥، ح ٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف؛ الوافى، ج ٣، ص ١١٥٦، ح ٥٩٠.

(٢) ينظر: ج ٤، ص ٤٤٦.

(٣) ينظر: ج ١ - ح ٢٦، ص ٢٣٠.

هـ أحمد بن الحسن بن عليّ:

هو ابن الراوي ذائع الصيت، جليل المنزلة، الحسن ابن فضال، وأخوه الأصغر الراوي الجليل عليّ ابن فضال، والرجل من السابعة، بل من نقاط الارتكاز فيها، ممن يقاس عليه في الطبقات، توفي سنة (٢٦٠هـ)، قريباً من وفاة الفضل بن شاذان، المتوفى (٢٥٩هـ)، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، المتوفى (٢٦٢هـ)، ومحمد بن سماعة، المتوفى (٢٦٣هـ).

قال النجاشي: «أحمد بن الحسن بن عليّ بن محمد بن عليّ بن فضال بن عمر بن أيمن، مولى عكرمة بن ربعي الفياض، أبو الحسين، وقيل: أبو عبد الله، يقال: إنه كان فطحياً، وكان ثقة في الحديث، روى عنه أخوه عليّ بن الحسن، وغيره من الكوفيين. يعرف من كتبه: كتاب الصلاة، كتاب الوضوء، أخبرنا بهما قراءة عليه أبو عبد الله أحمد بن عبد الواحد، قال: حدّثنا أبو الحسن عليّ بن محمد القرشي، قال: حدّثنا عليّ بن الحسن بن فضال، عن أخيه بكتبه، ومات أحمد بن الحسن سنة ستين ومائتين»^(١).

وقال الشيخ: «أحمد بن الحسن بن عليّ بن محمد بن فضال بن عمر بن أيمن، مولى عكرمة بن ربعي الفياض، أبو عبد الله، وقيل: أبو الحسين، كان فطحياً، غير أنه ثقة في الحديث، وروى عنه أخوه عليّ بن الحسن، وغيره من الكوفيين والقميين. وله كتب، منها كتاب الصلاة وكتاب الوضوء، أخبرنا بهما أبو الحسين ابن أبي جيد، قال: حدّثنا ابن الوليد، قال: أخبرنا الصفار، قال: أخبرنا أحمد بن الحسن. وأخبرنا أحمد بن عبدون، قال: أخبرنا ابن الزبير، قال: حدّثنا عليّ بن الحسن، عن أخيه. ومات أحمد بن الحسن هذا سنة ستين ومائتين»^(٢).

وفي الاختيار: «قال أبو عمرو: سألت أبا النضر محمد بن مسعود، عن جميع هؤلاء؟ فقال: أما عليّ بن الحسن بن عليّ بن فضال: فما رأيت فيمن لقيت بالعراق وناحية

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٨٠، ت ١٩٤.

(٢) الفهرست، الطوسي، ص ٦٧، ت ٧٢.

خراسان أفقه ولا أفضل من عليّ بن الحسن بالكوفة، ولم يكن كتاب عن الأئمة (عليهم السلام) من كل صنف إلا وقد كان عنده، وكان أحفظ الناس، غير أنه كان فطحياً، يقول بعبد الله بن جعفر، ثم بأبي الحسن موسى (عليه السلام)، وكان من الثقات، وذكر: أن أحمد بن الحسن كان فطحياً أيضاً^(١).

ويظهر من رواية موت والده وأنه عدل عن الفطحية أن عبد الله بن محمد بن زرارة كان أدق منه في الحديث، وكان عبد الله بن محمد بن زرارة جعل وصيته أن تباع كل أملاكه وتحمل إلى الإمام (عليه السلام)، وقد جعل صديقه أحمد بن الحسن بن فضال وصياً على هذا، وحضر أيوب بن نوح تنفيذ الوصية.

• عمرو بن سعيد:

راوٍ فطحي، مدائني، يتوسط بين كثيراً بين أحمد ابن فضال ومصدق بن صدقه، في روايته عن عمار الساباطي، ويلاحظ أن السلسلة التي يقع فيها غالباً هي من الفطحية، فهو يروي عن فطحية ساباط، ويروي عنه أحمد ابن فضال، وهو من فطحية الكوفة، وابنه محمد ثقة، عين، ذكره النجاشي.

قال النجاشي: «عمرو بن سعيد المدائني ثقة، روى عن الرضا (عليه السلام). له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا أبو الحسن بن الجندي، قال: حدّثنا أبو عليّ بن همام، قال: حدّثنا أحمد بن إدريس، عن عمران بن موسى، عن موسى بن جعفر، عن عمرو بن سعيد بكتابه^(٢).

وقال الشيخ: «عمرو بن سعيد الزيات المدائني، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن أحمد بن إدريس، عن عمران بن موسى، عن موسى بن جعفر البغدادي، عنه^(٣).

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٨١٢.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٨٨، ت ٧٦٧.

(٣) الفهرست، الطوسي، ص ١٨٠، ت ٤٨٧.

ولم يذكر العلمان أنه من الفطحية، لكن أسناده تشير إلى ذلك، فتوسطه الدائم بينهم، وكونه من المدائن يشير بوضوح إلى كونه فطحياً، وهذا ما يجعلنا نعتد قول نصر بن الصباح، حيث ذكر أبو عمرو الكشي: «قال نصر بن الصباح: عمرو بن سعيد فطحي»^(١).

ويؤكد صحة كلام نصر ما ذكره الشيخ في الغيبة، حيث قال: «عمرو بن سعيد المدائني - وكان فطحياً - قال: كنت عند أبي الحسن العسكري (عليه السلام) بصرياً، إذ دخل أيوب بن نوح ووقف قدامه فأمره بشيء، ثم انصرف، والتفت إليّ أبو الحسن (عليه السلام)، وقال: يا عمرو إن أحببت أن تنظر إلى رجل من أهل الجنة فانظر إلى هذا»^(٢).

وأقوال نصر بن الصباح تجد فيها الدقة في أحيان ليست قليلة، كما في قضية عليّ بن إسماعيل بن عيسى، حيث دلت القرائن على كونه هو عليّ بن السندي ولم يذكر أحد غيره ذلك. وقال نصر بن الصباح: إنه «يسمى عليّ بن إسماعيل، فإن إسماعيل لقبه سندي». ولم يعتمد السيّد الخوئي طاب رمسه ذلك؛ باعتبار عدم الاعتداد بقول نصر، لكن متابعة روايات الشيخ المبتدئة به إلى حريز وحمّاد، رواها الصدوق في الفقيه عن حريز أو عن حمّاد، ومن الرواة فيها عن حمّاد هو عليّ بن إسماعيل بن عيسى، مما يؤكد أن اسم الموما إليه (عليّ بن السندي) وهو ما أشار إليه نصر، وهذا يعني تأكيد اتحاد الرجلين، خلافاً للسيّد الخوئي طاب ثراه، بل وأكثر من هذا اتحاد الراوي عنه والمروي عنه بين العنوانين، كما يظهر ذلك جلياً في كامل الزيارات والاختصاص.

هـ مُصَدِّقُ بَنِ صَدَقَّة:

مدائني أيضاً، فطحي أيضاً كباقي سلسلته، أخوه الحسن بن صدقة أيضاً من الثقات. ذكره الكشي وعده من جملة (أجلة) العلماء والفقهاء العدول، من الفطحية^(٣).

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٨٦٩.

(٢) الغيبة، الطوسي، ص ٣٥٠.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٨٣٥.

قال العلامة: «روى ابن عقدة عن علي بن الحسن - يقصد ابن فضال - قال: الحسن بن صدقة المدائني، أحسبه أزدياً، وأخوه مصدق، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن (عليهما السلام)، وكانوا ثقات»^(١).

ذكره الشيخ في أصحاب الصادق (عليه السلام)، وذكره أيضاً في أصحاب الجواد (عليه السلام). عده السيد البروجردي قدست نفسه من الخامسة^(٢). وهو مساند بعد عدّ ابن عقدة والشيخ إياه فيمن روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن (عليهما السلام).

أقول: لم تثبت رواية مصدق بن صدقة عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وما في رواية في الكافي فبسقوط عمار الساباطي منها، وكونه ممن أدرك الجواد (عليه السلام) أيضاً صعب التحقق، خاصة أن الكشي عند عده لمجموعة من الفطحية وهو منهم، ذكر أن بالكاد أدرك بعضهم الرضا (عليه السلام). فلو عده الشيخ في أصحاب الإمامين الكاظم والرضا (عليهما السلام)، لكان هو الصواب.

ومصدق يقع في سلسلة سندية فطحية مدائنية في أغلب أسناده، ويروي كثيراً عن عمار بن موسى الساباطي، المدائني، الفطحي، الثقة، الذي هو من كبار الخامسة بلا خلاف، ويروي عنه عمرو بن سعيد المدائني، الفطحي، الثقة، والذي هو من السادسة بلا خلاف، فهو أصغر من كبار الخامسة وأكبر من السادسة، فيكون مردداً بين الخامسة وكبار السادسة، وبما أنه لم يثبت أن مصدق قد أدرك الصادق (عليه السلام)، فليس من المناسب إدراجه في الخامسة، فالأنسب عده من كبار السادسة، ممن يروي عن كبار الخامسة.

هـ عَمَّارُ السَّابَّاطِيِّ:

قال النجاشي: «عمار بن موسى الساباطي، أبو الفضل، مولى، وأخواه قيس وصباح، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن (عليهما السلام)، وكانوا ثقات في الرواية. له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا محمد بن جعفر، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا علي بن الحسن

(١) خلاصة الأقوال، العلامة الحلي، ص ٢٨٣.

(٢) رجال طبقات الكافي، ص ٣٥٨ (حجري).

بن فضال، قال: حدّثنا عمرو بن سعيد، عن مصدق بن صدقة، عنه بكتابه^(١).
وقال الشّيش: «عمار بن موسى الساباطي، كان فطحياً. له كتاب كبير، جيد معتمد، رويناه بالإسناد الأوّل عن سعد والحميري، عن أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضال، عن عمرو بن سعيد المدائني، عن مصدق بن صدقة، عنه»^(٢).
أقول: كتّاه النجاشي كما في الترجمة بأبي الفضل، ولكن عن المفيد أن كنيته أبو اليقظان، وكذا كتّاه الشّيش في أصحاب الصادق (عليه السلام)، وفي سند رواية أن كنيته أبو الحسن. وذكر الشّيش أنه من الكوفة، ولكنه سكن المدائن، ولعله هو من نقل الفطحية في المدائن، وفي ذلك تفاصيل.

وفي كتاب الاختيار: «كان فطحياً، وروى عن أبي الحسن موسى (عليه السلام) أنه قال: استوهبت عماراً من ربي تعالى، فوهبه لي»^(٣).

وفي مورد آخر فيه مما جاء في عمار الساباطي أنه روى عن «عليّ بن محمّد، قال: حدّثني محمّد بن أحمد بن يحيى، عن إبراهيم بن هاشم، عن عبد الرحمن بن حمّاد الكوفي، عن مروق، قال: قال لي أبو الحسن الأوّل (عليه السلام): إني استوهبت عمار الساباطي من ربي، فوهبه لي»^(٤). والسند لا يعتمد عليه في إثبات صدور الرواية.

وعن نصر بن الصباح، قال: «حدّثني الحسن بن عليّ بن أبي عثمان السجادة، قال: حدّثني قاسم الصحاف، عن رجل من أهل المدائن يعرفه القاسم، عن عمار الساباطي، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): جعلت فداك، أحب أن تخبرني باسم الله تعالى الأعظم. فقال لي: إنك لا تقوى على ذلك، قال: فلما ألححت، قال: فمكانك إذا، ثم قام فدخل البيت هنيهة، ثم صاح بي، أدخل، فدخلت، فقال لي: ما ذلك؟ فقلت: أخبرني به جعلت

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٢٩١، ت ٧٧٩.

(٢) الفهرست، الطوسي، ص ١٨٩، ت ٥٢٦.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٥٢٤.

(٤) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٧٠٧.

فذاك، قال: فوضع يده على الأرض فنظرت إلى البيت يدور بي وأخذني أمر عظيم، كدت أهلك، فضحكت، فقلت: جعلت فداك حسبي لا أريد ذا^(١). أقول: لا خير في سجادة، وما يرويه فهو غاية في الكذب والوضع.

وقد عدّه المفيد في الرسالة الهلالية من الفقهاء والأعلام الرؤساء المأخوذ منهم الحلال والحرام، والفيتا والأحكام، الذين لا يطعن عليهم، ولا طريق إلى ذم واحد منهم^(٢).

وكان الشيخ في الاستبصار وفي مقام رد خبرين يعارضان أخبار الباب قال: «فالوجه في هذين الخبرين أن لا يعارض بهما الأخبار الأولى؛ لأن الأصل فيهما واحد، وهو عمار الساباطي، وهو ضعيف، فاسد المذهب، لا يعمل على ما يختص بروايته، وقد اجتمعت الطائفة على ترك العمل بهذا الخبر»^(٣).

وهذا خلاف ما ذكره في الفهرست، كما مرّ في حال الرجل، وخلاف ما ذكره في نفس الاستبصار، حيث ذكر: «لأن هذه الأخبار أربعة منها الأصل فيها عمار الساباطي، وهو واحد، وقد ضعفه جماعة من أهل النقل، وذكروا أن ما يتفرد بنقله، لا يعمل عليه؛ لأنه كان فطحياً، فاسد المذهب، غير أنا لا نطعن في النقل عليه بهذه الطريقة؛ لأنه وإن كان كذلك فهو ثقة في النقل، لا يطعن عليه»^(٤). وخلاف ما ورد في العدة من أنه من الموثوقين المتحرّجين في نقل الروايات.

وعن محمد بن مسعود: «عبد الله بن بكير وجماعة من الفطحية هم فقهاء أصحابنا، منهم ابن بكير، وابن فضال يعني الحسن بن عليّ، وعمار الساباطي، وعليّ بن أسباط، وبنو الحسن بن عليّ بن فضال عليّ وأخواه، ويونس بن يعقوب ومعاوية بن حكيم،

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٥٢٤.

(٢) جوابات أهل الموصل، المفيد، ص ٣٠.

(٣) الاستبصار، الطوسي، ج ١، ص ٣٧٢.

(٤) الاستبصار، الطوسي، ج ٣، ص ٩٥.

وعد عدة من أجلة العلماء^(١).

تحقيق الصدور:

نلاحظ أن الكليني يرويها عن الصفار وهو - يرويها عن سلسلة فطحية، كابر عن كابر، وكلهم من الثقات الاعلام، فهو يرويها عن أحمد بن الحسن ابن فضال، وهو فطحي، كوفي، ثم تأتي سلسلة فطحية المدائن، فيرويها عن عمرو بن سعيد، وهو عن مصدق بن صدقة، وهو عن عمار الساباطي، الفطحي، الثقة أيضاً. ذكر العلامة المجلسي أن الحديث موثق^(٢).

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٦٣٥.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١١٥.

٤٦ - بَابُ أَنَّ الْأَمَّةَ عليها السلام إِذَا شَاؤُوا أَنْ يَعْلَمُوا ^(١) عُلِّمُوا ^(٢)

١/٦٦٩. عَلِيٌّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَغَيْرُهُ، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ بَدْرِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ الشَّامِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْإِمَامَ إِذَا شَاءَ ^(٣) أَنْ يَعْلَمَ، عُلِّمَ ^(٤)» ^(٥).

رجال السند:

علي بن محمد هو علي بن محمد بن إبراهيم، علان، هو أبو الحسن، الرازي الكليني، شيخ الكليني، وخاله على الأشهر، ثقة، عين، ممن ترحم عليه الصدوق، وهو من الثامنة ^(٦)؛ سهل بن زياد هو أبو سعيد الآدمي، رازي، شهد أحمد الأشعري عليه بالكذب والغلو، وطرده من قم، وصفه الفضل بأنه أحمق، واستثناه ابن الوليد، ضعيف جدا، فاسد الرواية والمذهب، كما عن ابن الغضائري، وضعفه النجاشي، وضعفه الشيخ في الفهرست، وفي الاستبصار أنه ضعيف جداً عند نقاد الأخبار، مع أنه وثقه في الرجال، وخلصنا إلى ضعفه من السابعة ^(٧)؛ وأيوب بن نوح هو أبو الحسين النخعي، كوفي، كان

(١) في «ف»: + «شيئاً».

(٢) هكذا في «بح، بف». ويقضيه ما يأتي من الروايات، وليس في النسخ ما ينافيه.

(٣) في «بر»: «إن شاء».

(٤) هكذا في «ج، بح». وهو مقتضى الروايات الآتية. وفي «ب»: «اعلم».

(٥) بصائر الدرجات، ص ٣٣٥، ح ٣، عن سهل بن زياد. وفيه، ص ٣٣٥، ح ٥، بسند آخر، مع

اختلاف يسير؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٥٨، ص ٥٩١.

(٦) ينظر: ج ١، ح ٢، ص ٥٣.

(٧) ينظر: ج ١، ح ٢، ص ٥٩.

وكيلاً عظيم المنزلّة، مأموناً عند أبي الحسن الهادي وأبي محمّد العسكري (عليهما السلام)، شديد الورع، كثير العبادة، ثقة في رواياته، كما عن النجاشي، وثقة الشيخ، وعن الكشي أنه من الصالحين، بل وشهد الكشي بعدالته ووثاقته، وفيه رواية في الغيبة تصفه بأهل الجنة، وهو من كبار السابعة^(١)؛ وصفوان بن يحيى، أبو محمّد البجلي، قيل: مولا هم، كوفي، كان يتبعاً للسابري، ثقة، عين، له منزلة شريفة عند الرضا (عليه السلام)، كما عن النجاشي، وعده في جلة أصحابنا في ترجمة المذري، وهو أوثق أهل الحديث في زمانه وأعدهم، كما عن الشيخ، عده الكشي في أصحاب الإجماع، وهو من السادسة، وتوفي سنة (٢١٠ هـ)^(٢)؛ وابن مسكان هو عبد الله بن مسكان، أبو محمّد، مولى عنزة، كوفي، ثقة، عين، كما عن النجاشي، ثقة، له كتاب، كما عن الشيخ، عده الكشي من أصحاب الإجماع، وعده المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، توفي قبل سنة (١٨٧ هـ) بقليل، وهو من الخامسة^(٣). ويبقى الكلام في بدر بن الوليد، وأبي الربيع الشّامي، وهو خليف بن أوفى.

٥ بدر بن الوليد:

جاء هذا الاسم في أسناد الأحاديث في موارد:

فقد روى الصفّار بسند صحيح إلى «ابن مسكان، عن بدر بن الوليد، عن أبي الربيع الشّامي، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): العالم إذا شاء أن يعلم علم»^(٤). ورواها الكليني في الكافي بإبدال كلمة العالم بالإمام، وهي الرواية التالية في الباب.

وكذا عن الصفّار بسند ضعيف عن «ابن مسكان، عن بدر بن الوليد، عن أبي ربيع

(١) ينظر: ج ٣، ح ٢٩٢، ص ١٩٧.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٦٨، ص ٢٤٤.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ١٠٧، ص ٤٨٩.

(٤) بصائر الدرجات، الصفّار، ص ٣٣٥، ح ١.

الشامي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إن الإمام إذا شاء أن يعلم علم^(١)، وهي عين رواية الكافي التي نحن بصدددها.

وكذا روى الكليني بسند معتبر إلى «عبد الله بن مسكان، عن بدر بن الوليد الخثعمي، قال: دخل يحيى بن سابور على أبي عبد الله عليه السلام (ليودعه...)»^(٢).

ومنه يعرف أن بدر الوليد خثعمي، ويكون هذا مؤكداً بلا ريب، خاصة بالنظر إلى ما ذكره البرقي في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام: «بدر بن الوليد الخثعمي، كوفي»^(٣).

وروى الكليني بنفس السند المعتبر إلى ابن مسكان عن «عبد الله بن مسكان، عن زيد بن الوليد الخثعمي، عن أبي الربيع الشامي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام...»^(٤). والصواب أنه تصحيف لبدر بن الوليد الخثعمي، خاصة مع النظر إلى قرينة السلسلة السندية، وقرينة الراوي والمروي عنه، وعدم وجود زيد بن الوليد فقط في هذا المورد، حيث لم يذكر مثل هذا الاسم لا في كتب الحديث، ولا في كتب الرجال. ومنه يظهر عدم صواب ما ذكره السيد الخوئي قدس نفسه من أن الصحيح أنه زيد وليس بدر في طريقه إلى الاستدلال بعدم ثبوت رواية ابن مسكان عن بدر^(٥)!!

وروى الصدوق عن «عبد الله بن مسكان، عن بدر بن خليل، قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل كان في حبس...»^(٦). والظاهر أيضاً أنه تصحيف عن بدر بن الوليد المذكور في الرجال، والذي يروي عنه ابن مسكان؛ إذ لا وجود لبدر بن الخليل في أي مورد آخر.

(١) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٣٣٥، ح ٣.

(٢) الكافي، الكليني، ج ٨، ص ١٤٥، ح ١١٩.

(٣) الرجال، البرقي، ص ٤٥.

(٤) الكافي، الكليني، ج ٨، ص ٢٤٨، ح ٣٤٩.

(٥) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ٤، ص ١٨٢.

(٦) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ج ٣، ح ٤٣٢١، ص ٣٧٦.

وقد ذكر الشيخ أيضاً بدر بن الوليد، وأنه كوفي في أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام). في حين ذكر ابن حجر: «ثور بن الوليد، الخثعمي، الكوفي، ذكره الكشي في رجال الشيعة، روى عن جعفر الصادق رحمه الله تعالى»^(١). والصواب أن ثور تصحيف من بدر، وأن الكشي تصحيف من البرقي.

والرجل لا نعلم عن حاله الكثير، إلا أنه ممن يروي عنه عبد الله بن مسكان في كل رواياته، وهو يروي فيها عن أبي الربيع، خليل بن أوفى، نعم حكى عما سمعه عن الصادق (عليه السلام)، حين سئل وحين ودعه ابن سابور.

ويمكن استكشاف طبقة من رواية عبد الله بن مسكان عنه، وروايته عن خليل بن أوفى، فخليل من الرابعة، وابن مسكان من الخامسة، ولكنه ممن يروي عن طبقة كثير، كما هو معروف من سيرته، فالرجل أيضاً من الخامسة. -

هـ أبو الربيع الشامي:

قال النجاشي: «خليل بن أوفى، أبو الربيع الشامي، العنزي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام). له كتاب يرويه عبد الله بن مسكان. أخبرناه أحمد بن محمد هارون، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا يحيى بن زكريا بن شيبان الكندي، أبو عبد الله، قال: حدّثنا محمد بن سنان، قال: حدّثنا ابن مسكان، عن أبي الربيع بكتابه»^(٢).

وقال أيضاً في باب من اشتهر بكنيته: «أبو الربيع الشامي، أخبرنا ابن نوح، عن الحسين بن عليّ، عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن الحسن بن محبوب، عن خالد بن جرير، عن أبي الربيع الشامي بكتابه»^(٣).

(١) رجال الطوسي، الطوسي، ص ١٧٢، ت ٢٠٢٠.

(٢) لسان الميزان، ابن حجر، ج ٢، ص ١٠١.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٥٣، ت ٤٠٣.

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٤٥٥، ت ١٢٣٣.

وعده الشيخ في أصحاب أبي جعفر عليه السلام، وقال: «خالد بن أوفي، أبو الربيع العنزي، الشامي»^(١). وعده أيضاً في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام^(٢)، وقال في الفهرست: «أبو الربيع الشامي، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن سعد الحميري، عن محمد بن الحسين، عن الحسن بن محبوب، عن خالد بن جرير، عنه»^(٣).

والرجل لا مدرك لتوثيقه أو تضعيفه، وإن استدل لذلك فريقان، ومن المفيد مطالعة ما ذكره السيد الأستاذ في القبسات حوله في بحث مفصل^(٤).

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي: «ضعيف»^(٥)، والضعف والجهالة واضحة في عدة حلقات من السلسلة، فمن سهل بن زياد ومن بدر بن الوليد وأبي الربيع الشامي، ولكن ضعف الطريق بسهل مشفوع بأنه مروي عن بدر بن الوليد، عن أبي الربيع بسند معتبر، فالسند مجهول بجهالة الراويين الأخيرين.

رواه الصفار عن «الميثم النهدي، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي، عن صفوان بن يحيى، عن ابن مسكان، عن يزيد بن فرقد النهدي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إن الإمام إذا شاء أن يعلم علم»^(٦). والسند لا غبار عليه، إلا في يزيد بن فرقد النهدي، فإنه غير معروف، ولا يبعد أن يكون مصحفاً عن داود بن فرقد، المكنى بأبي يزيد، وهو ثقة.

ومضمون الرواية أيضاً مذكور بأسناد أخرى، فلا جزاف من القول بالوثوق بالصدور.

(١) رجال الطوسي، الطوسي، ص ١٣٤، ت ١٣٨٨.

(٢) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٢٥، ت ٤٨٧٥.

(٣) الفهرست، الطوسي، ص ٢٧١، ت ٨٤١.

(٤) القبسات، السيد محمد رضا السيستاني، ج ١، ص ٦٠٥.

(٥) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١١٨.

(٦) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٣٣٥، ح ٢.

٦٧٠ / ٢. أبو عليّ الأشعريّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ بَذْرِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْإِمَامَ^(١) إِذَا شَاءَ أَنْ يَعْلَمَ، أَعْلَمَ^(٢)»^(٣).

رجال السند:

أبو عليّ الأشعري هو أحمد بن إدريس، شيخ الكليني، عربي، قمي، ثقة، فقيه، صحيح الحديث وكثيره، توفي بالقرعاء سنة (٣٠٦هـ)، من الثامنة^(٤)؛ ومحمد بن عبد الجبار هو ابن أبي الصهبان، ذهلي، أو شيباني، قمي، ثقة، تقدر وفاته بحدود (٢٦٠هـ)، وهو من السابعة^(٥)؛ وصفوان بن يحيى، أبو محمد البجلي، قيل: مولا هم، كوفي، كان بياعاً للسابري، ثقة، عين، له منزلة شريفة عند الرضا عليه السلام، وعده النجاشي في جلة أصحابنا في ترجمة المذري، وهو أوثق أهل الحديث في زمانه وأعبدهم، كما عن الشيخ، عده الكشي في أصحاب الإجماع، روى في كامل الزيارات والتفسير، روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى توفي سنة (٢١٠هـ)، وهو من السادسة^(٦)؛ وابن مسكان هو عبد الله بن مسكان، أبو محمد، مولى عزة، كوفي، ثقة، عين، كما عن النجاشي. ثقة، له كتاب، كما عن الشيخ. عده الكشي من أصحاب الإجماع، وعده المفيد في رسالته العديدة من الفقهاء

(١) في البصائر، ح ١: «العالم» بدل «إِنَّ الْإِمَامَ».

(٢) في «ج»: «عَلَّمَ». وفي البصائر، ح ١، ٢، ٣: «علم».

(٣) بصائر الدرجات، ص ٣٣٥، ح ١، عن محمد بن عبد الجبار وفيه، ح ٢، بسنده عن صفوان بن يحيى، عن ابن مسكان، عن يزيد بن فرقد النهدي، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه أيضاً، ح ٣، بسنده عن صفوان بن يحيى؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٩١، ذيل ح ١١٥٨.

(٤) ينظر: ج ١، ح ٣، ص ٨٥.

(٥) ينظر: ج ١، ح ٣، ص ٨٦.

(٦) ينظر: ج ٢، ح ٦٨، ص ٢٤٤.

الأعلام الذين لا مطعن عليهم، توفي قبل سنة (١٨٧هـ) بقليل، وهو من الخامسة^(١)؛ وبدر بن الوليد^(٢)، وأبو الربيع هو الشامي، خليل بن أوفى^(٣)، مرَّ الكلام فيهما في الرواية السابقة.

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي في مرآة العقول حول سنده: «مجهول»^(٤). والجهالة إنما هي بسبب عدم معرفتنا بحال بدر بن الوليد، وأبي الربيع الشامي، خليل بن أوفى. ولكن مرَّ كما في الرواية السابقة أن الوثوق متحصل بمضمون هذه الرواية.

(١) ينظر: ج ٢، ح ١٠٧، ص ٤٨٩.

(٢) ينظر: في هذا الجزء، ح ٦٦٩.

(٣) ينظر: في هذا الجزء، ح ٦٦٩.

(٤) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١١٩.

٦٧١/٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ الْمَدَائِنِيِّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْمَدَائِنِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَرَادَ الْإِمَامُ أَنْ يَعْلَمَ شَيْئًا، أَعْلَمَهُ اللَّهُ ^(١) ذَلِكَ» ^(٢).

رجال السند:

محمّد بن يحيى هو أبو جعفر، العطار، الأشعري، القمي، ثقة عين، كثير الحديث، شيخ أصحابنا في زمانه، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ) ^(٣)؛ وعمران بن موسى هو عمران بن موسى الزيتوني، أشعري، عربي، قمي، ثقة، من صغار السابعة ^(٤)؛ وموسى بن جعفر البغدادي هو موسى بن جعفر بن وهب، مجهول، من كبار السابعة ^(٥)؛ وعمرو بن سعيد المدائني هو الساباطي، فطحي، ثقة، من السادسة ^(٦). ويبقى الكلام في أبي عبيدة المدائني.

• أبو عبيدة المدائني:

وهذا الاسم لا يعرف من هو، ولا داعي لافتراض أنه أبو عبيدة الخذاء أو غيره، بل يظهر أنه شيخ مغمور من المدائنيين الساباطيين.

(١) في البصائر: «علمه الله».

(٢) بصائر الدرجات، ص ٣١٥، ح ٥، عن عمران بن موسى، عن موسى بن جعفر، عن عمرو بن سعيد المدائني، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي بعض نسخ البصائر: «... عمر بن سعيد المدائني، عن أبي عبيدة المدائني، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٥٩، ص ٥٩١.

(٣) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٤) ينظر: في هذا الجزء ح ٦٢٠.

(٥) ينظر: في هذا الجزء ح ٦٢٠.

(٦) ينظر: في هذا الجزء ح ٦٦٨.

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسى حول سند الرواية أنه «مجهول»^(١)، والجهالة واضحة فى السند المسطور فى موسى بن جعفر بن وهب، وفى أبى عبيدة المدائنى.

ولكن الصفار رواها عن «أحمد بن الحسن بن على بن فضال، عن عمر بن سعيد المدائنى، عن مصدق بن صدقه، عن عمار الساباطى، أو عن أبى عبيدة، عن عمار الساباطى، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الإمام أيعلم الغيب؟ قال: لا، ولكن إذا أراد أن يعلم الشيء علمه الله ذلك»^(٢).

وكذا روى المفيد فى الاختصاص عن «أحمد بن الحسن بن على بن فضال، عن عمرو بن سعيد المدائنى، عن مصدق بن صدقة المدائنى، عن عمار بن موسى الساباطى، عن أبى عبد الله عليه السلام، وعن أبى عبيدة المدائنى، عن عمار الساباطى، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الإمام أيعلم الغيب؟ فقال: لا، ولكن إذا أراد أن يعلم الشيء أعلمه الله ذلك»^(٣).

والسند الأخير هو الأقرب للصواب، وأن التصحيح جرى قليلا على سند الصفار، والكلينى، فىكون مصدق بن صدقة الثقة روى الرواية تارة مباشرة عن عمار، وأخرى بواسطة أبى عبيدة المدائنى، وهذا يجرى فى الرواة الذين ينقل أنهم دقيقون فى النقل، فىروون الرواية التى عن أشياخهم إذا ورد سند آخر بواسطة عن مشايخهم أوردوه مبالغة فى دفع التدليس عنهم.

وعلى كل تقدير فالمضمون مروى وموثوق الصدور، والرواية على هذا يوثق بصدورها.

(١) مرآة العقول، العلامة المجلسى، ج ٣، ص ١١٩.

(٢) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٣٣٥، ح ٤.

(٣) الاختصاص، المفيد، ص ٢٨٦.

٤٧ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام يَعْلَمُونَ ^(١) مَتَى يَمُوتُونَ، وَأَنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ إِلَّا بِاخْتِيَارٍ مِنْهُمْ

٦٧٢/ ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سَمَاعَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ الْبُطْلِيِّ ^(٢)، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: قَالَ ^(٣) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَيُّ إِمَامٍ لَا يَعْلَمُ مَا يُصِيبُهُ وَإِلَى مَا يَصِيرُ، فَلَيْسَ ذَلِكَ بِحُجَّةٍ لِلَّهِ ^(٤) عَلَى خَلْقِهِ» ^(٥).

رجال السند:

محمد بن يحيى هو أبو جعفر، العطار، الأشعري، القمي، ثقة عين، كثير الحديث، شيخ أصحابنا في زمانه، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ) ^(٦)؛ وسلمة بن الخطاب، أبو الفضل، وقيل: أبو محمد، البراوستاني الأزدي، رازي من سوادها، ضعف النجاشي

(١) في «ب»: + «أنهم».

(٢) ورد مضمون الخبر في بصائر الدرجات، ص ٥٠٤، ح ١٣، عن سلمة بن الخطاب، عن سليمان بن سماعة وعبد الله بن محمد بن القاسم بن الحارث المبطلي، والمذكور في بعض نسخه «البطل» بدل «المبطل». وعنوان «عبد الله بن محمد بن القاسم بن الحارث المبطلي» أيضاً عُرِفَ من «عبد الله بن محمد، عن عبد الله بن القاسم بن الحارث المبطلي». لاحظ: بصائر الدرجات، ص ٢٦٧، ح ١٠.

(٣) في «ب»: + «لي».

(٤) في «ب، بر» وحاشية «ض»: «الله».

(٥) بصائر الدرجات، ص ٥٠٤، ح ١٣، وفيه: «عن سلمة بن الخطاب، عن سليمان بن سماعة وعبد الله بن محمد بن القاسم بن حارث المبطلي عن أبي بصير، أو عمن روى عن أبي بصير، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: إِنَّ الْإِمَامَ لَوْ لَمْ يَعْلَمْ مَا يُصِيبُهُ...؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٦١، ص ٥٩٤.

(٦) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

حديثه. وعن ابن الغضائري ضعفه. قيل: توفي سنة (٢٧٠هـ)، وهو من السابعة^(١)؛ وسليمان بن سماعه، ضبي، ثقة، من السادسة^(٢)؛ وعبد الله بن محمد عنوان مشترك، مرَّ الكلام فيه^(٣)؛ وعبد الله بن القاسم هو عبد الله بن القاسم بن الحارث، كما يظهر من سند كامل الزيارات، قال عنه النجاشي: ضعيف، غال، صاحب معاوية بن عمار، ثم خلط وفارقه. وعن ابن الغضائري: البطل الحارثي، البصري، كذاب، غال، متروك الحديث، معدول عن ذكره، وهو من صغار الخامسة^(٤)؛ وأبو بصير هو يحيى بن أبي القاسم، الضرير، كوفي، ثقة وجيه، كما عن النجاشي. نعم وصفه ابن فضال ببعض التخليط، وهو من الرابعة، توفي سنة (١٥٠هـ)^(٥)، ولعل هناك صعوبة في الملاقاة بين عبد الله بن القاسم وبين أبي بصير.

تحقيق الصدور:

روى الصَّفَّار الرواية في بصائره عن «سلمة بن الخطاب، عن سليمان بن سماعه، وعبد الله بن محمد بن القاسم بن حرث المبطّل، عن أبي بصير، أو عمن روى عن أبي بصير»^(٦). والسند فيه تصحيف صوابه في الكافي، وفيه ما يكشف تصحيفا في سند الكافي، وصوابه البصائر، وبالتالي:

أولاً: ما جاء في البصائر من رواية (سليمان بن سماعه وعبد الله بن محمد بن القاسم) تصحيف قفزة عين وصوابه (سليمان بن سماعه وعبد الله بن محمد، عن عبد الله بن القاسم) وهو ما جاء في الكافي.

(١) ينظر: ج ٢، ح ٢١١، ص ٧٨٨.

(٢) ينظر: ج ٤، ح ٥١٦.

(٣) ينظر: هذا الجزء، ح ٦٠٣.

(٤) ينظر: ج ٤، ح ٥١٦.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ٦١، ص ٢٠٨.

(٦) بصائر الدرجات، الصَّفَّار، ص ٥٠٤، ح ١٣.

الثاني: أن المبطل تصحيف، والصواب البطل. فهو على رأي لقب عبد الله بن القاسم بن حارث.

الثالث: أن هناك صعوبة في قبول رواية عبد الله بن القاسم عن أبي بصير، ولعل التردد الذي جاء في سند البصائر، ولم يرد في سند الكافي هو الصواب، خاصة أن الصفار إنما يروي عن سلمة تحديثاً، فيكون السند عن عبد الله بن القاسم بن حارث، عمن ذكره، عن أبي بصير.

وفي مختصر البصائر عن «سلمة بن الخطاب، عن سليمان بن سباعة وعبد الله بن محمد، عن عبد الله بن القسم بن الحرث البطل، عن أبي بصير، أو عمن رواه عن أبي بصير»^(١). وهذا هو السند الخالي من التصحيف. قال العلامة المجلسي حول سند الرواية أنه ضعيف^(٢). وهو كذلك فتفرد هذه السلسلة التي يتعدد فيها الضعفاء مريب، ولا وثوق بالصدور.

(١) مختصر بصائر الدرجات، حسن بن سليمان الحلبي، ص ٧.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١١٩.

٦٧٣/ ٢. علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محمد بن بشار، قال: حدثني شيخ من أهل قطيعة الربيع^(١) من العامة ببغداد^(٢) ممن كان ينقل عنه^(٣)، قال: قال لي: قد رأيت بعض من يقولون^(٤) بفضل من أهل هذا البيت، فما رأيت مثله قط في فضله ونسبه^(٥)، فقلت له: من^(٦)؟ وكيف رأيت^(٧)؟ قال: جُمعنا^(٨) أيام السندي بن شاهك ثمانين رجلاً من الوجوه^(٩) المنسوبين إلى الخيز، فأدخلنا^(١٠) على موسى بن جعفر عليه السلام، فقال لنا السندي: يا هؤلاء، انظروا إلى هذا الرجل هل حدث به حديث؟ فإن الناس يزعمون أنه قد فعل^(١١) به، ويكثرون في ذلك، وهذا منزله

(١) «القطيعة»: الهجران، ومحال ببغداد أقطعها المنصور أناساً من أعيان دولته ليُعمروها ويسكنوها، منها

قطيعة الربيع بن يونس: الخارجة والداخلية. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٠٨ (قطع).

(٢) في قرب الإسناد والأمالى والعيون والغيبة: - «بغداد».

(٣) في قرب الإسناد: «يقبل منه». وفي الأمالى والعيون: «يقبل قوله».

(٤) في حاشية «بف»: «يقول».

(٥) في «بر»: - «هذا».

(٦) في «ج»: «نسك». و«النسك» و«النسك» أيضاً: الطاعة والعبادة، وكل ما تُقرب به إلى الله تعالى.

و«النسك»: ما أمرت به الشريعة. النهاية، ج ٥، ص ٤٨ (نسك).

(٧) في «ف» والعيون: «ومن هو». وفي «بح»: «ومن».

(٨) «جمعنا» على صيغة المجهول، و«ثمانين» حال عن ضمير المتكلم أو منصوب على الاختصاص.

واحتمل المازندراني كونه على صيغة المعلوم وثمانين مفعوله. راجع: شرح المازندراني، ج ٦،

ص ٣٤؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ١٢٠.

(٩) «الوجوه»: جمع الوجه، وهو سيد القوم، أو شريف البلد. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٥٥٦

(وجه).

(١٠) في «بف»: «فدخلنا».

(١١) في الأمالى: + «مكروه». والمراد: ما يوجب هلاكه من سقي السم ونحوه.

وَفِرَاشُهُ مُوسَّعٌ عَلَيْهِ غَيْرُ مُضْبِقٍ، وَلَمْ يُرَدْ بِهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ^(١) سُوءًا، وَإِنَّمَا يَنْتَظِرُ بِهِ ^(٢) أَنْ يَتَقَدَّمَ فَيُنَظِّرَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَهَذَا هُوَ صَحِيحٌ، مُوسَّعٌ عَلَيْهِ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ، فَسَلُّوهُ ^(٣). قَالَ ^(٤): وَنَحْنُ لَيْسَ لَنَا هُمْ إِلَّا النَّظَرُ إِلَى الرَّجُلِ وَإِلَى فَضْلِهِ وَسَمِيَّتِهِ ^(٥)، فَقَالَ ^(٦) مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ عليه السلام: «أَمَّا مَا ذَكَرَ ^(٧) مِنَ التَّوَسُّعَةِ وَمَا أَشْبَهَهَا، فَهُوَ عَلَى مَا ذَكَرَ ^(٨)، غَيْرَ أَنِّي أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّهَا النَّفَرُ ^(٩)، أَنِّي قَدْ سَمِعْتُ السَّمَّ فِي سَبْعِ ^(١٠) تَمَرَاتٍ ^(١١)، وَأَنَا ^(١٢) غَدَاً أَخْضَرُ ^(١٣)، وَبَعْدَ غَدٍ أَمُوتُ». قَالَ: فَتَنَظَّرْتُ إِلَى السَّنْدِيِّ بْنِ شَاهَكَ يَضْطَرِبُ ^(١٤)،

(١) المراد بأمر المؤمنين هارون الرشيد لعنه الله.

(٢) في «ف»: «ننتظر به». وفي الأمالي والعيون: «ينتظره». وفي مرآة العقول: «وإنما ينتظر به، على المعلوم، أي هارون، أو على المجهول».

(٣) في «ج» وقرب الإسناد: «فسألوه».

(٤) في «بر» وقرب الإسناد: «فقال».

(٥) قال الجوهرى: «السَّمْتُ: هيئة أهل الخير. يقال: ما أحسن سَمْتَهُ، أي هَدْيَهُ». الصحاح، ج ١، ص ٢٥٤ (سمت).

(٦) في «ض، بح، بس»: «وقال».

(٧) في حاشية «ج» والغيبة: «ذكره».

(٨) في «بح» وقرب الإسناد: «ذكره».

(٩) قال الجوهرى: «النَّفَر - بالتحريك -: عدّة رجال من ثلاثة إلى عشرة، والنفر مثله، وكذلك: النَّفَرُ والنَّفَرَةُ بالإسكان». الصحاح، ج ٢، ص ٨٨٣ (نفر).

(١٠) في الأمالي: «تسع».

(١١) في «ف»: «تمرات».

(١٢) في «بر، وحاشية «بف»»: «فأنا».

(١٣) «أَخْضَرُ»، أي يصير لوني إلى الخضرة، وهي لون الأخضر. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٤٦ (خضر).

(١٤) «يضطرب»، أي يتحرك، من الاضطراب: الحركة. يقال: تَضَرَّبَ الشيء واضطرب، أي تحرك وماج. قال الراغب: «الاضطراب: كثرة الذهاب في الجهات، من الضرب في الأرض. والارتعاد:

وَيَرْتَعِدُ مِثْلَ السَّعْفَةِ^(١)(٢).

رجال السند:

علي بن إبراهيم أبو الحسن القمي، ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب، هو صاحب التفسير، قال ابن النديم: «من العلماء الفقهاء»، توفي قرابة (٣٠٧هـ)، من الثامنة^(٣)؛ ومحمد بن عيسى هو أبو جعفر اليقطيني، بغدادى، «جليل في أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرواية، حسن التصانيف»، كما عن النجاشي، واستثناه ابن الوليد، واعتراض عليه ابن نوح، وكان الفضل يثني عليه ويمدحه، ويحبه، ويميل إليه وأنه يقول: «ليس في أقرانه مثله»، ويظهر من الشيخ تضعيفه تبعاً للقميين، وقيل: غير ذلك، وهو من كبار السابعة^(٤). ويبقى الكلام في الحسن بن محمد بن بشار، وفيمن روى عنه.

هـ الحسن بن محمد بن بشار:

وهذا الاسم متفرد، والصواب فيه كما يبدو أنه الحسين بن بشار أو يسار، أو الحسن بن يسار أو بشار، فإن تصنيف بشار ويسار، والحسن والحسين من أشهر التصنيفات في الكتب القديمة الواصلة إلينا، ولم يخلو اسم منهما أن صحف للآخر، والظاهر أن

الاضطراب». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٧٥ (رعد)؛ المفردات للراغب، ص ٥٠٦؛ لسان العرب، ج ١، ص ٥٤٤ (ضرب).

(١) «السَّعْفَةُ»: غُصْنُ النَّخِيلِ. وقيل: إِذَا بُيِّسَتْ سَمِيَتْ سَعْفَةً، وَإِذَا كَانَتْ رَطْبَةً فَهِيَ شُطْبَةٌ. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٢٨٦ (سعف).

(٢) الغيبة للطوسي، ص ٣١، ح ٧، عن الكليني، مع اختلاف يسير. وفي قرب الإسناد، ص ٣٣٣، ح ١٢٣٦؛ والأمالى للصدوق، ص ١٤٩، المجلس ٢٩، ح ٢٠؛ وعيون الأخبار، ج ١، ح ٢، ص ٩٦، بسندهم عن محمد بن عيسى بن عبيد؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٦٦، ص ٥٩٦.

(٣) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٣٩، ص ٢٥.

صوابه هنا هو الحسين بن بشار، ولا يوجد عندنا الحسن بن محمد بن بشار، واليقطيني إنما يروي عن الحسين بن بشار، كما في العمون، والحسين بن يسار، كما في دلائل الإمامة وهي رواية واحدة، لذا فالظاهر وقوع التصحيف، وأن صوابه هو الحسين بن بشار.

عَدَّ البرقي اسم «الحسين بن يسار» في أصحاب موسى بن جعفر (عليه السلام)^(١). وذكر في أصحاب أبي جعفر الجواد (عليه السلام) الحسن بن بشار، وجاء في بعض النسخ المخطوطة كما عن محقق الكتاب أنه جاء في هذا الموضع باسم (الحسن بن يسار) و(الحسن بن بسر)^(٢).

وذكره الشيخ في أصحاب موسى الكاظم (عليه السلام) باسم الحسين بن بشار^(٣)، وقال في أصحاب الرضا (عليه السلام): «الحسين بن بشار، مدائني، مولى زياد، ثقة، صحيح، روى عن أبي الحسن موسى (عليه السلام)^(٤). ثم عَدَّ في أصحاب الجواد (عليه السلام) الحسن بن بشار والحسين بن بشار منفصلين^(٥). ولا يدل هذا على الاتحاد؛ لأننا بينّا في أكثر من مناسبة أن رجال الشيخ إنما يورد فيه قدس نفسه ما اختلف من عنوان إذا لم يكن الاتحاد فيه واضحا جدا؛ لأنه إنما يعتمد الأسناد والفهارس في وضع الرجال مواضعهم.

وفي الاختيار في الحسين بن بشار قال: «حدثني خلف بن حامد، قال: حدثنا أبو سعيد الآدمي، قال حدثني الحسين بن بشار، قال: لما مات موسى بن جعفر (عليه السلام) خرجت إلى علي بن موسى (عليه السلام) غير مؤمن بموت موسى (عليه السلام)، ولا مقر بإمامة علي (عليه السلام)، إلا أن في نفسي أن أسأله وأصدّقه، فلما صرت إلى المدينة انتهيت إليه وهو بالبراء، فاستأذنت عليه ودخلت، فأدنانني وألطفني، وأردت أن أسأله عن أبيه (عليه السلام) فبادرني. فقال: يا حسين إن أردت أن ينظر الله إليك من غير حجاب، وتنظر إلى الله من غير حجاب فوال آله

(١) الرجال، البرقي، ص ٤٩.

(٢) الرجال، البرقي، ص ٥٦.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٢٣٤، ت ٤٩٧٦.

(٤) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٥٥، ت ٥٢٦٣.

(٥) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٧٤، ت ٥٥٣٩؛ ص ٣٧٥، ت ٥٥٤٦.

محمد بن عيسى، ووال ولي الأمر منهم، قال: قلت: أنظر إلى الله عز وجل؟ قال: أي والله، قال حسين: فعزمت على موت أبيه وإمامته. ثم قال لي: ما أردت أن أذن لك لشدة الأمر وضيقه، ولكنني علمت الأمر الذي أنت عليه، ثم سكت قليلاً، ثم قال: خبرت بأمرك؟ قلت له: أجل. فدل هذا الحديث على تركه الوقف وقوله بالحق^(١).

وليس في الرواية ما يدعو لإنكارها وإن كانت ضعيفة سنداً، لكن متنها يشير إلى قبولها، وإنه ككثير من الشيعة ممن حار بسبب دعوة الوكلاء المعروفين للوقف، وعلى كل تقدير فالرجل من الثقات ومن الشيعة بعده، وأما دلالة الرواية على تركه الوقف التي ذكرها الكشي أو الشيخ والتي رفضها العلامة، فهي بقرينة روايته هو لها، وأنها جزء من قرينة على إمامته عليه السلام.

° شيخ من أهل قطيعة الربيع:

وصفه الحسن بأنه ممن ينقل عنه، وهذا دال على قبول روايته، بل في قرب الأسناد جاء في ذيل هذا الحديث «قال الحسن: وكان هذا الشيخ من خيار العامة، شيخ صدق، مقبول القول، ثقة ثقة جدا عند الناس»^(٢). وفي أمالي الصدوق والعيون «قال الحسن: وكان هذا الشيخ من خيار العامة، شيخ صدوق، مقبول القول، ثقة جدا عند الناس»^(٣). وهذا كاف في الوثوق بنقله.

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي حول سند الرواية أنه مجهول^(٤). ولكن بعد معرفة أن الحسن بن محمد بن بشار إنما هو الحسن بن بشار أو الحسين بن بشار الثقة، وأن الشيخ العامي ممن وثقه الحسن، كما في غير مورد ممن نقل هذه الرواية، فالوثوق حاصل بهذه الرواية.

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ح ٨٤٧، ص ٧٤٦.

(٢) قرب الإسناد، الحميري، ص ٣٣٣، ح ١٢٣٦.

(٣) الأمالي، الصدوق، ص ٢١٣، ح ٢٣٧؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، الصدوق، ج ١، ح ٢، ص ٩١.

(٤) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١١٩.

٦٧٤/٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ أُمَّيَ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ (عليه السلام) لَيْلَةً قُبِضَ فِيهَا بِشْرَابٍ^(١)، فَقَالَ: يَا أَبَتِ^(٢)، اشْرَبْ هَذَا، فَقَالَ: يَا بَنِي، إِنَّ هَذِهِ اللَّيْلَةُ^(٣) الَّتِي أَقْبَضُ فِيهَا، وَهِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي قُبِضَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله وسلم)»^(٤)»^(٥).

رجال السند:

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى هو أبو جعفر الأشعري، العطار، قمي، ثقة عين، كثير الرواية، شَيَّخ أصحابنا في زمانه، توفي قرابة سنة (٣٠٠ هـ)، وهو من الثامنة^(٦)؛ وأحمد بن محمد هو كما يظهر من إطلاق الاسم أنه أبو جعفر، أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، القمي،

(١) لعلّه كان دواءً أتى به ليشربه ويتداوى به، فأظهر (عليه السلام) أنها الليلة التي قَدَّرَ فيها وفاته ولا ينفع الدواء. مرآة العقول، ج ٣، ص ١٢١.

(٢) في «ج» وحاشية «ض، ف، بح» وشرح المازندراني: «يا أبه». وفي «ض، ف، بح، بس» وحاشية «ج، بف»: «يا أباه». وفي القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٥١ (أبي): «قالوا في النداء: يا أبت، بكسر التاء وفتحها، ويا أبه بالهاء، ويا أبتاه، ويا أباه».

(٣) يجوز فيها النصب أيضاً بأن يكون «التي» خبر «إن».

(٤) في مرآة العقول، ج ٣، ص ١٢٢: «إنّ هذا التاريخ مخالف للمشهور، كما سيأتي في تاريخه (عليه السلام)، فإنّ المشهور أنّ وفاته (عليه السلام) كان في المحرم، ووفاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إمّا في صفر على مذهب الشيعة، أو في ربيع الأول بزعم المخالفين؛ إلا أن يكون المراد الليلة بحسب الأسبوع؛ وإن كان فيه أيضاً مخالفة لما ذكره الأكثر؛ لأنهم ذكروا في وفاته (عليه السلام) يوم السبت، وفي وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وردت الأخبار الكثيرة أنّها كانت يوم الاثنين، لكن خصوص اليوم ضبطه بعيد. ولعلّه لذلك لم يعين المصنّف فيها سيأتي اليوم ولا الشهر».

(٥) بصائر الدرجات، ص ٥٠٢، ذيل ح ٧، بسند آخر، مع زيادة واختلاف يسير؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٦٤، ص ٥٩٥.

(٦) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

شَيْخ القميين، وفقههم ووجههم، غير مدافع، ثقة، قال ابن حجر شَيْخ الرافضة بقم، والرجل بقى حيًّا سنة (٢٧٤هـ)، وهو من السابعة^(١)؛ وابن فضال هنا هو الحسن بن عليّ بن فضال، أبو محمّد التيمي، مولى تيم الله، كوفي، فطحي، عدل عن مذهبه، وصفه ابن مسعود بأنّه من أجلة الفقهاء العلماء، وقال الشَّيخ: كان جليل القدر، عظيم المنزلة، زاهدًا، ورعًا، ثقة، وذكر النجاشي عن الفضل بن شاذان شدة تنسكه، وعبادته، وعلو منزلته، وقال ابن النديم: «كان من خاصة أصحاب أبي الحسن الرضا (عليه السلام)، من السادسة، توفي بعد العشرين بعد المائتين^(٢)؛ وأبو جَمِيلَة هو المفضل بن صالح الأسدي، مولى، كوفي، كان نخاسًا يبيع الرقيق، وقيل: كان حدادا، عدّه النجاشي في ضمن جماعة غمز عليهم وضعفوا، وعن ابن الغضائري: «ضعيف، كذاب، يضع الحديث»، - مات في حياة الرضا (عليه السلام) بعد (١٨٣هـ) وقبل (٢٠٣هـ)، وهو من الخامسة^(٣). ويبقى الكلام في عبد الله بن أبي جعفر وأخيه.

• عبد الله بن أبي جعفر:

وهذا اسم مصحف، وليس من الرواة، والراوي الذي يروي عنه أبو جميلة النخاس، ويروي عن أخيه، هو عبد الله بن أبي يعفور، الذي يروي عن أخيه عبد الكريم بن أبي يعفور، فلعدم وجود الاسم في الرجال، وقرينة الراوي والمروي عنه، واتحاد أغلب الاسم، وشبه يعفور مع جعفر في الرسم، يتأكد التصحيف. وعبد الله بن أبي يعفور، أبو محمّد القيسي، من قبيلة عبد القيس، وعن الشَّيخ أنّه مولا لهم، كوفي، اسم أبيه واقد، وثقه النجاشي مكررا، وذكر أنّه جليل في أصحابنا، كريم على أبي عبد الله (عليه السلام)، ووثقه ابن فضال، وعدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم. والرجل توفي في حياة أبي عبد الله (عليه السلام) على ما نقله ابن مسعود عن ابن فضال، وبالتحديد

(١) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٤، ص ٨٧.

(٣) ينظر: ج ١، ح ٢، ص ٦٢.

في سنة (١٣١ هـ) وفق ما حققناه^(١)، وقد مرت ترجمته سابقاً^(٢).

هـ عبد الكريم بن أبي يعفور:

وليس مذكوراً في فهرسنا والرجال، ولم ترد له عندنا سوى رواية أو اثنتين، نعم وردت له روايات قليلة في كتب العامة، وجاء ذكره في كتب رجالهم، فقال ابن أبي حاتم: «عبد الكريم بن يعفور، أبو يعفور الجعفي، روى عن جابر بن يزيد، وعن المشمرج، سمع منه قتيبة، وأبو موسى الأنصاري. سمعت أبي يقول ذلك: أخبرنا عبد الرحمن، قال: سألت أبي عنه فقال: هو من عتقي (عتق) الشيعة. قلت ما حاله؟ قال: هو شيخ ليس بالمعروف»^(٣). وذكره ابن حبان في الثقات^(٤). وذكر الذهبي أنه كوفي، من أجداد الشيعة^(٥).

تحقيق الصدور:

مع أن تحقيقنا للسند أوجب أن ينقلب حال عبد الله بن أبي جعفر من مجهول إلى ثقة معروف، وأمکن بوجه ما توثيق أخيه، إلا أن السند يبقى ضعيفاً، لا أقل من جهة أبي جميلة النخاس، وكذا وصفه العلامة المجلسي بالضعف في مرآة العقول^(٦)، ولكن روي ما يؤكد المضمون في البصائر، فقال الصفار: «حدّثنا إبراهيم بن هاشم، عن الحسن بن علي بن عقبة، قال: حدّثني جدي، عن أبي عبد الله (عليه السلام): أنه أتى أبا جعفر بليلة قبض وهو يناجى، فأوماً إليه بيده أن تأخر، فتأخر حتّى فرغ من المناجاة، ثم أتاه فقال: يا

(١) ينظر: ج ٢، ص ٨٠٤.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢٢١.

(٣) الجرج والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ج ٦، ص ٦١.

(٤) الثقات، ابن حبان، ج ٨، ص ٤٢٣.

(٥) تاريخ الإسلام، الذهبي، ج ١٢، ص ٢٨١.

(٦) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١١٩.

بني إن هذه الليلة التي أُقبض فيها، وهي الليلة التي قبض فيها رسول الله ﷺ، قال: وحدثني أن أبا علي بن الحسين أتاه بشراب في الليلة التي قبض فيها، وقال: اشرب هذا، فقال: يا بني إن هذه الليلة التي وعدت أن أُقبض فيها، فقبض فيها^(١).

ولا طريق قوي لإثبات الصدور، ولكن بالنسبة لمتنها، وعدم وجود داعي كذب معتد به، وطريقة صياغة الكلام بعيد عن صياغة الغلاة والكذابين، فلا يبعد أن يكون هناك ظن ليس بالضعيف بصدورها.

٦٧٥ / ٤. علي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن محمد بن عبد الحميد، عن الحسن بن الجهم، قال: قلت للرضا عليه السلام: إن^(١) أمير المؤمنين عليه السلام قد عرف قاتله، والليلة التي يقتل فيها، والموضع الذي يقتل فيه؛ وقوله^(٢) - لما سمع صباح الإوز^(٣) في الدار - : «صوائخ^(٤) تتبعها نوائخ^(٥)» وقول أم كلثوم: لو صليت الليلة داخل الدار، وأمرت غيرك يصلي بالناس؛ فأبى عليها، وكثر دخوله وخروجه تلك الليلة بلا سلاح، وقد عرف عليه السلام أن ابن ملجم - لعنه الله^(٦) - قاتله بالسيف، كان هذا مما^(٧) لم يحزر^(٨) تعرضه. فقال: «ذلك كان، ولكنه خير^(٩)»

(١) في «بر، بس، بف» - «إن».

(٢) في مرآة العقول: «وقوله، مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، أي مروى أو واقع، وكذا قوله: «وقول أم كلثوم». ويحتمل أن يكون من قبيل: كل رجل وصيغته. فيحتمل في «قوله» وقوغ النصب والرفع. والواو في قوله: «وقوله» يحتمل العطف والحالية.

(٣) «الصبيح» و«الصبيحة» و«الصباح»، بالكسر والضم، والصيحات محركة: الصوت بأقصى الطاقة. القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٤٧ (صبيح).

(٤) «الإوزة» و«الإوز»: البط، وقد جمعه بالواو والنون فقالوا: إوزون. الصحاح، ج ٣، ص ٨٦٤ (أوز).

(٥) في «ف» «صرائخ». و«صوائخ»: جمع صائخة، وهي مؤنث صائح، أو صيحة المناحة. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٥٢١ (صبيح).

(٦) «النوائح»: اسم يقع على النساء يجتمعن في مناحة، ويجمع على الأنواح. ونساء نوح وأنواح ونوح ونوائح ونائحات. والمناحة والنوح: النساء يجتمعن للحزن. لسان العرب، ج ٢، ص ٦٢٧ (نوح).

(٧) في «ب، بح، بر» والبحار - «لعنه الله».

(٨) في «ب، ض»: «كان».

(٩) في حاشية «ف، بف»: «ما».

(١٠) في «يح» وحاشية «بر»: «لم يحسن». وفي حاشية «ج، بر، بف»: «لم يحل».

(١١) في «ف» وحاشية «ج»: «خير». وفي «ض، بف» وحاشية «ج، ف»: «حزين». وفي الوافي «وهذه

في ^(١) تِلْكَ اللَّيْلَةِ؛ لَتَمُضِيَ مَقَادِيرُ ^(٢) اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ^(٣).

رجال السند:

علي بن محمد هو علي بن محمد بن إبراهيم، علان، أبو الحسن، الرازي الكليني، شيخ الكليني، وخاله على الأشهر، ثقة عين، كما عن النجاشي، ترحم عليه في أسناد الصدوق، وهو من الثامنة ^(٤)؛ سهل بن زياد؛ وهو أبو سعيد الأدمي، رازي، شهد أحمد الأشعري عليه بالكذب والغلو، وطرده من قم، وصفه الفضل بأنه أحمق، واستثناه ابن الوليد، ضعيف جداً، فاسد الرواية والمذهب، كما عن ابن الغضائري، وضعفه النجاشي، وضعفه الشيخ في الفهرست، وفي الاستبصار أنه ضعيف جداً عند نقاد الأخبار، مع أنه وثقه في الرجال، وخلصنا إلى ضعفه، من السابعة ^(٥)؛ ومحمد بن عبد الحميد هو محمد بن عبد الحميد بن سالم العطار، أبو جعفر، البجلي، مولى، كوفي، وثقه النجاشي في ترجمته،

دلائل واضحة على أنه لم يشك في قتله حيثئذ، ومع ذلك فأبى إلا الخروج؛ وهذا مما لم يجوز تعرضه في الشرع، أو لم يحل، أو لم يحسن، على اختلاف النسخ، فقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ فأجابه عليه السلام: بأنه صلوات الله عليه خير في تلك الليلة... فاختار لقاء الله، فسقط عنه وجوب حفظ النفس. وربما يوجد في بعض النسخ بإهمال الحاء، فإن صحت فينبغي حملها على الحيرة في الله تعالى التي هي حيرة أولي الأبواب، دون الحيرة في الأمر، التي هي حيرة أهل النظر. وإعجام الحاء أوفق بها يأتي من الأخبار في نظائره، وبها عقد عليه الباب في الكافي. وفي مرآة العقول: «في بعض النسخ «حين»... قال الجوهري حينه: جعل له وقتاً...؛ فالمعنى أنه كان بلغ الأجل المحتوم المقدر، وكان لا يمكن الفرار منه. ولعله أظهر الوجوه».

(١) في البحار: - «في».

(٢) في «ف»: «تقادير».

(٣) الروافي، ج ٣، ص ١١٦٢؛ البحار، ج ٤٢، ص ٤٧، ص ٢٤٦.

(٤) ينظر: ج ١، ص ٢، ص ٥٣.

(٥) ينظر: ج ١، ص ٢، ص ٥٦.

وليس التوثيق عائداً إلى أبيه كما في المعجم، وهو من السادسة^(١)؛ الحسن بن الجهم هو الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين، أبو محمد، الشيباني، مولى، كوفي، وثقَّه العلمان، قال أبو غالب الزراري: كان جدنا الأدنى الحسن بن الجهم من خواص سيدنا أبي الحسن الرضا عليه السلام، من كبار السادسة^(٢).

تحقيق الصدور:

سند الرواية ضعيف بسهل بن زياد، وكذا وصفه العلامة المجلسي بالضعف في مرآة العقول^(٣). ولكن مضمون الرواية هو جواب الإمام الرضا عليه السلام في ذيلها، والذي يؤكد فيه تلك الأخبار المعروفة في كتبنا وكتب العامة في ليلة مقتل أمير المؤمنين عليه السلام، ويقوم بدفع إشكال عقائدي، والكلام وصيغه تناسب ذلك العصر، ودواعي الكذب وأساليبه بعيدة نوعاً ما، فلا جزاف بالقول بالوثوق بالصدور.

(١) ينظر: ج ٢، ح ٦٢، ص ٢١٦.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٤، ص ٩٢.

(٣) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٢٢.

٦٧٦/ ٥. علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن بعض أصحابنا: عن أبي الحسن موسى عليه السلام، قال: «إن الله - عز وجل - غضب على الشيعة^(١)، فحيرني نفسي أو هم، فوقيته^(٢)» - والله - بنفسي^(٣).

رجال السند:

علي بن إبراهيم هو أبو الحسن، القمي، ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب، هو صاحب التفسير، قال ابن النديم: «من العلماء الفقهاء»، توفي قرابة سنة (٣٠٧هـ)، من الثامنة^(٤)؛ ومحمد بن عيسى هو أبو جعفر اليقطيني، بغدادي، «جليل في أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرواية، حسن التصانيف»، كما عن النجاشي، واستثناء ابن الوليد، واعترض عليه ابن نوح، وكان الفضل يثني عليه ويمدحه ويحبه ويميل إليه، وأنه يقول: «ليس في أقرانه مثله»، ويظهر من الشيخ تضعيفه تبعاً للقميين، وقيل: غير ذلك، وهو من كبار السابعة^(٥).

(١) في مرآة العقول: «غضب على الشيعة؛ إمّا لتركهم النقية، فانتشر أمر إمامته عليه السلام، فتردّد الأمر بين أن يقتل الرشيد شيعة وتبّعهم، أو يحبس عليه السلام ويقتله، فدعا عليه السلام لشيعة واختار البلاء لنفسه؛ أو لعدم انقيادهم لإمامهم... فخير الله تعالى بين أن يخرج الرشيد فتقتل شيعة إذا يخرج، فينتهي الأمر إلى ما انتهى إليه».

(٢) هكذا في معظم النسخ. وفي «بف» والمطبوع: «فحيرني» بالخاء المهملة.

(٣) في «ف، و»: «وقيته».

(٤) الوافي، ج ٣، ح ١١٦٧، ص ٥٩٨.

(٥) نظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٦) ينظر: ج ٢، ح ٣٩، ص ٢٥.

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي في مرآة العقول: «مرسل»^(١). ولا طريق لتحصيل الوثوق بالمروية، والإرسال مانع منه، والمفترض بالواسطة بين محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني والإمام الكاظم عليه السلام أن يكون شخصا يمكنه أن يروي عنه عليه السلام، ويروي عنه اليقطيني، فلا بد أن يكون من صغار الخامسة أو كبار السادسة.

(١) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٢٦.

٦/٦٧٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ مُسَافِرٍ: أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام قَالَ لَهُ: «يَا مُسَافِرُ، هَذِهِ ^(١) الْقَنَاءُ ^(٢) فِيهَا حَيْثَانُ ^(٣)؟» قَالَ: نَعَمْ جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَقَالَ: «إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله الْبَارِحَةَ ^(٤) وَهُوَ يَقُولُ: يَا عَلِيُّ، مَا عِنْدَنَا ^(٥) خَيْرٌ لَكَ» ^(٦).

رجال السند:

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى هو أبو جعفر، العطار، قمي، ثقة عين، كثير الرواية، شَيْخُ أَصْحَابِنَا فِي زَمَانِهِ، تُوِّفِيَ قَرَابَةَ سَنَةِ (٣٠٠هـ)، وَهُوَ مِنَ الثَّامِنَةِ ^(٧)؛ وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ هو أبو جعفر الأشعري، القمي، شَيْخُ الْقَمِيِّينَ وَفَقِيهِمُ وَوَجْهِهِمْ، غَيْرُ مَدَافِعٍ، ثَقَّةٌ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ شَيْخُ الرَّافِضَةِ بِقَمٍ، وَالرَّجُلُ بَقِيَ حَيًّا سَنَةَ (٢٧٤هـ)، وَهُوَ مِنَ السَّابِعَةِ ^(٨)؛ الْوَشَاءُ أَيُّ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ زِيَادٍ، بَجَلِيٍّ، كُوفِيٍّ، خَيْرُ أَصْحَابِ الرِّضَا عليه السلام، وَجْهٌ مِنْ وَجُوهِ

(١) هكذا في «ب، ج، ف، بح، بس، بف» وشرح المازندراني والوافي، وتقضي القواعد أيضاً. وفي المطبوع «هذا».

(٢) قال ابن الأثير: «الْقُنْيُ: جمع القناة، وهي الآبار التي تحفر في الأرض متتابعةً لِيُستَخْرَجَ ماؤها، وَيَسِيحُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ». النهاية، ج ٤، ص ١١٧ (قنا).

(٣) في البصائر: «فيها حسن». وفي مرآة العقول: «في مناسبة السؤال عن الحيطان في هذا المقام وجوه: الأول: ما أُفِيدَ أَنَّ الْمَعْنَى: علمي بحَقِّقَةٍ مَا أَقُولُ كَعَلَمِي بِكَوْنِ الْحَيْثَانِ فِي هَذَا الْمَاءِ».

(٤) قال الجوهري: «الْبَارِحَةُ: أَقْرَبُ لَيْلَةٍ مُضَتْ. تقول: لَقِيْتَهُ الْبَارِحَةَ، وَلَقِيْتَهُ الْبَارِحَةَ الْأَوَّلَى، وَهُوَ مِنْ بَرَحَ، أَي زَالٍ». الصحاح، ج ١، ص ٣٥٥ (برح).

(٥) في حاشية «بر»: + «هو».

(٦) بصائر الدرجات، ص ٥٠٣، ح ٩، عن أحمد بن محمد؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٦٨، ص ٥٩٩.

(٧) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٨) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

الطائفة، وعين من عيونها، وهو من السادسة^(١). ويبقى الكلام في مسافر خادم الإمام الرضا عليه السلام.

٥ مسافر:

هو حاجب الإمام الرضا عليه السلام، ومولاه، ومولى الأئمة من بعده إلى الهادي عليه السلام، كما يظهر. ذكر الشيخ في أصحاب الرضا عليه السلام: أنه يكنى بأبي مسلم^(٢)، وذكره أيضاً في أصحاب الهادي عليه السلام، وذكر أنه مولاه عليه السلام^(٣). وذكر ابن داود أنه معدوح^(٤).

وبمطالعة ما وصلنا من حاله، فإنه يمكن قبول روايته، إذا لم يكن هناك شك في المتن.

يظهر من رواية أنه كان مع الرضا عليه السلام في سنة نكبة البرامكة عام (١٨٧هـ)^(٥).

وأنه رافقه عليه السلام إلى خرسان، فروى الكشي عن «محمد بن الحسن، قال: حدّثنا محمد بن يزيد، قال: حدّثني أبو زكريا يحيى بن محمد الرازي، عن محمد بن الحسين، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، قال: لما أتى بأبي الحسن عليه السلام أخذ به على القادسية ولم يدخل الكوفة، وأخذ به على البر إلى البصرة، قال: فبعث إليّ مصحفاً وأنا بالقادسية، ففتحت فوجدت بين يدي سورة لم تكن، فإذا هي أطول وأكثر مما يقرأها الناس، قال: فحفظت منه أشياء، قال، فأتاني مسافر ومعه منديل وطن وخاتم، فقال: هات، فدفعته إليه، فجعله في المنديل، ووضع عليه الطين، وختمه، فذهب عني ما كنت حفظت منه، فجهدت أن أذكر منه حرفاً واحداً فلم أذكره»^(٦).

(١) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ٢١٩.

(٢) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٦٧، ت ٥٤٥٠.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٩٠، ت ٥٧٤٧.

(٤) رجال ابن داود، ابن داود، ص ١٨٨، ت ١٥٤٩.

(٥) الكافي، الكليني، ج ١، ص ٤٩١؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، الصدوق، ج ٢، ص ٢٤٥.

(٦) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ح ١١٠١، ص ٨٥٣.

وسند هذه الرواية يروي فيه الكشي عن شيخه محمد بن الحسن البراثي، ومع أننا لا نعرف عن حاله الكثير، إلا أن الكشي غالباً ما يروي عنه مشتركاً مع شيخه الثقة عثمان بن حامد الكشيان الثقة، كما في الرواية التي سبقتها أيضاً، والاحتفال قائم في هذه الرواية كذلك أنها عنهما معاً، وإن لم يذكر الكشي ذلك اختصاراً، ومحمد بن يزداد ذكروا أنه لا بأس به، وهو يروي عن أبي زكريا الرازي، وهو شيخ رجحت في كتاب الألف كونه من العامة ووثقه الدارقطني، وهو يروي عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب الثقة المعروف، عن البزنطي الثقة ذائع الصيت، فالسند من الممكن أن يكون مقبولا.

ومتن هذه الرواية دال على أمور عدة؛ منها شدة اختصاص مسافر، وأنه كان حاجبه، ومولاه، وخادمه قبل أن يصل خراسان. ولكن على كل تقدير لا وثوق بها بدرجة عالية حتى يعتمد عليها، خاصة مع مضمونها.

وبقي معه في خراسان، فقد روى الكشي عن «حمدويه وإبراهيم»، قالاً: حدثنا أبو جعفر محمد بن عيسى العبيدي، قال: سمعت هشام بن إبراهيم الجبلي وهو المشرقي، يقول: استأذنت لجماعة على أبي الحسن (عليه السلام) في سنة تسع وتسعين ومائة، فحضروا وحضرنا ستة عشر رجلاً على باب أبي الحسن الثاني (عليه السلام)، فخرج مسافر، فقال: آل يقطين ويونس بن عبد الرحمن ويدخل الباقون رجلاً رجلاً، فلما دخلوا وخرجوا خرج مسافر، فدعاني، وموسى، وجعفر بن عيسى، ويونس^(١).

ومن الرواية يتضح أنه البواب والحاجب للإمام الرضا (عليه السلام) في وقت توليه العهد، وأنه كان معروفاً، حيث ذكر اليعقوبي خروجه في معرض حكاية بعيدة عن ذا، وهذا يدل على نوع أهمية له، وفي الوقت عينه قد يكون في الإشارة إلى خروجه تلميح خفي من اليعقوبي أن الحديث ليس فيه تقية، وأن مسافر ممن يتقيه الإمام الرضا (عليه السلام).

ويظهر أنه بقي معه (عليه السلام) إلى نهاية عمره، فروى الكشي في شأن مسافر، مولى أبي الحسن (عليه السلام)، عن «حمدويه وإبراهيم»، قالاً: حدثنا أبو جعفر، محمد بن عيسى، قال:

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ح ٩٥٥، ص ٧٨٩.

أخبرني مسافر، قال: أمرني أبو الحسن عليه السلام بخراسان، فقال: ألحق بأبي جعفر، فإنه صاحبك^(١).

وفي هذه الرواية يخبر اليقطيني أن الإمام الرضا عليه السلام أمره باللاحاق بالإمام أبي جعفر الجواد عليه السلام والتنصيبص عليه بالإمامة، ولا يمكن الاستناد عليها في توثيقه أو مدحه أو نحو ذلك منها لوحدها.

تحقيق الصدور:

يمكن قبول الوثوق بصدور هذه الرواية مع وجود مسافر فيها، فإنه وإن لم يوثق، لكن يمكن الاعتماد على قوله فيما لو لم يكن هناك إشكال في المضمون، أو الرواية، وكذا قال العلامة المجلسي في مرآة العقول: «حسن»^(٢)

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ح ٩٧١، ص ٧٩٤.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٢٧.

٧/٦٧٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِذٍ، عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كُنْتُ عِنْدَ أَبِي فِي الْيَوْمِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ، فَأَوْصَانِي بِأَشْيَاءَ فِي غُسْلِهِ وَفِي كَفْنِهِ وَفِي دُخُولِهِ قَبْرِهِ، فَقُلْتُ: يَا أَبَاهِ^(١)، وَاللَّهِ، مَا رَأَيْتُكَ مُنْذُ اشْتَكَيْتَ^(٢) أَحْسَنَ^(٣) مِنْكَ الْيَوْمَ، مَا رَأَيْتُ عَلَيْكَ أَثَرَ الْمَوْتِ، فَقَالَ: يَا بُنَيَّ، أَمَّا سَمِعْتَ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عليهما السلام يُنَادِي مَنْ وَرَاءَ الْحِدَارِ: يَا مُحَمَّدُ، تَعَالَ، عَجَلْ؟^(٤)».

رجال السند:

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، هو أبو جعفر، العطار، قمي، ثقة عين، كثير الرواية، شيخ أصحابنا في زمانه، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)، وهو من الثامنة^(٥)؛ وأحمد بن محمد هو أبو جعفر الأشعري القمي، شيخ القميين وفقههم ووجههم، غير مدافع، ثقة، قال ابن حجر: شيخ الرافضة بقم، والرجل بقي حيًّا سنة (٢٧٤هـ)، وهو من السابعة^(٦)، الوشاء أي الحسن بن علي بن زياد، بجلي، كوفي، خير أصحاب الرضا عليه السلام، وجه من وجوه الطائفة، وعين من عيونها، وهو من السادسة^(٧)؛ وأحمد بن عائذ هو أحمد بن عائذ بن حبيب، الحلال، أبو علي الأحمسي، البجلي، مولى، وقيل: عبي، كوفي، سكن بغداد. وثقه النجاشي. ووصفه ابن فضال بكونه صالحًا. ذكر النجاشي أنه يعرف بكونه تلميذ أبي خديجة سالم

(١) في حاشية «ف، بح» والوافي: «يا أبه».

(٢) «اشتكت»، أي مرضت، الشكوى والشكاة والشكا، كله: المرَض، وكذا الاشتكاء.

راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٤٣٩ (شكا).

(٣) في البصائر: «هيئة».

(٤) بضاير الدرجات، ص ٤٨٢، ح ٦، عن أحمد بن محمد، عن الوشاء، عن أحمد بن عائذ، عن أبي

سلمة، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٦٥، ص ٥٩٦.

(٥) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٦) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٧) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢١٩.

بن مكرم، فعُدَّ الشَّيْخُ إِيَّاهُ فِي أَصْحَابِ الصَّادِقِ وَالْبَاقِرِ (عليهما السلام) تَوْهَمًا، وَالصَّحِيحُ عَدَّهُ فِي أَصْحَابِ الصَّادِقِ وَالْكَاضِمِ (عليهما السلام)، قَالَ السَّيِّدُ الْبُرْجُورِيُّ فِي طَبَقَاتِ الْكَافِي: «لَعَلَّهُ مِنَ السَّادَةِ»^(١)، وَعَدَّهُ مِنَ السَّادَةِ فِي طَبَقَاتِ الْفَقِيهِ وَالنَّجَاشِيِّ وَالتَّهْذِيبِ^(٢)، بَيْنَمَا قَالَ فِي طَبَقَاتِ الْكُثْبِيِّ: «كَانَهُ مِنْ كِبَارِ السَّادَةِ»^(٣). وَلَكِنْ الظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ صَفَرِ الْخَامِسَةِ^(٤)؛ وَأَبُو خَدِيجَةَ هُوَ سَالِمُ بْنُ مُكْرَمٍ الْأَسَدِيِّ، مَوْلَى، كُوفِي، كُنَاسِي، جَمَّالٌ، صَاحِبُ الْغَنَمِ، ضَعْفُهُ الشَّيْخُ فِي الْفَهْرَسْتِ وَفِي الْأَسْتَبْصَارِ، وَكَرَّرَ النَّجَاشِيُّ وَصَفَهُ بِالثَّقَّةِ، وَلَعَلَّ ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى تَضْعِيفِ الطُّوسِيِّ. وَسَأَلَ ابْنُ مَسْعُودٍ عَلِيَّ بْنَ فَضَالٍ عَنْهُ: ثَقَّةٌ هُوَ؟ فَقَالَ ابْنُ فَضَالٍ: «صَالِحٌ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ». التَّزَمَ جَمَاعَةُ أَبِي الْخَطَّابِ بِدَايَةِ الْأَمْرِ، وَكَانَ النَّاجِي الْوَحِيدُ مِنْهُمْ بَعْدَ قَتْلِهِمْ فِي مَسْجِدِ الْكُوفَةِ، وَتَابَ بَعْدَهَا، لِذَا قَدْ يَكُونُ مَنَشَأُ تَضْعِيفِ الشَّيْخِ هَذَا الْأَمْرَ، أَوْ الْإِشْتِبَاهَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَالِمِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ السَّجِسْتَانِيِّ الْمُخْتَلَفِ فِي حَالِهِ، مِنَ الْخَامِسَةِ^(٥).

تحقيق الصدور:

السُّنَدُ مُعْتَبَرٌ لَا غَبَارَ عَلَيْهِ، وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْمَجْلِسِيُّ أَنَّهُ ضَعِيفٌ كَالْمَوْثُوقِ^(٦)، وَالتَّضْعِيفُ إِنَّمَا هُوَ لِتَضْعِيفِ الشَّيْخِ أَبَا خَدِيجَةَ سَالِمِ بْنِ مَكْرَمٍ، وَتَوْثِيقُ النَّجَاشِيِّ إِيَّاهُ، وَكَوْنُهُ مِنَ الْخَطَائِيَةِ عَلَى فَرَضِهِ أَصْبَحَ مَوْثُوقًا وَلَمْ يُحْكَمْ بِصَحَّتِهِ، أَوْ أَنَّ التَّوْثِيقَ وَلَيْسَ الصَّحَّةُ بِسَبَبِ الْوَشَاءِ، حَيْثُ ذَكَرُوا أَنَّهُ مِنَ الْوَاقِفَةِ، وَأَنَّهُ رَجَعَ عَنِ الْوَقْفِ، حِينَ ظَهَرَتِ الْمَعْجَزَاتُ عَلَى يَدِ الرِّضَا (عليه السلام).

(١) طبقات رجال الكافي، ص ٤٣، (حجري).

(٢) طبقات رجال الفقيه، ص ١٩٠؛ طبقات رجال النجاشي، ص ٣٦٤؛ طبقات رجال التهذيب، ص ٦٠، (حجري).

(٣) طبقات رجال الكشي، ص ١٢، (حجري).

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٥٦، ص ١٧٧.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ٥٦، ص ١٧٨.

(٦) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٢٧.

٨/٦٧٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَعْيَنَ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «أَنْزَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - النَّصْرَ عَلَى الْحُسَيْنِ عليه السلام حَتَّى كَانَ مَا ^(١) بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ^(٢)، ثُمَّ خَيْرَ النَّصْرِ أَوْ لِقَاءَ اللَّهِ، فَأَخْتَارَ لِقَاءَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ^(٣)» ^(٤).

رجال السند:

العِدَّةُ هم مجموعة من مشايخ الكليني، من أهل الطبقة الثامنة، ممن يوثق بنقلهم، ومَرَّ ببيان الكلام في ذلك ^(٥)؛ وأحمد بن محمد هنا هو ابن عيسى الأشعري، كما يظهر تتبع تلك السلسلة، ثقة، شَيْخُ أَصْحَابِنَا في قم، وقال ابن حجر: «شيخ الرافضة بقم»، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)، من السابعة ^(٦)؛ وعلي بن الحكم، أبو الحسن، النخعي، مولى، ضرير، كما عن النجاشي، كوفي، ثقة، جليل القدر، كما عن الشَّيْخِ، أنباري، كما عن محمد بن عيسى اليعقوبي، من السادسة ^(٧)؛ وسيف بن عميرة، نخعي، عربي، وقيل: مولى، كوفي، ثقة فقيه، من الخامسة ^(٨). ويبقى الكلام في عبد الملك بن أعين.

(١) في «ض، ف، و، بس، يف» والكافي، ح ١٢٦٦: - «ما».

(٢) في مرآة العقول: «النصر، أي النصره. والمراد سببها، أي الملائكة... «حتى كان بين السماء...» بيان لكثرتهم، أي ملؤا ما بين السماء والأرض؛ أو المراد: خير بين الأمرين عندما كانوا بين السماء والأرض، ولم ينزلوا بعد».

(٣) هكذا في النسخ التي قبلت وفي المطبوع: «تعالى».

(٤) الكافي، كتاب الحجّة، باب مولد الحسين بن علي عليه السلام، ح ١٢٦٦. وفي دلائل الإمامة، ص ٧١، بسند آخر، مع زيادة واختلاف. وراجع: اللهوف، ص ١٠١؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٦٣، ص ٥٩٥.

(٥) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٥.

(٦) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٧) ينظر: ج ٢، ح ٥٧، ص ١٩٢.

(٨) ينظر: ج ١، ح ٦، ص ٩٨.

ه عَبدُ الْمَلِكِ بنِ أَعينَ:

هو أخو حُمران وبكير وزرارة، ابنه ضريس، ولديه أيضاً محمد وعلي، وهو من بيت أعين، الذين وصفوا بأن كل واحد منهم كان فقيهاً، ويصلح أن يكون مفتياً لبلد، كما عن ابن عقدة، وتفصيل ما ورد فيه:

قال الكشي: «حدّثني محمد بن مسعود، قال: حدّثنا محمد بن نصير، قال: حدّثني محمد بن عيسى بن عبيد، وحدّثني حمدويه بن نصير، قال: حدّثنا محمد بن عيسى بن عبيد، عن الحسن بن علي بن يقطين، قال: حدّثني المشايخ: إن حُمران، وزرارة، وعبد الملك، وبكيراً، وعبد الرحمن بن أبي أعين كانوا مستقيمين، ومات منهم أربعة في زمان أبي عبد الله (عليه السلام)، وكانوا من أصحاب أبي جعفر (عليه السلام)، وبقي زرارة إلى عهد أبي الحسن فلقني ما لقني»^(١).

وعلي بن يقطين وهو قريب عهد جداً من عبد الملك، ينقل عن مشايخه سمعة عبد الملك وإخوته عند أرباب المذهب، من أنه كان مستقيماً، وهذا كاف في التوثيق له.

وقال الكشي أيضاً: «حدّثني حمدويه بن نصير، قال: حدّثني يعقوب بن يزيد، عن الحسن بن علي بن فضال، عن ثعلبة بن ميمون عن بعض رجاله، قال: - قال ربيعة الرأي لأبي عبد الله (عليه السلام): ما هؤلاء الأخوة الذين يأتونك من العراق، ولم أرَ في أصحابك خيراً منهم ولا أهيأ؟ قال: أولئك أصحاب أبي، يعني ولد أعين»^(٢).

وروى أيضاً عن «حمدويه، قال: حدّثني محمد بن عيسى، عن أبي نصر، عن الحسن بن موسى، عن زرارة، قال: قدم أبو عبد الله (عليه السلام) مكة، فسأل عن عبد الملك بن أعين، فقال: مات؟ قيل: نعم. فقال: لا، ولكن نصلي هاهنا، ورفع يديه ودعا له، واجتهد في الدعاء، وترحم عليه»^(٣).

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ١، ح ٢٧٠، ص ٣٨٢.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ١، ح ٢٧١، ص ٣٨٣.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ١، ح ٣٠٠، ص ٤٠٩.

وفي السند الحسن بن موسى بن سالم الخياط، أو كما هو الصواب الحسين بن موسى بن سالم الخياط، ممن روى عنه ابن أبي عمير، وابن أبي نصر البزنطي، لكن لم يرد فيه توثيق صريح، وهناك نحو اختلاف بين هذا الرواية، وبين ما قاله الصدوق في نهاية سنده، إذ ذكر: «زار الصادق عليه السلام قبره بالمدينة مع أصحابه».

وروى الكشي في الاختيار عن «علي بن الحسن، قال: حدّثني علي بن أسباط، عن علي بن الحسن بن عبد الملك بن أعين، عن ابن بكير، عن زرارة، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام بعد موت عبد الملك بن أعين: اللهم إن أبا الضريس كنا عنده خيرتك من خلقك، فصيره في ثقل محمد ﷺ يوم القيامة، ثم قال أبو عبد الله: أما رأيته يعني في النوم؟ فتذكرت فقلت: لا، فقال: سبحان الله مثل أبي الضريس لم يأت بعد»^(١).

والسند ضعيف، ليس لأنها مرسلة من الكشي لعلي بن فضال، كما قد يتوهم، بل هي معلقة عن حمدويه عن علي بن فضال، بل لأن اسم علي بن الحسن بن عبد الملك بن أعين، غريب متفرد لا معرفة به، فلا أعلم ابناً لعبد الملك اسمه حسن، بل المعروف أن له ثلاثة أولاد هم ضريس ومحمد وعلي.

وأيضاً عن الكشي عن «حمدويه، قال: حدّثني يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن علي بن عطية، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام لعبد الملك بن أعين: كيف سميت ابنك ضريساً؟ فقال: كيف سماك أبوك جعفر؟ قال: إن جعفر انهر في الجنة، وضريس اسم شيطان»^(٢).

ولكن الكشي روى عن «محمد بن مسعود، قال: سألت علي بن الحسن بن فضال، عن الحديث الذي روى عن عبد الملك بن أعين وتسمية ابنه الضريس؟ قال: فقال: إنها

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ١، ح ٣٠١، ص ٤١١.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ١، ح ٣٠٢، ص ٤١٢.

رواه أبو حمزة، وأصيب من عبد الملك، خير من أبي حمزة...»^(١).

ومحصلة الرواية أن عبد الملك ممن لا يوثقه ابن فضال فحسب، بل يعدّه أكثر جلاله من أبي حمزة الثمالي وأرفع شأنًا، وأن الرواية التي وردت في الاختيار ووصلت إلينا سقط أبو حمزة من سندها، وأن الصواب في سندها أنها عن عليّ بن عطية عن أبي حمزة، كما هي أسناد عليّ بن عطية في موارد عدّة.

وأقول: نعم الرواية رواها أبو حمزة، وهو ثقة، وإن وصفه ابن فضال بالذم بعدها، إلّا أنها ليس كما عليه الأكثر من أنها تشير إلى قلة أدب عبد الملك مع الإمام (عليه السلام)، بل هي من شدة المخالطة والمزاح من غير هتك للأدب، خاصة وأن عبد الملك كان كبيراً بالعمر، حتّى أنه في وقت الباقر (عليه السلام) كان يشتكي الضعف لكبر سنه، ولا يبعد أن يكون توفي في بداية عصر أبي عبد الله (عليه السلام)، فهذا العجوز روي أنه أول من عرف هذا الأمر في إخوته، من طريق صالح بن ميثم التمار، فحمران ممن توفي سنة (١٣١هـ)، كما حققناه، فلعل عبد الملك توفي قبله خاصة، كما سيأتي أن أبا بكر الحضرمي الذي كان عجوزاً كبيراً في السن حين حبسه المنصور سنة (١٣٦هـ) ممن يروي عنه، فلا أقل أن عبد الملك توفي قبل ذلك بعقدين. قال عليّ بن أحمد العقيقي: «إنه عارف»^(٢).

أقوال العامة فيه:

قد يظن أن العامة تضعفه، ولكن مع تدقيق النظر فإنهم يوثقونه، مع ذكرهم أنه كان رافضياً وشيعياً، ومن عتق الشيعة.

فمع أن المنقول عن ابن معين المتوفى (٢٣٣هـ) في رواية الدوري أنه قال: «حمران بن أعين، وعبد الملك بن أعين ليسا بشيء»^(٣)، لكن المنقول عن أحمد بن حنبل عن ابن

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ح ٣٥٣، ص ٤٥٥.

(٢) خلاصة الأقوال، العلامة الحلي، ص ٢٠٦.

(٣) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، يحيى بن معين، ج ١، ص ٢٤٨.

معين: «سألت يحيى عن عبد الملك بن أعين، فقال: كوفي، ليس به بأس»^(١). وكذا نقل ابن شاهين في تاريخ الثقات^(٢). وفي علل أحمد أن عبد الملك كان يتشيع^(٣). أي أنه كان شيعياً، وفيه أيضاً عن «محمد بن عباد، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا عبد الملك بن أعين، وكان رافضياً»^(٤).

نعم ضعفه البخاري المتوفى (٢٥٦هـ)، فمع أنه لم يذكر ضعفه في تاريخه، وقال: «عبد الملك بن أعين، وكان شيعياً، سمع منه ابن عيينة، وإسماعيل بن سميع، قال عليّ: هو أخو حمران، الكوفي»^(٥)، إلا أنه ذكره في الضعفاء الصغير، وقال: «عبد الملك بن أعين، وكان شيعياً، روى عنه بن عيينة وإسماعيل بن سميع، يحتمل في الحديث»^(٦). ومع أن عبارة يحتمل الحديث مجملة، لكن لعلها يتحمل الحديث، فيكون إشارة إلى قبول روايته. ووثقه العجلي المتوفى (٢٦١هـ) في معرفة الثقات، وقال: «عبد الملك بن أعين، مولى بني شيان، كوفي، تابعي، ثقة»^(٧).

وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي المتوفى (٣٢٧هـ)، قال: «أخبرنا عبد الرحمن، قال: سمعت أبي يقول: عبد الملك بن أعين من عتق الشيعة، محله الصدق، صالح الحديث، يكتب حديثه»^(٨). وأيضاً ذكره ابن حبان المتوفى (٣٥٤هـ) في الثقات^(٩). وقال الذهبي: «شيعي صدوق، روى له البخاري ومسلم

(١) العلل، أحمد بن حنبل، ج ٣، ص ٦.

(٢) تاريخ الثقات، ابن شاهين، ص ١٥٨.

(٣) العلل، أحمد بن حنبل، ج ١، ص ٥٥١.

(٤) العلل، أحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٤٢٥.

(٥) التاريخ الكبير، البخاري، ج ٥، ص ٤٠٥.

(٦) الضعفاء الصغير، البخاري، ص ٧٦.

(٧) معرفة الثقات، العجلي، ج ٢، ص ١٠٣.

(٨) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ج ٥، ص ٣٤٣.

(٩) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ج ٢، ص ٢٦٧.

مقروناً بآخر^(١). وكل هذا يدل على الاتفاق على وثاقة الرجل، مع أنهم وسموه بالترفض والتشيع

معرفته بالفلك:

كان لبعض الرواة من أصحابنا معرفة بالفلك والنجوم، ولم يكن علم الفلك آنذاك يفرق بين علم الفلك والتنجيم فكانا متداخلين، وقد بين الأئمة عليهم السلام ذلك الفرق، وبيان فائدة الأول وعدم معرفة جدوى الثاني، وأن علم ذلك مختص بالله جلّ وعلا، كما في رواية هشام الخفاف حين سأله أبو عبد الله عليه السلام: كيف بصرك بالنجوم؟ وقد عرف عن ابن أبي عمير الثقة الجليل وغيره معرفة ذلك العلم، وكان من بينهم عبد الملك. فقد روى الصدوق في الفقيه، قال: «روى عبد الملك بن أعين، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني قد ابتليت بهذا العلم فأريد الحاجة، فإذا نظرت إلى الطالع ورأيت الطالع الشر جلست، ولم أذهب فيها، وإذا رأيت الطالع الخير ذهبت في الحاجة، فقال لي: تقضي؟ قلت: نعم. قال: أحرق كتبك»^(٢).

طبقة:

روى الكليني في الكافي عن «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن سيف بن عميرة، عن أبي بكر الحضرمي، عن عبد الملك بن أعين، قال: قمت من عند أبي جعفر عليه السلام فاعتمدت على يدي فبكيت، فقال: ما لك؟ فقلت: كنت أرجو أن أدرك هذا الأمر وبني قوة، فقال: أما ترضون أن عدوكم يقتل بعضهم بعضاً، وأنتم آمنون في بيوتكم...»^(٣).

وهذه الرواية تؤكد قدم طبقة الرجل، ليس لأنه كان ضعيفاً فحسب في زمن أبي

(١) الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة، الذهبي، ج ١، ص ٦٦٣.

(٢) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ج ٢، ح ٢٤٠٢، ص ٢٦٧.

(٣) الكافي، الكليني، ج ٨، ح ٤٤٩، ص ٢٩٤.

جعفر الباقر (عليه السلام) أي قبل سنة (١١٤هـ)، بل لرواية أبي بكر الحضرمي عنه ذلك؛ فإن أبا بكر الحضرمي ممن كان شيخاً كبيراً في العمر حين حبسه المنصور سنة (١٣٦هـ)، وهو بمنزلة تلميذ عبد الملك، ولعل أبا بكر بعمر مهران بن أعين الذي توفي سنة (١٣١هـ)، كما مر، فيكون عبد الملك ممن توفي في أوائل عصر إمامة أبي عبد الله (عليه السلام)، أو في العقد الثالث على أبعد تقدير.

وروى الشيخ المفيد في الرسالة الصاغانية نقلاً عن الحسين بن سعيد الأهوازي في كتاب النكاح عن «صفوان، عن ابن بكير، عن زرارة، قال: سألتني أبو عبد الله (عليه السلام): من كان يمرض عبد الملك - يعني ابن أعين - ويقوم عليه في مرضه؟ فقلت له: جارية امرأته، فقال: هي التي تلي ذلك منه؟ فقلت: نعم، قال: فهل أحلت له ذلك صاحبه؟ قلت: لا أدري، قال (عليه السلام): فإنه يحل له ما أحلت ذلك منها»^(١).

وما ذكره الصدوق في طريقه إلى عبد الملك حين قال: «وما كان فيه عن عبد الملك بن أعين، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضي الله عنه، عن عمه محمد بن أبي القاسم، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن يونس بن عبد الرحمن، عن عبد الملك بن أعين وكنيته أبو ضريس، وزار الصادق (عليه السلام) قبره بالمدينة مع أصحابه»^(٢). ففيه سقط كالعديد من أسناد الصدوق، فيونس ممن ولد قرابة وفاة عبد الملك بن أعين على الصحيح، فالرجل من الثالثة أو صغارها على أقل تقدير، وهو من ثقات الطائفة ومعاريفهم وعقبتهم، وله جلالة تفوق منزلة أبي حمزة الثمالي، وكان مستقيماً.

تحقيق الصدور:

السند غاية في الاعتبار، فالرواة كلهم من الثقات الأجلة في كل طبقة، لكن ذكر العلامة المجلسي أن السند ضعيف الموثق^(٣)، ووصفه بالضعيف، ربما يكون لعدم

(١) المسائل الصاغانية، المفيد، ص ٧٢.

(٢) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ج ٤، ص ٤٩٧.

(٣) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٢٨.

توثيق عبد الملك بن أعين، والموثق ربما يكون لاعتماد أن سيف بن عميرة من الواقفة، كما توهم البعض، ولكن كلا الأمرين غير صائب، ولو كان صائبا أيضاً لما صح أن يصفه بهذا الوصف، بل يقتصر على قوله أنه ضعيف، والأغرب من ذلك أن هذه الرواية رواها الكليني مرة أخرى بعين السند والمتن في موضع آخر، وقال العلامة المجلسي قدس نفسه في وصف السند: «أنه حسن»^(١). وهو تضارب، لكنه أقل وطأة من الأول، باعتبار أن بكير بن أعين ممن مدح ولم يوثق، ولكن الصحيح وفق الضوابط أن السند صحيح، فتوثيق ابن فضال، وأشياخ ابن يقطين وابن عقدة وغيرهم، كاف لعبد الملك بن أعين رحمه الله.

٤٨ - بَابُ أَنَّ الْأُمَّةَ عليها السلام يَعْلَمُونَ عِلْمَ مَا كَانَ ^(١) وَمَا يَكُونُ، وَأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِمُ الشَّيْءُ ^(٢) صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ ^(٣)

٦٨٠ / ١. أحمد بن محمد ومحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين ^(٤)، عن إبراهيم بن إسحاق الأحمري، عن عبد الله بن حماد، عن سيف التمار، قال: كُنَّا مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام جَمَاعَةً مِنَ الشَّيْعَةِ فِي الْحِجْرِ، فَقَالَ: «عَلَيْنَا عَيْنٌ؟» ^(٥) فَالْتَفَتْنَا يَمَنَةً وَيسَرَةً، فَلَمْ نَرِ أَحَدًا،

(١) في «ف»: «ما قد كان».

(٢) في «ب»: «شيء عليهم». وفي «ض، ف، بر»: «شيء».

(٣) في «بر»: «+ أجعين».

(٤) كذا في النسخ والمطبوع، لكن لم يثبت رواية محمد بن الحسين عن إبراهيم بن إسحاق الأحمري. وما ورد في الكافي، ج ٦، ٨٣٤، من رواية الكليني، عن محمد بن الحسين، عن إبراهيم بن إسحاق الأحمري، فقد أورده الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٦، ح ٣٧٦، ص ١٧٩ وفيه: «محمد بن الحسن» وهو الصواب، يؤيد ذلك وقوع «محمد بن الحسين» في سند الكافي، في ابتداء السند من دون أن يكون في السند تعليق؛ لأنه أول خبر مذكور في الباب. وليس محمد بن الحسين من مشايخ الكليني، بل يروي عنه الكليني بالتوسط، والواسطة في الأكثر هو محمد بن يحيى. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٣٧٩.

والمراد من محمد بن الحسن في ذلك السند هو الكافي الرازي.

والظاهر في ما نحن فيه أيضاً صحة «محمد بن الحسن» - كما كان الأمر في الكافي، ج ٤٤٦ و ٥٤٢ - فإن الخبر رواه الصغار في بصائر الدرجات، ص ١٤٩، ح ١، عن أحمد بن إسحاق - وفي بعض النسخ «إبراهيم بن إسحاق» - عن عبد الله بن حماد. ثم إن الصفار روى عن إبراهيم بن إسحاق، عن عبد الله بن حماد في عدد من أسناد بصائر الدرجات، فلاحظ.

وروى أيضاً عن إبراهيم بن إسحاق الأحمري كتاب مقتل الحسين عليه السلام. راجع: الفهرست للطوسي، ص ١٦، الرقم ٩.

(٥) قال الجوهري: «العَيْنُ: الديدبانُ والجاسوس». وقال المجلسي: «علينا عين، استفهام، والعين

فَقُلْنَا: لَيْسَ عَلَيْنَا عَيْنٌ، فَقَالَ: «وَرَبُّ الْكَعْبَةِ وَرَبُّ الْبَيْتَةِ»^(١) - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - لَوْ كُنْتُ بَيْنَ مُوسَى وَالْخَضِرِ^(٢)، لَأَخْبَرْتُهِمَا أَنِّي أَعْلَمُ مِنْهُمَا، وَلَأَنْبَأُهُمَا بِمَا لَيْسَ فِي أَيْدِيهِمَا؛ لِأَنَّ مُوسَى وَالْخَضِرَ عليهما السلام أُعْطِيََا عِلْمَ مَا كَانَ، وَلَمْ يُعْطِيََا عِلْمَ مَا يَكُونُ^(٣) وَمَا هُوَ كَائِنْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، وَقَدْ وَرِثْنَاهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَرِاثَةً^(٤).

رجال السنن:

أحمد بن محمد ومحمد بن يحيى؛ يروي الكليني عن شيخيه العطار، والعاصمي غير

-
- الرقيب والجاوس». الصحاح، ج ٦، ص ٢١٧٠ (عين)؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ١٢٩.
- (١) في حاشية «ج» والبحار والبصائر، ص ١٤٩: «البيت». و«البَيْتَةُ»: الكعبة، وكانت تدعى بَيْتَةَ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام لآثته بناها وكثر قسمهم برَبِّ هذه البَيْتَةِ. راجع: النهاية، ج ١، ص ١٥٨ (بنا).
- (٢) «الخضر» بفتح الخاء وكسر الضاد هو قراءة أهل العربية، نعم يجوز في العربية كسر الخاء وسكون الضاد، وهو أفصح عند الجوهري، وتخفيف لكثرة الاستعمال عند الفيومي. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٤٨؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٢٤٨؛ المصباح المنير، ص ١٧٢ (خضر). الصحاح، ج ٢، ص ٦٤٨ (خضر).
- (٣) يشكل على هذه الرواية بأنَّ الخضر عليه السلام كان عالماً بما يكون أيضاً؛ حيث أخبر بما يفضي إليه أمر الغلام الذي قتله.

أجاب المجلسي بأنَّ المراد جميع ما يكون، أو المراد به الأمور المتعلقة بما سيكون ومتعلِّق ذلك الأمر كان الغلام الموجود. وقال المحقق الشعراني: الجواب أنَّ الرواية ضعيفة؛ لأنَّ إِبْرَاهِيمَ بن إسحاق الأحمر كان ضعيفاً، غالباً، لا يعاب به، ومحمد بن الحسين في الأسناد مصحَّف، والظاهر أنَّه محمد بن الحسن الصفَّار. راجع: مرآة العقول، ج ٣، ص ١٢٩؛ شرح المازندراني، ج ٦، ص ٣٩.

(٤) بصائر الدرجات، ص ١٤٩، ح ١، عن أحمد بن إسحاق، عن عبد الله بن حماد؛ وفيه، ص ٢٥٠، ح ٣ و ٤، بسند آخر، عن عبد الله بن حماد إلى قوله: «ولأنبأتهما بما ليس في أيديهما»؛ دلائل الإمامة، ص ١٣٢، بسنده، عن عبد الله بن حماد؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٦٩، ص ٦٠٠؛ البحار، ج ١٣، ح ٢٠، ص ٣٠٠.

مرة مجتمعين، عن محمد بن الحسن الصفار، صاحب البصائر، وكلاهما من مرّ سرد أحوالهم؛ فمحمد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري، العربي، القمي، العطار، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة عين، كثير الرواية والحديث، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)، وهو من الثامنة^(١)؛ وأحمد بن محمد هو أبو عبد الله العاصمي، كوفي، سكن بغداد، قال النجاشي: «كان ثقة في الحديث، سالماً، خيراً». وقال الشيخ: «ثقة في الحديث، سالم الجنبه»، وهو من الثامنة^(٢)؛ وهما يرويان معاً عن محمد بن الحسن وهو الصفار، صاحب البصائر، أبو جعفر الأعرج، مولى الأشاعرة، قمي، يلقب بمولة، كان وجهاً في أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحاً، قليل السقط في الرواية، وهو من كبار الثامنة، توفي سنة (٢٩٠هـ)^(٣)، ولذلك فإن ورد محمد بن الحسين في هذا الموضع فهو تصحيف لا ريب فيه، فإن محمد بن الحسين وهو ابن أبي الخطاب، ممن لا يروي عن الأحمري، وأن تلك الرواية رواها الصفار عن الأحمري؛ وإبراهيم بن إسحاق، هو الأحمري، النهاوندي، ضعيف، متهم في دينه، مرتفع القول، بقي حياً بعد سنة (٢٦٩هـ)، وهو من السابعة^(٤)؛ وعبد الله بن حماد الأنصاري، ليس بذلك، يلاحظ من متابعة أسناده أنه يكثر فيها تواجد الضعفاء والغلاة، وهو مؤشر سلبي، كما يتبين للباحث في سلاسل الأسناد، وحتى هذا السند؛ فإنه يروي عنه النهاوندي الضعيف، وهو من السادسة^(٥)؛ وسيف التمار هو سيف بن سليمان، التمار، أبو الحسن الكوفي، ثقة، من الخامسة، سياقي تفصيله.

٥ سيف التمار:

هو سيف بن سليمان التمار، من الخامسة، ممن اتفق - العامة والخاصة - على وثاقته.

(١) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٢) ينظر: ج ٤، ح ٤٦٤.

(٣) ينظر: ج ١، ح ٢٦، ص ٢٣٠.

(٤) ينظر: ج ١، ح ٨، ص ١٦٠.

(٥) ينظر: في هذا الجزء ح ٥٥٩.

ذكره البرقي في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام وقال: «سيف التمار، كوفي»^(١). وكذا ما في رجال الشيخ سيف بن سليمان التمار، كوفي^(٢)، وعدّ ابنه الحسن أيضاً فيهم^(٣)، وقال في الفهرست: «سليمان التمار، له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن أبي المفضل، عن حميد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عنه»^(٤). ولعل مصدر الشيخ كتاب حميد، والسند فيه سقط لا ريب، ولعل ابن سماعة يروي عنه بواسطة صفوان بن يحيى.

وقال النجاشي: «سيف بن سليمان التمار، أبو الحسن، كوفي، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، ثقة، وابنه الحسن بن سيف، روى عنه الحسن بن علي بن فضال. له كتاب. أخبرنا عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا محمد بن يوسف بن إبراهيم، قال: حدّثنا محمد بن أبي حمزة، عن سيف التمار بكتابه»^(٥).

وهنا يروي عنه محمد بن أبي حمزة، وهو من الخامسة، وذكر النجاشي أنه من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، والمفروض رواية السادسة لكتابه وليس الخامسة، بل يكثر في الأسناد الموثوقة رواية السادسة عنه.

ولكن ابن شاهين المتوفى (٣٨٥هـ) ذكر: «سيف بن سليمان التمار، ثقة، من كبار أصحاب أبي جعفر»^(٦). والمقصود بأبي جعفر الإمام الباقر عليه السلام. مما يجعله من الرابعة، وتقبل رواية الخامسة عنه، ولكن ذلك محل نظر؛ لأن الرجل الذي في الروايات ممن تروي عنه السادسة، كمحمد بن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، والحسن بن محبوب، وهو يروي عن الرابعة، كأبي بصير وزرارة، وعن أبي عبد الله عليه السلام، فهو من الخامسة،

(١) الرجال، البرقي، ص ٤١.

(٢) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٢٢٢، ت ٢٩٦٧.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص ١٨١، ت ٢١٧٤.

(٤) الفهرست، الطوسي، ص ١٣٩، ت ٣٣٢.

(٥) رجال النجاشي، النجاشي، ص ١٨٩، ت ٥٠٥.

(٦) تاريخ أسماء الثقات، عمر بن شاهين، ص ١٠٥.

الذين لم يدركوا أبا جعفر الباقر عليه السلام، بل أدركوا ابنه جعفر بن محمد عليه السلام. ولعل التوهم بزيادة التكنية بالأب فيه، وأما سند النجاشي فهو غير مقبول ألبة، فكيف يروي ابن عقدة بواسطة واحدة عن محمد بن أبي حمزة وهو من الخامسة، وابن عقدة من المعمرين الذين وافاهم الأجل في العقد الثالث، بعد سنة (٣٠٠هـ)!

تحقيق الصدور:

يلاحظ أن صياغة الحديث والقصة تناسب روايات الضعفاء، مع وجود النهاوندي وابن حماد، فالتشكيك يكون كبيرا جدا في صدورهما، خاصة أنها لا تشابه بقية روايات سيف التمار الثقة، كما لو وضعتها جنبا إلى جنب، فلا وثوق بصدورها ألبة، حتى لو صح مضمونها، لكن حكاية تلك القصة يكاد يكون الوثوق بعدم صدورهما هو الأقرب. قال العلامة المجلسي أن السند ضعيف^(١).

(١) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٢٩.

٦٨١ / ٢. عَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ وَعِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا؛ مِنْهُمْ: عَبْدُ الْأَعْلَى وَأَبُو عُبَيْدَةَ^(١) وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَشِيرٍ الْخَثْعَمِيُّ: سَمِعُوا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنِّي لِأَعْلَمُ مَا فِي السَّأَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ، وَأَعْلَمُ مَا فِي الْجَنَّةِ، وَأَعْلَمُ مَا فِي النَّارِ، وَأَعْلَمُ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ». قَالَ: ثُمَّ مَكَثَ هُنَيْئَةً^(٢)، فَرَأَى أَنَّ ذَلِكَ كَبُرَ عَلَى مَنْ سَمِعَهُ مِنْهُ^(٣)، فَقَالَ: «عَلِمْتُ ذَلِكَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ^(٤) - يَقُولُ: فِيهِ تَبَيَّنَ كُلُّ شَيْءٍ^(٥)»^(٦).

(١) الخبر رواه الصَّفَّارُ تَارَةً فِي بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ، ص ١٤٧، ح ٢، بِسَنَدِهِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْمُغِيرَةِ - وَفِي بَعْضِ النُّسخِ «الْحَارِثُ بْنُ الْمُغِيرَةِ»، وَهُوَ الصَّوَابُ - عَنْ (و خ ل) عَبْدُ الْأَعْلَى وَعُبَيْدَةَ بْنِ بَشِيرٍ (ب ش ر خ ل) قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام. وَأُخْرَى فِي ص ١٤٨، ح ٥، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، وَعَدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا فِيهِمْ عَبْدُ الْأَعْلَى وَعُبَيْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَشِيرٍ الْخَثْعَمِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَشِيرٍ سَمِعُوا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ. وَثَالِثَةٌ فِي ص ١٤٨، ح ٦، بِسَنَدٍ ثَالِثٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ وَعُبَيْدَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ بَشِيرٍ الْخَثْعَمِيُّ سَمِعُوا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ. وَلَمْ يَرِدْ «أَبُو عُبَيْدَةَ» فِي الْمَوَاضِعِ الْمَذْكُورَةِ، كَمَا أَنَّ «عَبْدَ اللَّهِ بْنِ بَشِيرٍ الْخَثْعَمِيِّ» غَيْرُ مَذْكُورٍ فِي كِتَابِ الرِّجَالِ، بَلِ الْمَذْكُورُ فِي أَصْحَابِ الصَّادِقِ عليه السلام مِنْ رِجَالِ الطُّوسِيِّ، ص ٢٤٣، الرَّقْمُ ٣٣٦٥ هُوَ عُبَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَشِيرٍ الْخَثْعَمِيُّ الْكُوفِيُّ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: عُبَيْدَةُ. فَعَلِيهِ يَحْتَمَلُ أَنَّ يَكُونَ الصَّوَابُ فِي مَا نَحْنُ فِيهِ، وَفِي مَوْضِعَيْنِ مِنَ الْبَصَائِرِ: «عُبَيْدٌ - أَوْ عُبَيْدَةُ - بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَشِيرٍ الْخَثْعَمِيِّ»، فَتَأَمَّلْ.

(٢) قَالَ الْفَيْتُومِيُّ: «الْمُنْ، كُنَايَةٌ عَنْ كُلِّ اسْمٍ جِنْسٍ، وَالْأُنْثَى هُنَّةٌ، وَلاَمُهَا مَحْذُوفَةٌ. فَفِي لُغَةٍ هِيَ هَاءٌ مُبْصَّرَةٌ عَلَى هُنَيْئَةٍ، وَمِنْهُ يُقَالُ: مَكَثَ هُنَيْئَةً، أَيْ سَاعَةً لَطِيفَةً. وَفِي لُغَةٍ هِيَ وَاوُ فَيُصَغَّرُ فِي الْمُؤَنَّثِ عَلَى هُنَيْئَةٍ. وَالْهَمْزُ خَطَأً؛ إِذْ لَا وَجْهَ لَهُ». وَجَعَلَهَا الْمَجْلِسِيُّ تَصْغِيرَ هُنُوٍ بِمَعْنَى الْوَقْتِ، وَالتَّائِيثُ بِإِعْتِبَارِ سَاعَةٍ، رَاجِعٌ: الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٦٤١ (هـ)؛ مَرَّةً الْعُقُولُ، ج ٣، ص ٤٩.

(٣) فِي «ف»: «عَنَهُ».

(٤) فِي «ج»: «تَعَالَى». وَفِي «ض»: «- عَزَّ وَجَلَّ». وَفِي «ف»: «جَلَّ وَعَزَّ». وَفِي «بف»: «تَبَارَكَ وَتَعَالَى».

(٥) إِشَارَةٌ إِلَى الْآيَةِ ٨٩ مِنْ سُورَةِ النَّحْلِ (١٦): ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى﴾.

(٦) بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ، ص ١٤٨، ح ٥، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛ وَفِيهِ، ح ٦، بِسَنَدِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ؛

رجال السند:

العدة هم مجموعة من مشايخ الكليني، من أهل الطبقة الثامنة، ممن يوثق بنقلهم، ومراً بيان الكلام في ذلك^(١)؛ وأحمد بن محمد هنا هو ابن عيسى الأشعري، كما يظهر من الإطلاق، وهو أبو جعفر الأشعري، ثقة، جليل القدر، شيخ قم وكبيرها، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)، وهو من السابعة^(٢)؛ ومحمد بن سنان هو الزاهري الذي بينا وثاقته في نفسه، والخوف من تدليسه في الأسناد، وروايته عن كتب وجدها ولم يأخذها من مشايخه، في بحث مفصل، توفي سنة (٢٢٠هـ)، من السادسة^(٣)؛ ويونس بن يعقوب هو أبو علي، يونس بن يعقوب بن قيس الجلاب، البجلي الدهني، كما عن النجاشي، من ثقات الخامسة، توفي في حدود العقد التاسع بعد المائة^(٤). وهو يروي هنا عن عدة من مشايخه، من الرابعة، وهم:

الحارث بن مغيرة هو أبو علي النصري، من بني نصر بن معاوية، بصري، يباع للزطي، وثقه النجاشي مكرراً، وفيه مدح في الاختيار، ورواية صحيحة في عظم شأنه، وهو من الرابعة على الصحيح^(٥)؛ وعبد الأعلى مولى آل سام هو ابن أعين، مولى آل سام، أبي

وفيه، ص ١٤٧، ح ٢، بسنده، عن يونس بن يعقوب، عن الحسن بن المغيرة، عن عبد الأعلى وعبيدة بن بشير؛ وفيه، ح ٣، بسنده، عن يونس، عن عبد الأعلى بن أعين؛ وفيه، ص ٢١٧، ح ٢، بسنده عن عبد الأعلى، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف. وفيه أيضاً، ص ١٤٨، ح ٢؛ والكافي، كتاب فضل العلم، باب الرد إلى الكتاب والسنة...، ح ١٩٠؛ وكتاب الحجّة، باب أنه لم يجمع القرآن كله إلا...، ح ٦١٣، بسند آخر مع اختلاف؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٧٠، ص ٦٠٠.

(١) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٥.

(٢) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٣) ينظر: ج ١، ح ٧، ص ١٠٧.

(٤) ينظر: ج ٤، ح ٥٣٨.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ٦٦، ص ٢٣٩.

الصباح، ذكره المفيد في رسالته العددية في الفقهاء الأعلام، وهو من صغار الرابعة^(١)؛ وأبو عبيدة هو زياد بن عيسى الحدّاء، مولى، كوفي، ثقة، كما عن النجاشي وابن فضال، ثقة، صحيح، كما عن سعد بن عبد الله، وعن العقيقي العلوي أنه كان حسن المنزلة عند آل محمّد، زامل أبا جعفر عليه السلام للحج، حضر أبو عبد الله عليه السلام قبره، ودعاه له، وهو أيضاً من الرابعة^(٢)، ولعل الصواب أن التكنية بالأب زائدة، وأنه عبيدة الآتي، وهو يروي مع أبيه هنا عن أبي عبد الله عليه السلام، فيكون من ضمن الجالسين الذين سمعوا الحديث. ويبقى الكلام في عنوان عبد الله بن بشر الخثعمي.

هـ عبد الله بن بشر الخثعمي:

هذا الموضع تختلف النسخ والكتب في نقل السند، وقد ذكرها في هامش تحقيق النسخة المعتمدة، ولكن الظاهر أن الصواب في الرواية أنها عن مجموعة فيهم عبيدة وأبيه عبد الله بن بشر، فالصحيح أنها عن يونس بن يعقوب عن الحارث بن المغيرة، وعدّة من أصحابنا منهم عبد الأعلى وعبيدة وعبد الله بن بشر الخثعمي.

وعبيدة ذكره ابن ماکولا المتوفى (٤٧٥هـ) وقال عنه: «عبيدة بن عبد الله بن بشر الخثعمي، كوفي، روى عن جعفر بن محمّد، وعن أبيه عبد الله بن بشر»^(٣).

وذكره عندنا الشيخ في رجال أبي عبد الله عليه السلام وقال: «عبيد بن عبد الله بن بشر الخثعمي الكوفي، وقال بعضهم: عبيدة».

وأما والده فلخص المزني حاله، وقال: «عبد الله بن بشر الخثعمي، أبو عمير، الكوفي الكاتب، والد عمير بن عبد الله. روى عن: جبلة بن حمّة، وعروة البارقي، وأبي زرعة بن عمرو بن جرير. روى عنه: ابن ابنه بشر بن عمير بن عبد الله بن بشر، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وشعبة بن الحجاج، وابنه عمير بن عبد الله بن بشر الخثعمي. قال أبو

(١) ينظر: ج ٢، ح ١٨٨، ص ٧٢٨.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٦٢، ص ٢١٩.

(٣) إكمال الكمال، ابن ماکولا، ج ٦، ص ٣٩.

حاتم: شيخ، كان كاتب شيخ كان لشعبة. وذكره ابن حبان في كتاب الثقات. روى له الترمذي والنسائي^(١). هذا ملخص ما نعرفه عنهما، والأمر ليس بذلك الوضوح.

تحقيق الصدور:

قد يكون السند ضعيفاً بعدم وثاقة ما ينقله محمد بن سنان، مع وثاقته هو كما بيناه في ترجمته، فيكون السند ضعيفاً، قال العلامة المجلسي: «ضعيف على المشهور»^(٢)، ويقصد قدست نفسه أنه كذلك بمحمد بن سنان؛ إذ تعدد الرجال في الرابعة، وفيهم من هو ثقة يغني عن جهالتنا بالخشع، أو ابنه.

لكن هذه الرواية ومضامينها مروية بأسناد أخرى إلى عبد الأعلى بن أعين في موارد أخرى، وتعدد الأسناد يوجب الوثوق بصدورها، فلا ضير من القول باعتبارها وفق ذلك.

(١) تهذيب الكمال، المزي، ج ١٤، ص ٣٣٩، ت ٣١٨٣.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٣٠.

٦٨٢/٣. علي بن محمد، عن سهل، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبد الكريم، عن جماعة بن سعد الخثعمي^(١)، أنه قال: كان المفضل عند أبي عبد الله عليه السلام، فقال له المفضل: جعلت فداك، يفرض الله طاعة عبد على العباد ويحب^(٢) عنه خبر السماء؟ قال: «لا، الله أكرم وأرحم وأزأف بعباده من أن يفرض طاعة عبد على العباد، ثم يحب عنه خبر السماء صباحاً ومساءً»^(٣).

رجال السند:

علي بن محمد هو علي بن محمد بن إبراهيم، علان، أبو الحسن، الرازي الكليني، شيخ الكليني، وخاله على الأشهر، ثقة عين، من الثامنة^(٤)؛ وسهل بن زياد هو أبو سعيد الآدمي، الرازي، شهد أحمد الأشعري عليه بالكذب والغلو، وطرده من قم، وصفه الفضل بأنه أحمق، واستثناه ابن الوليد، ضعيف جداً، فاسد الرواية والمذهب، كما عن ابن الغضائري، ضعفه النجاشي، وضعفه الشيخ في الفهرست، وفي الاستبصار أنه ضعيف جداً عند نقاد الأخبار، لكنه وثقه في الرجال، ذهبنا لضعفه، وهو من السابعة^(٥)؛ وأحمد

(١) الخبر رواه النعماني في كتابه الغيبة، ص ٣٢٦، ح ٤ بسنده عن عبد الكريم بن عمرو الخثعمي، عن جماعة الصائغ، مع زيادة. وجماعة الصائغ، هو جماعة بن سعد الجعفي المذكور في الرجال لابن الغضائري، ص ٤٦، الرقم ٢٣، والمذكور في بعض نسخه «الخثعمي» بدل «الجعفي». فالظاهر وقوع التصحيف في أحد اللقيين: الجعفي والخثعمي.

(٢) في «ب» والبصائر، ص ١٤٤، ح ١: «ثم يحب». وفي «ض»: «فيحب».

(٣) بصائر الدرجات، ص ١٤٤، ح ١، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبد الكريم، عن ساعة بن سعد الخثعمي. الغيبة للنعماني، ص ٣٢٦، ح ٤، بسنده عن عبد الكريم بن عمرو الخثعمي، عن جماعة الصائغ، مع زيادة. وفي بصائر الدرجات، ص ١٤٥-١٤٦، ح ٥ و ٦، بسند آخر من قوله: «الله أكرم وأرحم» مع اختلاف؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٧١، ص ٦٠١.

(٤) ينظر: ج ١، ح ٢، ص ٥٣.

(٥) ينظر: ج ١، ح ٢، ص ٥٩.

بن محمد بن أبي نصر هو أبو جعفر، السكوني، وقيل: أبو علي، السكوني، أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، مولى، كوفي، جليل القدر، ثقة، عظيم المنزلة عند الرضا عليه السلام، بل والجواد عليه السلام، كما عن النجاشي، هو أحد الثلاثة الثقات الذين اشتهر أنهم لا يروون إلا عن الثقات، وأحد أصحاب الإجماع، قال ابن النديم: «من علماء الشيعة»، توفي سنة (٢٢١ هـ)، وهو من السادسة^(١)؛ وعبد الكريم هو عبد الكريم بن عمرو بن صالح، الخثعمي، المعروف بلقب كرام، ثقة عين، واقفي خبيث، وهو من الخامسة، ومرفى فيه بحث من المفيد مراجعته^(٢). ويبقى الكلام في جماعة بني سعد الخثعمي.

• جماعة بني سعد الخثعمي:

لا يبعد أن يكون الاسم مصحفاً، وأن الصحيح أنه الجعفي، وليس الخثعمي؛ فإن تصحيف أحدهما بالآخر سهل، ويرد في العديد من الموارد، وهذا الرجل ممن نقل العلامة وابن داود عن ابن الغضائري تضعيفه، وأنه من جماعة الخطابية وقتل معهم، مما يعني أنه قتل سنة (١٣٨ هـ) في الحادثة المعروفة. وذكر بعض المعاصرين أنه قتل مع ابن أبي الخطاب سنة (١٤٣ هـ)^(٣)، وهو غلط ناشئ من الخلط بين أبي الخطاب الأباضي الذي ثار في البصرة وقتله العباسيون سنة (١٤٣ هـ)، وبين أبي الخطاب ابن أبي زينب مقلص، رأس الفرقة الخطابية، ومؤسسها في الكوفة، والمعلوم أن الخطابية قتلهم عامل المنصور على الكوفة، وهو عيسى بن موسى سنة (١٣٨ هـ).

قال العلامة الحلي - ويظهر أنه عن ابن الغضائري كما في مجمع الرجال -: «جماعة بن سعد الجعفي الصائغ، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، خرج مع أبي الخطاب وقتل، وهو ضعيف في الحديث، ومذهبه كما ذكرت»^(٤).

(١) ينظر: ج ٢، ح ١٢٨، ص ٥٨١.

(٢) ينظر: ج ٤، ح ٤٦٦.

(٣) الفائق في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام، عبد الحسين الشبستري، ج ١، ص ٣٠٧.

(٤) خلاصة الأقوال، العلامة الحلي، ص ٣٣٢.

وقال ابن داود: «جماعة بن سعد الجعفي الصائغ (غض) ليس بشيء، له عدة أحاديث، خرج مع أبي الخطاب وقتل»^(١).

وفي لسان الميزان: «جماعة بن عبد الرحمن الصائغ، الكوفي، ذكره الطوسي في رجال الشيعة، وقال الكشي: كان صدوقاً، وله رواية عن جعفر الصادق، ومعرفة بحديث أصحابه، وكانت له حلقة، وصحب أبان بن تغلب وغيره»^(٢).

نعم ذكر الشيخ في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام «جماعة بن عبد الرحمن الصائغ، الكوفي»^(٣). لكن ليس في الكشي ما ذكره، وسبق أن بينا عدم إمكان الاعتماد على ما ينقله ابن حجر عن كتبنا؛ لأنه اعتمد نسخة غريبة مخلوطة، منسوبة لابن أبي طي، وقد جاء في أوصافه الكثير من الغلط والخلط. هذا على فرض اتحاده مع الراوي في مرويتنا.

تحقيق الصدور:

الرواية ضعيفة السند، وكل أسنادها في غير مصدر ضعيفة أيضاً، وهي من مصدر خطابي واحد، تنكئ على المفضل ومنزلته، وهذا ما كان يرشد إليه الخطابيون، ولذا لا يوثق بصدورها ألبتة. قال العلامة المجلسي: «في الرجال جماعة بن سعد الجعفي، وضعفه ابن الغضائري»^(٤).

(١) رجال ابن داود، ابن داود الحلبي، ص ٢٣٦.

(٢) لسان الميزان، ابن حجر، ج ٢، ص ١٣٤.

(٣) رجال الطوسي، الطوسي، ص ١٧٨، ت ٢١٢٦.

(٤) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٣٠.

٦٨٣ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ عَجْبُونٍ، عَنْ ابْنِ رَبَاطٍ، عَنْ
 صُرَيْسِ الْكُتَيْبِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ (عليه السلام) يَقُولُ - وَعِنْدَهُ أَنَسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ -:
 «عَجِبْتُ مِنْ قَوْمٍ يَتَوَلَّوْنَا^(١)، وَيَجْعَلُونَا أَيْمَةً، وَيَصِفُونَنَا^(٢) طَاعَتَنَا مُفْتَرَضَةً^(٣) عَلَيْهِمْ
 كَطَاعَةِ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ)^(٤)، ثُمَّ يَكْسِرُونَ حُجَّتَهُمْ، وَيُخَصِّمُونَ أَنْفُسَهُمْ^(٥) بِضَعْفٍ
 قُلُوبِهِمْ، فَيَنْقُصُونَا حَقًّا^(٦)، وَيَعْيُونَ ذَلِكَ عَلَى مَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ بُرْهَانَ حَقٍّ مَعْرِفَتَنَا
 وَالتَّسْلِيمَ لِأَمْرِنَا؛ أَتَرُونَ أَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - افْتَرَضَ طَاعَةَ أَوْلِيَائِهِ عَلَى عِبَادِهِ، ثُمَّ
 يُخْفِي عَنْهُمْ أَخْبَارَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَيَقْطَعُ عَنْهُمْ مَوَادَّ^(٧) الْعِلْمِ فَيَبْزُدُ عَلَيْهِمْ مِمَّا

(١) في «ف، بح»: «يتوالونا». وفي البصائر: «يتولونا ويجعلوننا». قال في النحو الوافي، ج ١، ص ١٦٣:
 «وهناك لغة تحذف نون الرفع - أي نون الأفعال الخمسة - في غير ما سبق، وبها جاء الحديث
 الشريف «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا...» وليس من السائع اتباع هذه اللغة في عصرنا ولا
 محاكاتها، وإنما ذكرناها لنفهم ما ورد بها في النصوص القديمة». وعليه فلا بأس بحذف النون
 بدون الإدغام، وله نظائر كثيرة فيما مر وما يأتي.

(٢) في «ف» والبصائر: «بأن».

(٣) في حاشية «بر»: «مفروضة».

(٤) في البصائر: «عليهم مفترضة كطاعة الله».

(٥) «يُخَصِّمُونَ أَنْفُسَهُمْ»، أي يغلبونها في الخصومة، والخصومة مصدر خَصَمْتُهُ إذا غلبته في الخصام.
 ويقال أيضاً: خَاصَمَهُ خِصَاماً ومَخَاصِمَةً فَخَصَمَهُ يُخَصِّمُهُ خِصَاماً، أي غلبه بالحجة. راجع: لسان
 العرب، ج ١٢، ص ١٨٠ و ١٨٢ (خصم).

وقال في المرأة: «ثم يكسرون حجَّتَهُمْ، أي على المخالفين؛ لأنَّ حجَّتَهُمْ على المخالفين أنَّ
 إمامهم يعلم ما لا يعلم إمامهم، ولا بدَّ أن يكون الإمام كاملاً في العلم، وإمام المخالفين ناقص
 جاهل؛ فإذا اعترفوا في إمامهم أيضاً بالجهل كسروا وأبطلوا حجَّتَهُمْ وخصموا أنفسهم، أي
 قالوا بشيء إن تمسك به المخالفون غلبوا عليهم، فإنَّ لهم أن يقولوا: لا فرق بين إمامنا وإمامكم».
 مرآة العقول، ج ٣، ص ١٣١.

(٦) «فينقصونا حقنا»، إما مأخوذ من النقص المتعدي إلى مفعولين، أو «حقنا» بدل من الضمير.

(٧) «المواد»: جمع المادة، وهي الزيادة المتصلة. والمراد: ما يمكنهم استنباط علوم الحوادث والأحكام

فِيهِ قِوَامٌ دِينِهِمْ؟». فَقَالَ لَهُ مُحَمَّدَانُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَرَأَيْتَ مَا كَانَ مِنْ أَمْرِ قِيَامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَالْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ (عليهم السلام)، وَخُرُوجِهِمْ وَقِيَامِهِمْ بَيْنَ اللَّهِ عَزَّ ذِكْرُهُ، وَمَا أُصِيبُوا مِنْ قَتْلِ^(١) الطَّوَاغِيتِ إِيَّاهُمْ وَالظُّفَرِ بِهِمْ حَتَّى قُتِلُوا وَعُلِبُوا؟ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ (عليه السلام): «يَا مُحْرَرَانِ، إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - قَدْ كَانَ قَدَّرَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، وَقَضَاهُ، وَأَمَضَاهُ، وَحَتَمَهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِخْتِيَارِ^(٢)، ثُمَّ أَجْرَاهُ، فَبِتَقْدِمِ عِلْمِ الْبِهِمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله وسلم) قَامَ عَلِيٌّ وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ (عليهم السلام)، وَبِعِلْمِ صَمَتٍ مَنْ صَمَتَ مِنْهُ؛ وَلَوْ أَنَّهُمْ يَا مُحْرَرَانِ حَيْثُ نَزَلَ بِهِمْ مَا نَزَلَ مِنْ أَمْرِ^(٣) اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَإِظْهَارِ الطَّوَاغِيتِ عَلَيْهِمْ، سَأَلُوا اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْ يَدْفَعَ عَنْهُمْ ذَلِكَ، وَأَلْحَوْا عَلَيْهِ^(٤) فِي طَلَبِ إِزَالَةِ مُلْكِ^(٥) الطَّوَاغِيتِ وَذَهَابِ مُلْكِهِمْ، إِذَا لَأَجَابَهُمْ، وَدَفَعَ ذَلِكَ عَنْهُمْ، ثُمَّ كَانَ انْقِضَاءُ مُدَّةِ الطَّوَاغِيتِ وَذَهَابُ مُلْكِهِمْ أَسْرَعَ مِنْ سِلْكِ^(٦) مَنْظُومٍ انْقَطَعَ فَبَدَّدَ^(٧)، وَمَا كَانَ ذَلِكَ الَّذِي أَصَابَهُمْ^(٨) - يَا مُحْرَرَانِ -

وغيرهما منه مما ينزل عليهم في ليلة القدر وغيرها. راجع: مرآة العقول، ج ٣، ص ١٣٢؛
الصحاح، ج ٢، ص ٥٣٧ (مدد).

(١) في البصائر: «قبل».

(٢) في «ج»، وحاشية «بح»: «الاختيار». وفي الكافي ح ٧٤٤، والبصائر: - «على سبيل الاختيار».

(٣) في «ب، بس» - «أمر».

(٤) «ألحوا عليه»، أي كزموه وأصرروا عليه. يقال: ألح على الشيء إذا كزَّمَهُ وَأَصْرَعَ عَلَيْهِ. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٢٣٦ (لح).

(٥) في «ب، بح»: «تلك».

(٦) قال الجوهرى: «السِّلْكُ: الخيط». وقال ابن منظور: «السِّلْكَةُ: الخيط الذي يُخَاطُ بِهِ الثوب، وجمعه سِلْكٌ وَأَسْلَاكٌ وَسُلُوكٌ». كلاهما جمع الجمع. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٩١؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٤٤٣ (سلك).

(٧) «فَبَدَّدَ»، أي تَفَرَّقَ، يقال: بَدَّهَ يَبْدُوهُ بَدًّا: فَرَّقَهُ. والتبديد: التفريق، يقال: شَمَلُ مُبَدَّدٍ، وَتَبَدَّدَ الشَّيْءُ، أي تَفَرَّقَ. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٤٤ (بدد).

(٨) في البصائر: + «من ذلك».

لِذَنْبٍ اقْتَرَفُوهُ^(١)، وَلَا لِعُقُوبَةٍ مَعْصِيَةٍ خَالَفُوا اللَّهَ فِيهَا، وَلَكِنْ لِمَنَازِلَ وَكَرَامَةٍ مِنَ اللَّهِ أَرَادَ^(٢) أَنْ يُبَلِّغُواهَا؛ فَلَا تَذْهَبَنَّ بِكَ الْمَذَاهِبُ فِيهِمْ^(٣)»^(٤).

رجال السند:

محمّد بن يحيى هو أبو جعفر، الأشعري، العطار، قمي، ثقة عين، كثير الرواية والحديث، شيخ أصحابنا في زمانه، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)، وهو من الثامنة^(٥)؛ وأحد بن محمّد الظاهر أنه أبو جعفر الأشعري، القمي، شيخ القميين وفقههم ووجههم، غير مدافع، ثقة، قال ابن حجر: شيخ الرافضة بقم، والرجل بقي حياً سنة (٢٧٤هـ)، وهو من السابعة^(٦)؛ وابن محبوب هو الحسن بن محبوب السراة، أبو عبد الله البجلي، مولى، كوفي، وثقه الشيخ في أكثر من موضع، وقال: إنه من الأركان الأربعة، ووصفه النجاشي بأنه من جلة أصحابنا في ترجمة جعفر بن عبد الله المدرسي، ولكنه نسي أن يفرد له ترجمة، توفي سنة (٢٢٤هـ)، وهو من السادسة^(٧)؛ وابن رثاب هو أبو الحسن، علي بن رثاب، مولى جرم، وقيل: مولى بني سعد بن بكر، طحان، كما عن النجاشي. كوفي، ثقة، جليل

(١) «اقترفوه»، أي عملوه واكتسبوه، يقال: قرَفَ الذنبَ وغيره يقرِفُه قرَفاً واقترفه، أي اكتسبه، والاقتراف: الاكتساب، واقترف ذنباً، أي أتاه وفعله. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٢٨٠ (قرف).

(٢) في الوافي: «الله».

(٣) في «ض»: «بهم».

(٤) الكافي، كتاب الحجّة، باب أن الأئمة (عليهم السلام) لم يفعلوا شيئاً... ح ٧٤٤ من قوله: «فقال له حران: جعلت فداك، أرايت ما كان من» إلى قوله: «وبعلم صمّت من صمّت متاً». بصائر الدرجات، ص ١٢٤، ح ٣، عن أحمد بن محمّد؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٧٤، ص ٦٠٢.

(٥) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٦) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٧) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٨.

القدر، كما عن الشيخ، أستاذ الحسن بن محبوب، وهو من الخامسة^(١)؛ وضُرُيس هو الكُنَاسِيّ نسبة لكناسة الكوفة، وهو ضريس بن عبد الملك بن أعين، أبو عمارة الشيباني، مولى، كوفي، ثقة، خير، فاضل، من صغار الرابعة^(٢).

تحقيق الصدور:

سند الرواية صحيح لا غبار عليه، وكذا وصفه العلامة المجلسي بالصحة^(٣)

(١) ينظر: ج ٢، ح ٩٩. ص ٤٥٦.

(٢) ينظر: في هذا الجزء، ح ٦٠٤.

(٣) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٣١.

٦٨٤/ ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام بِمَعْنَى عَنْ حَمْسِيَّةَ حَرْفٍ مِنَ الْكَلَامِ، فَأَقْبَلْتُ أَقُولُ^(١): يَقُولُونَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: يَقُولُ: «قُلْ كَذَا وَكَذَا». قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، هَذَا الْحَلَالُ وَهَذَا^(٢) الْحَرَامُ أَعْلَمُ أَنَّكَ صَاحِبُهُ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ النَّاسَ بِهِ، وَهَذَا هُوَ الْكَلَامُ، فَقَالَ لِي: «وَيْكَ^(٣) يَا هِشَامُ، لَا يَحْتَاجُ اللَّهُ^(٤) - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - عَلَى خَلْقِهِ بِحُجَّةٍ لَا يَكُونُ عِنْدَهُ كُلُّ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ^(٥)».

رجال السند:

علي بن إبراهيم صاحب التفسير، أبو الحسن القمي، ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، من الثامنة، بقي إلى (٣٠٧ هـ)^(١)؛ وأبوه إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمي، موثق به عند الجميع، وهو من السابعة^(٢)؛ وعلي بن معبد هو علي بن معبد بن

(١) في «ج»: «فأقول».

(٢) في «ض، بح، بس»: - «هذا».

(٣) في «ب، ج، ض، ف، بح، بر، بس»: - «ويك». وفي الوافي: «ويسك»، وقال فيه: «ويس، كلمة تستعمل في موضع رافة واستملاح، وليست هذه الكلمة في بعض النسخ». وفي البصائر والأمال: «وتشك».

(٤) في «ب، ض، ف، بح، بر، بس، بف» والوافي والمرآة والبصائر والأمال: «يحتاج الله» بدون «لا». وقال في الوافي والمرآة: «يحتاج الله» استفهام إنكار.

(٥) بصائر الدرجات، ص ١٤٣، ح ٣، عن إبراهيم بن هاشم وفيه: «... فقال لي: وتشك يا هشام، من شك أن الله يحتاج على خلقه بحجة لا يكون عنده كل ما يحتاجون إليه فقد افترى على الله». الأمال للطوسي، ص ٤٦، المجلس ٢، ح ٢٤، بسنده عن هشام بن الحكم؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٧٣، ص ٦٠١.

(٦) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٧) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

نوح، بغدادى، ذكره النجاشي والشيخ، ولم يوثقه، وروى عنه معظم السابعة، ولم نجد فيهم رواية أحمد الأشعري عنه، وهو من صغار السادسة^(١). وهشام بن الحكم، أبو محمد، الكندي ولأء، الشيباني منزلاً، مولده الكوفة، ونشأ في واسط، وتجارت به بغداد، ثم انتقل إليها آخر عمره سنة (١٩٩ هـ)، ونزل قصر وضاح، وهو ثقة، كما عن النجاشي، وعدّه المفيد في رسالته العديدة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، وذكر الشيخ أنه من خواص الإمام الكاظم (عليه السلام)، ومدحه، وهو من الخامسة^(٢).

تحقيق الصدور:

الرواية قاصرة السند؛ لمكان عليّ بن معبد، ورويت في مصادر عدّة، وكلها عن عليّ بن معبد، وما في أمالي الشيخ (عليّ بن سعيد) فهو أيضاً تصحيف لعليّ بن معبد، ورويت في البصائر وغيرها من كتب الحديث وفي اختيار معرفة الرجال.

قال العلامة المجلسي: «مجهول»^(٣)، ويقصد بالجهالة جهالته بعليّ بن معبد.

(١) ينظر: ج ٢، ح ٧١، ص ٢٥٢.

(٢) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ١٨٤.

(٣) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٣٣.

٦/٦٨٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «لَا وَاللَّهِ، لَا يَكُونُ عَالِمٌ^(١) جَاهِلًا أَبَدًا، عَالِمًا بِشَيْءٍ، جَاهِلًا بِشَيْءٍ». ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُ أَجَلٌ وَأَعَزُّ^(٢) وَأَكْرَمُ مِنْ أَنْ يَفْرُضَ طَاعَةَ عَبْدٍ يَحْبُبُ^(٣) عَنْهُ عِلْمَ سَمَائِهِ وَأَرْضِهِ»، ثُمَّ قَالَ: «لَا يَحْبُبُ ذَلِكَ عَنْهُ^(٤)»^(٥).

رجال السند:

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى فهو أبو جعفر، الأشعري، العطار، ثقة عين، شيخ أصحابنا في زمانه، قمي، توفي قرابة (٣٠٠هـ)، وهو من الثامنة^(٦)؛ وأحمد بن محمد مشترك بين أحمد بن محمد بن خالد البرقي وأحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، نعم ظاهر الإطلاق انصرافه إلى أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، وهو أبو جعفر الأشعري، قمي، ثقة، كبير أصحابنا القميين، ووجههم وفقههم، من السابعة، ولد في بعد المائةين، وتوفي بعد سنة (٢٧٤هـ)^(٧)؛ وعمر بن عبد العزيز هو أبو حفص، زحل البصري، مخلص، يروي

(١) قال في المراجعة: «لا يكون عالم، أي من وصفه الله في كتابه بالعلم، أو عالم افترض الله على الناس طاعته، أو من يستحق أن يسمى عالماً. والأوسط أظهر؛ بقرينة آخر الخبر». وحمله المازندراني على الإمام المفترض الطاعة؛ والفيض على العالم على الحقيقة.

(٢) في «ب»: «اللَّهُ أَعَزُّ وَأَجَلُّ وَأَعْظَمُ وَأَكْرَمُ». وفي حاشية «بر»: «+ وأعظم». وفي حاشية «بس»: «اللَّهُ أَعْظَمُ وَأَكْرَمُ».

(٣) في «بح»: «يَحْتَجِبُ».

(٤) في «ف»: «عنه ذلك».

(٥) بصائر الدرجات، ص ١٤٤، ح ٢، عن أحمد بن محمد... قال: سمعت أبا عبد الله؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٧٢، ص ٦٠١.

(٦) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٧) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

المنكير، وليس من الغلاة، كما عن النجاشي والفضل بن شاذان، وهو من السادسة^(١)؛ ومحمد بن الفضيل، فهو الأزدي، بدلالة روايته عن أبي حمزة الثمالي، وهو أبو جعفر، محمد بن الفضيل الأزدي، عربي، كوفي، ضعيف، يرمى بالغلو، كما عن الطوسي، ولعله هو من عدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، روى عنه ابن أبي عمير، والبنطي، وصفوان^(٢)، وأما طبقته فهي الخامسة، وإن ذكر السيد البروجردي تثنّى في طبقات الكافي أنه من السادسة، واستقرب ذلك في طبقات التهذيب؛ فإن ذلك لا يصحّ البتة، فإن ما ورد عنه من السابعة، كرواية محمد بن عيسى اليعقوبي، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، فهي بالواسطة على الصحيح، كما في بقية أسنادهما إليه، وقد أشرنا إلى ذلك في كتاب الألف^(٣)، وهو ممن أدرك أبا عبد الله عليه السلام وروى عنه، وأكثر عن أبي حمزة الثمالي المتوفى سنة (١٥٠هـ)، وقد طال به العمر وأدرك الرضا عليه السلام، وروت عنه السادسة في جلّ أسناده، وأما أبو حمزة فقد مرّ أيضاً، وهو ثابت بن دينار، الثمالي، مولى، كوفي، قال الصدوق: إنه من طي، من نعل، ولكنه سكن ثماله فنسب إليهم، وثقّه النجاشي والشيخ والصدوق، وزاد النجاشي: «كان من خيار أصحابنا، وثقاتهم، ومعتمدتهم في الرواية والحديث»، وفي شأنه روايات عدّة. وصفه العامة بالوهم في الأخبار، والغلو في التشيع، توفي سنة (١٥٠هـ)^(٤).

تحقيق الصدور:

السند غير ناهض لإثبات الصدور، خاصة مع توالي زحل، وروايته عن محمد بن الفضيل الأزدي، فهذا مما يجعل الطريق لإثبات الصدور من السند ممتنعاً، ولم نجد طريقاً آخر معتداً به لإثبات الصدور، قال العلامة المجلسي: «مجهول»^(٥)، وكان الأولى

(١) ينظر: ج ٢، ح ١٥٤، ص ٦٤٢.

(٢) ينظر: ج ٣، ح ٣٣٩، ص ٣١٨.

(٣) الألف رجل، غيث شبر، ص ٤٧٨، ت ٨٢٠.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٤٠، ص ٤٥.

(٥) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٣٤.

وفق مبادئه قدست نفسه أن يصفه بالضعيف، وليس المجهول. فمع أنه قدست نفسه كان يصف الأسناد التي يرد فيها محمد بن الفضيل بالمجهول؛ لجهالته عنده، لكن في حال لم يكن في السند غيره ممن يقدح فيه، أما إذا كان في السند ضعيف غيره فإنه يصف السند حينها بالضعيف، ومعلوم أن في هذا السند عمر بن عبد العزيز زحل، والذي وصف قدست نفسه الأسناد التي ليس فيها من يقدح غيره بالضعيف، فكان الأولى أن يعبر في هذا السند بالضعيف.

ومن ناحية ثانية فإنه لا وجه لإطلاق الجهالة على محمد بن الفضيل الأزدي، مع توصيف الشيخ إياه بالضعيف صراحة، وأنه ممن يرمى بالغلو، نعم قد يكون وصفه بالجهالة من جهة أن المفيد وثقه في ذكره في الأعلام الثقات، فيتعارض مع تضعيف الشيخ، فيتساقطان، وعلى كل تقدير فالوثوق بالرواية وإن كان متعذرا، لكن المضمون ليس غريبا عن الروايات المعتبرة.

٤٩ - بَابُ أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمْ يُعَلِّمْ نَبِيَّهُ عِلْمًا إِلَّا أَمَرَهُ أَنْ يُعَلِّمَهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ (عليه السلام) وَأَنَّهُ كَانَ شَرِيكُهُ فِي الْعِلْمِ (عليه السلام)

١/٦٨٦. علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن عبد الله بن سليمان، عن محمد بن بن أعين: عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «إِنَّ جَبْرِئِلَ (عليه السلام) أَمَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِرُمَاتَيْنِ، فَأَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِحْدَاهُمَا، وَكَسَرَ الْأُخْرَى بِنِصْفَيْنِ، فَأَكَلَ نِصْفًا، وَأَطْعَمَ عَلِيًّا (عليه السلام) نِصْفًا، ثُمَّ قَالَ لَهُ (١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا أَحِي، هَلْ تَدْرِي مَا هَاتَانِ الرُّمَاتَانِ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: أَمَّا الْأُولَى فَالْنُبُوَّةُ، لَيْسَ لَكَ فِيهَا نَصِيبٌ؛ وَأَمَّا الْأُخْرَى فَالْعِلْمُ، أَنْتَ شَرِيكِي فِيهِ (٢)». فَقُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، كَيْفَ كَانَ يَكُونُ شَرِيكُهُ فِيهِ؟ قَالَ: «لَمْ يُعَلِّمْ (٣) اللَّهُ مُحَمَّدًا (عليه السلام) عِلْمًا إِلَّا وَأَمَرَهُ أَنْ يُعَلِّمَهُ عَلِيًّا (عليه السلام)» (٤).

رجال السند:

علي بن إبراهيم هو أبو الحسن، ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، أضر في آخر عمره، صاحب التفسير، قمي، قال ابن النديم: «من العلماء الفقهاء»، بقي حيًّا إلى بعد (٣٠٧هـ)، كما يظهر من بعض أسناد الصدوق، وهو من الثامنة (٥)؛

(١) هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبصائر، ص ٣١٣. وفي المطبوع: - «له».

(٢) في «ف» + «قال».

(٣) في «ب» والبصائر، ص ٣١٢: «لا يعلم».

(٤) بصائر الدرجات، ص ٣١٢، ح ١، بسنده عن ابن أبي عمير، عن... عن أبي جعفر (عليه السلام)؛ وفيه، ص ٣١٣، ح ٤، عن إبراهيم بن هاشم،... عن عبد الله بن سليمان، عن أبي جعفر (عليه السلام). وفيه أيضاً،

ص ٣١٣، ح ٣، بسند آخر عن أبي جعفر (عليه السلام) مع اختلاف؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٧٥، ص ٦٠٤.

(٥) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمي، كوفي الأصل، يوثق به - مع أنه لم يوثق صريحاً - لقرائن، ترحم عليه ابنه في مقدمة التفسير، وأكثر عنه في التفسير، ذكر ابن طاووس الاتفاق على وثاقته، وهو من السابعة^(١)؛ وابن أبي عمير هو محمد بن أبي عمير، الراوي الشهير، أبو أحمد الأزدي، من موالى المهلب بن أبي صفرة، بغدادي، جليل القدر، عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين، كما عن النجاشي، وحكى النجاشي القصة المعروفة من حبس هارون الرشيد له، ليدل على أسماء الشيعة فصر، وقيل: حبسه المأمون ليلي القضاء، فولاه قضاء بعض البلدان، وقيل: صاحبه المأمون بعد وفاة الرضا عليه السلام، وقال الشيخ: «كان من أوثق الناس عند الخاصة والعامة، وأنسكهم نسكا، وأورعهم وأعبدهم، وأنه واحد أهل زمانه في الأشياء كلها»، وحكى الشيخ والنجاشي ذلك عن الجاحظ، وأنه ذكر أيضاً أنه كان وجهاً من وجوه الرافضة. وعن ابن فضال أنه ذكر أن ابن أبي عمير أفقه من يونس بن عبد الرحمن، وأصلح. وحكى تلميذه الفضل فضله وعبادته، ووصفه في سند الحسكاني بالثقة المأمون، وهو في الوثاقة أشهر من أن يوثق، أحد الثلاثة الذين اشتهر أنهم لا يروون إلا عن الثقات، وأحد أصحاب الإجماع، وهو من السادسة، توفي سنة (٢١٧هـ)^(٢)؛ وأما ابن أذينة، فهو عمر بن أذينة، ذكروا أن اسمه محمد بن عمر، وغلب اسم أبيه عليه. وثقه الشيخ، ومدحه النجاشي، قائلاً: شيخ أصحابنا البصريين ووجههم، وهو من كبار الخامسة، توفي قرابة (١٦٩هـ)^(٣)؛ وعبد الله بن سليمان هو الصيرفي، عسبي، مولى، لم يرد فيه ما يوثقه، وما قد يقال بإمكان توثيقه برواية ابن أبي عمير وأضرابه عنه، فلا يستقيم، فإنه من الرابعة، ولا يمكن للسادسة الرواية عنه^(٤)؛ وحران بن أعين، أبو الحسن الشيباني، وقيل: أبو حمزة الشيباني، مولى، كوفي، فيه روايات المتحصل منها جلالة قدره، قال سفيان الثوري: عبد الملك ووزارة

(١) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣ - ١٦٦.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٣٦، ص ٢٦٤.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ١٠٩، ص ٥٢٢.

(٤) ينظر: في هذا الجزء، ح ٥٨١.

وَجُرَّانُ أَخُو شَيْعَةٍ، وَكَانَ أَشَدَّهُمْ فِي هَذَا الْأَمْرِ حُرَّانَ. هُوَ أَخُو زُرَّارَةَ الْأَكْبَرِ، رَاوٍ، وَنَحْوِي، وَقَارِئٌ مَشْهُورٌ، تُوْفِيَ قَرَابَةُ سَنَةِ (١٣٠ هـ)، جَلِيلُ الْقَدَرِ، كَمَا يَظْهَرُ مِنَ التَّبَعِ، وَهُوَ مِنْ كِبَارِ الرَّابِعَةِ^(١).

تَحْقِيقُ الصَّدُورِ:

قَالَ الْعَلَّامَةُ الْمَجْلِسِيُّ: «مَجْهُولٌ»^(٢)، وَهُوَ مَجْهُولٌ بَعْدَ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ؛ فَإِنَّا لَا نَعْرِفُ عَنْ أَمْرٍ وَثَاقَتِهِ وَتَقْبَلُ حَدِيثَهُ شَيْئاً، لَكِنِ الرَّوَايَةُ مُوْثُوقَةٌ الصَّدُورِ، فَقَدْ رَوَاهَا الصَّفَّارُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ مَضْمُراً^(٣)، وَعَنْ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ مَضْمُراً^(٤)، وَرَوَاهَا أَيْضاً عَنْ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^(٥)، وَرَوَى الْكَلِينِيُّ تِلْكَ الرَّوَايَاتِ فِي هَذَا الْبَابِ كَمَا سَيَأْتِي.

(١) ينظر: ج ٣، ص ٣٦٦، ص ٣٩٤.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٣٤.

(٣) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٣١٣، ح ٢.

(٤) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٣١٣، ح ٥.

(٥) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٣١٣، ح ٣.

٦٨٧/ ٢. عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «نَزَلَ جَبْرِئِيلُ عليه السلام عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله بِرُمَاتَيْنِ مِنَ الْحَنَةِ، فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُمَا، فَأَكَلَ وَاحِدَةً، وَكَسَرَ الْأُخْرَى بِنِصْفَيْنِ، فَأَعْطَى عَلِيًّا عليه السلام نِصْفَهَا، فَأَكَلَهَا، فَقَالَ: يَا عَلِيُّ، أَمَّا الرُّمَانَةُ الْأُولَى الَّتِي أَكَلْتُهَا فَالْتُبَّوْهُ، لَيْسَ لَكَ فِيهَا شَيْءٌ؛ وَأَمَّا الْأُخْرَى فَهُوَ الْعِلْمُ، فَأَنْتَ ^(١) شَرِيكِي فِيهِ» ^(٢).

رجال السند:

علي بن إبراهيم هو أبو الحسن، ثقة فى الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، أضر فى آخر عمره، صاحب التفسير، قمى، قال ابن النديم: «من العلماء الفقهاء»، بقى حياً إلى بعد (٣٠٧هـ)، كما يظهر من بعض أسناد الصدوق، وهو من الثامنة ^(٣)؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمى، كوفى الأصل، يوثق به - مع أنه لم يوثق صريحاً - لقرائن، ترحم عليه ابنه فى مقدمة التفسير، وأكثر عنه فى التفسير، ذكر ابن طاووس الاتفاق على وثاقته، وهو من السابعة ^(٤)؛ وابن أبي عمير هو محمد بن أبي عمير، الراوى الشهير، أبو أحمد الأزدي، من موالى المهلب بن أبي صفرة، بغدادى، جليل القدر، عظيم المنزلة فىنا وعند المخالفين، كما عن النجاشى، وحكى النجاشى القصة المعروفة من حبس هارون الرشيد له، ليدل على أساء الشيعة فصر، وقيل: حبسه المأمون ليلي القضاء، فولاه قضاء بعض البلدان، وقيل: صاحبه المأمون بعد وفاة الرضا عليه السلام، وقال الشيخ: «كان من أوثق الناس عند الخاصة والعامة، وأنسكهم نسكا،

(١) فى حاشية «ج»: «وأنت».

(٢) بصائر الدرجات، ص ٣١٣، ح ٢، عن إبراهيم بن هاشم؛ وفيه، ص ٣١٣، ح ٥، بسنده عن ابن أذينة، مع زيادة فى آخره؛ الرافى، ج ٣، ح ١١٧٦، ص ٦٠٤؛ البحار، ج ١٧، ح ١٧، ص ١٣٦.

(٣) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٤) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣- ١٦٦.

وأورعهم وأعبدهم، وأنه واحد أهل زمانه في الأشياء كلها»، وحكى الشيخ والنجاشي ذلك عن الجاحظ، وأنه ذكر أيضاً أنه كان وجهاً من وجوه الرافضة. وعن ابن فضال أنه ذكر أن ابن أبي عمير أفقه من يونس بن عبد الرحمن، وأصلح. وحكى تلميذه الفضل فضله وعبادته، ووصفه في سند الحسكاني بالثقة المأمون، وهو في الوثاقة أشهر من أن يوثق، أحد الثلاثة الذين اشتهر أنهم لا يروون إلا عن الثقات، وأحد أصحاب الإجماع، وهو من السادسة، توفي سنة (٢١٧هـ)^(١)؛ وأما ابن أذينة، فهو عمر بن أذينة، ذكروا أن اسمه محمد بن عمر، وغلب اسم أبيه عليه. وثقّه الشيخ، ومدحه النجاشي قائلاً: «شيخ أصحابنا البصريين، ووجههم»، وهو من كبار الخامسة، توفي قرابة (١٦٩هـ)^(٢)؛ ووزارة هو ابن أعين الشيباني، اسمه عبد ربه، ووزارة لقبه نسبة إلى محله التي سكنها في الكوفة، غني عن التعريف، هو أبو الحسن الشيباني، وقيل: أبو علي الشيباني، مولى، كوفي، تاجر، قال النجاشي: «شيخ أصحابنا في زمانه، ومتقدمهم، وكان قارئاً فقيهاً، متكلماً، شاعراً أديباً، قد اجتمعت فيه خلال الفضل والدين، صادقاً فيما يرويه». ثقة، كما عن الشيخ. وعده الكثي في أهل الإجماع، ووردت فيه روايات محصلتها جلالته، وفيه بحث مفصل طويل في الجزء الثاني من هذا الكتاب، ولد سنة (٧٨هـ)، وتوفي ^{رحمته} في سنة (١٤٨هـ)، وهو من الطبقة الرابعة^(٣).

تحقيق الصدور:

السند معتبر، قال العلامة المجلسي: «حسن»^(٤)، وكونه من الأسناد الحسان وليس من الصحاح وفق مبناه؛ لعدم وجود تصريح بوثاقة إبراهيم بن هاشم، وإن كان ممدوحاً مقبول الرواية عنده قدست نفسه، وعلى كل تقدير هذه الرواية كسابقتها مما يوثق بصدوره بلا ريب.

(١) ينظر: ج ١، ح ٣٦، ص ٢٦٤.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ١٠٩، ص ٥٢٢.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٨٥، ص ٣١٣.

(٤) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٣٥.

٦٨٨/٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «نَزَلَ جَبْرِئِيلُ عليه السلام عَلَى مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله بِرُمَاتَيْنِ مِنَ الْجَنَّةِ، فَلَقِيَهُ عَلَى عليه السلام، فَقَالَ: مَا هَاتَانِ الرُّمَاتَانِ اللَّتَانِ فِي يَدِكَ؟ فَقَالَ: أَمَّا هَذِهِ فَالنَّبُوءَةُ، لَيْسَ لَكَ فِيهَا نَصِيبٌ، وَأَمَّا هَذِهِ فَالْعِلْمُ، ثُمَّ فَلَقَهَا ^(١) رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله بِنِصْفَيْنِ، فَأَعْطَاهُ نِصْفَهَا، وَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله نِصْفَهَا، ثُمَّ قَالَ: أَنْتَ شَرِيكِي فِيهِ، وَأَنَا شَرِيكَكَ فِيهِ». قَالَ: «فَلَمْ يَعْلَمْ ^(٢)» وَاللَّهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله حَرْفًا يَمَّا عَلَّمَهُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَّا وَقَدْ عَلَّمَهُ عَلِيًّا عليه السلام، ثُمَّ انْتَهَى الْعِلْمُ إِلَيْنَا». ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى صَدْرِهِ ^(٣).

رجال السند:

هو مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى هو أَبُو جَعْفَرٍ، الأشعري العطار، القمي، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة عين، كثير الرواية والحديث، من الثامنة، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ) ^(٤)؛ ومُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ هو الصفار، أَبُو جَعْفَرٍ الْأَعْرَجِ، مَوْلَى عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ بْنِ مَالِكِ بْنِ عَامِرِ الْأَشْعَرِيِّ، قمي، يلقب بمولة، صاحب بصائر الدرجات، كان وجهاً في أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحاً، قليل السقط في الرواية، من كبار الثامنة، توفي سنة (٢٩٠هـ) ^(٥)؛ ومُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ ثقة على الصحيح، كوفي من السادسة ^(٦)؛ ومنصور بن يونس هو أَبُو يَحْيَى، وقيل: أَبُو سَعِيدٍ، كوفي، سراج، «ثقة، كما عن

(١) «فَلَقَهَا»، أي شَقَّهَا. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٤٤ (فلق).

(٢) في «بف»: «فلم يعلم» بالتشديد.

(٣) بصائر الدرجات، ص ٣١٥، ح ٣؛ والاختصاص، ص ٢٧٩، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ؛ الوافي،

ج ٣، ح ١١٧٧، ص ٦٠٥.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٥) ينظر: ج ١، ح ٢٦، ص ٢٣٠.

(٦) ينظر: ج ٢، ح ٦٢، ص ٢١٦.

النجاشي»، وردت رواية تشير إلى وقفه، ولعل الشيخ استند إليها، وهو من الخامسة^(١)؛ وأما ابن أذينة، فهو عمر بن أذينة، ذكروا أن اسمه محمد بن عمر، وغلب اسم أبيه عليه. وثقه الشيخ، ومدحه النجاشي، قائلا: «شيخ أصحابنا البصريين ووجههم». وهو من كبار الخامسة، توفي قرابة (١٦٩ هـ)^(٢)؛ ومحمد بن مسلم الراوي المعروف، هو أبو جعفر الثقفي، مولى الأوقص، كوفي، طائفي، أعور، طحان. «وجه أصحابنا بالكوفة، فقيه، ورع، صاحب أبا جعفر وأبا عبد الله عليهما السلام»، وكان من أوثق الناس^(٣)، كما عن النجاشي، وعده المفيد في رسالته العديدة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، وذكره الكشي في أهل الإجماع، وفيه روايات صحاح تجعله في المقام الأعلى، توفي عن سبعين عاماً سنة (١٥٠ هـ)، وهو من الطبقة الرابعة^(٤).

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي: «موثق»^(٥)، وكون السند في دائرة التوثيق وليس في دائرة الصحة عنده، إنما هو لمكان منصور بن يونس، حيث ذكر الشيخ أنه من الواقفة، وأنه ثقة، كما عن النجاشي، وهذا يعني أن العلامة المجلسي لا إشكال لديه في وثاقة محمد بن عبد الحميد، وأن التوثيق في ترجمته راجع إليه وليس إلى أبيه، وقد وافقناه نحن في ذلك، خلافاً للسيد الخوئي قدس نفسه. والسند عندنا معتبر، نعم هناك كلام في الطبقة، فمحمد بن الحسن الصفار من كبار الثامنة، ممن تقترب طبقته من السابعة، وهو يروي عن محمد بن الحميد، وهو عندنا من السادسة، ولو كان في محل محمد بن الحسن محمد بن الحسين ابن أبي الخطاب لاستقام الأمر ببسر، ولكن الصفار يروي كثيراً في بصائره عن محمد بن الحميد وبصيغة حدثنا، ومنه هذه الرواية أيضاً، فالظاهر حصول الملاقاة، وعلى كل تقدير فالرواية موثوق بصدورها، كباقي روايات الباب.

(١) ينظر، ج ٢، ح ٩٣، ص ٤٣٦.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ١٠٩، ص ٥٢٢.

(٣) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٤٢.

(٤) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٣٥.

٥٠ - بَابُ جِهَاتِ عُلُومِ الْأَئِمَّةِ (عليه السلام)

١/٦٨٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَمِّهِ حَمْزَةَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ عَلِيِّ السَّائِي: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ مُوسَى (عليه السلام)، قَالَ: قَالَ: «مَبْلُغُ عِلْمِنَا عَلَى ثَلَاثَةِ وُجُوهِ: مَاضٍ، وَغَايِرٌ^(١)، وَحَادِثٌ؛ فَأَمَّا^(٢) الْمَاضِي، فَمُفَسَّرٌ^(٣)؛ وَأَمَّا الْغَايِرُ، فَمَزْمُورٌ^(٤)؛ وَأَمَّا الْحَادِثُ، فَقَدْ ذُفَّ^(٥) فِي الْقُلُوبِ وَنَقَرَ^(٦) فِي الْأَسْتِعِ وَهُوَ أَفْضَلُ عِلْمِنَا، وَلَا نَبِيَّ بَعْدَ نَبِيِّنَا^(٧)»^(٨).

(١) قال الجوهرى: «غَبَرَ الشَّيْءُ يُغَبَّرُ أَيُّ بَقِيَ، وَالْغَايِرُ: الْبَاقِي، وَالْغَايِرُ: الْمَاضِي، وَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ». والمراد هنا: الأول بقرينة مقابلته بالماضي، يعني ما تعلق بالأمور الآتية. وأما المازندراني فقال: «المراد به هنا الثاني». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٦٤ (غبر)؛ شرح المازندراني، ج ٦، ص ٤٣؛ الوافي، ج ٣، ص ٦٠؛ امرأة العقول، ج ٣، ص ١٣٦.

(٢) في «بح» ودلائل الإمامة: «وأما».

(٣) في حاشية «ف»: «ففسر». وفي دلائل الإمامة: «فتفسر».

(٤) «الْمَزْمُور»، أي المكتوب بالإتقان. يقال: زَبَرْتُ الْكِتَابَ أَزْبُرُهُ، إِذَا أَتَقَنَتَ كِتَابَتَهُ. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٢٩٣ (زبر).

(٥) «الْقَذْفُ»: الرمي بقوة. يقال: قَذَفَ فِي قُلُوبِكُمْ، أَي أَلْقَى فِيهِ وَأَوْقَعَ. والمراد هنا: من طريق الإلهام. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٢٩ (قذف).

(٦) «الْقَر»: الضرب والإصابة. يقال: نَقَرَهُ يُنْقَرُهُ نَقْرًا: ضَرَبَهُ. ويقال: رَمَى الرَّامِي الْغَرَضَ فَتَقَرَّهُ، أَي أَصَابَهُ وَلَمْ يُنْفِذْهُ. والمراد منه تحديث الملك. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٢٢٧ و ٢٣٠ (نقر).

(٧) قوله (عليه السلام): «وَلَا نَبِيَّ بَعْدَ نَبِيِّنَا» دفع توهم من يتوهم أَنَّ كُلَّ مَنْ قَذَفَ فِي قَلْبِهِ وَنَقَرَ فِي سَمْعِهِ فَهُوَ نَبِيٌّ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ النَّبِيِّ وَالْمُحَدِّثِ إِنَّمَا هُوَ بِرُؤْيَا الْمَلِكِ وَعَدَمَ رُؤْيَايَتِهِ، لَا السَّعَاءَ مِنْهُ. راجع: الشرح المازندراني، ج ٦، ص ٤٤؛ الوافي، ج ٣، ص ٦٠٦؛ امرأة العقول، ج ٣، ص ١٣٧.

(٨) بصائر الدرجات، ج ٣، ص ٣٣٩، ح ٣، بسنده عن محمد بن إسماعيل؛ وفيه، ص ٣٣٨، ح ١، بسنده عن محمد بن إسماعيل...، عن الصادق (عليه السلام). الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٩١، بثلاث طرق،

رجال السند:

محمد بن يحيى هو أبو جعفر، الأشعري، العطار، ثقة عين، شَيْخ أصحابنا في زمانه، كثير الرواية، توفي قرابة (٣٠٠هـ)، من الثامنة^(١)؛ وأحمد بن محمد هو ابن عيسى، أبو جعفر الأشعري، عربي، قمي، بل شَيْخ القميين ووجههم وفقههم، ثقة، من السابعة، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)^(٢)؛ ومحمد بن إسماعيل هو ابن بزيع، أبو جعفر، مولى المنصور أبي جعفر، كوفي، كان من صالحى هذه الطائفة وثقاتهم، كثير العلم، كما عن النجاشي، وعن علي بن فضال: «ثقة ثقة، عين»، وعن الشَّيْخ أنه ثقة، صحيح، وهو من السادسة^(٣)؛ وحزرة بن بزيع هو عم محمد بن إسماعيل بن بزيع، وهو من رجالات البلاط العباسي، وكان هارون يدفع إليه الختم أحيانا بعد نكبة البرامكة، وهو من الواقفة الذين بذلت لهم الأموال فمالوا عن الحق كما في الخبر، وصفه الإمام الرضا عليه السلام بالشقي، كما في رواية أقرب أن تكون معتبرة، وفي خبر ضعيف أن الرضا عليه السلام ترحم عليه، وملابسات الرواية تظهر وقفه وجحدته، وذكر العلامة أنه من صالحى الطائفة والثقات، كثير العلم، ويظهر أن مستنده ما أورده النجاشي في ترجمة ابن أخيه المعروف محمد بن إسماعيل بن بزيع، وأن تلك الأوصاف له وليس لعمه، كما توهم في الخلاصة، وهو من صغار الخامسة^(٤)؛ وعلي السائي هو علي بن سويد السائي، مدني، ينسب إلى قرية في المدينة تدعى ساية، وثقة الشَّيْخ، وفيه مكاتبة يمدحه فيها الإمام الكاظم عليه السلام حين كان محبوساً، ثقة، من صغار الخامسة^(٥).

مع زيادة في أوله وآخره. دلائل الإمامة، ص ٢٨٦، وفيه: «قال علي بن محمد السمري: كتبت إليه أسأله عما عندك من العلوم، فوقع: علمنا على...»؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٧٨، ص ٦٠٦؛ البحار، ج ٤٨، ح ٥١، ص ٢٤٢؛ وج ٧٨، ح ٧، ص ٣٢٩.

(١) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٢) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٩٣، ص ٤٣٣.

(٤) ينظر: ج ٣، ح ٣٥٧، ص ٣٧٣.

(٥) ينظر: ج ٣، ح ٣٦٠، ص ٣٨١.

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي: «صحيح على الظاهر، والسائيّ منسوب إلى قرية من المدينة يقال لها: الساية»^(١). ويظهر من توصيفه السند بالصحيح أنه يذهب إلى توثيق حمزة بن بزيع وعدم وقفه، وكان وصف سنداً قريباً منه بأنه حسن^(٢)، وقد بينّ قدست نفسه مبناه في حمزة في أحاديث ستأتي إن شاء الله. ولكن الصواب أن السند ضعيف بحمزة بن بزيع، ولا سبيل لنا لتوثيق الصدور، وروى في دلائل الإمامة الرواية مكاتبة للإمام الكاظم عليه السلام، كاتبه فيها عليّ بن محمد السمرى (الصمرى) (الصوري).

و هو صدوق من كرامنا قدّم على رسالة شرحه لنا

(١) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٢، ص ١١٨.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٣٦.

٦٩٠/٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي زَاهِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى ^(١)، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُسَيَّرَةِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ عِلْمِ عَالَمِكُمْ، قَالَ: «وَرَأَيْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَمِنْ عَلِيٍّ عليه السلام». قَالَ: قُلْتُ: إِنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّهُ يُقَذَّفُ فِي قُلُوبِكُمْ ^(٢)، وَيُنَكَّتُ فِي آذَانِكُمْ ^(٣)؟ قَالَ: «أَوْ ذَاكَ» ^(٤) ^(٥).

(١) لم نجد في هذه الطبقة: من يسمّى بعليّ بن موسى. والخبر رواه الصفار في بصائر الدرجات، ص ٣٤٦، ح ٣، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن عليّ بن إسماعيل، عن صفوان. وهذا السند محرف، والصواب فيه: أحمد بن موسى، عن الحسن بن موسى الخشاب وعليّ بن إسماعيل؛ فقد وردت رواية أحمد بن موسى، عن الحسن بن موسى الخشاب في مواضع من بصائر الدرجات - انظر على سبيل المثال، ص ٦٠، ح ١١؛ وص ٦٥، ح ٧؛ وص ٨١، ح ٣؛ وص ٩٨، ح ٧؛ وص ١٢٥، ح ٨؛ وص ٢٢٦، ح ١٠؛ وص ٢٣٢، ح ٢ - كما وردت رواية أحمد بن موسى، عن عليّ بن إسماعيل، في بصائر الدرجات، ص ١٧٥، ح ١٢؛ وص ٤٠٤، ح ٤ - وهذا الخبر رواه الكليني في الكافي، ح ٦٩٤، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن أبي زاهر، عن عليّ بن إسماعيل - وص ٤٢٥، ح ١٠، وفيه: «حدّثنا موسى، عن عليّ بن إسماعيل». لكن في بعض النسخ المتبعة: «حدّثنا أحمد بن موسى». هذا، وأحمد بن موسى هو أحمد بن أبي زاهر، موسى الأشعري، وكان محمد بن يحيى العطار أخصّ أصحابه به. راجع: رجال النجاشي، ص ٨٨، الرقم ٢١٥؛ الفهرست للطوسي، ص ٦١، ح ٦٧. ثم إن تصحيح إسماعيل بموسى بعد حذف الألف من إسماعيل، كما كان هذا الأمر مرسوماً في الخطوط القديمة، ليس ببعيد.

(٢) في «ألف، و، بر، بس» وحاشية «ض، بح» والبصائر، ح ٣ و ٥: «قلوبهم».

(٣) في «ألف، ج، و، بر» وحاشية «ض، بح، بس» والبصائر، ح ٣ و ٥: «آذانهم». «وَيُنَكَّتُ فِي آذَانِهِمْ»، أي يُضْرَبُ فيها، من النَكَت، وهو أَنْ تُنَكَّتَ الْأَرْضُ بَقَضِيبٍ، أي تضرب بقضيب فتؤثر فيها. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٦٩ (نكت).

(٤) في «ج، ف»: «أو» بأن تكون الهمزة للاستفهام. وفي البصائر، ح ٣ و ٥: «قال: ذاك وذاك». وقوله: «أو ذاك»، أي علمنا إمّا وراثته، أو ذاك الذي ذكرت؛ أو يكون «أو» بمعنى بل، ردّاً لإنكاره، أي بل ذاك، أي الوراثة واقع الَبْتَة؛ أو يكون الألف للاستفهام، أي أو يكون ذلك، على الإنكار للمصلحة، والأوّل أظهر. ويحتمل أن يكون في الأصل: ذاك أو ذاك، أو ذاك وذاك، فسقط الأوّل من النسخ. راجع: مرآة العقول، ج ٣، ص ١٣٧.

(٥) بصائر الدرجات، ص ٣٤٦-٣٤٧، ح ٣ و ٥، بسندهما عن صفوان، عن الحارث بن المغيرة؛

رجال السند:

محمد بن يحيى هو أبو جعفر، الأشعري، العطار، ثقة عين، شيخ أصحابنا في زمانه، كثير الرواية، توفي قرابة (٣٠٠هـ)، من الثامنة^(١)؛ وأحمد بن أبي زاهر هو أبو جعفر، أحمد بن موسى، الأشعري، مولى، قمي، كان وجهاً بقم، وحديثه ليس بذلك النقي، كما عن النجاشي والشيخ، فهو ممن يمكن قبول روايته، من صغار السابعة^(٢)؛ وأما عنوان علي بن موسى فهو تصحيف لا ريب فيه، والمتعارف أن أحمد بن أبي زاهر أو أحمد بن موسى يروي عن علي بن إسماعيل، وعن الحسن بن موسى الخشاب، ولعل عنوان علي بن موسى أصله (علي بن إسماعيل والحسن بن موسى)، فسقط منه (إسماعيل والحسن بن)، وبقي الأول والآخر منه، وهو (علي بن موسى)، باعتبار أن الناسخ فقت عينه من (بن) التي بعد (علي) إلى (بن) التي قبل (موسى)، فبقي الاسم الأول للراوي الأول، والاسم الثاني للراوي الثاني؛ وعلي بن إسماعيل هو علي بن إسماعيل بن عيسى، وهو أشعري أيضاً، عربي، قمي، هو نفسه علي بن السندي، وهو يروي عن حماد عن حريز في كثير من الموارد، وقال نصر بن الصباح: إنه «يسمى علي بن إسماعيل، فإن إسماعيل لقبه سندي». ولم يعتمد السيد الخوئي طاب رسمه ذلك؛ باعتبار عدم الاعتداد بقول نصر، لكن روايات الشيخ المبتدئة به إلى حريز وحماد، رواها الصدوق في الفقيه عن حريز أو عن حماد، ومن الرواة فيها عن حماد هو علي بن إسماعيل بن عيسى، مما يؤكد أن اسم الموما إليه (علي بن السندي)، وهو ما أشار إليه نصر بن الصباح، فليلتفت إلى ذلك، وهذا يعني تأكيد اتحاد الرجلين، خلافاً للسيد الخوئي طاب ثراه، بل وأكثر من هذا اتحاد الراوي عنه والمروي عنه بين العنوانين، كما يظهر ذلك جلياً في كامل الزيارات

وفيه، ص ٣٤٨، ح ٩، بسنده عن الحارث بن المغيرة. وفيه أيضاً، ص ٣٤٦، ح ٢، بسند آخر، مع اختلاف. راجع: بصائر الدرجات، ص ٣٢٧، ح ٨؛ والاختصاص، ص ٢٨٦، الوافي، ج ٣، ح ١١٨٠، ص ٦٠٧.

(١) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٢) ينظر: ج ٤، ح ٥٠٩، ص ٣١٩.

والاختصاص. هذا في تحديده.

وأما وثاقته، فإن نصر بن الصباح حكى أنه ثقة، ولكن الكلام في أصل وثاقة نصر نفسه، وهو من السابعة^(١)؛ والحسن بن موسى هو الخشاب، كوفي، من وجوه أصحابنا، مشهور، كثير العلم والحديث، وهو من كبار السابعة^(٢)؛ وصفوان بن يحيى، غني عن التعريف، من أشهر رواة الكوفة وأبرزهم، كان يباعا للسابري، هو أبو محمد البجلي، قيل: مولا هم، كوفي، ثقة ثقة، عين، له منزلة شريفة عند الرضا عليه السلام، كما عن النجاشي، وعده في جلة أصحابنا في ترجمة المذري، وهو أوثق أهل الحديث في زمانه وأعبدهم، كما عن الشيخ، عده الكشي في أصحاب الإجماع، وهو من السادسة، وتوفي سنة (٢١٠هـ)^(٣)؛ والحارث بن المغيرة، أبو علي النصري، من بني نصر بن معاوية، بصري، يباع للزطي، وثقه النجاشي مكرراً، وفيه مدح في الاختيار، ورواية صحيحة في عظم شأنه، وهو من الرابعة وأدركته السادسة^(٤).

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي: «مجهول»^(٥). - ويقصد بالجهالة لمكان علي بن موسى، فليس في الرجال علي بن موسى في هذه الطبقة، ممن يروي عنه أحمد بن أبي زاهر ويروي عن صفوان، ولكن تبين أن السند مصحف، وأن الصواب فيه أن أحمد بن أبي زاهر يروي عن علي بن إسماعيل السندي والحسن بن موسى الخشاب عن صفوان، فلا إشكال من جهة عدم ثبوت وثاقة علي بن إسماعيل؛ لأنه يروي هنا مجتمعا مع الحسن بن موسى الخشاب الثقة.

(١) ينظر: ج ٤، ح ٤٦٧.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٣١، ص ٢٥٢.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ٦٨، ص ٢٤٤.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ٦٦، ص ٢٣٩.

(٥) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٣٧.

وقد روى محمد بن الحسن الصفار الحديث عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن علي بن إسماعيل، عن صفوان، عن الحارث بن المغيرة، وهو أيضاً يعاني من التصحيف، ولعل الصواب فيه أن الصفار إنما يروي عن أحمد وهو ابن موسى، عن الحسن بن موسى وعلي بن إسماعيل، عن صفوان، عن الحارث بن المغيرة النصري، ورواها أيضاً عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن عمر بن أبان، عن الحارث^(١).

وعلى ذلك فلا إشكال في الوثيقة بصدورها، خاصة مع تعدد الطرق والأسناد، نعم الوثيقة إنما هي بملاحظة ما جرى أيضاً على المتن من تصحيف، يظهر من المقارنة بين المرويات في البصائر وغيره.

(١) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٣٤٦، ح ٢، ح ٣.

٦٩١/٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ (عليه السلام): رَوَيْنَا^(١) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ عَلِمْنَا غَايِرٌ^(٢)، وَمَزْبُورٌ، وَنَكْتُ فِي الْقُلُوبِ، وَنَقُرُّ فِي الْأَسْمَاعِ»، فَقَالَ: «أَمَّا الْغَايِرُ، فَمَا تَقْدَمُ مِنْ عَلِمْنَا؛ وَأَمَّا الْمَزْبُورُ، فَمَا يَأْتِينَا؛ وَأَمَّا النَّكْتُ فِي الْقُلُوبِ، فَإِلْهَامٌ؛ وَأَمَّا النَّقْرُ فِي الْأَسْمَاعِ، فَأَمْرٌ^(٣) الْمَلِكِ^(٤)».

رجال السنن:

علي بن إبراهيم هو أبو الحسن، ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، أضر في آخر عمره، صاحب التفسير، قمي، قال ابن النديم: «من العلماء الفقهاء»، بقي حياً إلى بعد (٣٠٧هـ)، كما يظهر من بعض أسناد الصدوق، وهو من الثامنة^(٥)؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمي، كوفي الأصل، يوثق به - مع أنه لم يوثق صريحاً - لقرائن، ترحم عليه ابنه في مقدمة التفسير، وأكثر عنه في التفسير، ذكر ابن طاووس الاتفاق على وثاقته، وهو من السابعة^(٦)؛ عمن حدثه؛ إرسال في السند، ويظهر أن الإرسال في طبقتين، فيكون قصد بمن حدثه شيخه الذي هو من السادسة

(١) في «ف»: «إِنَّا رَوَيْنَا». وفي مرآة العقول: «روينا، على المعلوم من باب ضرب، أو المجهول من هذا الباب، أو باب التفعيل. وعلى الأخير أكثر المحدثين». وفي الصحاح: «رويته الشعر تروية، أي حملته على روايته، وأرويته أيضاً». الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٦٤ (روى).

(٢) راجع ما تقدم من شرح اللغات ذيل الحديث الأول والثاني من هذا الباب. والغابر هاهنا بمعنى الماضي، كما في الوافي، ومرآة العقول.

(٣) في البصائر: «فأثمه من» بدل «فأمر».

(٤) بصائر الدرجات، ص ٣٣٨، ح ٢، عن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن الفضيل، أو عمن رواه عن محمد بن الفضيل، مع زيادة في آخره. الإرشاد، ج ٢، ص ١٨٦، مراسلاً مع زيادة واختلاف؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٧٩، ص ٦٠٦.

(٥) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٦) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣-١٦٦.

أو صغارها، كمحمد بن خالد البرقي الذي يروي مرسلاً أيضاً عن المفضل بن عمر؛ والمفضل بن عمر هو الجعفي، قال عنه النجاشي: «فاسد المذهب، مضطرب الرواية، لا يعاب به، وقيل: كان خطيباً». وعن ابن الغضائري: «ضعيف، متهاف، مرتفع القول، خطابي، ولا يجوز أن يكتب حديثه»، ولكن المفيد عدّه من خاصة أبي عبد الله (عليه السلام)، وبطانته، وثقاته، وعدّه الشيخ في الكلاء المدوحين، ويظهر من الكشي وابن مسعود وعليّ بن الحكم عدم قبولهم إياه، كما بيّناه سابقاً. تضاربت الروايات في شأنه من مدح عظيم، وذم كبير. فاختلفت فيه الآراء، ذهب السيّد الخوئي قدس نفسه في المعجم إلى وثاقته، وجلالة قدره، بعد أن كان ضعفه في ترجمة زرارة في نفس الكتاب. وذهب مرجع الطائفة (المُطلّعة)، والسيّد الأستاذ دامت بركاته إلى ضعفه، وكتبنا في الوافي بحثاً مفصلاً في شأنه من المفيد مراجعته، والمحصلة عدم الاعتماد على ما يرويه^(١).

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي أن السند «ضعيف على المشهور»^(٢)، ويقصد ضعفه بالمفضل بن عمر، ولكن السند مرسل قبل أن يكون ضعيفاً، وعلى كل تقدير فسند الكليني غير ناهض لإثبات حصول تلك المحادثة بين المفضل بن عمر والكاظم (عليه السلام)، بغض النظر عن صدور ذلك المضمون من غير طريق عنهم (عليهم السلام)، فإن الكثير من الضعفاء إنما يجعلون تحت يدهم رواية معروفة، ثم يغيرون في ألفاظها وفي سندها بما يحلو لهم، ولذا فلا وثاقة بحدوث ما يروي في هذه المروية.

(١) ينظر: ج ٢، ص ٨٠٠.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٣٨.

٥١ - بَابُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْ سَتَرَ عَلَيْهِمْ لَأَخْبَرُوا كُلَّ امْرِئٍ بِمَا لَهُ وَعَلَيْهِ

١/٦٩٢. عَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ الْمُخْتَارِ، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَوْ كَانَ لَا لَسْتَكُمْ أَوْكِيَّةً»^(١)، لَخَدَّثْتُ كُلَّ امْرِئٍ بِمَا لَهُ وَعَلَيْهِ»^(٢)»^(٣).

رجال السند:

العَدَّة هم مجموعة من مشايخ الكليني، والوثوق حاصل بإخبارهم بما يفوق خبر الثقة^(٤)؛ وأحمد بن محمد مشترك بين الثقتين: الأشعري، والبرقي، والظاهر كونه أبا جعفر، أحمد بن محمد بن عيسى، الأشعري، القمي، ثقة، كبير القميين ووجههم وفقههم، وهو من السابعة، توفي بعد (٢٧٤هـ)^(٥)؛ والحسين بن سعيد ثقة، معروف، قال ابن النديم فيه وفي أخيه الحسن: أنهما أوسع أهل زمانهما علماً بالفقه، والآثار

(١) «الأوكية»: جمع الوكاء، وهو الخيط الذي تُشَدُّ به الصرة والكيس وغيرها. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٢٢ (وكي).

(٢) في المحاسن والبصائر، ح ١ و ٢ و ٣ - «وعليه».

(٣) بصائر الدرجات، ص ٤٤٣، ح ٢، عن أحمد بن محمد. وفي المحاسن، ص ٢٥٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٠٤؛ وبصائر الدرجات، ص ٤٤٢، ح ١، بسندهما عن عبد الواحد بن المختار؛ وفي أيضاً، ص ٤٤٣، ح ٣، بسند عن أبان بن عثمان، عن ضريس، عن عبد الواحد بن المختار. وفي الغيبة للنعماني، ص ٣٧، ح ٩؛ والأمال للطوسي، ص ١٩٧، المجلس ٧، ح ٣٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام مع زيادة واختلاف؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٨٩، ص ٦١٢.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٥.

(٥) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٠.

والمناقب، وغير ذلك من علوم الشيعة. تقدر وفاته بحدود سنة (٢٤٠هـ)^(١)؛ وفضالة بن أيوب ثقة، مستقيم الدين، من صغار الخامسة^(٢). وذكروا أن كل روايات الحسين بن سعيد عن فضالة إنما هي بواسطة أخيه الحسن بن سعيد الثقة؛ وأما أبان بن عثمان فهو أبان بن عثمان الأحمر، أبو عبد الله البجلي، مولى، كوفي الأصل، سكن البصرة. لم يوثقوه صريحاً، لكن الكشي عدّه في أهل الإجماع. روى في التفسير وكامل الزيارات، وروى عنه الثلاثة محمد بن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي. ذكر ابن فضال أنه من النواوسية أو القادسية على اختلاف النسخ. ذكره ابن حبان في الثقات وقال: «أنه كان يخطئ ويهم...، وكان أدبياً، عالماً بالأنساب»، وفي لسان الميزان: «وقال محمد بن أبي عمير: كان أبان من أحفظ الناس، بحيث أنه يرى كتابه فلا يزيد حرفاً». وهو من الخامسة، قال ابن حجر: إنه توفي على رأس المائتين، والصحيح أنه توفي قبل هذا بنحو عقدين^(٣). ويبقى الكلام في عبد الواحد بن المختار الأنصاري.

• عبد الواحد بن المختار الأنصاري:

ذكره البرقي والشيخ في رجالهم في أصحاب الإمامين أبي جعفر الباقر وأبي عبد الله الصادق عليهما السلام، ووصف بكونه أنصاري، وكوفي^(٤)، وقال الكشي: «روى محمد بن غالب، عن محمد بن الوليد الخزاز، عن ابن بكير، عن عبد الواحد بن المختار الأنصاري، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الشطرنج، فقال: إنَّ عبد الواحد لفي شغل عن اللعب، قال ابن بكير: عبد الواحد ما كان عندي يذكر اللعب حتَّى يسأل عنه أبا عبد الله عليه السلام»^(٥).

وقد يظن أن الرواية ضعيفة بمحمد بن غالب؛ إذ ليس هو معلوم الحال، ولكن

(١) ينظر: ج ٢، ح ١٢٥، ص ٥٦٢.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٩٢، ص ٤١٨.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ١٠٠، ص ٤٥٨.

(٤) الرجال، البرقي، ص ١١؛ رجال الطوسي، الطوسي، ص ١٣٩، وص ٢٤٢.

(٥) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ح ٦٣١، ص ٦٣١.

الصواب أنها رواية معتبرة لا غبار عليّها من هذه الجهة، فابن بكير هو عبد الله بن بكير، المعروف من بيت أعين، ويروي عنه محمد بن الوليد الخزّاز، وهو البجلي، الثقة العين، نقي الحديث، فطحي من الفقهاء، المعمر الذي أدركه كبار الثامنة، كمحمد بن الحسن الصفار، كما نص عليه النجاشي، والراوي عنه هو محمد بن عبد الله بن غالب، كما يظهر من أسناد النجاشي، وهو ثقة في الرواية وإن كان واقفياً، فالموجود في هذا السند محمد بن غالب، إما أن يكون نسبة للجد، أو هو من قبيل السقط. ويبقى أمر الملاقاة بين الكشي وابن غالب، فإن الرجل ممن يروي عنه حميد بن زياد، ولكن لعلها رواية القرين عن قرينه، ولا مانع من أن يكون الكشي قد أدرك محمد بن عبد الله بن غالب الذي يروي عن محمد بن الوليد، وهو يروي ما قاله ابن بكير في شأن عبد الواحد بن المختار من مدح، كاف في الوثوق بالرجل وورعه.

ويظهر من رواية أبي بصير وزرارة عنه، وهم من أقرانه وعدم روايته عنهم، أن له منزلة كبيرة في الرواة، كما يبدو.

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي أن السند مجهول^(١)، والرواية معتبرة السند، وفق ما وصلنا إليه في شأن عبد الواحد بن المختار الأنصاري، وإن كان لا يبعد أن يكون الحسين بن سعيد قد روى عن فضالة بواسطة أخيه الحسن، وأن أبان بن عثمان قد رواها عن عبد الواحد بن المختار بواسطة ضريس بن أعين، ولكن حتّى مع ورود هذه الاحتمالات تبقى الرواية موثوقة الصدور.

(١) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٣٩.

٦٩٣/٢. وَهَذَا الْإِسْنَادُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^(١)، عَنْ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَصِيرٍ يَقُولُ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مِنْ أَيْنَ أَصَابَ أَصْحَابَ عَلِيِّ عليه السلام مَا أَصَابَهُمْ مَعَ عِلْمِهِمْ بِمَنَابِتِهِمْ^(٢) وَبَلَايَاهُمْ^(٣)؟ قَالَ^(٤): فَأَجَابَنِي - شِبْهُ الْمَغْضَبِ -: «مَنْ^(٥) ذَلِكَ^(٦) إِلَّا مِنْهُمْ^(٧)؟!». فَقُلْتُ^(٨): مَا يَمْنَعُكَ جُعِلْتُ فِدَاكَ؟ قَالَ: «ذَلِكَ^(٩) بَابٌ أُغْلِقَ إِلَّا أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا - فَتَحَ مِنْهُ شَيْئًا يَسِيرًا»، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، إِنَّ أَوْلَكَ كَانَتْ^(١٠) عَلَى أَفْوَاهِهِمْ أَوْكِيَّةٌ^(١١)».

(١) روى أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن عبد الله بن مسكان كُتِبَ، وتكرر هذا الارتباط في كثير من الأسناد. فالمراد بهذا الإسناد: عدة من أصحابنا المذكور في صدر السند السابق. راجع: رجال النجاشي، ص ٢١٤، الرقم ٥٥٩.

(٢) «المنابيا»: جمع المنبئة، وهي الموت؛ من المني بمعنى التقدير؛ لأننا مقدرة بوقت مخصوص، والمراد آجالهم. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٣٦٨؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٩٢ (منى).

(٣) «البلايا»: جمع البليّة، وهي اسم من أبلاه وابتلاه ابتلاءً بمعنى امتحنه، وكذلك البلاء والبَلْوَى. راجع: المصباح المنير، ص ٦٢ (بلو).

(٤) في «ب» والبصائر، ص ٢٨١ - «قال».

(٥) في «ج» وحاشية «بر»، وبف» والبصائر، ص ٢٨٠ وص ٢٨١: «مّم».

(٦) في «ألف، بح، بس»: «+ الأمر». وفي «بر» والبصائر، ص ٢٨١: «ذاك».

(٧) في «ف، بف»: «منه». وقوله «تمن ذلك إلا منهم» ذلك مبتدأ، تمن خبره، أي لم يكن ذلك إلا منهم.

(٨) في الوافي: «قلت».

(٩) في «بف» والوافي: «ذاك».

(١٠) في «ج، بح، بس»: «كان».

(١١) بصائر الدرجات، ص ٢٨٠، ح ١، عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٢٨١، ح ٢ و ٤، بسنده عن محمد بن سنان، عن إسحاق بن عمار، عن أبي بصير؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٩٠، ص ٦١٢.

رجال السند:

ويقصد بهذا الإسناد أي العدة عن أحمد بن محمد، وأحمد بن محمد هنا هو ابن عيسى الأشعري، كما يظهر من الإطلاق، وهو أبو جعفر الأشعري، ثقة، كبير القميين، من أصحابنا، ووجههم وفتيهم، بل وشيخ الرافضة بقم، كما عبر ابن حجر، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)، وهو من السابعة^(١)؛ وابن سنان هو محمد بن سنان هو الزاهري الذي بينا وثاقته في نفسه، والخوف من تدليسه في الأسناد، وروايته عن كتب وجدها ولم يأخذها من مشايخه، في بحث مفصل، توفي سنة (٢٢٠هـ)، من السادسة^(٢)؛ وعبد الله بن مسكان، أبو محمد، مولى عنزة، كوفي، ثقة عين، كما عن النجاشي، ثقة له كتاب، كما عن الشيخ، عدّه الكشي من أصحاب الإجماع، وعدّه المفيد في رسالته العديدة من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، توفي قبل سنة (١٨٧هـ) بقليل، وهو من الخامسة^(٣)؛ وأبو بصير هنا الأقوى أنه ليث المرادي، لرواية ابن مسكان عنه، فهو ليث بن البختری، يكنى بأبي محمد، وقيل: بأبي بصير الأصغر المرادي، ذكر له توثيق عن ابن الغضائري، أحد أصحاب الإجماع، مرددا بينه وبين أبي بصير الأسدي. وبحسب صحيحة جميل، ومعتبرة الأقطع فهو في المرتبة العليا من الجلالة والوثاقة، وهو من الأربعة المختبين، الذين لولاهم لما كان أحد يستنبط هذا، من الرابعة^(٤).

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي أن السند ضعيف^(٥)، ويقصد ضعفه بضعف محمد بن سنان، والرواية رويت بأسناد مختلفة تجتمع عند ابن سنان، ولذا لا وثوق بصدورها بهذه الصيغة المذكورة؛ لتفرده بها، ونقص معرفتنا بطريق آخر لها.

(١) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٣.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٧، ص ١٠٧.

(٣) ينظر: ج ٢، ح ١٠٧، ص ٤٨٩.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ١٥٦، ص ٦٥٠.

(٥) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٣٩.

٥٢ - بَابُ التَّفْوِضِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِلَى الْأُئِمَّةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي أَمْرِ الدِّينِ

٦٩٤/١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي زَاهِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَاصِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ النَّحْوِيِّ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَدَبَ ^(١) نَبِيَّهُ عَلَى مُحَبَّتِهِ، فَقَالَ: «وَأَتْلَاكَ لَعَلَّ خُلُقِي عَظِيمٌ» ^(٢)، ثُمَّ فَوَّضَ إِلَيْهِ، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُم عَنْهُ فَأَنْتَهُوا» ^(٣)، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ» ^(٤). قَالَ ^(٥): ثُمَّ قَالَ: «وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ فَوَّضَ إِلَى عَلِيٍّ وَائْتَمَنَهُ، فَسَلَّمْتُمْ وَجَدَدَ ^(٦) النَّاسِ؛ فَوَلَّى اللَّهَ لِنَحِيبِكُمْ» ^(٧) أَنْ تَقُولُوا إِذَا قُلْنَا، وَأَنْ ^(٨) تَضُمُّوا إِذَا صَمَمْنَا، وَنَحْنُ فِيمَا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ مَا جَعَلَ اللَّهُ لِأَحَدٍ خَيْرًا فِي خِلَافِ أَمْرِنَا» ^(٩).

(١) تقول: أدبته من باب ضرب، أي علمته رياضة النفس ومحاسن الأخلاق، والأدب: اسم يقع على كل رياضة عمودة يتخرج بها الإنسان في فضيلة من الفضائل، وأدبته تأديباً مبالغاً وتكثيراً. راجع: المصباح المنير، ص ٩ (أدب).

(٢) القلم (٦٨): ٤.

(٣) الحشر (٥٩): ٧.

(٤) النساء (٤): ٨٠.

(٥) في «بس» والبحار والبصائر، ص ٤٠٥: - «قال».

(٦) في «ف»: «فجحد».

(٧) في «ف»: «لنحببتكم». وفي المحاسن: «فحبسبكم». وفي البصائر، ص ٤٠٤: «لحبسبكم».

(٨) في البحار والمحاسن والبصائر، ص ٤٠٤، وفضائل الشيعة: - «أن».

(٩) بصائر الدرجات، ص ٤٠٤، ح ٤، بسنده عن علي بن إسماعيل، المحاسن، ص ١٦٢، كتاب الصفوة، ح ١١١، إلى قوله: «ونحن فيما بينكم وبين الله»؛ بصائر الدرجات، ص ٤٠٥، ح ٧، وفيه إلى قوله: «فَوَّضَ إِلَى عَلِيٍّ وَائْتَمَنَهُ»؛ فضائل الشيعة، ص ٣٤، ح ٣٠، وفي الثلاثة الأخيرة بسند آخر

عَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمٍ بْنِ مُحْمَدٍ،
عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ (عليه السلام) يَقُولُ ^(١)، ثُمَّ ذَكَرَ ^(٢) نَحْوَهُ ^(٣).

رجال السند:

السند الأول: محمد بن يحيى هو أبو جعفر، الأشعري، العطار، ثقة عين، شيخ أصحابنا في زمانه، كثير الرواية، توفي قرابة (٣٠٠ هـ)، من الثامنة ^(٤)؛ وأحمد بن أبي زاهر هو أبو جعفر، أحمد بن موسى الأشعري، مولى، قمي، كان وجهاً بقم، وحديثه ليس بذلك النقي، كما عن النجاشي والشيخ، فهو ممن يمكن قبول روايته، من صغار السابعة ^(٥)؛ وعليّ بن إسماعيل، هو عليّ بن إسماعيل بن عيسى، وهو أشعري أيضاً، عربي، قمي، هو نفسه عليّ بن السندي، وهو الذي يروي عن حماد عن حريز في كثير من الموارد، وقال نصر بن الصباح: إنه «يسمى عليّ بن إسماعيل، فإن إسماعيل لقبه سندي». ولم يعتمد السيد الخوئي طاب رمسه ذلك؛ باعتبار عدم الاعتداد بقول نصر، لكن روايات الشيخ المبتدئة به إلى حريز وحماد، رواها الصدوق في الفقيه عن حريز أو عن حماد، ومن الرواة فيها عن حماد هو عليّ بن إسماعيل بن عيسى، مما يؤكد أن اسم الموما إليه (عليّ بن السندي)، وهو ما أشار إليه نصر بن الصباح، فليلتفت إلى ذلك، وهذا يعني تأكيد اتحاد الرجلين، خلافاً للسيد الخوئي طاب ثراه، بل وأكثر من هذا

عن عاصم بن محمد. تفسير العياشي، ج ١، ح ٢٠٣، ص ٢٥٩، عن أبي إسحاق النحوي؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٩١، ص ٦١٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ح ٣٣٢٣، ص ٧٣؛ البحار، ج ١٧، ح ١، ص ٣.

(١) في «ب»: «قال».

(٢) في «ف»: «ذكره».

(٣) بصائر الدرجات، ص ٤٠٤، ح ٥، عن أحمد بن محمد؛ الاختصاص، ص ٣٣٠، عن أحمد بن محمد

بن عيسى؛ الوافي، ج ٢، ح ١١٩٢، ص ٦١٥.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٥) ينظر: ج ٤، ح ٥٠٩.

ائحاد الراوى عنه والمروى عنه بين العناوين، كما يظهر ذلك جلىا فى كامل الزىارات والائخصاص. هذا فى تحدىده، وأما وثاقته، فإن نصر بن الصباص حكى أنه ثقة، ولكن الكلام فى أصل وثاقة نصر نفسه، وهو من السابعة^(١)؛ وصفوان بن ىحى، أبو محمد البجلى، قىل: مولا هم، كوفى، كان بىاعا للسابرى، ثقة ثقة، عىن، له منزلة شرىفة عند الرضا علیه السلام، كما عن النجاشى، وعده فى جلة أصحابنا فى ترجمة المذرى، وهو أوثق أهل الحدىث فى زمانه وأعبد هم، كما عن الشىخ، عده الكشى فى أصحاب الإجماع، توفى سنة (٢١٠هـ)^(٢)؛ وعاصم بن حمىد، هو أبو الفضل، عاصم بن حمىد الحناط، الحنفى، مولى، كوفى، حناط، ثقة عىن، صدوق، كما عن النجاشى، روى فى التفسىر وكامل الزىارات، روى عنه محمد بن أبى عمىر وصفوان والبزنطى، وصفه العامة بالتشىع والوثاقة، من الخامسة^(٣)؛ وأبو إسحاق النّحوى هو ثعلبة بن مىمون، أبو إسحاق الأسدى، مولى، كوفى، «ثقة، خىر، فاضل، مقدّم، معلوم فى العلماء والفقهاء الأجلة، من هذه العصابة»، كما عن البقطنى، وكان «وجها فى أصحابنا، قارئاً، فقیهاً، لغویاً، راویاً، حسن العمل، كثر العبادة والزهد»، كما عن النجاشى، وهو من الخامسة^(٤).

السند الثانى: والعدة هم مجموعة من مشایخ الكلینى، من أهل الطبقة الثامنة، عن یوشق بنقلهم، ومربیان الكلام فى ذلك^(٥)؛ وأحمد بن محمد مشترك بین ثقتین؛ أحمد بن محمد بن خالد البرقى، وأحمد بن محمد بن عىسى الأشعرى، والإطلاق منصرف إلى أبى جعفر الأشعرى، ثقة، كان شىخ أصحابنا بقم، ووجههم وفقیههم، وهو من السابعة، بقى إلى بعد سنة (٢٧٤هـ)^(٦)؛ وابن أبى نجران هو عبد الرحمن بن أبى نجران، أبو الفضل

(١) ینظر: ج ٤، ح ٤٦٧.

(٢) ینظر: ج ٢، ح ٦٨، ص ٢٤٤.

(٣) ینظر: ج ٢، ح ١٤٩، ص ٦٣٤.

(٤) ینظر: ج ٢، ح ١٨٦، ص ٧١١.

(٥) ینظر: ج ١، ح ١، ص ٢٥.

(٦) ینظر: ج ١، ح ١، ص ٣٣.

التميمي، مولى، كوفي، واسم أبي نجران عمرو بن مسلم، كان ثقة ثقة، معتمداً على ما يرويه^(١)؛ وعاصم بن عبد الحميد الثقة العين، الصدوق، المار في السند الأول؛ وأبو إسحاق النحوي هو ثعلبة بن ميمون، الثقة الفقيه، المار في السند الأول.

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي: «مجهول بالسند الأول، صحيح بالثاني»^(٢). ويقصد الجهالة في السند الأول بعلي بن إسماعيل، والسند الثاني - كما ذكر قدست نفسه - لا مشكلة فيه، وهو صحيح، فالرواية يوثق بصدورها من رجال سندها الذين تناقلوها، ولا إشكال في ذلك.

(١) ينظر: ج ١، ح ٢٦، ص ٢٣١.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٤١.

٢/٦٩٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَكَّارِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ^(١)، عَنْ مُوسَى بْنِ أَشْشِيمِ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَأَخْبَرَهُ بِهَا، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهِ دَاخِلٌ، فَسَأَلَهُ عَنْ تِلْكَ الْآيَةِ، فَأَخْبَرَهُ بِخِلَافِ مَا أَخْبَرَهُ بِهِ^(٢) الْأَوَّلَ، فَدَخَلَنِي مِنْ ذَلِكَ^(٣) مَا شَاءَ اللَّهُ حَتَّى كَانَتْ قَلْبِي يُسْرَحُ^(٤) بِالْمَسْكَاكِينَ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: تَرَكْتُ أَبَا قَتَادَةَ بِالشَّامِ لَا يَنْحَطُّ فِي الْوَاوِ وَشِبْهِهِ، وَجِئْتُ إِلَى هَذَا يُنْحَطُّ هَذَا الْخَطَأَ كُلَّهُ، فَبَيْنَا أَنَا كَذَلِكَ إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ آخَرُ، فَسَأَلَهُ عَنْ تِلْكَ الْآيَةِ، فَأَخْبَرَهُ بِخِلَافِ مَا أَخْبَرَنِي وَأَخْبَرَ صَاحِبِي^(٥)، فَسَكَنْتُ نَفْسِي، فَعَلِمْتُ أَنَّ ذَلِكَ مِنْهُ تَقِيَّةٌ^(٦). قَالَ: ثُمَّ التَفْتُ إِلَيَّ، فَقَالَ لِي^(٧): «يَا ابْنَ أَشْشِيمِ، إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ

(١) هكذا في «بف». وفي «ألف، ب، ض، ف، و، يح، بر، بس» والمطبوع: «بكار بن بكر». وفي «ج»:
«بكار بن بكير».

والصواب ما أثبتناه؛ فإن الخبر رواه الصفار في بصائر الدرجات، ص ٤٠٥، ح ٨ عن إبراهيم بن هاشم، عن يحيى بن أبي عمران، عن يونس، عن بكار بن أبي بكر. والمذكور في رجال الطوسي أيضاً، ص ١٧١، الرقم ١٩٩٨، هو بكار بن أبي بكر الحضرمي، ووردت رواية يونس [بن عبد الرحمن] عن بكار بن أبي بكر الحضرمي في المحاسن، ص ٣٢٠، ح ٥٥؛ وعلل الشرائع، ص ١٤٩، ح ٩.

(٢) في «ألف، ب، يح، بس، بف» والبحار: - «به». وفي «ف»: «ها».

(٣) في «ب، بف»: + «شيء».

(٤) «يُسْرَحُ» من الشرح، وهو قطع اللحم عن العضو قطعاً، أو قطع اللحم على العظم قطعاً، أو قطع اللحم طولاً، والشرح مبالغة وتكثير. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٤٩٧؛ المصباح المنير، ص ٣٠٨ (شرح).

(٥) هكذا في «و، يح، بس» ومرة العقول. ويقتضيه المقام. وظاهر المطبوع وغير النسخ المذكورة تما قوبلت: «صاحبي».

(٦) في البصائر، ص ٤٠٥، ح ٨: «عنه تعمد» بدل «منه تقيّة».

(٧) في «ف، يح» والبصائر، ص ٤٠٥، ح ٨: - «لي».

وَجَلَّ - فَوَضَّ إِلَى سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: «هَذَا عَطَاؤُنَا قَائِمُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ»^(١)، وَفَوَضَّ إِلَى نَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: «مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا» فَمَا فَوَضَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٢)، فَقَدْ فَوَضَّهُ^(٣) «إِلَيْنَا»^(٤).

رجال السنه:

عليّ بن إبراهيم هو أبو الحسن القمي، ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب، صاحب التفسير، قمي، أضر وسط عمره، وبقي حيّاً إلى (٣٠٧هـ)، وهو من الثامنة^(٥)؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمي، كوفي الأصل، يوثق به - مع أنه لم يوثق صريحاً - لقرائن، ترجم عليه ابنه في مقدمة التفسير، وأكثر عنه فيه، ذكر ابن طاووس الاتفاق على وثاقته، وهو من السابعة^(٦)؛ وَيُحْتَجُّ بِأبي عَمْرَانَ الهمداني، كان وكيلاً، تلميذ يونس بن عبد الرحمن، وشيخ إبراهيم بن هاشم، من السادسة، سيأتي الكلام فيه؛ ويونس هو أبو محمد، مولى عليّ بن يقطين، مولى بني أسد، بغدادي، قال عنه النجاشي: «كان وجهاً في أصحابنا، متقدماً عظيم المنزلة...، وكان الرضا يشير إليه في العلم والفتيا، وكان ممن بذل له على الوقف مال جزيل فامتنع من أخذه، وثبت على الحق، وقد ورد في يونس مدح وذم»، ووثقه الشيخ وذكر تضعيف القميين له، وحكى

(١) ص (٣٨): ٣٩.

(٢) في «بح، بس»: «رسوله».

(٣) في «ب»: «فوض».

(٤) بصائر الدرجات، ص ٤٠٥، ح ٨، عن إبراهيم بن هاشم. وفيه، ص ٤٠٣، ح ٢؛ وص ٤٠٦،

ح ١١؛ والاختصاص، ص ٣٣٠، بسند آخر، مع اختلاف يسير؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٩٦،

ص ٦١٨؛ البحار، ج ٤٧، ح ٨٢، ص ٥٠.

(٥) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٦) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣ - ١٦٦.

الفضل بن شاذان في ثنائه شيئاً كثيراً من جليل المدح، قال ابن النديم: «علامة زمانه، كثير التصنيف والتأليف، على مذاهب الشيعة»، من الطبقة الفاصلة بين صغار الخامسة وكبار السادسة، رأى الصادق (عليه السلام) ولم يرو عنه، وتوفي بعد رأس المائة الثانية^(١).

ويبقى الكلام في يحيى بن أبي عمران، ويكّار بن أبي بكّر، وهو بكار بن أبي عبد الله بن محمد الحضرمي، الراوي الذي حبسه المنصور سنة (١٣٦هـ)، وموسى بن أشيم.

• يحيى بن أبي عمران:

ذكر البرقي في أصحاب الرضا (عليه السلام): «يحيى بن أبي عمران الهمداني»^(٢). وهو وكيله وللإمام الرضا (عليه السلام) رسالة إليه، كما يظهر من رواية الكشي عن «نصر بن صباح، قال: حدّثني أبو يعقوب، إسحاق بن محمد البصري، عن محمد بن عبد الله بن مهران، قال: حدّثني سليمان بن جعفر الجعفري، قال: كتب أبو الحسن الرضا (عليه السلام) إلى يحيى بن أبي عمران وأصحابه، قال: وقرأ يحيى بن أبي عمران الكتاب، فإذا فيه: عافانا الله وإياكم، انظروا أحد»^(٣).

وفي نسخ رجال الشيخ أنه ذكر في رجال الإمام الرضا (عليه السلام) يحيى بن عمران، وأنه يونسى.

ويظهر أنه كان أيضاً من وكلاء الإمام الجواد (عليه السلام) بعده، وأنه توفي في حياته (عليه السلام)، مما يعني أنه توفي قبل سنة (٢٢٠هـ)، حيث يظهر من رواية الصفار، قال: «حدّثنا محمد بن عيسى، قال: حدّثني إبراهيم بن محمد، قال: كان أبو جعفر محمد بن علي (عليه السلام)، كتب إلي كتاباً، وأمرني أن لا أفكه حتّى يموت يحيى بن أبي عمران، وقال: فمكث الكتاب عندي سنين، فلما كان اليوم الذي مات فيه يحيى بن أبي عمران فككت الكتاب، فإذا فيه قم بما كان يقوم به أو نحو هذا من الأمر. قال: وحدّثني يحيى وإسحاق ابنا سليمان بن داود أن

(١) ينظر: ج ٣، ح ٢١٣، ص ١٢.

(٢) رجال البرقي، البرقي، ص ٣٣٤.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٨٢٨.

إبراهيم قرأ هذا الكتاب في المقبرة يوم مات يحيى، وكان إبراهيم يقول: كنت لا أخاف الموت ما كان يحيى بن أبي عمران حيّاً^(١).

وذكر صاحب القاموس في ترجمته: «في السير، في وقائع سنة (٢١١هـ) امتنع أهل قم من أداء خراجهم، وكان ألفي ألف درهم، فوجه إليهم عليّ بن هشام فحاربهم، فظفر بهم وقتل يحيى بن عمران، وهدم سور قم، وجباها»^(٢). ويقصد ما حكاه الطبري في تاريخه^(٣).

ولكن من البعيد انطباق الرجل المذكور على يحيى بن أبي عمران الوكيل اليونسي؛ فإن المذكور في كتب التاريخ كفتوح البلدان وغيره أن يحيى بن عمران كان رئيس قم، وللعارف بالوضع الاجتماعي بقم آنذاك أن يستنكر القول بأن الهمداني اليونسي أن يكون هو رئيساً لقم، فالأشاعة تسيدوا قم في تلك الفترة بلا منازع، ولعل من المعروفين باسم يحيى بن عمران هو الأشعري، جد صاحب النوادر، وأما يحيى بن أبي عمران الهمداني فلم يكن رئيساً لقم، بل لا يمكن أن يكون وهو تلميذ يونس، ويوصف باليونسي، وهي تهمة عند القميين.

استند السيّد الخوئي قدست نفسه على ورود اسم الرجل في أسناد تفسير القمي فوثقه لذلك، ولكنه كان بنى على كونه مهملاً، غير موثق في ترجمة موسى بن أشيم، واستند ببعضهم على كونه وكيلاً لوثيقه، ومعلوم ما جرى من كبار وكلاء أبي إبراهيم الكاظم عليه السلام في حق أبي محمد الرضا عليه السلام وخيانتهم وتكذيبهم له. نعم الوكالة مع بعض القرائن والمعلومات المساندة للوثيق، وعدم شيوع ما يشير إلى القدح فيه فإنها تكون نافعة، كي تصبح قرينة جيدة للوثاقة، ولكن نقص معلوماتنا عن الرجل، تحتم علينا التوقف فيه.

(١) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٢٨٢، ح ٢؛ وص ٢٨٣، ح ٣.

(٢) قاموس الرجال، التستري، ج ١١، ص ٧٤.

(٣) تاريخ الطبري، محمد بن جرير الطبري، ج ٧، ص ١٨٤.

هـ بَكَارِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ:

هو بكار بن عبد الله الحضرمي، والده أبو بكر الحضرمي، راو معروف، عددناه من كبار الرابعة، وعمه علقمة بن محمد الحضرمي، وهو الأخ الأكبر لأبي بكر الحضرمي. حبس المنصور والده أبا بكر الحضرمي سنة (١٣٦هـ)، وكان شيخاً كبيراً في العمر، كما يظهر من رواية «بكر بن أبي بكر الحضرمي، قال: حبس أبو جعفر أبي فخرت إلى أبي عبد الله فأعلمته ذلك، فقال: إني مشغول بابني إسماعيل، ولكن سارعوا له. قال: فمكث أياماً بالمدينة، فأرسل إليّ: أن ارحل، فإن الله قد كفأك أمر أهلك، فأما إسماعيل فقد أبى الله إلا قبضه. قال: فرحلت، فأتيت مدينته ابن هبيرة، فصادت أبا جعفر ركباً فصحت إليه أي أبو بكر الحضرمي شيخ كبير. فقال: إن ابنه لا يحفظ لسانه، خلوا سبيله»^(١).

وبكر بن أبي بكر وبكار بن أبي بكر واحد، فالخطوط القديمة إنما تكتب بكار من غير ألف ظاهرة، وليس كما ذهب إليه صاحب الأعيان، وكذا أيضاً في المعجم من أنها أخوان أحدهما بكر والآخر بكار. وأبو جعفر أي المنصور العباسي، والحادثة وقعت في سنة وفاة إسماعيل بن الإمام الصادق (عليه السلام) سنة (١٣٦هـ)، وهو أيضاً وقت تولي المنصور الخلافة. ويظهر من رواياتهم أنهم كانوا عائلة من الشيعة، من اتباع الأئمة في ذلك الوقت المبكر من التاريخ.

قال ابن حجر: «بكار بن أبي بكر الحضرمي الكوفي، ذكره الطوسي في رجال الشيعة من الرواة عن جعفر الصادق على آباءه وعليه السلام»^(٢).

روى البرقي في المحاسن «عن ابن فضال، عن بكار بن أبي بكر الحضرمي، قال: قيل لأبي جعفر (عليه السلام): إن عكرمة مولى ابن عباس قد حضرته الوفاة، قال فانتقل، ثم قال: إن أدركته علمته كلاماً لم تطعمه النار، فدخل عليه فقال: قد هلك...»^(٣).

(١) كشف الغمة، الأربلي، ج ٢، ص ٤١٠.

(٢) لسان الميزان، ابن حجر، ج ٢، ص ٤٢.

(٣) المحاسن، البرقي، ج ١، ح ٦٣، ص ١٤٩.

والرواية تعاني سقطا في السند، فقصة الرواية وفق ما جاء فيها إنما جرت سنة وفاة عكرمة، مولى ابن عباس الذي توفي سنة (١٠٥هـ)، وأبو جعفر هو الباقر عليه السلام وهذا مناسب لطبقة بكار، لكن كيف روى ابن فضال، وهو الحسن بن فضال الذي توفي سنة (٢٢١هـ) عنه، وقد أشرنا في كتاب الألف إلى أن الصحيح أن ابن فضال يروي عنه بواسطة هو وبقية السادسة، وأن الرجل من صغار الرابعة.

ولا يقال: فكيف تقبل رواية يونس بن عبد الرحمن عنه، وجوابه: أنه مرَّ في أكثر من موضع أن يونس ممن ولد في حدود سنة (١٢٤هـ)، وأنه من صغار الخامسة ممن رأى وشاهد أبا عبد الله عليه السلام ولم يرو عنه، ورواية صغار الخامسة عن صغار الرابعة مثالية، لا غضاضة فيها.

هـ موسى بن أشيم:

ذكره البرقي في أصحاب الإمامين الباقر والصادق عليه السلام، ووصفه بالكوفي^(١)، بينما اقتصر الشيخ على عدّه في أصحاب أبي جعفر الباقر عليه السلام^(٢). وذكر في الاختيار في «ما روي في موسى بن أشيم، وحفص بن ميمون، وجعفر بن ميمون: (أن الكشي روى عن حمدويه بن نصير، قال: حدثنا أيوب بن نوح، عن حنان بن سدير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إني لأُنْفَسُ على أجساد أصليت معه، يعني أبا الخطاب النار، ثم ذكر ابن الأشيم، فقال: كان يأتيني فيدخل عليّ هو وصاحبه، وحفص بن ميمون ويسألوني، فأخبرهم بالحق، ثم يخرجون من عندي إلى أبي الخطاب، فيُخبرهم بخلاف قولي، فيأخذون بقوله ويذرون قولي»^(٣).

والرواية ظاهرة في انحراف الرجل، وأنه من اتباع أبي الخطاب، وأنه ممن قتل معه سنة (١٣٨هـ)، كما هو محقق في موضع آخر. ويظهر أنه من الرابعة.

(١) الرجال، البرقي، ص ٣٠.

(٢) رجال الطوسي، الطوسي، ص ١٤٥، ت ١٥٨٥.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ح ٦٣٨، ص ٦٣٥.

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي: «ضعيف»^(١). وذكر أيضاً أن المتن يعاني بعض السقوط، وأن المتن الصحيح هو ما رواه الصفار في البصائر بسند آخر عن موسى بن أشيم، وعلى كل تقدير فإن مضمون هذه الرواية وإن كان مروياً في موارد أخرى، لكن ليس هناك من التظافر الذي يحقق الوثوق بالصدور.

(١) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٤٨.

٦٩٦/٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُجَّالِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ^(١) أَبَا جَعْفَرٍ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) يَقُولَانِ: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- فَوَّضَ إِلَى نَبِيِّهِ (عليه السلام)^(٢) أَمْرَ خَلْقِهِ لِيَنْظُرَ كَيْفَ طَاعَتُهُمْ». ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: «مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا»^(٣).

رجال السند:

العدّة هم مجموعة من مشايخ الكليني، من أهل الطبقة الثامنة، ممن يوثق بنقلهم، ومربّي بيان الكلام في ذلك^(٤)؛ وأحمد بن محمد هنا مشترك بين ثقتين؛ بين أحمد بن محمد بن خالد البرقي وأحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، والراجح أنه أبو جعفر، أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، وهو ثقة، شيخ أصحابنا في قم، ووجههم وفتيهم، وعن ابن حجر أنه كبير الرافضة بقم. وهو من السابعة، بقي إلى بعد سنة (٢٧٤هـ)^(٥)؛ وعبد الله الحجّال هو عبد الله بن محمد الأسدي، كوفي، ثقة، ثبت، من السادسة^(٦). وثعلبة هو ثعلبة بن ميمون، أبو إسحاق الأسدي، مولى، كوفي، «ثقة، خير، فاضل، مقدّم، معلوم في العلماء، والفقهاء الأجلّة، من هذه العصابة»، كما عن اليقطيني، وكان «وجهاً في أصحابنا، قارئاً، فقيهاً، لغوياً، راوياً، حسن العمل، كثير العبادة والزهد»، كما عن

(١) في الوافي: «آته سمع» بدل «قال سمعت».

(٢) هكذا في «ألف، ب، ج، ض، و، بح، بر، بس، بف». وفي «ف» والمطبوع: «صلّى الله عليه وآله وسلم».

(٣) بصائر الدرجات، ص ٣٩٩، ح ٧؛ وص ٤٠٠، ح ١٠، عن أحمد بن محمد؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٩٣، ص ٦١٥؛ البحار، ج ١٧، ح ٢، ص ٤.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٥.

(٥) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٣.

(٦) ينظر: ج ٢، ح ٩١، ص ٤١٦.

النجاشي، وهو من الخامسة^(١)؛ وزرارة هو أبو الحسن زرارة بن أعين الشيباني، وقيل: أبو علي الشيباني، مولى، كوفي، تاجر، زرارة لقبه نسبة إلى سكنه في محلة زرارة في الكوفة واسمه عبدربه، قال النجاشي: «شيخ أصحابنا في زمانه، ومتقدمهم، وكان قارئاً، فقيهاً، متكليماً، شاعراً أديباً، قد اجتمعت فيه خلال الفضل والدين، صادقاً فيما يرويه». ثقة، كما عن الشيخ، وعده الكشي في أهل الإجماع، ووردت فيه روايات محصلتها جلالته، وفيه بحث مفصل طويل، توفي سنة (١٤٨هـ)، من الرابعة^(٢).

تحقيق الصدور:

الرواية ذات سند صحيح معتبر لا غبار عليه، والوثوق بصدورها لارية في حصوله جراء هذا السند وعدم غرابة المتن، قال العلامة المجلسي: «الحديث الثالث صحيح، والحجال بياع الحجل، وهو الخلخال»^(٣).

(١) ينظر: ج ٢، ح ١٨٦، ص ٧١١.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٨٥، ص ٣١٣.

(٣) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٥٠.

٦٩٧ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدْنَةَ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ لِبَعْضِ أَصْحَابِ قَيْسِ الْمَاصِرِ ^(١): «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَدَبٌ ^(٢) نَبِيٌّ، فَأَحْسَنَ آدَبُهُ، فَلِمَا ^(٣) أَكْمَلَ لَهُ الْأَدَبَ، قَالَ: «إِنَّكَ ^(٤) لَعَلَى خُلُقِي عَظِيمٌ» ^(٥)، ثُمَّ قَوَّضَ إِلَيْهِ أَمْرَ الدِّينِ وَالْأَمَّةِ لَيْسُوسَ عِبَادَهُ ^(٦)، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «مَا أَنَاكُمْ الرُّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا»، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ مُسَدِّدًا ^(٧) مُوَفَّقًا، مُؤَيَّدًا بِرُوحِ الْقُدُسِ، لَا يَزِلُّ وَلَا يَخْطِئُ فِي شَيْءٍ مِمَّا يَسُوسُ بِهِ الْخَلْقَ، فَتَأَدَّبَ بِآدَابِ اللَّهِ. ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - فَرَضَ الصَّلَاةَ وَكَعْتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ عَشَرَ رَكَعَاتٍ، فَأَصَافَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِلَى الرِّكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ، وَإِلَى الْمَغْرِبِ رَكَعَةً، فَصَارَتْ عَدِيلٌ ^(٨) الْفَرِيضَةِ، لَا يُجُوزُ تَرْكُهَا إِلَّا فِي السَّفَرِ ^(٩)، وَأَفْرَدَ الرُّكَعَةَ فِي الْمَغْرِبِ فَتَرَكَهَا قَائِمَةً فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ، فَأَجَارَ اللَّهُ لَهُ ذَلِكَ كُلَّهُ، فَصَارَتْ الْفَرِيضَةُ سَبْعَ عَشْرَةَ رَكَعَةً. ثُمَّ سَنَّ ^(١٠) رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم النَّوَافِلَ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ رَكَعَةً مِثْلِي الْفَرِيضَةِ، فَأَجَارَ

(١) «قيس الماصر» من المتكلمين، تعلم الكلام من علي بن الحسين عليه السلام، وصحب الصادق عليه السلام، وهو من أصحاب مجلس الشامي. الوافي، ج ٣، ص ٦١٧.

(٢) تقدّم معنى التأديب ذيل الحديث ١ من هذا الباب.

(٣) في «ف» + «أَنْ».

(٤) في «ف» والبحار: «إِنَّكَ».

(٥) القلم (٦٨): ٤.

(٦) «ليسوس عباده»، أي يتولّى أمرهم ويقوم عليه بما يُصلِحُه، من السياسة، بمعنى تولّى الأمور والقيام على الشيء بما يُصلِحُه. راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ١٠٨ (سوس).

(٧) «مُسَدِّدًا»، قال الجوهرى: التسديد: التوفيق للسداد، وهو الصواب والقصد من القول والعمل، ورجل مُسَدِّدٌ، إذا كان يعمل بالسداد والقصد. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٨٥ (سدد).

(٨) في البحار «عديلة» وهو الأنسب.

(٩) هكذا في «ج، ف» وهو الأنسب. وفي المطبوع وباقي النسخ: «سفر».

(١٠) «سَنَّ»، أي بين، يقال: سنَّ الله تعالى سنَّةً للناس: بيَّنها، وسَنَّ الله تعالى سنَّةً، أي بيَّن طريقاً قويمًا.

الله - عَزَّ وَجَلَّ - لَهُ ذَلِكَ، وَالْفَرِيضَةُ وَالنَّافِلَةُ إِحْدَى وَخَمْسُونَ رَكْعَةً، مِنْهَا رَكْعَتَانِ بَعْدَ الْعَتَمَةِ ^(١) جَالِسًا تُعَدَّانِ ^(٢) بِرَكْعَةٍ مَكَانَ الْوُتْرِ. وَفَرَضَ اللهُ فِي السَّنَةِ صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ. وَسَنَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ صَوْمَ ^(٣) شَعْبَانَ وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ مِثْلِي الْفَرِيضَةِ، فَأَجَّازَ اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لَهُ ذَلِكَ. وَحَرَّمَ اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - الْحُمْرَ بِعَيْنَيْهَا، وَحَرَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الْمُسْكِرَ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ، فَأَجَّازَ اللهُ لَهُ ذَلِكَ ^(٤). وَعَافَ ^(٥) رَسُولُ اللهِ ﷺ أَشْيَاءَ وَكَرَّهَهَا ^(٦)، لَمْ يَنْهَ ^(٧) عَنْهَا نَبِيٌّ حَرَامٍ، إِنَّمَا نَهَى عَنْهَا نَبِيٌّ إِعَافَةٍ ^(٨) وَكَرَاهَةٍ، ثُمَّ رَخَّصَ

راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٢٥ (سنن).

(١) قال الخليل: «الْعَتَمَةُ: الثلث الأول من الليل بعد غيوبة الشفق. أتمم القوم، إذا صاروا في ذلك الوقت؛ وَعَتَمُوا تعتيمًا: ساروا في ذلك الوقت، وأوردوا أو أصدروا في تلك الساعة». وقال الجوهرى: «الْعَتَمَةُ: وقت صلاة العشاء». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١١٣٦؛ الصالح، ج ٥، ص ١٩٧٩ (عتم).

(٢) هكذا في «ب» واستصوبه السيّد بدرالدين في حاشيته، ص ١٨١؛ وهو الأنسب. وفي سائر النسخ المطبوع: «تعدّ» وله وجه مذكور في المرأة.

(٣) في «ض»: «شهر».

(٤) هكذا في «ألف، ب، ج، و، بح، بر، بس، بف» والبحار. وفي «نس، ف» المطبوع: «كلّه».

(٥) في «ج»: «أعاف». و«عاف»: أي كرهه، يقال: عاف الرجل الطعام أو الشراب يعافه عيافًا، أي كرهه فلم يشربه فهو عائف. فكذاك أعافه. راجع: الصالح، ج ٤، ص ١٤٠٨؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٣٠ (عيف).

(٦) هكذا في «ب، ج، و، بح، جل، جو»، أي بالتضعيف، وهو الأنسب وإلا يلزم التكرار.

(٧) هكذا في «ألف، ب، ج، ض، و، بح، بس، بن» والبحار. وفي «بر» المطبوع: «ولم ينه».

(٨) في البحار: «عافة». وفي مرآة العقول، ج ٣، ص ١٥٢: «لما كان أعاف أيضاً بمعنى عاف، أتى بالمصدر هكذا، وفي بعض النسخ: عافة، وكأنّه تصحيف عيافة، أو جاء مصدر المجرد هكذا أيضاً».

فِيهَا، فَصَارَ الْأَخْذُ بِرُخْصِهِ ^(١) وَاجِبًا عَلَى الْعِبَادِ كَوُجُوبِ مَا يَأْخُذُونَ بِتَنْهِيهِ وَعَزَائِمِهِ، وَلَمْ يُرَخَّصْ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا نَهَاؤُهُمْ عَنْهُ نَهْيَ حَرَامٍ، وَلَا فِيهَا أَمْرٌ بِهِ أَمْرٌ فَرَضَ لَازِمٌ، فَكَثِيرُ الْمُسْكِرِ مِنَ الْأَشْرَبَةِ ^(٢) نَهَاؤُهُمْ عَنْهُ نَهْيَ حَرَامٍ، لَمْ يُرَخَّصْ فِيهِ لِأَحَدٍ، وَلَمْ يُرَخَّصْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَحَدٍ تَقْصِيرَ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ صَمَّهُمَا إِلَى مَا فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، بَلْ أَلَزَمَهُمْ ذَلِكَ الْإِزَامُ وَاجِبًا، لَمْ يُرَخَّصْ لِأَحَدٍ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا لِلْمُسَافِرِ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُرَخَّصَ ^(٣) مَا ^(٤) لَمْ يُرَخَّصْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَوَافَقَ أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمْرَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَنَهْيُهُ نَهْيَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَوَجَبَ عَلَى الْعِبَادِ التَّسْلِيمُ لَهُ كَالْتَسْلِيمِ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ^(٥).

(١) في «ب، بر، بف»: «برخصته». وفي البحار: «برخصة».

(٢) يستفاد من فحوى قوله ﷺ: «فكثير المسكر من الأشربة» عدم حرمة القليل منها، واختصاصها بالخمير فقط، وليس كذلك، بل القليل منها، فلعلّ اكتفاءه ﷺ بذكر الكثير؛ لعدم احتمال حرمة القليل عند المخاطب؛ لكونه من المخالفين المستحلين للقليل. أو الدلالة على عدم حرمة القليل بمفهوم اللقب، وهو ليس بحجة اتفاقاً. راجع: شرح المازندراني، ج ٦، ص ٥٠؛ الوافي، ج ٣، ص ٦١٧.

(٣) في الوسائل، ج ٤: «ولم».

(٤) هكذا في النسخ التي قبلت والوسائل، ج ٤، والبحار. وفي «ف» والمطبوع: «شيئاً».

(٥) في «ض»: «فيها». وفي «ف»: «تما». وفي الوافي: - «ما».

(٦) الكافي، كتاب الصلاة، باب صلاة النوافل، ح ٥٥٥٢. وفي التهذيب، ج ٢، ح ٢، ص ٤؛ والاستبصار، ج ١، ح ٧٧٢، ص ٢١٨، عن الكليني، وفي كلّها من قوله: «الفریضة سبع عشرة ركعة» إلى قوله: «بعد العتمة جالساً» مع اختلاف في الألفاظ؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٩٥، ص ٦١٦؛ البحار، ج ١٧، ح ٣، ص ٤؛ الوسائل، ج ٤، ح ٤٤٧٤، ص ٤٥، وفيه من قوله: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَرَضَ الصَّلَاةَ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ»؛ وج ١٠، ح ١٣٩١٧، ص ٨٧، من قوله: «وفرض الله في السنة صوم شهر رمضان»، إلى قوله: «فأجاز الله عز وجل له ذلك»؛ وج ٢٥، ح ٣٢٠٢٦، ص ٣٢٥، من قوله: «حرّم الله الخمر بعينها» إلى قوله: «لم يرخص فيه لأحد».

رجال السند:

علي بن إبراهيم أبو الحسن القمي، ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب، قال ابن النديم: «من العلماء الفقهاء»، فاقت رواياته السبعة آلاف، أضر وسط عمره، وكان حياً إلى سنة (٣٠٧هـ)، من الثامنة^(١)؛ وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمي، كوفي الأصل، يوثق به - مع أنه لم يوثق صريحاً - لقرائن، ترحم عليه ابنه في مقدمة التفسير، وأكثر عنه في التفسير، ذكر ابن طاووس الاتفاق على وثاقته، وهو من السابعة^(٢)؛ وابن أبي عمير هو محمد بن أبي عمير، الراوي الشهير، أبو أحمد الأزدي، من موالي المهلب بن أبي صفرة، بغدادي، يُعدُّ كتابه مائة رجل أقدم كتاب في علم رجال الحديث، قال النجاشي: «جليل القدر، عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين»، حكى النجاشي القصة المعروفة من حبس هارون الرشيد له، ليدل على أساء الشيعة فصر، وقيل: حبسه المأمون ليُلي القضاء، فولاه قضاء بعض البلدان، وقيل: صاحبه المأمون بعد وفاة الرضا عليه السلام وقال الشيخ: «كان من أوثق الناس عند الخاصة والعامة، وأنسكهم نسكاً، وأورعهم وأعبدهم، وأنه واحد أهل زمانه في الأشياء كلها»، وحكى الشيخ والنجاشي ذلك عن الجاحظ وأنه ذكر أيضاً أنه كان وجهاً من وجوه الرافضة. وعن ابن فضال أنه ذكر أن ابن أبي عمير أفقه من يونس بن عبد الرحمن، وأصلح. وحكى تلميذه الفضل عن فضله وعبادته، ووصفه في سند الحسكاني بالثقة المأمون، وهو في الوثائق أشهر من أن يوثق، أحد الثلاثة، وأحد أصحاب الإجماع من السادسة، توفي سنة (٢١٧هـ)^(٣)؛ وأما عمر بن أذينة، فذكروا أن اسمه محمد بن عمر، وغلب اسم أبيه عليه. وثقه الشيخ، ومدحه النجاشي، قائلًا: شيخ أصحابنا البصريين ووجههم. وهو من كبار الخامسة، توفي قرابة (١٦٩هـ)^(٤)؛ والفضيل بن يسار هو أبو القاسم

(١) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٩، ص ١٦٣.

(٣) ينظر: ج ١، ح ٣٦، ص ٢٦٤.

(٤) ينظر: ج ٢، ح ١٠٩، ص ٥٢٢.

النّهدي، عربي صميم، بصري، كوفي الأصل، وثّق النجاشي في ترجمته وترجمة حفيده، وذكر الشيخ وثاقته في رجال الباقر (عليه السلام)، وعدّ من أصحاب الإجماع، وعدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، فيه روايات معتبرة تعظمه أيما تعظيم، روى في كامل الزيارات والتفسير، ابنه القاسم والعلاء ثقة، وحفيده محمد ثقة، توفي بين سنتي (١٤٥-١٤٨ هـ)، من الرابعة^(١).

تحقيق الصدور:

السند معتبر، فهو يوجب وثاقة بصدورها، قال العلامة المجلسي: «الحديث الرابع حسن»^(٢). ووصفه بالحسن وليس بالصحيح؛ لمكان إبراهيم بن هاشم، حيث يعد من الممدوحين؛ إذ لم يرد فيه توثيق صريح من أصحابنا المتقدمين.

(١) ينظر: ج ٣، ح ٢٧٩، ص ١٧١.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٥٠.

٦٩٨/٥. أبو علي الأشعري، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ زُرَّارَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا جَعْفَرٍ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام يَقُولَانِ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - قَوَّضَ إِلَى نَبِيِّهِ ﷺ أَمْرَ خَلْقِهِ؛ لِيَنْظُرَ كَيْفَ طَاعَتُهُمْ»، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: «مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا»^(١).

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، مِثْلُهُ.

رجال السند:

السند الأول: أبو علي الأشعري هو أحمد بن إدريس، شيخ الكليني، أشعري، قمي، عربي، ثقة، فقيه، صحيح الحديث وكثيره، كما عن العلمين، كان من القواد، توفي بالقرعاء، سنة (٣٠٦ هـ)، من الثامنة^(٢)؛ ومحمد بن عبد الجبار هو ابن أبي الصهبان، ذهلي، أو شيباني، قمي، ذكره الشيخ في أصحاب الهادي والعسكري عليهما السلام، وثقه في المرتين، من السابعة^(٣)؛ وابن فضال هنا هو الحسن بن علي بن فضال، أبو محمد التيمي، مولى تيم الله، كوفي، فطحي، عدل عن مذهبه، وصفه ابن مسعود بأنه من أجلة الفقهاء العلماء، وقال الشيخ: كان جليل القدر، عظيم المنزلة، زاهداً، ورعاً، ثقة. وذكر النجاشي عن الفضل بن شاذان شدة تنسكه وعبادته، وعلو منزلته، وقال ابن النديم: «كان من خاصة أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام». من السادسة، توفي بعد العشرين بعد المائتين^(٤)؛ وثعلبة هو ثعلبة بن ميمون، أبو إسحاق الأسدي، مولى، كوفي، «ثقة، خير، فاضل،

(١) بصائر الدرجات، ص ٣٩٨، ح ٢، عن محمد بن عبد الجبار؛ الوافي، ج ٣، ص ٦١٥، ذيل

ح ١١٩٣؛ البحار، ج ١٧، ح ٢، ص ٤.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٣، ص ٨٥.

(٣) ينظر: ج ١، ح ٣، ص ٨٦.

(٤) ينظر: ج ١، ح ٤، ص ٨٧.

مقدّم، معلوم في العلماء والفقهاء الأجلة من هذه العصابة»، كما عن اليقطيني، وكان «وجهها في أصحابنا، قارئاً، فقيهاً، لغوياً، راويةً، حسن العمل، كثير العبادة والزهد»، كما عن النجاشي، وهو من الخامسة^(١)؛ وزرارة هو أبو الحسن، زرارة بن أعين الشيباني، وقيل: أبو عليّ الشيباني، مولى، كوفي، تاجر، زرارة لقبه، نسبة إلى سكنه في محلة زرارة في الكوفة، واسمه عبد ربه، قال النجاشي: «شيخ أصحابنا في زمانه، ومتقدمهم، وكان قارئاً، فقيهاً، متكلماً، شاعراً أديباً، قد اجتمعت فيه خلال الفضل والدين، صادقاً فيما يرويه». ثقة كما عن الشيخ. وعده الكشي في أهل الإجماع، ووردت فيه روايات محصلتها جلالته، وفيه بحث مفصل طويل، توفي في (١٤٨هـ)، من الرابعة^(٢).

السند الثاني: محمد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري العطار، ثقة، عين، كثير الرواية، شيخ أصحابنا في زمانه، قمي، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ)^(٣)؛ وأحمد بن محمد هنا مشترك بين ثقتين؛ بين أحمد بن محمد بن خالد البرقي وأحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، والراجح أنه أبو جعفر، أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، وهو ثقة، شيخ أصحابنا في قم، ووجههم، وفقيههم، وعن ابن حجر أنه كبير الرافضة بقم. وهو من السابعة، بقي إلى بعد سنة (٢٧٤هـ)^(٤)؛ وعبد الله الحجال هو عبد الله بن محمد الأسدي، كوفي، ثقة، ثبت، من السادسة^(٥). وباقي السند متصل بالسند الأوّل، فيروي الحجال عن ثعلبة عن زرارة، كما في الأوّل.

تحقيق الصدور:

السندان معتبران، يرويهما الثقات من شيوخ الطائفة في كل جيل، فلا ريب بلزوم تحقق الوثوق بصدورها، قال العلامة المجلسي: «موثق كالصحيح، وقد تقدم باختلاف

(١) ينظر: ج ٢، ح ١٨٦، ص ٧١١.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٨٥، ص ٣١٣.

(٣) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٤) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٣.

(٥) ينظر: ج ٢، ح ٩١، ص ٤١٦.

في أول السند، وسنده الثاني صحيح ومطابق لما مرّ، إلّا أن فيها مرّ مكان محمد بن يحيى العدة، فإن كان أحمد هو ابن محمد بن عيسى كما هو الظاهر فمحمد بن يحيى داخل في عدته، فلا وجه لإعادة السند ناقصاً بعد إيراده كاملاً، وإن كان ابن محمد بن خالد، فيحصل اختلاف أيضاً في أول السند، لكنه بعيد^(١).

أقول: وصفه للسند الأوّل بالموثق، وأنه كالصحيح لمكان الحسن ابن فضال، حيث أنه فطحي، لكنه قد يقال برجوعه إلى مذهب الحق، كما هو الظاهر، ووصف السند الثاني بالصحيح، وذكر أنه يوافق السند السابق في الرواية ذات التسلسل (٦٩٦) والتي هي عين هذه الرواية متناً أيضاً، لكن فيها رواية العدة عن أحمد بن محمد، وليس محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد، وهنا احتمالان؛ فإن كان المقصود بأحمد بن محمد هو ابن عيسى الأشعري، فسيكون محمد بن يحيى من ضمن العدة، فأشكل العلامة المجلسي أنه لا وجه لإعادة السند ناقصاً بعد إيراده كاملاً، أي أنه بعد أن ذكر السند عن العدة عن أحمد، وفي العدة محمد بن يحيى، فلماذا أعاد السند بجزء من العدة وهو محمد بن يحيى عن أحمد، وهذا الإشكال المنطقي لا يرد في عالم إيراد الروايات وأسنادها، فهم يختارون ما يشاؤون من طرق، ثم أن طريق العدة وإن كان يشمل محمد بن يحيى، لكن ذلك يجري بالتدقيق والاستنتاج، بينما طريقه من محمد بن يحيى فقط تصريح لإجمال فيه باسم شيخه.

ثم أورد قدست نفسه الشق الثاني من الإشكال، وهو إن لم يكن أحمد بن محمد في السند هو ابن عيسى الأشعري فهو ابن خالد البرقي، ومعلوم أن عدة أحمد بن محمد بن خالد ليس فيها محمد بن يحيى، فسيكون السند غير السند الأوّل، ولا أظن أن هناك إشكالا في البين، ولكنه قدست نفسه أضاف أنه بعيد، أي أن احتمال أن يكون أحمد بن محمد هو البرقي صاحب المحاسن بعيد؛ إذ الإطلاق ينصرف إلى الأشهر في عصره، وهو أبو جعفر الأشعري، كبير قم.

٦/٦٩٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَدَبَ ^(١) نَبِيَّهُ ﷺ ^(٢)، فَلَمَّا انْتَهَى بِهِ ^(٣) إِلَى مَا أَرَادَ، قَالَ لَهُ: ﴿إِنَّكَ ^(٤) لَعَلَّ خُلُقِي عَظِيمٌ﴾، فَقَوَّضَ إِلَيْهِ دِينَهُ، فَقَالَ: ﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ وَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - قَرَضَ الْفَرَائِضَ، وَلَمْ يَقْسِمْ لِلْجَدِّ شَيْئاً، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَطْعَمَهُ السُّدُسَ، فَأَجَارَ اللَّهُ - جَلَّ ذِكْرُهُ - لَهُ ذَلِكَ؛ وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ ^(٥) ^(٦).

رجال السند:

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى هو أبو جعفر الأشعري، العطار، القمي، ثقة عين، كثير الحديث، شيخ أصحابنا في زمانه، من الثامنة، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ) ^(٧)؛ وأحمد بن محمد هنا هو ابن عيسى الأشعري، كما يظهر من الإطلاق، وهو أبو جعفر الأشعري، ثقة، شيخ أصحابنا بقم، وكبيرهم، وفقههم، ووجههم، قال ابن حجر: إنه كبير الرافضة بقم، توفي بعد سنة (٢٧٤هـ)، وهو من السابعة ^(٨)؛ ومحمد بن سنان هو الزاهري الذي

(١) تقدّم معنى التأديب ذيل ح ١ من هذا الباب.

(٢) في «ب، ج، و، ض، بح، بس، بف»: «عليه السلام».

(٣) في «مراة العقول»: «الباء للتعدي، أي أوصله إلى ما أراد من الدرجات العالية والكمالات الإنسانية».

(٤) في «ف» والبحار: «وَلِئَلَّكَ».

(٥) ص (٣٨): ٣٩.

(٦) بصائر الدرجات، ص ٣٩٩، ح ٤، بسنده عن محمد بن سنان، مع زيادة في آخره؛ الوافي، ج ٣،

ح ١١٩٧، ص ٦١٨؛ البحار، ج ١٧، ح ٤، ص ٥.

(٧) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٨) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٣٣.

بيناً وثاقته في نفسه، والخوف من تدليسه في الأسناد، وروايته عن كتب وجدها، ولم يأخذها من مشايخه، في بحث مفصل، توفي سنة (٢٢٠هـ)، من السادسة^(١)؛ وإسحاق بن عمار بن حيان، أبو يعقوب التغلبي، مولى، الصيرفي، كوفي، وثقه النجاشي، وهو من الخامسة^(٢).

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي: «ضعيف على المشهور، معتبر عندي»^(٣). والضعف لمكان محمد بن سنان، والغريب أنه قدست نفسه ضعف أسنادا، ولم يقل باعتبارها، ولم يكن فيها من فيه كلام سوى محمد بن سنان! ومع أن السند غير مؤتمن الاتصال، لمكان محمد بن سنان، إلا أن المضمون مروي في روايات عدة، فلا جزاف من القول بالوثوق بصدور المضمون إجمالاً منهم عليهم السلام.

(١) ينظر: ج ١، ح ٧، ص ١٠٧.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٦، ص ٩٩.

(٣) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٥٣.

٧٠٠/٧. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ تَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِيَةَ الْعَيْنِ وَدِيَةَ النَّفْسِ، وَحَرَّمَ النَّيِّدَ وَكُلَّ مُسْكِرٍ». فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ جَاءَ فِيهِ شَيْءٌ؟ قَالَ ^(١): «نَعَمْ، لِيُعْلَمَ مَنْ يُطِيعُ ^(٢) الرَّسُولَ تَمِّينَ ^(٣) يَعْصِيهِ ^(٤)».

رجال السند:

الحسين بن محمد هو أبو عبد الله الأشعري، المعروف بابن عامر، - ثقة، عربي، قمي، من صفار الثامنة؛ إذ يحتمل بقاؤه إلى (٣١٧هـ) ^(٥)؛ ومعلّى بن محمد هو أبو الحسن البصري، مضطرب الحديث والمذهب، كما عن النجاشي، ويعرف حديثه وينكر، ويروي عن الضعفاء، ويجوز أن يخرج شاهداً، كما عن ابن الغضائري، نعم وثقه السيّد الخوئي قدست نفسه؛ لورود اسمه في التفسير، والصواب عدم الوثوق بخبره، وهو من السابعة ^(٦)؛ والوشاء هو الحسن بن عليّ الوشاء، أبو محمد البجلي، الخزّاز، كوفي، خير أصحاب الرضا عليه السلام، من وجوه الطائفة، كما عن النجاشي، وعين من عيون الطائفة، كما عن أحمد الأشعري، وهو - من السادسة ^(٧)؛ وتحمّد بن عثمان هو الفزاري، مولى، أو مولى الأزدي، أو مولى غني، كوفي، ثقة، كما عن النجاشي، ثقة، جليل القدر، كما عن الشيخ،

(١) في «ب، بف» وشرح المازندراني والوافي والوسائل: «فقال».

(٢) في المطبوع والمرأة والبصائر: «من يطع».

(٣) في حاشية «ج، ض، ف، بس» والبصائر: «ومن».

(٤) بصائر الدرجات، ص ٤٠١، ح ١٤، بسنده عن تَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٩٨، ص ٦١٩؛

الوسائل، ج ٢٥، ح ٣٢١٠٩، ص ٣٥٤؛ البحار، ج ١٧، ح ٥، ص ٦.

(٥) ينظر: ج ١، ح ١٢، ص ١٨٣.

(٦) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢١٨.

(٧) ينظر: ج ١، ح ٢١، ص ٢١٩.

وعن الكشي عن حمدويه عن أشياخه: «حماد الناب وأخويه جعفر والحسين، كلهم فاضلون، خيار، ثقات»، وعدّه من أصحاب الإجماع، توفي سنة (١٩٠هـ)، وهو من الخامسة^(١)؛ وزرارة هو أبو الحسن، زرارة بن أعين الشيباني، وقيل: أبو علي الشيباني، مولى، كوفي، تاجر، زرارة لقبه، نسبة إلى سكنه في محلة زرارة في الكوفة، واسمه عبد ربه، قال النجاشي: «شيخ أصحابنا في زمانه، ومتقدمهم، وكان قارئاً، فقيهاً، متكلماً، شاعراً أدبياً، قد اجتمعت فيه خلال الفضل والدين، صادقاً فيما يرويه». ثقة، كما عن الشيخ. وعدّه الكشي في أهل الإجماع، ووردت فيه روايات محصلتها جلالته، وفيه بحث مفصل طويل، توفي في (١٤٨هـ)، من الرابعة^(٢).

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي: «ضعيف على المشهور»^(٣). وضعف السند لمكان معلّى بن محمد بن محمد البصري ظاهرٌ، ولكنه وفق مباني السيّد الخوئي قدست نفسه صحيح؛ إذ السيّد قدست نفسه يوثق المعلّى بن محمد؛ لورود اسمه في أسناد تفسير القمي، وليس في السند من يجري فيه كلام غيره.

أقول: سند الكليني ضعيف إلى أبي جعفر (عليه السلام)، لكن محمد بن الحسن الصفّار روى عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن حماد بن عثمان، عن زرارة، عن أبي جعفر (عليه السلام)^(٤)، وهو سند غاية في الاعتبار، فالوثوق بصدورها متحقق بلا أي إشكال.

(١) ينظر: ج ١، ح ٢٥، ص ٢٢٨.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٨٥، ص ٣١٣.

(٣) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٥٤.

(٤) بصائر الدرجات، الصفّار، ص ٤٠١، ح ١٤.

٨/٧٠١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، قَالَ: وَجَدْتُ فِي نَوَادِرِ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَا وَاللَّهِ، مَا قَوَّضَ ^(١) اللَّهُ إِلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ إِلَّا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَإِلَى الْأَئِمَّةِ عليهم السلام، قَالَ اللَّهُ ^(٢) عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ ^(٣)، وَهِيَ جَارِيَةٌ فِي الْأَوْصِيَاءِ عليهم السلام» ^(٤).

رجال السند:

قبل البدء برجالات السند، ينبغي أن يعلم أن محمد بن الحسن في هذا السند مصحف، فليس لمحمد بن الحسن الصفار أن يروي عن محمد بن سنان بالمباشرة، بل الراوي عنه هو محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، والسلسلة محمد بن يحيى العطار، عن ابن أبي الخطاب، عن محمد بن سنان سلسلة متعاهدة معروفة، ويؤكد كل هذا أن محمد بن الحسن الصفار روى هذه الرواية عن محمد بن الحسين، عن محمد بن سنان.

أما رجال السند فمحمد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري، العطار، القمي، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث، من الثامنة، توفي قرابة (٣٠٠هـ) ^(٥)؛ ومحمد بن الحسين هو ابن أبي الخطاب، أبو جعفر الهمداني، كوفي، جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرواية، ثقة، عين، حسن التصانيف، مسكون إلى روايته توفي سنة

(١) راجع ما تقدم ذيل الحديث ٥ من هذا الباب.

(٢) هكذا في «ألف، ج، ض، ف، بس، بف». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «الله».

(٣) النساء (٤): ١٠٥.

(٤) بصائر الدرجات، ص ٤٠٦، ح ١٢. الاختصاص، ص ٣٣١، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن

سنان، عن عبد الله بن مسكان؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٩٤، ص ٦١٥؛ البحار، ج ١٧، ح ٦، ص ٦.

(٥) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٢٦٢هـ)، وهو من السابعة^(١)؛ ومحمد بن سنان هو الزاهرى الذى بَيَّنّا وثاقته فى نفسه، والخوف من تدلىسه فى الأسناد، وروايته عن كتب وجدها، ولم يأخذها من مشايخه، فى بحث مفصل، توفى سنة (٢٢٠هـ)، من السادسة^(٢)؛ وعبد الله بن سنان هو عبد الله بن سنان بن طريف، مولى بنى هاشم، كوفى، كان خازنا للمنصور والمهدي والهادي والرشيدي، روى عنه المشايخ الثلاثة، ووَثَّقَه علماء الرجال الثلاثة النجاشي والشيخ والكشي، ونصّ النجاشي على جلّالته وعظم محله فى الطائفة، وعده المفيد فى الرسالة العددية، من الخامسة، ممن بقى إلى بعد سنة (١٧٠هـ)^(٣).

تحقىق الصدور:

قال العلامة المجلسي: «ضعيف على المشهور»^(٤). والضعف لمكان محمد بن سنان، ولم أجد ما يوثق صدور هذه الرواية.

(١) ينظر: ج ٢، ح ٣٨، ص ١٤.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٧، ص ١٠٧.

(٣) ينظر: ج ١، ح ١٠، ص ١٧٣.

(٤) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٥٤.

٧٠٢ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ زِيَادٍ^(١)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْمِثْمِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ

(١) المعروف باسم الحسن بن زياد في الرواة اثنان: الأول: الحسن بن زياد العطار الطائي. وهو متحد مع الحسن بن زياد الضبي الكوفي. الثاني: الحسن بن زياد الصيقل. وهما من أصحاب الصادق عليه السلام. بل عدّ الصيقل من أصحاب الباقر عليه السلام أيضاً. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٧، الرقم ٩٦؛ رجال الطوسي، ص ١٣١، الرقم ١٣٤١؛ وص ١٣٣، الرقم ١٣٨٢؛ وص ١٨٠، الرقمين ٢١٥٥ و ٢١٥٦؛ وص ١٩٥، الرقم ٢٤٤٠ وفيه: الحسين بن زياد، لكنّ الصواب «الحسن»، كما في بعض النسخ المعتبرة. فعليه في رواية الحسن بن زياد عن محمد بن الحسن الميثمي - وهو محمد بن الحسن بن زياد الميثمي الذي عدّه النجاشي في رجاله، ص ٣٦٣، الرقم ٩٧٥، راوياً عن الرضا عليه السلام - خلل، كما أنّ في رواية محمد بن الحسن هذا عن أبي عبد الله عليه السلام مباشرة، خلافاً. ثم إنّ الخبر رواه الصّفّار في بصائر الدرجات، تارة في ص ٤٠٣، ح ١، عن يعقوب بن يزيد، عن أحمد بن الحسن بن زياد، عن محمد بن الحسن الميثمي، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام، وأخرى في ص ٤٠٥، ح ٦، عن محمد بن عبد الجبار، عن الحسن بن الحسين، عن أحمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن بن زياد، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام. والظاهر أنّ في السند الأوّل من بصائر الدرجات أيضاً خلافاً، فإنّنا لم نجد في الأسناد وكتب الرجال ذكراً لأحمد بن الحسن بن زياد، ولا للحسن بن زياد الميثمي، والد محمد بن الحسن الميثمي. أمّا السند الثاني، فالظاهر خلوّه من أيّ خلل. وأحمد بن الحسن، فيه، هو أحمد بن الحسن الميثمي؛ فقد وردت في بصائر الدرجات، ص ١٥٧، ح ١٠، ص ٢٦٣، ح ٣، وص ٣٦٣، ح ٩. رواية محمد بن عبد الجبار، عن الحسن بن الحسين [اللولؤي] عن أحمد بن الحسن [الميثمي]. وأحمد بن الحسن الميثمي، هو أحمد بن الحسن بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم التّمّار، ومحمد بن الحسن بن زياد، هو محمد بن الحسن بن زياد العطار الذي روى أبوه عن أبي عبد الله عليه السلام. راجع: رجال النجاشي، ص ٧٤، الرقم ١٧٩، وص ٣٦٩، الرقم ١٠٠٢؛ الفهرست للطوسي، ص ٥٤، الرقم ٦٦.

هذا، ولا يبعد أن يكون الأصل في السند الأوّل من البصائر هكذا: أحمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن، عن أبيه، ففسّر أحمد بن الحسن بالميثمي، ومحمد بن الحسن بابن زياد، ثم ادرج التفسيران في المتن في غير موضعها. إذا تبين ذلك، فنقول: إنّ الظاهر سقوط «أحمد بن» قبل «الحسن بن زياد»، وسقوط «عن أبيه» بعد «محمد بن الحسن الميثمي» من سند الكافي، كما أنّ

- عَزَّ وَجَلَّ - أَدَبَ رَسُولُهُ حَتَّى قَوْمَهُ^(١) عَلَى مَا أَرَادَ، ثُمَّ قَوَّضَ إِلَيْهِ، فَقَالَ عَزَّ ذِكْرُهُ: «مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا» فَمَا قَوَّضَ اللَّهُ إِلَى رَسُولِهِ، فَقَدْ قَوَّضَهُ إِلَيْنَا^(٢).

رجال السند:

والسند يعاني صعوبات تمنع من قبوله، فإن اسم الحسن بن زياد لا يتناسب مع هذا الموضوع الطبقي، فإن لدينا اثنين ممن يسمون بالحسن بن زياد؛ الأول الصيقل، وهو من صغار الرابعة، والثاني العطار، وهو من الخامسة، فلا يصح مطلقاً رواية يعقوب بن يزيد عن واحد منهما، بل ولا يصح رواية واحد منهما عن محمد بن الحسن الميثمي، فإنه من السادسة، ثم أن محمد بن الحسن الميثمي مما لا يمكنه الرواية عن أبي عبد الله عليه السلام مباشرة؛ إذ كما أسلفنا أنه من السادسة، وليس من الخامسة من الذين أدركوا الرواية عنه عليه السلام.

هذه هي الصعوبات في سند الكليني التي تؤكد وقوع التصحيف فيه، ومن القوي أن مصدر الكليني إلى هذه الرواية كتاب بصائر الدرجات، فإنه يرويه عن شيخه محمد

الظاهر زيادة «بن زياد» و«الميثمي» في السند أو درجها في غير موضعهما، كما تقدّم. واستفدنا هذا من رسالة للأستاذ السيد محمد جواد الشبيري - دام توفيقه - المسمّى بـ «بيت الأخيار في ترجمة آل ميثم التمار».

وللكلام تمة نُرجع الطالب إليها.

(١) في حاشية «ف»: «قواه». وقوله: «قومه على ما أراد»، أي بّته عليه، من قام فلان على الشيء إذا ثبت عليه وتمسك. راجع: النهاية، ج ٤، ص ١٢٥ (قوم).

(٢) بصائر الدرجات، ص ٤٠٣، ح ١، عن يعقوب بن يزيد، عن أحمد بن الحسن بن زياد، عن محمد بن الحسن الميثمي، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه، ص ٤٠٥، ح ٦، بسنده عن محمد بن الحسن بن زياد، عن أبيه، عن أبي عبد الله؛ الوافي، ج ٣، ح ١١٩٩، ص ٦١٩؛ البحار، ج ١٧، ح ٧، ص ٦.

بن الحسن الصّفّار صاحب البصائر، وقد وردت هذه المروية أيضاً في بصائر الصّفّار، وهو يرويها عن يعقوب بن يزيد، عن أحمد بن الحسن بن زياد، عن محمّد بن الحسن الميثمي، عن أبيه، عن أبي عبد الله (عليه السلام).

وسند الصّفّار يحل الإشكالية الثانية في السند من جهة تناسق الطبقة فقط، فيروي محمّد بن الحسن الميثمي عن أبيه عن أبي عبد الله (عليه السلام) فتصح الطبقة، ولكن يبقى أننا لم نعهد رواية محمّد بن الحسن الميثمي عن أبيه في سند آخر.

وأما الإشكالية الأولى: فإن سند الصّفّار ورد فيه أحمد بن الحسن بن زياد بدلا من الحسن بن زياد، وهذا أيضاً لا يحل شيئا واضحا في البين من إشكالية سند الكليني، فإنه ليس هناك أحمد بن الحسن بن زياد في كتبنا وروايتنا وفهارسنا، نعم هناك محمّد بن الحسن بن زياد وليس أحمد. وبعد ملاحظة قرائن السلاسل والمتون تتمخض ثلاث فرضيات تصلح لأن تكون محلا للاختبار:

الفرضية الأولى:

إن السند هو: يعقوب بن يزيد عن محمّد بن الحسن بن زياد الميثمي عن أحمد بن الحسن الميثمي عن أبيه عن أبي عبد الله (عليه السلام). ويكون ذلك بفرض حصول التصحيف في سند الصّفّار، وأن الوارد في سند الصّفّار قد صحف فيه محمّد بأحمد، وأحمد بمحمّد، فبدلا من (محمّد بن الحسن بن زياد) صحف بالخطأ إلى (أحمد بن الحسن بن زياد)، وبدلا من (أحمد بن الحسن الميثمي) صحف بالخطأ إلى (محمّد بن الحسن الميثمي).

وهذا السند يوافق طريق الصدوق في المشيخة، وطريق الشّيع في الفهرست؛ حيث يرويان عن الميثمي بطريقهما إلى يعقوب بن يزيد عن محمّد بن الحسن بن زياد عن أحمد بن الحسن الميثمي، ويوافق المتعارف من رواية يعقوب بن يزيد بكثرة عن محمّد بن الحسن بن زياد الميثمي في موارد عديدة، كما في البصائر^(١)،

(١) بصائر الدرجات، الصّفّار، ص ٤٠٣، ح ١.

(٢) بصائر الدرجات، الصّفّار، ص ٢٧١، ح ٤.

والكافي^(١)، والتهذيب^(٢)، والخصال^(٣)، وثواب الأعمال^(٤)، وعلل الشرائع^(٥)، بل ذكر النجاشي في ترجمته أن طريقه لكتابه هو يعقوب بن يزيد^(٦).

ثم لما نقل الحديث من البصائر إلى الكافي سقط منه أمران: الأول: اسم أحمد، فكتب اسم (الحسن بن زياد) بدلا من (أحمد بن الحسن بن زياد) الوارد في البصائر، والذي هو أصلا مصحف من اسم (محمد بن الحسن بن زياد)، وسقط (عن أبيه) بعد (محمد بن الحسن الميثمي) والذي هو أصلا مصحف من (أحمد بن الحسن الميثمي).

وتبرير التصحيف في هذه الفرضية مقبول، ومتعارف، وسهل الوقوع، وهو محل أيضاً الإشكال الأول والتابع الطبقي بنحو من الأنحاء، وهو مؤيد بأسناد عديدة من جهة رواية يعقوب بن يزيد، ومؤيد بسند الصدوق في المشيخة، والشيخ في الفهرست، لكن هل سند هذه الفرضية خال من كل إشكال؟

والجواب أن هناك ثلاث إشكاليات:

الأولى: إن المتعاهد في الأسناد أن يروي يعقوب بن يزيد مباشرة عن أحمد بن الحسن بن إسماعيل الميثمي، ويشدّ عن هذا فقط ما ورد في سند الصدوق في المشيخة، وسند الشيخ في الفهرست، وإلا فإن باقي الأسناد التي جاء فيها يعقوب بن يزيد عن أحمد بن الحسن الميثمي هي من غير توسط أحد، كما يظهر ذلك من المحاسن^(٧) - وإن جاء مصحفاً بصيغة (أحمد بن محسن الميثمي)^(٨) - والكافي،

(١) الكافي، الكليني، ج ٦، ح ٦، ص ٤١٤؛ ورواها الشيخ في التهذيب، ج ٩، ح ٤٩١، ص ١١٣.

(٢) التهذيب، الطوسي، ج ٢، ح ١٢٧٧، ص ٣١٤.

(٣) الخصال، الصدوق، ص ١٠٨، ح ٧٥.

(٤) ثواب الأعمال، الصدوق، ص ٢٢٣.

(٥) علل الشرائع، الصدوق، ج ٢، ح ١، ص ٣٥٣.

(٦) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٣٦٣، ت ٩٧٩.

(٧) المحاسن، البرقي، ج ٢، ح ٢٧٦، ص ٤٣٥؛ و ص ٤٣٨، ح ٢٨٩.

(٨) إذ لم يرد هذا العنوان في الكتب وسهولة التصحيف بين محسن والحسن، ويؤكد رواية الكليني

وكامل الزيارات^(١)، وفي فقيه الصدوق^(٢)، بل وذكر النجاشي في ترجمة أحمد بن الحسن بن إسماعيل وهو الميثمي أن له كتابا وأن طريقه عن يعقوب بن يزيد عنه بالمشافة^(٣). فلهذا افترضنا أنه يروي عنه هنا بواسطة، ولعل الأسهل افتراض تصحيح (الواو) من (عن) من مخالفة الأسناد في التوسط الشاذ والمباشرة المتكثرة، ولكن الانصاف أن هذا لا يرد على الفرضية بشكل يهدمها؛ إذ يحتمل معتمد به جراء هذا التعارض في التوسط والمباشرة أن سند مشيخة الصدوق وسند الشيخ في الفهرست هو السند الصحيح، وأن ما ورد في الكتب الحديثة قد تعرض لظاهرة التوسط في الأسناد.

الثانية: أننا لم نلاحظ ولم يتعاهد أن يروي أحمد بن الحسن الميثمي عن أبي عبد الله عليه السلام سواء بواسطة أبيه أو بنفسه، والفرضية تقوم على ذلك، والمعلوم أن قبول الفرضية السندية إنما يتم وفق مساعدات وأن لا يكون شاذاً متفرداً غريباً، وإلا فما نفع الفرضية! الثالثة: أن فرض التصحيح في محمد وأحمد في الاسمين في السند وبالعكس، وإن كان مقبولا في الفرضيات، لكن يُبعد أن محمد بن الحسن الصفار روى عين تلك الرواية عن محمد بن عبد الجبار، عن الحسن بن الحسين وهو اللؤلؤي، عن أحمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن بن زياد، عن أبيه، وهو سند خال من الإشكالات، ويظهر فيه ترتب أن أحمد بن الحسن يروي عن محمد بن الحسن، وبه لا حاجة إلى فرض ذلك التصحيح.

الفرضية الثانية:

إن السند هو يعقوب بن يزيد، عن أحمد بن الحسن (وهو الميثمي)، عن محمد بن الحسن الميثمي، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام.

وهذه الفرضية تعتمد سند الصفار أصلاً لها، إلا أنها تفترض فقط زيادة (بن زياد)

لها عن أحمد بن الحسن؛ ج ٦، ص ٨، ح ٢٩٣.

(١) كامل الزيارات، ابن قولويه، ص ١٨٠، ح ٢٤١.

(٢) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ج ٤، ح ٥٨٩٩، ص ٤١٢.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٧٤، ت ١٧٩.

في السند، ويساندها رواية يعقوب بن يزيد المتكررة والمتعاهدة مباشرة عن أحمد بن الحسن كما مرَّ في الإشكالية الأولى من الفرضية الأولى، وهذه الفرضية تقفز فوق تلك الإشكالية، ولكنها أيضاً تواجه ثلاث صعوبات:

الأولى: أن زيادة (ابن زياد) تحتاج مبرراً كافياً لافتراضه في السند، ولم تقدم الفرضية ذلك التبرير المقنع لوقوع ذلك التصحيف؛ نعم يمكن افتراض أنه زيادة توضيحية من بعض النساخ، أو الرواة سهواً.

الثانية: أن يعقوب بن يزيد كما يروي مباشرة عن أحمد بن الحسن الميثمي، فإنه يروي مباشرة عن محمد بن الحسن الميثمي، وهذه الفرضية تقوم على أساس أن يعقوب بن يزيد يروي عنه بواسطة أحمد بن الحسن، وهذا مخالف للمعتاد المتعارف، فإن يعقوب بن يزيد لم يروِ بواسطة عنه في أي سند، بل طريقتنا لكتاب الرجل هو عن طريق يعقوب بن يزيد مباشرة عنه، بل وأكثر من هذا فإن سند مشيخة الصدوق المار يفترض أن يكون محمد بن الحسن الميثمي هو الواسطة لأحمد بن الحسن الميثمي، وليس العكس كما تعكسه هذه الفرضية.

الثالثة: إننا وكما في الفرضية الأولى لم نتعاهد رواية محمد بن الحسن الميثمي عن أبيه، أو عن أبيه عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الأسناد، بل لا يصح فرض الأولى لاختلاف الطبقة، وليس من الظريف افتراض الثانية مع تفردنا؛ إذ يصعب قبول الفرضيات التي تمثل أسناداً شاذة متفردة، نعم يمكن قبولها على القول باتحاده مع محمد بن الحسن بن زياد العطار الذي ذكره النجاشي.

الفرضية الثالثة:

إن السند هو: يعقوب بن يزيد عن أحمد بن الحسن (وهو الميثمي)، عن محمد بن الحسن بن زياد، عن أبيه، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ويكون ذلك بافتراض أن الأصل هو سند الصفار عن محمد بن عبد الجبار في البصائر^(١)، وأن منه يمكن اكتشاف التصحيف

في سند الصَّفَّار للرواية من طريق يعقوب بن يزيد^(١)، وأنه تم تحريك كلمة (بن زياد) من محمد بن الحسن إلى أحمد بن الحسن، وأنه تم تحريك لقب (الميثمي) بالعكس من أحمد بن الحسن إلى محمد بن الحسن.

وهذا التصحيف فسيكون رجال السند هم يعقوب بن يزيد، عن أحمد بن الحسن الميثمي، عن محمد بن الحسن بن زياد وهو العطار، وليس الميثمي، ومن ثم جاء الكليني ونقل الرواية، وحصل سقط لبعض السند في الكافي عن البصائر بنقص (أحمد) و(عن أبيه)؛ وتقوم هذه الفرضية على موافقة السند الخالي من الإشكالات الذي رواه الصَّفَّار عن محمد بن عبد الجبار، عن الحسن بن الحسين، عن أحمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن بن زياد، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام وأنه هو الأصل المعتمد لمعرفة كيف جرى التصحيف، وأنها تقدم الصورة المعتادة من رواية يعقوب بن يزيد عن أحمد بن الحسن بن إسماعيل الميثمي مباشرة، من دون واسطة، كما في الأسناد والفهارس، وأنها تفسر عدم رواية يعقوب بن يزيد عن محمد بن الحسن مباشرة؛ لأنها تفترض أنه العطار وليس الميثمي، وبهذا الفرض نتخلص من إشكالتين في آن واحد؛ الأولى كما أسلفنا تفسير عدم المباشرة بينه وبين يعقوب، والثانية أن محمد بن الحسن بن زياد العطار ممن ذكر النجاشي في ترجمته أن أباه كان يروي عن أبي عبد الله عليه السلام.

ويُرد على هذه الفرضية:

أولاً: صعوبة التصحيف الوارد، كونه من التصحيفات المركبة وليست البسيطة، وهي مما يصعب تفسيرها بدون قصة محبكة لوقوعه، حيث يفترض تحريك كلمتين يقعان في نهاية اسمي راويين ليستبدل أحدهما مكان الآخر، ولكن الانصاف أن مثل هذا التصحيف من الممكن أن يقع عند تشابه متعلقهما وهو ما اسمه بتصحيف لف السهو ودورانه، وبيانه: أنه حين تكون إمام الناسخ جملة (أحمد بن الحسن الميثمي عن محمد بن الحسن بن زياد)، فإنه لقرب أحمد بن الحسن، ومحمد بن الحسن من بعضهما،

يحدث أن يسهو الناسخ فىنسب (ابن زياد) للمقطع الأول، وينسب (الميشمى) للمقطع الثانى، وهو متداول الحصول للنساخ الذين يعتمدون الذكر الطويلة فى النسخ، ولا ينسخون اسما بعد اسم.

ثانياً: أنه قد يقال أيضاً باتحاد محمد بن الحسن بن زياد الميشمى، ومحمد بن الحسن بن زياد العطار، وبه يعود إشكال لماذا روى عنه يعقوب بن يزيد بواسطة، مع أنه يروى عنه مباشرة فى باقى الأسناد، نعم لا يعود إشكال الرواية عن الأب، فمع فرض الاتحاد يكون الأمر مبرراً كفاية لقبوله.

وفرض الاتحاد بين الرجلين مبني على قرائن اتحاد الاسم واسم الأب واسم الجد، والطبقة، بل وأكثر من هذا أن الطريق لكتاب محمد بن الحسن بن زياد العطار هو من جهة حميد بن زياد عن الحسن بن محمد وهو ابن سماعه عنه، ومن المعلوم أن حميد بن زياد يكثر فى الرواية عن الحسن بن محمد بن سماعه، وهو عن أحمد بن الحسن الميشمى، فاذا قلنا أن أحمد بن الحسن الميشمى فى هذه الموارد تصحيف من محمد بن الحسن الميشمى، فيتعين القول بالاتحاد، ولكن القول بالتصحيف فى كل الموارد غير مبرر، خاصة وأن أحمد بن الحسن الميشمى فى هذه الموارد معروف، نعم قد يكون وجود ترجمتين فى النجاشى، واحدة للعطار، وأخرى للميشمى هي أبرز أدلة كونها رجلين وليس رجلاً واحداً، ولكن قد يبرر تعدد التراجم أن النجاشى أخذ ترجمة محمد بن الحسن الميشمى من فهرست ابن الوليد، وكان معنوئاً بلقب مختلف وهو الميشمى نسبة لجدّه الأعلى، وأنه أخذ ترجمة محمد بن الحسن العطار من رجال حميد بن زياد، وجاء بلقب العطار نسبة لعمله، فأفرد له ترجمة مستقلة.

ولكن الحق يقال: إن هذه القرائن التي تشير إلى اتحاد الرجلين، إنها فى الواقع إنما تقوم بشيء واحد فقط وهو اتحادهما فى الأسماء، ولكن والد العطار من بني ضبة، مولا هم، أو من طى، مما يبعد الاتحاد، إضافة إلى أنه يمكن أن يكون افتراق فى الطبقة، وأن العطار من الخامسة، والميشمى من السادسة.

والفرضية الأقرب وهي الأخيرة في أن السند الذي يجب أن يحقق هو رواية الكليني عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسن، عن يعقوب بن يزيد، عن أحمد بن الحسن الميثمي، عن محمد بن الحسن بن زياد العطار، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام.

رجال السند:

محمد بن يحيى هو أبو جعفر الأشعري، العربي القمي، العطار، ثقة عين، كثير الرواية والحديث، شيخ أصحابنا في زمانه، توفي قرابة سنة (٣٠٠هـ)، وهو من الثامنة^(١)؛ ومحمد بن الحسن الصفار صاحب البصائر، أبو جعفر الأعرج، مولى الأشاعرة، قمي، يلقب مولة، كان وجهاً في أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحاً، قليل السقط في الرواية، وهو من كبار الثامنة، توفي سنة (٢٩٠هـ)^(٢). ويعقوب بن يزيد هو أبو يوسف السلمي، أنباري، وانتقل إلى بغداد، هو شاعر معروف، من كتّاب المنتصر، قال النجاشي: «ثقة صدوق»، وقال الشيخ في الفهرست: «ثقة، كثير الرواية»، وفي أصحاب الرضا عليه السلام قال: «ثقة هو وأبوه»، وفي أصحاب الهادي عليه السلام «ثقة»، ولد في حدود سنة (١٩٥هـ)، وتوفي قبل سنة (٢٧٩هـ) بمدة يسيرة، وهو من السابعة^(٣). ويبقى تفصيل الكلام في باقي رجالات السند وهم: أحمد بن الحسن الميثمي، ومحمد بن الحسن بن زياد العطار، والحسن بن زياد العطار.

أحمد بن الحسن الميثمي:

قال النجاشي: «أحمد بن الحسن بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم التمار، مولى بني أسد، قال أبو عمرو الكشي: كان واقفاً، وذكر هذا عن حمدويه، عن الحسن بن موسى الخشاب، قال: أحمد بن الحسن واقف. وقد روى عن الرضا عليه السلام. وهو على كل حال ثقة، صحيح الحديث، معتمد عليه. له كتاب نوادر: أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال:

(١) ينظر: ج ١، ح ١، ص ٢٩.

(٢) ينظر: ج ١، ح ٢٦، ص ٢٣٠.

(٣) مرّت ترجمته في ج ٢، ح ٤١، ص ٦٩.

حدَّثنا أحمد بن محمد بن يحيى، عن الحميري، قال: حدَّثنا يعقوب بن يزيد، عن أحمد بن الحسن بالكتاب. وأخبرنا محمد بن عثمان، قال: حدَّثنا جعفر بن محمد عن عبيد الله بن أحمد بن نبيك عنه. وأخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدَّثنا الحسين بن علي بن سفيان، قال: حدَّثنا حميد بن زياد، قال: حدَّثنا الحسن بن محمد بن سماعه، قال: حدَّثنا أحمد بن الحسن الميثمي بكتابه عن الرجال، وعن أبان بن عثمان^(١).

أقول: ما نقله النجاشي عن الكشي، وما حكاه عن حمدويه عن الخشاب موجود في الاختيار الواصل إلينا فجاء «في أحمد بن الحسن الميثمي: قال حمدويه، عن الحسن بن موسى، قال: أحمد بن الحسن الميثمي كان واقفياً»^(٢)، والحكم بكونه من الواقفة وفق هذا لا كلام فيه، فإن الخشاب خبير بشأن الواقفة، وإضافة إلى خبرته فيهم وتأليفه كتاباً في أسمائهم، قرب عصره إليهم. وكذا عدّه الشيخ من الواقفة في أصحاب موسى بن جعفر عليه السلام.

وذكر الشيخ في ترجمته في فهرسته قائلاً: «أحمد بن الحسن بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم بن عبد الله التمار، أبو عبد الله، مولى بني أسد، كوفي، ثقة، صحيح الحديث، سليم، روى عن الرضا عليه السلام، وله كتاب النوادر، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن يعقوب بن يزيد الأنباري الكاتب، عن محمد بن الحسن بن زياد، عن أحمد بن الحسن. ورواه حميد بن زياد، عن أبي العباس عبيد الله بن أحمد بن نبيك، عنه»^(٣).

أقول: إن العبارة التي نقلها النجاشي من مصادره هي (ثقة، صحيح الحديث، معتمد عليه) بينما نجد في فهرست الشيخ أنه جاء فيه (ثقة، صحيح الحديث، سليم) ولو كانت كلمة سليم (سليمه) أي سليم الحديث لما اعترضنا، ولكن السليم في ظاهر كلام الشيخ

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٧٥، ت ١٧٩.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ح ٨٩٠، ص ٧٦٨.

(٣) الفهرست، الطوسي، ص ٦٤، ت ٦٦.

أنها راجعة لصاحب الترجمة، ويقصد من إطلاقها كونه سليماً من العيوب والانحرافات، سواء في الدين والمذهب أم في الحديث، ومن المعلوم أن الرجل ليس سليماً من هذه الجهة، فإنه وإن كانت ثقة كما نقلوا، لكن لا كلام ولا إشكال في كونه من الواقفة.

ولكن ابن داود الذي كان يملك نسخة من الفهرست بخط الشيخ نقل أن الموجود في نسخته (سليمه) وليس (سليم)، وهذا يؤكد حدسنا في كونها هكذا وهو الأسلم للعبارة والمعنى والمضمون.

هـ محمد بن الحسن بن زياد:

وهذا الاسم وإن كان مشتركاً بين اثنين محمد بن الحسن بن زياد الميثمي، ومحمد بن الحسن بن زياد العطار، إلا أننا ذكرنا وجود التصحيف في السند، وتم حل الصعوبات السندية فيه، وفقاً للفرضية الثالثة التي تفترض أن محمد بن الحسن بن زياد هنا هو العطار وليس الميثمي.

قال النجاشي: «محمد بن الحسن بن زياد العطار، كوفي، ثقة، روى أبوه عن أبي عبد الله (عليه السلام)». له كتاب. أخبرنا أحمد بن عبد الواحد، قال: حدثنا علي بن حبشي، عن حميد، قال: حدثنا الحسن بن محمد، قال: حدثنا محمد بن زياد بكتابه^(١).

يظهر من هذه الترجمة أمور:

أولها: أنها مأخوذة من كتاب الرجال لحُميد بن زياد، وأنه يروي عن الحسن بن محمد بن سماعة، وهو عن محمد بن الحسن بن زياد العطار. فالرجل وإن لم يذكر النجاشي كونه من الواقفة، لكن كون الترجمة مأخوذة من كتاب الرجال للواقفي حميد بن زياد، وأن السند إليه يضم الواقفة كابن سماعة، فإن هذا مؤشر قوي لواقفيته هو أيضاً، وإن لم يذكر ذلك في فهرست النجاشي.

وثانيها: أن والده من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام)، فهو من الخامسة، فمحمد بن

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٣٦٩، ت ١٠٠٢.

الحسن على الظاهر سيكون من السادسة، ويؤكد كونه منها أن الراوي عنه الحسن بن محمد بن سماعه.

ثالثها: أن النجاشي عنون في الترجمة محمد بن الحسن بن زياد العطار، وأنهى السند إلى كتابه مسمياً له محمد بن زياد، وهذا جعل جملة من الأعلام يستظهر أن إطلاق محمد بن زياد ينصرف إليه أيضاً، ومن المعلوم أن هناك راو مشهور في طبقة اسمه محمد بن زياد بن عيسى، وهو الشهير بمحمد بن أبي عمير، فدار الكلام في حل الاشتباك بين الاسمين في عدة موارد بسبب هذا.

حل الاشتباك:

روى الكليني عن حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعه، عن محمد بن زياد بن عيسى، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وموضوع الرواية كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) حول طلاق الإمام الحسن (عليه السلام) للأزواج^(١)، وهنا فإن اسم محمد بن زياد مقيد بكون جده عيسى، وهذا يشير بوضوح إلى كونه محمد بن أبي عمير.

وأيضاً روى عن حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعه، عن محمد بن زياد، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام). وموضوع الرواية أيضاً في كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) حول الطلاق، ومنه يعلم أن الروایتين من مصدر واحد، وأن المقيد في سند الأولى يوضح المراد بالطلاق في الثانية، فيكون هو محمد بن زياد بن عيسى، أي محمد بن أبي عمير في الروایتين^(٢).

ومنه أيضاً ما رواه الكليني بنفس السند أعلاه «عن حميد بن زياد، عن ابن سماعه، عن محمد بن زياد، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: يرسل إليها فيقول الرسول: اعتدي، فإن فلاناً قد فارقك.. قال ابن سماعه وإنا معنى قول الرسول اعتدي، فإن فلاناً قد فارقك يعني الطلاق إنه لا يكون فرقة إلا بطلاق» وموضوع الرواية العدة

(١) الكافي، الكليني، ج ٦، ح ٤، ص ٥٦.

(٢) الكافي، الكليني، ج ٦، ح ٤، ص ٦٩.

في الطلاق^(١).

ويظهر أن حميد روى هذه الروايات من كتاب الطلاق للحسن بن محمد بن سماعه، بحسب التعليق الذي وضعه في ذيل الرواية وليس من كتاب الطلاق لمحمد بن أبي عمير، نعم اعتمد ابن سماعه في روايات ليست بالقليلة على كتاب الطلاق لابن أبي عمير، وهذه منها، لكن حميد روى عن ابن سماعه عن غير جهة محمد بن أبي عمير روايات متلاحقة في موضوع الطلاق، حتى أنه ألحق هذه الرواية الأخيرة برواية في عين الموضوع عن ابن سماعه عن الطاطري، فليراجع^(٢).

وأيضاً عن حميد بن زياد، عن ابن سماعه، عن محمد بن زياد في هدم الزواج للطلاق الأول، وأيضاً ألحقت الرواية بقول ابن سماعه، بما يؤكد بلا ريب أنها كلها من كتاب الطلاق لابن سماعه، وإن من أهم مصادر كتاب الطلاق لابن سماعه كتاب الطلاق لمحمد بن أبي عمير، فلا ريب في انصراف اسم محمد بن زياد في هذه الأسناد إلى ابن أبي عمير، وليس إلى محمد بن الحسن بن زياد العطار؛ إذ يشترك السند والموضوع في الطلاق وأحكامه والعدد وأحكامها^(٣)، وكذا في بقية الموارد المشابهة المأخوذة من كتاب الطلاق المزبور^(٤).

وأما رواه حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعه، عن محمد بن الحسن بن زياد العطار، عن محمد بن نعيم الصحاف، قال: مات محمد بن أبي عمير، بياع السابري، وأوصى إليّ وترك امرأة له، ولم يترك وارثاً غيرها، فكتبت إلى العبد الصالح عليه السلام، فكتب إليّ أعط المرأة الربع، واحمل الباقي إلينا^(٥).

(١) الكافي، الكليني، ج ٦، ح ٤، ص ٧٠.

(٢) الكافي، الكليني، ج ٦، ح ٤، ص ٧٠.

(٣) الكافي، الكليني، ج ٦، ح ٣، ص ٧٧.

(٤) الكافي، الكليني، ج ٦، ص ٩١، ص ١٠٤، ص ١٠٥، ص ١١٤، ص ١١٥، ص ١١٩، ص ١٢٠.

ص ١٣٦، ص ١٤٣، ص ١٤٤، ص ١٦٧، ص ١٦٨.

(٥) الكافي، الكليني، ج ٧، ح ١، ص ١٢٦.

فليس الموضوع مشتركاً كما خدعتنا الذاكرة في كتاب الألف، بل هذا إنما يختص بالإرث، وليس بالطلاق، نعم بعض روايات الطلاق السابقة كان موضوعها حول عدّة الطلاق، وعدّة المتوفى عنها زوجها، ونحو ذلك من الأمور التي لها دخالة في الإرث، فأوجب الوهم مني في الألف.

ومن كل هذا يظهر أن محمد بن زياد في الأسناد في هذا الموضوع منصرف إلى محمد بن أبي عمير خاصة، وليس إلى محمد بن الحسن بن زياد العطار، وما ذكره النجاشي أما أن يكون اختصاراً خاصاً، أو أنه سهو، أو تصحيف، ولا يعتمد عليه البتة في تحديده في الروايات.

وقد عدّه ابن النديم في مشايخ الشيعة الذين رووا الفقه عن الأئمة، وعدّه كتابه في كتبهم^(١).

هـ الحسن بن زياد العطار:

قال النجاشي: «الحسن بن زياد العطار، مولى بني ضبة، كوفي، ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وقيل: الحسن بن زياد الطائي، له كتاب. أخبرنا إجازة الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا (الحسن) ابن حمزة قال: حدّثنا ابن بطة، عن الصفار، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن عيسى، قال: حدّثنا محمد بن أبي عمير، عن الحسن بن زياد العطار بكتابه»^(٢).

وقال الشيخ: «الحسن العطار، له أصل، رويناه بالإسناد الأوّل عن ابن أبي عمير، عن الحسن العطار»^(٣). - وذكر الكشي - «ما روي في الحسن بن زياد العطار، فروى عن جعفر وفضالة، عن أبان، عن الحسن بن زياد العطار، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قلت: إني أريد أن أعرض عليك ديني، وإن كنت في حسبي مني قد فرغ من هذا، قال: فاتّه. قال: قلت: فإني أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، وأقرّ بما جاء من

(١) فهرست ابن النديم، ابن النديم البغدادي، ص ٢٧٥.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٤٧، ت ٩٦.

(٣) الفهرست، الطوسي، ص ١٠٠، ت ١٧٣.

عند الله، فقال لي: مثل ما قلت، وأن علياً إمام فرض الله طاعته، من عرفه كان مؤمناً، ومن جهله كان ضالاً، ومن رد عليه كان كافراً. ثم وصفت الأئمة عليهم السلام حتى انتهيت إليه، فقال: ما الذي تريد؟ أتريد أني أتولاك على هذا، فإني أتولاك على هذا^(١). وذكره الشيخ في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، وقال: الحسن بن زياد الضبي، مولا هم الكوفي. وذكر ابن حجر ذلك عن الشيخ أيضاً.

تحقيق الصدور:

قال العلامة المجلسي أنه مجهول^(٢)، ويعلم أنه مع عدم ملاحظة التصحيح، فإن السند سيكون مرتبكاً جداً، وأقل ما يوصف به أنه مجهول، ولكن السند المسطور وفق ما ذكرناه بعد إجراء التعديل وفق الفرضية الثالثة معتبر لا إشكال فيه، وإضافة إلى ذلك فإن الصفار روى الرواية بسند آخر عن محمد بن عبد الجبار، عن الحسن بن الحسين وهو اللؤلؤي، عن أحمد بن الحسن وهو الميثمي، عن محمد بن الحسن بن زياد وهو العطار، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام^(٣)، وهو سند معتبر أيضاً، خاصة مع اقترانه بالأول.

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٧٢٢، ت ٧٩٨.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٥٥.

(٣) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٤٠٥، ح ٦.

١٠/٧٠٣. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ صَنْدَلِ الْحِطَّاطِ^(١)، عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي^(٢) قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ قَالَ: «أَعْطَى سُلَيْمَانَ مُلْكًا عَظِيمًا، ثُمَّ جَرَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، فَكَانَ^(٣) لَهُ أَنْ يُعْطِيَ مَا شَاءَ مِنْ شَاءَ^(٤)، وَيَمْنَعَ مَنْ^(٥) شَاءَ^(٦)، وَأَعْطَاهُ اللَّهُ^(٧) أَفْضَلَ مِمَّا أَعْطَى سُلَيْمَانَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا^(٨) آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(٩).

رجال السند:

علي بن محمد مشترك بين ثقتين، بين علي بن محمد بن إبراهيم علان، هو أبو الحسن الرازي، الكليني، شيخ الكليني، وخاله علي الأشهر، ثقة، عين، من الثامنة^(١٠)؛ وعلي بن محمد بندار، سبط البرقي، أبو الحسن القمي، ثقة، فاضل أديب، وهو ابن محمد ماجيلويه^(١١). وبعد ذلك إرسال عن الطبقة السابعة، ثم راو مجهول تارة يسمى الحسن

(١) في حاشية «ف»: «الحنطاط»، والرجل مجهول لم نعرفه.

(٢) في «ف»: «عن».

(٣) في «ب»: «وكان».

(٤) في «ب»، ض، ير: «من شاء ما شاء». وفي «بف»: «ما شاء من يشاء».

(٥) في «ج»: «ما».

(٦) في البحار: - «ويمنع من شاء».

(٧) في «ألف»، ض، ف، و، بس، بف، والوافي: - «الله».

(٨) في «ج»، ف: «وما».

(٩) الوافي، ج ٣، ح ١٢٠٠، ص ٦١٩؛ البحار، ج ١٧، ح ٨، ص ٧.

(١٠) ينظر: ج ١، ح ٢، ص ٥٣.

(١١) ينظر: ج ١، ح ٨، ص ١٥٧.

بن عبد الرحمن، وأخرى الحسين، وربما لقب بالحناني، كما يظهر من رجال الشيخ وبعض الأسناد^(١)، فصنّده، وسيأتي الكلام فيه.

وأما زيد الشحام هو أبو أسامة، زيد بن يونس الشحام، مولى شديد بن عبد الرحمن بن نعيم الأزدي الغامدي، كوفي، وثقّه الشيخ، ونقل العلامة أنه ثقة، عين، فيما نقل ابن داود أنه ثقة، واقفي. عدّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، وهو ممن توفي في حياة أبي عبد الله (عليه السلام)، فيكون من الرابعة^(٢).

• صندل الخطّاط:

يمكن أن يقال أن اسمه صندل بن محمّد بن الحسن الأنباري، ففي الاختيار «رواني عليّ بن محمّد بن الحسن الأنباري، أخو صندل»^(٣)، ولكن ليس من المؤكّد أنه المقصود منه الراوي في كتبنا، نعم جاء صندل في بعض الروايات باسم مندل، وجاء اسم مندل بن عليّ في بعض الأسناد في روايته عن أبي الصباح ورواية البطائني عنه مما يشير إلى أنه هو، فلا يبعد أن يكون صندل هو المصحف، وأن الصحيح أنه مندل، وهو العنزي، ذكره في رجال البرقي، وقال: «مندل بن عليّ العنزي، عامي، عربي، كوفي»^(٤). وعن النجاشي: «مندل بن عليّ العنزي، واسمه عمرو، وأخوه حيّان، ثقتان، روي عن أبي عبد الله (عليه السلام) له كتاب. أخبرنا أحمد بن محمّد، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا المنذر بن محمّد، قال: حدّثنا الحسن (الحسين) بن محمّد بن عليّ الأزدي، قال: حدّثنا مندل بكتابه»^(٥).

عدّه الشيخ من أصحاب الكاظم، وقال: «صندل، الذي روى عنه الحسن بن عليّ بن

(١) ينظر: ج ٣، ح ٢٨٧، ص ١٨٩.

(٢) ينظر: ج ٢، ح ٥٥٥، ص ١٧٤.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص ٧٣٩.

(٤) الرجال، البرقي، ص ٢٨٠، ت ٧٩٦.

(٥) رجال النجاشي، النجاشي، ص ٤٢٢، ت ١١٣١.

فضال»^(١). وحكى صندل قصة وفاة سورة بن كليب في حياة أبي عبد الله الصادق (عليه السلام). ورد في رواية أمالي الصدوق استغرابه من رواية إن الله يغضب لغضب فاطمة عليها السلام، ويتبين من الرواية كونه من العامة، فقد جاء في الأمالي، قال: «حدثنا الشيخ الجليل، أبو جعفر، محمد بن علي بن الحسين بن موسى ابن بابويه القمي (عليه السلام)، قال: حدثنا أبو ذر، يحيى بن زيد بن العباس بن الوليد البزاز (عليه السلام)، بالكوفة، قال: حدثنا عمي علي بن العباس، قال: حدثنا علي بن المنذر، قال: حدثنا عبد الله بن سالم، عن حسين بن زيد، عن علي بن عمر بن علي، عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن الحسين، عن الحسين بن علي، عن علي بن أبي طالب (عليه السلام)، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، أنه قال: يا فاطمة، إن الله تبارك وتعالى ليغضب لغضبك، ويرضى لرضاك، قال: فجاء صندل، فقال لجعفر بن محمد (عليه السلام): يا أبا عبد الله، إن هؤلاء الشباب يحيثونا عنك بأحاديث منكرة! فقال له جعفر (عليه السلام): وما ذاك يا صندل؟ قال: جاءنا عنك أنك حدثهم أن الله يغضب لغضب فاطمة، ويرضى لرضاها؟ قال: فقال جعفر (عليه السلام): يا صندل، أستم رويتم فيما تروون أن الله تبارك وتعالى ليغضب لغضب عبده المؤمن، ويرضى لرضاها؟ قال: بلى. قال: فما تنكرون أن تكون فاطمة (عليها السلام) مؤمنة، يغضب الله لغضبها، ويرضى لرضاها! قال: فقال: الله أعلم حيث يجعل رسالته»^(٢). ولا اعتبار بالرواية لجهالتنا برجال سندها، خاصة وإنها من روايات المناظرات التي يكثر الوضع فيها.

روى عنه محمد بن زياد، والظاهر كونه محمد بن أبي عمير، ولا وثوق بذلك؛ لتفرد السند وكونه عن علي عن أبيه، وجاء اسمه في كامل الزيارات، ولا اعتداد عندنا بالمبنيين لإثبات وثاقته.

ذكره العامة في كتبهم مما يطول جمعه عندهم، وهو ممن ولد سنة (١٠٣هـ)، وملخص حاله ما ذكره الذهبي: «مندل بن علي العنزي، الكوفي، أخو حبان. روى عن عبد الملك

(١) رجال الطوسي، الطوسي، ص ٣٣٨، ت ٥٠٣٩.

(٢) الأمالي، الصدوق، ص ٤٦٨، ح ٦٢٢.

ابن عمير، وعاصم الأحول. وروى عنه يحيى بن آدم، وجبارة بن المغلس، وجماعة. قال أبو حاتم: شيخ. وقال أبو زرعة: لين. وقال أحمد: ضعيف. وقال العجلي: جائر الحديث يتشيع. قلت: مات سنة ثمان وستين ومائة^(١). وبهذا فهو من الخامسة.

تحقيق الصدور:

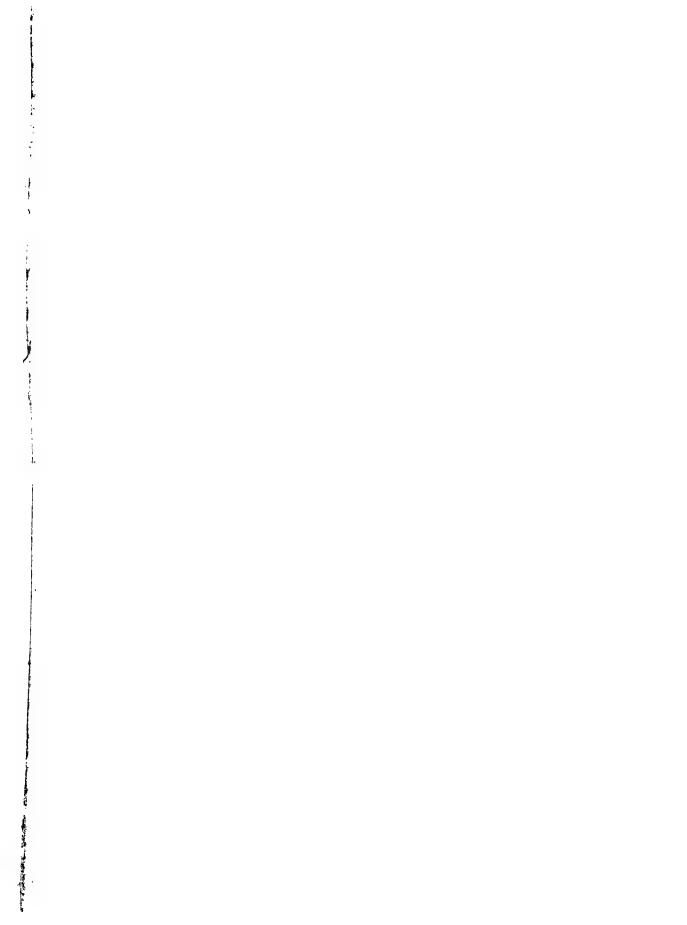
قال العلامة المجلسي أنه مجهول^(٢)، والسند مرتبك مقطوع الأوصال، نعم روي ذلك المضمون باختلاف بسيط في الألفاظ بسندين معتبرين عن عليّ بن النعمان عن ابن مسكان، مرة عن إسماعيل بن عبد العزيز، وأخرى عن معلى بن خنيس^(٣)، وهي أيضاً جزء من رواية الصفار^(٤). والرواية يوثق بصدورها؛ لتعدد وتنوع رواة مضمونها.

(١) ميزان الاعتدال، الذهبي ج ٤، ص ١٨٠.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي، ج ٣، ص ١٥٥.

(٣) بصائر الدرجات، الصفار ص ٤٠٠، ح ٩؛ ص ٤٠٢، ح ١٧.

(٤) بصائر الدرجات، الصفار، ص ٤٠٥، ح ٩.



فهرس المصادر

القرآن الكريم.

- الاحتجاج، الشَّيخ الطبرسي، المتوفى سنة (٥٤٨هـ) تحقيق وتعليق السيد محمد باقر الخراسان، الناشر: دار النعمان للطباعة والنشر، النجف الأشرف، (١٣٨٦هـ-١٩٦٦م).
- الاختصاص، الشَّيخ المفيد، المتوفى سنة (٤١٣هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري؛ السيّد محمود الزرندي، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٤هـ-١٩٩٣م)، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- اختيار معرفة الرجال، الشَّيخ الطوسي، المتوفى سنة (٤٦٠هـ)، تصحيح وتعليق: مير داماد الأستراآبادي، تحقيق: السيّد مهدي الرجائي، سنة الطبع (١٤٠٤هـ)، المطبعة: بعثت، قم، الناشر: مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث.
- الإرشاد، الشَّيخ المفيد، المتوفى سنة (٤١٣هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لتحقيق التراث، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٤-١٩٩٣م)، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- الاستبصار في ما اختلف من أخبار الطوسي، الشَّيخ الطوسي، المتوفى سنة (٤٦٠هـ)، تحقيق وتعليق السيّد حسن الموسوي الخراسان، الطبعة الرابعة، سنة الطبع (١٣٦٣ش) الناشر: دار الكتب الإسلامية، طهران.
- استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار، محمد بن الحسن بن الشهيد الثاني، المتوفى سنة (١٠٣٠هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث، الطبعة الأولى، سنة الطبع (ربيع الثاني ١٤١٩)، المطبعة: ستاره، قم، الناشر: مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

- ❑ الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة (٨٥٣هـ)، تحقيق: الشَّيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشَّيخ عليّ محمد معوض، الطبعة الأولى، سنة الطبع (١٤١٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ❑ أعيان الشيعة، السيّد محسن الأمين، المتوفى سنة (١٣٧١هـ)، تحقيق: حسن الأمين، الناشر: دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان.
- ❑ إقبال الأعمال، السيّد ابن طاووس، المتوفى سنة (٦٦٤هـ)، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٤هـ)، المطبعة والنشر: مكتب الإعلام الإسلامي.
- ❑ إكمال الكمال، ابن ماكولا، المتوفى سنة (٤٧٥هـ)، نشر دار إحياء التراث العربي.
- ❑ الإكمال في أسماء الرجال، الخطيب التبريزي، المتوفى سنة (٧٤١هـ)، الناشر: مؤسسة أهل البيت (عليه السلام)، إيران، قم المقدسة.
- ❑ الألف رجل، غيث شبر، من إصدارات مركز المرتضى لإحياء التراث والبحوث الإسلامية، الطبعة الأولى، سنة الطبع (١٤٤١هـ)، المطبعة: دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع.
- ❑ الأمالي، الشَّيخ الصدوق، المتوفى سنة (٣٨١هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، قم، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤١٧هـ)، الناشر: مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة.
- ❑ الأمالي، الشَّيخ المفيد، المتوفى سنة (٤١٣هـ)، تحقيق: حسين الأستاذ ولي؛ عليّ أكبر الغفاري، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٤-١٩٩٣م)، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- ❑ الإمامة والتبصرة، عليّ بن الحسين بن بابويه، المتوفى سنة (٣٢٩هـ)، الطبعة الأولى، سنة: (١٤٠٤-١٣٦٣ش)، تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهدي (عليه السلام)، قم المقدسة.
- ❑ الأنساب، السمعاني، المتوفى سنة (٥٦٢هـ)، تحقيق: تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤٠٨-١٩٨٨م)، الناشر: دار الجنان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

- بحار الأنوار، العلامة المجلسي، المتوفى سنة (١١١١هـ)، الطبعة الثانية المصححة، سنة الطبع: (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م)، الناشر: مؤسسة الوفاء، بيروت، لبنان.
- بحوث في شرح مناسك الحج، السيّد محمّد رضا السيستاني، تقرير: الشّيخ أجد رياض والشّيخ نزار يوسف، نسخة محدودة التداول، سنة (١٤٣١هـ).
- بصائر الدرجات، محمّد بن الحسن الصفار، المتوفى سنة (٢٩٠هـ)، تصحيح وتعليق وتقديم الحاج ميرزا حسن كوجه باغي، سنة الطبع: (١٤٠٤ - ١٣٦٢ش)، المطبعة: مطبعة الأحمدي، طهران، الناشر: منشورات الأعلمي، طهران.
- البيان والتبيين، الجاحظ، المتوفى سنة (٢٥٥هـ)، الطبعة الأولى، سنة الطبع (١٣٤٥هـ - ١٩٢٦م)، المطبعة التجارية الكبرى، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى، شارع عابدين، حارة.
- تاريخ ابن معين، الدوري، يحيى بن معين، المتوفى سنة (٢٣٣هـ)، تحقيق: عبد الله أحمد حسن، المطبعة: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين، المتوفى سنة (٣٨٥هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤٠٤هـ)، المطبعة والنشر: دار السلفية.
- تاريخ الإسلام، الذهبي، المتوفى سنة (٧٤٨هـ)، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤٠٧ - ١٩٨٧م)، المطبعة والنشر: دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت.
- التاريخ الصغير، البخاري، المتوفى سنة (٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤٠٦هـ)، المطبعة والنشر: دار المعرفة، بيروت.
- تاريخ الطبري، محمّد بن جرير الطبري، المتوفى سنة (٣١٠هـ)، الطبعة الرابعة، سنة الطبع (١٤٠٣ - ١٩٨٣)، الناشر: مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان.
- التاريخ الكبير، البخاري، المتوفى سنة (٢٥٦هـ)، الناشر: المكتبة الإسلامية، ديار بكر، تركيا.

- ❑ تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، المتوفى سنة (٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤١٧-١٩٩٧م)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ❑ تاريخ خليفة بن خياط، خليفة العصفري، تحقيق الدكتور سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سنة الطبع (١٤١٤هـ-١٩٩٣م).
- ❑ تحف العقول عن آل الرسول صلى الله عليهم، ابن شعبة الحارثي، المتوفى سنة (القرن الرابع)، تصحيح وتعليق: علي أكبر غفاري، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤٠٤هـ)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة..
- ❑ التعليقة الاستدلالية على تحرير الوسيلة، أبو طالب التجليل، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٢هـ)، طبع ونشر: مؤسسة العروج.
- ❑ تعليقة على أصول الكافي، المحقق الداماد، المتوفى سنة (١٠٤١هـ)، طبعة رقمية في قرص الكافي.
- ❑ تفسير العياشي، محمد بن مسعود العياشي، المتوفى سنة (٣٢٠هـ)، تحقيق: الحاج السيّد هاشم الرسولي المحلاتي، الناشر: المكتبة العلمية الإسلامية، طهران.
- ❑ تفسير القمي، عليّ ابن إبراهيم القمي، تحقيق وتعليق وتقديم: السيّد طيب الموسوي الجزائري، الطبعة الثالثة، سنة الطبع (١٤٠٤هـ)، الناشر: مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، قم، إيران.
- ❑ تفسير فرات الكوفي، فرات بن إبراهيم الكوفي، المتوفى سنة (٣٥٢هـ)، تحقيق: محمد الكاظم، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤١٠هـ-١٩٩٠م)، الناشر: مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران.
- ❑ تقريب التهذيب، ابن حجر، المتوفى سنة (٨٥٢هـ)، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٥هـ-١٩٩٥م)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ملاحظات: طبعة مقابلة على نسخة بخط المؤلف وعلى تهذيب التهذيب، وتهذيب الكمال.

- تقرير بحث الإرث، محمّد باقر السيستاني، مبحث إرث الزوجة من العقار، غير مطبوع.
- تقرير بحث السيّد البروجردي (في القبلة، السرّ والساتر، مكان المصلي)، للشيخ عليّ بنه الاشتهازي، المتوفى سنة (١٣٨٣هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤١٦هـ)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- تقريرات ثلاثة الوصية ومنجزات المريض، ميراث الأزواج، الغصب، تقرير بحث السيّد البروجردي للشيخ عليّ بنه الاشتهازي، المتوفى سنة (١٣٨٣هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، الطبعة الأولى، سنة الطبع (١٤١٣هـ).
- تهذيب الأحكام، الشّيخ الطوسي، المتوفى سنة (٤٦٠هـ)، تحقيق وتعليق: السيّد حسن الموسوي الخرسان، الطبعة الثالثة، سنة الطبع: (١٣٦٤ش)، المطبعة: خورشيد، الناشر: دار الكتب الإسلامية، طهران.
- تهذيب التهذيب، ابن حجر، المتوفى سنة (٨٥٢هـ)، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- تهذيب الكمال، المزي، المتوفى سنة (٧٤٢هـ)، تحقيق وضبط وتعليق: الدكتور بشار عواد معروف، الطبعة الرابعة، سنة الطبع: (١٤٠٦هـ-١٩٨٥م)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- التوحيد، الشّيخ الصدوق، المتوفى سنة (٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق: السيّد هاشم الحسيني الطهراني، الناشر: منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة.
- الثقات، ابن حبان، المتوفى سنة (٣٥٤هـ)، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٣٩٣هـ)، المطبعة: مجلس دائرة المعارف العثمانية. بحيدر آباد الدكن الهند، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية.
- ثواب الأعمال، الشّيخ الصدوق، المتوفى سنة (٣٨١هـ)، تحقيق: السيّد محمّد مهدي السيّد حسن الخرسان، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٣٦٨ش)، المطبعة: أمير، الناشر:

منشورات الشريف الرضي، قم، إيران.

- ❑ الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، المتوفى سنة (٣٢٧هـ)، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٣٧١-١٩٥٢م)، المطبعة: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ❑ جوابات أهل الموصل، الشيخ المفيد، المتوفى سنة (٤١٦هـ)، تحقيق: الشيخ مهدي نجف، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٤هـ-١٩٩٣م)، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- ❑ خاتمة مستدرک الوسائل، المحدث الجليل الميرزا الشيخ حسين النوري الطبرسي، المتوفى سنة (١٣٢٠هـ)، تحقيق مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث.
- ❑ الخرائج والجرائح، قطب الدين الراوندي، المتوفى سنة (٥٧٣هـ)، تحقيق ونشر مؤسسة الإمام المهدي (عليه السلام)، قم المقدسة.
- ❑ الخصال، الشيخ الصدوق، المتوفى سنة (٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، سنة الطبع: (١٤٠٣-١٣٦٢ش)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- ❑ خلاصة الأقوال، العلامة الحلي، المتوفى سنة (٧٢٦هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤١٧هـ)، المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.
- ❑ دلائل الإمامة، محمد بن جليل الطبري، من علماء القرن الخامس الهجري، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، قم، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤١٣هـ)، الناشر: مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة.
- ❑ ذخيرة المعاد في شرح الارشاد، للعلامة المحقق ملا محمد باقر السبزواري، المتوفى سنة (١٠٩٠هـ)، الناشر: مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث (طبعة حجرية).
- ❑ رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري الواسطي البغدادي (القرن الخامس الهجري)، تحقيق: السيد محمد رضا الجلالي، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤٢٢-١٤٢٢هـ).

١٣٨٠ش)، المطبعة: سرور، الناشر: دار الحديث.

□ رجال ابن داود، ابن داود الحلي المتوفى سنة (٧٤٠هـ)، تحقيق وتقديم: السيد محمد صادق آل بحر العلوم، سنة الطبع: (١٣٩٢هـ-١٩٧٢م)، الناشر: منشورات مطبعة الحيدرية، النجف الأشرف.

□ رجال أسانيد أو طبقات رجال كتاب التهذيب، السيد البروجردي، المتوفى (١٣٨٠هـ)، نسخة حجرية.

□ رجال أسانيد أو طبقات رجال كتاب الكافي، السيد البروجردي، المتوفى (١٣٨٠هـ)، نسخة حجرية.

□ رجال أسانيد أو طبقات رجال كتاب الكشي، فهرست الشيخ الطوسي، فهرست الشيخ النجاشي، السيد البروجردي، المتوفى (١٣٨٠هـ)، نسخة حجرية.

□ رجال أسانيد أو طبقات رجال كتاب من لا يحضره الفقيه، السيد البروجردي، المتوفى (١٣٨٠هـ)، نسخة حجرية.

□ رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، المتوفى سنة (٤٦٠هـ)، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، الطبعة الأولى، سنة الطبع: رمضان المبارك (١٤١٥هـ)، المطبعة: الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

□ رجال النجاشي، النجاشي، المتوفى سنة (٤٥٠هـ)، الطبعة الخامسة، سنة الطبع: (١٤١٦هـ)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

□ الرجال، أحمد بن محمد بن خالد البرقي، المتوفى سنة (٢٧٤هـ)، المطبعة: تشاب خانه دانشگاه طهران، الناشر: انتشارات دانشگاه تهران شماره ٨٥٧.

□ روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، محمد تقي المجلسي (الأول)، المتوفى سنة (١٠٧٠هـ)، نطقه وعلّق عليه وأشرف على طبعه: السيد حسين الموسوي الكرمانى والشيخ علي بنه الاشتهاردى، الناشر: بنياد فرهنگ اسلامي حاج محمد حسين كوشانبور.

□ سير أعلام النبلاء، الذهبي، المتوفى سنة (٧٤٨هـ)، تحقيق: تحقيق وتخريج وتعليق: شعيب

الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، الطبعة الرابعة، سنة الطبع (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)،
الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

□ شرح أصول الكافي، صدر الدين الشيرازي، المتوفى سنة (١٠٥٠هـ)، نسخة رقمية في
قرص الكافي.

□ شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، المتوفى سنة (١٠٨١هـ)، تحقيق مع
تعليقات: الميرزا أبو الحسن الشعراني، ضبط وتصحيح: السيّد عليّ عاشور، الطبعة
الأولى، سنة الطبع: (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)، الطباعة والنشر: دار إحياء التراث العربي
للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

□ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة
الرابعة، سنة الطبع: (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

□ صفات الشيعة، الشّيخ الصدوق، المتوفى سنة (٣٨١هـ)، المطبعة والناشر: كانون
انتشارات عابدي، تهران.

□ الضعفاء الصغير، البخاري، المتوفى سنة (٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد،
الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر
والتوزيع - بيروت - لبنان.

□ ضعفاء العقيلي، العقيلي، المتوفى سنة (٣٢٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين
قلعجي، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٨هـ)، المطبعة والناشر: دار الكتب العلمية،
بيروت.

□ ضعفاء العقيلي، العقيلي، المتوفى سنة (٣٢٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين
قلعجي، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٨هـ)، الطباعة والنشر: دار الكتب العلمية،
بيروت.

□ الضعفاء والمتروكين، النسائي، المتوفى سنة (٣٠٣هـ)، الطبعة الأولى، سنة الطبع:
(١٤٠٦ - ١٩٨٦م)، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

□ الضعفاء، لأبي نعيم الأصفهاني، المتوفى سنة (٤٣٥هـ)، حققه وقدم له الدكتور فاروق

حمّادة، المطبعة والنشر: دار الثقافة الدار البيضاء، المغرب.

- الطبقات الكبرى، ابن سعد، المتوفى سنة (٢٣٠هـ)، الطباعة والنشر: دار صادر، بيروت.
- عدّة الأصول، الشّيخ الطوسي، المتوفى سنة (٤٦٠هـ)، تحقيق: محمّد رضا الأنصاري القمي، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤١٧-١٣٧٦ش)، المطبعة: ستارة، قم.
- علل الشرائع، الشّيخ الصدوق، المتوفى سنة (٣٨١هـ)، تقديم: السيّد محمّد صادق بحر العلوم، سنة الطبع: (١٣٨٥-١٩٦٦م)، المطبعة: المطبعة الحيدرية، الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية ومطبتها، النجف الأشرف.
- العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، المتوفى سنة (٢٤١هـ)، تحقيق: الدكتور وصي الله بن محمود عباس، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤٠٨هـ)، المطبعة: المكتب الإسلامي، بيروت، الناشر: دار الخاني، الرياض.
- عيون أخبار الرضا (عليه السلام)، الشّيخ الصدوق، المتوفى سنة (٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق وتقديم: الشّيخ حسين الأعلمي، سنة الطبع: (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)، الطباعة والنشر: مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان.
- الغيبة، ابن أبي زينب النعماني، المتوفى حدود سنة (٣٦٠هـ)، تحقيق: فارس حسون كريم، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٢هـ)، المطبعة: مهر، قم، الناشر: أنوار الهدى، قم المقدسة.
- الغيبة، الشّيخ الطوسي، المتوفى سنة (٤٦٠هـ)، تحقيق: الشّيخ عباد الله الطهراني، الشّيخ عليّ أحمد ناصح، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (شعبان ١٤١١هـ)، المطبعة: بهمن، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية، قم المقدسة.
- الفائق في رواية وأصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، تأليف: عبد الله الشبستري، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ)، طبع ونشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم المشرفة.
- فضائل الأشهر الثلاثة، الشّيخ الصدوق، المتوفى سنة (٣٨١هـ)، تحقيق وإخراج ميرزا غلام رضا عرفانيان، الطبعة الثانية، سنة الطبع (١٤١٢هـ-١٩٩٢م)، الناشر دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- فهرست ابن النديم، ابن النديم البغدادي، المتوفى سنة (٤٣٨هـ)، تحقيق: رضا، تجدد.

- فهرست، الشيخ الطوسي، المتوفى سنة (٤٦٠هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (شعبان المعظم ١٤١٧هـ)، المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.
- قاموس الرجال، الشيخ محمد تقي التستري، المتوفى سنة (١٤١٦هـ)، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤١٩هـ)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- قبسات من علم الرجال، أبحاث السيد محمد رضا السيستاني، جمعها ونظمها السيد محمد البكاء، نسخة أولية محدودة التداول، (١٤٣٦هـ)، النجف الأشرف.
- قرب الأسناد، عبد الله بن جعفر الحميري (القرن الثالث الهجري)، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ).
- الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة، الذهبي، المتوفى سنة (٧٤٨هـ)، المقابلة والتقديم والتعليق: محمد عوامة، أحمد محمد نمر الخطيب، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م)، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، المملكة العربية السعودية.
- الكافي، الشيخ الكليني، المتوفى سنة (٣٢٩هـ)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، الطبعة الخامسة، سنة الطبع: (١٣٦٣ش)، المطبعة: حيدري، الناشر: دار الكتب الإسلامية، طهران.
- كامل الزيارات، جعفر بن محمد بن قولويه، المتوفى سنة (٣٦٨هـ)، تحقيق: الشيخ جواد الفيومي، الطبعة الأولى، سنة الطبع (عيد الغدير ١٤١٧هـ)، المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.
- الكامل، عبد الله بن عدي الجرجاني، المتوفى سنة (٣٦٥هـ)، قراءة وتدقيق: يحيى مختار غزاوي، الطبعة الثالثة، سنة الطبع: (١٤٠٩ - ١٩٨٨م)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- كشف الغمة في معرفة الأئمة، علي بن أبي الفتح الإربلي، المتوفى سنة (٦٩٣هـ)، الطبعة

- الثانية، سنة (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)، الناشر: دار الأضواء، بيروت، لبنان.
- ❑ كمال الدين وتمام النعمة، الشيخ الصدوق، المتوفى سنة (٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، سنة الطبع: (محرم الحرام ١٤٠٥هـ-١٣٦٣ش)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- ❑ السلائي العبقريّة في شرح العينية الحميرية، الفاضل الهندي، المتوفى سنة (١٣٣٩هـ)، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢١هـ)، المطبعة: اعتماد، قم.
- ❑ لسان العرب، ابن منظور، المتوفى سنة (٧١١هـ)، سنة الطبع (١٤١١هـ)، نشر أدب الحوزة، قم.
- ❑ لسان الميزان، ابن حجر، المتوفى سنة (٨٥٢هـ)، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٣٩٠-١٩٧١م)، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان.
- ❑ المجروحين، ابن حبان، المتوفى سنة (٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، توزيع: دار الباز للنشر والتوزيع، عباس أحمد الباز، مكة المكرمة.
- ❑ مجلة ترانثا، الجزء السابع.
- ❑ المحاسن، أحمد بن محمد بن خالد البرقي، المتوفى سنة (٢٧٤هـ)، تصحيح وتعليق: السيّد جلال الدين الحسيني (المحدث)، سنة الطبع: (١٣٧٠-١٣٣٠ش)، الناشر: دار الكتب الإسلامية، طهران.
- ❑ مختصر أخبار شعراء الشيعة، المرزباني الخراساني، المتوفى سنة (٣٨٤هـ)، تحقيق: الشيخ محمد هادي الأميني، الطبعة الثانية، سنة الطبع (١٤١٣هـ-١٩٩٣م)، الناشر: شركة الكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- ❑ مدينة معاجز الأئمة الاثني عشر ودلائل الحجج على البشر، تأليف: السيّد هاشم البحراني، تحقيق: الشيخ عزة الله المولائي الهمداني، نشر: مؤسسة المعارف الإسلامية، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ)، المطبعة: بهمن.
- ❑ مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، العلامة المجلسي، المتوفى سنة (١١١١هـ)، قدّم له: العلم الحجّة السيّد مرتضى العسكري، إخراج ومقابلة وتصحيح السيّد هاشم

الرّسولي، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤٠٤، ١٣٦٣ ش)، المطبعة: مروى، الناشر: دار الكتب الإسلامية.

□ مروج الذهب ومعادن الجوهر، المسعودي، المتوفى سنة (٣٤٦هـ)، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤٠٤ / ١٣٦٣ ش / ١٩٨٤م)، الناشر: منشورات دار الهجرة ايران، قم.

□ المسائل الصاغانية، الشّيخ المفيد، المتوفى سنة (٤١٣هـ)، تحقيق: السيّد محمّد القاضي، الطبعة الثانية، سنة الطبع: (١٤١٤ - ١٩٩٣م)، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

□ مسائل عليّ بن جعفر، عليّ بن جعفر الصادق (عليه السلام)، المتوفى في القرن الثاني الهجري، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث، الطبعة الأولى، سنة الطبع (١٤٠٩هـ)، الناشر: المؤتمر العالمي للإمام الرضا (عليه السلام)، مشهد المقدسة.

□ مستدرك الوسائل، ميرزا حسين النوري الطبرسي، المتوفى سنة (١٣٢٠هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث، الطبعة الأولى المحققة، سنة الطبع: (١٤٠٨، ١٩٨٧م)، الناشر: مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث، بيروت، لبنان.

□ مستدركات علم رجال الحديث، الشّيخ عليّ النّازي الشّاهرودي، المتوفى سنة (١٤٠٥هـ)، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٢هـ)، المطبعة: شفق طهران، الناشر: ابن المؤلف.

□ مصباح المتّجهّد، الشّيخ الطوسي، المتوفى سنة (٤٦٠هـ)، الطبعة الأولى، سنة الطبع (١٤١١هـ - ١٩٩١م)، مؤسسة فقه الشيعة، بيروت، بيبان.

□ معالم العلماء، ابن شهر آشوب، المتوفى سنة (٥٨٨هـ)، الناشر: قم.

□ معاني الأخبار، الشّيخ الصدوق، المتوفى سنة (٣٨١هـ)، تحقيق: تصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفاري، سنة الطبع: (١٣٧٩، ١٣٣٨ ش)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

□ معجم رجال الحديث، السيّد أبو القاسم الخوئي، المتوفى سنة (١٤١٣هـ)، الطبعة الخامسة، سنة الطبع: (١٤١٣ - ١٩٩٢م)، طهران.

- ❑ معجم طبقات المكثرين، غيث شبر، المطبعة: دار الكفيل، سنة الطبع: (١٤٣٥هـ)، الناشر: مركز المرتضى لإحياء التراث والبحوث الإسلامية، النجف الأشرف، العراق.
- ❑ معرفة الثقات، العجلي، المتوفى سنة (٢٦١هـ)، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤٠٥هـ)، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة.
- ❑ المفيد من معجم رجال الحديث، محمد الجواهري، المطبعة العلمية، الطبعة الثانية، سنة الطبع (١٤٢٤هـ)، الناشر: مكتبة المحلاقي.
- ❑ الملاحم والفتن، السيد ابن طاووس، المتوفى سنة (٦٦٤هـ)، المطبعة: نشاط أصفهان.
- ❑ من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق، المتوفى سنة (٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، الطبعة الثانية، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- ❑ مناقب آل أبي طالب، ابن شهر آشوب، المتوفى سنة (٥٨٨هـ)، قام بتصحيحه وشرحه ومقابلته على عدة نسخ خطية لجنة من أساتذة النجف الأشرف، سنة الطبع: (١٣٧٦م - ١٩٥٦م)، طبع ونشر المطبعة الحيدرية في النجف الأشرف.
- ❑ مناهج الأخبار في شرح الاستبصار، السيد أحمد بن زين العابدين العلوي العاملي، المتوفى نحو (١٠٦٠هـ)، الطبعة والنشر: إسماعيليان.
- ❑ ميزان الاعتدال، الذهبي، المتوفى سنة (٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م)، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- ❑ نقد الرجال، التفرشي، المتوفى سنة (١٣٢٠هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت للإحياء التراث، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (شوال ١٤١٨هـ)، المطبعة: ستارة، قم، الناشر: مؤسسة آل البيت للإحياء التراث، قم.
- ❑ الهداية الكبرى، الحسين بن حمدان، المتوفى سنة (٣٣٤هـ)، الطبعة الرابعة، سنة (١٤١١هـ - ١٩٩١م)، المطبعة والنشر: مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

- الروافي بالوفيات، الصفدي، المتوفى سنة (٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، سنة الطبع: (١٤٢٠-٢٠٠٠م)، الطباعة والنشر: بيروت، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان.
- الروافي، الفيض الكاشاني، المتوفى سنة (١٠٩١هـ)، تحقيق وتعليق وتصحيح: ضياء الدين الحسيني، المطبعة: أفست نشاط أصفهان، الطبعة الأولى، سنة الطبع: (١٤٠٦هـ)، الناشر: مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليّ (عليه السلام) العامة، أصفهان.
- وسائل الشيعة، الحر العاملي، المتوفى سنة (١١٠٤هـ)، تحقيق وتصحيح وتذييل: الشيخ عبد الرحيم الرباني الشيرازي، الطبعة الخامسة، سنة الطبع: (١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- وسائل المنع من الانجاب، السيد محمد رضا السيستاني، الطبعة الثالثة، سنة الطبع (١٤٣٣هـ)، دار المؤرخ العربي، بيروت، لبنان.